



وهو يتضمن:

• شرح الكفوي ل:
محمد بن حميد الكفوي

• شرح أساس البناء ل:
أحمد رشد القره أغاجي

• شرح تلخيص الاساس ل:
علي بن عثمان الآقشهري الرومي

• شرح فتح الغناء ل:
محمود فوزي الحاج

سلسلة شروح متون الصرف

 **Sifa**
Publishing

شرح البناء

.....
١- شرح البناء لمحمد الكفوي

.....
٢- أساس البناء

.....
٣- تلخيص الأساس

.....
٤- فتح الغناء في شرح البناء

مقدمة التحقيق

الحمد لله الذي هو فاتح الأبواب، وواضع الأساس والبناء، منزهاً ذاته السبحانية عن قبول الصرف والإعلال والإدغام والابتداء، والصلاة والسلام على سيدنا محمّد الذي جاءنا لتصريف الأفعال الغير الصحيحة، رؤفاً رحيماً بنا، وعلى آله وأصحابه الذين استحقوا اسماً وفعلاً لأنواع المدح والثناء^[١].

أما بعد: فإنّ التصريف علمٌ تشبّرف إليه الهمم العليّة، ويتوقّف عليه وضوح الحكّم العربيّة، ويفتح من أبواب النحو ما كان مقفلاً، ويُفصّل من أصوله ما كان مجملاً، ومن المتون العلميّة في فن الصرف التي حظيت باهتمام المتعلمين والمعلمين متن (بناء الأفعال)، ويطلق عليه اختصاراً متن (البناء) والأخير أشهر، والأول مطابق لموضوعه فإنه لم يذكر فيه غير ما يتعلق بتصريف الأفعال، وهو مختصر مشهور لمؤلف مجهول، وقد نسبة بعض المعاصرين للمولى ملا عبد الله الدنقزي^[٢] من علماء القرن التاسع الهجري.

وقد قام بشرح هذا المتن عدد من العلماء الأفاضل منهم:

الشيخ محمد بن حميد الكفوي^[٣] وقد شرح المتن شرحاً موجزاً، واشتهر باسم "شرح كفوي"، ومن ثم أتى من بعده الشيخ أحمد رشدي القره أغاجي^[٤] وشرحه وسَمّى الشرح "أساس البناء"

[١] وهي مقدمة كتاب "فتح الغناء في شرح البناء" وهو أحد شروح كتابنا هذا.

[٢] ومنهم من قال "الدنقزي"، وكل ذلك يفتر إلى التوثيق، والراجح أن مؤلفه غير معروف.

[٣] محمد بن حميد أبو الفيض الكفوي: متأدب، محدث، إخباري. من علماء الدولة العثمانية، من أهل (كفه) بالكثيف. قاضي تولى القضاء قيل في المدينة، وقيل في مكة، وقيل في القدس. من آثاره: "حدائق الأخبار" و"شرح البناء"، وعدة كتب في الفقه والعقائد منها ما هو مخطوط. توفي رحمه الله سنة ٨١٥٣هـ، وقيل: ١١٦٨هـ، وقيل: ١١٧٤هـ. انظر: الأعلام للزركلي ١١١١/٦، ومعجم المؤلفين ٢٧٥/٩.

[٤] أحمد رشدي بن محمد القره أغاجي: الحنفي المفتي ببلده من نصابه: "الأساس في شرح البناء"، و"تحفة الرشدي في شرح ايساغوجي"، و"حل الرموز في شرح قصيدة عصمت البخاري"، و"رسالة في آيات السجدة"، و"رسالة في كلمة التوحيد". توفي سنة ١٢٥٦هـ. انظر: نهاية العارفين: ١١٨٦/١، معجم المؤلفين: ٢٢٢/١.

وهو من أطول شروح المتن، ومن ثم جاء من بعده الشيخ علي بن عثمان الأفشهري الرومي^{١١} واختصر هذا الشرح وسماه "تلخيص الأساس"، ومن ثم شرح هذا المتن الشيخ محمود فوزي الحاج^{١٢} وسماه "فتح الغناء في شرح البناء"، وغيرهم كثير^{١٣}.

ولقد طبعت هذه الشروح عدّة مراتٍ مجموعةً أو على حدةٍ ومعظمها طبعاتٌ قديمةٌ فرأينا في دار الشفاء نشرًا للعلم وتعميمًا للنفع أن نعيد إخراج وطباعة هذه الشروح في كتابٍ واحدٍ في حلّةٍ قشبيّة. ولقد راعينا في هذه الطبعة ما يلي:

• اعتمدنا في مقابلة الكتاب على طبعة «مطبعة الشركة الصحافيّة العثمانيّة» في تركيا، وهي من أقدم طبعات الكتاب.

• تصحيح ما وقع من خطأ مطبعي فيها، وضبط ما يشكل من الكلمات.

• إنبات الحواشي الموجودة على هامش الطبعة.

• وضع المتن في أعلى الصفحة بلون مختلف مع ضبطه بالشكل.

• قمتنا بتبويب الكتاب وذلك بوضع عناوين رئيسية للأبواب.

• تخريج الآيات الكريمات بذكر اسم السورة ورقم الآية.

• تخريج الأحاديث الشريفة بإيجاز.

وختاماً نسأل المولى أن يعفو عن زللنا، وأن يغفر خطايانا، فإن أحسنًا فمنه وإن أسأنا فممن أنفسنا، وبالله التوفيق.

الناشر: دار الشفاء

[١] علي بن عثمان الأفشهري الرّومي المدرّس الحنفي. من آثاره: "تلخيص الأساس في شرح البناء". و"شرح أبيات الكافية والجامي". توفي سنة ١٢٨٥ هـ. انظر: هداية العارفين ٧٧٦/١، ومعجم المؤلفين ١٤٦/٧.

[٢] محمود فوزي الحاج: فاضل أدب من آثاره: "فتح الغناء في شرح البناء". كان حيا قبل ١٣٠٧ هـ (١٨٩٠ م). انظر: معجم المؤلفين ١٩٠/١٢.

[٣] منهم: الشيخ أحمد بن محمد بن عبد العزيز الأندلسي وسماه "مناح الغنا ومزيل العنا عن كتاب البناء"، ومنهم الشيخ أحمد جودت بن إسماعيل بن علي بن أحمد آغا وسماه "تعليقات على البناء"، ومنهم الشيخ صالح بن عبد العظيم الجاوي وسماه "مدخل الإخوان عن كتاب بناء الأفعال"، ومنهم الشيخ عبد القادر المحاوي التلمساني وسماه "نزّهة الطرف فيما يتعلق بمعاني الصرف".

[مقدمة الشرح]

شرح البناء لمحمد الكفوي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الكفوي

الحمد لله الذي صرف مصادر أفعالنا نحو رضائه، ووجه موارد عرفاننا إلى جانب قدسه وتلقائه، وصان مشارد كلماتنا عن حروف العلة الناقصة لاهتدائه. والصلاة والسلام على سيد أنبيائه، وسند أصفياه محمد المشتق من مصادر المحامد لتبليغ أكمل الأديان، وإعلانه المؤيد بصحيح الحجج، وسالم البراهين على ادعائه، وعلى أصحابه الذين كانوا لفيماً مقروناً له في الثمرة على أعدائه، والهداية على أحبابه. صلاة مضاعفة بتضاعف الكلم في أبوابه.

أساس البناء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أساس

الحمد لله الذي خلق الإنسان علمه البيان، وجعل التصريف ذريعة لمعرفة الأوزان، ووسيلة لعلم الشرائع وتفسير القرآن، والصلاة والسلام على سيد الثقلين محمد المؤيد بصحيح البرهان، وعلى آله وصحبه المتصفين بتضاعف الإحسان، الأمرين بالمعروف والنهي عن المنكر في كل حين وآب.

تلخيص الأساس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تلخيص

يا من تقدس ذاته عن اللقيف والمثال، وتزهت صفاته عن النقصان والزوال، وكثرم بعض عباده بتصحيح البال، وعم لطفه إيانا بإعطاء المضاعف من الثوال، وجعل أعنة اختيارنا مصروفة إلى ما به سلامة البال والحال، صل على من أرشدنا إلى طريق به السلامة عن الشلاسل والأغلال، وعلى آله وأصحابه الأمرين بالمعروف، والنهي عن المنكر بصحة المقال، وأحبابه الكاملين المكملين بجوامع كلم النبي - عليه السلام - والملك المتعال.

فتح الغناء في شرح البناء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فتح الغناء

الحمد لله الذي هو فاتح الأبواب، وواضع الأساس والبناء، منزهاً ذاته السبحانية عن قبول الصرف والإعلال والإدغام والابتناء، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي جاءنا لتصريف الأفعال الغير الصحيحة، رؤفاً رحيماً بنا، وعلى آله وأصحابه الذين استحقوا اسماً وفعلاً لأنواع المدح والثناء.

الكوفي وبعد، فيقول أفقر الوري، وأضعف العبيد السيد محمد الكفوي ابن الحاح حميد: لقد كنت أمطت عن قريحتي القريحة، أغطية الغباوة الصريحة، وبسطت بطبيعة الجريحة ألوية الفطانة القريحة، بطلائع الاقتناء من فرائد العلوم، وذرائع الاجتناء من عداثد القروم، سودت بعض الصحائف والألواح، وكتبت شيئاً من الصور والأشباح، بصدد شرح الرسالة الموسومة بالبناء - أعلى الله درجة مؤلفها في دار البقاء -.

أساس أما بعد: فيقول الفقير إلى الله العلي، أحمد رشدي المفتي القره أغاجي، عامله الله بلطفه الخفي والجلي، لما كانت الرسالة الشهيرة بالبناء، مرغوبة متداولة عند العلماء، مع كونها مختصرة غاية الاختصار، وموجزة نهاية الوجازة، وكان أكثر من تصدى لشرحه لم يأت بشيء نافع لدى الإفادة والاستفادة.

تلخيص أما بعد: فيقول الفقير إلى الله الملك الأعلى علي بن عثمان أسكنهما الله تعالى في الفردوس الأعلى من جميع الجنان: لما كان علم التصريف ركناً واحداً من أركان العلوم العربية الوسيلة إلى دخول الجنان، والذريعة والأسباب القوية إلى رضا الرحمن، وقد صنف فيه مطولات شافية، ومختصرات صافية، من جملتها المختصر الموسوم: (بالبناء والأساس). الذي شرحه المؤلف أستاذنا ومولانا، ومن كل وجه أولانا، وهو المحقق المدقق أحمد رشدي القره أغاجي - عامله الله بلطفه المنجي - وهذا الشرح جامع لجميع المسائل الصرفية من الباب إلى المحراب، ولا رطب ولا يابس من هذا الفن إلا في ذلك الكتاب. وقد سألت مني بعض الأذكيا المستفيدين، من أن الخصة بعبارة سهلة مفيدة للمبتدئين بمئة تعالى من أن تكون إحاطة مسائله عسيرة للطلالين، بل لبعض المعلمين الفاضلين، وأعرضت عن هذا الخطاب صدأ، خوفاً من أن أكون للأستاذ معارضاً ونذاً،

فتح الغناء أما بعد: فقال العبيد الداعي والمدعو المفتي الأسبق في أدرنه الحاح محمد فوزي، جعله ربنا الفتح سائراً على مراح الفلاح، وواصلأ إلى المقصود، صحيحاً سالماً عن كل علة، وقلة، وذلة، وأفعال ناقصة، بحرمة من به عزي: لما كانت الرسالة المشتهرة بالبناء شافية لعلل المبتدئين في علم الصرف، فشرحها بعض الفضلاء في غاية التطويل والإعجاز، وبعضهم في نهاية الإيجاز، والحال أن المبتدئين لم يدوفوا من مذاق الحقيقة والمجاز، ولم يظفوا أقدامهم في ميدان النحو، والمنطق، فلم يرتقوا إلى مرتقى الامتياز،

الكفوي ولم يتيسر إعادة النظر فيه إلى هذا الآن، بل نسجت عليه عنكبب التسيان في زوايا الهجران، وصار كأن لم يكن شيئاً مذكوراً باللسان، فأردت أن أثبتته في خلال الشطور، بلا زيادة عليه ولا قصور، تخليصاً له عن التلّف والضّياح بظن أنه مما لا يخلو عن الانتفاع، نسأل الله أن يعفو عنا الخطايا والزّلل ويهدينا إلى الحق، ويصيننا عن خلل.

اساس فسأل متي بعض من كان عندي من الأذكياء، أن أكتب له شرحاً يكشف أستارها عن أسرارها، ويوضح غوامضها وعويصات أفكارها، فشرعته راجياً عموم نفعه على طالبيه، بمن من من على سائله، وسميته "بأساس البناء" مصحوباً بنفائس الأدباء، ومشحوناً بعرائس أفكار العلماء، وإلى الله أتضرع أن يهديني سبيل الرشاد، ويجعله ذريعةً إلى نيل الدرجات يوم التناد، وهو الهادي إلى سواء السبيل وحسبنا الله ونعم الوكيل.

تلخيص ومع كوني في هذا التردد رأيت أستاذي في المنام في ليلة مباركة مع أني على وضوء أنام، وهو رحمه الله يريد التوضؤ بين الحيطان، وصببت الماء على يديه مع أن عندي طالبان من الخلان، وقال رحمه الله: يا بني تفضل إلى مدرستي مع الإخوان، وذهبا إليها ورأينا أنها روضة من رياض دار السلام، يشر الله لنا بشفاعة حبيبه والأساتذة الكرام، فأشار إلى هذا العمل فيها ببشارة ولطافة وحسن الكلام، ولما فهمت منه الإجازة، أجتب سؤلهم على وجه الرجاسة، وأضفت إليه بعض الفوائد، وهي مع الأوائل كالفوائد، وسميته (تلخيص الأساس)، ونعوذ بالله من الجنة والناس، ثم المأمول من الناظرين أن يعذروني في سهوي ويصلحوا بحسن الإصلاح، يسر الله لنا ولهم النجاة والفلاح، ونسأل الله تعالى أن ينفع به كما نفع بأصله في كل حين، ويجعله ذخراً ليوم الدين، إنه ولي التوفيق، وهو حسبي وجاعل التوفيق خير رفيق.

فتح الغناء أردت أن أكتب لها شرحاً متوسطاً، بعبارات سهلة، ليتنفع به المبتدؤون من الطلبة، فكتبت بعون الله تعالى هذا الشرح، في غاية الوضوح والسهولة، حتى كاد أن يقال لعبارته من فرط السهولة إن هي إلا تركية، والحال أنها منسوجة بالعربية، وما هو إلا بتوفيق رب البرية، فسميته باسم هو: **فتح الغناء في شرح البناء** فالمرجو والمسترحم من حضرات إخواننا أن يدعوا إليّ ويقولوا: "اللهم تقبل هذا من عبيدك مفتي أدرنه وأكرمه بسرعة ظهور منتظراته، من خزائن أطفالك، آمين يا ربنا.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الكفوي بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أساس {بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ} اعلم أن المؤلفين قدموا في ابتداء تأليفهم التسمية على التحميد اقتداءً بأسلوب الكتاب المجيد، واقتفاءً بما نطقت به المقالة الأحمدية، على قائلها الصلاة الأحدية، لكن المصنف اقتصر على ما تضمنته التسمية من إظهار صفات الكمال الذي هو الحمد حقيقةً، روماً للاختصار^[١] الذي هو المطلوب في أمثال هذه الرسالة، وامثال الحديثين غير مختص بالكتابة بل يجوز أن يستعان بالذكر والكتابة في التسمية وبالذكر فقط في التحميد ولا تنافي بين الامتثالين، بحمل "الباء" في الحديثين على "الاستعانة"، إذ لا شك أن المبتدئ في ابتداء المقصود يكون مستعيناً بهما في آنٍ واحد.

تلخيص قال المصنف: {بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ} اقتداءً بالكتاب المجيد وامثالاً لحديث البسمة وجرياً على سنن السلف الصالحين، وحديث البسمة: "كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يَبْدَأُ أَوْ لَمْ يَبْدَأْ فِيهِ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فَهُوَ آيِبٌ"^[٢] أي: قليل البركة، **فإن قلت**: لم ترك المصنف الامتثال بالحمدلة؟ **قلنا**: ههنا أمور ثلاثة أحدها الابتداء بالبسمة، وثانيها جمع البسمة والحمدلة، وثالثها تأخير الحمدلة عن البسمة إذا ذكرا معاً، فالامتثال بالأول والثالث لازم وبالثاني غير لازم فليس ترك الحمدلة بعد البسمة كما فعله المصنف خرقاً للإجماع؛

تح العناء {بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ} اعلم أن البسمة والحمدلة والتصلية مما التزمه المصنفون والمؤلفون في أوائل كتبهم ورسائلهم، امتثالاً للأوامر الشريفة الصادرة عن الحضرة النبوية في حق لزوم الالتزام، **فإن قلت**: فلم اكتفى المصنف ههنا بالالتزام الأولى دون الثانية والثالثة؟ **قلت**: فيه أجوبة متعددة من طرف الأفاضل المتعديين، ولكن الأنسب ما قال بعضهم: من أن الحمد حقيقةً عبارة عن إظهار الكمال، وهو حاصل في البسمة، والتصلية تابعة للحمدلة، على ما يظهر بأدنى تأمل،

[١] روم: رام النبي، أي: طلبه.

[٢] أخرجه ابن أبي شيبة ١١٦/٩ {٢٦٦٧٤}، وأحمد في "مسئله" (٨٧١٢)، والنسائي في "الكبرى" {١٠٢٥٥}، {١٠٢٥٦}،

وإبن ماجه في "سننه" {١٨٩٤}.

أساس ثم 'الباء' في 'بسم الله'؛ للاستعانة عند اليضاوي، وللملايسة عند العلامة الزمخشري، فعليك بالامثال بحكم القاضي؛ لأن الاستعانة وإن كانت مشعرةً للآلية لكن للآلية جهتين: التبعية، وتوقف نفس الفعل أو كماله عليه، والمقصود هو الثاني؛ لأن كل فعل ذي بال لا يكون معتداً به شرعاً ولا يكون واقعاً على السنة ما لم يصدر به، فالآلية¹¹ مشعرة بأن له زيادة مدخل في الفعل، ومشملة على جعل الموجود لفوات ما يعتد به شرعاً بمتزلة المعدوم بخلاف كونها للملايسة فإنه وإن كان دالاً على ملايسة جميع أجزاء الفعل باسم الله لكنه لا يوجب التوقف والإشعار والاشتمال على أن باء الاستعانة تدل على الاستعانة باسمه تعالى في أجزاء الفعل وعدم دلالتها على تلك الملايسة في حيز المنع ثم إن الباء لكونه من الحروف الجارة الموضوعة لإفضاء معاني الأفعال إلى الأسماء لا بد له من متعلق مذكور أو مقدر عام أن لم توجد قرينة خصوص أو خاص إن وجدت وههنا المقدر فعل خاص والقرينة ما يتحقق بعد التسمية.

تلخيص لأنه إنما انعقد الإجماع على ذكر الحمدلة بعد البسملة لا على ذكرهما معاً ويؤيد ما قلنا ما قاله بعض شراح البخاري بأن في صحة حديث التعميد مقالاً فلا يصلح للمحجة وقد وقع كتب رسول الله عليه السلام إلى الملوك، وكتبه للفضايا مفتحة بالتسمية دون التعميد، وقال الإمام النووي في "شرح المسلم": إن رسول الله عليه السلام كتب إلى هرقل بالتسمية فقط ولذا ذهب ابن الحاجب إلى أن لفظ الحمد إنما يحتاج إليه في الخطب دون الرسائل والوثائق. ويمكن أن يجاب بأن الحمد حقيقة إظهار صفات الكمال وهو حاصل في التسمية أو بأن تركه هضماً لنفسه، وقيل: هو من قبيل الاكتفاء كما في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَتَّقِيكُمْ الْخَرُ﴾ [النحل: ٨١] والتقدير: تقيكم الحرّ والبرد، فتأمل.

فتح الغناء فلذا ذهب مولانا ابن الحاجب وصاحب المراح حيث قال الأول بعد البسملة: "الكلمة لفظاً" اهـ. والثاني: "قال المفتقر" اهـ. فكأن المصنف قال: ابتدئ تأليف كتاب البناء متبركاً بسم الله الرحمن الرحيم، وحامداً له تعالى ومصلياً على رسوله الكريم فاندفع به، أي: بتقدير متبركاً، ما قيل من أنه يلزم أن يكون اسم الله تعالى منزلاً في منزلة الآلة وهو يستلزم الاستدلال على ما بوحث عنه في المفصلات.

[١١] أشار بذلك إلى أنه ليس آله حقيقية، بل سببه بالآلة من حيث توقف كمال الفعل شرعاً والاعتداد به عليه، فاندفع ما قيل: إنه لا يصح جعل اسم الله آله لقراءة الفاتحة عند من يجعل بسم الله جزءاً من الفاتحة.

الكفري

أساس وأصل "اسم" عند البصريين: "يسمؤ" بكسر السين وسكون الميم وضم الواو، وعند الكوفيين: "وسم" بفتح الواو وسكون السين. فإن قلت: إن المختار أيهما؟ قلت: قول البصريين. فإن قلت: فكيف صار "بسم الله" على قول البصريين؟ قلت: أعطيت ضمة الواو إلى ما قبله وهو الميم لكونه حرفاً صحيحاً سالماً فاجتمع الساكنان الواو والتنوين فلدفع ذلك الاجتماع، حذفت الواو، وجعل التنوين تابعاً لما قبله.

تلخيص وقال الأستاذ: وامثال الحديثين غير مختص بالكتابة بل يجوز أن يستعان بالذكر والكتابة في التسمية وبالذكر فقط في التحميد انتهى.

ثم إن الباء في بسم الله للملاسة، أي: الملاصقة، وللاتصال عند الزمخشري رحمه الله^(١)، وللاستعانة عند البيضاوي، ولعل هذا هو الحق. فإن قلت: هذا يشعر كون اسمه تعالى آلة فيخلل بالتعظيم. قلنا: كونها للاستعانة بمعنى أن اسمه تعالى شبيه بالآلة من حيث توقف كمال الفعل شرعاً والاعتداد به عليه لا بمعنى أنه آلة حقيقية حتى يخل بالتعظيم. قال السيد الشريف قدس سره في "حواشي الكشاف": إن كون اسم الله تعالى آلة ليس إلا باعتبار أنه يتوسل إليه ببركته، فقد رجع إلى معنى التبرك، وقد رجع الاستعانة بأنها تدل على أن الفعل بدون اسم الله تعالى كلا فعل، فهي أولى من هذه الحيثية من الحمل على التلبس، انتهى.

والباء متعلق بمقدر فعل خاص مؤخر أي: باسم الله... إلخ أو لُقِّف أو أقرأ مثلاً فهي جملة فعلية على الأصح^(٢)، و(الاسم) من الأسماء المحذوفة الأعجاز عند البصريين، لأنه يجمع على أسماء. ويجمع جمعه على (أسامي) كمساجد، وأصله: (يسمؤ) بكسر الفاء وسكون العين ك(جمل) وجمعه: (أخمال) فظهر أنه مشتق من (اليسمؤ) بمعنى: (الارتفاع) وناقص واوي وحذف آخره على غير القياس لسجرد التخفيف لكثرة استعماله، فُقِّعِلَ به ما فُعِلَ، فكان ما كان.

فتح الغناء فقيل: بسم، فأتي بهمزة مكسورة في ابتدائه لتدل على الألوهية، فقيل: "اسم"، ثم حذفت كسرة السين لئلا يلزم الخروج من الكسرة التحقيقية إلى الضمة التحقيقية، فقيل: "اسم"، ثم جيء بأوله بياء جارة، لتدل على بقاء الله تعالى، فحجرت آخره، فقيل "باسم"، ثم حذفت الهمزة عن الخط والتلفظ لكثرة استعمال البسملة في حالة الأكل والشرب والقيام والقعود، فمُدَّ خط الباء عوضاً عن الهمزة المحذوفة، فقيل: "بسم" ثم أضيف إلى لفظة الجلالة فسقط التنوين بسبب الإضافة فقيل: "بسم الله"، لأن التنوين يدل على الانفصال، والإضافة على الاتصال، فلا يمكن اجتماعهما في كلمة واحدة.

[١] كما في قولهم كتبت بالقلم فالقلم آلة للكتب.

[٢] قوله: 'على الأصح' هنا قيد لمجموع الثلاثة بل الأربعة فتصير.

أساس الأول أن تقديم المعمول يفيد الاختصاص مع الاهتمام؛ لأن المشركين كانوا يبتدئون باسم آلهتهم الباطلة فوجب على الموحد أن يقصد قطع شركة الأصنام فيكون قصر أفراد على اعتبار حال المخاطب المردود عليه. **والثاني** أن تقديمه أحسن وقوعاً لكونه اسم نصب عين المؤمن. **والثالث** أنه دخل في التعظيم؛ لأن في تقديم الاسم تعظيماً للمسمى. **والرابع** أنه أوفق للوجود؛ لأن اسمه تعالى في نفسه وإن كان مقدماً في الوجود على القراءة لكنه إذا أخذ بوصف كونه معمولاً يكون مؤخراً عنها؛ لأن وجود المعمول من حيث أنه معمول إنما يكون بعد وجود العامل فيكون التأخير موافقاً للوجود إلا أن التقديم أوفق لكونه بالقياس إلى ذات الاسم من غير ملاحظة وصف زائد عليه، أو نقول في الألفية أن المسمى مقدم في الوجود الخارجي على جميع الأشياء كما هو المبرهن في إثبات الواجب وكذا في الوجود الذهني؛ لأن معرفته أول المعارف عند العباد المعتد بهم ولذا قيل: "ما رأيت شيئاً إلا ورأيت الله قبله" فالأوفق كون الاسم السابق في هذين الوجودين سابقاً على جميع الأشياء في الوجود الخطي واللفظي وإن كان هذان الوجودان مجازين وأيضاً يرجح كون المتعلق مؤخراً جعل الاسم آلة للقراءة عند من يجعل الباء للاستعانة، إذ الآلة مقدمة على الفعل لتوقفه عليها. لا يقال إن تقدير المتعلق مؤخراً ينافي ما في الآية الكريمة من قوله تعالى: ﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ لأننا نقول: لا نسلم المناقاة فإن تقديم العامل فيه لكونه أول سورة نزلت، إلى قوله تعالى: ﴿مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: 1-5] على ما صرح به في أول سورة المدثر رواية عن الزهري وهو الأصح،

تلخيص وعند الكوفيين: أنه "مثال واوي" واشتقاقه من (السمة) بمعنى: العلامة؛ لأنه كالعلامة المعرفة للمسمى، فأصله: (وسم) حذفت الواو وعوضت ناء التأنيث في آخره كما في: (زنة)، و(عدة) أصلها: (وَزَنَ) و(وَعَدَ) فهو من الأسماء المحذوفة الأوائل زيدت همزة الوصل في أوله لصحة الابتداء، وقيل: عوض عنها والأول حق لأنها لو كانت عوضاً لما حذفت.

فتح الغناء فقليل: بسم، فأتي بهمزة مكسورة في ابتدائه لتدل على الألوهية، فقليل: "اسم"، ثم حذفت كسرة السين لثلا يلزم الخروج من الكسرة التحقيقية إلى الضمة التحقيقية، فقليل: "اسم"، ثم جيء بأوله بياء جارة، لتدل على بقاء الله تعالى، فجرت آخره، فقليل "باسم"، ثم حذفت الهمزة عن الخط والتلفظ لكثرة استعمال البسمة في حالة الأكل والشرب والقيام والقعود، فمدَّ خط الباء عوضاً عن الهمزة المحذوفة، فقليل: "بسم" ثم أضيف إلى لفظة الجلالة فسقط التنوين بسبب الإضافة فقليل: "بسم الله"؛ لأن التنوين يدل على الانفصال، والإضافة على الاتصال، فلا يمكن اجتماعهما في كلمة واحدة.

أساس والاسم من الأسماء المحذوفة الإعجاز عند البصرية ودليلهم أنه يجمع على (أسماء) ويجمع جمعه على (أسامي)، قال في "القاموس": جمع اسم (أسماء) وجمع الجمع (أسامي) كمصاييح وأصله عندهم: (سمو) بكسر الفاء وسكون العين مثل: (حمل) وجمع فعل بكسر الفاء (أفعال) ك(أحمال) فظهر أنه مشتق من سمو بمعنى: الارتفاع وناقص واوي وحذف آخره ليس لعلة قياسية بل لمجرد التخفيف لكثرة الاستعمال فلذا دار الأعراب على آخر ما بقي واجتلبت همزة الوصل ليتمكن الابتداء؛ لأن السين أسكنت بعد حذف الواو؛ ولأنها لما حذفت بقي حرفان الأول متحرك والثاني ساكن ولما أجرى الأعراب على الثاني وجب تسكين المتحرك ليحصل^{١١} الاعتدال. وتفصيله أنه لما كثرت استعماله أريد تخفيفه في الطرفين فعمدوا إلى الأخير فوجدوا واواً متعاقبة عليها الحركات الإعرابية مع ثقلها فحذفوها ونقلوا حركتها المتعاقبة إلى الميم ثم عمدوا إلى الأول فحذفوا حركة السين دون السين لئلا يلزم الإجحاف ثم اجتلبت همزة الوصل للسكون وإنما جعلت الهمزة مكسورة؛ لأن الكسرة أصل في تحريك الساكن إذا حرك حرك بالكسر؛ ولأن حركة السين كسرة في الأصل مطلقاً، لأن^{١٢} من يضمها يجعل أصلها كسرة على ما حققه بعض المحققين. وعند الكوفيين أنه مثال واوي واشتقاقه من (السممة) بمعنى: العلامة؛ لأنه كالعلامة المعروفة للمسمى فأصله: (وسم) حذفت الواو وعوضت تاء التانيث في آخره كما في (زنة) و(عدة) أصلهما (وزن) و(وعد) فهو من الأسماء المحذوفة الأوائل زيدت همزة الوصل في أوله **قيل**: للابتداء^{١٣} كما مر، **وقيل**: عوضاً عنها، والأول حق؛ لأنها لو كانت عوضاً لما حذفت، ثم الحق هنا مذهب البصريين!

تلخيص وشجرة الخلاف بينهما وتفصيل المذهبين في الشرح، وإنما قال: (بسم الله) ولم يقل: (بالله) للفرق بين اليمين واليمين، ولم يكتب الألف على ما هو وضع الخط لكثرة الاستعمال وطولت الباء عوضاً عنها. و(الله) علم للذات الواجب الوجود المستجمع لجميع الصفات الكمالية.

فتح الغناء ثم اعلم أنه يلزم لكل مبتدئ في فن أن يعلم أولاً اسم ذلك الفن وتعريفه وموضوعه وغايته لئلا يلزم ذهابه إلى طريق مجهول في ليلة ظلماء،

[١] إذ يدوران الحركات الإعرابية على آخر ما بقي يحصل الثقل، وتسكين الأول يحصل الخفة، فيكون الخفة الحاصلة في الأول معادلاً للثقل الحاصلة من الثاني فيحصل الاعتدال.

[٢] أي: لأن من قال أنه (سمو) يضم السين يجعل أصل الضمة كسرة أي: يقرأ بالضمة بدل الكسرة فافهم.

[٣] أي: لصحة الابتداء.

أساس لأن الأصل كون التعويض في غير محل الحذف فجعل همزة الوصل عوضاً عن اللام موافق لهذا الأصل ويرد على مذهب الكوفيين بأن همزة لم تعهد داخله على ما حذف صدره في كلامهم وبأن حذف اللام كثير وحذف الفاء قليل وثمره الخلاف بينهما أنه على كونه من (السمو) بمعنى: الرفعة يلزم أن يكون علوه أي: اسمه تعالى ثابتاً في الأزل لا بتأثير الخلق فيه، وإنه على تقدير كونه من (الوسم) يلزم أن لا يكون في أنزل بل يجعل الخلق له اسماً فاحفظه. وههنا كلام لا يتحملة المقام. و"الله" أصله (أله) فحذفت همزة على غير القياس فلذلك عوض عنها الألف واللام؛ لأن ما حذف قياساً في حكم الميثب فلا يعرض عنه شيء فلما كان حرف التعريف عوضاً عن الحرف الأصلي كان بمنزلة فلذلك يصح أن يقال: يا الله بالقطع، وقيل: أصله: (الإله) حذفت همزة مع حركتها على خلاف القياس للتخفيف وليكون الإدغام على القياس، فاجتمع حرفان من جنس واحد أوليهما ساكن وأدغمت الأولى في الثانية فيكون التزام الإدغام قياساً لأن الساقط على غير القياس بمنزلة العدم بخلاف حذفها مع نقل حركتها إلى اللام قياساً إذ يكون التزام الإدغام حيث لا غير قياسي؛ لأن المحذوف القياسي كالثابت فلا يكون المتحركان المتجانسان في كلمة واحدة من كل وجه، وهذا عند العلامة الزمخشري وتبعه العلامة التفتازاني لكنه وإن كان مرادهما أن حرف التعريف ليس من الأصل إذ لا نزاع في كونها خارجة عن الأصل لكنه يوهم كلامهما كونه من الأصل فينافي التعويض عنها. واعلم أن العقول كما تحيرت في ذاته تعالى تحيرت في اللفظ الدال عليه، فقيل: إنه اسم عربي غير مشتق وإليه ذهب الخليل والزجاج، وقيل: إنه سرياني معرب، وقيل: إنه مشتق لكن لا نعرف المشتق منه ولم نكلف بمعرفته. وقيل: إنه صفة مشتقة صارت علماً بالقلبة وهو مختار البيضاوي حيث قال في "أنوار التنزيل":

تلخيص واعلم أنه كما تحيرت العقول في ذاته وصفاته فكذلك في اللفظ الدال عليه أنه اسم أو صفة، مشتق أو غير مشتق، علم أو غير علم، والأظهر أنه وصف في أصله لكنه لما غلب على الذات الواجب الوجود المعبود بالحق ولم يستعمل في غيره صار كالعلم له تعالى لا علم؛ لأنه إنما وضع لشيء بملاحظة جميع مشخصاته وهي لا تتصور في حق الله تعالى.

فتح الغناء فإن قلت: فما اسم هذا الفن وما تعريفه وما موضوعه وما غايته؟ قلت: أما اسمه فهو: "فن الصرف"،

أسس والأظهر أنه وصف في أصله لكن لما غلب عليه بحيث لم يستعمل^{١١} في غيره صار كدالعلم) مثل الثريا والصعق^{١٢} أجرى مجراه في إجراء الوصف عليه وامتناع الوصف به وعدم تطرق احتمال الشركة إليه انتهى.

واستدل عليه بدلائل ثلاثة حاصل الأول على ما ذكره المحقق السيالكوتي في "حاشيته" عليه أن ذاته تعالى في نفسه بلا اعتبار صفة حقيقية أو إضافية معه غير معقول للبشر فلا يمكن أن يصير مدلولاً عليه بلفظ؛ لأن الألفاظ إنما تدل على ما في الأذهان وذاته تعالى من حيث هو ذاته ليس كذلك فلا يكون موضوعاً لذاته تعالى سواء قلنا أن الواضع هو الله أو البشر لاستلزامه إمكان الدلالة عليه وخلاصته أنه لو كان لفظه موضوعاً لذاته المخصوصة لأمكن الدلالة به عليه لكن التالي باطل والمقدم مثله، أما الملازمة فلأن الوضع تخصيص اللفظ للمعنى بحيث متى أطلق فهم منه، وهذه الحثية هو إمكان الدلالة به عليه، وأما بطلان اللازم؛ فلأن إمكان الدلالة عليه يتوقف على تعلقه لأن الألفاظ تدل على ما في الأذهان وذاته من حيث هو غير معقول.

فإن قلت: إمكان الدلالة إنما يتوقف على إمكان التعقل لا على كونه معقولاً بالفعل. **قلت:** المراد بالإمكان الإمكان الوقوعي؛

تلخيص وأصله: (أله) بمعنى معبود مطلقاً، أو متحير فيه، أو مسكون، أو مفروع، أو ملتجأ إليه، فحذفت الهمزة على غير القياس وعوضت عنها الألف واللام فكان علماً معهما، أو كالعلم على ما عرفته آنفاً، وكان الألف واللام بمتزلة الحرف الأصلي فلذلك يصح أن يقال: (يا الله) بالقطع؛ كأنه لم يكن حرف تعريف، وإلا لما جاز اجتماعهما مع حرف النداء التي هي من آلات التعريف أيضاً. وقيل: أصله: (الإله)، وقيل: (ألاه)، بمعنى: الارتفاع.

فتح الغناء وأما تعريفه فهو في اللغة: بمعنى التغيير، ويحيى أيضاً بمعنى المنع.

١١ قوله بحيث لم يستعمل أشار بصيغة المجدد إلى أن غلبة لفظه الجلالة تقديرية كالثريا يعني كان مقتضى القياس أن يستعمل في غيره إلا أنه لم يستعمل.

١٢ لأنها وصفان في الأصل صارا علمين بالغلبة إلا أن الغلبة في الأول تقديرية، وفي الثاني تحقيقية، وفي "القاموس": الثريا تصغير ثروي لامرأة متمولة مؤنث ثروان كعطشان جعل اسم النجم بكثرة كواكبه مع ضيق المحل.

أسس لأنه الذي يستلزمه الوضع ويتفرع عليه ولا شك أنه متوقف على التعقل بالفعل فلا يمكن جعله مدلولاً عليه بلفظه وحاصل الدليل الثاني أنه لو لم يكن وصفاً في الأصل لكان علماً دالاً على مجرد ذاته المعينة فيلزم أن لا يفيد ظاهر قوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣]، معنى صحيحاً؛ لأن ظاهره أن يكون في السماوات متعلقاً بلفظة "الله" كما ذهب إليه أكثر المفسرين، وذا إنما يصح إذا كان فيه معنى الوصفية وحاصل الدليل الثالث أن ثبوت معنى الاشتقاق بين هذه اللفظة الجليلة وبين الوجوه التي ذكرها العلماء من أنه مشتق من (إله) بمعنى: عبد أو من (أله) إذا فزع أو من (ؤله) إذا تحير مثلاً يدل^{١١} دلالة ظنية كافية في المباحث اللغوية على أنها مشتقة من أحدهما، فلا يكون علماً لذاته المخصوصة ابتداءً بل من الأعلام الغالبة ضرورة اختصاصه بذاته تعالى فهو في الأصل اسم أو وصف والأظهر هو الثاني وهو مدعى البيضاوي، ولما كانت لفظة الجلالة دالة على العظمة والكبرياء المستلزمة للقهر والغلبة وتوهم منها أنه موصوف بالجلال دون الجمال ذكر بعدها وصفاً دالاً على الجمال ليعلم أنه ذو الجلال والإكرام سبقت رحمته غضبه فقال: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾، فيكون من باب الإحتراس وهو أن يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه ويسمى هذا تكميلاً إطنائياً على ما تقرر في "علم المعاني" فلا يرد ما قيل من أن لفظة الجلالة إذا كانت اسماً للذات المستجمع لسائر الصفات فالفائدة ذكرهما بعدها هذا^{١٢} وهما اسمان بنيا لإفادة المبالغة لا يقال هذا ينافي كونهما صفتان؛ لأننا نقول لا نسلم المنافاة كيف وأن المراد بالاسم ما يقابل الفعل والحرف فلا ينافي الصفة.

تلخيص ولما كانت لفظة الجلالة دالة على العظمة والكبرياء المستلزمة للقهر والغلبة وتوهم منها أنه موصوف بالجلال دون الجمال ذكر بعدها وصفين دالين على الجمال ليعلم أنه ذو الجلال والإكرام سبقت رحمته على غضبه، فقال: (الرحمن الرحيم).

فتح الغناء وأما تعريفه اصطلاحاً فهو: تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة، لمعانٍ مقصودة لا تحصل إلا بها،

[١] قوله: يدل خير إن.

[٢] أي: أخذ هذا. قوله: "هذا" أي: كونهما اسمين.

أساس **فإن قيل:** فالظاهر أن يقال هما صفتان كما اشتهرت. قلت: لم يقل هكذا تبييناً على كونهما من نوع واحد ليس بمتفق عليه عند أهل العربية فإن الرحمن صفة مشبهة، والرحيم اسم فاعل بنى للمبالغة عند الزجاج وسيبويه فصيغته عندهما صيغة مبالغة لا صفة مشبهة وعند الجمهور هما صفتان مشبهتان مفيدتان للمبالغة لا بصيغتهما. **فإن قيل:** إذا كان الرحمن صفة مشبهة، والرحيم كذلك عند الزجاج وسيبويه والرحمن الرحيم كذلك عند الجمهور فكيف تفيد المبالغة؟ قلنا: إفادة الصفة المشبهة للمبالغة لدلالاتها على الثبوت والاستمرار على ما ذكر في "الإتقان" من أن المبالغة ضربان مبالغة بالوصف بأن يخرج إلى حد الاستحالة منه قوله تعالى: ﴿وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾ [الأعراف: ٤٠]، ومبالغة بالصيغة (كـالرحيم) فقول أكثر شارحين وهما صفتان مشبهتان ليس بصحيح على إطلاقه. واعترض بأنه كيف يتصور المبالغة في حقه تعالى والمبالغة عبارة عن إثباتك للشيء بأكثر من ما له في نفسه، وصفاته تعالى متناهية في الكمال لا يمكن المبالغة فيها وإن المبالغة إنما تتصور في صفة تقبل الزيادة والنقصان وصفاته تعالى ليست كذلك، مثلاً إن قديراً في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٨٤] من صيغ المبالغة فيستلزم الزيادة على معنى قادر وهو محال إذ الإيجاد صفة لا يمكن فيها التفاضل باعتبار كل فرد فرد. وأجيب: بأن صيغ المبالغة في صفاته تعالى محاز يكون الكثرة والزيادة بالنسبة إلى فهم العقلاء ومأمولهم يعني أن رحمته تعالى مثلاً فوق ما يخطر ببال كل عاقل ورجاء كل راجح ويمكن أن يكون وجه المجاز بأنه ليس معنى المبالغة في صفاته تعالى ما هو بحسب زيادة الفعل بل ما هو بحسب تعدد المفعولات، ولا شك أن تعددها لا يوجب للفعل زيادة ويمكن أن يجاب بكون الزيادة إضافياً على ما قاله الفاضل العصام في قول البيضاوي لمن تاب في تفسير قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ﴾ [البروج: ١٤]، وقيد لمن تاب راجع إلى المبالغة في غفور انتهى.

تلخيص **فإن قلت:** إذا كانت لفظة الجلالة اسماً للذات المستجمع لجميع الصفات الكمالية الشاملة للجلال والجمال فما فائدة ذكرهما بعدها. قلت: هذا تصريح بما علم ضمناً أو من باب الاحتراس؛ وهو أن يؤتى في كلام يوهن خلاف المقصود بما يدفعه ويسمى هذا تكميلاً إطنائياً على ما تقرر في "علم المعاني"،

فتح الغناء وعرفه مولانا ابن الحاجب في "الشافية" بقوله: هو علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب،

أساس واعترض أن الصفة المشبهة لا تجيء إلا من فعل لازم و(رحم) بكسر العين متعدٍ فكيف يشق اللازم من المتعدي؟ وأجيب: بأنه إنما كان بعد جعله لازماً بمتزلة الأفعال الغريزية أو بنقله إلى (رَحِمَ) بضم العين من باب (حَسَنَ) وهذا معنى قولهم بعد جعله لازماً ابتداءً أو بعد النقل وهذا مطرد في باب المدح والذم صرح به في "المفتاح" و"الفاوق". **فإن قيل:** قد فسر الرحمة في تفسير البيضاوي بالرقّة والانعطاف فهذا يدل على أنه فعل لازم فلا حاجة إلى النقل. نعم (الرحمة) بمعنى: (الإحسان) متعدٍ لكنه معنى مجازي لها. **قلت:** لم يستعمل الرحمة إلا متعدياً فمعناها رقة القلب لأحد لا رقة القلب مطلقاً، وإنما ترك مفعوله لعدم تعلق الغرض به. **فإن قيل:** إذا كان معناها رقة القلب فما المراد من القلب؟ **قلت:** المراد منه الروح مجازاً مرسلأ بعلاقة الحالية والمحلية على ما جرت العادة الإلهية بذكر القلب في الكلام المجيد وإرادة الروح لما بينهما من التعلق الخاص. **فإن قلت:** ما معنى (رقّة الروح) **قلت:** عبارة عن تأثره عن حال الغير والمراد به الميل النفساني أعني الشفقة لا الميل الجسماني لأن ذلك ليس معنى الرحمة وإن كان مسبباً عنه ومدلولاً لبعض ما يلاقي الرحمة في الاشتقاق أعني الرحم **قلت** فعلى هذا يكون إطلاق الرحمن والرحيم بالمعنى الحقيقي مستحيلأ على الله تعالى لكون معناه الكيفية المزاجية المستتعبة للتأثر والأفعال **قلت** لا ثم الاستحالة كيف وقد بينوا ضابطة كلية في إطلاق الألفاظ التي لا يمكن انصافه تعالى بها كالاستهزاء والمكر والغضب والتعجب والخداع والحياء والرحمة ونحو ذلك.

تلخيص والمشهور أنهما صفتان مشبهتان مشتقتان من رحم بالكسر بعد النقل إلى رحم بالضم، لأن الصفة المشبهة لا تبنى إلا من اللازم، لكن في التحقيق أنهما اسمان بنا لإفادته المبالغة معناهما واحد، وهو ذو الرحمة وهي **في اللغة:** رقة القلب، والانعطاف المقتضي للتفضل والإحسان. وأسماء الله تعالى وأوصافه إنما تؤخذ باعتبار الغايات التي هي الأفعال دون المبادئ التي هي انفعالات فتدبر.

فتح الغناء وأما موضوعه: أعني ما يبحث فيه عن أعراضه الذاتية، فهو الكلمة العربية،

اساس وحاصله أن لهذه الأحوال آثاراً تصدر عنها في النهاية مثلاً الغضب أثره إيصال الضرر إلى المغضوب عليه، والحياء أثره الامتناع عن ارتكاب القبيح، والرحمة أثره الإحسان إلى المرحوم إلى غير ذلك، وأسماءه تعالى تؤخذ باعتبار الغايات أي: باعتبار هذه الآثار التي لا يمتنع إطلاقها عليه تعالى إما على طريقة المجاز المرسل يذكر لفظ السبب وإرادة المسبب وإما على طريقة الاستعارة التمثيلية بأن شبه حاله تعالى بالقياس إلى المرحومين في إيصال الخير إليهم بحال الملك إذا عطف على رعيته ووزق لهم فأصابهم معروفه وإنعامه فاستعمل الكلام الموضوع للهبة الثانية في الأولى من غير أن يتمحل في شيء من مفرداته إلا أنه قد يكتفي في الاستعارة التمثيلية من ألفاظ المشبه به على ما هو العمدة فيها كما قوله تعالى، أولئك على هدى من ربهم، فظهر من هذا أن أسماءه تعالى تؤخذ باعتبار الغايات التي هي أفعال دون المبادي التي لا يصح اتصافه تعالى بها سواء كانت انفعالات كالرحمة والحياء والغضب أولاً كالاستهزاء والمكر والخداع هذا غاية تنقيح الكلام بعون الله الملك العلام.

تلخيص والرحمن) أبلغ من (الرحيم) لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى، ولذا يقال: (يا رحمن الدنيا) لأنه يعم المؤمن والكافر، و(رحيم الآخرة) لأنه يختص بالمؤمن من قبيل: (يا رحمن الدنيا والآخرة) و(رحيم الدنيا) وقدم الرحمن على الرحيم لتقدم رحمة الدنيا، ولأنه كالعلم من حيث أنه لا يوصف به غيره تعالى إذا كان معروفاً باللام كما لا يطلق لفظه الله على غيره.

فتح الغناء وأما غايته: أعني الغرض من تحصيله، فهو أن يعلم الكلمات القياسية، وإعلاها، وإدغامها، ويفهم معانيها، لتلايق في الخطأ، فافهم واضبط يا ولدي.

[أبواب التصريف]

اعْلَمْ أَنَّ أَبْوَابَ التُّصْرِيْفِ

الكوي قال المصنف الفريد بعد التسمية والتحميد امثالاً بالحديث الشريف: {اعْلَمْ أَنَّ أَبْوَابَ التُّصْرِيْفِ} بخطاب عام لكل من يأتي منه العلم على سبيل البدل مجازاً،

اساس {اعْلَمْ} أمر حاضر من تعلم، مبني على السكون عند البصرية، ومعرب مجزوم بلام مقدرة عند الكوفية، ثم من دأب المصنفين أن يذكروا كلمة "اعلم"؛ اعتناء بشأن الكلام الذي يُذكر بعده، وإيقاظاً لغفلة السامع وتحديداً للبصيرة، وهو: **إما مستعمل في معناه الحقيقي**، وهو: الخطاب لمعين، كما قاله الخطيب، **وأصل الخطاب** أن يكون لمعين، واحداً كان أو كثيراً؛ لأن وضع المعارف على أن تستعمل لمعين، مع أن الخطاب توجيه الكلام إلى حاضر، فيكون معيناً. **وإما غير مستعمل في معناه الحقيقي**، فيكون مجازاً مرسلًا، فيستعمل لغير معين، كما قال الخطيب، وقد يترك غيره ليعم كل مخاطب على سبيل البدل نحو: "ولو ترى"،

تلخيص ثم قال {اعْلَمْ} بخطاب عام لمن يستفيد فيتناول الواحد والكثير والحاضر والغائب والمذكر والمؤنث، وإن كان أصل الخطاب لمعين لكونه قسماً من المعارف، ويحتمل أن يكون خاصاً بمخاطب معين وعلى التقديرين يكون "مجازاً مرسلًا" من قبيل ذكر الخاص وإرادة العام، أو ذكر المقيد وإرادة المطلق. وفي الأول من قبيل إطلاق الحاضر على الغائب بعلاقة "التضاد" ويحتمل أن يكون (استعارة مصرّحة) بتشبيه الغائب بالحاضر وذكر المشبه به وإرادة المشبه، هكذا أفاده بعض الأفاضل وما قيل أنه خطاب لنفسه بطريق التجريد كائن المصنف جرد عن نفسه شخصاً فخاطبه فلا يناسب المقام، لأن المقام مقام الإفادة، والمفيد والمستفيد لا يكون كلاهما شخصاً واحداً.

فتح الغناء قال المصنف رحمه الله تعالى: {اعْلَمْ} أي: فاعلم؛ وإنما صدر كتابه به تنبيهاً على أن ما يذكر بعده من القواعد مليئة بالفوائد حقيقة أن يعلم ويحفظ بشرط أن لا يجهل ولا يذهل أبداً وهو أمر حاضر من (عَلِمَ يَعْلَمُ) اهـ. واشتقاقه من تعلم أعني من المضارع المفرد المذكر المخاطب. **فإن قلت:** لم لم يقل أفهم؟ **قلت:** جوابه سقط بقولنا آنفاً وإنما صدر كتابه به اهـ. ولكن يمكن أن يجاب عنه بجواب آخر وهو أن يقال لأن طلب الفهم من المخاطب إنما يكون بعد التعليم له فإنك تعلمه أولاً ثم تطلب منه الفهم ثانياً. **فإن قلت:** لم لم يقل اعرف؟ **قلت:** طلب المعرفة من المخاطب طلب الإدراك الجزئي منه وهو لا يفيد للطالب فائدة كلية، والحال أن المفيد له هو الإدراك الكلي، يعني لو قال المصنف "اعرف" لكان المعنى: اعلم بعضاً من قواعد علم الصرف دون بعض آخر منها وهو لا يتفهمه.

الكفوي أو لكلٍ من يطلب معرفة أبواب التصريف كذلك، أو هو خطاب لنفسه، بطريق التجريد كأنه جرد عن نفسه شخصاً فخاطبه. وإنما صدر الكتاب به تنبيهاً على أن ما يذكر فيه مما يُغتنى بشأنه، ويهتم لتحصيله، وذلك لأن العاقل لا يأمر بعلم شيء غير معتنى بشأنه، وإن كان قد يخبر عنه، ففي الأمر به تنبيه على ذلك، ولذلك كان عادة القوم تصدير الكلام المهتم به.

أساس والمجاز المرسل هنا بتجريد المعين عن الخطاب فيستعمل الأمر في نفس الخطاب فقط بعلاقة التقييد والإطلاق والكلية والجزئية، ويجوز أن يكون استعارة، فتكون العلاقة مشابهة، وما قاله الفاضل الكفوي، وهو خطاب لنفسه بطريق التجريد، كأنه جرد عن نفسه شخصاً فخاطبه، فليس بوجهٍ وجيه، لأن المقام مقام الإغراء والتحثيث للمتعلمين، على أن قوله: "وفائدة هذا التنبيه حث الطالب على التعلم والحفظ" يشهد بعدم صحة ذلك التوجيه وإن هذا إلا موجب للتناهي بين كلاميه.

تلخيص وعبارة أوضح: لا يكون شخص واحد متكلماً ومخاطباً؛ لأن خطاب الشخص لنفسه من علامة الجنون على ما بين في محله مع أن هذا القائل اعترف كون المقام مقام الإفادة، والحث للمتعلمين الطالبين فاستبان من هذا التحقيق أن المفرد أولى من أن يقال: (اعلموا) على صيغة الجمع لعدم شموله ما دون الثلاث على الأصح، بخلاف (اعلم) فإنه يشمل الكل على ما عرفته.

فتح الغناء فإن قلت: لم لم يقل "اقرأ" أو "اتل"؟ قلت: لأن القراءة والتلاوة إنما يتعلقان باللفظ دون المعنى والحال أن المطلوب أن يعلم المعنى الحاصل من اللفظ كما لا يخفى على الفطن المنصف. فإن قلت: أنت قلت أنفاً أن كلمة "اعلم" مشتق من "تعلم" فكيف ذلك؟ قلت: إن "اعلم" مشتق من "تعلم" كما قلته أنفاً أعني أن أصل اعلم تعلم فقصدنا أن نأخذ ببناء أمر حاضر مفرد يحذف حرف المضارعة من أوله فحذفناه فنظرنا إلى ما بعده فوجدناه ساكناً فتعذر النطق بالساكن فأتينا في أوله بهمزة مكسورة تبعاً لعين فعله عوضاً عن حرف المضارعة ليمكن الابتداء فصار "اعلم" فوقفنا على آخره ليكون علامة للأمر فسقط حركة الإعراب عند الوقف فصار "اعلم"، ولكن هنا شيء يلزم علمه وهو أن آخر كل أمر حاضر مبني على السكون عند البصريين ومعرب مجزوم بلا مقدرة عند الكوفيين فكذلك في "اعلم"، ولما طلب المصنف حصول العلم في ذهن المخاطب بقوله: "اعلم" لزم أن يبين ما يتعلق به ذلك العلم؛ لأنه يلزم لكل علم قائم بعالم من معلوم كما في قولك علمت المسألة فإن العلم فيه قائم بك حيث نسبتته إلى نفسك وتعلق إلى المسألة فقال:

الكفوي وفائدة هذا التنبيه حث الطالب على التّعلم والحفظ والضبط.

أساس { أَنَّ أَبْوَابَ التَّضْرِيْفِ } "أَنَّ" بفتح الهمزة وتشديد النون، حرف من الحروف المشبهة بالفعل، وهي: تدخل على المبتدأ والخبر، فيسمى المبتدأ اسماً لها، وخبره خبراً لها، و(جملة) اسمه وخبره جملة اسمية لا محل لها صلة لأن وهي في تأويل المفرد منصوبة محلاً مفعول به قائمة مقام المفعولين لا علم عند سيويه¹¹ لهذا هو التحقيق، فما قاله الشريف المحقق في "شرح الزنجاني" من أن مع اسمها وخبرها سادة مسد المفعولين لـ"اعلم" محمول على المسامحة؛ لأن المحققين جعلوا كلمة أن موصولاً حرفياً والجملة الواقعة بعدها صلة لا محل لها فعلى هذا كيف تكون الجملة التي لا محل لها مفعولاً به على ما حققه ابن هشام في "المغني". (الأبواب) جمع (باب) أصله: بوب قلبت الواو ألفاً وجمعه أبواب ويقال في جمعه: (أبواب) جمع قلة على وزن (أفعل) وتصغيره بويب¹² والمراد النوع، والتصريف: علم لهذا العلم ولامه مزيدة للمحل الوصفية وبيانه أن العلم ثلاثة أقسام: قسم يجب استعماله مع اللام أو الإضافة. وقسم يجوز استعماله مع اللام. وقسم يمتنع استعماله معها.

القسم الأول: علم اتفاقي، وهو ما كان في الأصل اسم جنس خص لفرد منه لخاصية اقتضت ذلك التخصيص ويسمى علماً غالباً أيضاً، وتلك الغلبة إما تحقيقية كالأصعق بخويلد وهو خالد اسم أب خديجة رضي الله تعالى عنها سمي به لأنه أصابته "صاعقة" وإنما كانت الغلبة فيه تحقيقية؛ لأنه ثبت جنسيته لفظاً ويعرف منه المعنى الشامل للمسمى المعين وإخوته، وإما تقديرية وهو ثلاثة أنحاء:

تلخيص ولذا قال: اعلم { أَنَّ أَبْوَابَ التَّضْرِيْفِ } أَنَّ بالفتح والتشديد من الحروف المصدرية التي هي إنَّ و أَنَّ وما اسمها أبواب، وخبرها قوله: "خمسة وثلاثون".

فتح الغناء { أَنَّ أَبْوَابَ التَّضْرِيْفِ } قوله: أبواب جمع "باب" وهو اسم ما يدخل منه إلى الدار كمدخل الدار والبيت، ويعبر عنه في التركي بـ"قاپو" وفي الفارسي بـ"در" وعرفه بعضهم بقوله: ما يتوصل به إلى المقصود،

[1] وعند الأخص مفعوله الأول ومفعوله الثاني محذوف.

[2] وفي ذكر جمعه وتصغيره دلالة على أنه واري إذ القاعدة متى لم يعرف أصل الكلمة أهو واري أو ياني ينظر إلى أربعة أشياء فيعرف بأحدها والباب منه في اللغة اسم لمدخل وفي الاصطلاح ما يتوصل إلى المقصود.

الكفوي والتصريف في اللغة: التغيير،

أساس الأول ما لا يتصور له معنى جنسي ولم يثبت جنسية لفظه كالدبران^(١) الخمسة) هن كواكب في برج الثور ويقال لها سنام الثور، وكذا (العيوق) لكوكب مضيء مائل إلى الحمرة يذهب خلف الثريا ولا يتجاوزه لمن لا يعرف معنى (الدبور) و(العيوق). والثاني ما يتصور له معنى جنسي ولكن لم يثبت كالأربعاء فإنه يتصور له معنى جنسي هو الرابع لكن لم يثبت لهذا اللفظ يعني لا يقال له الرابع. والثالث ما يتصور ويثبت لكن لم يعرف ثبوته للمعنى العلمي ك(المشتري) لكوكب مخصوص فإثنا لا ندري ما معنى الاشتراء فيه، وأما ما يكون بالإضافة من العلم الاتفاقي فكابن عباس وابن الزبير.

والقسم الثاني: وهو ما يجوز استعماله مع اللام ولم يكن علماً غالباً فإما أن يكون منقولاً من الصفة أو المصدر أو لا يكون منقولاً منهما، والأول وهو المنقول من أحدهما كالعباس والحسن والحسين والفضل والعلاء والنضر، يكون اللام فيه عارضة غير لازمة لأنها لم تصر مع اللام أعلاماً حتى تكون كأحد جزئها بل إنما دخلت اللام في مثلها بعد العملية وإن لم يكن العلم محتاجاً إلى التعريف وذلك لمحل الوصفية الأصلية ومدح المسمى بها إن كانت متضمنة للمدح كالحسن والحسين وذمه إن كانت متضمنة للذم كالقبيح والجهنم ولو سمي بها فكأنك أخرجت عن العلمية وأطلقتها على المسمين بها أوصافاً والصفات قبل العلمية إذا استعملت في بعض ما يصلح له كانت مع اللام كالضارب لبعض الموصوفين بالضرب وليس جواز دخول اللام في الأعلام المنقولة عن الرصف والمصدر مطرداً ألا ترى أنك لا تقول في (محمد) و(علي) المحمد والعلي، بل يجوز دخول اللام في أكثرها.

تلخيص فإن قلت: كيف يؤول الخبر بالمصدر هنا مع أن التأويلات المشهورة لا تجري هنا؟
قلت: يقدر الكون ويضاف إلى اسمها، والخبر يكون خيراً للكون المقدر وذلك الكون يكون مفعولاً ل(اعلم) قائماً مقام المفعولين على ما قاله الفاضل الجامي^(٢) قدس الله سره السامي.

فتح الغناء قيل: أصله: (نوب) بفتححات ثلاث قلبت الواو ألفاً وجمعه (أبواب) كما في المتن، واسم تصغيره (بويب) لكن المراد به ههنا "النوع" كما في قوله عليه السلام: "من خرج ليطلب باباً من العلم* أي: نوعاً،

١١ الدبران بفتحتين والعيوق بفتح العين وتشديد الياء المضمومة هما اسمان لمنازل القمر.

٢٢ حيث قال في "بحث الحروف المصدرية": فإن تعدد التأويل بالمصدر قدرت الكون نحو: أعجبتني أن هذا زيد أي: كونه زيداً انتهى. وقد عرفت أنه متعذر هنا فيقدر الكون لما قلنا ولا تكون من المنكرين.

الكتوي وفي الاصطلاح يجيء لمعنيين: الأول: تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان

مقصودة،

أساس والثاني وهو ما ليس منقولاً من أحدهما فإن كان في الأصل المنقول عنه معنى المدح والذم فالأولى جوازها فإن كان في الأصل المنقول عنه معنى المدح والذم فالأولى جوازها لمحل الأصل نحو: الأسد في المسمى بأسد، والكلب في المسمى بكلب، قالوا: بنوا الليث في بني ليث بن بكر منات وإن لم يكن في الأصل المنقول عنه ذلك لم تدخله اللام وهو: القسم الثالث الذي يمتنع استعماله مع اللام إلا إذا وقع اشتراك اتفاقى فهو إما أن تضيف العلم نحو: "زيدنا خيرٌ من زيدكم"، أو نجعله معرفاً باللام كما في قول الشاعر: **رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْبَزِيدِ مُبَارَكاً**. وإن كان في الأصل فعلاً وليسا بمطردين قياسيين إذا عرفت هذا فالتصريف من القسم الثاني؛ لأنه منقول من المصدر ولامه عارضة غير لازمة وعروضها لمحل الوصفية وبالجملة أن العلم قسمان: **الأول**: اتفاقى وهو الذي يصير علماً لا بوضع واضح بل بكثرة الاستعمال مع الإضافة أو اللام لشيء بعينه **والثاني**: علم قصدي وهو ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته والمراد من مشخصات أمارات الشخص لا موجباته؛ لأن التشخيص حالة يتبعه أو يقارنه فالأعراض والصفات كالشكل^{١١} والكرة والكم أمارات يعرف بها الشخص على ما حقق في محله فتبدل مشخصات لا يوجب تبدل الشخص وإنما قالوا مع جميع مشخصاته دون تشخصه؛ لأنه إنما يتم على القول بكون التشخيص زائداً على الماهية ووجودياً، وأما إذا كان نفسه أو أمراً عديمياً فلا توجد المقارنة في الأول ويلزم انعدام التشخيص في الثاني على ما حققه بعض المحققين،

تلخيص فالمعنى هنا: "اعلم كون أبواب التصريف خمسة وثلاثين" و(الأبواب) جمع (باب) أصله: بوب قلبت الواو ألفاً ويجيء جمعه على (أبوية) أيضاً، ك(أفعلة) وتصغيره: بويب والمراد من الباب: النوع.

فتح الغناء قوله: (التصريف) وإن كان مصدرأ من (صرف) من باب (التفعيل) كما ستعلمه إن شاء الله تعالى في نوبة بيان باب (التفعيل) لكنه هنا بمعنى "علم الصرف" أي: فنه، وإنما سمي به بمناسبة أنه يبحث فيه عن تغيير الأفعال وتحويلها إلى أمثلة مختلفة باشتقاقها من أصل واحد مع سرد أمثلتها كما سيأتي، فعلم أن **التصريف في اللغة: التغيير،**

الشكل: هو الهيئة الحاصلة للجسم بسبب إحاطة حد واحد أو حدود بالمقدار. **الكرة**: جسم يحيط به سطح واحد في وسطه نقطة بحيث يكون جميع الخطوط الخارجة منها إليه سواء. **الكم**: هو العرض الذي يقتضي الانقسام لذاته وهو على قسمين؛ لأنه إما أن ينقسم إلى أجزاء لا تشترك في حد واحد، أو ينقسم إلى أجزاء تشترك، والأول هو المتفصل وهو العدد كالعشرين والثلاثين، والثاني هو المتصل وهو إما قار الذات وهو المقدر المتقسم إلى الخط والسطح والجسم التعليمي أو غير قار الذات وهو الزمان.

الكفوي والثاني: اسم لفن الصرف وهو علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب، فالمراد به ها هنا أحد المعنيين الاصطلاحيين

أساس فالنصريف على هذا من الأعلام القصديّة؛ لأنه في أصل الوضع مصدر جعل علماً لهذا الفن وهو علم يعرف به أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب لما بينها من المناسبة وهي أن النصريف التغيير، وهذا العلم تغييرات الكلمة فعلى هذا يكون معنى قوله: "أن أبواب النصريف" أن أنواع الكلمات المبينة في علم النصريف، ويحتمل أن يكون المراد من النصريف معناه الاصطلاحى الآخر¹¹ وهو تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعانٍ مقصودة لا تحصل إلا بها، أي لا تحصل تلك المعاني إلا بتلك الأمثلة المختلفة، ويحتمل أن يكون المراد معناه الأصلي المنقول عنه وهو المصدر فعلى هذا يكون المعنى أن أنواع الكلمات المنصرفة، على أن يكون النصريف مجازاً من قبيل ذكر المصدر وإرادة اسم الفاعل بعلاقة الحالية والمحلية عند بعض المحققين؛ لأن المصدر لكونه عبارة عن الحدث حال واسم المشتق لكونه عبارة عن ذات وحدث محل أو الكلية والجزئية عند بعضهم؛ لأن المصدر لكونه عبارة عن الحدث فقد جزء، واسم المشتق لكونه عبارة عن ذات وحدث معاً باعتبار تعلق النسبة من جانب الذات إلى الحدث كل أو الشرطية والمشروطية عند بعضهم؛ لأن اسم المشتق مشروط لكونه عبارة عن ذات وتقييد بحدث، والحدث خارج كما يقال التقييد داخل والقيود خارج فيكون المشتق مشروطاً والحدث شرطاً والأول أصح على ما ذكره الأستاذ¹² روح الله تعالى روحه؛ لأن ذكر الجزء وإزادة الكل يكون في الأعيان الموجودة كذكر الرقبة وإرادة شخص واحد وههنا ليس كذلك.

تلخيص والنصريف علم لهذا الفن ولامه مزيد للفتح الوصفية أي للإشارة إلى أنه وصف في الأصل لأنه منقول من المصدر، ولامه عارضة غير لازمة، لأن العلم إذا نقل عن الوصف إلى المصدر يجوز دخول اللام وعدم دخوله وليس دخوله مطرداً ألا ترى أنك لا تقول في (محمد) و(علي) والمحمد والعلي، وهذا أحد الأقسام الثلاثة للعلم،

نحو النماء وفي الاصطلاح تحويل الأصل الواحد. اهـ

[1] أشار بقوله معناه الاصطلاحى الآخر، إلى أن للنصريف معنيين اصطلاحيين لأهل هذا الفن أحدهما اسم هذا الفن والثاني تحويل الأصل الواحد اهـ.

[2] محمد أمين الاسلامبولي.

الكفوي فعلى الأول يكون المعنى أن أنواع الكلمات المتصرفة،

أساس فإن قيل: إذا كان المعنى الكلمات المتصرفة فالمراد منها؟ قلت: المنحولة من الأصل الواحد فهو المصدر على المذهب المنصور إلى تسعة أشياء الماضي والمضارع والأمر والنهي واسم الفاعل واسم المفعول والزمان والمكان والآلة^{١١} بطريق الاشتقاق ووجه الحصر على التسعة، هو أن المشتق لا يخلو إما أن يكون اسماً أو فعلاً، فإن كان الأول فلا يخلو إما أن يكون إنشائياً أو إخبارياً، فإن كان إخبارياً فلا يخلو من أن يوجد في أوله إحدى الزوائد الأربع أو لا، والثاني هو الماضي والأول المضارع، وإن كان إنشائياً فلا يخلو إما أن يدل على طلب الفعل أو على تركه، الأول الأمر، والثاني النهي، هذا إذا كان المشتق فعلاً، وأما إذا كان اسماً فلا يخلو إما أن يدل على صدور الفعل من الشيء أو على وقوعه عليه بلا واسطة شيء أو على وقوعه بواسطة شيء أو على وقوعه فيه، والأول اسم الفاعل، والثاني اسم المفعول، والثالث اسم الآلة. والرابع اسم الزمان والمكان، ونقض الحصر بالنفي والجحد. **وأجيب:** بأن النفي يشبه النهي صورة، والجحد يشبه معنى.

تلخيص وثانيهما ما يمتنع استعماله مع اللام إذا لم يقع^{١٢} اشتراك اتفاقياً، وهو ما لم يكن في الأصل المتقول عنه لمعنى المدح أو الذم، ك(زيد) و(عمرو)، وثالثها ما يسمى علماً اتفاقياً وهو ما كان في الأصل اسم جنس خص بفرد منه لخاصية اقتضت ذلك التخصيص يعني كونه علماً ليس بوضع واضع، بل بكثرة الاستعمال مع الإضافة أو اللام في شيء بعينه، ويسمى هذا القسم علماً غالبياً أيضاً، فعلم أن هذا القسم على نوعين: **النوع الأول** ما استعمل باللام ك(الضعف) لشخص أصابه صاعقة، و(العبوق) لكوكب مضيء مائل إلى الحمرة يذهب خلف الثريا ولا يتقدمه. **والنوع الثاني** ك(ابن العباس) و(ابن الزبير) إذا عرفت هذا فاعلم أن "التصريف" ليس من "العلم الاتفاقية" بل من "العلم القصدي" الذي يجوز دخول اللام فيه ك(الحسن) و(الحسين) وغيرهما لأنك قد عرفت أنه في الأصل مصدر نقل عنه وجعل علماً لهذا الفن،

فتح الغناء كما سبق بيانه عند تعريف الصرف فهما في الثلاثي أي: الصرف، وفي المزيد فيه، أي: التصريف بمعنى واحد فهذا التسمية تسمية الفن باسم ما يبحث فيه كما في الحساب، أي: علمه.

١١ احتراز عن الأفعال التي لا تشتق مثل نعم وبنس وعسى.

١٢ وأما إذا وقع اشتراك اتفاقياً يجوز دخول اللام وعلمه والإضافة فتأمل فيه وفي مثاله ولا تغتر بعدم مطابقتها.

الكنوي وعلى الثاني أن أنواع الكلمات المبنية في علم الصرف

أساس ثم اعلم أن الفعل باعتبار مفهومه مشتمل على نوعين أحدهما أصلي وهو ما تجرد ماضيه عن الزيادة، وثانيهما ذو زيادة¹¹ وهو ما اشتمل ماضيه على الزيادة، فالأصلي على ضربين أحدهما ثلاثي وهو ما كان ماضيه على ثلاثة أحرف وهو ستة أبواب، وما زيد عليه اثني عشر باباً، وثانيهما رباعي وهو ما كان على أربعة أحرف كلها أصول وهو باب دحرج فقط، والملحق له ستة أبواب وما زيد على الرباعي ثلاثة أبواب، والملحق لتدحرج خمسة أبواب والملحق لآخر نجم اثنان فالمجموع.

تلخيص وهو علم يعرف به أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب لما بينها من المناسبة، لأن التصريف في الأصل التغيير، وفي هذا العلم تغييرات الكلمات وقد عرّفه بعضهم كالزنجاني: بتحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل إلا بها. والحمل على معناه الأصلي المنقول عنه بعيد، وخلاف الظاهر. فحاصل المعنى أن أنواع الكلمات المبنية في علم التصريف

فتح الغناء وأصله: أي التصريف (تصرف) بدلنا الراء الثانية ياء لتعذر الإدغام وكراهة المثلين وأتينا في أوله بلام التعريف فصار التصريف.

[١١] والظاهر أن بين أقسام الأصلي وأقسام الذو زيادة على حدة لكنه ترك رعاية لترتيب المصنف.

خُمْسَةٌ وَثَلَاثُونَ بَاباً سِتَّةٌ مِنْهَا

الكروي {خُمْسَةٌ وَثَلَاثُونَ بَاباً} اعلم أن هذا مبني على كون المراد بالأبواب أبواب المشتقات أو الأفعال خاصة، وإلا فالأبواب مطلق الكلمات كثيرة جداً، بل أبواب المشتقات والأفعال أيضاً ترتقي إلى أحد وأربعين باباً كما صرح به الفاضل البركوي وسنذكره إن شاء الله تعالى.

أساس {خُمْسَةٌ وَثَلَاثُونَ بَاباً} بمقتضى ترتيبه.

تلخيص {خُمْسَةٌ وَثَلَاثُونَ} على مقتضى ترتيبه؛ لأنه عدَّ الثلاثي ستة، وما زيد عليه خمسة وعشرين، والرابعي واحداً، وما زيد عليه ثلاثة، فالمجموع خمسة وثلاثون، وإن زاد البعض أو نقص على ما سنيته إن شاء الله تعالى. {بَاباً} فإن قلت: هذا مستدرك بعد ذكر الأبواب في قوله: (أن أبواب التصريف) قلنا: ذكر بعض الشارحين أنه "تميز للتأكيد"، وقال العلامة النفاذاني في "المطول": إن ذراعاً في قوله تعالى: ﴿ذَرَعَهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا﴾ [الحاقة: ٣٢] تميز للتأكيد. وقال الفاضل السيالكوتي في "حاشيته": قوله للتأكيد أي: (مجازاً) وإن كان وضع التمييز لدفع الإبهام هذا إذا كان المراد من (ذَرَعَهَا): (ذِرَاعَهَا) وأما إذا كان المراد منه: (مَدْرُوعُهَا) أي: ذات السلسلة فالتمييز على حقيقته، وأقول: وفيما نحن فيه أيضاً يجوز أن يكون التمييز على حقيقته؛ لأنه لما ذكر الأبواب على صيغة الجمع وقع الإبهام بأن الأبواب هل هي معتبرة على طريق الجمعية أو على طريق الانفراد؟ فإن اعتبرت على طريق "الجمعية" يلزم أن تكون الأبواب مئة وخمسة أو أزيد؛ لأن أقل الجمع ثلاثة، وإذا ضربت الثلاثة في الخمسة والثلاثين يكون المجموع: "مئة وخمسة" وإذا اعتبرت على طريق "الانفراد" يكون المجموع (خمسة وثلاثين) فأزال ذلك الإبهام بقوله: (باباً) يعني أنه معتبر على "الانفراد" فثبت أن التمييز على حقيقته.

فتح الغناء {خُمْسَةٌ وَثَلَاثُونَ بَاباً} وذلك لأن ما كان ماضيه مبنياً على ثلاثة أحرف أصلية ستة، وما كان مبنياً على ما زيد الثلاثة خمسة وعشرون وما كان مبنياً على أربعة أحرف أصلية واحد، وما كان مبنياً على ما زيد على الأربعة ثلاثة، فالمجموع خمسة وثلاثون،

الكفوي ثم إن تلك الأبواب الخمس والثلاثين ضربان مجرد ومزيد فيه والأول قسمان ثلاثي ورباعي والثاني أيضاً قسمان مزيد على الثلاثي ومزيد على الرباعي ومزيد الثلاثي نوعين ملحق وغير ملحق، والملحق ثلاثة أنواع ملحق بدخْرَج وملحق بدخْرَج وملحق باخْرَجْم^[١] فأشار المصنف رحمه الله إلى الكل، فقال: {سِتَّةٌ مِنْهَا} أي: من تلك الأبواب

إس {سِتَّةٌ} بالرفع مبتدأ وخبره للثلاثي {مِنْهَا} أي: من الأبواب الخمسة والثلاثين الجار والمجرور ظرف مستقر^[٢] فاعله الضمير المتقل من متعلقه المحذوف الراجع إلى المبتدأ وهو مع فاعله جملة فعلية أو مركب مرفوع محلاً صفة مخصصة لسته. فإن قيل: هل لا يجوز أن يكون حالاً من المبتدأ بالتأويل على مذهب الجمهور أو بلا تأويل عند ابن مالك؟ قلنا: لا لأنه لو كان حالاً من المبتدأ لزم أن يكون المبتدأ نكرة محضة فلا يصح وقوعها مبتدأ ولو سلم كون الحال مخصصاً فقيه مانع آخر وهو عدم تقدم الحال على ذي الحال النكرة وهو ليس بصحيح على قول صحيح صرح به العلامة التفتازاني في "شرح التلخيص".

تلخيص وهذا^[٣] كما يقال في مثل الأزمنة الثلاثة: إن الثلاثة تابع للزمان الذي هو مفرد معدوده، ولا يتبع لفظ الأزمنة؛ لأنه لو كان تابعاً للفظه لاختل الغرض لأنه يقتضي أن تكون الأزمنة تسعة أو أزيد، لأن أقل الجمع ثلاثة فإذا ضربت الثلاثة في الثلاثة يكون الحاصل تسعة وهو خلاف المقصود، خذ هذه القاعدة فإنها تنفعك في مواضع كثيرة. {سِتَّةٌ} مبتدأ لتخصمه بالصفة أعني قوله: {مِنْهَا} أي: من الأبواب الخمسة والثلاثين وخبره قوله:

فتح الغناء قوله: باباً جيء به للتأكيد، وأما المقالات المتعلقة بالزيادة والنقصان في عدد الأبواب فهمزوم عنها لأنها تورث التطويل في مقام الاختصار. {سِتَّةٌ} أي: ستة أبواب كائنة {مِنْهَا} أي: من تلك الأبواب الخمسة والثلاثين كائنة

[١] أصله: خْرَجْم، ويقال اخْرَجْم القوم: ازدحموا.

[٢] ثم اعتبار الضمير في ظرف المستقر الواقع خبراً أو صفة أو حالاً قول طائفة من النحاة واختاره الفاضل الرضي ومن تبعه وذهب السيرافي إلى أن الخبر والصفة والحال نفس الظرف لأن الضمير حذف مع المتعلق المحذوف صححه ابن هشام في "التوضيح".

[٣] فإن قلت: هل تجري هذه القاعدة إذا كان اسم العدد خبراً كما في الصفة؟ قلت: نعم؛ لأن الخبر في حكم الصفة عن المبتدأ ويدل عليه ما قاله الخادمي في "البريقة شرح الطريقة" في قوله وهي أي الأمور المهمة قبل الأولى ثلاث لعل وجه الأولوية التطابق في التأنيت لكن يدفعه ما يقال من أن اسم العدد تابع على مفرد موصوفه انتهى. وفيه دلالة صريحة على ما قلنا فافهم.

لِلثَّلَاثِي الْمَجْرُودِ

الكثوي {لِلثَّلَاثِي الْمَجْرُودِ} قَدَمَهُ لِأَصَالَتِهِ وَهُوَ مَا كَانَ مَاضِيَهُ الْمَفْرُودَ الْمَذْكَرَ الْغَائِبَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، وَاعْلَمْ أَنَّ الثَّلَاثِيَّ بِضَمِّ الثَّاءِ الْأُولَى بِضَمِّ الثَّاءِ الْأُولَى شَادٍ لِأَنَّهُ مَنْسُوبٌ إِلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، وَاعْلَمْ أَنَّ الثَّلَاثِيَّ بِضَمِّ الثَّاءِ الْأُولَى وَمَدِّ اللَّامِ الَّذِي لَا تَكَرَّرَ فِيهِ عَلَى مَا هُوَ مَذْهَبُ سَبِيوَيْهِ وَلَوْ بَنِيَ الْأَمْرُ عَلَى مَذْهَبٍ غَيْرِهِ فَهِيَ مَجَازٌ مِنْ قَبِيلِ الْأَسْتِعْمَالِ فِي جِزَاءِ الْمَعْنَى إِلَّا أَنَّهُ تَكَلَّفٌ.

أساس {لِلثَّلَاثِي الْمَجْرُودِ} مَنْسُوبٌ إِلَى ثَلَاثٍ بِضَمِّ الْأَوَّلِ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ التَّكَرَّرِ عَلَى مَذْهَبِ سَبِيوَيْهِ فَلَا يَخَالِفُ الْقِيَاسَ وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى الْحُكْمِ بِالشَّدُودِ أَوْ مَنْسُوبٌ إِلَى ثَلَاثٍ الَّذِي فِيهِ تَكَرَّرَ عَلَى مَذْهَبٍ غَيْرِهِ فَيَكُونُ مَجَازاً مَرْسَلاً بِعِلَاقَةِ الْإِطْلَاقِ وَالتَّقْيِيدِ، أَوْ الْكَلِيَّةِ وَالْجِزْيَةِ؛ لِأَنَّ مَعْنَى ثَلَاثٍ هُوَ الثَّلَاثِيَّةُ الْمُقَيَّدَةُ بِمِثْلِهِ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ حَقِيقَةً لِكُونِهِ اسْمًا لِكَلِمَاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ رَكِبَتْ مِنْ الْحُرُوفِ الثَّلَاثَةِ لَا لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا فَلَا يَجُوزُ أَصْلًا وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَجْرُودَ اصْطِلَاحٍ وَنَسْبَتِهِ لِمَفْظَةِ كَالْكَرْسِيِّ وَكَذَا أَخْوَانِهِ، وَالْمَجْرُودُ صِفَةٌ لِلثَّلَاثِيِّ وَيُرَدُّ عَلَيْهِ أَنَّ الثَّلَاثِيَّ مَا كَانَ حُرُوفُهُ الْأَصْلِيَّةُ ثَلَاثَةً بِحَيْثُ لَا زِيَادَةَ فِيهِ، فَكَيْفَ يَعْتَبَرُ التَّجْرِيدُ؟ فَلَا يَصِحُّ كَوْنُهُ صِفَةً لَهُ وَدَفْعُ بَأَنَّ التَّجْرِيدَ بِمَعْنَى التَّجْرُدِ وَالْخُلُوعِ أَوْ مَبْنِيٍّ عَلَى تَنْزِيلِ الْإِمْكَانِ مَنْزِلَةَ الْوُجُودِ كَمَا فِي (فَلَانٌ ضَيْقٌ فَمِ الْبِثْرُ)، وَفِي (سَبْحَانَ الَّذِي صَغُرَ جِسْمُ الْبِعُوضَةِ وَكَبُرَ جِسْمُ الْغَيْلِ) كَذَا الْحَالُ فِي الرَّبَاعِيِّ وَأَخْوَانِهِ.

تلخيص {لِلثَّلَاثِيِّ} أَي: سِتَّةٌ كَائِنَةٌ مِنْهَا لِلثَّلَاثِيِّ أَي: الْمَنْسُوبِ إِلَى ثَلَاثٍ، مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ التَّكَرَّرِ أَي: ثَلَاثَةٌ ثَلَاثَةٌ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَجْرُودَ اصْطِلَاحٍ وَنَسْبَتِهِ لِمَفْظَةِ كَالْكَرْسِيِّ) وَكَذَا الرَّبَاعِيُّ وَأَمثالُهُمَا.

فتح الفاء {لِلثَّلَاثِيِّ} قِيلَ: إِنْ أَصْلُ سِتَّةٍ (سَدَسٌ) أَبْدَلَ الثَّاءَ مِنَ السَّيْنِ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ ثُمَّ قَلَبْتَ الدَّالَ تَاءً فَأَدْعَمْتَ، وَالثَّلَاثِيَّ بِضَمِّ الْفَاءِ أَي: الثَّاءَ الْأُولَى مَنْصُوبٌ إِلَى ثَلَاثَةِ عَلَى الشَّدُودِ؛ لِأَنَّ الْقِيَاسَ فَتَحَ الْفَاءَ وَكَذَا الرَّبَاعِيُّ وَالْخَمَاسِيُّ وَالسَّدَاسِيُّ بِشَرَطِ أَنْ لَا تَكَرَّرَ فِيهَا بَأَنَّ يُقَالُ: ثَلَاثَةٌ ثَلَاثَةٌ وَأَرْبَعَةٌ أَرْبَعَةٌ وَخَمْسَةٌ خَمْسَةٌ وَسِتَّةٌ سِتَّةٌ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَجْرُودَ اصْطِلَاحٍ وَنَسْبَةٍ لِمَفْظَةِ كَالْكَرْسِيِّ) وَوَصَفَ قَوْلَهُ لِلثَّلَاثِيِّ بِقَوْلِهِ الْمَجْرُودُ؛ لِأَنَّهُ ائْتَانَ الْمَجْرُودَ وَالْمَزِيدَ فِيهِ وَهُوَ أَيُّ الْمَجْرُودِ هُنَا بِمَعْنَى الْخَالِيِ أَصْلُهُ عَنِ الزِّيَادَةِ لَا بِمَعْنَى أَنَّهُ كَانَ زَائِدًا عَلَى الثَّلَاثَةِ ثُمَّ جَرَّدَ بِحَذْفِ الزَّائِدِ. **فَإِنْ قُلْتَ**: إِنْ الْمَصْتَفِينَ قَدْ يَحْصُرُونَ الْكَلِمَاتِ فِي مَبْلَغٍ مِنَ الْأَعْدَادِ كَمَا وَقَعَ هُنَا يَعْنِي كَمَا حَصَرَ الْمَصْنُفُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْوَاعَ الْأَفْئَالِ الْمَاضِيَةِ فِي (خَمْسَةٍ وَثَلَاثِينَ) فَمَا دَلِيلُهُمْ عَلَى ذَلِكَ؟ **قُلْتَ**: الْاسْتِقْرَاءُ. **فَإِنْ قُلْتَ**: مَا مَعْنَى الْاسْتِقْرَاءِ؟ **قُلْتَ**: هُوَ بِمَعْنَى التَّفْتِيْشِ وَالتَّبَعِ إِذْ هُمْ فَتَشَوْا لُغَاتِ الْعَرَبِ وَتَبَعَوْا فِيهَا فَوَجَدُوا تِلْكَ الْأَبْوَابَ مَنْحَصِرَةً فِي هَذَا الْعَدَدِ.

الكنوي وأقول يمكن أن يقال: إنه منسوب إلى الثلث الذي فيه تكرر فإنه اسم لكلمات معدودة ركبت من الحروف الثلاثة لا لكل واحدة منها فلا تجوز أصلاً، أو نقول: إنه مجرد اصطلاح ونسبته لفظية كالكرسي وهكذا الكلام في الرباعي والخماسي والسداسي، فإن قلت: مقتضى العقل كون أبواب الثلاثي ستة وتسعين وأربعة آلاف باعتبار الحركات والسكنات في الماضي والمضارع فما وجه كونها ستة؟ قلت: اعتبار الفاء واللام ساقط أما الفاء فلأنه مفتوح أبداً في الماضي لتعذر الابتداء بالساكن واستثقال الضم والكسر وساكن في المضارع لثلاثي يلزم توالي أربع حركات في كلمة واحدة، وتعيين الفاء به لقربه من سببه وهو حرف المضارعة.

أسر وإنما انحصرت في الستة؛ لأن عين الماضي منه إما مفتوح أو مكسور أو مضموم

تلخيص {المَجْرُودُ} أي: الخالي عن الزيادة، لأن (التَجْرِيد) بمعنى: التَجْرُدُ والخلو، أو مبني على تنزيل الإمكان منزلة الوجود، كما في: (فلان ضيق فم البئر) إذا حفرها ضيقة الفم، وفي: (سبحان الذي صغر جسم البعوض وكبر جسم الفيل) وإنما انحصرت الأبواب في الستة؛ لأن عين الماضي منه إما مفتوح، أو مكسور، أو مضموم، فإن كان مفتوحاً فلا يخلو أما أن يكون عين مضارعه مفتوحاً، أو مكسوراً، أو مضموماً،

فتح الغنة اعلم يا أيها المبتدئ في الصرف وفي التصريف في الكلمات العربية تطبيقاً لقاعدتها لاستخراج معانيها ليفهمها حال كونه من أبناء الترك أن مسلك الطلبة المبتدئين أنهم يلتزمون في الصرف والنحو أربعة أشياء ثم يتركون بعضاً منها عند الدخول في النحو الأول: أن يقرؤوا العبارة مطابقة للقاعدة في حضور الأستاذ، ويعبرون عن هذا بعبارة أوقومق والثاني: أن يبينوا العبارة كلمة كلمة ويعبرون عن هذا بكلمة صايمق والثالث: أن يترجموا العبارة بالتركية كلمة كلمة ويعبرون عن هذا بمعنى ويرمك والرابع: أن يبينوا حاصل معنى العبارة بالتركي ويعبرون عن هذا بمفهوم المق. أما الأول فهكذا اعلم أن أبواب التصريف خمسة وثلاثون باباً ستة منها للثلاثي المجرد. وأما الثاني فهكذا اعلم أمر حاضر أن حرفدر حروف مشبهه بالفعلنن أبواب بابك جمعي باب قيونك اسمى التصريفده ألف لام حرف تعريف تصريف تفعيل بابندن مصدر خمسة بشك اسمى وثلاثونده واو عاطفه ثلاثون اوتوزك اسمى باب قيونك اسمى ايسدهه بومقامده نوعك اسمى ستة التينك اسمى منهاده 'من' حرف جر 'ها' مفرد مؤنث غائبه ضميرى للثلاثي ده لام حرف جر ثلثيه منسوب ديمك المجردده الف لام حرف تعريف مجرد تفعيل بابندن اسم مفعول.

الكفوي وأما اللام فلأنه مفتوح في الأول ومرفوع في الثاني. وسكون العين أيضا ساقط أما في الماضي فلدفع الالتباس بالمصدر عند الوقف واتصال الضمير إذ الأصل الغالب في مصدر الثلاثي هو الفعل لكثرتة والرجوع إليه إذا أريد المرة، وأما في المضارع فلدفع التقاء الساكنين فإن الفاء ساكن كما مر فلم يبق إلا حركة العين.

أساس فإن كان مفتوحاً فلا يخلو إما أن يكون عين مضارعه مفتوحاً أو مكسوراً أو مضموماً والأول الباب الثالث، والثاني الباب الثاني، والثالث الباب الأول، وإن كان مكسوراً فلا يخلو إما أن يكون عين مضارعه مفتوحاً، أو مكسوراً، أو مضموماً، والأول الباب الرابع، والثاني السادس، والثالث ساقط للزوم اجتماع الثقيلين في باب،

تلخيص والأول الباب الثالث، والثاني الباب الثاني، والثالث الباب الأول، وإن كان عين الماضي مكسوراً فلا يخلو إما أن يكون عين مضارعه مفتوحاً أو مكسوراً أو مضموماً، والأول الباب الرابع، والثاني الباب السادس، والثالث ساقط للزوم اجتماع الثقيلين المتغايرين في باب واحد، وإن كان مضموماً فعين مضارعه إما مضموم، أو مكسور، أو مفتوح، والأول الباب الخامس، وكل من الثاني والثالث ساقط لأن فَعَلَ بالضم لما اختص بأفعال صادرة من الطبع على نهج واحد كالحسن والكرم لم يرضوا مخالفة عين مضارعه إيماء إلى ذلك.

فتح الغناء فإن قلت: إن حرف التعريف هل هو الهمزة فقط أو مجموع الهمزة واللام أو اللام فقط؟ قلت: إن حرف التعريف هو اللام فقط عند سيبويه على اختيار الإمام سيبويه فتبعه المحققون وزادوا الهمزة لئلا يتعذر الابتداء باللام؛ لأنه حرف مبني على السكون، بخلاف الخليل فإنه يقول أن حرف التعريف هو مجموع الألف واللام، فالهمزة عنده قطع لكن عومل فيها معاملة الوصل لكثرة استعمالها، وقال المبرد: هو الهمزة فقط، وإنما زيد اللام فرقاً بين أداة التعريف وهمزة الاستفهام فافهم.

وأما الثالث فهكذا اعلم أي: خطاب شانندن اولان طالب سكا معلوم اولسون بيل سن نه بي بيل أن أبواب التصريف تحقيقاً علم صرفك بابلري ندر خمسة بشدر وثلاثون دخي اوتوزدر يعنى اوتوز بشدر نه يونسدن باباً باب يونسدن ستة التي باب اويله التي باب كه كاتنة اوليجي نذن منها أول اوتوز بش بابدن اوليجي التي باب ندر كاتنة اوليجيدر نه ايجون للثلاثي ثلاثي ايجون اويله ثلاثي كه المجرد يعني: كندنده حروف اصله دون زياده حرف بوقدر

الكفري والحركة ثلاثة فاعتبرت كل واحدة منها في الماضي فحصل ثلاثة أبنية ولما كان الفتح أخف استعمل في معان كثيرة وأشير إليها بتحريك عين المضارع بالحركات الثلاثة أيضاً، ولما لم يكثر المعنى في الكسر كثرته في الفتح وثقل الصعود من الكسرة إلى الضمة سقط ضم المضارع عند كسر الماضي وأما الضم فلما كان وضعها للصفات اللازمة وأفعال الطباع المسلوب عنها اختيار صاحبها لمناسبة بينهما في اللزوم التزم الضمة في عين المضارع أيضاً تحقيقاً لمقتضى تلك المناسبة فلم يوجد من أبواب الثلاثي إلا ستة.

أساس وإن كان مضموماً فلا يخلو إما أن يكون عين مضارعه مضموماً أو مكسوراً أو مفتوحاً والأول الباب الخامس، وكل من الثاني والثالث ساقط؛ لأن (فَعَلٌ) بالضم لما اختص بأفعال صادرة من الطبع على نهج واحد كـ(الحسن) و(الكرم) لم يرضوا مخالفة عين مضارعه إيماء إلى ذلك فإذا أسقط ثلاثة من التسعة المحتملة بقي ستة.

تنبيه فإذا سقط ثلاثة من التسعة المحتملة، بقي ستة، لا يقال: الاحتمالات ترتقي إلى أزيد من التسعة، باعتبار حركات الفاء وسكونها ولام الفعل كذلك وسكون العين، لأننا نقول الفاء لا يكون إلا مفتوحاً لرفضهم الابتداء بالساكن، وكون الفتحة أخف واللام والعين لا يكونان إلا متحركين لثلا يلزم التقاء الساكنين في نحو: (صَرَبْتُ) و(صَرَبْتِنِ)، والحركات منحصرة في الفتح والكسر والضم، على ما عرفته آنفاً، وأما ما ذكره السائل ففرض احتمال محض، ولذا تركنا تلك الاحتمالات الفرضية.

فتح الغناء وأما الرابع فهكذا أي: خطاب شانندن اولان طالب سكا معلوم اولسون بيل سن كه تحقيقاً علم صرفك بابلرى باب يونندن اوتوز بشدر واول اوتوز بش بابدن اوليجى النيسى ثلاثى مجرد ايچوندر، وإذا سمعت هذا فاسلك أنت من هذا المسلك أيضاً رفقك الله بالتوفيق وهو نعم الرفيق.

الباب الأول فَعَلَ يَفْعُلُ

البابُ الأوَّلُ

الكسوي {البابُ الأوَّلُ} أي: من الستة، أصله: أوَّالٌ على وزن (أَفْعَل) مهموز العين، قلبت الهمزة واواً على غير القياس وأدغمت. أو أوَّلٌ من أول قلبت همزته واو وأدغمت. أو وَوَّلٌ على وزن (فَوَعَلَ) قلبت الواو الأولى همزة وأدغمت. أو وَوَّلٌ بالواوین أدغمت الأولى في الثانية بعد سلب حركتها ثم زيدت الهمزة لتعذر الابتداء بالساکن فصار أول.

أساس {البابُ الأوَّلُ} اللام حرف تعريف عند سيبويه، وهو مختار ابن الحاجب وتبعه المحققون. والهمزة زائدة لتعذر الابتداء بالساکن؛ إذ اللام مبني على السكون، وعند الخليل: مجموع الألف واللام، فالهمزة عنده قطع لكنه لما كثر استعماله عومل معاملة همزة وصل فسقط في الدرج؛ وعند المبرد: الهمزة فقط، زيدت اللام للفرق بين أداة التعريف وهمزة الاستفهام. ثم المعرف باللام إن أشير به إلى حصة معينة من مفهوم مدخولها فهو المعرف بلام العهد الخارجي. وإن أشير إلى مفهومه فهو المعرف بلام الجنس، وأما الاستغراق والعهد الذهني فليس لشيء منهما معنى مستقلاً وأمرأ مغايراً بالذات لمعنى المعرف بلام الجنس، وهو المختار عند المحققين.

تلخيص {البابُ الأوَّلُ} اللام حرف تعريف، فإن أشير بها إلى حصة معينة من مفهوم مدخولها فهي: لام العهد الخارجي، وإن أشير إلى مفهومه وحقيقته فلا يخلو إما أن يؤخذ ذلك المفهوم من حيث هو هو باعتبار حضوره وتعيينه في الذهن، من غير اعتبار تحققه ووجوده في الخارج، فهي: لام الجنس والحقيقة، وإما أن يؤخذ من حيث تحققه ووجوده في الخارج بمعونة القرائن، فحينئذ إن دلت القرينة على تحققه في بعض غير معين، فهي: لام العهد الذهني، كقوله تعالى حكاية: ﴿فَأَكَلَهُ الذُّبُّ﴾ [يوسف: ١٧]، وإن لم تدل على البعض نقول: إن ذلك المفهوم متحقق في الجميع، لثلا يلزم الترجيح بلا مرجح، فهي: لام الاستغراق، فالماخوذ في كل من الثلاثة هو المفهوم من حيث: الحضور، والتعين، والاختلاف الواقع في المعاني الثلاثة اختلاف بالاعتبار والأخذ فقط، لا اختلاف بالذات، هذا هو المختار عند المحققين.

فتح الغناء {البابُ الأوَّلُ} من الأبواب الستة الكائنة للثلاثي المجرد؛ قيل: أصل الأول أوَّالٌ على وزن أفعل مهموز العين، قلبت الهمزة واواً على غير القياس وأدغمت. وقيل: أصله أوَّلٌ، وقيل: وَوَّلٌ.

الكنوي و الباب أصله: **بُوب** قلبت واوه ألفاً، يدل عليه جمعه على أبواب وتصغيره على بوب، وهو ههنا بمعنى "النوع"، كما في قوله **ﷺ**: "من خرج ليطلب باباً من العلم" **أبي**: نوعاً.

أساس **فخلاصة ما ذكروا في بيانه**: ان ضم النثر وتقليل الأقسام بقدر الإمكان واجب تسهيلاً للضبط، فنظروا في العهد الذهني والاستغراق فلم يجدوا في شيء منهما أمراً مغايراً بالذات والحقيقة لمعنى المعرف بلام الجنس، بل إن وُجِدَ تغاير فليس ذلك التغاير إلا في الاسم والاعتبار، لا في الذات والحقيقة. **فقالوا**: إن المعرف باللام في كل من العهد الذهني والاستغراق أريد به المفهوم وحضوره وتعيينه في الذهن، كما أن في المعرف بلام الجنس كذلك غاية أن ذلك المفهوم إن أخذ من حيث هو باعتماد حضوره وتعيينه في الذهن من غير اعتبار تحققه ووجوده في الخارج يقال له معنى المعرف بلام الجنس **أ**، وإن أخذ من حيث تحققه ووجوده في الخارج بمعونة القرائن والمقام فهي إن دلت أيضاً على تحققه في بعض غير معين يقال له معنى المعرف بلام العهد الذهني، وألا تقول أن ذلك المفهوم متحقق في الجميع؛ لنلا يلزم الترجيح بلا مرجح، ويقال له معنى المعرف بلام الاستغراق، فالأخوذ في كل من الثلاثة هو المفهوم من حيث الحضور والتعيين، فالاختلاف الواقع في المعاني الثلاثة اختلاف بالاعتبار والأخذ فقط، لا بالذات والحقيقة، وأورد بأنه **لَمْ** **لَمْ** يجعل العهد الخارجي كالذهني، والاستغراق راجعاً إلى الجنس. وأجيب بأن معرفة الجنس غير كافية في تعيين شيء من أفرادها، بل يحتاج فيه إلى معرفة أخرى.

تلخيص إذا عرفت هذا فاللام في الباب للعهد الخارجي، وهي لَمْ قصد بها الإشارة إلى حصّة معينة من مفهوم مدخولها، ثم إن الحصّة المعينة المدلولة بلام العهد لا يجب أن تكون شخصية وجزئية، بل قد تكون نوعية، كما في إرادة الرومي من الإنسان، إذ الحصّة بمعنى القسم والأخص من المفهوم، والقسم والأخص لا يجب أن يكون جزئياً حقيقياً، ثم ذكر تلك الحصّة أعم من أن يكون صراحة أو كناية، وههنا ذكر كناية في قوله: "ستة منها" فوجه الكناية أن المراد منه: ستة أبواب، أو المعنى: ستة من الأبواب الخمسة والثلاثين،

فتح التناء أي: النوع الأول من الأفعال الماضية الكائنة حروفها الأصلية ثلاثة

[١] هو جزء من حديث رواه ابن بشران في "أماليه" ٧٤/١ برقم: (١٠٩٢).

[٢] وتحقيقه أن اللفظ إذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها في الخارج فيما أن يكون لجميع الأفراد أو لبعضها، إذ لا واسطة بينهما في الخارج، فإذا لم يكن للبعضبة لعدم دليلها وجب أن يكون للجميع كذا في "المطول".

أساس **فإن قيل:** معرفة الجنس في العهد الذهني والاستغراق أيضاً غير كافية، فلم لم يجعل قسيماً للجنس؟ قلنا: المطلوب في العهد الخارجي الحصاة المعينة، ومعرفة الجنس لا تكفي فيه. وأما العهد الذهني والاستغراق فالمطلوب فيهما الحقيقة ومعرفة الجنس كافية فيه، وعدم كفايتها بالنظر إلى المستفاد من القرينة، وهذا القدر يكفي في جعل العهد الخارجي قسيماً للجنس وجعلهما راجعاً إلى الجنس.

إذا عرفت هذا فاللام في الباب للعهد الخارجي، وهي لام قصد به الإشارة إلى حصاة معينة من مفهوم مدخولها، ثم الحصاة المعينة المدلولة بلام العهد لا يجب أن تكون شخصية وجزئية، بل قد تكون نوعية، كما في إرادة الرومي من الإنسان، إذ الحصاة بمعنى الأخص من المفهوم، والأخص لا يجب أن يكون جزئياً حقيقياً، ثم تعين تلك الحصاة بين المفيد والمستفيد مثلاً يسبق ذكره كناية في قوله: (ستة منها للثلاثي المجرد)، فوجه الكناية أن المراد منه: ستة أبواب منها، والمعنى: ستة من الأبواب الخمسة والثلاثين.

والأبواب جمع وهو ما يدل على المجموع، والفرد في ضمنه. **فإن قيل:** إذا حمل اللام على العهد الخارجي وأريد من مدخوله حصاة معينة من مفهومه يلزم أن يكون لفظ الباب وكذا كل ما دخلت عليه لام العهد مجازاً من باب ذكر العام وإرادة الخاص، ولا قائل به. قلنا: صرح السيد السند - قدس سره - في بحث اللام في "حاشيته على المطول" بأن للأسماء مع لام العهد وضعاً آخر نوعياً بإزاء الحصص المعينة فيكون حقيقة باعتبار

تلخيص **والأبواب:** جمع وهو ما يدل على المجموع، والفرد في ضمنه، **فإن قلت:** الباب الأول الذي هو حصاة من الأبواب، أهو من قبيل الشخصي، أم من قبيل النوعي؟ قلنا: هو من الثاني؛ لأن الباب الأول نوع تحته الكلمات التي هي الأشخاص، (كنَصْرٌ يَنْصُرُ)، و(خَرَجٌ يَخْرُجُ) وغيرهما، **فإن قلت:** كون الباب بمعنى النوع حقيقة، أم مجازاً؟ قلنا: قال بعض شراح "الملقبي": الباب في اللغة بمعنى النوع، انتهى. **أقول:** هذا مخالف لما ذكر في كثير من كتب اللغة من أنه "مدخل الدار" أو "الحجرة" مثلاً. ولذا قال الأستاذ - روح الله روحه وأسكنه بحبوحة جنانه -: ثم في استعمال الباب في النوع، استعارة مصرحة أصلية، وقوله الأول ترشيح أو تجريد، والأول في اللغة تقيض الآخر، أصله: **وَوَلَّ** أدغمت الواو الأولى في الثانية بعد سلب الحركة، ثم زيدت الهمزة في أوله لتعذر الابتداء بالساكن، وله استعمالان:

فتح الغناء هذا الوضع، ثم في استعمال الباب في النوع استعارة مصرحة أصلية.

له أي: للباب الأول وزن، ولو وزنه موزون، أما وزنه فهو:

أساس وقوله: **الأول** ترشيح وتجريد، والأول في اللغة تقيض الآخر. أصله: **وَوَل** أدغمت الواو الأولى في الثانية بعد سلب الحركة، ثم زيدت الهمزة في أوله لتعذر الابتداء بالساكن. وله استعمالان: أحدهما بمعنى: "قبل" ويكون منصرفاً، **وثانيهما** أن يكون صفة أو أفعل تفضيل بمعنى: "الأسبق" فيكون غير منصرف للوصفية، ووزن الفعل. **وفي الاصطلاح**: ما يكون سابقاً على الغير غير مسبوق بالغير. والسبق هنا بالذكر، فلا تستغنى اللام عن قيد الأول؛ لأنه لم يعلم الأولية، على أن لام العهد لا يشار بها إلى أوصاف المعهود بل إلى ذاته، ولو كان الأوصاف لازماً لأنه فرَّق بين ملاحظة الشيء وحصوله على ما حققه الفاضل العصام. **فإن قيل**: إذا كان الباب عبارة عن النوع، فالمراد من النوع هل هو محمول على المعنى المنطقي وهو كلي مقول على كثيرين مختلفين بالعوارض لا بالحقيقة في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية، أو على المعنى اللغوي وهو كلي مقيد بالأخص، وهو يشمل: الأصناف ك(الرومي والزنجي)، والأنواع ك(الإنسان والفرس). قلنا: الظاهر أنه على المعنى اللغوي، لأن الأبواب الخمسة والثلاثين بمنزلة الجنس، والأبواب الستة بمنزلة النوع منه، والباب الأول كلي مقيد بالأخص.

تلخيص أحدهما بمعنى "قبل" ويكون منصرفاً، **وثانيهما** أن يكون صفة أو أفعل تفضيل بمعنى "الأسبق" فيكون غير منصرف؛ للوصفية، ووزن الفعل، **وفي الاصطلاح**: ما يكون سابقاً على الغير، غير مسبوق بالغير، والسبق هنا بالذكر، فلا تستغنى اللام عن قيد الأول، لأنه لا تعلم الأولية بناء على أن لام العهد لا يشار بها إلى أوصاف المعهود، بل إلى ذاته، ولو كانت الأوصاف لازماً، لأنه فرَّق بين ملاحظة الشيء، وحصوله، على ما حققه الفاضل "العصام"، ثم المراد من النوع الذي أريد من الباب ليس النوع المنطقي، بل نوع لغوي، تدبر.

فَعَلَ يَفْعُلُ

الكنوي { فَعَلَ يَفْعُلُ } بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر^[١] قدم هذا الباب على الباب الثاني؛ لكثرة لغاته ومعانيه. ولأن عين مضارعه مضموم وعين مضارع الثاني مكسور، والضم أقوى الحركات، والكسر أضعفها، فقدم الأقوى على الأضعف. ولأن الضم علوي والكسر سفلي، والعلوي لشرفه قدم على السفلي. قيل: ولأن (يَفْعُلُ) من فعل سماعي (ويُفْعَلُ) بالكسر قياسي والسماعي مقدم على القياسي وفيه نظر. واختص الماضي والمضارع بالذكر واكتفي بهما لأن امتياز الأبواب بعضها عن بعض إنما يكون بهما وإلا فالباب يطلق عليهما وعلى ما يتصرف منهما جميعاً، ويمكن أن يقال: إن الباب عبارة عنهما فقط، وأما ما يتصرف فمن الملحقات حيث لا إثبات فيه لبعضهم عن بعض، كما في الماضي والمضارع، ويدل عليه قولهم: (الباب الأول: فَعَلَ يَفْعُلُ) مثلاً.

اساس { فَعَلَ يَفْعُلُ } يرد عليه أن الباب الأول^[٢] عبارة عن مجموع^[٣] كلمات منصرفة خالية عن ماضٍ معلوم مضموم العين أو مكسورها، ومضارع معلوم مفتوح العين أو مكسورها، وما يشتق منها وما يشتقان منه، ومجهولها وكان كل منها مشاركاً للآخر في الأصول، وكان المجموع مشتملاً على ماضٍ مفتوح العين ومضارع مضموم العين من غير تداخل اللغتين، فبيان الباب الأول بقوله: (فَعَلَ يَفْعُلُ) غير صحيح. وأجيب بأن المراد بهما مجموع موزونيهما وما يشتق منهما وما يشتقان منه، والمراد من موزونيهما ما كان على هيتهما من غير تداخل اللغتين متشاركين في الأصول،

تلخيص { فَعَلَ يَفْعُلُ } هذا بمجموعه خبر لقوله: (الباب الأول) فإن قلت: كيف يكون المجموع خبراً من غير عطف يَفْعُلُ على فَعَلَ؟ قلت: هذا المجموع علم لجنس ما يوزن به من الصيغ من الماضي، والمضارع، واسم الفاعل، والمفعول، والأمر، والنهي، وغيرها من الكلمات المنصرفة التي تجيء من الباب الأول، وكذلك نظائره، ولذا يقال: نَصَرَ وَيَنْصُرُ أو نَاصِرٌ مثلاً من الباب الأول، ولا يقال لكل واحد منها هو باب أول،

فتح الغناء { فَعَلَ يَفْعُلُ } بفتح الفاء واللام في الماضي، وبفتح الياء وسكون الفاء وضم العين واللام في المضارع، و.

[١] الغابر: اسم فاعل من غير يغير عبوراً، يقال فيه: من المصادر الأضداد، فيأتي بمعنى الماضي ويأتي بمعنى المستقبل والحال وهو هنا بمعنى المضارع.

[٢] وهذا باعتبار الوجه الثاني من التصريف ظاهر.

[٣] ويدل على ما قلنا عدم جواز أن يقال نصر باب أول بل يقال من الباب الأول.

الكثوي ويمكن أن يقال أيضاً: إن المصنف أراد تعداد أبواب الأفعال خاصة، ولذا لم يتعرض للأسماء، وأما ذكر المصادر في المزيادات فاستطرددي وتنبه على قياسية مصادرها. **قيل**: أبواب الثلاثي قد تطلق على الأوزان الماضية فقط. **ثم اعلم** أنهم لما احتاجوا إلى الوزن وضعوا له الفاء والعين واللام، واختاروا هذه الحروف ليكون فيه من الشِّفَّة والوسط والحلق، التي هي المخارج الكلية، ولأن (فَعَلَ) أعم الأفعال وكثير الاستعمال، ثم إنهم يعبرون بهذه الثلاثة عن الأصول، فإذا زادت على الثلاثة (فـ) ثالثة وثالثة. وإذا كان في الموزون زائد فإن كان مكرراً، وقصد تكراره فيعبر بلفظه، وكذا إذا لم يكن مكرراً، ولم يكن مبدلاً من تاء الافتعال، وإن كان مبدلاً منها فيعبر بالفاء، وإن كان مكرراً ولم يقصد التكرار فيعبر بما تقدم، وإن كان من حروف الزيادة ثم كان في الموزون قلب في الزنة مثله، وكذلك الحذف والتقديم والتأخير فوزن الباب الأول: (فَعَلَ يَفْعَلُ).

اساس والتوجيه الأصوب أن يجعل مجموع فَعَلَ يَفْعَلُ علماً لذلك المجموع. **فإن قيل**: إذا كان فَعَلَ يَفْعَلُ علماً، فمن أي قسم من أقسام الكلمة؟ **قلت**: هو من قسم الاسم. **فإن قيل**: إذا كان اسماً لزم إثبات وضع آخر في الأفعال. **قلت**: نعم إن للأفعال وضعين نوعيين: **أحدهما** وضع أعلام أجناس الصيغ من فَعَلَ يَفْعَلُ وغيرهما من جميع الهيئات الممكنة الطارئة على تركيب (ف ع ل) فإنها كلها أعلام لأجناس الصيغ الموزونة هي بها، وإثما كان الوضع نوعياً لأن الأفعال لما لوحظت حين الوضع بعنوان كل ما يظراً على تركيب (ف ع ل) فوضع كل منها في ضمن ذلك العنوان علماً لجنس ما يوزن به من الصيغ، فالوضع في كل منها خاص مع خصوص الموضوع له وخصوصه لا ينافي في الوضع النوعي، لأن العموم في الوضع النوعي في جانب اللفظ وخصوص الوضع إنما هو بملاحظة المعنى حين الوضع على وجه الخصوص. **وثانيهما** أن الواضع وضع عامة الأفعال وضعاً نوعياً بملاحظة عنوان كلي شامل لخصوصية كل نسبة جزئية من النسب التامة، فالموضوع له تلك النسب الجزئية الملحوظة بتلك العنوان الكلي فالوضع عام، والموضوع له خاص.

تلخيص **فإن قيل**: إذا كان فَعَلَ يَفْعَلُ علماً، فمن أي قسم من أقسام الكلمة؟ **قلت**: هو من قسم الاسم؛ لأنه وضع للكلمات المذكورة بوضع نوعي؛ ونظيره: (أسامة) علم لجنس (الأسد)، على ما بيناه في شرحنا على الوضعية. **فإن قلت**: لم اختاروا فَعَلَ يَفْعَلُ للوزن دون سائر الأفعال؟ **قلنا**: لوجود الحروف الثلاثة فيه من المخارج الثلاثة، أعني: الشِّفَّة، والقم، والحلق، لأن الفاء شفوي، والعين حلقي، واللام فمي، مع أنه أعم الأفعال من جهة المعنى، لأنه يقال: فَعَلَ النَّصْرَةَ، وفعل الضرب والجلوس وغيرها، هذا ما قالوا، ولكن هذا منقوض بـ"عمل" لأنه كـ"فعل" في جميع ما ذكر تأمل.

فتح الغناء.....

مَوْزُونُهُ نَصْرٌ يَنْصُرُ

الكبرى {مَوْزُونُهُ} أي: موزون (فَعَلَ يَفْعُلُ)، أو موزون الباب الأول، والثاني أقرب وإن كان أبعد، أي: ما يوازنه في الحركات والسكنات. {نَصْرٌ يَنْصُرُ} مثلاً، واختار هذا لكونه من (النَّصْر) الذي فيه اليمين فإن معناه أغان، قال في "القاموس": نَصْرُ المظلوم نَصْرًا: أعانه.

أساس {مَوْزُونُهُ} المراد بالوزن هنا تصريفي، وهو ما يعتبر فيه مقابلة المتحرك بالمتحرك، والساكن بالساكن، مع التعبير عن الأصول بالفاء والعين واللام وعن الزائد بلفظه، لا الوزن التصغيري؛ وهو ما يعبر فيه مجرد المقابلة بدون اشتراط التعبير عن الأصول بالفاء والعين واللام ويقال له وزن عروضي أيضاً¹ على ما صرح به الفاضل العصام. والضمير إما راجع إلى الموزون به أو إلى الباب الأول، والأول أقرب لفظاً ومعنى. وقيل: المراد بموزونه ما يوازنه أو ما يشابهه في الحركات والسكنات وعدد الحروف، أو ما يقابله، والمراد بالمقابلة أن يقابل حرف الموزون بحرف الميزان، مثل أن يقابل النون في الموزون بالفاء في الموزون به، والصاد بالعين، والراء باللام، وفيه شيء فتدبر.

{نَصْرٌ يَنْصُرُ} مثلاً فنَصْرٌ مشابه ل(فَعَلَ) في الحركات وعدد الحروف، و(يَنْصُرُ) مشابه ل(يَفْعُلُ) في الحركات والسكون وعدد الحروف، وإنما قلنا (مثلاً) لأن الموزونات كثيرة و(نَصْرٌ يَنْصُرُ) واحد منها، إلا أن يوجه بأن إضافة الموزون للعهد الخارجي. **فإن قيل:** لم لم يذكر المصدر؟ **قلت:** تنبيهاً على أن مصدر الثلاثي غير مندرج تحت الضابطة لكونه سماعياً.

تلخيص {مَوْزُونُهُ} المراد بالوزن هنا الوزن التصريفي، وهو ما يعتبر فيه مقابلة المتحرك بالمتحرك، والساكن بالساكن، مع التعبير عن الأصول بالفاء والعين واللام، وعن الزائد بلفظه، لا الوزن العروضي الغير المعبر فيه بهذا، والضمير إما راجع إلى الموزون به، ويعبر عنه بالوزن والميزان، وقد عرفته، فالتقدير هذا موزون به وموزونه، وإما راجع إلى الباب الأول، والأول أقرب لفظاً ومعنى.

فتح البناء. {مَوْزُونُهُ} أي موزون وزنه. {نَصْرٌ يَنْصُرُ} لأن (نَصْرٌ) مطابق ل(فَعَلَ)، و(يَنْصُرُ) ل(يَفْعُلُ) في الحركات. **فإن قلت:** دُكِّرَ الماضي والمضارع في الوزن والموزون، فلا شيء لم يذكر المصدر؟ **قلت:** إشارة إلى أن مصدر الثلاثي المجرد غير مندرج تحت الضابطة لكونه سماعياً، وإن قلت: إني أرى الفعل الماضي مبنياً على الفتح دائماً، فلا شيء هذا؟ **قلت:** أما بناؤه فلعدم موجب الإعراب فيه، والأصل في الفعل البناء، وأما بناؤه على الفتح فلخفته، ولئلا يجتمع ضمستان في مضموم العين، مثل: (حسن).

[١] أي كما يقال له وزن تصغيري.

الكوفي واعلم أن المصنف - رحمه الله تعالى - لم يتعرض للمصدر في هذه الأبواب الثلاثة؛ لكونه سماعياً غير مندرج تحت ضابطه، إلا أن الغالب في (فعل) بفتح العين (فعل) بسكونه، وفي (فعل) بكسر العين (فعل) بفتحيتين وفي (فعل) بضم العين (فعل) بفتح الفاء كذا ذكره الفاضل البركوي في "كفايته".

أسئ **فإن قلت:** لا نسلم عدم اندراجها تحت الضبط، كيف وإنهم بينوا أن المصدر المتعدي من الباب الأول يجيء على وزن (فعل) بفتح الفاء وسكون العين، ك(نَصَرَ يَنْصُرُ نَصْرًا)، والمصدر اللازم منه على وزن (فَعُول) بضم الفاء ك(دَخَلَ يَدْخُلُ دُخُولًا)، والمصدر المتعدي من الباب الثاني يجيء على وزن المصدر المتعدي من الباب الأول، ك(ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا) والمصدر اللازم منه كالمصدر اللازم من الباب الأول، مثل: (جَلَسَ يَجْلِسُ جُلُوسًا) والمصدر المتعدي من الباب الثالث كالمصدر المتعدي منهما، مثل: (قَطَعَ قَطْعًا) واللازم منه كاللازم منهما يجيء على (فَعُول) مثل: (خَضَعَ يَخْضَعُ خَضُوعًا) والمصدر المتعدي من الباب الرابع يجيء على وزن (فعل) بفتح الفاء وكسرها وسكون العين، مثل: (فَهِمَ يَفْهَمُ فَهْمًا) و(عَلِمَ يَعْلَمُ عِلْمًا) والمصدر اللازم منه يجيء على وزن (فعل) بفتح الفاء والعين، نحو: (طَرِبَ يَطْرِبُ طَرْبًا) وقد يجيء على (فعل) ك: (سَلِمَ سَلَامَةً).

تلخيص {نَصَرَ يَنْصُرُ} مثلاً، لأن الموزونات كثيرة، و نَصَرَ يَنْصُرُ واحد، فنَصَرَ كَفَعَلَ في الحركات، وعدد الحروف، وَيَنْصُرُ كَيْفَعَلَ فيهما وفي السكون،

فتح الغناء **فإن قلت:** إنه اجتمع هنا (نَصَرَ يَنْصُرُ)، فأيهما مشتق، وأيهما مشتق منه؟ **قلت:** نَصَرَ مشتق منه، و يَنْصُرُ مشتق، لأن المضارع مشتق من الماضي، فأصل يَنْصُرُ نَصَرَ، ثم جعل يَنْصُرُ، **فإن قلت:** إذا اجتمع نَصَرَ نَصْرًا، أحدهما فعل ماضي والآخر مصدر، فأيهما مشتق منه، وأيهما مشتق؟ **قلت:** فيه قولان: قول البصريين، وقول الكوفيين، والماضي مشتق من المصدر على قول البصريين، والمصدر مشتق من الماضي على قول الكوفيين، ولكن المعبر عند الجمهور هو قول البصريين؛

الكثري ثم اعلم أنه لا يجيء من هذا الباب: المثال، واللفيف مطلقاً، والأجوف، والناقص اليائيان، والمهموز العين واللام، بل يلزم الأجوف والناقص الواويين والمضاعف المتعدي والصحيح.

أساس ومصدر الباب الخامس قد يجيء على (فَعَلَ) بضم الفاء وسكون العين، نحو: (حَسَنَ حَسْناً) وقد تجيء على (فَعَالَةٌ) بفتح الفاء مثل: (طَرَفَ طَرَفَةً) وقد يجيء على (فُعُولَةٌ) بضم الفاء ك: (سَهَّلَ سَهْلَةً) والمصدر المتعدي من السادس على (فَعَلَ) بفتحين ك: (حَسِبَ حَسِيباً) واللازم منه على (فَعَالَةٌ) بفتح الفاء ك: (وَرِثَ وَرِثَةً) قلت: بيانهم مبني على الغالب على ما ذكره أئمة اللغة، وإنما جاء من هذا الباب الصحيح والأجوف والناقص الواويان والمضاعف المتعدي، وأما المثال واوياً أو يائياً واللفيف مطلقاً والأجوف والناقص اليائيان والمهموز العين واللام فلا يجيء منه على ما قالوا.

تلخيص **فإن قلت:** لم لم يذكر المصدر؟ **قلت:** تنبيهاً على أن مصدر الثلاثي إن كان غير ميمي غير مندرج تحت الضابطة، لكونه سماعياً، وما يتنوا من أن المصدر من الباب الأول هكذا، ومن الثاني كذا إلى آخر ما قالوا، فهو مبني على الغالب، يعني أن بيانهم هذا أكثرى لا كلي، فلا يكون قياسياً، على ما ذكره أئمة اللغة، وإنما جاء من هذا الباب الصحيح، والأجوف، والناقص الواويان والمضاعف المتعدي، ولا يجيء ما عداها من الأقسام السبعة على ما قالوا.

فتح الغناء **فإن قلت:** كيف يكون تقرير اشتقاق نُصِرَ من نصرأ؟ **قلت:** أبين لك تقريره بالتركي: هكذا نصر أصلنده نصرأ أيدي مصدر غير ميمي مفرد بتاسندن فعل ماضى بناء معلوم مفرد مذكر غائب بناسى المق قصداً أيلدك آنده قاعده وارايمش قاعده بوايمش كه بابنه رعاية وضعنه موافقة عين الفعلنى فتح اوزره مبنى قيلرلر ايمش بز دخى قيلدق نصرأ اولدى اسمك خاصه سندن اولديغى اجلدن آخرندن تنوينى حذف ايتدك نصر اولدى فعل ماضى فى الجملة اسمه مشابه اولديغى اجلدن آخرينى فتح اوزره مبنى قيلدق نصر اولدى.

وَعَلَامَتُهُ

الكتفوي {وَعَلَامَتُهُ} أي: علامة الباب الأول، يعني: ما يعلم به هذا الباب.

أسس {وَعَلَامَتُهُ} الواو إما استئنافية أو عاطفة أو اعتراضية والضمير راجع إلى الباب الأول أي ما يعلم به الباب الأول^{١١} **فإن قيل**: لم لم يقل "وخاصته" فهل بينهما فرق؟ **قلت**: قد يفرق بينهما بأن العلامة قد تطلق على ما يوجد في الشيء وفي غيره، ويمتنع انفكاكه عنه. **والخاصة** تطلق على ما يوجد في الشيء ولا يوجد في غيره، ويجوز انفكاكه. ولما امتنع انفكاك كون عين الماضي مفتوحاً وعين المضارع مضموماً من الباب الأول عبر عن ذلك الكون بالعلامة. **والفصيل أن للخاصة معنيين: أحدهما** الخارج المحمول على الشيء، وهو قسمان: لازم ومفارق، **والثاني** الأمر المختص بالشيء محمولاً كان أو غيره يعني الأمر الذي ينفرد به ويمتاز. وأينما ذكرت الخاصة يتبادر منه المعنى الأول، فلو قال: (وخاصته أن يكون... إلى آخره) لكان كون عين فعله مفتوحاً في الماضي ومضموماً في المضارع محمولاً على الباب الأول، ويحتاج في الحمل إلى تكلفات لا نحصى، وتعسفات لا تخفى. وأيضاً^{١٢} يجوز انفكاك ذلك الكون عن الباب الأول؛ لأن كون الخاصة لازمة، وأيضاً تكون الخاصة شاملة وغير شاملة، وشمول ذلك لجميع أفراد الباب الأول لازمة. وأما المعنى الثاني للخاصة فهو ملائم للعلامة لكنه غير متبادر، فلذا قال: وعلامته دون خاصته.

تلخيص {وَعَلَامَتُهُ} الواو: إما استئنافية، أو عاطفة، أو اعتراضية، والضمير راجع إلى "الباب الأول" أي: ما يعلم به الباب الأول، إذ العلامة في اللغة: الأمانة. كالمنازة للمسجد، على ما بينه ابن ملك في "شرح المنار" وإنما لم يقل وخاصته؛ لأن الخاصة: تطلق على ما يوجد في الشيء، ولا يوجد في غيره، ويجوز انفكاكه، وتكون شاملة، وغير شاملة. **وأما العلامة**: فقد تطلق على ما يوجد في الشيء وفي غيره، ويمتنع انفكاكه، وتكون شاملة. ولما امتنع انفكاك كون عين الماضي مفتوحاً، وعين المضارع مضموماً من الباب الأول، وكان شمول ذلك الكون لجميع أفراد الباب الأول لازماً، عبر المصنف عن ذلك الكون بـ "العلامة" دون "الخاصة" **فتفتن فتح الله عليك.**

فتح الغناء {وَعَلَامَتُهُ} أي علامة الباب الأول، يعني: ما يعلم به هذا الباب

١١ | إذ العلامة في اللغة: "الأمانة" (كالمنازة) للمسجد على ما بينه ابن ملك في "شرح المنار".

١٢ | **مطلب**: الفرق بين الخاصة والعلامة لا يعني لو قال وخاصته إلى آخره بلزم أن يكون مشعر الجواز الانفكاك إلى آخره.

أَنْ يَكُونَ عَيْنٌ فِعْلِهِ

الكتوبي {أَنْ يَكُونَ عَيْنٌ فِعْلِهِ} الاصطلاحي والمراد من العين ما يقابل عين الوزن، ويحتمل أن يكون المراد من الفعل الفاء والعين واللام المركب منها، يعني: الوزن. ويمكن أن يقال: لفظ (فَعَلَ) اسم لما يقابل عين الوزن، كما قيل في لفظ عين الفعل، والظاهر أن يكون العين.

أسر {أَنْ يَكُونَ عَيْنٌ فِعْلِهِ} وكلمة أن مصدرية ناصبة. ويكون فعل مضارع من الأفعال الناقصة منصوب بأن. وعين فعله اسمه، والضمير راجع إلى الباب الأول. وقوله: مفتوحاً وما عطف عليه خبره. والجملة فعلية لا محل لها صلة "أن" وهي في تأويل المفرد مرفوعة المحل خبر المبتدأ. والجملة اسمية لا محل لها استئناف أو معطوفة على جملة سابقة أو اعتراضية. والمراد من الفعل الاصطلاحي وهو كلمة دلت على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة. وهو إما علاجي إن احتيج في حدوثه إلى تحريك عضو ك: (ضَرَبَ)، و(شَتَمَ). وإما غير علاجي إن لم يحتج في حدوثه إلى تحريك عضو ك: (عَلِمَ)، و(ظَنَّ).

تلخيص {أَنْ يَكُونَ عَيْنٌ فِعْلِهِ} وهذه الجملة أعني قوله: (أن يكون عين فعله مفتوحاً ومضموماً) خبر لقوله: (وعلامته) بعد التأويل بالمصدر، أي: كون عين فعله، والجملة الكبرى اسمية لا محل لها استئنافية أو معطوفة على جملة سابقة، أو اعتراضية، وضمير فعله راجع إلى "الباب الأول"، والمراد بالفعل بكسر الفاء الاصطلاحي وهو كلمة دلت على معنى في نفسه، مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة؛ وأما بالفتح فمصدر (فَعَلَ يَفْعَلُ) على ما قاله السعد في "شرح الزنجاني". ثم إن الفعل إما علاجي؛ إن احتيج في حدوثه إلى تحريك عضو ك(ضَرَبَ)، و(شَتَمَ). وإما غير علاجي؛ إن لم يحتج ك(عَلِمَ)، و(ظَنَّ).

فتح الغناء {أَنْ يَكُونَ} أصله: (يَكُونُ) بفتح الياء وسكون الكاف وضم الواو، أعطبنا ضمة الواو إلى ما قبله؛ أعني الكاف الذي هو حرف صحيح ساكن؛ لكون الضمة ثقيلة على الواو، فصار (يَكُونُ) بفتح الياء وضم الكاف وسكون الواو، وكلما كان الواو ساكناً، وما قبله مضموماً، يجعلون الواو حرف مد على حاله، فنحن جعلناه كذلك، فصار (يَكُونُ) ثم نصبنا النون بدخول أن الناصبة في أوله، فقلنا: (أَنْ يَكُونَ) {عَيْنٌ فِعْلِهِ} أي الحرف المتحرك الواقع في وسط فِعْلِهِ.

أساس واعلم أن معرفة حقيقة هذا المقام تستدعي بسطاً في الكلام وهو كل معنى يصدر من محل أو يظهر فيه لا بد له من لفظ دال عليه ك:(الضرب والحسن) مثلاً. وإذا أريد الأخبار عن حصوله في الزمان الماضي أو لا حصوله فلا بد من لفظ آخر ك:(ضرب ولم يضرب). وإذا أريد الأخبار عن حصوله في الزمان الحالي أو الاستقبالي أو لا حصوله فلا بد له من لفظ آخر ك:(يضرب وما يضرب ولا يضرب). وإذا أريد طلب فعله من أحد فلا بد له من لفظ آخر ك:(اضرب)، أو طلب تركه ك:(لا تضرب) وفس عليها (حسن يحسن) وغيرهما^{١١}. وإذا أريد من صدر عنه أو ظهر منه فلا بد له من لفظ آخر ك:(ضارب وحسن). وإذا أريد من وقع عليه إن وجد فلا بد له من لفظ آخر ك:(مضروب) وكذا لموضعه وزمانه وآلته لا بد من لفظ آخر ك:(مضرب)، و(مضرب) فأصحاب الضبط نظروا في الألفاظ الموضوعية والأقوال المجموعة فلاحظوها إجمالاً لتحصيل قاعدة كلية أي مسألة تحتها كثير من الأحكام الجزئية نحو قولنا: "ما يفيد معنى سابقاً فعل ماضٍ" قاعدة كلية، وقولنا: "نصر ماضٍ" من جزئياته. فسموا ما يفيد الحدث فقط مصدر أي أنه أصل يصدر منه الغير، وما يفيد إثبات معنى الحدث على المقارنة بالزمان السابق ماضياً لمضي معناه، وما يفيد معنى الحدث على المقارنة بالزمن الواقع في الآن حالاً وعلى المقارنة بالزمان الواقع في الاستقبال مستقبلاً لاستقبال الفاعل إليه وأيضاً قالوا لهذين القسمين مضارعاً لمشابهته الاسم لفظاً ومعنى واستعمالاً، وما يفيد معنى الحدث على الطلب أمر، أو ما يفيد معنى الحدث على الترك نهياً، وما يفيد خلاف الماضي جحداً، وما يفيد خلاف الحال نفي الحال، وما يفيد خلاف المستقبل نفي المستقبل، وما يفيد مُظهر الحدث اسم الفاعل، وما يفيد موقعه اسم المفعول، وما يفيد موضعه اسم المكان، وما يفيد زمانه اسم الزمان، وما يفيد آله اسم الآلة،

تلخيص

فتح الغناء

[١] أي: وإذا أريد الأخبار عن من صدر أو ظهر أو عن من وقع

أساس وإنما قلنا مظهر الحدث دون فاعله؛ لأن "زيد" في (حسن زيد) فاعل، والاسم المأخوذ منه حسن اسم فاعل في اصطلاحهم، مع أن زيداً لا فعل له في حسنه الذي أوجده الله تعالى فيه، والتفصيل فيه أن الآثار الواقعة على قسمين: إما بمحض خلق الله تعالى من غير صنع للعبد أصلاً كما في الموجودات التي لا صنع فيها له. وأما بخلق الله وكسب العبد كالأفعال الاختيارية للعبد، ولصعوبة فهم هذا المقام افترق أهل اللسان فرقاً منهم من قال: إن إسناد الأفعال مطلقاً إلى الله حقيقة، وإلى العبد مجازاً على حسب ما يضاف الشيء إلى محله، وهو مذهب جهم بن صفوان الترمذي ومن تابعه من الجبرية، وهو مخالف للعرف واللغة، ومناف للضرورة والنصوص القطعية، ومنهم من قال: إن إسناد الأفعال الاختيارية إلى العبد حقيقة قطعاً ولا مجاز فيه أصلاً لا في الظن ولا في الحقيقة، وهذا ناشئ من قولهم يكون العبد مُوجدَ أفعاله وهو مذهب جمهور المعتزلة وهو أيضاً^[١] مخالف للضرورة، ومناف للنصوص القطعية. **وعند أهل الحق:** إن إسناد الأفعال مطلقاً إلى العبد حقيقة في الظاهر بمدخلية كسبه، وباعتبار القيام به واتصافه لا بحسب الحقيقة.^[٢] وهذا المذهب موافق للعرف واللغة، ومؤيد بالأدلة العقلية والنقلية على ما في "شرح الموافقات" وغيره. وما قاله حجة الإسلام من أوجد معنى قائماً بمحل، فالموجد هو الفاعل الحقيقي، والمحل هو الفاعل المجازي، فالجلاد قاتل بالتجوز، والله قاتل في الحقيقة، ولذا نسب الله تعالى الأفعال الاختيارية في القرآن تارة إلى نفسه، وأخرى إلى عباده، كما قال عز وجل: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ [الأنفال: ١٧] فبنى على الواقع بحسب الحقيقة، وكلامنا بحسب العرف^[٣] واللغة، دون ما هو بحسب الحقيقة^[٤]. وتفصيل الكلام في الكلام.

[١] ولذا قالوا: الكاسب ليس بمؤثر بل متصف، والخالق مؤثر وليس بمتصف.

[٢] فإنه في الأفعال الاختيارية بقيامه به بمدخلية كسبه، وفي الاضطرابية باعتبار القيام به.

[٣] لأنه إذا صدر من العبد فعل فصدوره وإن كان يكسب العبد وإيجاد الحق فإسناده إلى كل منهما حقيقة إذ ليس الصدور الحقيقي مختصاً بالإيجاد بل شامل للكسب أيضاً، وإلا لم يكن إسناد شيء من أفعال العباد إليهم إسناداً حقيقياً عند الأشاعرة، وذلك بطل على ما حققه الكلبي.

[٤] اعلم أن المعتزلة أوردوا على الأشاعرة من أنه لو كان أفعال العباد مخلوقة له تعالى يصح إسناد الفاعل والقاعد والأكل والشارب إليه تعالى، واللازم بطل أجابوا عنه بأن المشتقات إنما تسند حقيقة إلى من قامت به لا إلى من أوجدها، ألا يرى أن أوصاف الجسادات كالأبيض والأسود مخلوقة لله تعالى وفقاً ويمنع إسناد الأبيض والأسود إليه تعالى وفقاً.

أساس

إذا عرفت هذا فاعلم أنهم لما أرادوا ضبط الكلمات من الأسماء والأفعال قصدوا إلى وضع ميزان ومعيار، فاختاروا لذلك لفظ الفعل المركب من فعل المناسبة لجميع الكلمات المستعملة لفظاً ومعنى، أما لفظاً فلاشتماله على الحروف الثلاثة المذكورة الصادرة عن المخارج الثلاثة التي هي المبدأ والوسطى والمنتهى، الدائرة عليها جميع الكلمات. وأما معنى فلأن معناه الحدث، الذي لا يكون الكلمات المقصودة علمها خالية عن دلالة. فأخرجوا منه أوزاناً شتى على ما وجدوا في استعمال العرب، حتى يفيد بها العالم المتعلم أبواب الكلمات ومعانيها على أوزانها إجمالاً، ثم اصطالحوا على كل حرف من حروف الكلمات المقصودة علمها إجمالاً باسم ما يقابله من تلك الحروف، مثلاً قالوا "لنون" نصر فاء الفعل، و"لصاده" عين الفعل، و"لرانه" لام الفعل، وإن زيدَ عليها حرف أو حرفان أو حروف، مثل: ينصر ومنصور وينصرون واستنصر وغير ذلك سموا المجموع المقابل بالحروف الأصلية، ثم اعتبروا تلك الحروف الأصلية المقابلة في الضبط وتقسيم الأقسام ووضع الأسماء والأحكام، فقالوا مثلاً: (يَنْصُرُ) صحيح ثلاثي مع أن فيه حرف علة وهو الياء، وأن حروفه أربعة لكون حروفه الأصلية صحيحاً ثلاثياً. وقس عليه غيره.

ثم اعلم أن النسبة بين الأول وفاء الفعل عموم من وجه لصدقيهما في ضاد (ضرب)، وصدق الأول في همزة (أكرم)، وصدق الثاني في خاء (استخرج)، وكذا بين الوسط وعين الفعل لصدقيهما في راء (ضرب)، وصدق الوسط في قاف (انقطع)، وصدق عين الفعل في طائه، وكذا بين الأخير ولام الفعل لصدقيهما في باب (ضرب)، وصدق الآخر في نون (ضربين)، وصدق لام الفعل في بانه، وكذا بين الأول وعين الفعل لصدقيهما في عين (عدة)، وصدق عين الفعل في عين (وعد)، وصدق الأول في واوه، وكذا بين الأول ولام الفعل لصدقيهما في همزة (أشياء) على من يقول في تقديره (شئنا) لأن وزنه حينئذ (لُفَعَاءٌ)^{١١}، وصدق الأول في نون (نصر)، وصدق لام الفعل في رانه. خذ هذا الكلام في هذا المقام فإنه ينفعك في غير هذا المقام.

تلخيص

فتح الغناء

١١ عند الخليل وسيبويه حيث قالوا: أصلها (شئنا) على وزن (فعلاء) فقدت اللام وهو الهمزة الأولى إلى موضع الفاء كراهة اجتناع همزتين بينهما ألف، وهو حاجز غير حصين، فيكون اسم جمع لا جمع شيء.

مَفْتُوحًا فِي الْمَاضِي

{مَفْتُوحًا فِي الْمَاضِي} الكفوي

أساس {مَفْتُوحًا فِي} الفعل {الْمَاضِي} وهو الفعل الذي دلّ على معنى وُجِدَ في الزمان الماضي، وأثبت عليه الدور، ودفعه العلامة التفتازاني بأن الماضي المعرف صناعي، والماضي الواقع في التعريف لغوي، فلا يلزم تعريف الشيء بنفسه، ولا تقدم الشيء على نفسه. واعتراض عليه بعدم المانعية إذ يصدق على (لم يضرب) أنه دل على معنى وُجِدَ في الزمان الماضي مع أنه ليس بماضٍ. وبعدم الجامعية لعدم صدقه على قولنا (إن ضربت ضربت) لأن قولنا هذا لم يدل على معنى وُجِدَ في الزمان الماضي بل يدل على معنى وُجِدَ في الزمان المستقبل، مع أن المعرف وهو الماضي صادق عليه. وأجيب بأن المراد من الدلالة الدلالة الوضعية، ودلالة (لم يضرب) ليست بوضعية؛ بل بواسطة دخول (لم)، ودلالة (إن ضربت ضربت) على زمان الاستقبال ليست بوضعية أيضاً؛ بل بواسطة دخول حرف الشرط، فلا ينتقض التعريف لا جمعاً ولا منعاً. ولا يقال إنه غير جامع أيضاً، لعدم صدقه على: نعم، وبس، وليس، وعسى، لأننا نقول المراد من الماضي ليس مطلقاً؛ بل الماضي الحاصل من التصريف، والكلمات المذكورة من الجوامد. ولو سلم أن المراد من المعرف مطلق الماضي، لكن لا نسلم عدم صدق التعريف عليها، كيف وإنها أفعال ماضية في الأصل، وتجردها عن الزمان الماضي عارض، فلا اعتداد به كما في صيغ العقود نحو: (بعث)، و(اشترت) على ما ذكره العلامة التفتازاني.

تلخيص {مَفْتُوحًا فِي} الفعل {الْمَاضِي} وهو الفعل الذي دلّ على معنى وُجِدَ في الزمان الماضي، فإن قيل: هذا التعريف دوري؛ لذكر الماضي فيه. قلنا: المراد من المعرف صناعي، والماضي المذكور في التعريف لغوي، فلا دور. والمراد من الدلالة: الدلالة الوضعية، فلا ينتقض التعريف جمعاً بقولنا: (إن ضَرَبْتُ ضَرَبْتُ) ومنعاً بـ: (لم يضرب)، لأن دلالة الأول على الاستقبال ليست بالوضع؛ بل بواسطة (أن) الشرطية، ودلالة الثاني على الزمان الماضي أيضاً ليست بالوضع؛ بل بدخول (لم)، والمراد بالماضي الذي هو المعرف ما يكون متصرفاً، فلا ينتقض جمعاً بـ: (نعم، وبس، وليس، وعسى)، لأنها غير متصرفة، فلا يضر خروجها عن التعريف. ويمكن أن يجاب: بأن هذه الأفعال تدل على الزمان في أصل الوضع، والتجرد عارض، فلا اعتداد به؛ كما في صيغ العقود، نحو: (بعث)، و(اشترت) على ما ذكره السعد - رحمه الله -.

نصح الغناء {مَفْتُوحًا} أي متحركاً بالفتحة {في} الفعل {الْمَاضِي}

وَمَضْمُومًا فِي الْمُضَارِعِ

الكفوي {وَمَضْمُومًا فِي الْمُضَارِعِ}

إسـ {وَمَضْمُومًا فِي} الفعل {الْمُضَارِعِ} وهو ما كان في أوله إحدى الزوائد الأربع وهي حروف (أتين). واعترض على هذا التعريف بأنه غير مانع لدخول ما ليس بمضارع فيه، نحو: يزيد، ويشكر، ويعوق، ويغوث، لوجود إحدى الزوائد في أول كل منها. وأجيب بأن كلاً منها فعل مضارع في أصل الوضع، لكن يعدل عنه إلى الاسمية وجعل علماً، فباختبار الوضع الأصلي كان كل منها فعل مضارع، وداخل في تعريفه، وغلبة الاسمية لا يضر إذ المراد بما كان في أوله إحدى الزوائد الأربع باعتبار الوضع الأصلي.

تلخيص {وَمَضْمُومًا فِي} الفعل {الْمُضَارِعِ} وهو ما كان في أوله إحدى الزوائد الأربعة، بشرط أن تكون تلك الحروف زائدة على الماضي، وهي حروف (أتين) فلا ينتقض بمثل (نَصَرَ) فإن "النون" فيه وإن كان من حروف (أتين) إلا أنه ليس بزائد على الماضي، واعترض على هذا التعريف بمثل: (يزيد) و(يشكر) و(يعوق) و(يغوث) أعلاماً، لأنها لا يصدق عليها "المعرف" أعني: "المضارع" مع أن التعريف صادق عليها، فلا يكون مانعاً لأغياره، وأجيب: بأن هذه داخلة في المعرف بحسب أصل الوضع، لوجود حرف المضارعة فيها، لأن كل واحد منها مضارع في الأصل، والاسمية عارضة، فلا اعتبار. ثم إن المضارع يصلح بحسب الاستعمال لأحد الزمانين الحال، والاستقبال، ويحتملها لكونه مشتركاً بينهما بالوضع اشتراكاً لفظياً، على ما ذهب إليه السيد "السند" - قدس سره - وهو الأصح، ولذا يحتاج إلى القرينة في استعمال أحدهما، كلفظ: "ما" و"الآن" للحال، ومثل: "غداً" و"لن" و"لا" و"السين" و"سوف" للاستقبال، وقيل: حقيقة في الحال، ومجاز في الاستقبال، وقيل: بالعكس، وإنما سمي مضارعاً لمضارعه ومشابهته لاسم الفاعل لفظاً ومعنى واستعمالاً على الأصح، كما يبين في محله.

فتح الغناء {وَمَضْمُومًا} أي متحركاً بالضممة {في} الفعل {الْمُضَارِعِ} فكل فعل ماضٍ مبني على فتحات ثلاثة مع أن يكون مضارعه مبنياً على فتح فسكون وضمين، فاحكم بأنه من الباب الأول من الأبواب الستة الكائنة من الثلاثي المجرد، مثل: (كَتَبَ يَكْتُبُ)، و(قَتَلَ يَقْتُلُ)، و(نَظَرَ يَنْظُرُ)، و(نَسَطَ يَنْسَطُ)، و(أَخَذَ يَأْخُذُ) وغيرها مثلاً لا يعدُّ ولا يحصى، وكل ما يخالف لهذا بأن يوافق لماضيه ويخالف لمضارعه، أو يوافق لمضارعه ويخالف لماضيه، فلا تحكم بأنه منه بل هو من أحد الأبواب الخمسة الباقية،

اساس واعتراض بعدم المانعية أيضاً لصدق التعريف على (نَصْر) لكون النون من الزوائد الأربع مع أنه ليس بمضارع. **وأجيب** بأن المراد بما كان في أوله إحدى الزوائد فعل ماض زيد في أوله إحدى الزوائد ونون نصر ليس كذلك بل من نفس الكلمة. **فإن قيل:** فعلى هذا يصدق التعريف على نحو: (أكرم)، و(تكسر)، و(تباعد) لأن كل منها فعل ماض زيد في أوله إحدى الزوائد مع أنه ليس بمضارع. **قلنا:** المراد بما كان في أوله إحدى الزوائد ما زيدت فيه لفصد المضارعة وكل من المذكورات ليس كذلك؛ إذ الهمزة للمتكلم وحده، والناء للغائبة المفردة ولمثناها وللمخاطب مفرداً أو تثنية أو جمعاً مذكراً أو مؤنثاً، والياء للغائب مفرداً أو تثنية أو جمعاً، ولجمع المؤنث الغائبة والنون للمتكلم مع الغير، فلا محذور أصلاً. ثم إنَّ المضارع يصلح بحسب الاستعمال لأحد الزمانين الحال والاستقبال، ويحتملها لاشتراك بينهما بالوضع، لأنك إذا قلت: (زيد يفعل) فإنه يحتمل أن يفعل في الساعة التي أنت فيها، ويحتمل أن يكون في ساعة أخرى، فلا بد في استعماله في أحد الزمانين من قرينه، مثل: الآن، ولام الابتداء، كـ: "اللام" في قوله تعالى: ﴿إِنِّي لَيَحْزُنُنِي﴾ [يوسف: ١٣] وما فإنها قرينة للحال، ومثل: غداً، ولن، والسين، وسرف، فإنها قرينة للاستقبال، فإذا لم توجد قرينه واحد منهما لم يجز للسامع حمله على أحد الزمانين قطعاً لاحتمال غيره، على ما حققه الشريف المحقق، فالاشتراك لفظي عند الشريف - قدم سره - ومعنوي عند التفتازاني، لأنه عنده يطلق عليهما إطلاق كلي مشترك على أفرادهم. **وقيل:** حقيقة في الحال، ومجازي في الاستقبال. **وقيل:** بالعكس. **والأصح** الاشتراك اللفظي، فهذا المقام وإن كان لتحقيقه مقام آخر ولفهمه مخاطب آخر لكنه لا بد من التوضيح في الجملة، لئلا يكون نظر المتعلمين مقصوراً على الأمور السهلة، فاحتاج إلى ثلاث مقدمات: **المقدمة الأولى:** أن الزمان موهوم لا وجود له في الخارج عند المتكلمين، وموجود عند الحكماء، واحتج المتكلمون بأنه لو كان موجوداً في الخارج لكان إما قار الذات فيلزم اجتماع الحاضر والماضي، فحينئذ يلزم أن يكون الحادث اليوم حادثاً يوم الطوفان، وفساده ظاهر، وإما غير قار الذات فيلزم تقدم بعض أجزاءه على بعض تقدمها لا يتحقق إلا مع الزمان، إذ يحكم العقل حينئذ بأن جزء منه كان موجوداً ولم يبق الآن، وأن جزء منه حصل الآن، فالماضي والآن هو الزمان فيلزم منه وقوع الزمان في الزمان ويلزم التسلسل وهو محال أيضاً.

أساس وأجيب بأن تقدم الماضي على الحال بذاته لا بزمان آخر، فلا يلزم أن يكون للزمان زمان، ولا يلزم التسلسل. وتوضيحه أن القبلية والبعدية اللتين لا يجتمع القبل فيهما مع البعد تعرضان لأجزاء الزمان أولاً، وبالذات وللأمور الواقعة فيها ثانياً، وبالواسطة يشهد بذلك أنه إذا حكم بتقدم واقعة على أخرى يتوجه عند العقل أن يقال: لم كانت متقدمة عليها؟ **فلو أجيب** بأنها كانت مع خلافة زيد وخلافة فلان متقدمة على خلافة زيد توجه أيضاً السؤال. **فإذا قيل**: لأن خلافة فلان كانت أمس وخلافة زيد اليوم انقطع السؤال، ولو كانت القبلية والبعدية عارضتان للخلافة الواقعة في أجزاء الزمان أولاً وبالذات لم يحتج إلى السؤال الأخير وجوابه أصلاً واحتج الحكماء على وجوده بوجهين والمشهور منهما أن كون الأب قبل الابن معلوم بالضرورة فتلك القبلية ليست بوجود الأب ولا عدم الابن لتعقل وجود الأب وعدم الابن مع العفلة عن تلك القبلية فتعين كون تلك القبلية زائدة على وجود الأب وعدم الابن وليست تلك القبلية أمراً عديمياً لأنها تقتضي اللاقبلية التي هي عدم محض فإن اللاقبلية صادقة على عدم فتلك القبلية حينئذ زائدة ثابتة؛ لأن أحد النقيضين إذا كان عديمياً يكون الآخر وجودياً وإلا لزم ارتفاع النقيضين وهو محال، **وأجيب** عنه بأن القبلية من الأمور العقلية كاللاقبلية ولا استحالة في ارتفاع النقيضين بحسب الوجود الخارجي فلا يلزم وجود الزمان في الخارج.

المقدمة الثانية في تعيين حقيقته وفيه مذاهب خمسة: **الأول** مذهب بعض قدماء الفلاسفة حيث قالوا إنه "جوهر مجرد" لا يقبل العدم لذاته واستدلوا عليه بأنه لو عدم لكان عدمه بعد وجوده بعدي لا يجامع البعد قبل وذلك هو البعدية بالزمان إذا البعدية لا بالزمان يجامع فيها البعد قبل فيلزم وجود الزمان حال ما فرض معدوماً. **والثاني** مذهب بعض الفلاسفة وهو أنه "الفلك الأعظم" واستدلوا عليه بأنه محيط بالأجسام المتحركة محتاجة إلى مقارنته فينتج من الشكل الثاني الفلك الأعظم زمان. **والثالث** لبعض آخر منهما وهو أنه حركة الفلك الأعظم واستدلوا عليه بأن حركة الفلك الأعظم غير قارة والزمان غير قارة فينتج من الثاني أن حركة الفلك الأعظم زمان وكل من هذين الاستدلالتين استدلال بموجبتين من الشكل الثاني وهو غير منتج كما علم في موضعه.

تلخيص

فتح الغناء

اساس والرابع ما ذهب إليه أرسطو من أنه مقدار حركة الفلك الأعظم واستدل بأنه لتفاوته كم ولامتناع تألفه من الأناث متصل ولعدم استقراره مقدار لهيئة غير قارة هي الحركة ولامتناع فنائه مقدار الحركة المستديرة ولتعذر جميع الحركات به مقدار لأسرعها وأسرع الحركات هي الحركة اليومية التي هي حركة الفلك الأعظم فالزمان مقدار حركة الفلك الأعظم ومبني هذا الدليل على أصول الفلاسفة **والخامس** ما ذهب إليه الأشاعرة وهو أنه أمر متجدد معلوم يقدر به أمر متجدد مبهم إزالة لإبهامه، يقال: طلعت الشمس عند مجيء زيد، وجاء زيد عند طلوع الشمس فالتعاكس بحسب ما هو متصور ومعلوم للمخاطب جاز فيه ومن أراد تفصيل كل مذهب بمثله وما عليه فليرجع إلى المواقف وشرحه.

المقدمة الثالثة في بيان حقيقة الماضي والمستقبل والحال **أما الماضي** فهو الزمان الذي قبل زمانك أي زمانك الذي أنت فيه **واعترض عليه** بأن كلمة قبل ظرف زمان فيلزم أن يكون للزمان الماضي زمان آخر وجد فيه أو يكون الشيء ظرفاً لنفسه. **وأجيب عن الأول** بأن المراد بالقبلية مجرد التقدم والمعنى هو الزمان المتقدم على زمانك، وأيضاً يجوز أن يكون مبنياً على مذهب المتكلمين فإن الزمان عندهم على ما عرفت آنفاً عبارة عن متجدد معلوم يقدر به متجدد آخر مبهم فلا استحالة في أن يكون للزمان. **وأجيب عن الثاني** بأنه يجوز بأن يكون الظرفية بطريق اشتمال الكل على الجزء بمعنى أن كل زمان هو من أجزاء الزمان الذي قبل زمانك ماضٍ يعني أن الزمان السابق على زمان التكلم زمان ممتد وكل وله أجزاء وكل جزء ماضٍ فحاصله اشتمال الكل على الجزء ووجود الجزء في ضمن الكل فلا يلزم ظرفية الشيء لنفسه بل يلزم أن يكون الكل ظرفاً لجزئه فلا محذور. **وأما المستقبل** فهو الزمان الذي يترقب وجوده بعد هذا الزمان. **واعترض عليه** من وجوه: **أما أولاً** فلأن كلمة "يترقب" لو حملت على الاستقبال يلزم أن لا يكون الزمان المستقبل حاصلاً بعد زمان التكلم؛ إذ لا وجود للمترقب فيلزم خروج الزمان الحاصل عقيب الحال عن أقسام الزمان وقيده وجوده بعد هذا الزمان يقتضي حصوله بعده فيلزم اجتماع النقيضين على تقدير اتحاد الزمانين، وخروج الزمان الحاصل عقيب الحال على تقدير تغايرهما. **وأما ثانياً** فلأن يترقب أن حمل على المستقبل يلزم ترقب وجود المستقبل في المستقبل؛

اساس لأن المستقبل الذي هو مدلول يترب كما هو ظرف للترقب ظرف لوجود المستقبل أيضاً فيكون المستقبل ظرفاً للمستقبل فيلزم أحد المحذورين وهو أن يكون للزمان زمان، أو يكون الشيء ظرفاً لنفسه، وهذا مع ما بعده هو الذي أورده الشريف المحقق في "حاشيته على المطول". **وأما ثالثاً** فلأن يترب إن حمل على الحال كان كل من الحال والاستقبال مأخوذاً في تعريف الآخر فيلزم الدور وهو محال وقد أجاب بعض المحققين عن الثلاثة بجواب وهو أن الأفعال المذكورة في التعريفات منسلخة عن الزمان فلا محذور، وأجاب الشريف المحقق - قدس سره - بأن انقسام الزمان إلى الماضي والحال والاستقبال والتميز بين أقسامه الثلاثة معلوم لكل أحد يتحاورون بها في كلامهم والتعريفات المذكورة تنبيهات قصد بها إزالة الخفاء لا تحصيل المجهول، ويفهم المقصود منها كل أحد من غير ملاحظة الظرفية وما يلزم منها، وأما تدقيق النظر في تحقيق ماهية تلك الأقسام فيستفاد في علوم آخر يلاحظ فيها جانب المعنى فيعبر فيها عن المتقدم بالقبل وعن المتأخر بالبعد، ويقال **الماضي** الزمان المتقدم على ما أنت فيه تقدماً لا يجامع المتقدم للمتأخر سواء كان بالذات كما في أجزاء الزمان أو بالواسطة كما في الزمانيات؛ ولذا قال - قدس سره - والحق أنها مناقشات واهية. **وأما الحال** فهو أجزاء من أواخر الماضي وأوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ وهو معنى عرفي على ما قاله العلامة التفتازاني يعني تعيين مقدار الحال مفروض إلى العرف بحسب الأفعال ولا يتعين له مقدار مخصوص، فإنه يقال زيد يأكل ويمشي ويحج ويكتب القرآن، وكذا يقال زيد يصلي، والحال أن بعض صلواته ماض وبعضها باقٍ فجعلوا الصلاة الواقعة في الآتات الكثيرة المتعاقبة في الحال ولا شك في اختلاف مقادير أزمنتها وهذا المذكور على مذهب المتكلمين القائلين بأن الزمان موهوم محض لا وجود له، وأما عند الحكماء القائلين بأن الزمان موجود متصل على ما عرفت آنفاً فالحاصل عندهم وهو الآن عرض حال في الزمان لا جزءاً منه فالآن بحسب ظاهر مقالاتهم عرض موجود في زمان موجود، وقال المحقق الكاشي: والتحقيق في هذا أن الزمان متصل لا جزء له بالفعل وإنما ينقسم إلى الماضي والمستقبل بحسب فرض العقل المشترك بينهما وهو الحال فالحال ليس جزءاً من الزمان بل هو ظرف لأجزاء الزمان المفروضة، وهو بمنزلة النقطة المفروضة في الخط انتهى. ولقد أطلنا الكلام في هذا المقام ليحيط الناظر بأطراف المرام لكونه مما تزل فيه أقدام الأفهام وبعد بقي أبحاث طويهاها لثلا يتضجر قلب المتعلمين ويتصغر حلق المحصلين والله الموفق وهو نعم الوكيل.

..... تلخيص

..... فتح الغناء

وَبِنَاؤُهُ

الكبرى {وَبِنَاؤُهُ} أي: ما بينى من هذا الباب، وقيل: ذلك الباب وضع كائن

أساس {وَبِنَاؤُهُ} الواو كالواو في (وعلامته)، والبناء مبتدأ مضاف إلى الضمير^(١) الراجع إلى الباب الأول، والإضافة معنوية، وهي إما بمعنى (اللام)، أو بمعنى (من)، أو بمعنى (في)، لأن المضاف إليه فيها إما أن يصح حمله على المضاف أو لا، فإن صح فالإضافة بمعنى (من)، فوجه كونها بمعنى (من) لأنها مقدرة فيها، ووجه كونها مقدرة لأن المضاف إليه من جنس المضاف فنفيد إضافته البيان، فلا بد من البيانية؛ نحو: (خاتم فضة) فإن حمل الفضة على الخاتم يصح، وإضافته إليها تفيد البيان. وإن لم يصح حمل المضاف إليه على المضاف، فإما أن يكون المضاف إليه ظرفاً للمضاف أو لا فالأول إضافة ظرفية سواء كان ظرفاً حقيقياً وهو إما ظرف زمان ك: (ضرب اليوم)، أو ظرف مكان ك: (جلوس الخلف)، أو ظرف وعاء ك: (ماء الكوز)، أو غير حقيقي مثل: (نجاة الصدق) و(هلاك الكذب) ظرفية كل منهما مجاز باعتبار المحل المعنوي بعلاقة الظرفية، والثاني هو ما لا يكون المضاف إليه ظرفاً للمضاف إضافة لامية، فوجه كونها لامية لأن اللام مقدرة فيها ووجه كونها مقدرة لأن المضاف عام، والمضاف إليه خاص، فيفيد إضافة العام إلى الخاص تخصيص المضاف إليه، فلا بد من تقدير لام الاختصاص، ولا يلزم في كونها بمعنى اللام صحة التصريح بها في الاستعمال، بل يكفي صحتها بحسب الوضع.

تلخيص {وَبِنَاؤُهُ} الواو فيه كالواو في (وعلامته) والظاهر أن إضافة البناء إلى الضمير الراجع إلى الباب الأول لامية؛ ك: (غلام زيد)، و(علم الفقه)، لأن البناء عام والباب الأول خاص، وإضافة العام إلى الخاص لامية، وعموم البناء هنا لكونه شاملاً للباب الأول وغيره من الأبواب، لأن البناء عبارة عن عدد الحروف للكلمة المرتبة مع حركتها وسكونها، باعتبار الوضع، فيشمل الأبواب كلها قبل الإضافة وبعدها يختص بالباب الأول مثلاً، والمعنى: وبناءه مختص للباب الأول كائن.

فتح الغناء {وَبِنَاؤُهُ} أي بناء الباب الأول كائن

[١] وأعلم أن المضاف إما مبين للمضاف إليه، أو مساوٍ له، أو أعم مطلقاً أو من وجه، فإن كل مبين إن كان ظرفاً فالإضافة بمعنى "في" وإلا فبمعنى "اللام" وإن كان مساوياً له كلبث وأسد، أو أعم مطلقاً كأحد اليوم فالإضافة على التقديرين ممنوعة وإن كان أخص مطلقاً كيوم الأحد وعلم الفقه فالإضافة بمعنى "اللام". وقد يسمى هذا القسم بيانية لإيضاحه وكشفه، وإن كان أعم من وجه إن كان المضاف إليه أصلاً للمضاف فبمعنى "من" وإلا فبمعنى "اللام" أيضاً كإضافة خاتم إلى فضة بيانية وعكسها لامية.

أساس قال الفاضل الجامي - قدس سره السامي - : واعلم أنه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام أن يصح التصريح بها، بل يكفي إفاضة الاختصاص الذي هو مدلول اللام؛ كقولك: (يوم الأحد)، و(علم الفقه)، و(شجر الأراك) بمعنى اللام. ولا يصح إظهار اللام فيه، وبهذا الأصل يرتفع الأشكال عن كثير من مواد الإضافة اللامية، ولا يحتاج فيه إلى التكاليف البعيدة؛ مثل: (كل رجل) و(كل واحد) انتهى. وقال الفاضل العصام في حاشيته: عليه الأنسب بحسب المعنى، إن هذه الإضافات بيانية وإظهار من فيها خال عن التكلف، إلا أن أئمة العربية جعلوها لامية، ولا يظهر ما دعاهم إليه، وكذا كل رجل فالأظهر فيه أن تكون الإضافة بمعنى (من)، أي: كل من هو رجل، وصح حمل المفرد على كل مع أنه متعدد؛ لأنه يتناول للمتعدد على سبيل البديل، وأنت إذا أتقت أساليب الكلام فتقوله: (وبناؤه) الظاهر أن إضافته لامية ك: (غلام زيد)، و(علم الفقه) فإن البناء هنا عام^{١١} لكونه عبارة عن عدد حروف الكلمة المرتبة مع حركتها وسكونها باعتبار الوضع، وشامل لأنواع كثيرة، والمضاف إليه الذي هو عبارة عن الباب الأول خاص، ونوع معين منها، كما أن "الغلام" عام للعلمان، و"زيد" علم خاص لشخص معين، وكذا "العلم" عام على فنون العلم، و"الفقه" خاص لفن مخصوص، وإضافة العام إلى الخاص لامية، فلا يصح حمل الباب الأول عليه، والمعنى: وبناءه مخصوص للباب الأول. قيل: يلزم من هذا مساواة البناء مع الباب الأول، لأن البناء المخصوص على مقدار الباب الأول، فلا تكون الإضافة من إضافة العام إلى الخاص. قلت: هذه المساواة بعد إضافة البناء إلى الباب الأول، وأما قيل الإضافة إليه فعام له ولغيره من الأبواب كائن.

تلخيص

فتح الغناء

[١١] أي: عام للباب الأول ولغيره من الأبواب.

لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا وَقَدْ يَكُونُ لَازِمًا

الكفوي {لِلتَّعْدِيَةِ} وقوله: {غَالِبًا} مصروف إلى قوله: (وبناؤه)، لا إلى قوله: (للتعدية) لثلاثي يُشعرُ بجواز كون الأمثلة التي تكون متعدية لازمة في بعض الأوقات، والتي تكون لازمة متعدية في غالب الأوقات. وإن كان ظاهر قوله {وَقَدْ يَكُونُ لَازِمًا} يشعر بذلك بناء على ما نقل عن القطب في "المحاكمات" معترضاً على الإمام أن "قد" إنما يدل على تبعيض الأوقات، لا على تبعيض الأحكام.

اساس {لِلتَّعْدِيَةِ} أي: لأن يتعدى أو يجيء له؛ بأن يكون فهم معناه موقوفاً على ذكر المتعلق، ثم المراد من قوله: (وبناؤه للتعدية) تقسيم هذا النوع باعتبار معناه، لأنه بذلك الاعتبار على قسمين: متعد ولازم، لأنه لا يخلو من أن يكون فهم معناه موقوفاً على ذكر المتعلق أو لا، فإن كان موقوفاً فهو البناء المتعدي، وإن لم يكن موقوفاً فهو البناء اللازم، لكن أفراد القسم الأول أكثر وإليه أشار بقوله: {غَالِبًا} حال من فاعل الظرف وأفراد القسم الثاني أقل بالنسبة إلى القسم الأول وإليه أشار بقوله: {وَقَدْ يَكُونُ} أي بناء الباب الأول {لَازِمًا} أي غير متعد بأن لا يكون فهم معناه موقوفاً على ذكر المتعلق هذا ما بينه الشريف المحقق في وجه الحصر وله اعتبار آخر على ما سيذكره المصنف وكلمة "قد" هنا للتقليل وهو ضربان: **تقليل وقوع الفعل**؛ نحو: (قَدْ يَصُدَّقُ الكَذُوبُ)، و**قَدْ يَجُودُ البَخِيلُ** أي: قلماً يصدق، وقلماً يجود. و**تقليل متعلقه**؛ نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤]. أي: ما هم عليه أقل معلوماته تعالى، على ما في "المغني".

تلخيص {لِلتَّعْدِيَةِ} أي: لأن يتعدى أو يجيء لها، يعني أن بناؤه منقسم على قسمين؛ **الأول**: متعد وهو ما يكون فهم معناه موقوفاً على ذكر المتعلق، وأفراد هذا القسم كثيرة، وإليه أشار بقوله: {غَالِبًا} أي كونه غالباً، ويجوز أن يكون حالاً من فاعل الظرف، **والقسم الثاني** لازم وهو ما لا يكون فهم معناه موقوفاً على ذكر المتعلق، وأفراده أقل بالنسبة إلى القسم الأول، وإليه أشار بقوله: {وَقَدْ يَكُونُ} أي: بناء الباب الأول {لَازِمًا} أي: غير موقوف على ذكره، وكلمة "قد" هنا للتقليل، وهو ضربان: **تقليل وقوع الفعل**؛ نحو: (قَدْ يَصُدَّقُ الكَذُوبُ)، و**قَدْ يَجُودُ البَخِيلُ** أي: قلماً يصدق، وقلماً يجود. و**تقليل متعلقه**؛ نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤] أي: ما أنتم عليه أقل معلوماته تعالى، على ما في "المغني".

فتح البناء {لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا وَقَدْ يَكُونُ لَازِمًا} وحاصل المرام من غير تطويل: أَنَّ الأفعال التي بنيت من الباب الأول، الكائن من أبواب الستة، الكائنة للثلاثي المجرد، كائن على قسمين:

أساس فكلمة "قد" هنا يجوز أن تكون لتقليل الفعل فيكون المعنى: "قلماً يكون بناء الباب الأول لازماً". ويجوز أن يكون لتقليل متعلقه، فيكون المعنى: "أن ما هو البناء اللازم أقل بناء الباب الأول" والأول أظهر، والثاني أنسب عند من هو عارف بأسلوب الكلام فافهم. خذ هذا فإن الشارحين قد غفلوا عن هذا التحقيق في هذا المقام ووجهوا بما لا يرضى به المنصف.

واعلم أنه قد يوجد لغة في باب واحد متعدياً ولازماً كـ(النقص) فإنه يقال: (نقص الشيء) نقضاً من هذا الباب، و(نقضته) أيضاً يتعدى ولا يتعدى على ما في "الصحاح" وغيره.

وكذا (الزيادة) يتعدى ولا يتعدى على رواية يعقوب عن الكسائي يقال: زاده الله خيراً.

قول الشاعر: يَزِيدُكَ وَجْهَهُ حُسْنًا... إذا ما زِدْتَهُ نَظْرًا

تلخيص فكلمة "قد" هنا يجوز أن تكون لتقليل الفعل، فيكون المعنى: "قلماً يكون بناء الباب الأول لازماً" ويجوز أن تكون لتقليل متعلقه، فيكون المعنى أن بناء اللازم أي: الكلمات اللازمة أقل من بناء الباب الأول أي: أقل من كلماته على ما أشرنا إليه، والأول أظهر بحسب العبارة، والثاني أنسب بحسب المرام عند من هو عارف بأسلوب الكلام. خذ هذا فإن الشارحين قد غفلوا عن هذا التحقيق في هذا المقام؛ ووجهوا بما لا يرضى به صاحب هذا الكلام. واعلم أنه قد يوجد لغة في باب واحد متعدياً ولازماً، كـ(النقص) قال في "مختار الصحاح": (نقص الشيء من باب نصر، و(نقضاً) أيضاً و(نقضه) غيره يتعدى ويلزم - يعني يكون متعدياً ولازماً - قلت: (النقص) مصدر متعدي، و(النقضان) مصدر اللازم، والمتعدّي يتعدى إلى مفعولين، تقول: "نقضه حقاً"، قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ يَنْقُضْكُمْ شَيْئًا﴾ [التوبة: ٤]. وأما قولك: "نقض المال ذهماً، والبر مدأ"، فدرهماً ومدأ تمييز. انتهى كلامه.

فتح الغناء القسم الأول: إذا صدر عن فاعله، مثل صدور الكتابة عن الكاتب، لم يبق أثر ذلك الفعل في نفس الفاعل، بل يتعدى ويتجاوز منه إلى شيء آخر، ويظهر أثره فيه، ويعبر عنه، أي عن الشيء الآخر بالمفعول به، مثل: إن تكتب أنت خطأ، فيقال: من كتب هذا؟ فنقول: أنا كتبت. ومن كتب هذا المكتوب؟ فنقول: أنا كتبت. فيعبر عنك بـ(الفاعل)، وعن الكتابة أي: عن إن تكتب بـ(الفعل)، وعن المكتوب بـ(المفعول به)، وهذا القسم يوجد كثيراً؛ فلذا قال المنصف أنفاً: (وبناؤه للتعدية) أي للإصدار والإمرار إلى الغير، وإنما لم أقل في تفسيره "للتجاوز" فإنه أي: "التجاوز" معنى التعدى من باب (التفعل)، لا معنى التعدية من باب (التفعل) غالباً في الكثرة على ما لم يكن للتعدية.

أساس ويقال: (زَادَ) الشَّيْءُ يَزِيدُ زَيْدًا وَزِيَادَةً وَزَادَ فِيمَا عِنْدَهُ مِنَ الْبَابِ الثَّانِي، وَقَدْ يَكُونُ فِي بَابَيْنِ يَكُونُ مِنْ أَحَدِهِمَا مُتَعَدِيًا، وَمِنْ الْآخَرِ لَازِمًا، مِثْلُ: (حَزَنَ) بِالضَّمِّ فَهُوَ (مَحْزُونٌ) مِنَ الْبَابِ الْخَامِسِ، وَ(حَزَنَ) بِالْكَسْرِ، فَهُوَ (حَزِينٌ) مِنَ الْبَابِ الرَّابِعِ، فَمِنَ الْأَوَّلِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا يَخْزَنُهُمُ الْقَرْعُ الْأَكْبَرُ﴾ [الأنبياء: ١٠٣]، وَمِنَ الثَّانِي: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا هُمْ يَخْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٣٨] وَفِي الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ: "مَنْ ضَيَّعَ سُنَّتِي حَرَمْتُ عَلَيْهِ شَفَاعَتِي"^١، وَفِي الْحَدِيثِ الْآخَرَ: "مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فِي الدُّنْيَا ثُمَّ لَمْ يَتُبْ مِنْهَا، حُرِمَتْهَا فِي الْآخِرَةِ"^٢ فَإِنَّ (حَرَمْتُ) فِي الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ مِنَ الْبَابِ الْخَامِسِ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى يَكُونُ حَرَامًا، وَالْمُرَادُ عَدَمُ الْحَصُولِ، وَ(حُرِمَتْهَا) فِي الْحَدِيثِ الثَّانِي مِنَ الْبَابِ الثَّانِي يَتَعَدَى إِلَى مَفْعُولَيْنِ أَوْ لِهَمَا ضَمِيرِ الْمَفْعُولِ الْقَائِمِ مَقَامَ الْفَاعِلِ فِي حَرَمَ، وَالثَّانِي الضَّمِيرِ الْمَنْصُوبِ الرَّاجِعِ إِلَى الْخَمْرِ.

تلخيص وكذا (الزيادة) من الباب الثاني يتعدى ويلزم، قال في "المختار" أيضاً: (الزِيَادَةُ) النَّمُوُّ وَبَابُهُ (بَاعَ)، وَ (زِيَادَةُ) أَيْضًا وَزَادَهُ اللَّهُ خَيْرًا، قُلْتُ: يَقَالُ: (زَادَ) الشَّيْءُ وَزَادَهُ غَيْرُهُ وَلَازِمٌ وَمُتَعَدٍ إِلَى مَفْعُولَيْنِ. وَقَوْلُكَ: "زَادَ الْمَالُ دِرْهَمًا، وَالْبُرُّ مَدًّا" فَدِرْهَمًا وَمَدًّا تَمَيِّزُ انْتِهَى.

وقد يكون في بايين يكون من أحدهما متعدياً، والآخر لازماً، مثل: (حَزَنَ) بِالضَّمِّ، فَهُوَ (مَحْزُونٌ) مِنَ الْبَابِ الْخَامِسِ، وَأَيْضًا (حَزَنَ) بِالْكَسْرِ، فَهُوَ (حَزِينٌ) مِنَ الْبَابِ الرَّابِعِ، فَمِنَ الْأَوَّلِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا يَخْزَنُهُمُ الْقَرْعُ الْأَكْبَرُ﴾ [الأنبياء: ١٠٣]، وَمِنَ الثَّانِي: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا هُمْ يَخْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٣٨] كَذَا قَالَ الْأَسَازُ رَحِمَهُ اللَّهُ، لَكِنْ فِي الْمِثَالِ الْأَخِيرِ: أَعْنِي (الْحَزْنَ) نَظَرَ تَأْمَلْ، وَكَذَا كَلِمَةُ (حَرَمَ) يَتَعَدَى وَيَلْزَمُ، وَيَجِيءُ مِنَ الْبَابِ الْخَامِسِ، وَمِنَ الثَّانِي، فَمِنَ الْخَامِسِ لِأَنَّهُ لَازِمٌ، وَمِنَ الثَّانِي مُتَعَدٍ، وَالتَّمَثِيلُ فِي الشَّرْحِ.

فتح الغناء والقسم الثاني: إذا صدر عن الفاعل، أو وجد فيه بغير صنعه لا يتجاوز عنه إلى الغير، بل يبقى أثره في نفسه، مثل: صدور القعود عنه، إذا قعد، ووجود الحسن أو القبح فيه، وهذا القسم لا يوجد إلا قليلاً بالنسبة إلى القسم الأول، فلذا قال المصنف: (وقد) أي: بعضاً بعضاً، وقليلاً قليلاً، بمعنى: في بعض الأحيان يكون بناؤه لازماً.

١ | لم أجده.

٢ | رواه البخاري: (٥٥٧٥)، ومسلم: (٧٦٦/٢٠٠٣).

مِثَالُ الْمُتَعَدِّي

الكفوي {مِثَالُ الْمُتَعَدِّي} المثال: هو الجزئي الذي يذكر لإيضاح القواعد وإيصالها إلى فهم المستفيدين. وأما الشاهد: فهو الجزئي الذي يستشهد به في إثبات القواعد لكونها من القرآن والحديث، أو من كلام من يوثق به، فهو أخص من المثال، ثم إن التمثيل إنما يصار إليه لرفع الحجاب عن معنى الممثل له، وإبرازه في صورة الشاهد، ليساعد فيه الوهم العقل؛ لأن المعنى الضَرْفَ إنما يدركه العقل مع منازعة من الوهم؛ لأن من طبع الوهم الميل إلى المحسوسات وحب المحاكمات، ولذلك شاعت الأمثال في المعقولات.

أساس {مِثَالُ} الفعل {الْمُتَعَدِّي} فالمثال: هو الجزئي الذي يذكر لإيضاح القاعدة الكلية، وإيصالها إلى فهم المستفيد. وأما الشاهد: فهو الجزئي الذي يذكر لإثبات القاعدة الكلية لكونه من القرآن أو الحديث أو من كلام من يوثق به، فهو أخص من المثال، على ما بينه العلامة التفتازاني في "شرح التلخيص". واعترض عليه: أن السأخوذ في حد المثال الذكر للإيضاح، وفي الشاهد الذكر للإثبات، فلو كان الشاهد أخص والمثال أعم، لزم أن يستلزم الشاهد المثال، وليس كذلك لأن كونه مذكوراً للإثبات لا يستلزم كونه للإيضاح، فلا يكون أخص، فلا يستقيم أن يقال: كل شاهد مثال، وليس كل مثال شاهد. وأجيب بأن المراد من الذكر في الحدين صلاحية الذكر بطريق ذكر المطلق وإرادة المقيّد على أن يكون مجازاً بعلاقة الإطلاق والتقيّد، وهذا كقولهم قصر التعيين أعم من أن يكون الوصفان فيه متنافيين أو لا، فكل مثال يصلح أن يكون لقصر الأفراد، والقلب يصلح أن يكون لقصر التعيين؛ من غير عكس، فعلى هذا يصح أن يقال: "كل ما يصلح أن يكون شاهداً يصلح أن يكون مثلاً من غير عكس كلي" وإلا فالجزئي المذكور بالنظر إلى وضعه الأصلي لا يلزم أن يكون مذكوراً بعد الحكم الكلي، فضلاً عن كونه مثلاً أو شاهداً.

تلخيص {مِثَالُ} الفعل {الْمُتَعَدِّي} فإن قلت: ما الفرق بين المثال والشاهد؟ قلت: المثال: هو الجزئي الذي يذكر لإيضاح القاعدة الكلية، وإيصالها إلى فهم المستفيد. والشاهد: هو الجزئي الذي يذكر لإثبات القاعدة الكلية، مع الإيضاح، بشرط أن يكون من القرآن أو الحديث أو من كلام من يوثق به، فبينهما عموم وخصوص من وجه، فالشاهد أخص مطلقاً، لكونه مشروطاً بالشرط المذكور، على ما ذكره العلامة التفتازاني في "المطول" وبينه في هامشه عليه، فكل شاهد مثال، من غير عكس كلي، ثم الغرض من التمثيل رفع الحجاب عن معنى الممثل له، وإبرازه في معرض الشاهد.

فتح الغناء {مِثَالُ} الفعل {الْمُتَعَدِّي} من الباب الأول

نَحْوُ: نَصَرَ زَيْدٌ عَمْرًا

الكسري {نَحْوُ: نَصَرَ زَيْدٌ عَمْرًا} إيراد لفظ "نحو" بعد لفظ "مثال"، إشارة إلى كثرة الأمثلة، فإن مثل ذلك لتلك الإشارة أسلوب شائع؛

أساس فكونه مذكوراً للإيضاح أو للإثبات أمر خارج عرضي مفارق ولا يمكن اعتباره في حقيقتيهما، إذ لو اعتبر ذلك فإن اعتبر في الحدين الذكر للإيضاح في الجملة فربما يتباينان، وربما يتصادقان، فينهما على هذا التقدير تباين جزئي، وإن اعتبر في الأول الذكر للإيضاح فقط دون الإثبات، وفي الثاني الذكر للإثبات فقط دون الإيضاح، فهما بذلك الاعتبار متباينان تبايناً كلياً، وقد أجيب عن أصل الإيراد بجواب آخر ذكره التفتازاني في هامشه على "المطول" أنه يعتبر في حد الشاهد قيد كونه من القرآن أو الحديث أو من كلام من يوثق به، دون حد المثال، فهذا القيد يكون الشاهد أخص من المثال،

تلخيص {نَحْوُ: نَصَرَ زَيْدٌ عَمْرًا} بالألف لا بالواو، والنحو له معان: القصد، والجهة، والمقدار، والمثل، والنوع، فهذه خمسة معانٍ يجمعها على الترتيب قول الشاعر:

نَحْوَنَا نَحْوُ دَارِكَ يَا حَبِيبِي لَقِينَا نَحْوَ أَلْفٍ مِنْ رَقِيبٍ
وَجَدْنَا هُمْ جِياعاً نَحْوَ كَلْبٍ تَمَثُّوا مِنْكَ نَحْواً مِنْ شَرِيبٍ

والمعنى: (قصداً جهة دارك يا محبوبي، ولقينا مقدار ألف من رقيب) وعدوه، (وجدناهم أي: (الرقيب الكثير)، (جياًعاً) هو ضد (الشبعان) نحو: (كلب)، أي: مثل (كلب)، (تمثوا) أي: سألوا على سبيل التمني منك يا حبيبي نوعاً من شراب. وقد يجيء بمعنى "الصرف" نحو: (نحوت بصري إليه) أي: صرفته إليه، ويجيء "اسماً لقييلة" يقال لهم: "بنو نحو" وهم قوم من العرب، ويطلق على "فن مخصوص" تعرف به أحوال الكلمة من حيث الإعراب والبناء، على ما ذكره السكاكي في "المفتاح"، والمراد هنا: معنى "المثل"، فإن قلت: إن لفظ "النحو" بعد ذكر لفظ "المثال" زائد لا طائل تحته، بل هو قيد مفسد، يقتضي أن لا يكون نفس (نَصَرَ زَيْدٌ عَمْرًا) مثلاً للمتعدي، بل المثال نحوه وشبهه، وليس كذلك، بل المثال نفسه ونحوه معاً. قلنا: لا نسلم أنه زائد، وقيد مفسد، بل هو قيد لازم، يستعمل في تكثير الأمثلة، فأصل التركيب مثال المتعدي: نَصَرَ زَيْدٌ عَمْرًا ونحوه، بطريق عطف النحو المضاف إلى ضمير يرجع إلى هذا التركيب، ثم حذف المضاف إليه، الذي هو الضمير، فبقي "ونحو"، ثم حذف حرف العطف، وقدم المضاف الذي هو "النحو" على هذا التركيب، وشاع بين المؤلفين لتلك الإشارة، حتى كأنه حقيقة عرفية، على ما نقل الأستاذ عن أستاذه محمد الأمين الإسلامبولي.

صح النماء {نَحْوُ: نَصَرَ زَيْدٌ عَمْرًا} فإن نَصَرَ فعل، وزَيْدٌ فاعل، وعمراً مفعول به،

الكفوي فسقط ما قيل الظاهر أن إirاده بعد ذكر لفظ المثال زائد كما لا يخفى.

أساس ثم الغرض من التمثيل رفع الحجاب عن معنى الممثل له وأبرزه في معرض الشاهد.
{نَحْوُ: نَصْرٌ زَيْدٌ عَمْرًا} والنحو له خمسة معان غالباً يجمعها قول الشاعر:

نَحُونَا نَحْوُ ذَارِكٍ يَا حَبِيبِي لَقِينَا نَحْوَ أُنْفٍ مِنْ رَقِيبِ

وَجَدْنَا هُمْ جِياعاً نَحْوَ كَلْبٍ تَمَثَّلُوا مِنْكَ نَحْواً مِنْ شَرِيبِ^(١)

معنى الأول: القصد، و**معنى الثاني:** الجهة، و**معنى الثالث:** المقدار، و**معنى الرابع:** المثل، و**معنى الخامس:** النوع. وقد يجيء بمعنى الصرف نحو وقد يجيء بمعنى "الصرف" (نحوت بصري إليه) أي: صرفته إليه، ويجيء "اسماً لقبيلة" يقال لهم: "بنو نحو" وهم قوم من العرب، ويطلق على "فن مخصوص" على ما ذكره السكاكي في قسم النحو من "المفتاح" وهو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقاً، بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب. والمراد هنا المعنى الرابع، وهو معنى المثل، فعلى هذا يرد عليه أن لفظ النحو بعد ذكر لفظ المثال زائد لا طائل تحته، بل هو قيد مفسد يقتضي أن لا يكون نفس (نصر زيد عمراً) مثلاً للمتعدى، بل نحوه وشبهه، وليس كذلك. لا يقال إن كون نحو الشيء مثلاً للمتعدى يستلزم كون ذلك الشيء مثلاً له، لأننا نقول قد يمنع الاستلزام والجواب يمنع الصغرى بأن يقال: لا نسلم أنه زائد، وقيد مفسد، كيف وهو قيد لازم يستعمل في تكثير الأمثلة بمثل هذا المقام.

تلخيص وتوضيح المثال: أن (نصر) فعل ماضٍ، (وزيد) فاعله، و(عمراً) مفعوله، ولا شك أن فهم المعنى يتوقف على ذكر متعلقه، لأن النصره تقتضي الناصر والمنصور، يقال: نصره أي: أعانه، و(نصر الغيث الأرض) أي: أعانها، قال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يَظُنُّ أَنْ لَنْ يَنصُرَهُ اللَّهُ﴾ [الحج: ١٥] أي: أن لن يرزقه، على ما ذكره الفتازاني في "شرح الزنجاني".

فتح الغناء حيث صدرت النصره التي هي مدلول (نصر) عن زيد، الذي هو الفاعل، ولم يبق أثره في نفسه وذاته؛ لأنه ناصر وليس بمنصور، بل تعدى وتجاوز عنه إلى عمرو، وظهر أثره فيه، أي: في عمرو، الذي هو المفعول به.

[١] وله تكلمة وهي: فعلم بعض مثل نحو ولا تعجل بنحو يا طيب

لهم نحو لقوس كالقصب

فقد كانوا بنو نحو كرام

أساس فأصل التركيب: "مثال المتعدي نصر زيد عمراً ونحوه" بطريق عطف النحو، وإثبات المضاف إليه بعده، ثم حذف المضاف إليه، فبقي ونحو، ثم حذف حرف العطف وقدم المضاف الذي هو النحو على التركيب، وشاع ذلك بين المؤلفين لتلك الإشارة حتى كأنه حقيقة عرفية على ما حققه الفاضل الأستاذ - روح الله روحه - . وتوضيح المثال: أن نصرَ فعل ماضٍ، وزيدُ فاعله، وعمراً مفعوله، ولا شرط أن فهم المعنى يتوقف على ذكر متعلقه¹¹ فبذلك الاعتبار كما سيجيء تفصيله إن شاء الله تعالى. **فإن قلت:** إذا قلنا نصر فعل ماضٍ، فنصر مبتدأ وفعل ماضٍ خبره، فكيف يصح أن يكون نصر مبتدأ مع أنه فعل، وكونه مبتدأ من خواص الاسم على ما بين في النحو. **قلت:** باعتبار أنه مراد لفظه. وأورد عليه أنه إن أريد مجرد اللفظ لا يكون اسماً، بل لا يكون كلمة؛ لأنها اللفظ الموضوع لمعنى مفرد. **وأجيب** بأن المراد أنه دال على معنى هو لفظه. **فإن قيل:** فعلى هذا يكون اسماً ولا يصح الحكم عليه بأنه فعل ماضٍ. **قلنا:** قد حقق الشريف المحقق أن الحكم على ثلاثة أنواع: أحدها الحكم على اللفظ فقط، كقولك: (ضرب) مركب من ثلاثة أحرف فالمحكوم عليه نفس ضرب، لأنه دال على شيء هو المحكوم عليه. **وثانيها** الحكم على اللفظ بالقياس إلى ما وضع بإزائه كقولك: (ضرب) فعل ماضٍ فالمحكوم عليه هو ما تلفظت به، وإن كان اتصافه بالمحكوم به مستفاد له من غيره. لأن الفعلية حاصلة بالقياس إلى الدلالة على المعنى، والمقصود أنه فعل ماضٍ بسبب كونه موضوعاً لمعنى، فليس هناك دال هو اسم، ومدلول هو فعل. **وثالثها** الحكم على مدلولات الألفاظ بعد استعمالها في معانيها كقولك: (ضرب زيد). وما نحن فيه من قبيل الثاني. ثم إن الألفاظ كلها متساوية الإقدام في النوع الأول من الحكم حتى المهملات لصحة قولك: (جسق) مركب من ثلاثة أحرف، ويوجد الثاني في غير المهملات، ويختص الثالث بالاسم، ولذا **قيل:** الإسناد إلى معنى الاسم من خواص الاسم.

تلخيص واعلم: أنه مما ينبغي أن يتبَّه عليه أن (عمراً) الواقع مفعولاً هنا لم يكتب بالواو لأن الواو الواقعة فيه للفرق بين "عمر" و"عمرو"،

أساسي **فإن قيل:** هلا يجوز أن يكون علماً لنفسه بوضع غير قصدي على ما قاله العلامة التفتازاني، لأن الألفاظ إذا وضعت لمعانيها فصدأ وضعت لأنفسها بلا قصد، فالوضع عنده أعم من القصدي وغير القصدي، حيث قال: ألا ترى تقول في قولنا: (خرج زيد من البصرة) خرج فعل ماض، وزيد اسم، ومن حرف جر، فجعل كلاً من الثلاثة محكوماً عليه، لكن هذا وضع غير قصدي لا يصير به اللفظ مشتركاً، ولا يفهم بذلك معنى مسماه انتهى. **قلت:** قد أنكره الشريف المحقق قائلاً بأن للألفاظ دلالة على أنفسها من غير وضع لا قصداً ولا ضمناً، لأن الوضع لتحصيل الدلالة، وحيث توجه ذهن السامع إلى نفس اللفظ بمجرد سماعه ضرورة استغنى عن عبارة الوضع. **فإن قلت:** إن المحققين من النحاة قد صرحوا في مواضع عديدة من كلامهم بأن ضرب ومن أخواتهما أسماء للألفاظ الدالة على معانيها وأعلام لها كما قال المحقق الإستربادي حيث قال: **اعلم** أنه إذا قصد بكلمة لفظها دون معناها، كقولك: (أين) كلمة استفهام، و(ضرب) فعل ماض، فهي علم وذلك لأن مثل هذا موضوع لشيء بعينه غير متناول غيره، ولا شك أن الاسمية مستلزمة للوضع، فلا يصح إنكار الشريف. **قلنا:** قد أجيب عنه من طرف الشريف بأن الثابت هناك هو الدلالة بدون الوضع، ولا حاجة إلى اعتباره لأنه يعتبر لأجل تحصيل الدلالة وقد حصلت بدونها، فلا يمكن إثبات الوضع وهنا لوجود الدلالة. واعترض من طرف العلامة التفتازاني بأن اللفظ المستعمل استعمالاً صحيحاً جارياً على القانون منحصر في الحقيقة والمجاز، ولا بد فيها من الوضع، لأن الحقيقة هي اللفظ المستعمل فيما وضع له. والمجاز هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له. ولا ريب في أن استعمال مثل ضرب وأمثاله استعمال صحيح مقبول عند الكل، وليست بمجازات فيلزم أن يكون لها وضع لما استعملت فيه أعني نفسها، من حيث أنها دالة على معانيها، وكفى بهذا مستنداً في الأمور اللغوية. **وأجيب** من طرف الشريف بأن الحقيقة والمجاز قسمان من اللفظ الموضوع المستعمل، فحيث لا يوجد الوضع يكون خارجاً عن المقسم فلا يبطل الحصر بخروجه

تلخيص والفرق بينهما واضح حين كونهما مفعولاً، لأن (عمرأ) إذا كان منصوباً ومفعولاً يكتب بالألف متوناً لكونه اسماً مفرداً منصرفاً، و(عمر) يكتب بلا ألف ولا تنوين لكونه غير منصرف، "للعدل التقديري والعلمية"، فلا يحتاج الفرق بينهما إلى الواو الفارقة، وكثير من المحصلين لم يفهموه، ويكتبونه بالواو في الأحوال الثلاث.

أساس ثم إن اللازم في الحقيقة والمجاز كون استعمالهما استعمالاً صحيحاً مقبولاً لكن لا يلزم منه كون كل استعمال صحيح مقبولاً داخلياً في الحقيقة والمجاز على أن إثبات وضع غير قصدي أمر لا يساعده عقل ولا نقل. **واعترض** من طرف العلامة أيضاً بأن الألفاظ إذا ثبت وضعها لأنفسها لا يمكن وضعها لها قصداً وأصالة لثلاً يلزم كون الألفاظ مشتركة بين أنفسها ومعانيها فتعين القول اضطراباً بوضعها لها وضعاً غير قصدي فعلى هذا ليس إثباته أمراً لا يساعده عقل ولا نقل بل إثبات أمر بمقتضى قواعد اللغة. **وأجيب:** بأنه إن أريد بالوضع الغير القصدي فهم السامع نفس اللفظ عند الإطلاق من غير تعيينه له فذلك هو الدلالة، وتسميته وضعاً غير قصدي مجرد اصطلاح، وإن أريد أن هناك تعييناً من طرف الواضع فيكون وضعاً قصدياً كسائر الأوضاع وكون الموضوع له ألفاظاً لا يضر في كون الوضع قصدياً، وإلا لزم كون مصطلحات أهل الأدب من الاسم والفعل والحرف والحقيقة والمجاز كلها وضعاً غير قصدي ولم يقل به أحد. هذه مباحث نفسية يجب على المحصلين حفظها.

ومما ينبغي أن ينبه عليه أن (عمر) الواقع مفعولاً هنا لم يكتب بالواو؛ لأن الواو الواقعة فيه للفرق بين (عمر) و(عمر) والفرق بينهما واضح حين كونهما مفعولاً؛ لأن عمراً إذا كان منصوباً ومفعولاً يكتب بالألف منوناً لكونه اسماً مفرداً منصرفاً، وعمر يكتب بلا ألف ولا تنوين لكونه غير منصرف للعدل التقديري والعلمية فلا يحتاج الفرق بينهما إلى الواو الفارقة وكثير من المحصلين لم يفهموه ويكتبوه بالواو في الأحوال الثلاثة.

كما لم يفهم المعلمون حرف "لا" الواقعة في حرف الهجاء¹¹ ويقولون عند تعليمهم للصبيان لام ألف وهذا خطأ منهم؛ لأنها في الأصل ألف ساكنة زيدت اللام عليها لأجل التلغظ على ما نقل عن "سر الصناعة" لابن جني.

11 وفي كتاب "علم الحروف" لعبد الرحمن البساطي قدس سره روى عن أبي ذر الغفاري أنه قال: قلت يا رسول الله كل نبي مرسل بم يرسل؟ قال: بكتاب منزل. قلت: يا رسول الله أي كتاب أنزله الله على آدم عليه السلام؟ قال: كتاب المعجم. قلت: أي كتاب المعجم؟ قال: أب ت ث آ ه قلت: يا رسول الله كم حرف؟ قال: تسعة وعشرون. قلت: يا رسول الله عددت ثمانية وعشرين حرفاً فغضب رسول الله عليه الصلاة والسلام حتى احمرت عيناه، فقال: يا أبا ذر والذي بعثني بالحق نبياً ما أنزل الله على آدم إلا تسعة وعشرين حرفاً. فقلت: يا رسول الله أليس فيها لام ألف فقال عليه الصلاة والسلام الألف حرف واحد قد أنزل الله تعالى على آدم في صحيفة واحدة ومعه ألف ملك من خالف لام ألف فقد كفر بما أنزل الله تعالى على من لم يعد لام ألف حرفاً فهو بريء مني وأنا بريء منه ومن لم يضمن بالحروف وهي تسعة وعشرون حرفاً لا يخرج من النار أبداً انتهى الحديث. فظهر منه أن اللازم هو الإيمان بكونه حرفاً مستقلاً، وأما التعبير فحوز بلا ألف ولائف وما في "سر الصناعة" لابن جني يخالف بنوع مخالفة فتأمل.

وَمِثَالُ اللَّازِمِ نَحْوُ: خَرَجَ زَيْدٌ.

الكتوي {وَمِثَالُ اللَّازِمِ نَحْوُ: خَرَجَ زَيْدٌ} فَإِنْ قُلْتَ: قد مرّ أنّاً أنّ مِثْلَ هذِهِ العِبَارَةِ لِتَكْثِيرِ الأَمْثَلَةِ، وقد سبق أنّ أمثلة اللوازم من هذا الباب قليلة، فما هذا التناقض؟

قلت: قلتها بالنسبة إلى أمثلة التعدية وكثرتها في نفسها، فلا تناقض. ثم لما انجرّ البحث إلى المتعدي واللازم؛ عرّفهما بقوله:

أساس {وَمِثَالُ} الفعل {اللّازِمِ نَحْوُ: خَرَجَ زَيْدٌ} وتوضيح المثال: أنّ (خرج) فعل، و(زيد) فاعله، ولا شك أنّ فهم المعنى لم يتوقف على شيء غير الفاعل، إذ "الخروج" معنى لم يتوقف على غير زيد، ولم يتجاوزه، فبذلك الاعتبار يكون لازماً، وسيجيء تفصيله إن شاء الله تعالى.

واعترض عليه بأن هذا التركيب على ما مرّ مسوق لتكثير الأمثلة، وقد أشير فيما سبق بقوله: "وقد يكون لازماً" إلى تقليل الأفراد وإن هذا إلا موجب للتنافي بين كلاميه.

وأجيب بأن التقليل المستفاد مما سبق بالنسبة إلى التعدية، والتكثير المستفاد هنا بالنظر إلى نفسها، فلا تنافي.

تلخيص {وَمِثَالُ} الفعل {اللّازِمِ نَحْوُ: خَرَجَ زَيْدٌ} وتوضيح المثال: أنّ (خرج) فعل، و(زيد) فاعله، ولا شك أنّ فهم المعنى لم يتوقف على شيء غير الفاعل، إذ "الخروج" معنى لم يتوقف على غير زيد، ولم يتجاوزه، فبذلك الاعتبار يكون لازماً، وسيجيء تفصيله إن شاء الله تعالى.

فتح الغناء {وَمِثَالُ} الفعل {اللّازِمِ} منه {نَحْوُ: خَرَجَ زَيْدٌ} فَإِنْ خَرَجَ فَعَلٌ، وَزَيْدٌ فَاعِلٌ، حَيْثُ صدر الخروج الذي هو مدلول خَرَجَ فبقي أثره في نفسه، لأنّ زيداً خَرَجَ مما خرج بنفسه وذاته، ولم يخرج شيئاً آخر، ثم أراد المصنّف تعريف الفعل المتعدي واللازم للإيضاح، فقال:

وَالْمُتَعَدِّي: هُوَ مَا يَتَجَاوَزُ فِعْلَ الْفَاعِلِ إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ.

الكفوي {وَالْمُتَعَدِّي: هُوَ مَا} كناية عن الفعل الاصطلاحي بقرينة المقام {يَتَجَاوَزُ} فيه

أساس {وَالْمُتَعَدِّي} أي: جنس الفعل المتعدي. **فإن قيل:** لم لم تعطف هذه الجملة على ما قبلها؟ **قلت:** لوجود شبه كمال الاتصال بينهما لأن هذه الجملة جواب سؤال اقتضته الجملة الأولى، لأنه لما قال: "وبناؤه للتعدية غالباً وقد يكون لازماً" فكانه قيل: وما المتعدي واللازم؟ فأجاب بقوله: المتعدي... إلى آخره، ولذا فصل هذه الجملة عما قبلها كما يفصل الجواب عن السؤال على ما قرر في علم المعاني، ثم لما كان مفهوم المتعدي وجودياً، ومفهوم اللازم عديمياً قُدِّمه على اللازم لشرف الوجودي. {هُوَ مَا} أي: الفعل الاصطلاحي، وإنما كُتِيَ الموصول عنه بقرينة المقام {يَتَجَاوَزُ} لم يقل يتعدى كما قال "الزنجاني" إذ هو يوجب الدور، وإن ورد على تعريف المصنف أيضاً بأنه تعريف الشيء بمرادفه لكنه مدفوع بأنه جائز عند كون أحد المترادفين أجلى من الآخر، لقولهم: (الغضنفر) الأسد.

تلخيص {وَالْمُتَعَدِّي} أي: جنس الفعل المتعدي، وإنما لم تعطف هذه الجملة على ما قبلها لأنها جواب سؤال اقتضته الجملة الأولى، لأنه لما قال: "وبناؤه للتعدية غالباً" وقد يكون لازماً، فكانه قيل: وما المتعدي واللازم؟ فأجاب بقوله: المتعدي كذا، واللازم كذا، ولذا فصل هذه الجملة عما قبلها، كما يفعل في الجواب عن السؤال على ما قرر في علم المعاني، وإنما قُدِّم المتعدي على اللازم: لأن مفهوم المتعدي وجودي، ومفهوم اللازم عديمي، والوجودي أشرف فيناسب التقديم.

{هُوَ مَا} أي: الفعل الاصطلاحي، لأن تعيين الموصول بمعونة المقام سنة سببته، وعادة قديمة، على ما قال الفاضل العصام وغيره. {يَتَجَاوَزُ} لم يقل "يتعدى" كما قال الزنجاني حذراً عن الدور، **فإن قلت:** يرد على تعريف المصنف أيضاً بأنه تعريف الشيء بمرادفه إذ هو يوجب الدور أيضاً، وتغيير اللفظ لا يدفع الدور على ما أشار إليه التفتازاني في "شرح المقاصد". **قلنا:** هو مدفوع بأنه جائز عند كون أحد المترادفين أجلى من الآخر، كقولهم: (الغضنفر) الأسد، و(القود) الفصاص، لكون هذا التعريف تعريفاً لفظياً على ما في كتب الأدب.

فتح الغناء {وَالْمُتَعَدِّي} هُوَ مَا} أي شيء، والمراد به الفعل الاصطلاحي

الكفوي {فِعْلُ الْفَاعِلِ} أو المضاف إليه محذوف تقدير الكلام فعل فاعله، فحذف وعوض عنه اللام، والمراد بالفعل ههنا هو (الفعل اللغوي).

أساس {فِعْلُ الْفَاعِلِ} والمراد هنا الفعل اللغوي، ثم الموصول لا بد له من صلة وهي جملة خبرية معلومة للسامع، ولا بد في تلك الجملة من ضمير عائد إلى الموصول عند المحققين، وإن قال الإمام البركوي في "الامتحان" بأن العائد عام كعائد المبتدأ، ويجوز حذفه عند قيام قرينة حذفاً كثيراً إذا كان مفعولاً، وقليلاً إذا كان مبتدأً أو مجروراً كما هنا، والتقدير: "ما يتجاوز فعل الفاعل فيه"، كقوله تعالى: ﴿فَاصْذَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤]، أي: به، ووجه الفاضل الكفوي بأن التقدير: "فعل فاعله"، على أن يكون اللام عوضاً عن المضاف إليه، ثم قال بعد أسطر: إن المراد بالفاعل ذات يقوم به الفعل، وبالمفعول ذات يقع عليه الفعل. أقول: بين كلاميه تناقض؛ لأن الفاعل المضاف إلى ضمير الفعل الاصطلاحي لا يكون إلا فاعلاً اصطلاحياً، فهذا ناشئ من قلة التندبر بسبب الكلام وسياقه، نعم حمل الفاعل على غير ما هو المصطلح صحيح بتقدير فيه، ثم التعريف الأول أن يقول المصنف: هو ما يتجاوز عن الفاعل إلى المفعول به لوضوحه لفظاً ومعنى؛ لأن الموصول حينئذ يكون كناية عن الفعل اللغوي الذي هو المجاز في الحقيقة، ولا يلزم أخذ اللغوي والاصطلاحي معاً في الحد، ولا إسناد المجاوزة إلى غير ما حمل على المحدود الذي كانت المجاوزة صفة، ولا خلو الموصول عن العائد إلا بتقدير بعيد كما ترى، وكذا القول في تعريف اللام كذا قيل.

تلخيص {فِعْلُ الْفَاعِلِ} الفعل هنا بالفتح لغوي بمعنى: الحدث على ما بيناه آنفاً، والعائد إلى الموصول محذوف، والتقدير: "ما يتجاوز فعل الفاعل فيه"، كقوله تعالى: ﴿فَاصْذَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤] أي: به، فحينئذ يجوز أن يكون المراد من **الفاعل**: ذاتاً يقوم بها الفعل، ومن **المفعول**: ذاتاً يقع عليها الفعل، كما يجوز أن يكون المراد منهما ما هو المصطلح في علم النحو، هذا ويجوز أن يكون التقدير "فعل فاعله" على أن تكون اللام عوضاً عن المضاف إليه، فحينئذ يكون المراد من "الفاعل" و"المفعول" ما هو المصطلح فيه لا غير، لأن الفاعل المضاف إلى ضمير الموصول الذي هو عبارة عن الفعل الاصطلاحي لا يكون إلا فاعلاً اصطلاحياً، وما قاله الكفوي ركيك جداً، فانظر وتدبر.

فتح النام {يَتَجَاوَزُ فِعْلُ الْفَاعِلِ} ...

الكفوي {إلى المفعول به} الضمير فيه راجع إلى الألف واللام؛ لأنه موصول بمعنى "الذي"، والمراد بالفاعل والمفعول به ههنا ليس ما هو المصطلح في علم النحو، بل المراد بالفاعل: ذات يقوم به الفعل، وبالمفعول به: ذات يقع عليه الفعل، ثم في هذا التعريف نظر.

أما أولاً: فلأنه لا يصدق على (ضرب) في قولنا: (ما ضرب زيداً عمراً) إذ "الضرب" ههنا لم يتجاوز إلى المفعول به، بل لا يصدق على فرد من أفراد المعرف، أو الضرب مثلاً في قولنا: (ضرب زيداً عمراً) لم يتجاوز إلى "عمرو"، وإلا لكان "عمرو" ضارباً، و"زيداً" غير ضارب، إذ "التجاوز": هو الانفصال عن شيء، والاتصال إلى شيء آخر. والجواب أن معناه: أن المتعدي ما يدل على معنى يتجاوز الذهن عن تصوره، وعن تصور محل صدوره، أعني: الفاعل إلى المفعول به.

أساس فإن قلت: المتعدي والمتجاوز ليس إلا الفعل اللغوي، فلم جعلوا الفعل الاصطلاحي متعدياً؟ قلت: جعلهم إياه متعدياً باعتبار تضمنه اللغوي، كتسميتهم إياه فعلاً لذلك تسمية لكل باسم الجزء مجازاً بعلاقة الكلية والجزئية، وإلا فالمجاوز في الحقيقة هو الفعل اللغوي، وكذا الحال في اللازم. {إلى المفعول به} وإنما قيد المفعول بقيد به لأن المتعدي وغيره سيان فيما عدا المفعول به، نحو: "اجتمع القوم والأمير في السوق اجتماعاً لتأديب زيد" على ما قاله العلامة التفتازاني في "شرح الزنجاني"، ويسمى الفعل المتعدي في عرفهم واقعاً ومجاوزاً أيضاً، أما تسميته متعدياً فلتعدي الفعل عن الفاعل إلى المفعول به. وأما تسميته واقعاً فلوقوعه على المفعول به. وأما تسميته مجاوزاً فلتجاوزه عن الفاعل.

تلخيص والأوضح في التعريف أن يقال: هو ما يتجاوز من الفاعل إلى المفعول، فحينئذ يكون الموصول كناية عن الفعل اللغوي. فإن قلت: المتعدي والمتجاوز ليس إلا الفعل اللغوي، فلم جعلوا الفعل الاصطلاحي متعدياً؟ قلت: جعلهم إياه متعدياً باعتبار تضمنه المعنى اللغوي، كتسميتهم إياه فعلاً لذلك تسمية لكل باسم الجزء مجازاً، بعلاقة الكلية والجزئية، وإلا فالمجاوز في الحقيقة هو الفعل اللغوي، وكذا الحال في اللازم. {إلى المفعول به} وإنما قيد بقوله: (به) لأن المتعدي وغيره متساويان في نصب ما عدا المفعول به، نحو: (اجتمع القوم والأمير يوم الجمعة في السوق اجتماعاً لتأديب زيد) ونحو ذلك، كذا في "شرح الزنجاني" للعلامة التفتازاني، ويسمى المتعدي واقعاً لوقوعه على المفعول به، ومجاوزاً أيضاً لمجاوزته الفاعل بخلاف اللازم،

فتح الغناء {إلى المفعول به} كما صدر فغلُّ النَّصْرَةِ عن الفاعل؛ الذي هو زيدٌ في مثلنا المذكور آنفاً، وتجاوز إلى المفعول به، أي: إلى عمرو،

التفوي والحاصل أن المضاف محذوف، والتقدير: يتجاوز تصور فعل الفاعل، وقد يقال مجيباً عن الأول: أن كون (ضرب) متجاوزاً في بعض المواضع كافٍ في كونه متعدياً. وفيه أنه يستلزم أن يكون الفعل المستعمل لازماً ومتعدياً دائماً. وأيضاً لو اكتفى بهذا في جانب اللازم أيضاً لانتقض به تعريف اللازم، وعن الثاني: أن الضرب وإن لم يتجاوز ولم ينتقل من "زيد" إلى "عمرو" في الحقيقة، إلا أنه يعد انتقال الأثر انتقال (الضرب) في العرف؛ ويفهم منه هذا المعنى.

أساس فإن قيل: لا يتجاوز الضرب في: (ما ضربت زيدا) لأن تجاوزه فرع صدوره، ولا صدور هنا فلا يكون التعريف جامعاً. قلنا: التجاوز المعبر هنا تجاوز الذهن وانتقاله إليه، وفهم (ضرب) في: (ما ضربت زيدا) موقوف على فهم "زيد" في الذهن، ويمكن أن يجاب: بأن تجاوز الضرب في صورة الإثبات أمر أصلي، وعدم تجاوزه في صورة النفي أمر عرضي، والمراد من التجاوز المستفاد التجاوز الأصلي فلا إشكال. وبه يندفع بنحو: (ذهبت بزيد) لأن التجاوز بسبب العارض وهو الباء، ولقائل أن يقول: الفعل اللغوي هو الحدث، وهو التأثير، ولذلك التأثير شيء وهو الأثر، فإذا انتقل ذلك من الفاعل انتقلت الضاربية مثلاً إلى المفعول، فيوجب كون عمرو ضارباً، وزيد غير ضارب. والجواب: أن المحققين قالوا^{١١}: إن الفاعل إذا صدر منه الفعل المتعدي لا بد هناك من حصول أثر حسي، أو معنوي ناشئ من الفاعل بلا واسطة واقع على المفعول بتأثير من الفاعل، قائم من حيث الصدور بالفاعل ويقال له: "الضاربية"، ومن حيث الوقوع بالمفعول ويقال له: "المضروبية"، والمتنقل هو بالاعتبار الثاني لا الأول فلا يلزم كون عمرو ضارباً وزيد غير ضارب.

تلخيص والمراد من التجاوز: التجاوز عبارة فيدخل: ضرب زيداً عمراً مع كذبته، ويدخل أيضاً مثل: ما ضرب زيداً عمراً لوجود التجاوز إليه عبارة، وإلا لم يفد النفي نفيه، وهذا قريب مما يقال: من أن التجاوز في المنفي ذهني لتوقف النفي على الإثبات، لأن الأعدام تعرف بملكاتها، كتوقف عدم البصر على البصر، ولا شك في وجود التجاوز في الإثبات الذي هو الأصل، فيوجد في النفي أيضاً، فلا إشكال، فقد ظهر مما سبق: أن التجاوز ليس بسبب العارض؛ فيخرج مثل: (ذهبت بزيد) لأن التجاوز فيه بسبب العارض، الذي هو "الباء" ومنه يعلم أن المراد من المتعدي: ما يكون بغير واسطة حرف الجر، وهو المقابل للازم، والمراد عند الإطلاق المقابل للازم، وههنا بحث نفيس مذكور في الشرح،

فتح العناء

١١ | فالتعريف جامع على الأول ومانع على الثاني.

الكفوي وأما ثانياً: فلا أنه يصدق على (ذَهَبْتُ) في قولنا: (ذَهَبْتُ بِهِ) إذ الباء تغير معنى الفعل، فمعناه: (جَعَلْتُهُ ذَاهِباً)، (وَصَيَّرْتُهُ ذَاهِباً)، مع أنه ليس من الأفراد.

ويمكن أن يقال: إن "التجاوز" بسبب العارض غير معتبر، لا يقال هذا التعريف تعريف الشيء بمرادفه، وهو غير جائز؛ لأننا نقول: لا مانع لجوازه إذا كان أحد المترادفين أجلى من الآخر فلا يحتاج إلى ما قبل: إن المراد من المحدود الاصطلاحي، ومما في الحد اللغوي، ولا إلى ما يقال: إن المتعدي علم فلا يكون المعنى ملفتاً إليه، نعم لو قال: المتعدي ما يتعدى كما قال الزنجاني لا احتاج.

أسس ثم اعلم أن المفعول به الذي يتعدى إليه فعل الفاعل هل يجب أن يكون موجوداً قبل الفعل الذي عمل فيه أو لا؟ ففيه مذهبان:

الأول مذهب ابن هشام حيث قال في "المغني" ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ﴾ [العنكبوت: ٤٤] قولهم فيه: إن السماوات مفعول به خطأ، والصواب أنها مفعول مطلق؛ لأن المفعول المطلق ما يقع عليه اسم المفعول بلا قيد، كقولك: (ضربت ضرباً) والمفعول به ما لا يقع ذلك إلا مقيداً بقولك به ك: (ضربت زيداً) وأنت لو قلت: السماوات مفعول كما نقول الضرب مفعول كان صحيحاً، ولو قلت: السماوات مفعول به كما قلت زيداً مفعول به لم يصح؛ إذ المفعول به ما كان موجوداً قبل الفعل الذي عمل فيه ثم أوقع الفاعل به فعلاً آخر، والمفعول المطلق ما كان فعل الفاعل فيه هو فعل إيجاده. انتهى.

تلخيص والحاصل: أن لكل فعل إذا نظر وتأمل فيه لا بد له من شيء يقوم به؛ يقال له "الفاعل"، فإن اقتضى بعده "مفعولاً" - أي شيئاً - يتجاوز الفعل من الفاعل إليه ويقع عليه، فهو متعد، وهو إما متعد إلى مفعول واحد، كمثال المتن، أو إلى اثنين، نحو: (علمتُ الله واحداً) أو إلى ثلاثة، نحو: (أعلمنا الله العلم نافعاً). وإن لم يقتض بعد الفاعل مفعولاً، بل ينحصر في فاعله ولا ينفك عنه، فهو "اللازم" وهذا معنى قول المصنف.

فتح البناء

أساس أقول: الوجه في جعلهم ﴿السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ في قوله تعالى: ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾، مفعولاً مطلقاً لا مفعولاً به كما قاله بعض محققي الأشاعرة من احتياج بعض الصفات إلى بعض آخر حيث قالوا: إن الله تعالى يجعل الماهية المتميزة في علمه موجودة في الخارج، ومبدأ الآثار الخارجية، فالفعل الذي هو "الإيجاد" متأخر عن ذلك الفعل لكونها مرتبة عليه ترتب الحاصل بالمصدر على المصدر، ولذا جعلوا مفعولاً مطلقاً لا مفعولاً به.

والثاني: مذهب المحققين وهو أنه لا يجب أن يكون موجوداً قبل الفعل الذي عمل فيه، بل يجوز أن يكون له وجود قبل تعلق الفعل به، أو لا يكون، بل يوجد مع الفعل، نحو: (خلق الله العقل) لأن العقل وجد مع الخلق، والحاصل: أن الفعل هو التأثير وإيجاد الأثر، والأثر هو المشعول المطلق وإن المفعول به هو محل الأثر الحاصل ومتعلقه، فالتعلق على أنواع مختلفة على ما تقتضيه خصوصيات الأفعال بحسب معانيها المختلفة. فتبصر فإن في هذا امتحان الأذكياء.

وبالجملة إن كل فعل إذا نظر وتوهم فيه لا بد له من شيء يقوم به يقال له الفاعل كما سبق، فإن اقتضى بعد الفاعل مفعولاً أي: شيئاً يتجاوز الفعل من فاعله إليه ويقع عليه فهو: (المتعدي) وهو إما متعدي إلى مفعول واحد، كـ(خَلَقَ اللَّهُ الْعَالَمَ)، أو إلى مفعولين، نحو: (عَلِمَ الْمُؤْمِنُونَ اللَّهَ واحداً) أو إلى ثلاثة مفاعيل نحو: (أَعْلَمَ اللَّهُ السَّعْدَاءَ الْعِلْمَ نافعاً). وإن لم يقتض بعد الفاعل مفعولاً بل ينحصر في فاعله ويلزمه فهو: اللازم.

تلخيص

فتح الغناء

وَاللَّازِمُ: هُوَ مَا لَمْ يَتَجَاوَزْ فِعْلَ الْفَاعِلِ إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ

الكتوي {وَاللَّازِمُ: هُوَ مَا} أي: الفعل الذي، أو فعل {لَمْ يَتَجَاوَزْ} فيه تصوّر {فِعْلَ الْفَاعِلِ} أو فِعْلٍ فَاعِلِهِ بلا اعتبار أمر عارض. {إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ} ووجه تسميته باللّازم: للزومه على الفاعل، وعدم انفكاكه عنه، كما أشار إليه المصنّف - رحمه الله - بقوله:

أساس {وَاللَّازِمُ} أي: الفعل اللّازم {هُوَ مَا} أي: الفعل الاصطلاحي الذي {لَمْ يَتَجَاوَزْ} فيه {فِعْلَ الْفَاعِلِ} أي: الأثر الحاصل بتأثير من الفاعل {إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ} الذي هو محل الأثر الحاصل ومتعلقه على ما سبق.

تلخيص {وَاللَّازِمُ} أي: الفعل اللّازم {هُوَ مَا} أي: الفعل الاصطلاحي الذي {لَمْ يَتَجَاوَزْ} فيه {فِعْلَ الْفَاعِلِ} أي: حدثه القائم به، سواء كان ذلك الحدث بتأثير من الفاعل، كمثال المتن أو لا؛ كـ(حَمَقَ زَيْدًا) فإن "الحماقة" قائمة بزيد، لا بتأثير منه، ولا تنفك عنه، ولعل القصر على الأول تقصير، ولا تكن من القاصرين، وكذا الحال في المتعدي كـ(ضَرَبْتُ زَيْدًا)، وكـ(فَهَمْتُ مَسْأَلَةً). {إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ} الذي هو متعلق الفعل.

فتح الغناء {وَاللَّازِمُ} أي: الفعل اللّازم {هُوَ مَا لَمْ يَتَجَاوَزْ} فيه {فِعْلَ الْفَاعِلِ إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ} لعدم وجوده في نفس الأمر بالنسبة إليه

١٦ | ومثل: (مات زيد) فإن "الموت" قائم بالميت، لا صنع فيه، ولا تأثير لا تخليقاً ولا اكتساباً.

بَلْ وَقَعَ فِي نَفْسِهِ

الكفوي {بَلْ وَقَعَ فِي نَفْسِهِ} أي: في نفس الفاعل. واعلم أن كلاً من المتعدي واللازم "شخصي" و"نوعي"، والأول لا يتوقف على غير الوضع، بخلاف الثاني، فإنه يحتاج إلى الأسباب الوجودية والعدمية.

أساس {بَلْ وَقَعَ} ذلك الأثر {فِي نَفْسِهِ} أي: في نفس الفاعل الذي يقوم به الفعل ولزمه بأن لا ينفك أصلاً، فإن أثر الخروج الحاصل بتأثير من الخارج لا ينفك عنه ولا ينتقل منه إلى آخر، فظهر من هذا وجه التسمية.

اعلم أن للمتعدي معنيين: أحدهما ما مرّ من أنه ما يتجاوز فيه فعل الفاعل إلى المفعول به، وهو المقابل لللازم، والمراد عند الإطلاق. وثانيهما ما يتعلق معناه بغيره بواسطة حرف الجر، ويسمى متعدياً بغيره، وهذا عام متناول لللازم، والمتعدي إلى الثاني والثالث بواسطة حرف الجر، ثم المتعدي بغيره أما ثلاثي أو غيره، والأول إما مجرد، أو مزيداً فيه، فإن كان ثلاثياً مجرداً فتعديه إما بالضعيف، أو بالهمزة، أو بحرف الجر.

مثال التضعيف نحو: {فَرِحْتُ زَيْدًا فَفَرِحَ} فعل ماضٍ والتاء فاعله، وزيداً مفعول به، وأصله: {فَرِحَ} فنقل حسوه واتصل به ضمير الفاعل فتعدي الفعل بواسطة ثقل الحشو إلى زيد، فقلت: {فَرِحْتُ زَيْدًا} فصار ما كان فاعل مفعولاً، والمفعول شيئاً آخر، لا يقال لو كان اللازم متعدياً بالتضعيف لوجب أن يكون (موت) في قولهم: (موت الإبل) متعدياً وليس كذلك؛ لأننا نقول: التضعيف ليس بشرط ولا علة للتعدية، بل سبب مفضٍ إلى الشيء في الجملة من غير إضافة وجوده ووجوبه إليه، إذ لو أضيف إليه الوجود يسمى شرطاً، ولو أضيف إليه الوجوب يسمى علة، ألا ترى أن التضعيف في نحو: {عَلِمَ} غير مفضٍ إلى تعديته أصلاً، فلا يكون فيه سبباً للتعدي لحصول التعدية قبله وإن كان مطلق التضعيف سبباً لمطلق التعدي لإفضائه إليه في الجملة.

تلخيص {بَلْ وَقَعَ} ذلك الفعل، أي: الحدث {فِي نَفْسِهِ} أي نفس الفاعل الذي يقوم به ذلك الفعل، ولزمه بأن لا ينفك عنه أصلاً، فإن الخروج مثلاً لا ينفك عنه، ولا ينتقل إلى آخر، ومنه يعلم وجه التسمية باللازم.

فتح الفاعل {بَلْ وَقَعَ} وبقي أي: الفعل اللازم {فِي نَفْسِهِ} أي: في نفس الفاعل وشخصه، مثل: صدور الخروج عن زيد، ولكن لم يتجاوز عن نفسه وشخصه، إلى شيء آخر، بل وقع وظهر أثره فيه فقط، لأن الخارج نفسه لا غيره،

الكفوي فأسباب "التعدية" ترتقي إلى أحد عشر: التضعيف، والهمزة، وحرف الجر، وسين استفعال، وألف المفاعلة، وتضمين معنى المتعدي، والصوغ على (فعل) بالفتح لإفادة الغلبة، والبناء على (افعول) مراداً به المبالغة، وتكرير اللام، وإسقاط الهمزة من (أفعل)، وإسقاط الجار توسعاً. وأسباب اللزوم رفع أسباب التعدية، والرد إلى باب: (انفعل، وأفتعل، وأفعل). والرد إلى: (تفعل وتفعّل) إن كان رباعياً.

أساس ومثال الهمزة نحو: (أجلستُ زيداً فأجلس) فعل ماضٍ والتاء فاعله، وزيداً مفعول به، وأصله: (جَلَسَ زَيْدٌ) فزيدت الهمزة في أوله، وأتي بضمير الفاعل متصلاً بالفعل فقلت: (أجلستُ زيداً) فصار ما كان فاعل في الأول مفعولاً في الثاني، والفاعل شيئاً آخر، ثم الهمزة أيضاً سبب مفيض إلى التعدية في الجملة، فلا يرد مثل: (أضبح الرُّحْلُ) و(أورق الشَّجَرُ) على ما سيأتي في بابه إن شاء الله تعالى. ومثال حرف الجر كقولك: (ذهبتُ بزيدٍ) فذهب فعل ماضٍ والتاء فاعله، وبزيد المجرور في محل النصب بأنه مفعول به، وأصله: (ذهبتُ زَيْدٌ) زيدت الباء للتعدية وألحقت بأول زيد الذي هو الفاعل، واتصل بالفعل ضمير الفاعل، وعدّي بواسطة الباء إلى زيد، فقلت: (ذهبتُ بزيدٍ) فصار ما كان فاعل في الأصل مفعولاً، والفاعل شيئاً آخر، هذا في الثلاثي المجرد. وأما مثال الغير من المزيد الذي لا يكون متعدياً إلا بحرف الجر فنحو: (انطلقْتُ بزيدٍ فأنطلقُ) فعل ماضٍ والتاء فاعله، فزيد المجرور في محل النصب على أنه مفعول به.

تلخيص ثم إنّه قيل في معرفة المتعدي واللازم ضابط: وهو أن ما يفعل بجمع البدن فهو: "لازم"، ك(قام)، و(ذهب)، و(دخل)، و(خرج)، وما يفعل بعضٍ واحدٍ، أو قلب، أو حين، فهو: "متعد"، لكن هذا استقراء جائز التخلف، كما أشرنا إليه آنفاً.

فتح الغناء وإنما قدّم هذا الباب على الثاني لكونه متحركاً بحركات علوية، أعني: الفتحة، والضمّة، بخلاف الثاني فإن وسط مضارعه متحركٌ بالكسرة التي هي سفلية كما ستراه، وعلله الأكترون بكونه أي: الباب المقدم مستعملاً باستعمال كثير، وقال الآخرون ما قالوا مما يطول ذكره.

الكفوي ثم إنه قد نقل في معرفة المتعدي واللازم ضابطه، وهو: أن ما يُفَعَّلُ بجميع البدن فهو: "لازم"، كـ(قَامَ)، و(ذَهَبَ)، وما يُفَعَّلُ بَعْضُهُ واحداً، أو قلباً، أو حين فهو: "متعدياً"، نحو: (صَرَبَ)، و(عَلِمَ)، و(ذَاقَ).

أسى ثم اعلم أن تعدية اللازم بالجار على وجهين:

أحدهما بتضمين معنى التصيير لذلك الفعل اللازم وجعل فاعله مفعولاً، وهذا مختص بالياء.

وثانيهما مجرد توصل معنى الفعل إلى مجروره، والمجرور وحده منصوب المحل بالفعل، وما يقال في أمثاله من أن الجار والمجرور في محل النصب مبني على التسامح اتكالا على ما تقرر في القواعد، كذا في "شرح الكشاف" للشريف المحقق. ولقد ارتكب هذا المحقق بهذه المسامحة في "شرح الزنجاني" في هذا البحث. ثم هذا التوصل يحصل بأي حرف جر كان، وأما الهمزة والتضعيف فتعديتهما بالمعنى الأول لا غير، ومن أسباب التعدية سين استعمل نحو: (استخرجت الحجر)، وألف المفاعلة نحو: (قاربت زيدا) فإن خرج وقرب لازمان وهذا الذي ذكرناه هو السبب الوجودي، وأما السبب العدمي في صيرورة اللازم متعدياً فحذف التاء من (تَفَعَّلَ) مكررة اللام، و(تَفَعَّلَ) مشددة العين كما في: (تَدَخَّرَ) و(تَكَشَّرَ) فإنهما لازمان بتاء المطاوعة في الأكثر، وهو مانع التعدية، فإذا حذف ذلك المانع عادا إلى تعديتهما نحو: (دحرجت الحجر)، و(كسرت الزجاج) على ما سيجيء.

فإن قيل: هل يجوز أن يجعل المتعدي لازماً كما يجعل اللازم متعدياً أو لا؟

قلنا: يجوز بأن يرد الفعل المتعدي الذي تريد أن تجعله لازماً إلى باب (الانفعال) و(الافتعال) إن كان ثلاثياً كقولك: (قطع زيد ماء النهر)، و(انقطع الماء بنفسه)، و(جمع زيد القوم)، و(اجتمع القوم بأنفسهم)، و(سلقى زيدُ عمراً)، و(اسلنقى زيد بنفسه) وإن كان رباعياً نقل إلى باب (التفعلل) نحو: (دحرجت الحجر) فإنه متعدي بنفسه، فنقول: (تدحرج الحجر) فصار لازماً، وبالجملة إن كل متعدياً كان فيه أسباب التعدية المذكورة إذ حذفها يصير لازماً.

تلخيص والحق: أن متعلق الفعل إن كان مما يستغنى عن تصريحه ف(لازم)، وإلا ف(متعدي)، خذ هذا.

فتح الغناء ولما بين المصنف الباب الأول مع ما يتعلق به من الكلام، أراد أن يبين الباب الثاني، فقال:

الكفوي

أساس فإن قلت: إن الفعل قد يتعدى بنفسه فيسمى متعدياً بنفسه، وقد يتعدى بحرف الجر فيسمى متعدياً لغيره، وذلك عند تساوي الاستعمالين، نحو: (شكرته وشكرت له) ونصحته ونصحت له) فإذا حذف اللام التي بها يصير الفعل متعدياً بالغير لا يصير لازماً، فكيف يصح ما ذكر من أن كل متعدّد كان فيه أسباب التعدية إذا حذفها يصير الفعل لازماً؟

قلت: الحق أن كلاهما متعدّد، واللام زائدة مطردة؛ لأن معناه مع اللام هو المعنى بدونها، والتعدية واللزوم بحسب المعنى. فإن قلت: إن الباء كما يكون من أسباب التعدية يكون من أسباب اللزوم، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَمِّنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥] فيكون سبباً للمتقابلين؛ لأن الإيمان لكونه بمعنى التصديق متعدّ بنفسه، والحال أنه يصير متعدياً بالغير بسبب الباء.

قلت: ليس تعديته بالباء باعتبار معنى التصديق، فإنه متعدّ بنفسه كما قلت، بل لتضمنه معنى الاعتراف والإقرار، فإنك إذا صدقت شيئاً فقد اعترفت به، ثم أنه قيل في معرفة المتعدي واللازم ضابطة وهي: أنه ما يفعل بجميع البدن فهو "لازم" ك(قَامَ)، و(ذَهَبَ)، و(دَخَلَ)، و(خَرَجَ). وما يفعل بعضاً واحداً، أو قلباً، أو حيس، فهو "متعدّ" نحو: (ضَرَبَ)، و(عَلِمَ)، و(ذَاقَ). لكن الاستقراء جائز التخلف، والحق أن متعلق الفعل إن كان مما يستغنى عن تصريحه فلازم، وإلا فمتعد، خذ هذا المقام على هذا المنوال.

تلخيص

فتح الفاء

الباب الثاني فَعَلَ يَفْعُلُ

البَابُ الثَّانِي فَعَلَ يَفْعُلُ

الكفوى {البَابُ الثَّانِي فَعَلَ يَفْعُلُ} بفتح العين في الماضي، وكسرهما في المضارع، قُدِّم على الباب الثالث؛ لكونه من دعائم الأبواب، ولكثرة لغاته واستعماله، حتى نقل عن الثعلبي أنه قال: إذا أشكل عليك فعلٌ، ولم تدر من أيِّ بابٍ هو فاحمله على (يَفْعُلُ) بالكسر، فإنه أصل الأبواب. قال السيد الشريف في شرحه للرنجاني: إن هذه الأبواب الثلاثة على القياس؛ لأنه بين الماضي والمضارع مغايرة في المعنى، إذ الماضي للزمان السابق، والمضارع للاحق، فأرادوا أن يكون بينهما مغايرة في اللفظ أيضاً، ليكون اللفظ مطابقاً للمعنى.

أساس {البَابُ الثَّانِي} أي النوع الثاني من الأبواب الستة {فَعَلَ} بفتح العين {يَفْعُلُ} بكسرهما قد تبع المصنف في هذا الإمام البيهقي والزوزني حيث جعل ما كان عين ماضيه مفتوحاً وعين مضارعه مضموماً باباً أول، وما كان على هيئة هذا باباً ثانياً. **فإن قيل:** لم جعلهما كذلك؟ **قلت:** وجهه أن ما كان على (هيئة فَعَلَ) بفتح العين و(يَفْعُلُ) بضم العين أدل على المعنى، وأكثر اشتقاقاً، واختاره العصام أيضاً في "ميزان الأدب". وأما العلامة الزمخشري فقد عكس الأمر نظراً إلى أن المخالفة بين الفتحة والكسرة أتم من المخالفة بين الفتحة والضممة، إذ الفتحة علوية والكسرة سفلية والضممة بينهما ولذا قدم الثاني على الأول. ويرد عليه أن هذه العلة جارية في باب (عَلِمَ) إذ المخالفة فيه بين الفتحة والكسرة أيضاً، فجعل باب ضرب باباً أول دونه تحكماً

تلخيص {البَابُ الثَّانِي} أي: النوع الثاني من الأبواب الستة {فَعَلَ} بفتح العين {يَفْعُلُ} بكسرهما، وإنما قدم الباب الذي كان على هيئة (فَعَلَ) بفتح العين و(يَفْعُلُ) بضمها على ما كان على هيئة هذا؛ لأن الأول أدل على المعنى، وأكثر^(١) اشتقاقاً على ما اختاره الإمام البيهقي والزوزني والفاضل العصام في "ميزان الأدب"، وأما العلامة الزمخشري فقد عكس الأمر نظراً إلى أن المخالفة بين الفتحة والكسرة أتم من المخالفة بين الفتحة والضممة، إذ الفتحة علوية يصعد الصوت عند قراءة الحرف بها، والكسرة سفلية يتسفل الصوت، والضممة بينهما. ولذا قُدِّم الزمخشري الثاني على الأول،

فتح الغناء {البَابُ الثَّانِي} من الأبواب الستة، أي: النوع الثاني له وزن ولوزنه موزون،

[١] ولذا يرد أكثر الأبواب على ذلك الباب في بناء المبالغة على ما في "الشافعية" وغيره. على ما سنبينه في آخر الثلاثي المجرد إن شاء الله تعالى.

الكفوي ثم قال: وفيه نظر؛ لأن المغايرة تحصل بحرف المضارعة، فلم يكن للحركة فيها مدخل، وإلا لانتفت مخالفة المعنى عند مخالفة اللفظ، وإن سلم أنها قياسية، فالخصوصية سماعية، بدليل: عدم جواز الكسر في: (يُضْرَبُ)، والضم في: (يَضْرَبُ) مع حصولها.

وقال صاحب "المطلوب": إن الباب الأول "سماعي"، والثاني "قياسي".

أساس وأجيب: بأن باب ضرب أكثر استعمالاً من باب (عَلِمَ) ولأن الابتداء بفتح العين في الماضي أسهل من الابتداء بكسره، وعلل الفاضل الكفوي تقديم هذا الباب بكونه من دعائم الأبواب حيث قال في شرح هذا المقام: قدّمه على الباب الثالث لكونه من دعائم الأبواب. أقول: الباب الرابع أيضاً من دعائم الأبواب، فلو كان مطلق الكون من دعائم الأبواب سبباً لتقديمه لصح تقديمه أيضاً مع أنه آخر عن الباب الثالث، بل الوجه كثرة لغاته، ووفرة استعماله.

تلخيص واعترض عليه بأن هذه العلة جارية في باب (عَلِمَ) إذ المخالفة فيه بين الفتحة والكسرة أيضاً، فجعل باب (ضَرَبَ) باباً أولاً دونه تحكّم. وأجيب: بأن باب (ضَرَبَ) أكثر استعمالاً من باب (عَلِمَ)، ولأن الابتداء بفتح العين في الماضي أسهل من الابتداء بكسره، وما قاله الفاضل الكفوي من أن تقديمه على الباب الثالث لكونه من دعائم الأبواب¹¹ فلا يستقيم، لأنه لو كان مطلق الكون من دعائم الأبواب سبباً لتقديمه، لصح تقديم الباب الرابع على الباب الثالث مع أنه آخره عنه، بل الوجه في تقديم الثاني على الثالث: كثرة لغاته، ووفرة استعماله بالنسبة إلى ما بعده، والمراد من "دعائم الأبواب" أصولها، باعتبار اختلاف عين الماضي وعين المضارع، لأن الاختلاف يدل على الأصالة، إذ معنى الماضي مخالف لمعنى المضارع، فينبغي أن يكون اللفظ مخالفاً من جهة الحركة ليكون اللفظ مطابقاً للمعنى، وبهذا ظهر وجه تسمية الباب الأول والثاني والرابع بدعائم الأبواب، للمخالفة المذكورة في كل واحد من هذه الأبواب الثلاثة.

فتح الغناء فوزنة: {فَعَلْ} بفتحات ثلاث

11 | الدعائم جمع دعامة وهي عمود البيت، وإنما سمي الثلاثة بدعائم الأبواب لاختلاف حركاتهن في الماضي والمستقبل وهو يدل لما قلنا.

الكفري أقول: لعل المراد من القياسي في قولهم: "إن هذه الأبواب على القياس" ما هو مقابل للشذوذ لا ما هو مقابل للسماعي؛ لظهور توقف الكسر والضم في مضارع (فعل) بفتح العين مثلاً على السماع، وهو الملائم للتعليل المذكور.

وفي كلام السيد الشريف أيضاً ما يدل عليه، حيث قال في بيان الخامس: **فإن قيل**: يلزم من ضمها شذوذية يحسن لكون القياس هو المخالفة. **قلنا**: جبر ما نقص قياس أيضاً. انتهى.

أساس **فإن قيل**: كم الأبواب التي يطلق عليها "الدعائم" وما معناها المعبر ههنا؟ **قلت**: إن دعائم الأبواب ثلاثة: (نَصَرَ يَنْصُرُ) و(ضَرَبَ يَضْرِبُ) و(عَلِمَ يَعْلَمُ) وأن المراد منها^[١] "أصول الأبواب" لأن الاختلاف يدل على الأصالة من جهة الحركة ليكون اللفظ مطابقاً للمعنى، وبهذا ظهر وجه تسمية الأبواب الثلاثة بـ"دعائم الأبواب" واعتراض عليه سيد المحققين بأن المغايرة بين الماضي والمضارع بحرف المضارعة، فلم يكن للحركة مدخل فيها وإلا لانتفت مخالفة المعنى^[٢] عند انتفاء مخالفة اللفظ.

أقول: المخالفة المعتبرة بالحركة لأجل تطابق اللفظ للمعنى لا للدلالة على تغاير المعنى، وإلا فالمؤثر في تغاير المعنى هيئات الأفعال ولا مدخل لحرف المضارعة فقط، بل الحركات والسكنات والحروف كلها لها دخل في التغاير. **فإن قلت**^[٣]: فعلى هذا ينبغي أن يقدم باب (عَلِمَ) على باب (فَتَحَ) كما فعله بعض الصرفيين. **قلت**: نعم، لكنه إنما قدم باب (فَتَحَ) لمناسبة ما قبله من البابين في كون عين ماضيه مفتوحاً وإن لم يدخل في الدعائم لانعدام اختلاف الحركات في عين الماضي والمضارع ولبعض الأفاضل كلام تركناه مخافة الملal.

تلخيص **فإن قلت**: فعلى تقدير أن يكون الباب الرابع من الدعائم ينبغي أن يقدم على الباب الثالث كما فعله البعض، فلمْ عكس المصنف؟ **قلت**: تقديمه على الرابع لكونه مناسباً للأولين في كون عين ماضيه مفتوحاً، وإن لم يكن من الدعائم لعدم المخالفة المذكورة فيه.

فتح الغناء { يَفْعَلُ } بفتح الياء مع سكون الفاء وكسر العين وضم اللام

[١] أي من دعائم الأبواب.

[٢] كما في الثالث والخامس والسادس.

[٣] أي على تسمية الأبواب الثلاثة دعائم الأبواب وأصولها.

مَوْزُونُهُ ضَرَبَ يَضْرِبُ

الكفوي {مَوْزُونُهُ ضَرَبَ يَضْرِبُ} يقال: "ضَرَبَ بالسَّوْطِ وغيره"، و"ضَرَبَ فِي الْأَرْضِ" أي: سَارَ، وَضَرَبَ مِثْلًا كَذَا أي: بَيَّنَّ.

أساس {مَوْزُونُهُ} أي موزن الباب الثاني {ضَرَبَ يَضْرِبُ} يقال: ضَرَبَهُ بالسَّوْطِ وغيره، وَضَرَبَ فِي الْأَرْضِ ضَرْبًا إِذَا سَارَ فِي ابْتِغَاءِ الرِّزْقِ، قَالَ صَاحِبُ الْكَشَافِ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ [آل عمران: ١٥٦] أي: سَافَرُوا وَأَبْعَدُوا لِلتَّجَارَةِ وَغَيْرِهَا وَضَرَبَ مِثْلًا كَذَا، أي: وَصَفَ وَبَيَّنَّ. وَضَرَبَ عَلَى يَدِ فُلَانٍ إِذَا حَجَرَ عَلَيْهِ، وَمَنَعَ وَضَرَبَ الْبَعِيرَ فِي جِهَازِهِ أَي: نَفَرَ كُلَّ النَّفْرَةِ، وَضَرَبَتْ فِيهِ فِلَانَةٌ بَعْرُقٌ ذِي أَشْبٍ أَي: نَسَبَتْ، وَالْأَشْبُ بِفَتْحَتَيْنِ بِمَعْنَى الْإِلْتِبَاسِ، أَي: وُلِدَتْ فِلَانَةٌ ابْنَهَا بِنَسَبَةِ عِرْقٍ مِثْلَتِهِ، وَقَدْ يَجِيءُ بِمَعْنَى الْبَطْلِ^١، وَبِمَعْنَى السَّكَّةِ، يُقَالُ دَرَاهِمٌ مَضْرُوبَةٌ^٢، وَبِمَعْنَى: خَفِيفِ اللَّحْمِ، وَبِمَعْنَى: الضَّيْعَةِ، وَبِمَعْنَى: النَّوْعِ، يُقَالُ عَلَى ضَرْبَيْنِ أَي: عَلَى نَوْعَيْنِ، وَأُطْلِقَ بَعْضُ أَهْلِ اللُّغَةِ عَلَى السَّيْرِ السَّرِيعِ هَذَا.

تلخيص {مَوْزُونُهُ} أي: موزون الباب الثاني {ضَرَبَ يَضْرِبُ} يقال: ضَرَبَهُ بالسَّوْطِ وغيره، وَضَرَبَ فِي الْأَرْضِ أَي: سَارَ فِيهَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ [آل عمران: ١٥٦] أي: سَافَرُوا، وَمَنَعَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْضُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ [النساء: ١١] أي: إِذَا سَافَرْتُمْ عَلَى مَا فِي "الْكَشَافِ" وَغَيْرِهِ، وَيُقَالُ أَيْضًا: ضَرَبَ مِثْلًا كَذَا، أَي: وَصَفَ وَبَيَّنَّ، عَلَى مَا فِي "مِخْتَارِ الصَّحَاحِ" وَمَنَعَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَشْتَعِي أَنْ يَضْرِبَ مِثْلًا﴾ [البقرة: ٢٦] إلخ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مِثْلًا﴾ [يس: ٧٨] وَغَيْرَ ذَلِكَ.

فتح الغناء {مَوْزُونُهُ} أي: موزون وزنه، بمعنى: ما يوازنه في الحركة والسكون مع المجانسة.

[١] اطلع: المطر الضعيف.

[٢] أي: مسكوكة.

وَقَدْ يَكُونُ لَازِمًا مِثَالُ الْمُتَعَدِّي نَحْوُ: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا

الكفوي وَقَدْ يَكُونُ لَازِمًا مِثَالُ الْمُتَعَدِّي { من هذا الباب {نَحْوُ: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا،

أساس وَقَدْ يَكُونُ لَازِمًا { تذكر ما سبق ومما يجيء من هذا من بناء واحد ما يكون متعدياً ولازماً، نحو: (رجع) فإنه يجيء متعدياً، مثل قوله تعالى: ﴿فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ﴾ [التوبة: ٨٣] فحينئذ يكون من (الرجع) ويجيء (لازماً) مثل قوله تعالى حكاية: ﴿أزججوا إلى أبيكم﴾ [يوسف: ٨١]. فحينئذ يكون من الرجوع. {مِثَالُ الْمُتَعَدِّي} من هذا الباب {نَحْوُ: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا} فإن الضرب الصادر من زيد واقع على عمرو بتأثير من فاعل الفعل المتعدي.

تلخيص وَقَدْ يَكُونُ لَازِمًا { تذكر ما سبق، وقد عرفت فيما سبق: أن لفظ الزيادة يجيء من هذا الباب متعدياً ولازماً، وكذا (رجع) فإنه يجيء متعدياً، مثل قوله تعالى: ﴿فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ﴾ [التوبة: ٨٣] فحينئذ يكون من (الرجع)، ويجيء (لازماً) مثل قوله تعالى حكاية: ﴿أزججوا إلى أبيكم﴾ [يوسف: ٨١] فحينئذ يكون من "الرجوع" وكلاهما من الباب الثاني، كذا قال الأستاذ في "الشرح"، قال: قال في "مختار الصحاح": رَجَعَ الشَّيْءُ بِنَفْسِهِ مِنْ بَابِ (جَلَسَ)، وَرَجَعَهُ غَيْرُهُ مِنْ بَابِ (فَتَحَ)، وَغَدِيلٌ تَقُولُ: (أَرْجَعُهُ) غَيْرُهُ بِالْأَلْفِ انْتَهَى. وقال البيضاوي في تفسير قوله تعالى: ﴿فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ﴾ [التوبة: ٨٣] أي: فإن ردك الله إلى المدينة وفيها طائفة من المتخلفين - يعني منافقيهم - إلخ. وأقول: فعلم من هذا التفسير أن رَجَعَ في هذه الآية من قبيل (رَجَعَهُ غَيْرُهُ) وهو متعد، لكنه من باب (فتح) أي الباب الثالث، فما قاله الأستاذ رحمه الله تعالى من أنهما من الباب الثاني مخالف لما في "المختار" تتبع تثل. {مِثَالُ الْمُتَعَدِّي} من هذا الباب {نَحْوُ: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا} يعني ضرب زيد عمراً ونحوه على ما عرفته، فإن "الضرب" الصادر من زيد تجاوز إلى عمرو، ونحو: (عرف زيد المسألة)، فإن "العرفان" القائم بزيد وقع على "المسألة"، ونحو: (وجدت العلم نافعاً).

فتح الغناء وَقَدْ يَكُونُ لَازِمًا مِثَالُ { الفعل {الْمُتَعَدِّي} منه {نَحْوُ: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا} هذا المثل مطابق للممثل له فإن ضرب فعل، وزيد فاعل، وعمرو مفعول به، وقد تجاوز "الضرب" الذي هو مدلول "ضرب" بعد صدوره عن "زيد" الذي هو (الفاعل) إلى "عمرو" الذي هو (المفعول به) وظهر أثره فيه، أي: في عمرو.

وَمِثَالُ الْأَلْزِمِ نَحْوُ: جَلَسَ زَيْدٌ

الكفري {وَمِثَالُ الْأَلْزِمِ} مِنْهُ {نَحْوُ: جَلَسَ زَيْدٌ}.

اساس {وَمِثَالُ الْأَلْزِمِ نَحْوُ: جَلَسَ زَيْدٌ} فَإِنَّ الْجُلُوسَ صَادِرٌ مِنَ الْفَاعِلِ قَائِمٌ بِهِ وَوَارِعٌ فِي نَفْسِهِ بِحَيْثُ لَا يَنْفَكُ عَنْهُ أَصْلًا وَهُوَ مَعْنَى: (اللزوم).

تلخيص {وَمِثَالُ الْأَلْزِمِ} مِنْهُ {نَحْوُ: جَلَسَ زَيْدٌ} فَإِنَّ 'الجلوس' قَائِمٌ بِزَيْدٍ، بِحَيْثُ وَقَعَ فِي نَفْسِهِ وَلَا يَنْفَكُ عَنْهُ أَصْلًا، وَهُوَ مَعْنَى "اللزوم"

فتح الغناء {وَمِثَالُ} الْفِعْلِ {الْأَلْزِمِ} مِنْهُ {نَحْوُ: جَلَسَ زَيْدٌ} فَإِنَّ "الجلوس" الَّذِي هُوَ مَدْلُولُ "جلس" قَدَرٌ صَدَرَ عَنْ "زيد" وَلَمْ يَتَجَاوَزْ عَنْهُ إِلَى شَيْءٍ آخَرَ، بَلْ وَقَعَ الْإِنْصَافُ بِهِ فِي نَفْسِهِ، وَيُرَادُفُهُ (قَعْدَ زَيْدٌ) وَلَكِنْ هَذَا مِنَ الْبَابِ الْأَوَّلِ، وَإِنَّمَا قَدَّمَ الثَّانِي عَلَى الثَّلَاثِ لِكَوْنِهِ مِنْ دَعَائِمِ الْأَبْوَابِ، فَإِنَّ قَلْتُ: مَا مَعْنَى "الدعائم"؟ قُلْتُ: أَنَّهُ ذَكَرَ فِي كِتَابِ اللُّغَةِ الدَّعْمَ بِمَعْنَى الْقُوَّةِ، وَالدَّعَامَةَ بِكَسْرِ الدَّالِ تَجِيءَ بِمَعْنَى "العماد"، وَبِمَعْنَى "السيد"، فَعَلَى هَذَا دَعَائِمُ الْأَبْوَابِ بِمَعْنَى: أَقْوَى الْأَبْوَابِ، وَبِمَعْنَى: سَيِّدُ الْأَبْوَابِ، وَفُسِّرَهُ بَعْضُ الشُّرَاحِ بِقَوْلِهِ: أَيُ أَصُولِهَا، حَتَّى قَالَ الثَّعْلَبِيُّ: إِنَّهُ إِذْ أَشْكَلَ عَلَيْكَ فِعْلٌ وَلَمْ تَدْرَ أَنَّهُ مِنْ أَيِّ بَابٍ، فَاحْمَلْهُ عَلَى الْبَابِ الثَّانِي. فَإِنَّهُ أَصْلُ الْأَبْوَابِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَهُوَ أَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا مِنَ الْبَابِ الثَّلَاثِ، وَلَمَّا بَيَّنَّ الْمَصْنِفُ الْبَابَ الثَّانِيَّ مَعَ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مِنَ الْكَلَامِ، أَرَادَ أَنْ يَبَيِّنَ الْبَابَ الثَّلَاثَ فَقَالَ:

الباب الثالث فَعَلَ يُفَعِّلُ

البَابُ الثَّالِثُ فَعَلَ يُفَعِّلُ مُوزُونُهُ فَتَحَ يُفْتَحُ

الكفوي {البَابُ الثَّالِثُ فَعَلَ يُفَعِّلُ} يفتح العين فيهما قدمة على الرابع لفتح عين ماضيه، والفتح أحد الحركات، وأيضاً هو علوي والكسر سفلي، وأيضاً هو أصل والكسر فرع. {موزونُهُ فَتَحَ يُفْتَحُ}

اسم {البَابُ الثَّالِثُ} أي: النوع الثالث منها: {فَعَلَ يُفَعِّلُ} علماً لجنس ما يوزن به من الصيغ. {موزونُهُ فَتَحَ يُفْتَحُ} وإنما قَدِمَ هذا الباب وإن كان باب (علم) من دعائم الأبواب لمشابهته للأول والثاني في كون عين ماضيه مفتوحاً، ومغايرة باب علم لهما في حركة عين الماضي والمضارع، وتقديم المشابه أولى من المغايرة، وما قيل^{١١} في وجهه من أن الفتحة علوية وأصل، والكسرة سفلية وفرع، فليس بوجهٍ وجيه، ثم الفتح يقال لمعان، يقال: (فَتَحَ الباب) بمعنى: ضد الغلق. و(فَتَحَ الأميرُ البلدة) قهر أهلها وغلبها. و(فتح)، أي: نصر وظفر، وبمعنى: الحكم، يقال: (فتح فتاحةً وفتوحةً) كما في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٨٩] أي: احكم بيننا، و(الفتاح) القاضي، و(الفتوحة) الحكومة، ويقال: (فتح المشكل) إذا بينه، و(فتاحة كل شيء) أوله.

تلخيص {البَابُ الثَّالِثُ} أي: النوع الثالث منها {فَعَلَ يُفَعِّلُ} علماً لجنس ما يوزن به من الكلمات المتصرفة. {موزونُهُ فَتَحَ يُفْتَحُ} وقد عرفت أن تقديم هذا الباب على باب (علم)، وإن كان باب (علم) من دعائم الأبواب، لمشابهة هذا الباب للأول والثاني في كون عين الماضي مفتوحاً، ومغايرة باب (علم) لهما، في حركة عين الماضي والمضارع، وتقديم المشابه أولى. وقيل: إن الفتحة علوية وأصل، والكسرة سفلية وفرع، وفيه بحث تأمل. ثم إن الفتح يحيي لمعان يقال: (فتح الباب) بمعنى ضد الشد والغلق، و(فتح الأميرُ البلدة) قهر أهلها وغلبها، و(فتح) أي: نصر وظفر، وفيه لغات كثيرة.

فتح الغناء {البَابُ الثَّالِثُ} من الأبواب الستة له وزن، ولوزنه موزون، فوزنه {فَعَلَ يُفَعِّلُ} بفتحات ثلاث في ماضيه، وفتح فسكون وفتح وضم في المضارع، و{موزونُهُ} أي: موزون وزنه {فَتَحَ يُفْتَحُ} متحركين بحركات الوزن

[١] رد للقائل الكفوي.

وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ عَيْنٌ فِعْلُهُ مَفْتُوحًا فِي الْمَاضِي وَالْمَضَارِعِ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ عَيْنٌ
فِعْلُهُ^(١١) أَوْ لَامَةٌ وَاحِدًا^(١٢) مِنْ حُرُوفِ الْخَلْقِ

التنوي وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ عَيْنٌ فِعْلُهُ مَفْتُوحًا فِي الْمَاضِي وَالْمَضَارِعِ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ عَيْنٌ فِعْلُهُ
أَوْ لَامَةٌ أَحَدًا مِنْ حُرُوفِ الْخَلْقِ { وَإِنَّمَا اشْتَرَطَ ذَلِكَ لِأَنَّ الْقِيَاسَ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْمَاضِي وَالْمَضَارِعِ
مَغَايِرَةً، كَمَا مَرَّ، فَالْعَدُولُ عَنْ ذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا عِنْدَ تَعَدُّرٍ، فَإِن كَانَ عَيْنَ فِعْلِهِ أَوْ لَامَةً أَحَدًا مِنْ هَذِهِ
الْحُرُوفِ يَتَعَدَّرُ ذَلِكَ، فَإِنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ ثَقِيلَةٌ لِخُرُوجِهَا مِنْ أَقْصَى الْحَلْقِ، وَالضَّمُّ وَالْكَسْرُ أَيْضًا
ثَقِيلَانِ، فَلَوْ جُمِعَا لِاجْتِمَاعِ الثَّقِيلَانِ؛ فَجِيءَ بِالْفَتْحِ فِي الْمَاضِي وَالْمَضَارِعِ، لِتَكُونِ خَفَّةَ الْفَتْحِ فِي
مُقَابِلَةِ ثِقَلِ هَذِهِ الْحُرُوفِ، وَيَحْصُلُ الْإِعْتِدَالُ.

أسس { وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ عَيْنٌ فِعْلُهُ مَفْتُوحًا فِي الْمَاضِي وَالْمَضَارِعِ } لَكِن لَا مَطْلَقًا بَلْ { بِشَرْطِ
أَنْ يَكُونَ عَيْنٌ فِعْلُهُ أَوْ لَامَةٌ أَحَدًا مِنْ حُرُوفِ الْخَلْقِ } وَبَيَانَ ذَلِكَ أَنَّ الْقِيَاسَ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ بَيْنَ
الْمَاضِي وَالْمَضَارِعِ مَغَايِرَةً فِي حَرَكَةِ عَيْنَيْهِمَا عَلَى مَا مَرَّ، فَلَا يَعْدَلُ عَنْهُ إِلَّا لَتَعَدُّرٍ، فَإِذَا كَانَ عَيْنُهُ أَوْ
لَامَةً أَحَدًا مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ فَقَدْ تَحَقَّقَ الثَّقَلُ لِخُرُوجِ هَذِهِ الْحُرُوفِ مِنْ أَقْصَى الْحَلْقِ.

تلخيص { وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ عَيْنٌ فِعْلُهُ مَفْتُوحًا } يَعْنِي: أَنْ يَكُونَ فِعْلُهُ الْإِصْطِلَاحِي مَفْتُوحَ الْعَيْنِ
{ فِي الْمَاضِي وَالْمَضَارِعِ } لَكِن لَا مَطْلَقًا، بَلْ حَالُ كَوْنِ ذَلِكَ الْفِعْلِ مَشْرُوعًا { بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ
عَيْنُهُ } أَي: عَيْنَ فِعْلِهِ { أَوْ لَامَةٌ أَحَدًا مِنْ حُرُوفِ الْخَلْقِ } فَقَدْ ظَهَرَ مِمَّا قُلْنَا أَنَّ قَوْلَهُ: { بِشَرْطِ...
إِلْحَاحٌ } حَالٌ مِنْ قَوْلِهِ: { فِعْلُهُ }، لِأَنَّ الْمَضَافَ إِلَيْهِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ذَا الْحَالِ، إِذَا كَانَ الْمَضَافُ فَاعِلًا
أَوْ مَفْعُولًا مَعَ جَوَازِ حَذْفِهِ وَإِقَامَةِ الْمَضَافِ إِلَيْهِ مَقَامَهُ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ
حَنِيفًا﴾ [النحل: ١٢٣] إِذْ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: "أَنْ اتَّبِعْ إِبْرَاهِيمَ"، وَكَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ
أَخِيهِ مَيْثًا﴾ [الحجرات: ١٢] فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: "أَنْ يَأْكُلَ أَخَاهُ مَيْثًا"، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿حَنِيفًا﴾
و{ مَيْثًا } حَالٌ مِنَ الْمَضَافِ إِلَيْهِ فِيهِمَا، فَكَذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: أَنْ يَكُونَ فِعْلُهُ مَفْتُوحَ الْعَيْنِ كَمَا
قُلْنَا.

فتح الغناء { وَعَلَامَتُهُ } أَي مَا يَعْلَمُ بِهِ الْبَابُ الثَّلَاثُ: { أَنْ يَكُونَ عَيْنٌ فِعْلُهُ مَفْتُوحًا } أَي مَتَحَرِّكًا
بِالْفَتْحِ، دُونَ الضَّمِّ وَالْكَسْرِ، { فِي } الْفِعْلِ { الْمَاضِي } وَ{ فِي } الْفِعْلِ { الْمَضَارِعِ }

١١) وفي نسخة: عينه.

١٢) وفي نسخة: أحداً.

الكفوي وقد يقال: إن الباب بالفتح فيهما يكون في كمال الخفة، ولا يكون معادلاً لأخواته، فاشترط حرف ثقيل في عينه، أو لامة ليحصل التعادل، وإنما لم تعتبر "الفاء" لأنها تسكن في المضارع؛ فيندفع الثقل، وأيضاً الساكن كـ(الميت)، فلم يعدل عن الأصل، ولأن المتكلم قوي في الابتداء فلم يعتد بثقله، فكل ما يأتي من هذا الباب لا يكون إلا ما فيه حرف من هذه الحروف،

أساس فلو كان مضارعه بضم العين أو بكسرها لأدى إلى الجمع بين الثقيلين؛ لكون كل من الضمة والكسرة ثقيلة أيضاً، فيتعذر رعاية المغايرة التي هي القياس، إذ الواجب عندهم سلامة لغتهم من كل لكتبة وبشاعة، ووضعها على غاية من الأحكام والرصانة، فجاء بفتح العين فيهما ليقاوم خفة فتحة عينهما ثقل هذه الحروف؛ لأن الفتحة عندهم أخف الحركات لحصولها بتحريك الهواء المجاور باللسان من غير عمل عضو،

تلخيص فإن قلت: إن المضاف هنا أعني لفظ العين لم يكن فاعلاً، بل اسم يكون. قلنا: هو في الحقيقة فاعل، كفاعل الفعل التام، لكن سمي اسماً إشعاراً بانحطاطه عن حكم الفاعل لتقصان عامله على ما بين في محله، ولذا قالوا في تعريف الأفعال الناقصة: إنها موضوعة لتقرير الفاعل على صفة، فمعناها غير مستقل بالمفهومية على ما قاله الفاضل السبيلكوني في "حاشية المطول". ويجوز أن يكون حالاً من المضاف أعني العين لأنه جزء المضاف إليه، ويكون من قبيل قوله تعالى: ﴿أَنْ ذَابِرَ هُوَ لَأَمْ مَقْطُوعٌ مُضْبِحِينَ﴾ [الحجر: ٦٦] ويقرب منه قول من جعله حالاً من الضمير المستكن في قوله: (مفتوحاً)، لأنه راجع إلى العين، قال الأستاذ - رحمه الله تعالى -: هذا الجاعل لم يعرف الحال تعريضاً له، وأقول: إن الأستاذ - رحمه الله تعالى - في ظني لم يعرف المقال، لأنه قال أنه حال من الماضي والمضارع، ومقال المصنف ينادي على خلافه بأعلى صوت، أما أولاً: فلأن أفراد الضمير في عينه أو لامة يدل على أنهما راجعان على فعله، مع أن إضافة العين إليه قبله قرينة قوية عليه، والحال أن إرجاع ضمير الحال إلى غير ذي الحال شأن من لا يعرف الحال، وادعاء الرجوع إلى كل واحد من الماضي والمضارع مع كونه خلاف الظاهر يرد عطف المضارع على الماضي بـ"الواو" الواصلة لا بـ"أو" الفاصلة،

فتح الغاء فلذا قال: إنما يكون كذلك {بشروط أن يكون عينه} أي: عين فعله {أو لامة} أي: لام فعله، بمعنى آخره {أحدًا} أي: حرفاً واحداً كأننا {من حروف الخلق} أي من الحروف التي تخرج من الحلق، وهو ما يعبر عنه في التركيبي: ببوغاز وفي الفارسي: بكلو بضم الكاف واللام. فكل فعل وجدت فيه هذه العلامة ماضياً ومضارعاً، فاحكم بأنه من الباب الثالث لا من غيره،

الكفوي (وأى يأتي) شاذ، و(قلبي يثقل) غير فصيح، والفصيح بالكسر، و(زكن يزكن) من تداخل اللغتين، و(بقي يثقي) لغة طين. والأصل كسر العين في الماضي، لكنهم قلبوه فتحة تخفيفاً، وهذا قياس عندهم.

أساس وما يقال في بيان وجه الاشتراط أن الباب بالفتح فيهما في كمال الخفة، ولا يكون معادلاً لأخوته، فاشتراط حرف ثقيل في عينه أو لانه ليحصل التعادل فليس بشيء^{١١}، إذ الغرض من الاشتراط بيان صحة العدول عن القياس المذكور؛ لأن قوله: (بشرط) حال من الماضي والمضارع، فيكون قيداً له مشعراً بوجه صحة عدوله، ومن جعل^{١٢} حالاً من الضمير المستكن في قوله: (مقترحاً) فلم يعرف الحال.

تلخيص وأما ثانياً: فلأنه لو كان حالاً عنهما يلزم أن يكون الشرط لهما فقط وليس كذلك، بل لجميع الكلمات التي تنجيء من هذا الباب، وأما ثالثاً: فلأنه لم يسمع وقوع الحال من المفعول فيه، وهذا ناشئ من فلة التدبير لا من فلة العلم، وإلا فهو ممن ينبغي أن يقال في حقه: ما من مطلب إلا وهو فيه أوحدي، وما من مقصد إلا وهو فيه ألمعي، سعد أوانه وسيد زمانه رحمه الله تعالى بأكمل رحمته، وإنما اشترط هذا الباب هذا الشرط ليتحقق الثقل ويتعذر رعاية المغايرة بين الماضي والمضارع في حركة عينهما على ما مر، مع أن تلك المغايرة هي القياس، وإنما قلنا هكذا لأن الغرض من الاشتراط بيان وجه صحة العدول عن القياس المذكور، إذ لو لم يعدل عن ذلك القياس حين تحقق الثقل بهذه الحروف الثقيلة لأدى إلى الجمع بين الثقيلين لكون كل من الصفة والكثرة ثقيلاً أيضاً، وهذه لكنة في لغتهم مع أن سلامة لغتهم من كل لكنة وبشاعة واجب عندهم، ولذا عدل عنه، وقال الفاضل الكفوي تبعاً للعلامة في بيان وجه الاشتراط: إن الباب بالفتح فيهما في كمال الخفة، ولا يكون معادلاً لأخواته، فاشتراط حرف ثقيل في عينه أو لانه، ليحصل التعادل انتهى. وفيه نظراً؛ لأنه لا يناسب الغرض المذكور تأمل فيه.

فتح العناء مثل: (سَمَحَ يَسْمَعُ)، و(جَرَحَ يَجْرَحُ)، و(قَطَعَ يَقْطَعُ)، و(سَرَعَ يَسْرَعُ)، و(جَمَعَ يَجْمَعُ) وغيرها. ولكن كون عينه كما ذكر لا على الإطلاق؛ بل بشرط شيء،

١١) رد للفاضل الكفوي

١٢) رد للشراح الأول

وَهِيَ سِتَّةٌ: الهمزة وَالهاءُ وَالغَيْنُ وَالخاءُ وَالغَيْنُ وَالخاءُ.

الكفوي { وهي } أي: حروف الحلق { سِتَّةٌ: الهمزة } يجوز فيه الرفع والنصب، أما الرفع: فبالبدلية أو الخبرية لمبتدأ محذوف، أي: أولها الهمزة. وأما النصب، فبتقدير "أعني" إلا أن الراجع هو الأول. { وَالهاءُ وَالغَيْنُ وَالخاءُ } المهملات

اساس { وهي } أي: حروف الحلق { سِتَّةٌ } وقيل: سبعةٌ سابعا الألف، والتحقيق أنه ليس منها لعدم كونه أصلياً { الهمزة } إما مرفوعاً بالبدلية على أن يكون بدل البعض من الكل، أو بالخبرية لمبتدأ محذوف تقديره: "أحدها الهمزة"، وإما منصوب بتقدير "أعني". والظاهر هو أول الأول ولعدم ارتكاب الحذف الذي هو من أغلظ المجاز. { وَالهاءُ وَالغَيْنُ وَالخاءُ } المهملتان { وَالغَيْنُ وَالخاءُ } المعجمتان، واعلم أنه إنما سميت حروف الحلق لأن مخرج كل منها الحلق، ومخرج الحروف هو المحل الذي يخرج منه الحرف، فإثان منها من أقصى الحلق، أي: من أول المخارج من الحلق وهما: "الهمزة والهاء"، وإثان منها من وسط الحلق مائلاً إلى الداخل وهما: "العين والحاء" المهملتان، وإثان منها من أدنى وسط الحلق مائلاً إلى الخارج وهما: "الغين والحاء" المعجمتان، واعترض هنا بوجهين:

لتحصر { وهي } أي حروف الحلق { سِتَّةٌ } وقيل: سبعةٌ سابعا الألف، لكن الجمهور لم يقولوا به، قال المرعشي - رحمه الله تعالى - في "جهد المقل": "إن قلت: وقع في بعض الرسائل أقصى الحلق ينقسم إلى ثلاثة مواضع يخرج من ثالثها الألف المدية. قلت: ما ذكر فيه من الأقسام صحيح، لكن جعل الموضع الثالث مخرج الألف المدية مجازاً، وإنما هو مبدأ صوته، والجمهور لما لم يقولوا بهذا المجاز، بل جعلوا مخرج حروف المد جوف الحلق والفم، سلكتنا مسلكهم انتهى. ولذا قال ابن الجزري في منظومته:

فألف الجوف وأختاها وهي حروف مد للهواء تنتهي

انتهى.

فتح المعاني { وهي } أي تلك الحروف { سِتَّةٌ } بحسب الاستقراء، فإن قلت: أن الحصر متقوض بالألف، فإنها تكون به سبعة، قلت: قال أهل التحقيق: إنه ليس منها، لعدم كونه حرفاً أصلياً، بل هو آلة المد على ما يظهر لك عند التحقيق { الهمزة } أي: أحدها الهمزة

الكفري {وَالغَيْنُ وَالخَاءُ} المعجمتان، وإنما أتى بهذا الترتيب لأن الهمزة من أول مخارج الحروف مما يلي الصدر، ثم بعده مخرج الهاء، ثم العين، ثم الحاء، ثم الغين، ثم الخاء، فالخاء أقربها إلى القم، وأبعدها إلى الصدر، كذا قال السيد الشريف في "شرح الزنجاني"،

أساس الأول كم من أفعال وقع في عينها أو لامها حرف حلق ولم تكن من هذا الباب ك: (دَخَلَ) يَدْخُلُ، وَنَحَتْ يَنْحِتُ، وَنَكَحَ يَنْكَحُ، وَرَجَعَ يَرْجِعُ، وَصَحَّ يَصْحُ، وَفَرَحَ يَفْرَحُ، وَبَعَدَ يَبْعُدُ، فالأول من الباب الأول، والثاني والثالث والرابع والخامس من الباب الثاني، والسادس من الباب الرابع، والسابع من الباب الخامس، فكيف يصح هذا؟

تلخيص أحدها وثانيها {الْهَمْزَةُ وَالْهَاءُ} ثالثها ورابعها {الغَيْنُ وَالخَاءُ} المهملتان {و} خامسها وسادسها {الغَيْنُ وَالخَاءُ} المعجمتان، وإنما سميت حروف حلق لخروجها من الحلق، فالأولان يخرجان من أقصى الحلق، أي أبعد من القم وهو ما يلي الصدر، والمتوسطان من وسط الحلق، والأخيران من أدنى الحلق، أي أقرب إلى القم، وهو أوله مما يلي القم على ما في شرح ابن الجزري، فتفسير الأستاذ (الأقصى) بـ(الأول) لا يوافق اللغة، لأن الأقصى في اللغة بمعنى (الأبعد). فإن قلت: كثير من الأفعال وقع في عينها أو لامها حرف حلق ولم تكن من هذا الباب ك: (نَحَتْ يَنْحِتُ) وَنَكَحَ يَنْكَحُ، وَرَجَعَ يَرْجِعُ، وَصَحَّ يَصْحُ، وَدَخَلَ يَدْخُلُ، وَفَرَحَ يَفْرَحُ، وَبَعَدَ يَبْعُدُ، فالأربعة الأول من الباب الثاني، والخامس من الأول، والسادس من الرابع، والسابع من الخامس، فكيف يصح هذا؟ قلنا: من القاعدة المقررة أن وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط، فوجود حرف الحلق في هذه الكلمات لا يقتضي أن تكون من الباب الثالث، كالوضوء للصلاة، فإن وجود الوضوء لا يستلزم وجود الصلاة لوجوده بدونها في مس المصحف وكتب شرعية مثلاً، وإلا فلا يكون شرطاً بل علة، لأن وجود العلة يستلزم وجود المعلول، كما بين في محله، وأما إذا وجد المشروط يستلزم وجود الشرط كاستلزام وجود الصلاة لوجود الوضوء، لأن الصلاة بلا وضوء، وخلفه - أعني التيمم - لا تجوز قطعاً.

فتح الغاء {و} ثانيها {الْهَاءُ} ثالثها {الغَيْنُ} المهملة {و} رابعها {الْخَاءُ} المهملة {و} خامسها {الغَيْنُ} {و} سادسها {الْخَاءُ} المعجمة، وإنما سميت هذه الحروف بحروف الحلق لخروجها من الحلق، فإن الهمزة والهاء يخرجان من أقصى الحلق، والعين والحاء من وسطه مائلين إلى الداخل، والغين والخاء من أدنى وسطه مائلين إلى الخارج،

الكفوي وإنما سميت هذه الحروف حلقية ؛ لأن مخرجها الحلق، ومخرج الحرف هو المكان الذي يخرج منه الحرف، ويعلم ذلك بأن يؤتى بالحرف المطلوب مخرجه ساكناً، ويدخل عليها همزة وصل مفتوحة، ويتلفظ به؛

اساس وأجيب بأنه يجيء هذا الباب على (يُفَعَّل) بفتح العين إذا وجد الشرط، فمتى انتفى الشرط انتفى المشروط، فلا يكون على (يُفَعَّل) بفتح العين؛ لأنه إذا وجد الشرط يجب أن يكون على (يُفَعَّل) بالفتح إذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط، وإلا فلا يكون شرطاً بل علة وليس كذلك. قال الفاضل العصام في "شرح الشافية": "وليس هذا بضابط لفتح العين بل بيان شرط له، فلا يفتح ما لا يوجد هذا الشرط، وإذا وجد فينظر هل سمع . انتهى.

يعني: إذا سمع يكون مقبولاً وإلا فيكون مردوداً على ما سنبين. والثاني: أنهم قالوا إن مجيء هذا الباب على (يُفَعَّل) بفتح العين ليس مطلقاً بل إذا وجد الشرط، فمتى انتفى الشرط انتفى المشروط، وإن (أبى يأبى)، و(قلَى يقلَى)، و(فنى يفنى) و(ركن يركن) مما انتفى الشرط فيه مع أن كلاً منها ليس بمستف بل يجيء بفتح العين فيهما. وأجيب بأن: (أبى يأبى) شاذ فإن قيل الشاذ على ما بينوا ثلاثة أقسام:

تلخيص فإن قلت: إن (أبى يأبى)، و (قلَى يقلَى)، و(فنى يفنى)، و(ركن يركن)، جاءت على (فعل يُفَعَّل) بالفتح فيهما مع انتفاء الشرط، قلنا: إن (أبى يأبى)، شاذ مخالف للقياس لا يعتد به، فلا يرد نقضاً. فإن قيل: كيف يكون شاذاً وهو وارد في أفصح الكلام، قال الله تعالى: ﴿إِلَّا يَنْبِئُ أَبَى وَاشْتَكِرَ﴾ [البقرة: ٣٤]، وقال الله تعالى: ﴿وَيَأْتِي اللَّهَ إِلَّا أَنْ يَتِمَّ ثَوْدَهُ﴾ [التوبة: ٣٢]، قلت: كونه شاذاً لا يتأني وقوعه في أفصح الكلام، لأنهم قالوا: الشاذ على ثلاثة أقسام: الأول: ما يكون مخالفاً للقياس دون الاستعمال، ك: (القوم)، و(الصيد)، و(استحوذ) بلا قلب الواو ألفاً. والثاني: ما يكون مخالفاً للاستعمال دون القياس، نحو: (ضربت يَضْرِبُ) بضم الزاء في المضارع وهما مقبولان، لكن الثاني دون الأول على ما قاله نجم الأئمة. والثالث: مخالف لهما، مثل: (قول) و(بيع) ما ضبين بلا قلب الواو والياء ألفاً - والحمد لله العلي الأجلل - . وكندحول "حرف التعريف" على الفعل كقوله: "ومن حجره بالشيحة يتقصع".

فتح الغناء فإن قلت: كم من الأفعال وجدت فيها أحد الحروف المذكورة ولم تجيء من هذا الباب؟

الكفوي فحيث ينقطع الحرفان وينتهي الصوت، فثمة مخرجه، نحو: (أب) (أج) (أح)

اساس الأول ما يكون مخالفاً للقياس دون الاستعمال ك: (القود)، و(الصيد)، و(استحوذ)، والثاني ما يكون مخالفاً للاستعمال دون القياس نحو: (ضرب يضرب) يضم الراء في المضارع وهما مقبولان لكن الثاني دون الأول على ما قاله نجم الأئمة. والثالث مخالفاً للاستعمال والقياس منه مثل: (قول) و(بيع) ماضيين و- الحمد لله العلي الأجلل - وهو مردود فـ: (أبي يَأبي) من أي قسم من هذه الأقسام قلنا من القسم الأول **إلا قيل**: كيف يكون (أبي يَأبي) شاذاً مخالفاً للقياس وهو وارد في أفصح الكلام قال الله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ * إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى أَنْ يَكُونَ مَعَ الشَّاقِدِينَ﴾ [الحجر: ٣٠-٣١]، وقال الله تعالى: ﴿وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتَمَّ تَوْرَهُ﴾ [التوبة: ٣٢]، قلت: كونه شاذاً لا ينافي وقوعه في أفصح الكلام، لأن هذا وإن كان مخالفاً للقياس لكنه موافق للاستعمال وهو الشاذ الثابت عن الواضع والشواذ الثابتة عنه في حكم المستثبات فكأنه قيل: القياس كذا إلا في هذه الصورة فمخالفة الثابت عن الواضع للقياس لا ينافي فصاحة المفرد، إذ المخالفة المنافية لها عند أهل البلاغة هي المخالفة التي لم تثبت من الواضع، ولذا عدوا هذا القسم من الشواذ المقبولة، وأما الجواب بأن أبي لأمه حرف حلق على ما قال بعضهم في أن الألف من حروف الحلق فلذا فتح عينه ليس بشيء، لأننا لا نسلم أنها من حروف الحلق ولو سلم أنها منها فلا يجوز فتح عين يَأبي لأجل الألف، لأن تحقق الألف ههنا موقوفة على الفتحة لكونها في الأصل باء قلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فلو كانت الفتحة لأجلها لزم الدور لتوقف كل منها على الأخرى.

تلخيص وهو مردود فتأمل فـ: (أبي يَأبي) من القسم الأول لأنه وإن كان مخالفاً للقياس لكنه موافق للاستعمال، وهو الشاذ الثابت عن الواضع، والشواذ الثابتة عنه في حكم المستثبات، فكأنه قيل: القياس كذا إلا في هذه الصور، فمخالفة الثابت عن الواضع للقياس لا تنافي فصاحة المفرد، إذ المخالفة المنافية لها عند أهل البلاغة هي المخالفة التي لم تثبت من الواضع، ولذا عدوا هذا القسم من الشواذ المقبولة.

فتح الغناء قلت: نعم؛ إلا أنها شبعت من لسان العرب كذلك، فجعلت على الشذوذ.

١١ | إذا المعايير بين عين الماضي والمضارع قياس على ما مر.

وقال الإمام أحمد الجار بردي: أنهم علموا أن الباء تقلب ألفاً على تقدير فتح العين سوغوا فتحها، فإذا يكون فتحته مع حرف الحلق وفيه نظراً، لأن الفتح شرط انقلابها ألفاً والشرط يجب أن يتقدم على المشروط بالوجود؛ لأنه موقوف عليه له على الحقيقة والموقوف عليه واجب التقدم، فإذا لا يكون معه، وأما (قلبي يقلى) فلغة عامرية قال في "القاموس": قلاه، كزماه ورضينه قلبي وقلاه فحيثل يصح أن يكون من التداخل، فأخذ الماضي من باب (رمى) على لغة، والمضارع من باب (رضى) على لغة أخرى. فقيل: (قلبي يقلى) وما قاله الجار بردي في "شرح الشافية" من أنه غير فصيح، والفصيح (قلبي يقلى) بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر فمخالف لما في "القاموس" وأما (بقى يبقئ) و(فنى يفتئ) فهما مبنيان على لغة طانية؛ لأنهم قلبوا الكسرة التي قبل الياء الفتح، ثم قلبوا الباء ألفاً طلباً للتخفيف؛ لأن الفتح مع الألف أخف من الكسرة مع الباء فيقولون في (بقئ) و(فتئ) بكسر العين فيهما (بقئ) و(فتئ) بفتح العين فيهما وإن كان الأصل بكسر العين في الماضي وأما (ركن يركن) فمن اللغات المتداخلة يعني أن (ركن يركن) بفتح العين في الماضي وضما في الغابر على ما حكاه أبو عمرو لغة مشهورة، وركن يركن بكسرها في الماضي وفتحها في الغابر على ما حكاه أبو زيد لغة فصيحة، وعليه قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤَكِّثُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [هود: ١١٣] فأخذ الماضي من اللغة الأولى، والمضارع من اللغة الثانية، فقيل: (ركن يركن) بالفتح فيهما لا أنه من باب (فتح) فلا نقص. ونقل عن الزمخشري أنه عد هذا من الشواذ الثانية ك(أبى يأتئ) فتظن في هذا المقام فإنه من مزلق الإقدام.

نحوي فإن قلت: هذا ليس بشاذ، لأن لامة حرف حلق على ما قاله بعضهم من أن الألف من حروف الحلق فلذا فتح عينه. قلنا: قد عرفت أنها ليست من حروف الحلق عند الجمهور، ولو سلم أنها منها لكن لا يجوز أن يكون الفتح لأجلها للزوم الدور على ما قاله السعدي رحمه الله تعالى، وأما (قلبي يقلى) بالفتح فيهما فلغة عامرية، والفصيح الكسر، ومن التداخل بأن أخذ الماضي من باب (رمى) على لغة، والمضارع من باب (رضى) على لغة أخرى، فقيل: قلبي يقلى بالفتح على ما فهم من القاموس، وأما بقئ يبقئ بالفتح فيهما أيضاً، وفتئ يفتئ كذلك فهما من اللغة الطانية، والأصل كسر العين في الماضي، فقلبه فتحه، واللام ألفاً تخفيفاً. وأما (ركن يركن) فمن التداخل بأن أخذ الماضي من باب نصر والمضارع من باب علم فقيل: ركن يركن بالفتح فيهما، لأنه من باب (فتح) فلا نقص. ونقل عن الزمخشري أنه شاذ ك(أبى يأتئ).

وَبِنَاؤُهُ أَيْضًا لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا، وَقَدْ يَكُونُ لِأَزْمًا. مِثَالُ الْمُتَعَدِّي نَحْوُ: فَتَحَ زَيْدٌ الْبَابَ.
وَمِثَالُ الْأَلْزِمِ نَحْوُ: ذَهَبَ زَيْدٌ.

الكروي {وَبِنَاؤُهُ أَيْضًا لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا، وَقَدْ يَكُونُ لِأَزْمًا. مِثَالُ الْمُتَعَدِّي نَحْوُ: فَتَحَ زَيْدٌ الْبَابَ. وَمِثَالُ
الْأَلْزِمِ نَحْوُ: ذَهَبَ زَيْدٌ}

أساس {وَبِنَاؤُهُ} أي بناء الباب الثالث {أَيْضًا} كبناء الأول لا الثاني {لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا وَقَدْ يَكُونُ} أي البناء المذكور {لِأَزْمًا. مِثَالُ} الفعل {الْمُتَعَدِّي نَحْوُ: فَتَحَ زَيْدٌ الْبَابَ} فإن الفتح صادر عن زيد وواقع على الباب على ما مر. {وَمِثَالُ} الفعل {الْأَلْزِمِ} منه {نَحْوُ: ذَهَبَ زَيْدٌ} فإن الذهاب بفتح الذال المعجمة صادر منه وواقع في نفسه غير منتقل عنه إلى غيره بشخصه.

تلخيص {وَبِنَاؤُهُ} أي بناء الباب الثالث {أَيْضًا} أي مثل ما مر من بناء الباب الأول والثاني كان {لِلتَّعْدِيَةِ} حال كون ذلك البناء {غَالِبًا وَقَدْ يَكُونُ لِأَزْمًا. مِثَالُ} الفعل {الْمُتَعَدِّي نَحْوُ: فَتَحَ زَيْدٌ الْبَابَ} فإن "الفتح" تجاوز من زيد إلى الباب ووقع عليه

فتح العناء وَبِنَاؤُهُ أَيْضًا لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا، وَقَدْ يَكُونُ لِأَزْمًا. مِثَالُ} الفعل {الْمُتَعَدِّي} منه {نَحْوُ: فَتَحَ زَيْدٌ الْبَابَ} فإن الفاعل الذي هو زيد صدر عنه فعل الفتح، وظهر أثره في الباب {وَمِثَالُ} الفعل {الْأَلْزِمِ} منه {نَحْوُ: ذَهَبَ زَيْدٌ} فإن "الذهاب" الذي هو مدلول "ذهب" صدر عن زيد، ولم يتجاوز إلى غيره، بل وقع في نفسه حيث أنه ذهب بنفسه ومشي، ولم يذهب شخص آخر غير نفسه، قال مولانا الفاضل الرشدي: مصدر {ذَهَبَ} ذَهَابٌ - بفتح الذال - وَذُهُوبٌ بضمين، والعوام يقولون في مصدره: {ذَهَابٌ} بالكسر وهو غلط فاحش، لأن الذهاب بالكسرة جمع "ذهية" بكسر الذال المعجمة، وسكون الهاء، وهي المطر انتهى.

اساس واعلم أنه قال ذهب يذهب ذهباً - بفتح الـ ذال - وذهباً - بضمين - والعوام يقولون في مصدره ذهباً - بكسر الـ ذال - وهو غلط فاحش لأن الذهب بالكسرة جمع "ذهبة" بكسر الـ ذال المعجمة وسكون الهاء وهي: (المطر) ويقال: (ذهب الرجل) من الباب الرابع إذا رأى في المعدن ذهباً فبرق بصره من عظمه في عينه فهو لازم أيضاً من ذلك الباب، و(الذهب) بفتح الـ ذال اسم جنس ذكر وأنت يقال له بالفارسية زر، و(ذهبة) بفتح الـ ذال قطعاً منه، ويجمع الذهب على أذهب وأذهب، و(الذهب) أيضاً مكيال معروف لأهل اليمن وجمعه ذهب وجمع الجمع (أذهب)، و(الذهب) بفتح الهاء الطريقة، يقال ذهب فلان مذهباً حسناً، ويطلق على الوسوسة ومنه قولهم: "به مذهب" يعنون "الوسوسة في الماء" لكثرة استعماله في الموضوع.

للخص {وَمَثَلُ} الفعل {اللازم} منه {تَحَوُّ: ذَهَبَ زَيْدٌ} فإن (الذهب) - بفتح الـ ذال - لم يتجاوز من زيد إلى غيره؛ بل وقع في نفسه. وإنما قلنا: (بفتح الـ ذال) لأن (الذهب) بالكسر ليس بمصدر، بل جمع "ذهبة" بكسر فسكون ففتح، بمعنى: (المطر)، وفيه لغات كثيرة، والإيراد هنا ليس بمقصود لنا.

فتح الصاء لكن هذا بخلاف تجويز أهل اللغة، فإنهم جؤزوا الكسرة أيضاً في المصدر، وقالوا: مصدر ذهب ذهباً بالفتح مع جواز الكسر، وكذا الذهب بالضم يقال: ذهب ذهباً وذهباً أي مر من باب (فتح) انتهى. ويعبر عنها في التركي: "بكتنك"، وفي الفارسي: "برفتن" وإنما قدم هذا الباب على الرابع، وإن كان - أي الرابع - من جملة دعائم الأبواب، لمشابهة الثالث للأول والثاني؛ في كون عين ماضيه مفتوحاً، بخلاف الرابع فإن عين ماضيه مكسور، وتقديم المشابهة الأولى من المغاير، ولما يبين المصنف الباب الثالث مع ما يتعلق به، أراد أن يبين الرابع، فقال:

الباب الرابع فَعِلَ يَفْعَلُ

البَابُ الرَّابِعُ فَعِلَ يَفْعَلُ، مَوْزُونُهُ عَلِمَ يَعْلَمُ وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ مَكْسُورًا فِي الْمَاضِي، وَمَفْتُوحًا فِي الْمَضَارِعِ^{١١}

الكتوبي {البَابُ الرَّابِعُ فَعِلَ يَفْعَلُ} بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع، قدمه على الخامس؛ لكونه من الدعائم، ولكثرته، ولخفته، ولمجيئه لازماً ومتعدياً، بخلاف الخامس. {مَوْزُونُهُ عَلِمَ يَعْلَمُ وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ مَكْسُورًا فِي الْمَاضِي، وَمَفْتُوحًا فِي الْمَضَارِعِ} وفي ماضي هذا الباب ثلاث لغات:

اسم {البَابُ الرَّابِعُ} من الأبواب الستة {فَعِلَ يَفْعَلُ} علماً لجنس ما وزن به {مَوْزُونُهُ عَلِمَ يَعْلَمُ} وما يتصرف منه. {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ مَكْسُورًا فِي الْمَاضِي، وَمَفْتُوحًا فِي الْمَضَارِعِ} فإن قيل: لِمَ لَمْ يَضْمِ عَيْنَ مَضَارِعِهِ مَعَ أَنَّ الْمَعَايِرَةَ الْمَقْصُودَةَ تَحْصُلُ بِذَلِكَ أَيْضاً؟ قلت: لاستكراههم الكسرة والضمة الثقيلتين في باب واحد فلا يجيء مضارعه على {يَفْعَلُ} بالضم وعروض {فَعِلَ يَفْعَلُ} و{نَعِمَ يَنْعَمُ} بكسر العين في الماضي وضمها في الغابر.

تلخيص {البَابُ الرَّابِعُ} منها {فَعِلَ يَفْعَلُ} علم لجنس ما يوزن به {مَوْزُونُهُ عَلِمَ يَعْلَمُ} مثلاً، وما يتصرف منه {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ مَكْسُورًا فِي الْمَاضِي، وَمَفْتُوحًا فِي الْمَضَارِعِ}، قد عرفت فيما سبق أن عين الماضي إذا كان مكسوراً فعين مضارعه إما مكسورة أيضاً؛ وهو الباب السادس، أو مفتوح؛ وهو الباب الرابع، ولا يجيء مضموماً لاستكراههم الكسرة والضمة الثقيلتين المتخالفتين في باب واحد.

فتح الهمزة {البَابُ الرَّابِعُ} من الأبواب الستة، له وزن، ولوزنه موزون أيضاً، فوزنه: {فَعِلَ يَفْعَلُ} بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع {مَوْزُونُهُ} أي: موزون وزنه {عَلِمَ يَعْلَمُ} موافقاً حركتها لحركة الوزن

^{١١} وفي نسخة العذير

الكسوي كسر الفاء مع سكون العين، وفتحها مع سكون العين، أو كسرها، فإذا كان عين فعله حرفاً من حروف الحلق يجري فيه لمة أخرى، وهي كسر الفاء والعين.

ذكر أن هذه القاعدة جارية في كل اسم وفعل على وزن (فعل) مكسور العين.

اسي وأجيب: بأنهما من تداخل اللغتين وذلك لأنه قد جاء (فَضَلَ يُفْضَلُ) بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع و(فُضِّلَ يُفْضَلُ) بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع والأول مشتق من (الفضل)، والثاني من (الفضلة) بمعنى الزيادة. فأخذ الماضي من الثاني والمضارع من الأول فعلى هذا لا يزد الاعتراض لأن (يُفْضَلُ) بالضم ليس بمضارع (فَضَلَ) بالكسر وإنما هو مضارع (فُضِّلَ) بالفتح وكذا حكم (نعم ينعم) لا يقال الاحتراز عن الثقلين إذا كان لازماً في باب واحد فما حالهم في الباب الخامس والسادس لثقل الضمتين في الأول والكسرتين في الثاني، لأننا نقول ليس فيهما صعوداً من أحد الثقلين إلى الآخر هنا صعود وهو المستكروه عندهم، ولذا اختير الفتح في عين مضارعه.

بلتص فإن قلت: إن (فَضَلَ يُفْضَلُ) و(نعم يُنعم) و(مبت يموت) جاءت بكسر العين في الماضي وضمها في المضارع. قلنا: كل واحدة منها من تداخل اللغتين لأنها جاءت من باب (علم يعلم) و(نصر ينصر) فأخذ الماضي من الأول والمضارع من الثاني، وكذا الحال في (زال يزال) لأن مضارعه يجيء على (يَزُولُ وَيَزَالُ) فلا أول فعل تام، والثاني ناقص مع النفي على ما في نتائج الأفكار، والمختار.

فتح الفاء {وَعَلَامَةٌ} أي ما يعلم به الباب الرابع {أَنْ يَكُونَ عَيْنٌ فَعْلُهُ مَكْسُورًا فِي} الفعل {الماضي، وَمَفْتُوحًا فِي} الفعل {المضارع} وكل فعل وجدت فيه هذه العلامة فيجب أن يحكم بأنه من الباب الرابع، مثل: (طَرِبَ يَطْرَبُ)، و(فَرِحَ يَفْرَحُ)، و(أَمِنَ يَأْمَنُ)، و(خَلِدَ يَخْلُدُ)، و(رَضِيَ يَرْضَى) وغيرها.

وَبِنَاؤُهُ أَيْضًا لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا، وَقَدْ يَكُونُ لَازِمًا. مِثَالُ الْمُتَعَدِّي نَحْوُ: عَلِمَ زَيْدٌ الْمَسْأَلَةَ.

الكبرى {وَبِنَاؤُهُ أَيْضًا لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا، وَقَدْ يَكُونُ لَازِمًا، مِثَالُ الْمُتَعَدِّي نَحْوُ: عَلِمَ زَيْدٌ الْمَسْأَلَةَ.

الاسمى {وَبِنَاؤُهُ أَيْضًا لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا، وَقَدْ يَكُونُ لَازِمًا، مِثَالُ الْمُتَعَدِّي} من هذا الباب {نَحْوُ: الذي يقع عليه العلم، يرد عليه أن (علم) يتعدى إلى مفعولين؛ لأنه فعلاً قليلاً يدخل على المبتدأ والخبر وينصب إياهما على المفعولية، فأين مفعوله الثاني؟ ويمكن الجواب بوجهين: الأول أنه بمعنى "المعرفة والفهم" وهما وإن كانا من أفعال القلوب لكنهما ينصبان مفعولاً واحداً. والثاني أن المسألة مفعوله الأول، ومفعوله الثاني محذوف وهو "حقاً" ونحوه¹¹، ويجوز حذف أحدهما بقرينة قليلاً إذا كان متروكاً.

تلخيص {وَبِنَاؤُهُ أَيْضًا لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا، وَقَدْ يَكُونُ لَازِمًا، مِثَالُ الْمُتَعَدِّي} منه {نَحْوُ: عَلِمَ زَيْدٌ الْمَسْأَلَةَ} فإن العلم القائم بزيد واقع على المسألة التي هي المفعول، لأن العلم عندنا من مقولة الإضافة، وهي تقتضي المضافين، وهما الفاعل والمفعول هنا.

واعلم أن (علم) وإن كان من أفعال القلوب التي تقتضي مفعولين؛ إلا أنه هنا بمعنى: عرف المتعدّي إلى مفعول واحد، ويجوز أن يكون المفعول الثاني محذوفاً، وهو حقاً ونحوه كما في قول الشاعر:

كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ إِذَا كَانَ بَعْدَهُ تَلَاقٍ وَلَكِنْ لَا أَحَالَ التَّلَاقِيَا

أي ولكن لا أظن الملاقاة كائنة، فالمعنى هنا: "علم زيد المسألة حقاً"، والبحث عن العلم وتعرفه وبيان المذاهب فيه وعن المسألة لا يناسب هذا المقام.

فتح العناء {وَبِنَاؤُهُ أَيْضًا} أي: كبناء الأبواب الثلاثة السابقة كانت {لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا وَقَدْ يَكُونُ لَازِمًا. مِثَالُ الْمُتَعَدِّي نَحْوُ: عَلِمَ زَيْدٌ الْمَسْأَلَةَ} هذا المثال مطابق للممثل له، فإن العلم الذي هو مدلول "علم" وقد صدر عن "زيد" الذي هو (الفاعل) وتعلق بالمسألة التي هي (المفعول به) وظهر أثره فيها بكونها معلومة له، أي: لزيد.

11 | ويمكن أن يجاب أيضاً بأن حذف المفعول الثاني لعدم تعلق الغرض به، إذ الغرض تفهيم معنى التعدية وهو يحصل بذكر مفعول واحد فتأمل.

وَمِثَالُ الْأَلَزِمِ نَحْوُ: وَجِلَ زَيْدٌ.

الكفوي وَمِثَالُ الْأَلَزِمِ نَحْوُ: وَجِلَ زَيْدٌ. واعلم أن في مضارع (وَجِلَ) أربع لغات:

أساسي ثم العلم بمعنى: الصفة الحادثة، لغة: إدراك العقل، واصطلاحاً عند المتكلمين من أهل السنة: صفة يتجلى بها المذكور لمن قامت هي به، واختاره السعد والسيد، وعند الحكماء: الصورة الحاصلة من الشيء في العقل المطابقة للواقع ولو من وجه، نقله أبو الفتح وتعريفه بحصول صورة الشيء في العقل مغترى عليهم كما يظهر لمن تتبع كتبهم فهو من مقولة الكيف عندهم، وقيل: هو تعلق بين العالم والمعلوم فمن مقولة الإضافة، وقيل: قبول العقل لها من المبدأ الفياض فمن مقولة الانفعال، والأصح عند محققي أهل الحق أنه صفة ذات إضافة، والمسألة واحد المسائل وهي التي يبرهن عليها في العلم ويكون الغرض من ذلك العلم معرفتها {وَمِثَالُ} الفعل {الْأَلَزِمِ} من هذا الباب {نَحْوُ: وَجِلَ زَيْدٌ} من {الْوَجَلِ} يَفْتَحَتَيْنِ بمعنى: {الْخَوْفُ}، يقال: {وَجِلَ فُلَانٌ وَجِلًا} أي: {خَافَ خَوْفًا} فهو {وَجِلٌ} بكسر الجيم أي: {خائف} وفيه^{١١} أربع لغات: الأولى: {يُوجِلُ} وهو الأصل، والثانية: {يَتَجَلُّ} بقلب الواو ياء لأنها أخف من الواو، والثالثة: {يَاخِلُ} بقلب الواو ألفاً لأنها أخف، والرابعة: {يَبِجِلُ} بكسر حرف المضارعة قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها لأنهم يرون الواو بعد الواو ثقيلة كالثمة بعد الكسرة، فقلبوا الفتحة كسرة ليقلب الواو ياء، وليست هذه من لغة بني أسد لأنهم وإن كانوا يكسرون حرف المضارعة لكنهم خصوا بغير الياء، ولا يقولون "هر يعلم" بكسر الياء لثقل الكسرة على الياء، وأهل هذه اللغة يكسرون جميع حرف المضارعة ويقولون: هو يبجل، وأنت تجل، وأنا إيجل، ونحن نيجل، على ما في "الصحاح" وغيره.

للخصي {وَمِثَالُ الْأَلَزِمِ} منه {نَحْوُ: وَجِلَ زَيْدٌ} {الْوَجَلِ} يَفْتَحَتَيْنِ بمعنى: {الْخَوْفُ}، وفي مضارعه أربع لغات: الأولى: {يُوجِلُ} وهو الأصل، والثانية: {يَتَجَلُّ} بقلب الواو ياء لخفة الياء، والثالثة: {يَاخِلُ} بقلب الواو ألفاً، والرابعة: {يَبِجِلُ} بكسر حرف المضارعة وقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها.

فتح الراء {وَمِثَالُ الْأَلَزِمِ نَحْوُ: وَجِلَ زَيْدٌ} أي: خاف، فإن {الْوَجَلِ} يَفْتَحَتَيْنِ - أي الخوف - صدر عن زيد الواجل - أي الخائف - ولم يتجاوز عنه إلى الغير، بل وقع الاتصاف به في نفسه.

{١١} أي في مضارعه.

الكبرى الأولى: إثبات الواو نحو: "يوجل" وهو الأصل. والثانية: قلب الواو ياءً لخفة الياء من الواو: نحو "يجل"، والثالثة: قلبها ألفاً لخفة الألف أيضاً، نحو: "ياجل"، والرابعة: كسر حرف المضارعة وقلب الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها.

أساس واعلم أنه يكثر في هذا الباب "العلل والأحزان" وضد الأحزان يعني أن هذه المعاني وإن جاءت في غير (فعل) بكسر العين إلا أنها فيه أكثر منها في غيره، وليس المراد أن مجيء هذه المعاني في (فعل) بكسر العين أكثر من مجيء غير هذه المعاني في (فعل) بكسر العين على ما ظن نحو: (سقم) و(مرض) من العلل؛ و(حزن) من الأحزان؛ و(فرح) من ضدها. وأما الأولون مثل: (شهب^١)، و(عيوب نحو: (عوز)، و(حلي نحو: (بلج) فإنما يجيء على (فعل) بكسر العين لا على غير لكن الكثرة ليست مختصة به على ما وهم.

تلخيص واعلم أن هذا الباب يكثر في "العلل والأحزان"، وضد الأحزان نحو: (سقم)، و(مرض) من العلل؛ و(حزن) من الأحزان؛ و(فرح) من ضدها، وتجيء الألوان و(عيوب و(حلي كلها عليه مثل: (شهب^١) من الألوان، و(عوز) من العيوب، و(بلج^٢) من الحلي. كذا في "الشافعية" وشرحها. يعني: أن المعاني الأول وإن جاءت في غير (فعل) بالكسر إلا أنها فيه أكثر منها في غيره. وأما الألوان و(عيوب و(حلي^٣ فإنما تجيء على (فعل) بكسر العين لا على غيره، ولذا قال: كلها أي المعاني الأخيرة له، أي: (فعل) بالكسر لا على غيره على ما قاله السيد عبد الله في شرحها.

تح الفناء وإنما قدم الباب الرابع على الخامس، لتكون الرابع من جملة دعائم الأبواب، ولكونه أكثر استعمالاً بالنسبة إلى الخامس، ولكونه أخف على اللسان، ولكون بنائه مشتركاً بين اللازم والمتعدي، ولما بين المصنف الباب الرابع أرد أن يبين الباب الخامس فقال:

- (١) يقال: شهب الفرس إذا خالط بياض شعرها سوادها. أي: كالمغبرة.
- (٢) شهب: من الشبهة وهي ألوان البياض الغالب على السواد على ما في "مختار الصحاح".
- (٣) بلج: من البلجة وهي تفاوت بين الحاجين على ما ذكره الجازي يردى في "شرح الشافية".
- (٤) الحلية - بالكسر -: الخلعة والصورة والصفة على ما قاله الفاضل العصام نقلاً عن "القاموس".

الباب الخامس فَعَلَّ يَفْعَلُ

البَابُ الْخَامِسُ فَعَلَّ يَفْعَلُ، مَوْزُونُهُ حَسَنٌ يَحْسُنُ.

الكفوي {البَابُ الْخَامِسُ فَعَلَّ يَفْعَلُ} بضم العين فيهما، قَدَمَةٌ عَلَى السَّادِسِ لِكَوْنِ الضَّمِّ أَقْوَى وَفَوْقِيًّا، وَلِكَثْرَتِهِ، وَلِكَوْنِهِ عَلَى الْقِيَاسِ، فَإِنْ قُلْتُمْ: قَدْ سَبَقَ أَنْ الْقِيَاسُ هُوَ الْمَخَالَفَةُ بَيْنَهُمَا، وَهِيَ قَدْ انْتَفَتْ هَهُنَا فَلَا يَكُونُ عَلَى الْقِيَاسِ بَلْ يَكُونُ عَلَى الشَّدْوَذِ كَالسَّادِسِ. قُلْتُمْ: الضَّمُّ فِيهِ جَبْرٌ لَمَّا كَانَ نَقْصٌ عَنْهُ مِنْ مَعْنَى التَّعْدِيَةِ، وَجَبْرٌ مَا نَقَصَ قِيَاسٌ كَالْمَخَالَفَةِ، فَيَكُونُ عَلَى الْقِيَاسِ، وَأَيْضًا لَمَّا كَانَ هَذَا الْبَابُ لِأَزْمًا دَائِمًا التَّرْمُّ الضَّمُّ فِيهِمَا، وَعَدَمُ تَجَاوُزِ حَرَكَةِ عَيْنِ الْمَاضِي عَنْ حَرَكَةِ الْمَضَارِعِ، لِيَبْدَلَ اللَّزُومِ اللَّفْظِيِّ عَلَى اللَّزُومِ الْمَعْنَوِيِّ، فَيَكُونُ اللَّفْظُ مُطَابِقًا لِلْمَعْنَى، فَهُوَ قِيَاسٌ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ أَيْضًا.

الأساس {البَابُ الْخَامِسُ فَعَلَّ يَفْعَلُ} بضم العين فيهما، وَإِنَّمَا قَدَّمَ هَذَا الْبَابَ عَلَى الْبَابِ السَّادِسِ لِكَوْنِهِ وَقَعًا عَلَى الْقِيَاسِ، لَا يُقَالُ لَوْ كَانَ وَقَعًا عَلَى الْقِيَاسِ لَوْجَدَ الْمَغَايِرَةَ الْمَقْصُودَةَ فِي الدَّعَائِمِ وَقَدْ انْتَفَتْ هُنَا، لِأَنَّا نَقُولُ الضَّمُّ فِيهِ جَبْرٌ لِنَقْصَانِ شَيْءٍ مِنْ مَعْنَى التَّعْدِيَةِ، وَجَبْرٌ مَا نَقَصَ قِيَاسٌ أَيْضًا عَلَى مَا بَيَّنَّهُ السَّيِّدُ السَّنْدِيُّ فِي "شَرْحِ الزَّنْجَانِيِّ"، وَأَيْضًا لَمَّا كَانَ بِنَاءُ هَذَا الْبَابِ لِأَزْمًا دَائِمًا التَّرْمُّ فِيهِ الضَّمُّ لِيَكُونَ ثِقَلُهُ عَوْضًا عَمَّا نَقَصَ مِنْ مَعْنَى التَّعْدِيَةِ.

التلخيص {البَابُ الْخَامِسُ فَعَلَّ يَفْعَلُ} بضم العين فيهما، فَإِنْ قُلْتُمْ: الْقِيَاسُ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ عَيْنُ الْمَاضِي مَعَايِرًا لِعَيْنِ الْمَضَارِعِ فَلَمْ تَرَكَ ذَلِكَ الْقِيَاسُ فِي هَذَا الْبَابِ؟ قُلْنَا: أَوَّلًا: لِأَنَّ الضَّمُّ فِيهِ جَبْرٌ لِنَقْصَانِ شَيْءٍ مِنْ مَعْنَى التَّعْدِيَةِ، وَجَبْرٌ مَا نَقَصَ قِيَاسٌ أَيْضًا عَلَى مَا قَالَهُ السَّيِّدُ السَّنْدِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي "شَرْحِ الزَّنْجَانِيِّ". وَلَا يَلْزَمُ فِي كُلِّ بَابٍ الْمَطَابَقَةَ لِكُلِّ قِيَاسٍ، مَعَ أَنْ يَبِينُ الْقِيَاسِيْنَ تَنَاقُيًّا فَلَا يَجْتَمِعَانِ فِي بَابٍ وَاحِدٍ. وَثَانِيًا: لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ بِنَاءُ هَذَا الْبَابِ لِأَزْمًا دَائِمًا التَّرْمُّ فِيهِ الضَّمُّ لِيَكُونَ ثِقَلُهُ عَوْضًا عَمَّا نَقَصَ مِنْ مَعْنَى التَّعْدِيَةِ، وَهَذَا الْجَوَابُ قَرِيبٌ مِنَ الْجَوَابِ الْأَوَّلِ فِي الْمَأَلِ. تَأَمَّلْ فِيهِ تَبَلُّ حَقِيقَةِ الْحَالِ. فَإِنْ قُلْتُمْ: لَمْ قَدَّمَ هَذَا الْبَابَ عَلَى (بَابِ حَسَبٍ) مَعَ أَنَّهُ يَكُونُ بِنَاؤُهُ مُتَعَدِّيًا وَلَا زَمًا وَلَمْ يَكُنْ مِنْ دَعَائِمِ الْأَبْوَابِ أَيْضًا؟ قُلْنَا: قَدْ عَرَفْتُمْ أَنَّ هَذَا الْبَابَ وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ فِيهِ الْقِيَاسُ الَّذِي هُوَ الْمَقْصُودُ فِي الدَّعَائِمِ لَكِنَّهُ وَجَدَ فِيهِ قِيَاسٌ جَبْرٌ لِنَقْصَانِ، بِخِلَافِ الْبَابِ السَّادِسِ فَإِنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الشَّدْوَذِ عَلَى مَا سَبَقَ مِنْهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

فتح الغناء {البَابُ الْخَامِسُ} مِنَ الْأَبْوَابِ السَّتَّةِ، لَهُ وَزْنٌ، وَلِوَزْنِهِ مَوْزُونٌ، فَوْزَنُهُ: {فَعَلَّ يَفْعَلُ}.

بضم العينين

الكسب {مؤزونة حشن يَحْسُنُ} المراد بالحسن كون الأعضاء متناسبة على ما ينبغي، لا ما يمكن اكتسابه بالزينة من صفاء اللون ولين اللحم ونحو ذلك. لأن هذا الباب موضوع للصفات اللازمة والعريضة الثابتة، وذلك المكتسب ليس منها.

السب {مؤزونة حشن يَحْسُنُ} اعلم أن (فعل) بالضم لأفعال الطبايع ونحوها، أما الأول فهي الأفعال اللازمة الصادرة عن الطبيعة، وهي القوة الموجودة في الشيء التي لا شعور لها بما يصدر عنها، كالحسن، والضحك، وأما نحوها فكذلك الصخر، والكبر، فإنهما لما اختلفا باختلاف الأحوال والأوقات لم يجعلنا من أفعال الطبايع بل من نحوها. واعلم أن الصفة أربع: صفة غريزية؛ نحو: (رجل عالم). وصفة حلية؛ نحو: (رجل طويل). وصفة فعلية؛ نحو: (رجل قائم). وصفة نسبية؛ نحو: (رجل بصرى). والحسن من قبيل الأولى؛ لأنه عبارة عن تناسب الأعضاء على ما ينبغي، وله معنى آخر: وهو ما يمكن اكتسابه بالزينة من صفاء اللون، ولين اللحم، ونحو ذلك. وهذا المعنى ليس بمراد ههنا إذ المكتسب ليس من "أفعال الطبايع" و"الصفات الغريزية الثابتة"؛ لأن الصفات الغريزية يكون صاحبها سلوب الاختيار، والاكتساب ليس كذلك فافهم.

تلخيص {مؤزونة حشن يَحْسُنُ} اعلم أن "الحسن" له معنيان: الأول: أنه عبارة عن تناسب الأعضاء على ما ينبغي، والثاني: ما يمكن اكتسابه بالزينة من صفاء اللون ولين اللحم ونحو ذلك. والمراد هنا: المعنى الأول، لأن هذا الباب مختص بأفعال الطبايع ونحوها، وهي الأفعال اللازمة الصادرة عن الطبيعة التي جبل عليها الإنسان، كالحسن والضحك من أفعال الطبايع، وكالصغر والكبر من نحوها، فإنهما لما اختلفا باختلاف الأحوال والأوقات لم يجعلنا من "أفعال الطبايع" بل من نحوها. فإن قلت: لم لا يجوز أن يراد المعنى الثاني من الحسن هنا؟ أعني ما يمكن اكتسابه بالزينة. قلنا: لأن المكتسب ليس من أفعال الطبايع والصفات الغريزية، لأن صاحبها فيها يكون مسلوب الاختيار، والمكتسب ليس كذلك، والتفصيل في "شروح الشافية".

فتح الغناء {مؤزونة} أي: موزون وزنه {حَسُنَ يَحْسُنُ} بتطابق الحركات لحركات الوزن. اعلم أنه يعبر عن حسن: بكوزل أولدى في لسان الترك، ولكن كوزل اولمق على قسمين: قسم يوجد فيه (الحسن) أي: كوزلك بأن خلق على ذلك، ويقال لهذا: "الحسن الطبيعي والجبلي" وقسم يوجد فيه الحسن بالعلاج والجعل. ويقال لهذا: "الحسن الجعلي والاكتسابي"، كما قال الوهمي أفندي في رسالته المسماة "باللطيفة": جو قدر اويله بيغن يولد مرش، دوزكون ايله يوزنى صولدرمش، والمراد هنا: القسم الأول إذا الحاصل بالاكتساب ليس من الأفعال الطبيعية والصفات الغريزية لا مدخل فيها لصاحبها.

وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ عَيْنٌ فِعْلُهُ مَضْمُومًا فِي الْمَاضِي وَالْمَضَارِعِ

المعوي {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ عَيْنٌ فِعْلُهُ مَضْمُومًا فِي الْمَاضِي وَالْمَضَارِعِ،

أساس {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ عَيْنٌ فِعْلُهُ مَضْمُومًا فِي الْمَاضِي وَالْمَضَارِعِ} وإنما اختاروا الضم فيهما لأن (فعل) بالضم لازم ولا يتجاوز فعله عن الفاعل فأرادوا عدم تجاوز حركة عين الماضي عن حركة عين المضارع ليحصل التوافق بينهما، ويدل اللزوم اللفظي على اللزوم المعنوي بذلك التوافق، وقال بعض الأفاضل: خص الضم بهما لانضمام الطبيعة إلى الذات عند صدور هذه الأفعال من الذات، كانضمام الشفتين عند خروج الضم.

للحصى {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ عَيْنٌ فِعْلُهُ مَضْمُومًا فِي الْمَاضِي وَالْمَضَارِعِ} قد عرفت فيما سبق نبدأ من وجوه اختيار الضم فيهما، ويمكن أن يوجد بوجه آخر وهو أنهم إنما اختاروه فيهما لأن (فعل) بالضم لازم لا يتجاوز فعله عن الفاعل، فأرادوا عدم تجاوز حركة عين الماضي عن حركة عين المضارع، ليحصل التوافق بينهما، ويدل اللزوم اللفظي على اللزوم المعنوي بذلك التوافق، وقال سعد الدين - رحمه الله تعالى - في وجهه: إن هذا الباب موضوع للصفات اللازمة فاختيار للماضي والمضارع حركة لا تحصل إلا بانضمام الشفتين رعاية للتناسب بين الألفاظ ومعانيها، ومثل هذه التعليلات لاستتناس المتعلمين وتوسيع حوصلتهم وأذهانهم. وإلا فالكلّ تعليل بعد الوقوع، لأن واضع اللغات هو الله تعالى عند كثير من المحققين، وإزادة الفاعل المختار مرجحة فتبصر.

فتح الغناء {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ عَيْنٌ فِعْلُهُ مَضْمُومًا فِي الْمَاضِي وَالْمَضَارِعِ} فكل فعل وجدت فيه هذه العلامة في الماضي والمضارع معاً فاحكم بأنه من الباب الخامس، مثل: (ظَرَفٌ يَظْرُقُ) و(قَبْحٌ يَقْبَحُ) و(كَرْمٌ يَكْرُمُ) و(حَمْرٌ يَحْمُرُ) و(سَمْنٌ يَسْمُنُ).

وَبِنَاؤُهُ لَا يَكُونُ إِلَّا لِأَزْمَا نَحْوُ: حَسَنٌ زَيْدٌ.

تعمري {وَبِنَاؤُهُ لَا يَكُونُ إِلَّا لِأَزْمَا} لأنه لا يجيء إلا من الطائعات والنعوت، فيختص تعلقه بالفاعل {نَحْوُ: حَسَنٌ زَيْدٌ} وأما قولهم: "رَحِبْتُكَ الدَّارُ" فقيل: إنه شاذٌ، وقيل: إنه من قبيل الحذف والإيصال، والأصل: "رَحِبْتُ بِكَ الدَّارُ"، وقيل: تعديته لتضمنه معنى (وسع) هذا في الصحيح، وأما المعتل: فقد قيل: إنهم احتلقوا فيه، فقيل: جاء منه المتعدي، ومنه نحو: {قَلْتُهُ}، وقيل: لم يجيء، وأما نحو {قَلْتُهُ} فالصحيح أن ضمته ليس بمنقولة عن العين، بل هي لبيان أنه واوي كما أن الكسرة في نحو {بَغْتُهُ} لبيان أنه يائي.

أساس {وَبِنَاؤُهُ لَا يَكُونُ إِلَّا لِأَزْمَا} غير متعد إلى مفعول بلا واسطة، لأن الأفعال التي تأتي من هذا الباب إذا كانت للطبيعة لم تكن لها تعلق بغير من صدر عنه فلا تقتضي متعلقاً سواء. واعتراض عليه: بأن رَحِبَ من {فَعَلَ} بضم العين، مع أنه متعد في قولهم: "رَحِبْتُكَ الدَّارُ" لتعديته إلى المفعول الذي هو الكاف. وأجيب عنه بوجوده الأول أنه شاذ، والثاني أنه غير متعد في الحقيقة والأصل: {رَحِبْتُ بِكَ الدَّارُ}، لكنه لما كثر استعماله حذف حرف الجر للتخفيف^(١)، والثالث أنه وإن كان لازماً في الأصل لكن تعديته لتضمنه معنى {وَسِعْتُكَ الدَّارُ} و{وَسِعَ} متعد.

تلخيص {وَبِنَاؤُهُ لَا يَكُونُ إِلَّا لِأَزْمَا} يعني لا يتعدى بغير واسطة حرف الجر، لأن أفعال الطائعات ونحوها لم تكن لها تعلق بغير من صدرت عنه، فلا تقتضي متعلقاً سوى الفاعل. فإن قلت: إن رَحِبَ من {فَعَلَ} بضم العين، مع أنه متعد في قولهم: "رَحِبْتُكَ الدَّارُ" لتعديته إلى المفعول الذي هو الكاف. قلنا أولاً: إن {رَحِبَ} فيه وإن كان لازماً في الأصل لكن تعديته لتضمنه معنى: "وسع"، و"وسع" متعد، فمعنى: "رَحِبْتُكَ الدَّارُ": "وسعتك الدَّارُ"، وثانياً: أنه شاذ لا يعتد به ولا تنقض به القاعدة، وثالثاً: أن أصله: "رَحِبْتُ بِكَ الدَّارُ" فهو لازم في الحقيقة، لكن حذفت الباء لكثرة الاستعمال، فهذا من قبيل الحذف والإيصال، قال ابن الحاجب في "الشافية": "وَشَدَّ رَحِبْتُكَ الدَّارُ" أي: رَحِبْتُ بِكَ انتهى. وفي هذا إشارة إلى ما قلنا من الجوابين الأخيرين لا جواب واحد كما وهم.

نص العنا {وَبِنَاؤُهُ لَا يَكُونُ} متعدياً ولا مختلفاً بالضرورة والتعدي {إِلَّا} يكون {لِأَزْمَا} فقط، بأن لا ينفك عن الفاعل {نَحْوُ: حَسَنٌ زَيْدٌ} فإن "الحسن" الذي هو مدلول "حسن" لا ينفك عن "زيد" الذي هو "الفاعل"، وإنما قدم هذا الباب على ما يعقبه: لكونه متحركاً بأقوى الحركات، ولكثرة استعماله بالنسبة إلى ما يعقبه، ولما بين المصنف الباب الخامس أراد أن يبين الباب السادس: فقال:

(١) فهو من قبيل الحذف والإيصال.

اساس فإن قلت: إن ما ذكره ابن الحاجب في "الشافية" بقوله: وشذَّ "رَحْبَتُكَ الدَّارُ" أي: رَحْبَتُكَ بك الدَّارُ يقتضي أن يكون الجوابان الأولان جواباً واحداً فما وجهه؟ قلت: قد صرح الفاضل العصام في شرحه حيث قال: فهو في الحقيقة جوابان، لكنه قال بعده ولك أن تقول: وشذَّ رَحْبَتُكَ الدَّارُ بتقدير رَحْبَتُكَ بك الدَّارُ استكراهاً لصورة التعدية في هذا الباب، يعني أن هذا مبني على أن مراد ابن الحاجب أنه شاذ ولو بصورة، فلا يجري الحذف والإيصال في هذا الباب لاستكراههم صورة التعدية أيضاً فهنا يزيف الجواب الثاني فاحفظه فإنه من البدائع. واعتراض أيضاً بأنه قد جاء (فعل) بضم العين متعدياً كثيراً نحو (سُدَّتْهُ) و(قُلَّتْهُ) فإنهما متعديان والأصل فيهما: (سَوَّدَتْهُ) و(قَوَّلَتْهُ) بضم العين عند الكسائي نقلت ضمة العين إلى الفاء وحذفت العين لالتقاء الساكنين. وأجيب بأنه ليس ضم الفاء ضم النقل من العين إلى الفاء حتى يكون من باب (حَسَنَ) و(كَرَّمَ) بل لبيان بناء الواو. وذلك لأنه لما حذف الألف منه عند اتصال الضمير البارز المرفوع المتصل ضم الفاء ليبدل على أنه واوي، وكذلك حكم (قُلَّتْهُ) على مذهب الجمهور.

تلخيص فإن قلت: قد جاء أيضاً (فعل) - بضم العين - متعدياً في نحو: (سُدَّتْهُ) و(قُلَّتْهُ) لأن أصلهما: (سَوَّدَتْهُ) و(قَوَّلَتْهُ) بضم العين عند الكسائي نقلت ضمة العين إلى الفاء وحذفت العين لالتقاء الساكنين. قلنا: ضم الفاء فيهما ليس ضم النقل من العين إلى الفاء حتى يكون من الباب الخامس، بل الضم لبيان بناء الواو، أي: لتدل الضمة على الواو المحذوفة بعد قلبها ألفاً عند اتصال الضمير المرفوع المتصل لالتقاء الساكنين، ولو لم تضم الفاء لم يعلم أن البناء واوي أم يائي، وهذا على مذهب الجمهور، وكذا كسر الفاء في باب "يعته"، لتدل الكسرة على البناء المحذوفة، فإن قلت: لم لم تضم الفاء في باب (خُفَّتْ) مع أنه واوي أيضاً؟ قلت: إنهم راعوا في نحو (خفت) بيان البنية، أي بيان أنه من فعل بكسر العين إذ أصل (خُفَّتْ): (خوفت) بكسر الفاء، فنقلت كسرة عينه إلى فائه بعد سلب حركة الفاء أولاً، وحذفت العين لالتقاء الساكنين، أو حذفت الألف المقلوية من الواو، وسلب حركة الفاء، وحرك الفاء بالكسرة، لبيان البنية ومراعاة البنية أولى من التفرقة بين الواوي واليائي.

أساس فإن قلت لو كان الضم في (سُدْتُهُ) لبيان بناء الواو لوجب الضم في خفت أيضاً بعد قلب واوه ألفاً وحذف ألفه ليحصل بيان أنه واوي كما وجب في نحو: (سُدْتُهُ) ولكنه لما لم يكن الفاء في (خفت) مضمومة بل مكسورة علمنا أن كسرتها كسرة النقل ليستوي الباب في الإعلال قلت: إنهم راعوا في نحو: (خفت) بيان البنية، إذ أصل (خفت) (خوفت) يكسر العين نقلت كسرة عينه إلى فائه وحذفت العين لالتقاء الساكنين، أو تقول قلبت عين خفت أيضاً ألفاً ليستوي الباب في الإعلال وحركت الفاء بعد حذف الألف بمثل حركة العين للتنبيه على البنية ومراعاة البنية أولى من التفرقة بين الواوي واليائي. فإن قلت: إذا كان أولى^١ من التفرقة فلم لم يراعوا في نحو: (سُدْتُهُ) بيان البنية بعين هذا الدليل؟ قلت: الدلالة على البنية في نحو: (سُدْتُهُ) غير ممكنة لموافقة حركة العين حركة الفاء، فإن اختلاف أوزان الفعل الثلاثي بحركة العين، ولما لم يمكن^٢ التنبيه على البنية في (فعل) بفتح العين راعوا فيه التفرقة بين الواوي واليائي؛ فخذ هذا المقام على هذا السؤال فإنه من مواهب الملك المتعال وبه يدفع عنك الكلال عند إيراد السؤال. {نَحْوُ: حَسَنٌ زَيْدٌ} فإن الحسن لكونه حلقياً وطبيعياً لا يتفك عن ظهر منه إذ لا تعلق له بغيره ولذا كان لازماً.

تلخيص فإن قلت: إذا كان مراعاة البنية أولى من التفرقة، فلم لم يراعوا في نحو: (سُدْتُهُ) بيان البنية أيضاً؟ قلت: لما كان مراعاة البنية في نحو (سُدْتُهُ) غير ممكن؛ لموافقة حركة العين حركة الفاء، راعوا فيه التفرقة على ما في "الشافية" وشروحها، حيث قال ابن الحاجب فيها: وأما باب (سُدْتُهُ) فالصحيح أن الضم لبيان بناء الواو لا للنقل، وكذا باب (بعته). وراعوا في باب (خفت) بيان البنية انتهى. وبالجملة إن نحو (سُدْتُهُ) و(قُلْتُهُ) ليس من الباب الخامس حتى يتقص بناؤه به، بل من الباب الأول. قال في "مختار الصحاح" يقال: ساذ قومهم من باب (نَصَرَ يَنْصُرُ)، وقال فيه أيضاً: وأصل "قُلْتُ" قولت بالفتح، ولا يجوز أن يكون بالضم لأنه متعدي انتهى. ويقول السائل: {وَمَا لِي لَيْتِي لَمْ أَوْتِ كِتَابِيَةَ} [الحاقة: ٢٥] {نَحْوُ: حَسَنٌ زَيْدٌ} فإن الحسن لكونه من أفعال الطبائع لا يتجاوز من الفاعل إلى الغير، بل يقع في نفسه، ولذا كان لازماً.

[١] أي: إذا كان مراعاة البنية أولى. اهـ

[٢] وإنما لم يمكن لأنه إذا قيل (سُدْتُهُ) بفتح الفاء لم يعلم أن تلك الفتحة أصلية أو لبيان البنية فلم يمكن التنبيه على الوزن فروع التفرقة بين الواوي واليائي.

الباب السادس فعل يُفعلُ

البابُ السادسُ فعلٌ يُفعلُ، مؤزونةٌ حَسِبَ يَحْسِبُ.

الكسرى {البابُ السادسُ فعلٌ يُفعلُ} بالكسرِ فيهما، قال الفُتازاني في "شرح الرُجاني": قُلْ ذلك في الصحيح، وتكثرُ في المعتل، نحو: (ورث برث) و(ورع يرع) وأخواتهما. انتهى. قيل لا يجيء من هذا الباب: المضاعف، والأجوف الواوي، والناقص الواوي، واللفيف المقرون، والمهموز. مؤزونةٌ حَسِبَ يَحْسِبُ.

اسم {البابُ السادسُ فعلٌ يُفعلُ} بكسر العين فيهما {مؤزونةٌ حَسِبَ يَحْسِبُ} من الحسبان بكسر الحاء وهو "الظن" الذي هو الاعتقاد الراجح، ومقابلته "الوهم" وهو الاعتقاد المرجوح. وأما "الحسبان" يضم الحاء كقولهِ تعالى: ﴿السُّنُشُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾ [الرحمن: ٥] والحسب يفتح الحاء وسكون السين، والحساب بكسر الحاء، والحسابه كذلك فليس من هذا الباب، بل يقال: (حسبته) (أحسبه) يضم السين في الثاني من الباب الأول (حسباً) يسكون السين إذ أعدته.

تلحين {البابُ السادسُ فعلٌ يُفعلُ} بكسر العين فيهما {مؤزونةٌ حَسِبَ يَحْسِبُ} من الحسبان بالكسر بمعنى "الظن" الذي هو الاعتقاد الراجح المقابل للوهم، وأما "الشك": فهو مساواة الطرفين، يقال: (حسبته) بالكسر (أحسبته) بالفتح والكسر و(حسبتاناً) بالكسر، أي: "ظنته" على ما في "مختار الصحاح".

فتح الغاء {البابُ السادسُ} من الأبواب الستة، له وزن، ولوزنه موزون، فوزنه: {فَعَلَ يُفَعَلُ} بكسر العين فيهما، {مؤزونةٌ} أي: موزون وزنه {حَسِبَ يَحْسِبُ} بالكسر فيهما أيضاً، بمعنى: ظُنَّ يُظُنُّ.

وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ عَيْنٌ فِعْلُهُ مَكْسُورًا فِي الْمَاضِي وَالْمَضَارِعِ، وَبِنَاوُهُ لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا
وَقَدْ يَكُونُ لِأَزْمًا. مِثَالُ الْمُتَعَدِّي نَحْوُ: حَسِبَ زَيْدٌ عَمْرًا فَاضِلًا. وَمِثَالُ الْأَلْزِمِ نَحْوُ:
وَرِثَ زَيْدٌ.

المكسوري {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ عَيْنٌ فِعْلُهُ مَكْسُورًا فِي الْمَاضِي وَالْمَضَارِعِ، وَبِنَاوُهُ لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا وَقَدْ
يَكُونُ لِأَزْمًا. مِثَالُ الْمُتَعَدِّي نَحْوُ: حَسِبَ زَيْدٌ عَمْرًا فَاضِلًا. وَمِثَالُ الْأَلْزِمِ نَحْوُ: وَرِثَ زَيْدٌ}

أساس {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ عَيْنٌ فِعْلُهُ مَكْسُورًا فِي الْمَاضِي وَالْمَضَارِعِ} فَإِن قُلْتَ: مِنَ الْقَوَاعِدِ
الْمَقْرُورَةِ عِنْدَهُمْ أَنَّ الْمَاضِي إِذَا كَانَ عَلَى فِعْلِ بِكَسْرِ الْعَيْنِ فَضَارِعُهُ عَلَى يَفْعَلُ يَفْتَحُ الْعَيْنَ نَحْوُ: (عَلِمَ
- يَعْلمُ) وَ(حَسِبَ - يَحْسِبُ) كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ يَنْهَوْنَ السُّبْحَانَ﴾ [العنكبوت: ٤]،
وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَنْهَوْنَ الْأَخْرَابَ﴾ [الأحزاب: ٢٠]، ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَانًا﴾ [الكهف: ١٨]،
وَ(يَسَى - يَنْسَى) كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَمَا يَسَى الْكُفَّارُ﴾ [المنمنمة: ١٢]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَتَّشَوُّوا
مِن رُوحِ اللَّهِ إِنَّهُ لَا يَتَّشَى مِنْ رُوحِ اللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٧].

تلخيص {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ عَيْنٌ فِعْلُهُ مَكْسُورًا فِي الْمَاضِي وَالْمَضَارِعِ} قَدْ عَرَفْتَ أَنَّ تَأْخِيرَ هَذَا
الْبَابِ عَنِ الْبَابِ الْخَامِسِ لِكُونِهِ مَبْنِيًّا عَلَى الشَّدْوَدِ، وَيَبَانُ أَنَّهُمْ لَمَّا رَأَوْا أَرْبَعَةَ نَوَادِرَ مِنَ الْأَفْعَالِ
الصَّحِيحَةِ مُسْتَعْمَلَةً بِكَسْرِ الْعَيْنِ فِيهِمَا، وَهِيَ: (حَسِبَ يَحْسِبُ)، وَ(يَسَى يَنْسَى) وَ(نَعِمَ يَنْعِمُ) وَ(يَسَى
يَنْسَى) وَنَمَانِيَّةَ نَوَادِرَ مِنَ الْمَعْتَلِ مُسْتَعْمَلَةً أَيْضًا كَذَلِكَ وَهِيَ: (وَمَقَى - يَمُقُّ - مَقَّةً) بِمَعْنَى: "الْكُونُ
عَاشِقًا"، وَ(وَوَقَى - يَمُقُّ - وَقْفًا) بِمَعْنَى: "الْمُنَاسَبَةُ"، وَ(وَوَثَّقَ - يَثُقُّ - ثَقَّةً) بِمَعْنَى: "الاعتماد"، وَ(وَوَرَعَ
- يَرَعُ - رَعَّةً) بِمَعْنَى: "الرَّهْدَانُ"، وَ(وَوَرَمَ - يَرُمُّ - رَمَّةً) بِمَعْنَى: "التَّنْفِخُ"، وَ(وَوَرِثَ - يَرِثُ - رِثَةً -
وَرِثَانَةً)، وَ(وَوَلَّى يَلِي) بِمَعْنَى: "العقب"، فَلَا جَرَمَ وَضَعُوا لِهَذِهِ النَوَادِرَ بَابًا مُسْتَقِلًّا^{١١}.

فتح الغناء {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ عَيْنٌ فِعْلُهُ مَكْسُورًا فِي الْمَاضِي وَالْمَضَارِعِ} فَإِذَا وَجَدْتَ فِعْلًا مَاضِيًّا
مُوَافِقًا لِمَضَارِعِهِ فِي كَسْرِ الْعَيْنِ، فَاحْكُمْ بِأَنَّهُ مِنَ الْبَابِ السَّادِسِ، مِثْلُ: (وَمَقَى يَمُقُّ) بِمَعْنَى: أَحَبَّهُ،
(وَوَلَّى يَلِي) بِمَعْنَى: قَارَبَ، وَ(وَوَثَّقَ يَثُقُّ) بِمَعْنَى: اتَّسَمَنَ وَغَيْرَهَا {وَبِنَاوُهُ لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا} فَيَتَجَاوَزُ إِلَى
الغَيْرِ {وَقَدْ يَكُونُ لِأَزْمًا} فَلَا يَتَجَاوَزُ إِلَى الْغَيْرِ

١١ | لعل الأصح أنها بمعنى الترحح

١٢ | وانقص المؤلف الثامنة وهي: (ورثي الوند بري)

ويقال: (حسبه صالحاً) (أحسنه) يفتح السين (مخسبة) يفتح الميم والسين فما وضع هذا الباب؟ قلت: منى هذا الباب على الشذوذ، وذلك لأنهم لما رأوا أربعة نوادر من الأفعال الصحيحة مستعملة وهي: (حسب يخسب)، و(يشس يتشس) و(نعم يتعم) و(يسس يتيس) وثمانية نوادر من المعتل مستعملة أيضاً وهي: (ومق - يوق - يوقق - مقق) بمعنى: "الكون عاشقاً"، و(وفوق - يوقق - وفقاً) بمعنى: "المناسبة"، و(ووثق - يثق - ثقق) بمعنى: "الاعتماد"، و(وورع - يروع - روعق) بمعنى: "الزهد"، و(وورم - يرم رمة) بمعنى: "التفجع"، و(ورث يرث) بمعنى: "الوراثة"، و(ورثي الزنديري) بمعنى: "القيء"، و(ولي يلي) بمعنى: "العقب" فلا جرم وضعوا لهذه النوادر باباً مستقلاً وإن كان (حسب) و(يشس) مستعملين على القياس أيضاً على ما فصل عليك بالتأمل الصادق في هذا المقام فإن الشراح كلهم قد غفلوا عن هذا المرام.

فإن قلت: لم حكموا لهذه الكلمات بالشذوذ مع أنها مستعملة؟ قلت: قد عرفت أن الشاذ على ثلاثة أقسام، وهذا ليس من القسم المخالف للاستعمال، بل من القسم المخالف للقياس؛ لأن القياس عندهم أن الماضي إذا كان على (فعل) بكسر العين قمضارعه على (تفعل) يفتح العين، نحو: (علم - تعلم) و(حسب - يخسب) قال الله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخَلُوا الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٢١٤] ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِئْتَةً﴾ [المائدة: ٧١] وقال: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ﴾ [نجم عظامه] [القيامة: ٣] و﴿يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَةٌ﴾ [الهمزة: ٣] وقال الله تعالى: ﴿كَمْ تَبَسَّ السُّفَهَاءُ﴾ [المتحنته: ١٣] ﴿وَلَا تَبْتَاسُوا مِنْ رُوحِ اللَّهِ إِنَّهُ لَا يَبْتَاسُ مِنْ رُوحِ اللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٧]. قال في "المختار": (يسس - يتيس) بالكسر فيهما لغة شاذة، والقياس يفتح بالمضارع، و(يتيس - يتيسس) من باب (علم) والكسر فيهما شاذ. و(نعم يتعم) و(علم تعلم) وبالكسر فيها لغة شاذة انتهى. فعلم مما ذكرنا أن الكلمات الأربعة الصحيحة مستعملة على القياس أيضاً، فتخصيص الأستاذ رحمه الله بالأولين لا يخلو عن شيء، وأكثر الكتب الصرفية مشحونة بهذا المرام، وما قاله الأستاذ رحمه الله: "وعليك بالتأمل الصادق في هذا المقام فإن الشراح كلهم قد غفلوا عن هذا المرام" فهو لا يخلو عن سوء الظن بالعلماء الأعلام.

{بمثال المتعدي نحو: حسب زيد عتراً فاضلاً} هذا المثال مطابق للممثل له، لأن الحساب - بكسر الحاء - بمعنى الظن الذي هو مدلول "حسب" قد صدر عن "زيد" الذي هو الفاعل "وتعدى وتجاوز إلى "عمرو" الذي هو المفعول به الأول (لحسب) وفاضلاً مفعول به الثاني بسبب أنه أي "حسب" من أفعال القلوب فيتعدى إلى مفعولين، ومن هذا القبيل قولك: "اعتقد زيد بكذا زاهداً"

استمر أو بناؤه للثغدية غالباً وقد يكون لازماً، مثال المتعدي نحو: حسب زيد حقوا فاصلاً (حسب) من أفعال القلوب يتعدى إلى مفعولين، (وزيد) فاعله، و(عمراً) مفعوله الأول، و(فاصلاً) مفعوله الثاني. (ومثال اللازم نحو: ورث زيداً) ولتقابل أن يقول: إن هذا المثال فاسد لعدم كونه مطابقاً للممثل له، لأن (ورث) متعد، كما في قوله تعالى: ﴿وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ﴾ [النساء: ١١]، على ما في القاموس وغيره. فالصواب التمثيل بـ(ورث) يتقن) ونحوه من النوادر، ولما فرغ من بيان أبواب في الثلاثي المجرد شرع في بيان الأبواب المنشعبة، وهي الأبيئة المنفردة عن أصل بزيادة حرف أو حرفين أو ثلاثة أحرف. فإن قيل: لم لم يزد الزيادة على الثلاثة؟ قلنا: احترازاً عن النقل أو توهم التركيب إذ يمكن أن يذهب السامع إلى أنه كلمتان ركبت أحدهما بالأخرى، ولئلا يلزم مزينة الفرع على الأصل. فإن قيل: ينبغي أن يذكر الرباعي المجرد بعد ذكر الثلاثي كما ذكره غيره كالإمام الزنجاني. قلنا: إن الثلاثي المجرد أصل، والرباعي المجرد أصل آخر، فلما قدم الثلاثي المجرد لبساطته بالنسبة إلى الرباعي أراد أن يذكر فروعه ليمتاز أحد الأصلين بفرعه عن الأصل الآخر بالامتياز التام، وأما غيره كالزنجاني فقد راعى المناسبة بين الأصلين فلم يفصل بينهما، والمصنف قد راعى المناسبة بين الأصل وفرعه فجمع بينهما فقال:

تلخيص اللهم إلا أن يكون مراده أكثر شواحي هذا الكتاب الذين هم ليسوا من أولي الألباب. أو بناؤه للثغدية غالباً وقد يكون لازماً. مثال المتعدي نحو: حسب زيد عشرًا فاصلاً (حسب) يتعدى إلى مفعولين لأنه من أفعال القلوب، (زيد) فاعله، والمنصوبان مفعولان له أو مثال اللازم نحو: ورث زيداً) ولتقابل أن يقول: إن هذا المثال فاسد لعدم كونه مطابقاً للممثل له، لأن (ورث) متعد، كما في قوله تعالى: ﴿وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ﴾ [النساء: ١١] على ما في القاموس وغيره. فالصواب التمثيل بـ(ورث) يتقن) ونحوه من النوادر كذا قال الأستاذ - رحمه الله -، ويمكن الجواب عنه بأن هذا المثال فرضي لا وقوعي، والفرضيات تكفي في المثال، مع أن المناقشة فيه ليست من دأب المحصلين فضلاً عن الفاضلين على ما قاله بعض الفضلاء في مثله. لكن فيه نوع ضعف، لأنه ينافي الغرض من التمثيل، لأن المثال هو الفرد الموجود لإيضاح المفهوم الكلي على ما عرفته فيما سبق. ولما فرغ من أبواب الثلاثي المجرد أراد أن يذكر متشعباته وفروعه عقيب الأصل؛ لرعاية المناسبة بين الأصل وفروعه، وإن كان لذكر الأصلين معاً وجه كما ذكره بعضهم كالإمام الزنجاني فجمع بين الأصل وفروعه، لذلك فقال:

فتح الباب أو مثال اللازم نحو: ورث زيداً أي: صار وارثاً، ولكن فيه ما فيه، لأن المثال لا مناقشة فيه. ولما فرغ المصنف رحمه الله من بيان أبواب الثلاثي المجرد أراد أن يشرع في بيان ما زيد عليه أي على الثلاثي المجرد فقال:

أبواب الرباعي المزيد على الثلاثي المجرد

وأثنا عشر باباً منها إما زيد على الثلاثي المجرد وهو

الكفوي {وأثنا عشر باباً منها} من الأبواب الخمسة والثلاثين {إما زيد} فيه {على الثلاثي وهو} أي ما زاد فيه على الثلاثي على ضربين: ملحق، وغير ملحق، وكل واحد منهما.

الاسي {وأثنا عشر باباً منها} من الأبواب الخمسة والثلاثين كاتبة {إما} أي: بناء {زيد} به {على الثلاثي المجرد} غير الملحق بالرباعي على مذاق المصنف، وإلا فمطلق ما زيد خمسة وعشرون؛ ستة منها لملحق (دخرج)، وخمسة منها لملحق (تدخرج)، وأثنان منها لملحق (أخزج)، واثني عشر منها غير ملحق بشيء، فالمجموع خمسة وعشرون ولذا قلنا قوله: (ما زيد) بقولنا: (غير الملحق بالرباعي) وبعض المحققين جعل الملحق بـ(دخرج) سبعة، والملحق بـ(تدخرج) أيضاً سبعة فالمجموع ثمانية وعشرون باباً. {وهو} أي: البناء الذي زيد فيه.

تلخيص {وأثنا عشر باباً منها} من الأبواب الخمسة والثلاثين كاتبة {إما} أي: لبناء {زيد} فيه {على الثلاثي المجرد} والمراد بالمزيد عليه هنا ما لم يكن ملحقاً، وإلا فمطلق ما زيد عليه عند المصنف خمسة وعشرون على ما سيحيي. {وهو} أي: المزيد عليه الغير الملحق.

فتح الغناء {وأثنا عشر باباً منها} من تلك الأبواب الخمسة والثلاثين المندرجة في علم الصرف كاتبة {إما زيد على الثلاثي المجرد} المذكور أبوابها الستة من غير إلحاق إلى الرباعي {وهو} أي: ما زيد على الثلاثي.

ثلاثة أنواع:

الكسري {ثلاثة أنواع} لأن الزائد فيه إما واحد أو اثنان، أو ثلاثة لا غير، وإلا يخرج عن الاعتدال ويظهر أنه كلمتان، فالأول هو الأول، والثاني هو الثاني، والثالث هو الثالث. النوع الأول من الضرب الأول ما زيد فيه حرف واحد على الثلاثي ليكون ملحفاً بـ(دخرج) وهو ستة أبواب كما سبق، والنوع الثاني منه ما زيد فيه حرفان على الثلاثي ليكون ملحفاً بـ(دخرج) وهو خمسة أبواب كما سبق. والنوع الثالث منه ما زيد فيه ثلاثة أحرف على الثلاثي ليكون ملحفاً بـ(دخرج) وهو بابان. ولما كان الضرب الثاني أحق بالتقديم لكثرة استعماله وإفراداً وأصالة بالنسبة إلى الضرب الأول وعدم توقف بيانه على بيان الرابعي قدّمه المصنف وذكر أنواع الضرب الأول كلاً في مقام يناسبه.

اسري {ثلاثة أنواع} لأن الزائد على الحروف الأصلية إما حرف واحد وهو النوع الأول، وإما حرفان وهو النوع الثاني، وإما ثلاثة أحرف وهو النوع الثالث.

تخصي {ثلاثة أنواع} لأن الزائد على الحروف الأصلية إما حرف واحد، أو اثنان، أو ثلاثة، وكل واحد من هذه الثلاثة نوع واحد، فصار ثلاثة أنواع. فإن قيل: لم لهم يزد الزيادة على الثلاثة؟ قلنا: احترازاً عن الثقل، أو توهم التركيب، إذ يمكن أن يذهب السامع إلى أنه كلمتان، ركبت إحداهما بالأخرى؛ ولأنه لو كانت الزيادة زائدة على الثلاثة بلزم مزية الفرع، وفضيلته على الأصل، لأن الأصل ثلاثة أحرف لا غير. واعلم أن الحروف التي تزداد في الأفعال والأسماء لا تكون إلا من حروف "سألتمونيها" ويعبر عنها أيضاً بـ"اليوم تساء" و"أنا سليمان" إلا في الإلحاق والتضعيف، فإنه يزداد فيهما أي حرف كان على ما قاله العلامة التفتازاني في "شرح الزنجاني".

فتح العناء {ثلاثة أنواع} لأن الزائد على حروفه الأصلية إما حرف واحد: فيوجد في ماضيه أربعة أحرف؛ وهو النوع الأول، وإما حرفان: فيوجد في ماضيه خمسة أحرف؛ وهو النوع الثاني؛ وإما ثلاثة أحرف: فيوجد في ماضيه ستة أحرف؛ وهو النوع الثالث كما سيأتي.

النوع الأول. وهو ما زيد فيه حرف واحد على الثلاثي المجرد، وهو ثلاثة أبواب:

لكبرى فقال: {النوع الأول. وهو ما} موصولة أو موصوفة أي فعل أو الفعل الذي {زيد فيه} أي ذلك الفعل {حرف واحد على الثلاثي المجرد} بلا إلحاق شيء. {وهو} أي: النوع الأول أو ما زيد فيه حرف واحد {ثلاثة أبواب} لأن الزائد فيه: إما من جنس الأصول ولا يكون إلا من جنس العين ليدغم إذ في الفاء لا يدغم أصلاً وفي اللام عند اتصال الضمير المرفوع المتحرك أو الألف لحقتها فهي إما في الأول فيه فيصير همزة مفتوحة فيكون الفاء ساكنة والعين مفتوحة أو بين الفاء والعين إذ ما بعد العين محل زيادة ألف المصدر وما بعد اللام موضع زيادة ألف التثنية فالأول هو الثاني والثاني هو الأول والثالث هو الثالث كما قال المصنف.

اساس {النوع الأول} اللام للعهد الخارجي التي وضعت للإشارة إلى حصة معينة من مفهوم مدخولها، والأول ما يكون سابقاً على الغير غير مسوق بالغير، والسبق هنا ذكرى على ما مر تفصيله في الباب الأول فتذكر. {وهو ما} أي: {الفعل} على أن تكون كلمة "ما" موصولة، أو {فعل} على أن تكون موصوفة. {زيد فيه} أي: في ذلك الفعل {حرف واحد على الثلاثي المجرد} غير الملحق بالرباعي فيكون هذا النوع على أربعة أحرف: ثلاثة منها أصلية، وواحد منها زائد، ويسمى هذا النوع "الرباعي المزيد على الثلاثي" {وهو} الضمير إما راجع إلى النوع الأول، أو إلى الموصول. {ثلاثة أبواب} بحكم السماع.

تلخيص {النوع الأول} اللام للعهد الخارجي، لأن النوع حصة من الأنواع، وسبق الذكر هنا صريح لا كثنائي، والظاهر أن المراد من النوع معنى لعوي، فيشمل الأصناف، والأول ما يكون سابقاً على الغير غير مسوق بالغير، على ما مر تحقيق الكل في الباب الأول {وهو ما} أي فعل {زيد فيه} أي في ذلك الفعل {حرف واحد} وإنما اختار الواحد على الأحد، لأن الأحد مختص بوصف الله تعالى دون كلمة واحد فإنها غير مختصة به، بل يوصف به كل فرد، على ما في مفردات القرآن للراغب {على الثلاثي المجرد} فيكون هذا النوع على أربعة أحرف ثلاثة منها أصلية، وواحد منها زائد، ولذا يسمى هذا النوع بالرباعي المزيد على الثلاثي. {وهو} الضمير إما راجع إلى النوع الأول لأصلته، أو إلى الموصول لقربه على ما قاله الفاضل العصام في مثله {ثلاثة أبواب} بحسب السماع.

فتح الحاء {النوع الأول} من تلك الأنواع الثلاثة {وهو ما زيد فيه حرف واحد على الثلاثي المجرد} غير الملحق بالرباعي. {وهو} أي النوع الأول، أو ما زيد فيه حرف واحد فبلغ حروفه إلى أربعة {ثلاثة أبواب} على ما سُمع من لسان العرب.

الباب الأول: أفعل يُفعل إفعلاً،

الكوفي {الباب الأول: أفعل يُفعل} وإنما كان هذا أولاً لكون زائدة في أوله، ولكثرة معانيه {إفعلاً} بكسر الهمزة وزيادة الف قبل الآخر. واعلم أن المصدر المؤكد غير الميضي في غير الثلاثي قياس، ولذا أتى به المصنف في كل باب منه، والضابط فيه: أن كل ما في أول ماضيه همزة زائدة يزداد قبل آخره، أما الزيادة قبل الآخر فلكونه أقرب إلى الآخر الذي هو محل الزيادة والنقصان، وأما تخصيص الألف فلخفة، وبكسر ما تحرك كله غير ما قبل الألف، فإنه مفتوح أبداً لأجل الألف، نحو: {أخرم} و{أكسار} و{أستخرج}. وكل ما في أول ماضيه تاء زائدة يضم ما قبل لآله فقط، نحو: {تكسر} و{تباعد} و{تدخرج}، لأنه لو فتح لخفة الفتحة لانسب بالفعل. وفي الرباعي المجرد وملحقاته يزداد في آخر ماضيه تاء، نحو: {دخرجة} و{حوقلة}. وفي {فعل تفعلاً} و{فاعل ففاعلة} وهذا هو القياس المطرد.

الساس {الباب الأول} اللام كلام النوع الأول وباقي التصرفات قد عرفت في الباب الأول فتذكر أي الباب الأول من الأبواب الثلاثة {أفعل يُفعل إفعلاً} قدمه لأن الزيادة فيه في الأول. واعلم أن الحروف التي تزداد في الأفعال والأسماء لا تكون إلا من حروف "سالتنوينها" إلا في الإلحاق والتضعيف فإنه يزداد فيهما أي حرف كان، وهذا كما ترى أيضاً علمً لجنس ما يوزن به من الصيغ فلذا يصح حملها على الباب الأول.

التحفي {الباب الأول} من الأبواب الثلاثة، تذكر ما ذكرنا في الباب الأول للثلاثي {أفعل يُفعل إفعلاً} علماً لجنس ما يوزن به من الصيغ، وإنما قدمه على باب التفعيل لكون زيادته في الأول، فإن قلت: لم ذكر المصدر هنا، ولم يكف بالماضي والمضارع كما اكتفى بهما في الثلاثي. قلنا: تسمية الأبواب في الثلاثي بفعله لكون مصدره غير مبني على القياس، وهنا بمصدره لكونها قياساً لأنهم ذكروا في مصادر غير الثلاثي قاعدة كلية وهي: أن كل فعل زيد في أول ماضيه همزة يزداد قبل آخر مصدره ألف، كـ{أخرم} و{أكراماً}، و{أكسر} و{أكساراً}، و{أستخرج} و{أستخرجاً}، وكل فعل زيد في أول ماضيه تاء يضم في مصدره ما قبل الآخر، كـ{تكسر} و{تكسراً} و{تباعد} و{تباعداً} و{تدخرج} و{تدخرجاً} وفي الرباعي المجرد وملحقاته يزداد في المصدر تاء في آخر ماضيه، كـ{دخرجة} و{حوقلة} وفي فاعل مفاعلة، وهذا هو القياس المطرد.

فتح الفاء {الباب الأول} من الأبواب الثلاثة له وزن، ولو زنه موزون، فوزنه {أفعل} بفتح الهمزة وسكون الفاء وفتح العين {يُفعل} بضم الياء وسكون الفاء وكسر العين {إفعلاً} بكسر الهمزة وسكون الفاء.

الكوفي وقد يجيء في بعضها على غيره أيضاً ويستدكره إن شاء الله تعالى، فيجيء مصدر هذا الباب على الأفعال إلا في (أذى) فإن مصدره (أذى وإذاء وأذى) ولا يجيء "إذاء" كما في "القاموس"، وقبل: قد جاء في مصنفات الثقات لفظ (الإذاء). واعتذر بأنه من قبيل إطلاقات المصنفين ومسامحاتهم. ورد بأن استعمال الثقات بمنزلة النقل والزواية على ما ذكروا فتأمل. وقبل: يجيء مصدر هذا الباب على (فعل) و(مفعل) نحو: (أثبتت نباتاً)، (أدخلني مذخل صدق) [الإسراء: ٨٠]، ثم اعلم بأنه سئى الأبواب غير الثلاثي والرباعي المجردين بالمصدر لكونه أصلاً ومطروداً، فهو أولى بالتسمية، وأما الثلاثي المجرد فالمصدر غير مطرود، وفي الرباعي المجرد أنقل.

الاس فإن قيل: قد ترك المصنف المصدر في الثلاثي المجرد واكتفى في الموزون به بذكر الماضي والمضارع فقط، وهنا قد ذكر المصدر فما وجهه؟ قلنا: إن تسمية الأبواب في الثلاثي بفعله لكون مصدره غير مبني على القياس، وهنا بمصدره لكونها قياسية؛ لأنهم قالوا الضابطة فيه: أن كل فعل زيد في أول ما ضيه همزة، يزداد قبل آخر مصدره ألف كـ(أكرم إكراماً)، و(أكثر) (أكثراراً)، و(أستخرج أستخراجاً)، وكل فعل زيد في أول ما ضيه تاء يضم في مصدره ما قبل الآخر، كـ(تكثر تكثراً) و(تباعد تباعداً) و(تدخر تدخرجاً)، وفي الرباعي المجرد وملحقاته يزداد في المصدر تاء في آخر ما ضيه كـ(دخرج دخرجة)، و(خوقل خوقلة)، وفي فاعل مفاعلة، وهذا هو القياس المطرود.

وقد يجيء في بعضها على غيره أيضاً على ما سيفصل كل منها في باب إن شاء الله تعالى، وإنما كسرت الهمزة في المصدر مع أنها مفتوحة في فعله فرقاً بينه وبين الجمع كـ(الإذبار)، و(الأذبار) بكسر الهمزة في الأول، وفتحها في الثاني.

للحيس وقد يجيء في بعضها على غير القياس أيضاً على ما سنين كلاً منها في باب إن شاء الله تعالى فإن قلت: لم كسرت الهمزة في المصدر مع أنها مفتوحة في فعله؟ قلنا: فرقاً بينه وبين جمع القلة، كـ(الإذبار) بكسر الهمزة، و(الأذبار) بفتحها. وإنما لم يجعل الأمر بالعكس؛ لأن الجمع أثقل من المفرد، فالخفة فيه أولى من الخفة في المفرد، ويجيء مصدر هذا الباب على هذا القياس على (أذى وإذاء وأذى) مصدر (أذى) بمد الهمزة، والقياس (إيذاء) وعلى فعال بفتح الفاء، نحو: (أثبت الله نباتاً) عند غير سيبويه، فإنه يقدر عاملاً له من بابه، أي: أثبت الله، وثبت نباتاً، فتأمل. وعلى مفعل يضم الميم وسكون الفاء وفتح العين نحو قوله تعالى: (أدخلني مذخل صدق) [الإسراء: ٨٠].

فتح الغاء.....

مؤزونة أكرم يكرم إكراما

الكوفي {مؤزونة} أي: موزون (أفعل يفعل إفعالا) أو موزون باب (الإفعال) {أكرم يكرم إكراما}.

للغيب {مؤزونة أكرم يكرم إكراما} وأصل (يكرم يكرم) حذفت الهمزة لدفع الاستكراه الناشئ من اجتماع الهمزتين في المتكلم وحده، وحذفوا في غيره اطرادا للباب، وإن لم يوجد الاجتماع المستلزم للاستكراه. فإن قلت: لم لم تحذف الهمزة في قول الشاعر: "فإنه أغل لأن يؤكرا" قلنا: هذا شاذ لاستعمال الأصل المرفوض لضرورة الشعر على ما في "الشافعية" وشرحها.

السري فإن قيل: لم لم يجعل الأمر بالعكس؟ أجيب: بأن الجمع أثقل من المفرد فالحقفة أولى به. فإن قيل: قد ثبت أن القياس المطرد في أن كل فعل زيد في أول ما ضيه همزة يزداد قيل آخر مصدره ألف ويكسر الهمزة في أوله، والحال أن مصدر (أدى) يجيء على (أدى وأدى) ولا يجيء على (أداء) على ما في "القاموس" فيبطل القياس المطرد. قلنا: هذا من الشواذ الثانية، وقد يجيء مصدر هذا الباب على خلاف القياس على (فعل) بفتح الفاء نحو: (أنت الله نباتا)، وعلى (فعل) بضم الميم وسكون الفاء وفتح العين نحو: ﴿أذخني فذخل صدقي﴾ [الإسراء: ٨٠].

{مؤزونة أكرم يكرم إكراما} وأصل (يكرم) حذفت الهمزة منه لدفع الاستكراه الناشئ من اجتماع الهمزتين في المتكلم وحده. فإن قلت: إذا كان الاستكراه ناشئا من الاجتماع، فلم حذفوه في غيره؟ قلت: حذفهم اطرادا للباب.

فتح الغيا {مؤزونة} أي: موزون وزنه {أكرم يكرم إكراما} مطابقاً للوزن في الحركات والسكون، فأصل (أكرم): (كرم) بفتح الكاف وضم الراء وفتح الميم، من الباب الخامس من أبواب الثلاثي المجرد، فأردنا أن نقله إلى باب الأفعال فزدنا في أوله همزة مفتوحة من حروف "اليوم نساء" على قاعدته، فصار "أكرم" فاجتمعت فيه أربعة حركات متواليات، فجعلنا الكاف ساكنة لكراهة اجتماع الحركات الأربعة المتوالية في كلام العرب، فصار "أكرم" بفتح الهمزة وسكون الكاف فبدلنا ضمة الراء إلى الفتحة رعاية لبايه وتوقيفاً لوزنه، فصار: "أكرم".

فإن قلت: كيف يكون تقدير اشتقاق أكرم بالتركي؟ قلت: يكون هكذا أكرم أصله كرم أي يزيده ذلك أي ثلاثي مجرد بابندن الوب ثلاثي مزيد فيه بإبلرندن أفعال بابنه نقل أيتمكه أنه قاعده وار أيتمش قاعده بوايمش كه كرمك أوله برهزه مفتوحة كتوررلر أيتمش يزدخي كتوردك أكرم أولدى أربع حركات متواليات جمع أولدى كلمه واحدهه أربع حركات متوالياتك جمعى كلام عربده كرىه أولديغندن أيجون كافي ساكن فيلرلر أيتمش يزدخي ساكن فيلدق أكرم أولدى بابنه رعاية وزنه موافقة رانك ضمه حركة سنى فتحهيه تبديل ابلدك أكرم أولدى.

وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيَهُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَافٍ، بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ.

الكفوي {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيَهُ} المفرد المذكور الغائب مبيئاً {عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَافٍ، بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ} حال كون تلك الهمزة {فِي أَوَّلِهِ} أي: في محل أول ماضيه بتقدير المضاف أو على أول مجردة أو أصوله بتقدير المضاف إليه، وجعل "في" بمعنى "على" فيرجح الأخير على ما في "المعنى" وهو: أنه إذا احتاج الكلام إلى حذف مضاف في أحد الموضوعين فالثاني أولى بالتقدير.

الاس {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيَهُ} المفرد المذكور الغائب مبيئاً {عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَافٍ} إذ أصله: {كَرَمٌ} ثم صار {أَكْرَمٌ} {بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ} وإن كان على صورة الألف الساكنة طلياً للحمزة في الخط لا في اللفظ لعدم إمكان تخفيفها في اللفظ. فإن قيل: إذا كانت الهمزة في الخط في صورة الألف فبأي قرينة يفهم أنها همزة؟ قلت: وقوعها في الابتداء، ثم هذه الهمزة همزة قطع لكونها كلمة برأسها زائدة لمعان، غير زائد للتوصل بها إلى النطق بالساكن كما كانت كذلك في غير هذا. {فِي أَوَّلِهِ} هكذا عبارتهم في هذا البيان لكنه ناسخ منهم لأن الأول المضاف إلى ضمير الفعل عبارة عن حرف واقع في الابتداء فيكون ذلك الحرف ظرفاً للهمزة الزائدة وهو خلاف الواقع، ومرادهم من هذه العبارة في محل قريب من أوله كما لا يخفى، وتوجيه الفاضل الكفوي بأن المراد في محل أول ماضيه بتقدير المضاف، أو على أول مجردة، أو أصوله بتقدير المضاف إليه، وجعل "في" بمعنى "على" محل نظر.

تلخيص {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيَهُ} المفرد المذكور الغائب مبيئاً {عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَافٍ} إذ أصله: {كَرَمٌ} ثم صار {أَكْرَمٌ} {بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ} اعلم أن هذه الهمزة همزة قطع لكونها كلمة برأسها زائدة لمعان على ما سبقه إن شاء الله تعالى وما عداها من الهمزة التي كانت في أوائل أبواب الخماسي والسادسي همزة وصل زائدة، للتوصل إلى النطق بالساكن، وهمزة المصدر والأمر كهمزة الماضي، فما كان همزته في الماضي همزة قطع، فهي فيهما أيضاً همزة قطع كما في هذا الباب وإن وصلاً فيه، فوصل فيهما أيضاً.

فتح اللغات {وَعَلَامَتُهُ} أي علامة ذلك الباب الأول {أَنْ يَكُونَ مَاضِيَهُ} المفرد المذكور الغائب مبيئاً {عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَافٍ بِزِيَادَةِ} أي بسبب زيادة {الهمزة} المفتوحة من تلك الحروف المذكورة {فِي أَوَّلِهِ} فكل ما وجدته من الأفعال مطابقاً لهذا فاحكم بأنه من باب الأفعال، مثل: {أَحْسَنَ} {يُحْسِنُ}، و{أَشْرَبَ} {يُشْرِبُ}، و{أَجْلَسَ} {يُجْلِسُ}، و{أَذْرَكَ} {يُذْرِكُ}، و{أَرْكَبُ} {يُرْكَبُ} وغيرها.

التنوع الأول: وهو ما زيد فيه حرف واحد على الثلاثي وهو ثلاثة أبواب:

الكفوي فقال: {التنوع الأول: وهو ما} موصولة أو موصولة أي فعل أو الفعل الذي {زيد فيه} أي: ذلك الفعل {حرف واحد على الثلاثي المجرّد} بلا إلحاق شيء. {وهو} أي: النوع الأول أو ما زيد فيه حرف واحد {ثلاثة أبواب} لأن الزائد فيه: إما من جنس الأصول ولا يكون إلا من جنس العين ليدغم إذ في الفاء لا يدغم أصلاً وفي اللام عند اتصال الضمير المرفوع المتحرك أو الألف لمخفئها فهي إما في الأول فيه فيصير همزة مفتوحة فيكون الفاء ساكناً والعين مفتوحة أو بين الفاء والعين إذ ما بعد العين محل زيادة ألف المصدر وما بعد اللام موضع زيادة ألف التنية فالأول هو الثاني والثاني هو الأول والثالث هو الثالث كما قال المصنف.

اسمي {التنوع الأول} اللام للمعهد الخارجي التي وضعت للإشارة إلى حصة معينة من مفهوم مدخولها، والأول ما يكون سابقاً على الغير غير مسبوق بالغير، والسبق هنا ذكرى على ما مر تفصيله في الباب الأول فتذكر. {وهو ما} أي: {الفعل} على أن تكون كلمة "ما" موصولة أو {فعل} على أن تكون موصوفة. {زيد فيه} أي: في ذلك الفعل {حرف واحد على الثلاثي المجرّد} غير الملحق بالرباعي فيكون هذا النوع على أربعة أحرف: ثلاثة منها أصلية، وواحد منها زائد، ويسمى هذا النوع "الرباعي المزيد على الثلاثي" {وهو} الضمير إما راجع إلى النوع الأول، أو إلى الموصول. {ثلاثة أبواب} بحكم السماع.

تلخيص {التنوع الأول} اللام للمعهد الخارجي، لأن النوع حصة من الأنواع، وسبق الذكر هنا صريح لا كتابي، والظاهر أن المراد من التنوع معنى لغوي، فيشمل الأصناف، والأول ما يكون سابقاً على الغير غير مسبوق بالغير، على ما مر تحقيق الكل في الباب الأول {وهو ما} أي فعل {زيد فيه} أي في ذلك الفعل {حرف واحد} وإنما اختار الواحد على الأحد، لأن الأحد مختص بوصف الله تعالى دون كلمة واحد فإنها غير مختصة به، بل يوصف به كل فرد، على ما في مفردات القرآن للراغب {على الثلاثي المجرّد} فيكون هذا النوع على أربعة أحرف ثلاثة منها أصلية، وواحد منها زائد، ولذا يسمى هذا النوع بالرباعي المزيد على الثلاثي. {وهو} الضمير إما راجع إلى النوع الأول لأصلته، أو إلى الموصول لقربه على ما قاله الفاضل العصام في مثله {ثلاثة أبواب} بحسب السماع.

صح الفاء {التنوع الأول} من تلك الأنواع الثلاثة {وهو ما زيد فيه حرف واحد على الثلاثي المجرّد} غير الملحق بالرباعي {وهو} أي النوع الأول، أو ما زيد فيه حرف واحد قبله حروفه إلى أربعة {ثلاثة أبواب} على ما سمع من لسان العرب.

الباب الأول: أفعل يفعل إفعالاً

الكفوي {الباب الأول: أفعل يفعل} وإنما كان هذا أول: لكون زائدة في أوله، وأكثره معانيه {إفعالاً} بكسر الهمزة وزيادة الياء قبل الآخر.

واعلم: أن المصدر المؤكد غير العيبي في غير الثلاثي قياس، ولذا أتى به المصنف في كل باب منه.

والضابط فيه: أن كل ما في أول ماضيه همزة زائدة يزداد قبل آخره، أما الزيادة قبل الآخر فلكونه أقرب إلى الآخر الذي هو محل الزيادة والنقصان، وأما تخصيص الألف فلخفته، وبكسر ما تحرك كله غير ما قبل الألف، فإنه مفتوح أبداً لأجل الألف، نحو: {أكرام} و{أنكسار} و{استخراج}. وكل ما في أول ماضيه تاء زائدة يضم ما قبل لامه فقط، نحو: {تكسر} و{تباعد} و{تدحرج}، لأنه لو فتح لخفة الفتحة لالتبس بالفعل.

أساس {الباب الأول} اللام كلام النوع الأول وباقى التصرفات قد مرت في الباب الأول فتذكر أي الباب الأول من الأبواب الثلاثة {أفعل يفعل إفعالاً} قدمه لأن الزيادة فيه في الأول.

تلخيص {الباب الأول} من الأبواب الثلاثة، تذكر ما ذكرنا في الباب الأول للثلاثي {أفعل يفعل إفعالاً} علماً لجنس ما يوزن به من الصيغ، وإنما قدمه على باب التفعيل لكون زيادته في الأول.

فإن قلت: لم ذكر المصدر هنا، ولم يكتب بالماضي والمضارع كما اكتفى بهما في الثلاثي قلنا: تسمية الأبواب في الثلاثي بفعله لكون مصدره غير مبني على القياس، وهنا بمصدره لكونها قياسية لأنهم ذكروا في مصادر غير الثلاثي قاعدة كلية وهي: أن كل فعل زيد في أول ماضيه همزة يزداد قبل آخر مصدره ألف، ك{أكرم} {أكراماً}، و{أنكسر} {أنكساراً}، و{استخرج} {استخراجاً}، وكل فعل زيد في أول ماضيه تاء يضم في مصدره ما قبل الآخر، ك{تكسر} {تكسراً} و{تباعد} {تباعداً} و{تدحرج} {تدحرجاً} وفي الرباعي المجرد وملحقاته يزداد في المصدر تاء في آخر ماضيه، ك{دحرج} {دحرجة}، و{خوقل} {خوقلة} وفي فاعل مفاعلة، وهذا هو القياس المطرد.

وقد يجيء في بعضها على غير القياس أيضاً على ما سنين كلاً منها في باب إن شاء الله تعالى.

فتح الغناء {الباب الأول} من الأبواب الثلاثة له وزن، ولوزنه موزون،

الكموي وفي الرباعي المجرد وملحقاته يزداد في آخر ماضيه تاء، نحو: (دحرجة) و(حوقلة)، وفي (فعل تفعيلاً) و(فاعل مفاعلة) وهذا هو القياس المطرد. وقد يجيء في بعضها على غيره أيضاً وستذكره إن شاء الله تعالى، فيجيء مصدر هذا الباب على الأفعال إلا في (أذى) فإن مصدره (أذى وإذاة وأذى) ولا يجيء "إلباء" كما في القاموس، وقيل: قد جاء في مصنفات الثقات لفظ (الإبذاء).

واعتمد بأنه من قيل (إطلاقات المصنفين وسامحاتهم

وردة بأن استعمال الثقات بمنزلة النقل والرواية على ما ذكرنا فتأمل. وقيل: يجيء مصدر هذا الباب على فعال ومفعول نحو: «أثبتت نباتاً»، «أدخلني مذخراً صدقي» [الإسراء: ٨٠].

الشمس واعلم أن الحروف التي تزداد في الأفعال والأسماء لا تكون إلا من حروف "سألتمونيها" إلا في الإلحاق والتضعيف فإنه يزداد فيهما أي حرف كان، وهذا كما ترى أيضاً علم لحسن ما يوزن به من الصيغ فلما يصح حمله على الباب الأول، فإن قيل: قد ترك المصنف المصدر في الثلاثي المجرد واكتفى في الموزون به بذكر الماضي والمضارع فقط، وهنا قد ذكر المصدر فما وجهه؟ قلنا: إن تسمية الأبواب في الثلاثي بفعله لكون مصدره غير مبني على القياس، وهنا بمصدره لكونها قياسية؛ لأنهم قالوا الضابطة فيه: أن كل فعل زيد في أول ماضيه همزة، يزداد قبل آخر مصدره ألف ك(أكرم إكراماً)، و(انكسر انكساراً)، و(استخرج استخراجاً)، وكل فعل زيد في أول ماضيه تاء يضم في مصدره ما قبل الآخر، ك(تكسر تكسراً) و(تباعد تباعداً) و(تدخرج تدخرجاً)، وفي الرباعي المجرد وملحقاته يزداد في المصدر تاء في آخر ماضيه ك(دخرج دخرجة)، و(حوقل حوقلة)، وفي فاعل مفاعلة، وهذا هو القياس المطرد.

وقد يجيء في بعضها على غيره أيضاً على ما سيفصل كل منها في باب إن شاء الله تعالى؛ وإنما كسرت الهمزة في المصدر مع أنها مفتوحة في فعله فرقاً بينه وبين الجمع ك(الإذبار)، و(الأذبار) بكسر الهمزة في الأول، وفتحها في الثاني.

الحجر فإن قلت: لم كسرت الهمزة في المصدر مع أنها مفتوحة في فعله؟ قلنا: فرقاً بينه وبين جمع القلة، ك(الإذبار) بكسر الهمزة، و(الأذبار) بفتحها.

فتح الغاء فوزنه (أفعل) بفتح الهمزة وسكون الغاء وفتح العين

التحري ثم اعلم بأنه سئى الأبواب غير الثلاثي والرباعي المجردين بالمصدر لكونه أصلاً ومطروداً، فهو أولى بالتسمية، وأما الثلاثي المجرد فالمصدر غير مطرد، وفي الرباعي المجرد أنقل.

أساس فإن قيل: لم لم يجعل الأمر بالعكس؟ أجيب: بأن الجمع أثقل من المفرد فالخفة أولى به. فإن قيل: قد ثبت أن القياس المطرد في أن كل فعل زيد في أول ماضيه همزة يزداد قبل آخر مصدره ألف ويكسر الهمزة في أوله، والحال أن مصدر (آذى) يجيء على (أذى وإذاء وأذية) ولا يجيء على (إيداء) على ما في "القاموس" فيبطل القياس المطرد قلنا: هذا من الشواذ الثابتة، وقد يجيء مصدر هذا الباب على خلاف القياس على (فعال) بفتح الفاء نحو: (أنبت الله نباتاً)، وعلى (مفعّل) بضم الميم وسكون الفاء وفتح العين نحو: (أذخّلني فذخّل صدقي) [الإسراء: ٨٠].

تلخيص وإنما لم يجعل الأمر بالعكس لأن الجمع أثقل من المفرد، فالخفة فيه أولى من الخفة في المفرد، ويجيء مصدر هذا الباب على هذا القياس على (أذى وإذاء وأذية) مصدر (آذى) بسد الهمزة، والقياس (إيداء) وعلى فعال بفتح الفاء، نحو: (أنبت الله نباتاً) عند غير سيويه، فإنه يقدر عاملاً له من بايه، أي: أثبتته الله، وثبتت نباتاً، فتأمل. وعلى مفعّل بضم الميم وسكون الفاء وفتح العين نحو قوله تعالى: (أذخّلني فذخّل صدقي) [الإسراء: ٨٠].

فتح الفاء {يَفْعَلُ} بضم الياء وسكون الفاء وكسر العين {إِفْعَالًا} بكسر الهمزة وسكون الفاء.

مُوزُونَةُ أَكْرَمِ يَكْرِمُ إِكْرَامًا.

الكفوي (مُوزُونَةُ) أي: موزون (أفعل يُفعل إفعالاً) أو موزون باب (الإفعال) (أَكْرَمَ يَكْرِمُ إِكْرَامًا).

أساسي (مُوزُونَةُ أَكْرَمِ يَكْرِمُ إِكْرَامًا) وأصل (يَكْرِمُ) (يُؤَكْرِمُ) حذفتم الهمزة منه لدفع الاستكراه الناشئ من اجتماع الهمزتين في المتكلم وحده. فإن قلت: إذا كان الاستكراه ناشئاً من الاجتماع، فلم حذفوه في غيره؟ قلت: حذفهم اطراداً للباب.

تلخيص (مُوزُونَةُ أَكْرَمِ يَكْرِمُ إِكْرَامًا) وأصل (يَكْرِمُ يَكْرِمُ) حذفتم الهمزة لدفع الاستكراه الناشئ من اجتماع الهمزتين في المتكلم وحده، وحذفوا في غيره اطراداً للباب، وإن لم يوجد الاجتماع المستلزم للاستكراه. فإن قلت: لم لم تحذف الهمزة في قول الشاعر:

فإنه أهلٌ لأن يُؤَكْرِمَا

قلنا: هذا شاذ لا استعمال الأصل المرفوض لضرورة الشعر على ما في "الشافعية" وشروحها.

شرح الغناء و (مُوزُونَةُ) أي: موزون وزنه (أَكْرَمَ يَكْرِمُ إِكْرَامًا) مطابقاً للوزن في الحركات والسكون، فأصل (أَكْرَمَ): (يَكْرِمُ) بفتح الكاف وضم الراء وفتح الميم، من الباب الخامس من أبواب الثلاثي المجرد، فأردنا أن ننقله إلى باب الأفعال فوجدنا في أوله همزة مفتوحة من حروف "اليوم تنسأه" على قاعدته، فصار "أَكْرَمُ" فاجتمعت فيه أربعة حركات متواليات، فجعلنا الكاف ساكنة لكراهة اجتماع الحركات الأربعة المتوالية في كلام العرب، فصار "أَكْرَمُ" بفتح الهمزة وسكون الكاف فبدلنا ضمة الراء إلى الفتحه رعاية لبابه وتوقيفاً لوزنه، فصار: "أَكْرَمُ"، فإن قلت: كيف يكون تقدير اشتقاق أكرم بالتركي؟ قلت: يكون هكذا أكرم اصلنده كرم أيدي بزديله ذلك اني ثلاثي مجرد بابندن الوب ثلاثي مزيد فيه بابلوندن افعال بابنه نقل ايتمكه أنهه قاعده وار ايمش قاعده بو ايمش كه كرم نك اولنه بر همزه مفتوحة كتورزله ايمش بز دخي كتوردك اكرم اولدى اربع حركات متواليات جمع اولدى كلمه واحدهه اربع حركات متوالياتك جمعى كلام عربده كربه اولديغندن ايجون كافي ساكن قبلرله ايمش بز دخي ساكن قبلدق اكرم اولدى بابنه رعاية وزنه موافقه رانك ضمه حركه سنى فتحه به تبديل ايلدك اكرم اولدى

وَعَلَامَةُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيَهُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَافٍ، بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ.

الكسرى {وَعَلَامَةُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيَهُ} المفرد المذكور الغائب مبنياً {عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَافٍ، بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ} حال كون تلك الهمزة {فِي أَوَّلِهِ} أي: في محل أول ماضيه بتقدير المضاف أو على أول مجردة أو أصوله بتقدير المضاف إليه، وجعل "فِي" بمعنى "عَلَى" فيرجع الأخير على ما في "المعنى" وهو: أنه إذا احتاج الكلام إلى حذف مضاف في أحد الموضوعين فالثاني أولى بالتقدير.

اسم {وَعَلَامَةُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيَهُ} المفرد المذكور الغائب مبنياً {عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَافٍ} إذ أصله: {كُزْمٌ} ثم صار {أَكْرَمٌ} {بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ} وإن كان على صورة الألف الساكنة طلباً للمخفة في الخط لا في اللفظ لعدم إمكان تخفيفها في اللفظ.

فإن قيل: إذا كانت الهمزة في الخط في صورة الألف فبأي قرينة يفهم أنها همزة؟

قلت: وقوعها في الابتداء. ثم هذه الهمزة همزة قطع لكونها كلمة برأسها زائدة لمعان، غير زائد للتوصل بها إلى النطق بالساكن كما كانت كذلك في غير هذا.

{فِي أَوَّلِهِ} هكذا عابرتهم في هذا البيان لكنه ناسخ منهم لأن الأول المضاف إلى ضمير الفعل عبارة عن حرف واقع في الابتداء فيكون ذلك الحرف ظرفاً للهمزة الزائدة وهو خلاف الواقع. ومرادهم من هذه العبارة في محل قريب من أوله كما لا يخفى، وتوجيه الفاضل الكفوي بأن المراد في محل أول ماضيه بتقدير المضاف، أو على أول مجردة، أو أصوله بتقدير المضاف إليه، وجعل "فِي" بمعنى "عَلَى" محل نظر.

تلخيص {وَعَلَامَةُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيَهُ} المفرد المذكور الغائب مبنياً {عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَافٍ} إذ أصله: {كُزْمٌ} ثم صار {أَكْرَمٌ} {بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ} اعلم أن هذه الهمزة همزة قطع لكونها كلمة برأسها زائدة لمعان على ما سبقه إن شاء الله تعالى وما عداها من الهمزة التي كانت في أوائل أبواب الخماسي والسداسي همزة وصل زائدة، للتوصل إلى النطق بالساكن، وهمزة المصدر والأمر كهمزة الماضي، فما كان همزته في الماضي همزة قطع، فهي فيهما أيضاً همزة قطع كما في هذا الباب وإن وصلاً فيه، فوصل فيهما أيضاً.

فتح المعاني {وَعَلَامَةُ} أي علامة ذلك الباب الأول {أَنْ يَكُونَ مَاضِيَهُ} المفرد المذكور الغائب مبنياً {عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَافٍ بِزِيَادَةِ} أي بسبب زيادة {الهمزة} المفتوحة من تلك الحروف المذكورة {فِي أَوَّلِهِ} فكل ما وجدته من الأفعال مطابقاً لهذا فاحكم بأنه من باب الأفعال، مثل: {أَحْسَنُ} {يُحْسِنُ}، و{أَشْرَبُ} {يُشْرِبُ}، و{أَجْلَسُ} {يُجْلِسُ}، و{أَفْرَكَ} {يُفْرِكُ}، و{أَزَكَبُ} {يُزَكِبُ} وغيرها.

وَبِنَاؤُهُ لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا

الكفوي {وَبِنَاؤُهُ لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا.

اسمى {وَبِنَاؤُهُ لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا} أي: تعدية ما كان ثلاثياً بزيادة مفعول بمعنى "الجعل" فإن الهمزة صارت سبباً لإحداث معنى "الجعل" و"التصيير" في الفعل، فيصير الفاعل للفعل الثلاثي مفعولاً (لأفعل) كما في (خرج زيد) فإن "زيداً" وإن كان "فاعلاً" لـ(خرج) لكنه إذا زيدت الهمزة وقيل (أخرجت زيدا) يكون مفعولاً لـ(أخرج) هذا إذا كان الفعل ثلاثياً لازماً، وإن كان متعدباً إلى واحد صار متعدباً إلى اثنين أو لهما مفعول "الجعل"، والثاني مفعول "أصل الفعل"، وإن كان متعدباً إلى اثنين صار متعدباً إلى ثلاثة أولها مفعول "الجعل" وهو فعلان (اعلم وأرى) وبالجمله أنك إذا أردت أن تجعل اللازم متعدباً حسنته معنى "التصيير" بإدخال الهمزة مثلاً، ثم جئت باسم وصيرت فاعلاً لهذا الفعل المتضمن معنى التصيير، وجعلت الفاعل لأصل الفعل مفعولاً لهذا الفعل كقولك في المثال المذكور: (خرج زيداً وأخرجته) فمفعول أخرجته هو الذي صيرته خارجاً فإن قلت: "أقد أسند صاحب المتن هذا المعنى ونحوه من المعاني الستة إلى الهمزة نفسها حيث قال: (وهمزة أفعل يحيى لمعان التعدية) اهـ فكيف يصح هنا جعل الهمزة سبباً لذلك المعنى؟ وكيف يصح قول المصنف وبنאוهُ للتعدية غالباً بإسناد محيٍ ذلك المعنى إلى البناء دون الهمزة؟ بل المعاني المذكورة معاني الهمزة على ما يقصح عبارة الإمام الأعظم رحمه الله. قلت: الدال على المعاني المذكورة ليس هو الهمزة فقط بل مجموع حروف الكلمة مع الهيئة، غاية ما في الباب أنه صار دخول الهمزة سبباً لهذه المعاني،

تلخيص {وَبِنَاؤُهُ لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا} أي لتعدية ما كان ثلاثياً مجرداً بزيادة مفعول عليه بتضمنين معنى الجعل والتصيير، بسبب الهمزة، فيصير الفاعل للفعل الثلاثي مفعولاً. مثلاً إذا قلت: (جلس زيد) فهو لازم. وإذا قلت: أجلسته يصير متعدباً بسببها. هذا إذا كان الفعل الثلاثي لازماً، وإن كان متعدباً فيه إلى واحد يصير متعدباً إلى اثنين بسببها كـ(قرأ زيد القرآن) فإذا قلت: (أقرأته القرآن) يصير متعدباً إلى اثنين، وإن كان متعدباً إلى اثنين فيه يصير متعدباً إلى ثلاثة كـ(اعلم) و(أرى).

فتح الغناء {وَبِنَاؤُهُ} أي بناء ذلك الباب الأول كائن {لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا.

[١] هذا السؤال ناشئ من قولنا فإن الهمزة صارت سبباً لإحداث الجعل ومورده قول المصنف وبنאוهُ.

وَقَدْ يَكُونُ لِأَزْمًا. بِمِثَالِ الْمُتَعَدِّي نَحْوُ: أَكْرَمَ زَيْدٌ عَمْرًا.

الكفوي وَقَدْ يَكُونُ لِأَزْمًا. بِمِثَالِ الْمُتَعَدِّي نَحْوُ: أَكْرَمَ زَيْدٌ عَمْرًا.

السبب وجراً من الدال عليها، وإستناد المعاني المذكورة إلى الهمزة مجازاً من قبيل إسناده الشيء إلى سبه، وإلا فالهمزة من "حروف المباني" لا من "حروف المعاني" إذ لو كانت معها لكانت (أكْرَم) ونحوه مركباً من حرف وفعل فلا يكون كلمة ولا كلاماً، والحال أنه كلمة اتفاقاً، ولذلك البناء معان أخر للتعريض للشيء وهو أن يجعل فاعل (أفعل) مفعوله معرضاً لأصل الفعل هو البيع نحو: (أبعته) أي عرضته للبيع وجعلته متسبباً إليه، قال الشيخ المنطهر في "شرح المفصل": الغرض التقديم، والتعريض تقديم أحد الأمر أي إدخاله في أمر وإيقاعه فيه والبناء بهذا المعنى متعد لفظاً ومعنى، وللصيرورة أي لصيرورة شيء هو فاعل (أفعل) صاحب شيء وهو على قسمين:

لتخصيص فإن قلت: إن (أَكَبَ) و(أَعْرَضَ) صاروا لازمين بعد النقل إلى (أَفْعَل) لأن (كَبَّه) بمعنى: الفاء على وجهه، و(عَرَضَهُ) بمعنى: أظهره. متعديان، فكيف تكون الهمزة سبباً لمعنى التعدية؟ بل الأمر على العكس على ما قاله التفتازاني ودهه خليفة والفاضل الكفوي قلنا: هذا القول منهم مبني على صحة جعل (أَكَبَ) مطاوع (كَبَّه) وهو ليس بصحيح إذ لا شيء من بناء (أفعل) مطاوعاً بالكسر، ولا يتقن نحو هذا إلا حملة كتاب سيبويه. وإنما كان (أَكَبَ) من باب (أَقْبَضَ) ^{١١} و(أَلَامَ) أي: الهمزة فيه للصيرورة، أو الدخول ومعناه: (صار ذا كَب) أو (دَخَلَ فِي الكَب) وكذا (أَقْشَع) يقال: أَقْشَع السَّحَابَ، أي: صار ذا قَشَعٍ وقَشْرَقٍ. ومطاوع (كَبَّ) و(قَشَع) (الكَب) و(القَشَع). يقال: كَبَّه فأنكَبَ و(قَشَع الرِّيحِ السَّحَابَ فأنقَشَع السَّحَابَ) وتفرق على ما قاله صاحب "الكشاف" والبيضاوي في تفسير قوله تعالى: ﴿أَقْمِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى وَجْهِهِ﴾ [الملك: ٢٢] والتعويل على هذا القول لا على الأول. ﴿وَقَدْ يَكُونُ لِأَزْمًا بِمِثَالِ﴾ بناء {المتعدي نحو: أَكْرَمَ زَيْدٌ عَمْرًا} فإن قولك: (كْرَمَ عَمْرًا) لازم، فلما قلت: (أَكْرَمَ) صار متعدياً بتضمين معنى الجعل والتصيير، فالهمزة كانت سبباً لحدوث هذا المعنى في الفعل، فحينئذ يصير فاعل (كْرَمَ) مفعولاً له (أَكْرَمَ).

فتح الفاء وَقَدْ يَكُونُ لِأَزْمًا. بِمِثَالِ الْمُتَعَدِّي نَحْوُ: أَكْرَمَ زَيْدٌ عَمْرًا؛ وهذا المثال مطابق للممثل له، فإن الإكْرَامَ الذي هو مدلول "أَكْرَمَ" قد صدر عن زيد الذي هو الفاعل، وتجاوز إلى عمرو الذي هو المفعول به، ولم يبق في نفس الفاعل. وكذا "الإحسان" و"الإشراب" و"الإدراك" و"الارتكاب".

١١) أن يجعل بالبناء للفاعل وفاعل أفعل فاعله، ومفعوله مفعوله، ومعرضاً اسم مفعول من التعريض حال من مفعوله.

١٢) من النقص بمعنى الهلاك، و(الأم) من اللوم يقال (الأم زيد) إذ فعل ما يلام عليه كأنه صار ذا ملامة.

الكفوي

اسم

إما أن يصير صاحب أصل الفعل نحو: (أَغْدَ البعير) أي: صار غدة. (وغدة البعير) طاعونه. وإما أن يصير صاحب شيء وهو صاحب أصل الفعل: نحو: (أَجْرَب الرجل) أي: صار ذا إربل ذات جرب، وللدخول في الشيء نحو: (أَصْبَح الرجل) أي: دخل في الصباح. فإن قيل: جعل بعضهم هذا المعنى داخلاً في القسم الأول من معنى "الصبورة" وقال: معنى (أصبح الرجل) صار ذا صباح. قلنا: المفهوم من "أصبح" هو الدخول في الصباح لا صبورة "ذي صباح" وأن لزم، والمراد من بيان المعنى هنا بيان معناه "المطابق" لا "الانتزاعي" على ما قاله الإمام البركوي. فالبناء على هذين المعنيين أي: الصبورة والدخول لازم لفظاً متعدياً ومعنى وللحينية ومعناها أن يحيى وقت يستحق فاعل أفعال أن يوقع عليه أصل الفعل نحو أحصد الزرع أي حان وقت حصاده وهو بهذا المعنى لازم، وجعل بعضهم أحصد الزرع للصبورة أيضاً، لكن الفرق بينهما ظاهر لأن أصل الفعل حاصل للفاعل في نحو: (أَغْدَ البعير) بخلاف (أَحْصَدَ الزرع) فإنه غير حاصل له، ألا يرى أنك تقول (أَحْصَدَ الزرع) وهو لم يحصد بعد، لا يقال لم لا يجوز أن يكون مبنياً على تنزيل "قرب الحصول" منزلة "الحصول" لأننا نقول هذا معنى مجازي والمراد بيان المعنى الحقيقي وللوجدان أي لوجود الشيء على صفة ومعناه أن الفاعل وجد المفعول موصوفاً بصفة مشتقة من أصل ذلك الفعل وتلك الصفة في معنى اسم الفاعل إن كان أصل الفعل لازماً نحو: (أَبْحَثْتُهُ) أي: وجدته بخيلاً، أو في معنى اسم المفعول إن كان أصل الفعل متعدياً نحو: (أَحْمَدْتُهُ) أي: وجدته محموداً، فالبناء على كلا التقديرين متعدياً للإزالة أي: لسلب الفاعل عن المفعول أصل الفعل نحو: (أَشْكَيْتُهُ) أي: أزلت عنه شكواه، وهو متعدي أيضاً وللزيادة في المعنى: نحو: (سَعَيْتُهُ) و(أَسْعَيْتُهُ)، وللتمكن: نحو: (أَفْرَزْتُهُ) أي: جعلت له قبرا، بمعنى: أَعْطَيْتُ لَهُ مَكَاناً يُقْبَرُ فِيهِ، والتمكين: نحو: (أَخْفَوْتُ البئر) أي: نكثت من حفره، وللحمل: نحو: (أَكْذَبْتُهُ) أي: حملته على الكذب، وللدعاء: نحو: (أَسْتَفَيْتُهُ) أي: دعوت له بالشفاء، وقد يكون بمعنى: (فعل) أي: بنسبة أصل الفعل إلى الفاعل: نحو: (قَلْتُ البيع) و(أَقْلَيْتُهُ) بمعنى: فسخته، فهذه الأبنية كلها متعدية أيضاً ولذا قال غالباً: (وَقَدْ يَكُونُ لَازِمًا، بِمِثَالِ الْمُتَعَدِي) أي: الفعل المتعدي {نَحْوُ: أَكْرَمَ زَيْدٌ عَشْرًا} فإن أصل التركيب (كْرَمَ عَشْرًا) فإذا زيدت الههزة حدث في الفعل بسببها معنى الجعل والتصيير فيصير فاعل (كْرَمَ) مفعولاً له (أَكْرَمَ).

للخصي

فتح اللام

ك: ابن الحاجب

من قوله وللإزالة إلى هنا من الأبنية الستة.

ومثال اللازم نحو: أصبح الرجل

الكفري ومثال اللازم نحو: أصبح الرجل | واعلم أن هذا الباب يجيء لمعان:

للتصير نحو: (أمسى الرجل) أي: صار ذا ماشية. وللدخول نحو: (أصبحنا، وأظلمنا) أي: دخلنا في الصباح والظلام. وللحبيوة نحو: (أحصد الزرع) أي: حان وقت حصاده. ولوجود الشيء على صفة نحو: (أنخلته، وأحمدته) أي: وحدته بخيلاً ومحموداً. أو للإزالة نحو: (أشكيتته) أي: أزلت الشكاية عنه، و(أعجمت الكتاب) أي: أزلت عجمته، قيل: هذا سماعي. وللكثرة نحو: (ألبن الرجل) إذا كثر عنده اللبن، ومنه أشعلته. وللتعريض نحو: (أباع الجارية) أي: عرضها للبيع وهبها له. وللتمكن نحو: (أقبرته) أي جعلت له قبراً. وللتمكن من الشيء نحو: (أحفرت البئر) أي: مكنت من حفره.

اسم ومثال اللازم نحو: أصبح الرجل | أي: دخل الرجل في الصباح، قد عرفت أن ما ذكر من المعاني أكثرها متعدٍ وبعضها لازم ولذا قال: (وقد يكون) قال التفنيزاني في "شرح الزنجاني": واعلم أنه قد ينقل الشيء إلى (أفعل) فيصير لازماً وذلك نحو (أكتب) و(أعرض) يقال كبه أي: ألقاه على وجهه فاكب وعرضه أي أظهره فأعرض، قال الزوزني: ولا ثالث لهما فيما سمعناه انتهى كلام التفنيزاني.

تلخيص ومثال اللازم نحو: أصبح الرجل | أي: دخل في الصباح. وفي استعمال كلمة "قد" إشارة إلى أن بناء اللازم أقل من بناء المتعدي على ما استتف على إن شاء الله تعالى.

واعلم أن هذا البناء يجيء لمعان آخر: للتعريض للأمر، وهو أن يفرض فاعل (أفعل) مفعولاً لأصل الفعل، أي: لمصدر ثلاثي، وهو البيع في نحو: (أباع الجارية) أي: عرضها للبيع. والبناء بهذا المعنى متعد لفظاً ومعنى. للتصير، أي: لتصير فاعله صاحب شيء، وذلك الشيء إما: أصل الفعل، نحو: (أغدّب البعير) أي: صار ذا غدة، أي: طاعون.

فتح الغاء ومثال اللازم نحو: أصبح | أي دخل في الصباح {الرجل} فإن الدخول في الصباح المستفاد من هذه العبارة وقع في نفس الرجل، ولم يتجاوز إلى شيء آخر، وإن دخل كافة الأشياء فيه معه أيضاً، لأن دخولهم وقع بأنفسهم، لا بإدخال ذلك الرجل،

الكفوي ولإتيان الفاعل إلى مكان أصله نحو: (أبعن) أي: أتى إلى البعير، ونحو: (أجبل) وللحمل نحو: (أكذبه) أي: حملته على الكذب. وللدعاء نحو: (أشفينه) أي: دعوت له بالشفاء. ولحصول السؤال نحو: (استنجذني فأنجذته) أي: سأل مني الإعانة فأعته. ولالإعانة كذاحلبت فلاناً، أي: أعتته على الحلب. ولمطأوع (فعل) كدطرنه فططر، و(بشرته فأبشرو) وهو فليل كما نقل عن الرضى في "شرح الشافية". ولمطأوع (فعل) كظارت الناقة على غير ولدها فأظارت. ولإتيان الفاعل بالموحوف بأصله نحو: (أكرم الرجل) أي: أتى بأولاد كرام. ولمعنى (فعل) بالتخفيف نحو: (أبكر) و(أبكر). ولالإغناء عن الثلاثي كدأرقل، وأعتق، وأقسم، وأفلح. وبمعنى (استفعل) نحو: (أعظمته واستعظمته).

لسي وزاد عليهما دده خليفة عشرة معان على ما ذكره الفاضل الكفوي، أقول هذا مبني على صحة جعل (أكتب) مطأوع (كئة^(١)) وليس بصحيح إذ لا شيء من بناء (أفعل) مطأوعاً ولا يتقرن نحو هذا إلا حملة كتاب سيبويه (أكتب) من باب (أنقض) ^(٢) و(الأم) أي: الهزرة فيه للضرورة، أو الدخول ومعناه: (صار ذا كتب) أو (دخل في الكتب) وكذلك أفتش السحاب، أي: صار ذا قشع، والقشع الكشف. ومطأوع (كتب) و(قشع): (انكتب) و(انقشع).

تلميح وإما صاحب أصل الفعل، نحو: (أجرب الرجل) أي: صار ذا إبل ذات جرب. فعلم منه أن الضرورة قسمان، ومنها قولهم: (ألبن الرجل) أي: صار ذا لبن كثير. وللدخول في الشيء نحو: (أصبح الرجل) أي: دخل في الصباح. هذا معناه المطايعي المقصود المبحوث عنه في هذا النص، ويلزمه معنى الضرورة، أي: صار ذا صباح. تأمل فالبناء على هذين المعنيين لازم لفظاً، ومتعلب معنى.

فتح المعنا وإنما قدم "باب الأفعال" على "باب التفعيل" الآتي لأن ما زيد فيه على حروفه الأصلي وقع في أوله؛ بخلاف باب التفعيل كما ترى.

(١) ويقال كبتة فأكب من الغراب والشوابة، أي: سجي. أعمل لازماً وفعل متعدياً من التوادر والغرائب ونحو: قشعت الريح السحاب فاقشع.

(٢) من "النقض" بمعنى: الهلاك. يقال: أنقض القوم هلكت أموالهم. ويقال: الأم زيد (إذا فعل ما يلام عليه كأنه صار ذا ملامة).

الكفوي وبمعنى الدجول في مكان نحو: (أنجد وأغور)، أي: دخل في التجرد، والغور، وللموصول إلى عدد هو أصله نحو: (أعشرت الدراهم) إذا بلغت عشرة، وكذلك أثلثت، وأربعت، وأخمسيت، وأسدست، وأسبعت، وأثمنت، وأسعت، وأمايت، وآلفت. ولجعل المتعدي لازماً نحو: (أذهبته). ولجعل المتعدي لازماً نحو: (أكب وأعرض). قال التفنازي وقال الزوزني: ولا ثالث لهما فيما سمعنا. وقال دده خليفة: بل له أمثلة ترتقي إلى ثلاثة عشر وعد: أنقص وألام وأطارت الناقة وأقشع السحاب وانسل الطائر وانزفت البئر وأبرأت الناقة وأسبق البعير وقلعه الله فانقلع وحجمه فأحجم.

اسم قال البيضاوي في تفسير قوله تعالى ﴿أَفْضَلُ بِمِثْلِي نِكَاةً﴾ [الملك: ٢٢]: والتحقيق أن أكب واقشع من باب (أَنْقَضَ) بمعنى: صار ذا كِبٍ وذا قَشَعٍ، وليس مطاوع (كَبَّ) بل المطاوع لهما (أَنْكَبَ) و(أَنْقَشَعَ). انتهى. والكِبُّ الصرغ يقال: كَبَّ اللهُ لوجهه أي: صرعه. فظهر من هذا أن ما قاله التفنازي، والزوزني، ودده خليفة، والكفوي مما لا يلتفت إليه، والحق ما قاله البيضاوي.

تلخيص وللوجدان أي: لوجود الشيء على صفة، ومعناه: أنَّ الفاعل وجد المفعول موصوفاً بصفة مشتقة من أصل ذلك الفعل، وتلك الصفة في معنى اسم الفاعل إن كان أصل الفعل لازماً، نحو: (أَبْخَلْتُهُ) أي: وَجَدْتُهُ بخيلاً، أو في معنى اسم المفعول إن كان أصل الفعل متعدياً، نحو: (أَحْمَدْتُهُ) أي: وَجَدْتُهُ محموداً، فالبناء على كلا التقديرين متعدي. وللإزالة أي: لسلب الفاعل أصل الفعل عن المفعول، نحو: (أَشْكَيْتُهُ) أي: أزلت عنه شكواه، وهو متعدي أيضاً، وللزيادة في المعنى نحو: (شَغَلْتُهُ) و(أَشْغَلْتُهُ)، وللتمكن نحو: (أَقْبَرْتُهُ) أي: جعلت له قبرا، بمعنى: أَغْطَيْتُ لَهُ مَكَاناً يُقْبَرُ فِيهِ. وللتمكن نحو: (أَخْفَرْتُ الْمِرْزَ) أي: فَكَبْتُ مِنْ حَفْرِهِ. وللحمل نحو: (أَكْذَبْتُهُ) أي: حملته على الكذب. وللدعاء نحو: (أَشْفَيْتُهُ) أي: دعوت له بالشفاء. وقد يكون بمعنى (فعل) أي: بنسبة أصل الفعل إلى الفاعل، نحو: (فَلَّتْ الْبَيْعَ) و(أَقْلَبْتُهُ) بمعنى: فسخته. فهذه الأبنية الستة، أعني: من الإزالة إلى هنا كلها متعدي أيضاً، ولذا قال المصنف: وبنائه للمتعدية غالباً. وللحيونة ومعناها: أن يحيى وقت يستحق فاعل (أفعل) أن يوقع عليه أصل الفعل، نحو: (أَخْضَدَ الزَّرْعَ)، أي: حَانَ وَقَرَّبَ وَقْتُ حَصَادِهِ، وهو بهذا المعنى لازم، وجعل بعضهم: (أَخْضَدَ الزَّرْعَ) للصيرورة أيضاً، ولا يخفى أن الصيرورة تقتضي حصول الفعل كما في (أَعْدَّ البعيرَ) وفي (أَخْضَدَ الزَّرْعَ) لم يحصل بل قرب.

فتح العناء

الباب الثاني: فَعْلٌ يَفْعَلُ تَفْعِيلاً

الكوفي {الباب الثاني} من الأبواب الثلاثة {فَعْلٌ يَفْعَلُ} قدمه على الثالث لكون زائده من جنس

الأصول

أساس {الباب الثاني} من الأبواب الثلاثة {فَعْلٌ يَفْعَلُ تَفْعِيلاً} قدمه لكون الزائد فيه من جنس بعض حروفه، ويجيء مصدر هذا الباب على {فَعَالٌ} بكسر الفاء وتشديد العين نحو: {كَذَبَ كَذَاباً} في "القاموس": كذب بالأمر تكذيباً وكذاباً وأنكره صاحب "الكشاف" قال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا﴾ [البأ: ٢٨]، و{فَعَالٌ} في باب {فَعَلٌ} كله فائس في كلام فصحاء العرب لا يقولون غيره، ومعنى بعضهم أفسر آية فقال: فقد فسرتها فساراً ما سمع بمثله انتهى. ويجيء على {تَفَعَالٌ} بفتح التاء، وسكون الفاء وهو القياس نحو: {تَدَثَّرَ} و{تَكَوَّرَ} و{تَوَكَّأَفٌ} ولم يجيء من هذا الباب بكسر التاء إلا كلمتين نحو: {تَبَيَّنَ} و{تَلَقَّاهُ} قال الزمخشري في "الكشاف": والقياس أن تكون على {تَفَعَالٌ} بفتح التاء ولم يجيء من هذا الباب بكسر التاء إلا {تَبَيَّنَ}، و{تَلَقَّاهُ}.

للجمن {الباب الثاني} من الأبواب الثلاثة {فَعْلٌ يَفْعَلُ} بتكرير العين {تَفْعِيلاً} قدمه لكون الزائد فيه من جنس بعض حروف الأصل، وقد عرفت فيما سبق أن المجموع محمول على الباب الثاني، لكونه علماً لجنس ما يوزن به على ما مؤخر مرة، ويجيء مصدر هذا الباب على {فَعَالٌ} بكسر الفاء وتشديد العين، نحو: {كَذَبَ كَذَاباً} و{فَسَّرَ فَسَاراً} كما في قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا﴾ [البأ: ٢٨]. قال في "المختار": وقوله تعالى: ﴿كِذَابًا﴾ أحد مصادر {فَعَلٌ} بالتشديد. ويجيء أيضاً على {التَفْعِيلِ}: ك{التَكْلِيمِ}، وعلى {التَفْعِلَةِ} ك{التَوْصِيَةِ} و{التَّبَصُّرَةِ} و{التَّذَكُّرَةِ} وعلى {تَفَعَّلَ} كقوله تعالى: ﴿وَمَرَّ قَنَاقُهُمْ كُلٌّ مُتَرَقِّقٌ﴾ [سبأ: ١٩] أي: كل تمزيق انتهى.

فتح الفاء {الباب الثاني} من الأبواب الثلاثة له وزن وموزون فوزنه {فَعْلٌ} بفتح الفاء وتشديد العين {يَفْعَلُ} بضم الياء وفتح الفاء وتشديد العين وكسرها

{١} التوكاف: التقاطع متوالياً من سفن البيت وقت المطر

الكفوي {تفعيلاً} ويجيء مصدر هذا الباب على (فعلالاً) أيضاً ك(كَلِمَ كَلَاماً) و(كَذَّبَ كَذَاباً) وعلى (تفعلاً) نحو: (كَبَّرَ تَكْرَاراً) وعلى (تفعلاً) نحو: (بَنَى تَبَاناً) و(لَقِيَ تَلْقَاءً) وعلى (تفعلة) ك(ذَكَرَ تَذَكُّراً) و(بَصَرَ تَبْصِراً) وعلى (مفعلاً) مثل: «وَمَرَّقَاتُهُمْ كُلُّ مَرَّقٍ» [سبأ: ١٩].

أساس وقد جوز الزجاج فتحها في غير القرآن انتهى ويجيء على (تفعلة) بفتح التاء وسكون الفاء وكسر العين نحو: (تَبْصِراً) و(تَكْرِمَةً) و(تَذَكُّراً) يحذف الياء وتعويض التاء إذ أصله: تكريماً، وتبصيراً، وتذكيراً فحذفت الياء وعوضت عنها التاء والترموهما^١ في نحو: (تجزية) و(تعزية)، و(توصية) أي: في مصدر الناقص من ياب (فعل) وأصله: تجزي وتعزي وتوصي على وزن (تفعيل) فحذف ياء التفعيل وعوض عنها التاء وإنما لم يحذف الياء الثانية التي هي لام الفعل لأنه لا يحذف لام التفعيل في الصحيح^٢ وإنما يحذف ياؤه نحو: (تكرمة) حفظاً للمناسبة بين المعتل والصحيح أن يوجد في الصحيح ما هو الملتزم في المعتل: ولأن الياء الباقية^٣ منحرقة وياء التفعيل ساكنة، والساكن لضعفه أولى بالحذف. ويجيء على (مفعلاً) بضم الميم وفتح الفاء وتشديد العين نحو: (مَمَرَّقٌ) من مَرَّقٌ تَمَرَّقاً ومَمَرَّقاً، قال صاحب "الكشاف" في تفسير قوله تعالى: «وَمَرَّقَاتُهُمْ كُلُّ مَرَّقٍ» [سبأ: ١٩]. فإذن قلت: قد جعل "الممرق" مصدراً فهل يجوز أن يكون مكاناً؟ قلت: نعم، ومعناه ما حصل من الأموات في بطون الطير والسباع وممرت به السيول فذهب به كل مذهب، وما نسفته الرياح فطرحته كل مطرح انتهى.

تلخيص ويجيء على (تفعال) بفتح التاء، وسكون الفاء، نحو: (تَذَكَّرَ) و(تَكَّرَرَ) و(تَوَكَّفَ) وهو القياس. وعلى تفعال بكسر التاء، نحو: (تَبَانٌ)، و(تَلْقَاءٌ) بكسر التاء فيهما، ولا ثالث لهما على ما قاله صاحب "الكشاف" فيه. وعلى (ففعال) بكسر الفاء، وتخفيف العين، نحو: (كَذَّابٌ) على ما في "الشافية"، قبل: (الكَذَّابُ) بالشديد قياس أهل اليمن، وقياس اللغة المشهورة (التَّكْذِيبُ) ويدل عليه كلام صاحب "المراح" فتأمل.

فتح الغاء {تفعيلاً} بفتح التاء وسكون الفاء وكسر العين الممدودة بالياء.

[١] أي: الحذف والإيصال.

[٢] أي في الفعل الصحيح.

[٣] تعيل لعدم حذف الياء الثانية.

مَوْزُونُهُ فَوْحٌ يُفْرِخُ تَفْرِيحًا

الكفري مَوْزُونُهُ فَوْحٌ يُفْرِخُ تَفْرِيحًا قبل: أصل تفريحاً (تفروحاً) بإسكان الراء الثانية استقل المتجانسان فأبدلت الثانية ياء انتهى. وأمثال هذا كثيرة في الكلام: نحو: (أملت) في (أملت) و(تقضى البازي) في (تقضض) و(حسبت بالخير) في (حسبت به) و(تلفقت) في (تلفقت) و(دميت) في (دهمت) و(صهيت) في (صهيت) وأمثال ذلك.

أسس مَوْزُونُهُ فَوْحٌ يُفْرِخُ تَفْرِيحًا وتفرخه بالحذف والتعويض، وفراحاً بكسر الفاء وتشديد الراء على ما التزمه فصحاء العرب.

تلخيص مَوْزُونُهُ فَوْحٌ يُفْرِخُ تَفْرِيحًا وفراحاً وتفرخه

ضغ الفاء و مَوْزُونُهُ أي موزون وزنه فَوْحٌ يُفْرِخُ تَفْرِيحًا بالتطابق لحركات الوزن، وسكاته. اعلم أن الأبواب الزائدة الحروف على الثلاثة تسمى وتذكر بمصادرها، مثل أن يقال: "باب الأفعال"، و"باب التفعيل"، و"باب المفاعلة"، وقس على هذا غيرها، فعلم أن مصدر هذا الباب جاء "تفعيلاً" فيسمى ب(باب التفعيل) لأن هذا المصدر أشهر وأكثر استعمالاً مما عداه، فإنه - أي مصدر هذا الباب - قد يجيء على وزن (تفعلة) مثل: "تكملة"، وقد يجيء على وزن (تفعال) مثل: "تبيان"، وقد يجيء على وزن (فعال) مثل: "كذاب" كما في قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كَذَّابًا﴾ [النبا: ٢٨]. وله مصادر أخرى على أوزان مختلفة مذكورة في المفصلات.

وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ ماضِيهٖ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَافٍ بِزِيَادَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ مِنْ جِنْسٍ عَيْنٍ فَعَلِهِ

الكثري {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ ماضِيهٖ} المفرد المذكور الغائب {عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَافٍ بِزِيَادَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ مِنْ جِنْسٍ عَيْنٍ فَعَلِهِ} أي: من مثله في الصورة، فاختلَفوا في زائده، فقيل: هو الأول، لأن الحكم بزيادة الساكن أولي، وقيل: هو الثاني؛ لأن الزيادة بالآخر أولي وهذا مما ذهب إليه الأثرون، واختار المصنف الأول.

السلي {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ ماضِيهٖ} المفرد المذكور الغائب {عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَافٍ بِزِيَادَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ مِنْ جِنْسٍ عَيْنٍ فَعَلِهِ} فعلى هذا يقتضي أن يكون مصدره (تفرحاً) بـ {تفرحاً} بإسكان الراء الثانية، وكذا الحال في (تكرماً)، و(تخريجاً) ونحوهما، لكنه أبدلت الثانية ياء لثقل المتجانسين على ما قالوا في نحو: (أفليت) هي (أفليت) (تقضي الباري) في (تقضي) واختلف في أن الزائدة هي الأولى أم الثانية، فعند الأكثرين هي الثانية؛ لأن الزيادة بالآخر أولي، وعند الخليل الأولى لأن الحكم بزيادة الساكن أولي، وعند سيبويه الوجهان جازان لتعارض الدليلين، ورجح ابن الحاجب في "الشافية" قول الأكثرين حيث قال: والزائد في كرم الثاني، وقال الخليل الأولى، وجوز سيبويه الأمرين انتهى.

تلخيص {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ ماضِيهٖ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَافٍ بِزِيَادَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ مِنْ جِنْسٍ عَيْنٍ فَعَلِهِ} فإذا كانت الزيادة من جنس عينه، علم أن أصل تفرحاً تفرحاً، بسكون الراء الثانية، وكذا الحال في (تكرماً)، و(تخريجاً) ونحوهما. أبدلت الراء الثانية ياء لثقل المتجانسين، كما قالوا في نحو: (أفليت) و(تقضي الباري) والأصل: (أفليت) و(تقضي) وقد يبدل الحرف الصحيح إلى الياء من غير تكرار تخفيفاً، كما يقال: (اليوم التالي) أصله: الثالث قال الشاعر:

قَدْ مَرَّ يَوْمَانِ وَهَذَا تَالِيٌّ وَأَنْتَ بِالْهَجْرَانِ لَا تَبَالِي

على ما في بعض "شروح الرنحاني". واختلف في أن الزائد هل هو الحرف الثانية أم الأول، فقيل: الأول؛ لأن الحكم بزيادة الساكن أولي من المتحرك عند الخليل. وقيل: الثانية؛ لأن الزيادة بالآخر أولي، والوجهان جازان عند سيبويه لتعارض الدليلين.

نحو الغناء {وَعَلَامَتُهُ} أي: علامة باب التفعيل {أَنْ يَكُونَ ماضِيهٖ} المفرد المذكور الغائب مبنياً {عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَافٍ بِزِيَادَةِ} أي بسبب زيادة {حَرْفٍ وَاحِدٍ} كائن أو كائناً {مِنْ جِنْسٍ عَيْنٍ فَعَلِهِ}.

بَيِّنُ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ

الكفري وقال: (بَيِّنُ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ) لكونه أظهر وأسهل، لأن في الثاني كلفة، فإنه يستلزم الإسكان بخلاف الأول، وأجاز سيويه الوجهين لتعارض الدليلين فافهم.

الساكن وعمل بعض شارحيه بأنه لما علم أن الدال الثانية في (قردد) زائدة للإلحاق فكذلك الثاني هنا زائدة، والتفصيل بأننا تعلم أن الدال في (قردد) إنما جعلت بإزاء الراء من جعفر للإلحاق به، والدال التي بإزاء جعفر هي الثانية، وإذا كان في (قردد) كذلك كان الزائد في غير قردد هو الثاني أيضاً دقاً للتحكم. لكن المصنف اختار هنا مذهب الخليل فقال: (بَيِّنُ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ) لظهوره وسهولته، ولأن في قول الأكثرين كلفة وهو إسكان الحرف المتحرك وتحريك الحرف الزائد الساكن بخلاف قول الخليل.

المتحيز واختار المصنف هنا مذهب الخليل فقال: (بَيِّنُ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ) لظهوره وسهولته من غير أن يتكلف لإسكان الحرف المتحرك، وتحريك الحرف الزائد الساكن بخلاف قول الأكثرين، فإنه يقتضي هذا التكلف.

فتح الفاء بَيِّنُ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ أي: بين أوله وأوسطه، فكل فعل وجدته معلماً بهذه العلامة فاحكم بأنه من باب التفعيل، مثل: (فَسَّرَ يُفَسِّرُ)، و(مَثَّلَ يُمَثِّلُ)، و(عَرَفَ يُعْرِفُ)، و(عَلَّمَ يُعَلِّمُ)، و(شَرَفَ يُشْرِفُ) وغيرها، فأصل "فَرَحَ" بالتشديد "فَرَحَ" بلا تشديد، فأردنا نقله إلى باب التفعيل وفيه قاعدة هي: أن يزداد حرف واحد من جنس عين فعله، بين الفاء والعين، فنحن زدناه فصار فَرَحَ فاجتمع أربع حركات متواليات، فأسكنا الراء الأولى لكرهية اجتماع أربعة حركات متواليات في كلمة واحدة في لسان العرب، ثم أدغمنا - أي أدخلنا - الراء الأولى في الثانية، فأعطينا للمدغم فيه تشديداً بدلاً من المدغم، فصار فَرَحَ.

وَبِنَاؤُهُ لِلتَّكْثِيرِ غَالِيًا وَهُوَ قَدْ يَكُونُ فِي الْفِعْلِ نَحْوُ: طَوَّفَ زَيْدٌ الْكَعْبَةَ. وَقَدْ يَكُونُ فِي الْفَاعِلِ نَحْوُ: مَوْتِ الْإِبِلِ،

الكسرى {وَبِنَاؤُهُ لِلتَّكْثِيرِ غَالِيًا، وَهُوَ} أَي: ذَلِكَ التَّكْثِيرُ {قَدْ يَكُونُ فِي الْفِعْلِ} بِالذَّاتِ {نَحْوُ: طَوَّفَ زَيْدٌ الْكَعْبَةَ} وَقَطَعْتَ الشَّوْبَ، وَجَوَّلْتُ {وَقَدْ يَكُونُ فِي الْفَاعِلِ} كَذَلِكَ {نَحْوُ: مَوْتِ الْإِبِلِ} بِكسر الباء جمع لا واحداً له من لفظه، كذا (أولوا).

الاسم {وَبِنَاؤُهُ لِلتَّكْثِيرِ غَالِيًا} اللام في التثنية للعهد الخارجي عند المصريين، والمعوض عن المضاف إليه عند الكوفيين وبعض البصرية ووافقهم كثير من المتأخرين كما في "معني اللبيب" أي: لتثنية فاعله أصل الفعل إما بالنسبة إلى نفس الفعل أو بالنسبة إلى الفاعل أو بالنسبة إلى المفعول ولذا فصل المصنف وقال: {وَهُوَ} أَي: التثنية. {قَدْ يَكُونُ فِي الْفِعْلِ نَحْوُ: طَوَّفَ زَيْدٌ الْكَعْبَةَ} أَي: كثر الطواف. {وَجَوَّلَ زَيْدٌ} أَي: كثر الجولان. {وَقَدْ يَكُونُ فِي الْفَاعِلِ نَحْوُ: مَوْتِ الْإِبِلِ} بِكسر الباء جمع لا واحداً له من لفظه كذا في اللغات والتفاسير، فالتثنية فيه بالنسبة إلى الفاعل أورد الفاعل جمعاً إيداناً بأنه يجب أن لا يكون مفرداً فيما يكون التثنية فيه في الفعل، ومن ثمة لا يقال (موتت الشاة) لشاة واحدة، لأنه لا يتصور فيه التثنية بوجه من الوجوه لأنه لا يستقيم تكثير هذا الفعل بالنسبة إلى الشاة الواحدة ولا تكثير فاعل لأنه واحد وليس له مفعول حتى يكون التثنية له.

تلخيص {وَبِنَاؤُهُ لِلتَّكْثِيرِ غَالِيًا} الظاهر أن "اللام" في التثنية عوض عن المضاف إليه، أي: لتثنية فاعله أصل الفعل. إما بالنسبة إلى نفس الفعل أو إلى الفاعل أو إلى المفعول، ولذا قال المصنف {وَهُوَ} أَي: التثنية. {قَدْ يَكُونُ فِي الْفِعْلِ نَحْوُ: طَوَّفَ زَيْدٌ الْكَعْبَةَ} ونحو: {جَوَّلَ زَيْدٌ}، أَي: كثر الطواف والجولان. {وَقَدْ يَكُونُ فِي الْفَاعِلِ نَحْوُ: مَوْتِ الْإِبِلِ} بِكسر الباء وسكونها، جمع لا واحداً لها من لفظها، وهي مؤنثة للجمعية على ما في المختار، وأورد الفاعل جمعاً لأن التثنية فيه بالنسبة إلى الفاعل وفي المفرد لا يتصور التثنية بل يجب أن يكون محل التثنية جمعاً. ومن ثمة لا يقال: (موتت الشاة) لشاة واحدة، بل (موتت الشاة) بغير تاء، لأنه اسم جنس يشمل القليل والكثير كالجمع.

تحسين {وَبِنَاؤُهُ} أَي بناء باب التثنية كائن {لِلتَّكْثِيرِ} أَي لإفادة وقوع الكثرة أو لإيقاع الكثرة {غَالِيًا وَهُوَ} أَي: ذَلِكَ التَّكْثِيرُ وَقَعَ فِيهِ التَّثْنَةُ. وَلَكِنَّهُ {قَدْ يَكُونُ} بِعَنْ بَقْعٍ وَيُوجَدُ بَعْضاً {فِي} وجود {الْفِعْلِ نَحْوُ: طَوَّفَ زَيْدٌ الْكَعْبَةَ} الْمُعْظَمَةَ، بِمَعْنَى: كَثُرَ زَيْدٌ طَوَّافِ الْكَعْبَةِ كِرَاراً مُرَاراً، فَوَقَعَ الْكَثْرَةُ فِي الطَّوَّافِ الَّذِي هُوَ مَدْلُولُ طَوَّفَ {وَقَدْ يَكُونُ} ذَلِكَ التَّكْثِيرُ {فِي} وجود {الْفَاعِلِ نَحْوُ: مَوْتِ الْإِبِلِ} أَي: مَاتَ كَثِيرٌ مِنَ الْإِبِلِ، بِمَعْنَى: مَاتَتْ جَمَالٌ كَثِيرَةٌ، وَهُوَ جَمْعٌ "جَمَلٌ" بِمَعْنَى: دَوْدٌ فِي التَّرِكِيِّ، وَاشْتَبَهَ فِي الْفَارَسِيِّ.

وَقَدْ يَكُونُ فِي الْمَفْعُولِ نَحْوُ: غَلَّقَ زَيْدٌ الْأَبْوَابَ.

التكرير واعلم أن الفاعل فيما يكون التكرير فيه على الفاعل يجب أن لا يكون واحداً، فلا يقال: (موت الشاة لشاة واحدة، كما ذكره الجارودي وكذا الكلام فيما يكون التكرير في المفعول أيضاً، ولذا قال المصنف: (وقد يكون في المفعول بالذات (نحو: غلق زيد الأبواب) بصيغة الجمع أي "غلق أبواباً كثيرة"، فسقط ما قاله بعض الشارحين من أن التكرير إنما يكون في الفعل، إلا أنه قد يستلزم تكثر الفاعل والمفعول كما في المثالين المذكورين، ولذا جاز غلقت الباب أي: مراراً مع وحدة المفعول انتهى. فتأمل.

أساس (وقد يكون في المفعول نحو: غلق زيد الأبواب) فالتكرير فيه بالنسبة إلى المفعول. أورد المفعول جمعاً أيضاً إيداناً بأنه يجب أن لا يكون مفرداً فيما يكون التكرير فيه في المفعول، ولهذا لا يقال: (غلق زيد الباب) بل يقال: (غلق زيد الأبواب) كما في قوله تعالى: ﴿وَعَلَقَتِ الْأَبْوَابُ﴾ [يوسف: ٢٣]. وقال بعض المحققين: المراد بالتكرير في المفعول أنه لا يستعمل "غلقت" بالتضعيف إلا إذا كان المفعول جمعاً حتى لو كان واحداً وغلق مراراً كثيرة لم يستعمل إلا "غلق" بلا تضعيف فاندفع ما قاله الشارح الأول من أن التكرير إنما يتحقق في الفعل وقد يستلزم تكثره تكثر الفاعل والمفعول في بعض الصور كما رأيت، ولهذا جاز غلقت الباب أي: مراراً مع وحدة المفعول تأمل. انتهى.

ويحتمل أن يكون وجه التأمل الإشارة إلى ما ذكرنا من الحق، وينبغي أن يعلم أن هذا بخلاف قولك: (قطعت الثياب) فإن ذلك يجوز أن يكون المفعول واحداً؛ لأن هذا أعني القطع يستقيم تكثره بالنسبة إلى ثوب واحد إذ يجوز أن يقطع الثوب الواحد مراراً كثيرة؛ كذا في "إيضاح المفصل" لكن المستفيض من كتب اللغة خلافه.

تلخيص (وقد يكون في المفعول نحو: غلق زيد الأبواب) وبما عرفت من أن محل التكرير يجب أن يكون جمعاً ظهر إيراد المفعول جمعاً، لأن التكرير فيه بالنسبة إلى المفعول، فلا يقال: (غلق زيد الباب) بل يقال: (غلق زيد الأبواب) كما في قوله تعالى: ﴿وَعَلَقَتِ الْأَبْوَابُ﴾ [يوسف: ٢٣]. فإن قلت: إن قولك: (قطعت الثياب)، يجوز أن يكون المفعول فيه واحداً، مع أنه محل التكرير. قلنا: جواز فيه لجواز أن يقطع الثوب الواحد مراراً كثيرة، فإن فيه معنى الجمعية تقديراً كما في: (مراويل) وكان كل قطعة منه فرد على ما في "إيضاح المفصل".

فتح العناء (وقد يكون) التكرير (في) وجود (المفعول نحو: غلق زيد الأبواب) وفي بعض النسخ "الباب"

الكثيري واعلم أن هذا الباب يجيء أيضاً: نسبة المفعول إلى أصل الفعل نحو: (فَسَقَتْهُ) أي: نسبه إلى الفسق. والتعدية نحو: (فَرَّخَتْهُ) أي: صيرته فرحاً وأحدثت فيه فرحاً. وللنسبة نحو: (فَرَّخَتْهُ) أي: أزلت الفرع عنه. وللاعتقاد نحو: (وَأَخَذْتُ اللَّهَ وَقَدْسَتْهُ) أي: اعتقدت أنه واحد وطاهر عن كل نقص. وللمعنى القبول نحو: (سُبِقْتُ فِي كَذَا) أي: قبلت شفاعتي فيه. والمعنى المحضور في شيء نحو: (جُمِعَ) أي: حضر الجمعة. وللصيورة كـ(عَمَّرْتُهُ) أي: جعلته عاجزاً. وللدعاء له كـ(بَرَّكْتُهُ) أي: دعوت له بالبركة. أو للدعاء عليه كـ(عَقَّرْتُهُ) أي: دعوت عليه بالعقر. أي: الهلاك. ولإتيان الفاعل إلى مكان أصله كـ(بَيْتُونِ) أي: أتى إلى اليمن. ونسبة الشيء إلى أصله نحو: (تَشَقَّتْهُ) أي: نسبته إلى تميم. وللصيورة فاعله كأصله كـ(قَرَسَ) أي صار ذا قوس.

الاسي وله معانٍ أخرى: نسبة المفعول إلى أصل الفعل نحو: (فَسَقَتْهُ) أي: نسبته إلى الفسق. وليس المعنى صيرته فاسقاً كما وهم. وللتعدية نحو: (فَرَّخَتْهُ) ولللسب نحو: (فَرَّخَتْهُ) أي: أزلت فرعها، وللاعتقاد نحو: (وَأَخَذْتُ اللَّهَ وَقَدْسَتْهُ) أي: اعتقدت أنه واحدٌ وطاهرٌ عن كل نقص، والقبول الشيء كقوله عليه الصلاة والسلام: (الْقُرْآنُ شَافِعٌ مُشْفَعٌ) ^{١١} أي: مقبول شفاعته، ومنه قولهم في دعاء جنازة الصبي: (واجعله لنا شافعاً مشفعاً) ^{١٢} وللحضور في شيء مثل: (جمع) و(وسم) أي حضر الجمعة والمرسم، ونسبة أصل الفعل إلى فاعله من غير زيادة نحو: (زَلْتَهُ) و(زَيْلَتَهُ)، فإنهما بمعنى: (فَرَّقْتَهُ) لكن في زيلته من المبالغة ما لم تكن في زلته لأنه لا بد للزيادة من فائدة مثل التأكيد ولاختصار الحكاية مثل قولهم: (هَلَّلَ) و(كَثَّرَ) و(سَبَّخَ) و(حَمَّدَ) و(مَجَّدَ) و(صَلَّى) و(لَبَّى). والمعنى قال: لا إله إلا الله، والله أكبر، وسبحان الله، والحمد لله، وقرأ ما يدل على مجد الله، وقال اللهم صل على محمد وعلى آل محمد، وليبك اللهم لبيك.

تلجس وإنما قيدنا الكثير بقولنا: غالباً، لأن هذا البناء يجيء لمعان غير الكثير، نسبة المفعول إلى أصل الفعل نحو: (فَسَقَتْهُ) بمعنى: نسبته إلى الفسق. لا بمعنى: صيرته فاسقاً، كما توهم. وللتعدية نحو: (فَرَّخَتْهُ). ولللسب نحو: (فَرَّخَتْهُ) أي: أزلت فرعها. وللاعتقاد نحو: (وَأَخَذْتُ اللَّهَ وَقَدْسَتْهُ) أي: اعتقدت أنه واحدٌ وطاهرٌ مقدس عن كل نقص.

فتح الغنة فبالنظر إلى المثال الأول كثرت الأبواب المغلقة، وبالنظر إلى الثاني صار انغلاق الباب كثيراً؛ بأن يغلِق ويُفْتَح ويغلِق ويُفْتَح كـ(أمرأاً).

[١] رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" ١٣٠/٦ [٢٠٠٥٢]

[٣] لم أجده.

الكسري ولصبرورة فاعله إلى أصله، كدورق الشجر، أي: مساوفا ورق. وللجينة كظهور، أي: حان وقت الظهر. وللحمل كالحفظ الكتاب، أي: حمله على الحفظ. وللعمل المكرر في مهلة لوجوده شيئاً فشيئاً، كدرجته. والمعنى (فعل) نحو: (فَلَصَ وَفَلَصَ) و(فَضَر وَفَضَرَ) و(ذَالَ وَذَالَ). ومعنى صبرورة فاعله إلى أصله نحو: (عَجَزَت المرأة وَنَشِيت) أي: صارت عجوزاً وشيباً. ومعنى (تَفَعَّل) نحو: (وَلَّى عَنْهُ وَتَوَلَّى) إذا أعرض عنه، و(بَيَّنَ الشَّيْءَ) بمعنى: تَبَيَّنَ، و(ذَكَرَ فِي الْأَمْرِ) أي: تَفَكَّرَ. و(لَاغِنَاءَ عَنْ) (فَعَّلَ) ك(جَزَبَ) و(وَدَّعَ الْقِتَالَ) إذا تركه و(عَبَّرَ بِالشَّيْءِ) إذا عليه. و(عَوَّلَ عَلَيْهِ) إذا اعتمد عليه. وللتوجيه ك(سَرَّقَ وَغَرَّبَ). ولجعل الشيء بمعنى ما صنع منه كعذته وأمرته إذا جعلته عدلاً وأميراً ولاختصار الحكاية كقولهم: أَمِنَ وَأَيْهَ وَأَقْفَ وَسَوْفَ وَسَجَّ وَحَمَدَ وَهَلَّلَ إِذَا قَالَ آمِينَ، وَيَا أَيُّهَا، وَأَفَ، وَسَوْفَ، وَسَبَّحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ.

السري وأعلم أنه قد يوجد بين (الإفعال) و(التفعيل) تمام التقابل، مثل: (الإفراط) الذي هو غاية التجاوز عن الحد، و(التفريط) الذي هو غاية البعد عن الحد لعل الأول لتعدية (فَرَطَ) بمعنى: سَبَقَ، والثاني لتكثير (فَرَطَ) بمعنى: قَضَرَ، وله معان غير ذلك مستوفاة في المفصلات.

التخيس ولقبول الشيء: كقوله عليه الصلاة والسلام: (الْقُرْآنُ شَافِعٌ مُشْفَعٌ) ^{١١} بفتح الفاء، أي: مقبول الشفاعة، ومنه قولهم في دعاء جنازة الصبي: (وَاجْعَلْهُ لَنَا شَافِعاً مُشْفَعاً) ^{١٢} وللحضور في شيء مثل: (جمع) و(وسم) أي حضر الجمعة والموسم. ولنسبة أصل الفعل إلى فاعله من غير زيادة نحو: (زَلَّتْهُ) و(زَلَّتْهُ)، فهاتين بمعنى: (فَرَّقَتْهُ) إلا أن الثاني مبالغة، لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى. ولاختصار الحكاية كقولهم: (هَلَّلَ) و(كَثَّرَ) و(سَبَّحَ) و(حَمَّدَ) و(مَجَّدَ) و(صَلَّى) و(لَبَّى). والمعنى قال: لا إله إلا الله، والله أكبر، وسبحان الله، والحمد لله، وقرأ ما يدل على تمجيد الله وتعظيمه، وقال: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ... الخ، وَلِيْبِكَ اللَّهُمَّ لِيْبِكَ.

ومما ينبغي أن يعلم أنه قد يوجد بين (الإفعال) و(التفعيل) تمام التقابل، مثل: (الإفراط) الذي هو غاية التجاوز عن الحد، و(التفريط) الذي هو غاية التقصير والتضييع، فكأنه فات لعل الأول من (فَرَطَ)، بمعنى: سَبَقَ، والثاني من (فَرَطَ) بمعنى: قَضَرَ كذا فهم من "المختار"، ولهذا الباب معان أخر مبينة في المنطولات.

فتح الغاء وإنما قدمه على "باب المقابلة" لكون الزائد فيه من جنس بعض حروفه.

[١] رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" ١٣٠/٦ {٣٠٠٥٢}

[٢] ثم أجده.

الباب الثالث: فاعل يُفاعِل مفاعلةً وفعالاً وفعالاً مؤزونةً فاعل يُقاتِل مقاتلةً وقاتلاً وقيتالاً

المكرى الباب الثالث: فاعل يُفاعِل مفاعلةً وفعالاً وفعالاً مؤزونةً فاعل يُقاتِل مقاتلةً وقاتلاً وقيتالاً. قال الصناراني وروى "ماريته مرأه" البين، وفعالاً بلا ياء لغة غيرهم.

النسب الباب الثالث: فاعل يُفاعِل مفاعلةً وفعالاً وفعالاً مؤزونةً فاعل يُقاتِل مقاتلةً وقاتلاً وقيتالاً قال العلامة الصناراني. ومن قال: (كذب كذاباً) قال: (قاتل قيتالاً) وروى (ماريته مرأه) بالتحفيف مصدر (قتل) من التفعيل منهم ابن العاجب حيث أشت في "الشافية" الكذاب في "حاشية أنوار التنزيل"، ومن جعله مصدر (كاذب) يكون بمعنى: (المكاذبة) فقال: (وقتالاً وقيتالاً) وقوله: (ماريته مرأه) بكسر الميم وتشديد الراء بمعنى: (المجادلة) و(قتالاً) بالتحديد أيضاً في سورة النبأ على معنى "المكاذبة" لكونه شاذاً في المفاعلة ولذا لم يحمله المفسرون (كذاباً) بالتحديد المذكورة ولم يحمله المشددة على معنى (المكاذبة) لأنه شاذ في المفاعلة نحو: (مرأه) بالتحديد انتهى.

تلخيص الباب الثالث: فاعل يُفاعِل مفاعلةً وفعالاً وفعالاً مؤزونةً فاعل يُقاتِل مقاتلةً وقاتلاً وقيتالاً وقيتالاً بكسر الفاء وتشديد العين، مثل: (ماريته مرأه) لكنه شاذ في المفاعلة على ما قاله المحققون. قال في "الشافية": (مرأه) فيه شاذ انتهى. ولذا لم يحمله المفسرون (كذاباً) بالتحديد في سورة النبأ على معنى: (المكاذبة) قال الفاضل العصام في "حاشية أنوار التنزيل": ولم يحمله المشددة على معنى (المكاذبة) لأنه شاذ في (المفاعلة)، نحو: (مرأه) بالتحديد هذا كلامه. وفي "المراح" (قاتل) يجيء مصدره على (قتالاً) يعني بالتحفيف، و(قيتالاً)، والقياس (مقاتلة). فعلم مما نقلنا أن (فعالاً) و(فعالاً) مخالفان للقياس دون الاستعمال، و(فعالاً) بالتحديد ك(مرأه) مخالف لهما.

مع البناء الباب الثالث من الأبواب الثلاثة المندرجة في النوع الأول له وزن، ولوزنه موزون، فوزنه {فاعل يُفاعِل} بضم الياء {مفاعلةً} بضم الميم ومد الفاء وفتح العين واللام وبتاء مفتوحة، مصدره الأول {وفعالاً} بكسر الفاء، مصدره الثاني؛ وهو على لغة بعض قبائل العرب {وفعالاً} بكسر الفاء المسدودة بالياء، مصدره الثالث؛ وهو على لغة أهل اليمن.

الكنوي واختلفوا، فقبل الأول هو الأصل، لأن حروف الفعل ثابتة فيه بتسامها إلا أن الألف قلبت ياء لانكسار ما قبلها، وإلى هذا ذهب سيويه حيث قال في قتال: كأنهم حذفوا الياء التي جاء بها أهل اليمن، وذهب صاحب الكشف إلى أن الأصل هو الثاني؛ حيث جعل الياء لإشباع كسرة الفاء، ولعل وجهه أن حروف الفعل ثابتة فيه بلا زيادة، إلا أن الألف قلبت مكانها،

الساس وتوضيح المقام أنهم اختلفوا في (فعالاً - وفيعالاً) مصدرين لهذا الباب فذهب بعضهم إلى أن (فعالاً) أصل؛ لأن حروف الفعل ثابتة فيه بلا زيادة لكن الألف الزائدة قلبت مكانها، و(فيعالاً) فرعه لأن الياء حاصلة بإشباع كسرة الفاء وهو المختار عند الرمخشري؛ ولأن (فيعالاً) مبني على لغة أهل اليمن دون غيرهم.

تلخيص فإن قلت: ذهب بعضهم إلى أن الأصل بعد مفاعلة (فيعالاً) دون (فعالاً) بتدليل أن حروف الفعل ثابتة فيه بتسامها، إلا أن الألف قلبت ياء لانكسار ما قبلها، وهو مذهب سيويه حيث قال: الأصل في (قتالاً) (قتالاً) حذفوا الياء التي جاء بها أهل اليمن. فلم تقدم المصنف (فعالاً) على (فيعالاً) مع أن المناسب العكس؟

قلنا: إن (فعالاً) أكثر استعمالاً من (فيعالاً) كما يقال: (خالف خلافاً)، أي: (مخالفة)، وأنه أصل من (فيعالاً) عند بعضهم، لأن حروف الفعل ثابتة في (فعالاً) بلا زيادة، لكن الألف الزائدة قلبت مكانها، و(فيعالاً) فرعه، لأن الياء حاصلة بإشباع كسرة الفاء، وهو المختار عند الرمخشري، ولأن (فيعالاً) مبني على لغة أهل اليمن دون غيرهم، ولهذا قدمه على (فيعالاً) تأمل.

فتح الفاء (مَوْزُونَةٌ) أي موزون وزنه

الجوهري والظاهر أن المصنف اختار هذا الثاني، حيث قدمه على الأول في الذكر.

السر وذهب بعضهم إلى أن الأصل (فيعالاً) دون (فعلالاً) بدليل أن حروف الفعل ثابتة فيه شيئاً حذفوا الياء التي جاء بها أهل اليمن. وقال بعض المحققين: و(فيعالاً) مثل (فعلالاً) عنده الجوهري من كلام العرب لكنه قليل. انتهى. ولعل لهذا رجح المصنف (فعلالاً) على (فيعالاً) وقدمه عليه.

شخص فإن قلت: لم زيدت الميم والثاء في مصدر هذا الباب، والثاء في مصدر باب التثنية، مع أنها لم تكن في ماضيها قلنا: مصدر غير الثلاثي مشتق من الماضي باتفاق البصريين والكوفيين على ما حزم به بعض شراح "المقصود"، فإذا كان كذلك فالمشتق من الشيء بالاشتقاق الصغير يشتق إما بزيادة الحركة أو الحرف، فمصدر هذا الباب اشتق من ماضيه بزيادة الميم في الأول لتقارب الميم والغاء مخرجاً، وبزيادة الثاء في الآخر، لكون زيادة الثاء في أكثر سائر المصادر تارة (و) (استقامة) و(استخراجة) وغيرها تأمل.

وأما (التثنية) فزيدت الثاء في أوله دعماً للالتباس بمثل: (فعليلة) وفسر عليهما لفظاً واحداً، وهذا القدر يكفي لاستئناس المتعلمين. وإلا فالحق في الجواب أن أمثال هذه المصادر سماعية وزناً، فلا تقتضي التعليل بل لا يمكن. لأن واضح اللغات هو الله تعالى على القول المختار، وإرادته مرجحة على ما سبق. فإن قلت: فلم قالوا مصدر غير الثلاثي قياسي؟ قلنا: كونه قياسياً محيي كل واحد منه من ياءه على وزن مخصوص دائماً، أي: على سن واحد. بخلاف مصدر الثلاثي، فإنه لا يحيي على سن واحد على ما بيناه في ياءه.

مع الغنة { قَاتِلٌ يُقَاتِلُ مُقَاتِلَةً وَقِتَالاً وَقِتَالاً } موافقاً لحركات الوزن.

وعلامة أن يكون ماضيه على أربعة أحرف بزيادة الألف بين الفاء والعين

الكثري (وعلامة أن يكون ماضيه) المفرد المذكور الغائب (على أربعة أحرف بزيادة الألف بين الفاء والعين) وقد عرفت وجه تخصيص الزيادة بما بين الفاء والعين.

لسي (وعلامة أن يكون ماضيه) المفرد المذكور الغائب (على أربعة أحرف بزيادة الألف بين الفاء والعين) وإنما زيد بينهما لأن ما بين العين واللام محل زيادة ألف المصدر، وما بعد اللام محل زيادة ألف التثنية ولذا حصت الزيادة بما بين الفاء والعين.

شمسي (وعلامة أن يكون ماضيه) المفرد المذكور الغائب، إذ البواقي زائدة (على أربعة أحرف) حال كون ذلك الماضي ملتبساً (بزيادة الألف بين الفاء والعين) إذ ما بين العين واللام محل زيادة ألف المصدر، وما بعد اللام محل زيادة ألف التثنية، والألف لكونها لا تزيد في الأول، ولذا خص الزيادة بما بين الفاء والعين.

فتح الفاء (وعلامة) أي ما يعلم به باب المضاعفة (أن يكون ماضيه) المفرد المذكور الغائب مبنياً (على أربعة أحرف بزيادة الألف بين الفاء والعين) فإذا وجدت فعلاً معلماً بهذه العلامة فاحكم بأنه من "باب المضاعفة"، مثل: (صالح يصابح)، و(عامل يعامل)، و(كاتب يكتب)، و(عالم يعالج)، و(ناظر ينظر)، وغيرها.

لما علم أن أصل (فاعل) (فعل) فزدنا ألفاً بين الفاء والعين لنقله إلى باب (المضاعفة) فصار (فاعل).

وَبِنَاؤُهُ لِلْمُشَارَكَةِ بَيْنَ الْأَثْنَيْنِ غَالِيًا

الكوفي {وَبِنَاؤُهُ لِلْمُشَارَكَةِ بَيْنَ الْأَثْنَيْنِ} أي لمشاركة أمرين في أصله بالصدور والوقوع بشرط أن يكون أحدهما غالباً، والآخر مغلوباً، فيكون كل واحد منهما فاعلاً ومفعولاً لكن الغالب يكون فاعلاً، والمغلوب مفعولاً لفظاً، وبالعكس معنى، هكذا قال السيد الشريف في شرحه للزنجاني:

السلي {وَبِنَاؤُهُ لِلْمُشَارَكَةِ بَيْنَ الْأَثْنَيْنِ} هذا محمول على التفسير باللازم على ما حققه السيد السند في "حاشية المطول" حيث قال في بحث التشبيه: وما قيل من أن باب فاعل وتفاعل للمشاركة والتشارك فتفسير باللازم انتهى. والتحقيق أن معنى قولهم: (قاتل زيد عمراً) ثبوت القتل (لزيد) متعلقاً ب(عمرو) صريحاً، وعكسه ضمناً.

ويلزم من ذلك مشاركة أحدهما للآخر لزوماً في الجملة فالفرق بين قولهم: قاتل زيد عمراً وبين قولهم شارك زيد عمراً في القتل أن الأول يدل على ثبوت "القتل" لشيئين، والثاني يدل على ثبوت الشركة لكل منهما متعلقاً بالآخر، ويلزم منه المشاركة في الشركة لكنها غير مقصودة، فلو كان مفهوم فاعل نفس المشاركة لكان المفهوم من قولنا: (شارك زيد عمراً) مشاركتين أحدهما من جوهر اللفظ، والآخرى من الصيغة، فظهر الفرق بين ثبوت الحكم لشيئين وبين مشاركة أحدهما للآخر فيه، والحق أنهما مفهومان متعبران متلازمان فليس دلالة اللفظ على أحدهما عين الدلالة على الآخر وإن استلزمتهما، وهذا نظير قولهم: (جاءني زيد وعمرو) فإنه يدل على ثبوت المصحي لكل واحد منها، ويلزم من ذلك مشاركة أحدهما للآخر في المصحي، فعلى هذا يكون بناء هذا الباب نسبة أصل فاعل وهو مصدر فعلة الثلاثي إلى أحد الأمرين متعلقاً بالآخر صريحاً بأن يكون الأمر الأول وهو (زيد) في المثال المذكور مرفوعاً.

تلخيص {وَبِنَاؤُهُ لِلْمُشَارَكَةِ بَيْنَ الْأَثْنَيْنِ} أي: يكون بناء هذا الباب نسبة أصل فاعل، وهو مصدر فعلة الثلاثي إلى أحد الأمرين متعلقاً بالآخر صريحاً، بأن يكون الأمر الأول وهو "زيد" في قولنا: (قاتل زيد عمراً)، مرفوعاً، والأمر الثاني: وهو (عمرو) منصوباً. ونسبة أصل الفعل إلى "عمرو" وهو الأمر الثاني متعلقاً بـ"زيد" وهو الأمر الأول تعلقاً ضمناً، ويلزم من ذلك مشاركتها في أصل الفعل. فإن قلت: ما قلته يقتضي أن لا تكون المشاركة معنى حقيقياً لهذا الباب بل معنى لازماً له مع أن قولهم "وَبِنَاؤُهُ لِلْمُشَارَكَةِ" يقتضي أن يكون معنى حقيقياً له. قلنا: قولهم: إن باب (المفاعلة) (والتفاعل) للمشاركة، والتشارك تفسير باللازم. والتحقيق أن معنى قولهم: (قاتل زيد عمراً) ثبوت القتل (لزيد) متعلقاً ب(عمرو) صريحاً، وعكسه ضمناً.

فتح الغناء {وَبِنَاؤُهُ} كائن {لِلْمُشَارَكَةِ بَيْنَ} الشخصين أو الشيتين

الكفري فإذا قلت: ضارب زيدٌ عمراً دل صريحاً على صدور الضرب على وجه الغالبية من زيد ووقوعه على عمرو، وضمناً على صدوره من عمرو على وجه المغلووية ووقوعه على زيد، فلهذا الشأن يصير اللازم إذا نقل إلى هذا الباب متعدياً، نحو: كرمته، والمتعدي إلى مفعول واحد متعدياً إلى مفعولين، إن لم يصح مفعوله، لأن يكون مشاركاً للفاعل، نحو: جاذبته الثوب، فإن مفعول "جذب" وهو "الثوب" مثلاً، لا يصلح لأن يكون مشاركاً للمتكلم في الجذب فاحتاج إلى مفعول آخر يكون مشاركاً له فيه كـ "عمرو" مثلاً فيتعدى إلى اثنين. وأما إذا صلح مفعوله للمشاركة فيكفي به كما في (شانتفت زيدا) قيل. وذكر "الكشاف" في بعض شروحه أن في هذا الباب معنى آخر كثير الاستعمال، وهو أن يكون من أحد الطرفين صدور أصل الفعل، ومن الطرف الآخر ما يقابله، بناء على جعل ما يقابله قائماً مقامه، كقولك: (باتع زيدٌ عمراً) فإن الصادر عن أحدهما البيع ومن الآخر الشراء، ومنه المضاربة وغير ذلك، وهذا القسم من كثرة الاستعمال بلغ ما بلغ؛ حتى قيل: "لا يمتنع دعوى أن يقال باب المفاعلة حقيقة في القدر المشترك بين هذا القسم، والقسم المشهور". قال الفتازي: تأسيسه على أن يكون بين اثنين فصاعداً، انتهى.

أما والأمر الثاني وهو (عمرو) منصوباً، ولنسبة أصل الفعل إلى (عمرو) وهو الأمر الثاني متعلقاً بـ (زيد) وهو الأمر الأول تعلقاً ضمناً، ويلزم من ذلك مشاركتهما في أصل الفعل، فإن قيل: إن ما نقل عن الشريف المحقق هنا يناهني ما ذكره في "شرح الزنجاني" حيث قال قدس سره: أن غالب هذا الباب لمشاركة الأمرين في أصل الفعل في الصدور والوقوع بشرط أن يكون أحدهما غالباً والآخر مغلوباً، فيكون كل واحد منهما فاعلاً ومفعولاً لا اشتراكهما فيه، لكن الغالب يكون فاعلاً والمغلوب مفعولاً لفظاً وبالعكس معنى. انتهى.

تلخيص ويلزم من ذلك مشاركة أحدهما للآخر لزوماً في الجملة على ما حققه سيد المحققين في "حاشية المطول" ثم إن المعنى الموضوع له إذا اقتضى "المشاركة" يكون غير المتعدي من الثلاثي متعدياً، إذا نقل إلى هذا الباب، نحو: (كرمته) و(شاعرتة) فإنهما متعديان مع أن ثلاثيتهما لازم، ويكون المتعدي إلى مفعول واحد متعدياً إلى مفعولين؛ أحدهما: لأصل الفعل، والثاني: ما اقتضاه معنى المشاركة، نحو: (جاذبته الثوب)، فإن مفعول (جذب) وهو (الثوب) لما لم يصح أن يكون مشاركاً للفاعل في المجازية احتج إلى مفعول آخر، وهو الضمير، ويلزم منه مشاركة أحد الشخصين الآخر في (جذب الثوب)، بخلاف: (شانتفته) فإنه لما كان المفعول في قولهم: (شتمت زيدا) صالحاً لأن يكون مشاركاً للفاعل. اقتصر على ذلك المفعول ولا يحتاج إلى مفعول آخر.

فتح الغناء {الاثنين غالباً} بأن يصدر عنهما معاً.

الكوفي فكلام المصنف مبني على التمثيل، أو من قبيل الأخذ بالأول، ويحتمل أن يكون قوله: (غالباً) ناظراً إلى قوله: بين الاثنين، أي: تكون المشاركة بين الاثنين غالباً، وإن كانت بين الزيادة أيضاً في بعض الأوقات.

إسناد قلنا: لا لأن ما قاله في "حاشية المعلوم" مبني على التحقيق، وما نقل عنه من شرحه على الزنجاني مبني على التفسير باللازم على ما نبه عليه في تلك الحاشية، وما قاله بعض المحققين من أن بناء فاعل يجيء لمشاركة الاثنين في فعل لكن يسند إلى من كان مقدماً في الفعل، وينصب الثاني على المفعولية، نحو: (ضاربت زيداً) إذا تقدمته في مباشرة الضرب، و(ضاربتني زيد) إذا تقدمت فيها فمبني على التفسير باللازم أيضاً، والحاصل أن بناء هذا الباب إذا كان للمشاركة بناء على لزوم المذكور لا يكون إلا بين اثنين أحدهما فاعل والآخر مفعول، سواء كان كل منهما شاكرين ولا تكن من القاصرين فقوله: (غالباً) حال من فاعل الطرف وقيد له، وقد عرفت ما حققنا أن هذا تنبيه على أن لزوم المشاركة بين الاثنين للمعنى الموضوع له (الباب (فاعل) ليس بكلي بل غالبية وأكثرية) ومن عقل عن هذا التحقيق مثل الفاضل الكوفي قال بأن كلام المصنف مبني على التمثيل أو من قبيل الأخذ بالأولى ويحتمل أن يكون قوله غالباً ناظراً إلى قوله: بين الاثنين أي: يكون المشاركة بين الاثنين غالباً، وإن كانت بين الزيادة أيضاً في بعض الأوقات، وقوله: وقد يكون للواحد ناظر إلى قوله للمشاركة انتهى. وأنت حبير بأن هذا توجيه بما لا يرضى به المحققون.

تلخيص فإذا قلنا: (شامتُ زيداً) يكون معناه: ثبوت الشتم لأحدهما متعلقاً بالآخر صريحاً، وعكسه ضمناً، ويلزم من ذلك مشاركة أحدهما للآخر. وحاصل كلام المصنف وبيانه كائن للمعنى يستلزم المشاركة بين الشخصين، أو الأشخاص، على ما نقل عن الأئمة. (غالباً) أي: كونه غالباً أو حال كونه غالباً، وفيه تنبيه على أن لزوم المشاركة بين الاثنين للمعنى الموضوع له لياق (فاعل)، ليس بكلي، بل أكثرية وغالبية هذا تحقيق المقال. ولا تلتفت إلى قيل وقال.

فتح الغناء

ثم إن المعنى الموضوع له إذا اقتضى المشاركة يكون غير المتعدي من الثلاثي متعدياً إذا نقل إلى هذا الباب نحو: (كارمته) و(شاعرتة) فإنهما متعديان مع أن ثلاثهما لازم ويكون المتعدي إلى مفعول واحد متعدياً إلى مفعولين أحدهما لأصل الفعل والثاني ما اقتضاه معنى المشاركة نحو جاذبة الثوب فإن مفعول جذب وهو الثوب لما لم يصنع أن يكون مشاركاً للفاعل في المجازية احتج إلى مفعول آخر وهو التفسير ويلزم من مشاركة أحد الشخصين الآخر في جذب الثوب بخلاف شامتته فإنه لما كان المفعول في قولهم شامت زيداً صالحاً لأن يكون مشاركاً للفاعل

وَقَدْ يَكُونُ لِلْوَاحِدِ

الكفوي وقوله: (وَقَدْ يَكُونُ لِلْوَاحِدِ) ناظر إلى قوله: للمشاركة، أي: قد يكون بناء هذا الباب نسبة أصله إلى الفاعل فقط، من غير أن يشاركه في تلك النسبة أمر آخر.

أساس (وَقَدْ يَكُونُ) أي بناء هذا الباب (لِلْوَاحِدِ) أي: لثبوت أصل الفعل إلى الفاعل فقط بلا اقتضاء مشاركة أمر آخر في تلك النسبة، وهذا مفرد في الأفعال المنسوبة إلى الله تعالى، ولهذا الباب معنى آخر كثير الاستعمال وهو أن يكون من أحد الطرفين صدور أصل الفعل ومن الطرف الآخر ما يقابله قائماً مقامه، مثل: (بائع زيد عمراً) فإن الصادر من أحدهما أصل الفعل وهو (البيع)، ومن الآخر ما يقابله وهو (الشراء)، حتى قال بعضهم: إن باب (المفاعلة) حقيقة في القدر المشترك بين هذا القسم وبين القسم المشهور كذا نقل عن بعض حواشي "الكشاف".

تلخيص (وَقَدْ يَكُونُ) أي: البناء المذكور (لِلْوَاحِدِ) أي: لثبوت أصل الفعل إلى الفاعل فقط، بلا اقتضاء مشاركة أمر آخر في تلك النسبة، وهذا مفرد في الأفعال المنسوبة إلى الله تعالى.

ويجيء بناء هذا الباب لمعنى آخر كثر استعماله أيضاً، وهو: أن يكون من أحد الطرفين صدور أصل الفعل، ومن الآخر ما يقابله، مثل: (بائع زيد عمراً) فإن الصادر من أحدهما أصل الفعل وهو (البيع)، ومن الطرف الآخر ما يقابله وهو (الشراء)، حتى قال بعضهم: إن باب (المفاعلة) حقيقة في القدر المشترك بين هذا القسم وبين القسم المشهور يعني: المشاركة على ما في بعض حواشي "الكشاف" ويجيء بمعنى: (فعل) بالشديد، نحو: (ناعمت) بمعنى: (نعمت)، و(ضاعفته)، كما في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَضَاعَفُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٦٦]. بمعنى: (يضعف) أي: يكثر أضعافه. وبمعنى (أفعل) نحو: (عافاك الله) بمعنى: (أعفاك) كذا في "المختار".

فتح الغناء (وَقَدْ) لا يكون للمشاركة المذكورة بل (يَكُونُ لِلْوَاحِدِ) بمعنى أنه قد يستعمل لإفادة صدور الفعل عن واحد فقط.

الكسري قيل: هذا مطرد في أفعال نسبت إلى الله تعالى.

أساس ويجيء بمعنى الثلاثي نحو: (سافرت) بمعنى: (سفرت) لكن في الأول دلالة على زيادة المكابدة والمشقة، قال نجم الأئمة وقاضل الأمة رضي الدين الاستربادي: الزائد لغير الإلحاق لا بد له من معنى، وأقله أنه لا بد له من نوع مبالغة، وفي الحديث: (من جاوز الأربعين ولم يغلب خيره على شره فليتهجر إلى النار)^١، أي: من جاز الأربعين، وبمعنى "التعدية" نحو: (عافاك الله) بمعنى: عفاك الله، و(عفى) متعد أيضاً إلا أنه يتعدى إلى الذنب المعفوا، يقال: (عفى عنه ذنبه)، ولا يتعدى إلى المفعول عنه إلا بـ"عن" كقوله تعالى: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ﴾ [التوبة: ٤٣] و"عافى" يتعدى إليه بدون "عن" وهو مرادهم من كونه للتعدية كذا في حواشي الفاضل، وما قال بعضهم من أن (عفاك) (أعفاك) في بيان التعدية بمعنى: (صبرك الله ذا عافية) فمبني على الغفول عما قلنا، وبمعنى: التكثير، كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٦٦] من ضاعفته بمعنى: ضعفته أي: كثرت أضعافه، وبمعنى: (تفاعل) كـ: (سارغ) بمعنى: (تسارع)، وللإغناء عن أصل الفعل، نحو: (بارك الله هذا الأمر فيك) أي: جعل الله ذلك الأمر مباركاً في حقل.

تحجيز يعني: يتعدى إلى "مفعول عنه" بدون "عن"، وهو مرادهم من كونه للتعدية، بخلاف: (عفا) فإنه وإن كان متعدياً أيضاً، إلا أنه يتعدى إلى (الذنب المعفوا)، يقال: (عفا عن ذنبه) ولا يتعدى إلى (المفعول عنه) إلا بـ"عن" كقوله تعالى: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ﴾ [التوبة: ٤٣] كذا حقه بعض المحققين، وبمعنى: (فعل) نحو: (دافع) بمعنى: (دفع)، و(سافر) بمعنى: (سفر) لكن بكون في الأول مبالغة، كزيادة المشقة لزيادة لفظه، وكقول النبي عليه الصلاة والسلام: (من جاوز الأربعين ولم يغلب خيره على شره فليتهجر إلى النار)^١ أي: جاوز الأربعين، وبمعنى: (تفاعل) نحو: (سارغ) بمعنى: (تسارع) وللإغناء عن أصل الفعل، نحو: (بارك الله هذا الأمر فيك) أي: جعل الله ذلك الأمر مباركاً في حقل.

فتح الغاء {نَحْوُ: قَاتَلَ زَيْدٌ عَمْرًا} بمعنى: "قاتل زيد مع عمرو، وعمرو مع زيد". اعلم أن "قاتل" قد يستعمل في لسان العرب بمعنى "ضارب" فيصير المعنى ضرب زيد عمراً، وضرب عمرو زيداً.

[١] ذكر نحوه ابن الجوزي في "الموضوعات" ٢٨١/١ وقال: لا يصح.

[٢] ذكر نحوه ابن الجوزي في "الموضوعات" ٢٨١/١ وقال: لا يصح.

بِمِثَالِ الْمَشَارَكَةِ نَحْوُ: قَاتِلَ زَيْدٍ عَمْرًا. وَمِثَالِ الْوَاحِدِ نَحْوُ: قَاتَلَهُمُ اللَّهُ.

الكفوي {مِثَالِ الْمَشَارَكَةِ نَحْوُ: قَاتِلَ زَيْدٍ عَمْرًا وَمِثَالِ الْوَاحِدِ نَحْوُ: قَاتَلَهُمُ اللَّهُ} وسافر زيد واعلم أن بناء هذا الباب يجيء لمعانٍ آخر. كالصبرورة نحو عافاك الله، أي: صبرك ذا عافية. والتكثير نحو ضاعفتُهُ. ولإتيان الفاعل إلى مكان أصله نحو يامن أي أتى إلى اليمن. وللإغناء عن فعل نحو: واريتهُ، بمعنى أخفصته والإغناء عن فعل نحو بارك الله فيك ويجيء بمعنى تفاعل نحو سارع وجاوز أي تسارع ووجاوز.

لسي {مِثَالِ الْمَشَارَكَةِ} أي: مثال المشاركة اللازمة للمعنى الموضوع له لهذا الباب {نَحْوُ: قَاتِلَ زَيْدٍ عَمْرًا} قد عرفت معناه آنفاً فتذكر. {وَمِثَالِ الْوَاحِدِ} أي: مثاله على أن يكون نسبة أصل الفعل إلى الفاعل فقط بلا اقتضاء مشاركة أمرٍ آخر في تلك النسبة {نَحْوُ: قَاتَلَهُمُ اللَّهُ} فإن قاتل لكونه فعلاً مستنداً إلى الله تعالى لنسبة أصل الفعل إلى الفاعل فقط وهو الله تعالى جعل الشراح هنا كونه للواحد مبنياً على كون فاعل بمعنى الثلاثي ولذا مثل الفاضل الكفوي بعد هذا المثال بقوله: وسافر زيد وليس صحيح لما بينهما من المعايير لأن كونه للواحد مبني على أنه لنسبة أصل الفعل إلى الفاعل فقط حقيقة بلا اقتضاء مشاركة على ما يشعره اللزوم العربي، وكونه بمعنى الثلاثي محاز على ما صرح في "شرح الشافية" وغيره فليتأمل.

تلخيص {مِثَالِ الْمَشَارَكَةِ} قد عرفت ما هو المراد منها، {نَحْوُ: قَاتِلَ زَيْدٍ عَمْرًا} فإن (القتل) نسب باعتبار القيام إلى (زيد)، وباعتبار الوقوع إلى (عمرو) وصريحاً، وبالعكس ضمناً. ويلزم من ذلك مشاركتهما فيه على ما سبق تحقيقه. {وَمِثَالِ الْوَاحِدِ} أي: مثال كونه لنسبة أصل الفعل إلى الفاعل فقط، بلا اقتضاء مشاركة أمرٍ آخر في تلك النسبة. {نَحْوُ: قَاتَلَهُمُ اللَّهُ} تعالى فإن (القتل) فيه نسب إلى الله تعالى بـ"الفاعلية" وإلى المقتولين بـ"المفعولية" ولا ينعكس ضمناً؛ لاقتضاء مقتولية من هو حي لا يموت أبداً، - تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً -، وجعل هذا المعنى مبنياً على كون (فاعل) بمعنى الثلاثي ليس بصحيح، لأن كونه بمعنى الثلاثي مجازاً، بخلاف هذا المعنى، فإنه مبني على أنه لنسبة أصل الفعل إلى الفاعل فقط حقيقة بلا اقتضاء مشاركة، فثبت التغاير بينهما على ما في بعض شروح "الشافية" وغيره، فليتأمل.

فتح الغناء {نَحْوُ: قَاتَلَهُمُ اللَّهُ} تعالى بمعنى "قتلهم الله تعالى"، ونحو (سارع زيد الصلاة) أي: إلى الصلاة، كما في قوله تعالى: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [آل عمران: ١٣٣].

أبواب الخماسي المزيد على الثلاثي المجرد

النوع الثاني: وهو ما زيد فيه حرفان على الثلاثي المجرد وهو خمسة أبواب:

الكتوي ولما فرغ المصنف رحمه الله تعالى من النوع الأول من الأنواع الثلاثة شرع في {النوع الثاني} الذي {هو ما زيد فيه حرفان على الثلاثي المجرد} فيكون خماسياً. {وهو خمسة أبواب} يحكم الاستقراء: لأن أوله إما همزة وصل أو تاء، والأول زائد، والثاني إما متصل به وهو التون أو بين الفاء والعين، وهو التاء، أو تكرير اللام مع الإدغام. والفاء ساكنة في هذه الثلاثة، والثاني: زائد، والثاني: إما تكرير العين مع الإدغام، أو ألف بين الفاء والعين.

أسس ولما فرغ من بيان الأبواب الثلاثة التي اشتملها النوع الأول من الأنواع الثلاثة شرع في النوع الثاني فقال: {النوع الثاني} وهي الطائفة المخصوصة من الألفاظ المخصوصة الدالة على الكلمات المتنوعة الواقعة في المرتبة الثانية المعبر عنها بالنوع الثاني {وهو ما} أي: فعل {زيد فيه حرفان على الثلاثي المجرد} وهو المسمى بالخماسي المزيد فيه على الثلاثي، وإنما قال: {زيد فيه حرفان} ولم يقل: {زاد حرفان} لأن المبحوث عنها نفس الكلمة المشتملة على الزائد لا الحروف الزائدة على الثلاثي، تأمل فإنه دقيق وبالقبول حقيق. {وهو خمسة أبواب} يحكم الاستقراء {باب الانفعال}، و{باب الافتعال} و{باب الأفعال}، و{باب التفاعل}، و{باب التفاعل}.

تلخيص ولما فرغ من الرباعي المزيد فيه على الثلاثي أراد أن يشرع في الخماسي المزيد فيه عليه، فقال: {النوع الثاني} من الأنواع الثلاثة أي: الطائفة المخصوصة من الألفاظ المخصوصة الدالة على الكلمات المتنوعة الواقعة في المرتبة الثانية المعبر عنها بالنوع الثاني {وهو ما} أي: فعل {زيد فيه حرفان على الثلاثي المجرد} وإنما قال: زيد فيه حرفان، ولم يقل: زاد حرفان، لأن المبحوث عنها نفس الكلمة المشتملة على الزائد لا الحروف الزائدة على الثلاثي. {وهو} أي: النوع الثاني {خمس أبواب} بحسب الاستقراء.

فتح الغناء {النوع الثاني: وهو} أي: النوع الثاني {ما} أي: فعل {زيد} أي جعل زيادة {فيه} أي: في النوع الثاني أو في ذلك الفعل {حرفان} لا واحد ولا ثلاثة {على الثلاثي المجرد} فيسمى بالخماسي المزيد فيه. {وهو} أي النوع الثاني {خمس أبواب} بلا زيادة ولا نقصان على ما وجد كذلك بالاستقراء أو التبع في لغة العرب، أولها باب الانفعال، وثانيها باب الافتعال، وثالثها باب الأفعال، ورابعها باب التفاعل، وخامسها باب التفاعل.

الباب الأول: انْفَعَلَ يَنْفَعُلُ انْفِعَالًا وَمُوزُونَةٌ انْكَسَرَ يَنْكَسِرُ انْكِسَارًا

الكفوي {الباب الأول} منها {انْفَعَلَ يَنْفَعُلُ انْفِعَالًا} بكسر الفاء وزيادة الألف قبل الآخر.

أساس {الباب الأول} من الأبواب الخمسة {انْفَعَلَ يَنْفَعُلُ انْفِعَالًا} بكسر الفاء وزيادة الف قبل لام الفعل {مُوزُونَةٌ انْكَسَرَ يَنْكَسِرُ انْكِسَارًا} فإن قيل: إن ابن الحاجب وصاحب "المراعي" والرنجاني قدموا من هذه الأبواب الخمسة ما كان أوله ناء وتبعهم الفاضل العصام في "ميزان الأدب" فلم خالفهم المصنف بتقديم ما في أوله همزة" قلت: إنما قدمه تبعاً للإمام الأعظم حيث قدمه في "المقصود"، أو لأنه لما كان في أوائل هذه الأفعال همزة وصل وهي تسقط عند الوصل وتثبت عند الابتداء وإثباتها عند الوصل لحن فإذا سقطت حين الوصل من اللفظ فقد شابهت الأفعال الرباعية التي سقت قبلها فحصلت المناسبة بين الأفعال الرباعية وبين هذه الأفعال ولهذا قدمه.

تلخيص {الباب الأول} منها باب "الانفعال"، وزنه {انْفَعَلَ يَنْفَعُلُ انْفِعَالًا} بكسر الفاء وزيادة الألف قبل الحرف الأخير، لأنك قد عرفت أن كل فعل زيد في أول ما ضيه همزة يزداد قبل آخر مصدره ألف {مُوزُونَةٌ انْكَسَرَ يَنْكَسِرُ انْكِسَارًا} وإنما قدم الأبواب التي في أولها همزة على ما في أولها ناء تبعاً للإمام الأعظم، أو لمشابهتها للأفعال الرباعية التي سبقت حين سقطت الهمزة: لأن الهمزة التي في أوائلها همزة وصل تسقط عند الوصل. والإثبات عنده لحن، يجب الاحتراز عنه. قال علي القاري في شرحه لمقدمة ابن الجزري: "ثم إن همزة الوصل توجد في الأسماء والأفعال والحروف، ومن شأنها أن لا تكون في مضارع مطلقاً، ولا في عاص ثلاثي أو رباعي ك(أكل) و(أكرم)، بل في الخماسي ك(انطلق)، والسداسي ك(استخرج) انتهى. وأقول: أما التي في الأسماء فقد ذكر الحاربردي أنها على ضربين: سماعي، وقياسي. أما السماعي ففي أحد عشر اسماً، وهي: (ابن، وابنة، واسم، واسم، واست، واثنان، واثنان، وامرؤ، وامرأة، وأيمن الله، وأيم الله، وأما القياسي ففي كل مصدر بعد ألف فعله الماضي أربعة أحرف فصاعداً، نحو: (أفعل) و(استفعل). فعلم أن همزة باب (أفعل) للقطع، نحو: (أكرم إكراماً) كما سبق. وكذلك همزة الثلاثي نحو: (أخذ).

فتح العاء {الباب الأول} من تلك الأبواب الخمسة له وزن، ولوزنه موزون، فوزنه: {انْفَعَلَ} بكسر الهمزة وسكون النون وفتح الفاء والعين {يَنْفَعُلُ} بكسر العين {انْفِعَالًا} بكسر الهمزة وسكون النون وكسر الفاء وزيادة الألف قبل لام الفعل

الكسري { وَمَوْزُونُهُ: انكسر ينكسر انكساراً } قدمه لكون زيادته في الأول.

اساس لا يقال إن هذه المناسبة موجودة أيضاً فيما في أوله ناء لأنهم قالوا إذا اجتمع ناءان في أول مضارع (تفعل) و(تفاعل) و(تفاعل) يجوز إثباتهما، ويجوز حذف إحداهما

تلخيص فإن قلت: تنتقض هذه القاعدة ب(أفراق) و(استطاع) بفتح الهمزة، فإن همزيهما وهمزي مصدريهما للقطع، مع أن بعد ألفيهما أربعة أحرف. قلت: أصلهما (أراق) و(أطاع) زيدت الهاء والسين للمبالغة. وأما (استطاع) بكسر الهمزة، فهمزة الوصل، لأن أصله استطاع، فحذف ثاؤه، وهو في قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُمْ﴾ [الكهف: ٩٧] فلو ابتدئ ذلك ابتدئ بكسر الهمزة. وأما "همزة الوصل" التي في الأفعال، فالهمزات التي في أفعال المصادر المذكورة ماضياً أو أمراً ك(انقطع) و(انقطع) والهمزة التي في أمر الثلاثي. انتهى كلام الجاربردي ملخصاً.

قال المرعشي - رحمه الله تعالى -: وقد لا يوجد همزة الوصل في باب الكلمة، بل يزداد بعد الإعلال كهمزة: (أطَيَّرَ) و(أَطَهَّرَ) و(أَزَيَّنَ) الثلاثة كلها بتشديدين، و(أثَقَّلَ) و(أثَارَكَ)، وبالجملة إن كل همزة زيدت في أول الكلمة بعد الإعلال ليتمكن الابتداء فهي همزة وصل. وليس من هذا القبيل (أذَكَرَ) في "سورة يوسف" لأنه من باب (افْتَعَلَ) سواء قرئ بالذال المهملة أو المعجمة.

وأما همز الوصل في الحروف، فالهمزة الداخلة على لام التعريف وميمه. ومن "لام التعريف" اللام في: "الذي" و"التي" و"اللاتي" وأمثالها من الموصولات على ما قاله الفاضل "العصام".

قال علي القاري - رحمه الله تعالى -: وحكم همز الوصل في الماضي المعروف الكسر لا غير، وفي الماضي المجهول الضم لا غير، وهمزة الوصل التي في الأسماء كلها مكسورة إلا همزة: (أيمن وأيم) فإنهما مفتوحتان. وأما أمر الحاضر فإن كان الحرف الثالث منه مضموماً ضمناً أصلياً، فهمزته مضمومة، نحو: (انظر) وإن كان مكسوراً أو مفتوحاً، فهمزته مكسورة، نحو: (أضرب) و(اعلم) و(استخرج). وإنما قلنا: ضمناً أصلياً، لأنه إذا كان عارضاً كما في (امشوا) فهمزته مكسورة. انتهى. وأما همزة الوصل التي في الحروف، فكلها مفتوحة. ثم اعلم أن ما عدا ما ذكر أنها همزة وصل فهي همزة قطع

ومما ينبغي أن يعلم أن همزة الوصل تسقط في الدرج إلا همزة (يا الله) ولم يقع في القرآن، وكذا همزة الوصل الواقع بين همزة الاستفهام ولام التعريف، وهي في ست كلمات في القرآن، وهي:

فتح الغاء { وَمَوْزُونُهُ } أي: موزونه وزنه

أساس كما في قوله تعالى: ﴿فَأَلِّتْ لَهُ نَصْدِي﴾ [عبس: ٦]، و﴿نَارًا تَلْفِي﴾ [الليل: ١٤]، و﴿تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ﴾ [القدر: ٤]، أي: تنصدي، وتلفي، وتنزل، لأن التاء المحذوفة هي المزيدة عند البصرية، لأننا نقول إن حذف التاء مع كونه في المضارع قليل، وحذف الهمزة عند الوصل مع كونه في الماضي دائم، والمناسبة بين الماضيين، ولهذا اعتبرت المناسبة بين الماضيين دون المناسبة بين المضارعين فافهم.

تلميح ﴿الذَّكْرَيْنِ﴾ [الأنعام: ١١٣] في الموضعين من سورة الأنعام، و﴿الآن﴾ [يونس: ٥١] في الموضعين في يونس، و﴿اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ [يونس: ٥٩] في يونس، و﴿اللَّهُ خَبِيرٌ﴾ [النمل: ٥٩] في النمل، فإن همزة الوصل في هذه الكلمات وقعت في الدرج بسبب همزة الاستفهام التي قبلها لكنها لا تسقط بل تبدل ألفاً، لئلا يلتبس همزة الاستفهام بهمزة الوصل، لأن همزة الوصل مفتوحة في هذه الكلمات كهمزة الاستفهام، فيمد ذلك الألف مداً زائداً على العدد الطبيعي لأجل الساكن الذي بعدها.

واعلم أن في هذه المواضع السنة وجهين: "الإبدال" و"التسهيل" لكل القراء سوى نافع في ﴿الآن﴾ [يونس: ٥١] في الموضعين من يونس فإنه ينقل فيهما حركة الهمزتين إلى لام التعريف، ومن أراد الحتم يجب أن يقرأ كلا الوجهين معاً، وأكثر الناس عنه غافلون.

فتح العناء {انكسر ينكسر انكساراً} موافقاً للوزن في الحركات والسكنات.

وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ ماضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَافٍ بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ وَالثُّونِ فِي أَوَّلِهِ.

الكفوي {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ ماضِيهِ} المفرد الغائب {عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَافٍ بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ وَالثُّونِ} على الثلاثي المجرد {فِي} محل {أَوَّلِهِ} واعلم أن الهمزات الزائدة في أوائل الماضي والمصادر من كل باب سوى باب الأفعال همزات وصل، وضعت للوصول إلى النطق بالسكان فتثبت في حال الابتداء، وتسقط في الدرج، وإثباتها في الوصل لحرّ.

أساس {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ ماضِيهِ} المفرد المذكر الغائب {عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَافٍ} ثلاثة منها أصلية، وباقيها زائدة، إذ أصله: (كسر) فصار: (انكسر) {بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ وَالثُّونِ} على أصوله {فِي} محل قريب من {أَوَّلِهِ} لكن الهمزة الزائدة في الماضي والمصادر من كل باب من {باب الأفعال} همزة وصل ثابتة مكسورة في الابتداء لكونها في الأصل ساكنة، والأصل في تحريك الساكن الكسرة، وساقطة من التلظف في الوصل لحصول إمكان النطق بالسكان الذي بعدها.

تلخيص {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ ماضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَافٍ} لأنه إذا زيد الحرفان على الحروف الثلاثة الأصلية يكون المجموع خمسة أحرف {بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ وَالثُّونِ فِي أَوَّلِهِ} أي: في محل يكون قريباً من أوّله، وقد عرفت وجهه، ولكون جميع زيادات هذا الباب في الأوّل قدم على سائر الأبواب.

فتح الغناء {وَعَلَامَتُهُ} أي ما يعلم به باب الانفعال {أَنْ يَكُونَ ماضِيهِ} المفرد المذكر الغائب مبنياً {عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَافٍ، بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ} على حروفه الثلاثة الأصلية {وَالثُّونِ فِي أَوَّلِهِ} لكن الهمزة الزائدة في الماضي والمصادر في كل باب سوى باب الأفعال همزة وصل ثابتة مكسورة في حالة الابتداء لكونها في الأصل ساكنة فحركت بالكسرة على قاعدة أن الساكن إذا حُرِّك حُرِّك بالكسرة، وتسقط في حالة الوصل، فإذا وجدت فعلاً معلماً بهذه العلامة فاحكم بأنه من باب الانفعال، نحو {انْفُتِحَ يَنْفُتِحُ} و{انْجَرَحَ يَنْجَرَحُ} و{انْفَهَمَ يَنْفَهَمُ} و{انْبَسَطَ يَنْبَسِطُ} و{انْجَرَّ يَنْجَرُّ} وغيرها. فإن قلت: كيف يكون تقرير اشتقاق انكسر بالتركي؟ قلت: يكون هكذا انكسر اصلنّده كسر ايدي ثلاثي مجرد ايدي بزديلنك خماسي بانه نقل ايتمكه انه قاعده وار ايمش قاعده بو ايمشكه كسرنتك اولته بر همزه مكسوره ايله بر نون زياده فيلرلر ايمش بز دخي زياده فيلدىق انكسر اولدى خمس حركات متواليات جمع اولدى كلام عربيده كلمه واحدهده خمس حركات متوالياتك جمعى كويه اولديغندن ايجون بز دخي كويه كوروب نوني ساكن فيلدىق انكسر اولدى.

وَبِنَاؤُهُ لِلْمَطَاوِعَةِ وَمَعْنَى الْمَطَاوِعَةِ: حُضُورُ أَثَرِ الشَّيْءِ.

الكوفي {وَبِنَاؤُهُ لِلْمَطَاوِعَةِ} أي للدلالة على كون فاعله مطاوعاً. {وَمَعْنَى الْمَطَاوِعَةِ} في اللغة الموافقة.

الساس {وَبِنَاؤُهُ لِلْمَطَاوِعَةِ} أي: للدلالة على الناثر وقبول الأثر، ولما كان معنى المطاوعة في اللغة هو المناسبة والموافقة مطلقاً، لكن هذا المعنى ليس بمراد هنا، أراد أن يبين معناها الاصطلاحي فقال: {وَمَعْنَى الْمَطَاوِعَةِ: حُضُورُ أَثَرِ الشَّيْءِ} والمراد من الشيء الفعل المتعدي اللغوي الذي هو المعنى المصدرى وهو الإيقاع والإيجاد والتأثير كالكسر في المثال المذكور. ومما ينبغي أن يعلم أن "الشيء" في "اللمعة" ما يصح أن يعلم ويخبر عنه، وأما "الشيء" بمعنى المقرر الثابت في الخارج فعند الأشاعرة يطلق على الموجود فقط، فكل شيء عندهم موجود، وكل مرجوح شيء.

وعند الجاحظ والبصيرية من المعتزلة هو المعلوم، ويلزمهم إطلاق الشيء على المستحيل لأنه معلوم. وعند الناشئ أبا العباس هو القديم، وللحادث مجاز وينافيه قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، لأن القدرة إنما تتعلق بالحادث دون القديم، والأصل في الإطلاق الحقيقة فلا يكون لفظ الشيء مختصاً بالقديم.

تلخيص {وَبِنَاؤُهُ لِلْمَطَاوِعَةِ} أي: للدلالة على الناثر وقبول الأثر، يعني: وبنائه كائن لأن يكون مطاوعاً بكسر الواو، وهو عبارة عما لم يمنع من قبول الأثر، على ما قاله عبد القاهر. والمطاوعة في اللغة: الموافقة مطلقاً، وهو ليس بمراد هنا، بل المراد معناها الاصطلاحي ولذا قال المصنف: {وَمَعْنَى الْمَطَاوِعَةِ: حُضُورُ أَثَرِ الشَّيْءِ} اعلم أن الشيء عند أهل السنة هو الموجود الخارجي سواء كان واجباً، أو ممكناً، وفي اللغة وعند الحكماء: ما يصح أن يعلم ويخبر عنه، وهو بعم الموجود، والمعدوم، والممتنع، والممكن.

فتح العلماء {وَبِنَاؤُهُ} كائن {لِلْمَطَاوِعَةِ} أي: للدلالة على الناثر وقبول الأثر فلذا قال: {وَمَعْنَى الْمَطَاوِعَةِ} عند علماء علم الصرف

الكعبي وفي الاصطلاح أهي: خضول أثر الشيء أي: أثر فعل متعد.

أساس وعند الجهمية هو الحادث، وينافيه قول لبيد: "ألا كلُّ شيءٍ ما خلا الله باطلٌ" (١) لأنه يفيد إطلاق لفظ الشيء إذ الأصل في الاستثناء الاتصال فلا يكون مختصاً بالحادث. وعند هاشم بن الحكم هو الجسم وينافيه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لشيءٍ إني فاعِلٌ ذلكَ هذا * إَلا أَن يَشَاءَ اللهُ﴾ [الكهف: ٢٣ - ٢٤]، لأن الآية عام الحكم فلا يكون مختصاً بالجسم. وعند أبي الحسين البصري والتصبي من معتزلة البصرة حقيقة في الموجود، ومجاز في المعدوم. والنزاع فيما بينهم متعلق بلفظ "الشيء" وأنه على ماذا يطلق، والحق ما ساعد عليه اللغة والنقل إذ لا مجال للعقل في إثبات اللغات، والظاهر مع الأشاعرة؛ لأن قوله تعالى: ﴿وَقَدْ خَلَقْنَاكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا﴾ [مريم: ٩] يعني إطلاقه بطريق الحقيقة على المعدوم؛ لأن الحقيقة لا يصح نفيها فيبطل به قول الجاحظ والبصرية، ثم إن عامة المعتزلة غير أبي الحسين وأبي الهذيل والكعبي ومتبعيه من البغداديين قالوا: المعدوم الممكن شيء أي: بمعنى أنه ثابت متقرر في الخارج متفكراً عن صفة الوجود، واستدلوا عليه بأن الماهية غير الوجود، ومعرضة له وقد تخلو عنه مع كونها متقررة متحققة في الخارج، وإنما قيدوا المعدوم بالممكن لأن الممتنع منه لا تقرر له أصلاً اتفاقاً.

نقيض والمراد هنا: المعنى الثاني، فاندفع ما يقال: إن الشيء هنا عبارة عن الفعل المتعدي اللغوي، الذي هو المعنى المصدرية مع أن الشيء يرادف الموجود، فكيف يصح أن يجعل الشيء عبارة عن المعنى المصدرية الذي هو من قبيل الحال عند محققهم، وهي ليست بوجوده ولا معدومة، هذا ويجوز أن يراد المعنى الأول، ويدفع الإيراد المذكور بأن الحال، وإن لم يكن لها تحقق باعتبار نفسها لكن لها تحقق بتعية تحقق الغير، إذ الحال واسطة بين الموجود والمعدوم. باعتبار أن الموجود هو ما يتحقق باعتبار نفسه، والمعدوم هو: ما لا يتحقق في الخارج، والحال يتحقق باعتبار غيره أي يكون تحققه تابعاً لتحقيق غيره، فهي بهذا الاعتبار يطلق عليه "الشيء". وبهذا يندفع ما يقال إن قولهم: إن الحال ليست بوجوده ولا معدومة يستلزم ارتفاع النقيضين.

تح الغناء (خضول أثر الشيء) في شيء آخر، يعني أثر الفعل المتعدي الصادر عن فاعله فلذا قال:

١١) وأخوه: وكلُّ نعيمٍ لا تحالة زائلٌ، وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان يتمثل بهذا البيت كثيراً كذا في شرح

اللمعات، وقال شهاب الدين القيجاني في "شرح اللغات":

الأكل شيء هالك غير وجهه... كصورة مرأة بغير حقيقة

فذلك شيء مبتدأ، وخبره (هالك)، (وغير وجهه) نصب على الاستثناء المتصل لدخوله تعالى في كل شيء، وقوله (وجهه) هنا زائد والمعنى غيره، وقوله (كصورة مرأة) يجوز أن يكون في محل الرفع على أن يكون خبر ثانياً لكل، ويجوز أن يكون في محل النصب على أن يكون صفة لمصدر محذوف التقدير كل شيء هالك كهلاك صورة تظهر في المرأة، وقوله (بغير حقيقة) حال عن صورة يقال فلان ما له حقيقة أي لا له ثبات ولا له دوام كذا في "شرح اللغات".

اساس ومنعه الأشاعرة مطلقاً وقالوا: المعدوم الممكن ليس بشيء كالمعدوم الممتنع، لأن الوجود عندهم نفس الحقيقة فرفعه رفعها، فلو تقررت ماهية في العدم منفكة عن الوجود لكانت موجودة ومعدومة معاً فلا يمكنهم القول بأن المعدوم شيء، وبه قال الحكماء أيضاً. فإن الناهية الممكنة وإن كان وجودها زائداً على ذاتها عندهم لكنها لا تخلو عن الوجود الخارجي والذهني يعني أنها إذا كانت متفردة متحققة فهي موجودة بأحد الوجودين لأن تقررها وتحققها عين وجودها. وقيل: هي مطلقاً لا تخلو عنهما لأن كل ماهية يجب كونها محكوماً عليها بأنها متنازعة عن غيرها، أو لأنها ثابتة في الملا الأعلى مع ما لها من الأحكام كما هو قاعدتهم. فالماهية نعم المعدوم في الخارج، فيكون عندهم شيئاً في الذهن، وإما أن المعدوم شيء في الخارج، أو المعدوم المطلق شيء مطلقاً أو المعدوم في الذهن شيء في الذهن فكان الشيء تساوياً الوجوداً عندهم وإن غيرته، لأن قولنا السواد موجود يفيد فائدة يعتد بها دون قولنا السواد شيء، والسواد فيه أن أحد المتلازمين يجوز أن يكون واضح الثبوت لشيء دون الآخر، فمسألة كون المعدوم شيء أم لا من أمهات المسائل الكلامية إذ يتفرع عليها أحكام كثيرة من جعلتها أن الماهية غير مجعولة على ما في "المواقف" وشرحه، وأنت إذا أتقت ما حررناك، يرد على هذا المقام أن الشيء عند الأشاعرة عبارة عن الوجود والفعل المتعدي اللغوي الذي هو المعنى المصدر من قبيل الحال عند محققهم وهي ليست بموجودة ولا معدومة فكيف يصح أن يجعل الشيء عبارة عنه؟ قلنا: ندفع الإيراد المذكور بأن المراد بالشيء هنا الشيء اللغوي وهو ما يصح أن يعلم ويخبر عنه، ولو سلم فالحال وإن لم يكن لها تحقق باعتبار نفسها لكن لها تحقق بتعية تحقق الغير؛ إذ الحال واسطة بين الموجود والمعدوم باعتبار أن الموجود هو ما يتحقق باعتباره نفسه، والمعدوم ما لا يكون متحققاً في الخارج، والحال ما يتحقق باعتباره غيره أي: يكون تحققه تابعاً لتحقيق غيره، فهي بهذا الاعتبار يطلق عليه الشيء، وبهذا يندفع الإيراد بلزوم ارتفاع التقيضين، وتوضح هذا المقام على هذا النظام من مواهب الملك العلام.

تلخيص

فتح العناء

عن تعلق الفعل المتعدي بمفعوله

الكسري { عن تعلق الفعل المتعدي بمفعوله } والأولى أن يقول: عن تعلقه بالضمير الراجع إلى الشيء، فإنه عبارة عن المتعدي.

اساس { عن تعلق الفعل المتعدي } أي: الـ (الكسر) والجار متعلق بالحصول، وإنما أظهر في مقام الضمير لثلاثتهم رجوعه إلى الأثر، فاندفع ما قبل الأولى عن تعلقه بالضمير الراجع إلى الشيء فإنه عبارة عن الفعل المتعدي { بمفعوله } أي: مفعول الفعل المتعدي الذي هو (الكسر) وذلك المفعول هو (الزجاج) في المثال الآتي، وإنما قال عن تعلق الفعل المتعدي بمفعوله تحقيقاً لمعنى المطاوعة؛ لأن الأثر الحاصل أعم من أن يكون حاصلًا في الفاعل أو في المفعول، والأول الحاصل بالمصدر العيني للفاعل، والثاني الحاصل بالمصدر المبني للمفعول، والمعتبر هنا هو الثاني؛ لأن الفعل المتعدي الذي هو (الكسر) إذا تعلق بـ (الزجاج) الذي هو المفعول حصل منه أثر وهو هيئة المكسورة وحصول تلك الهيئة للزجاج عند التعلق وهو معنى "المطاوعة" ولا بد من بيان معاني المصدر حتى يتضح لك تحقيق هذا المقام، قد حقق بعض المحققين أن من صيغ المصادر ما هو موضوع للتأثير والانفعال، وما هو موضوع للأمر العدمي غيرهما كـ "الإمكان" و"الامتناع" و"العدم" فالبطلق صيغ المصادر سواء كانت موضوعة للتأثير أو للتأثر أو لغيرهما معنى مصدري يقال له "الحدث" سمي به لحدوث أكثر أفرادها وهو قائم بالفعل وبسببه يحصل للفاعل هيئة موجودة حقيقة إن كان تأثيراً أو تأثراً كما في "الضرب" و"القيام" و"الانكسار" أو اعتبارية إن لم يكن تأثيراً أو تأثراً كـ "الوجوب" و"الإمكان" ويحصل للمفعول أيضاً إحدى الهيئتين إن كان متعدياً.

تلخيص { عن تعلق الفعل المتعدي } أي: الإيقاع والإيجاد والتأثير كـ (الكسر) في المثال المذكور في المتن، وكلمة (عن) متعلقة بالحصول.

فإن قلت: الأولى أن يقال عن تعلقه بالضمير راجع إلى الشيء، فإنه عبارة عن الفعل المتعدي، والمقام مقام الضمير لسبق رجعه. قلنا: إنما ظهر في مقام الضمير، لثلاثتهم رجوعه إلى الأثر. { بمفعوله } الذي هو: "الزجاج" في مثال المتن، والضمير المجرور راجع إلى الفعل المتعدي.

فتح الغناء { عن تعلق الفعل المتعدي بمفعوله. }

أساس هذا وقد حقق بعض المحققين أن المعاني المصدرية أمور خمسة: الكسر، والكون كاسراً، أو الكون مكسوراً، أو الكاسرية، والمكسورية، والأول: معنى المصدر الأصلي، والثاني: معنى المصدر المبني للفاعل، والثالث: معنى المصدر المبني للمفعول، والرابع: الحاصل بالمصدر المبني للفاعل، والخامس: الحاصل بالمصدر المبني للمفعول فاستعمل المصدر في الثلاثة الأول حقيقة وفي الأخيرين مجاز وإن أنكر الفاضل الحلبي الثاني والثالث في حاشيته على المطول "تقلاً عن جده المولى الفناري حيث قال: وههنا بحث شريف ذكره جدي في تفسير انقاة يتبعني أن ينيه له وهو أن صيغ المصادر تستعمل في أصل النسبية وتسمى مصدرًا وأما في الهيئة الحاصلة منها للمتعلق معنوية كانت أو حسية كهيئة المتحركة الحاصلة من الحركة ويسمى الحاصل بالمصدر وتلك الهيئة إما أن يكون فقط في اللازم كـ: "المتحركة" و"القائمة" الحاصلتين من (الحركة) والقيام، أو للفاعل والمفعول وذلك في المتعدي كـ: "العالمية" و"المعلومية" الحاصلتين من (العلم) وباعتباره ينسأح أهل العربية في قولهم المصدر المتعدي قد يكون مصدرًا للمعلوم وقد يكون مصدرًا للمجهول ويعنون بهما الهيئتين اللتين هما معينا الحاصل بالمصدر وإلا لكان كل مصدر متعدياً مشتركاً ولا قائل به بل استعمال المصدر في المعنى الحاصل بالمصدر استعمال الشيء في لازم معناه انتهى كلامه. فظهر من هذا إنكار المعنى الثاني والثالث وادعاء عبيتهما للرابع والخامس، وظهر أيضاً ادعاء أنه حقيقة في النسبة مجاز في الباقي. ورده الأستاذة الكرام نور الله تعالى مرادهم بأن قالوا: إن إنكاره^١ لما هو المشهور بين المحققين من أن بناء المصدر تارة للفاعل وتارة للمفعول وحمله على التسامح ليس بسديد مع أن الفرق بين المصدر المبني للفاعل، والمصدر المبني للمفعول، وبين الحاصل بالمصدر المبني للفاعل، والحاصل بالمصدر المبني للمفعول، ظاهر باعتبار الذات وباعتبار التغيير،

تلخيص فإن قلت: الأثر الحاصل للفاعل في الحقيقة فلم جعله المصنف للفعل المتعدي حيث أضاف الأثر إلى الشيء الذي هو عبارة عن الفعل المتعدي؟ قلنا: نعم الأمر كما قلت، لكن المصنف بنى كلامه على الاستعمال الشائع، لأن الشائع فيما بينهم أن المؤثر الفعل المتعدي مجاز تسمية للشيء، أعني: الفعل المتعدي باسم متعلقه بالكسر، أعني: الفاعل.

[١] إنكاره اسم أن جملة بالنصب عطف عليه وقوله ليس بسديد خبران.

أساس أما الفرق باعتبار الذات فلأن الحاصل بالمصدر أثر والمصدر المبني للفاعل مؤثراً والمصدر المبني للمفعول وقوع الأثر فيه، وأما الفرق باعتبار التعبير أن المبني للفاعل يعبر عنه بالكون ضارباً وعن المبني للمفعول بالكون مضروباً ويعبر عن الحاصل بالمصدر المبني للفاعل بالضربية وعن الحاصل بالمصدر المبني للمفعول بالمضروبية، ولأن علامة الحقيقة أن يتبادر المعنى من اللفظ من غير حاجة إلى القرينة وهي هنا موجودة كما في الألفاظ المشتركة. وقالوا أيضاً إن اتباع ما هو المشهور بين المحققين وهي مصطلحات القوم واعتباراتهم أولى من اتباع غيره إذا لم يكن الحجة القاطعة صارفة عنان العناية نحوه، فالعمدة في تحقيق معنى صيغ المصادر، والحاصل بالمصدر، ولفظ المصدر، وكون المصدر مبنياً للفاعل، ومبنيًا للمفعول على ما هو المشهور بين الفحول. وأنكر الفاضل العصام المصدر المبني للمفعول بالكلية واستدل عليه بأنه لو وجد لكان معنى قائماً بالمفعول به وكان إسناداً إليه على طريق القيام به لا على طريق الوقوع عليه فلم يخرج نائب الفاعل عن تعريف الفاعل بقيد على جهة قيامه به مع أنهم ساقوه لإحراجه بل المصدر المتعدي لم يوضع لنسبته إلى الفاعل من جهة القيام والفعل المجهول وشبهه وضع لنسبته إلى المفعول به من جهة الوقوع عليه، وأوله بعض المحققين بأنه يستفاد من كلام ذلك الفاضل أنه أنكر المصدر المبني للمفعول به وأثبت بوجه آخر غير ما أورده فإن المصدر قد يضاف إلى فاعله وقد يضاف إلى نائبه فالمتضاف إلى الفاعل نحو: (كسر زيد الزجاج) مصدر بمعنى "الفاعل".

تلخيص قال الشريف الجرجاني في "شرح الزنجاني": إطلاق المطاوع بالفتح على الفاعل، وإن كانت حقيقة، لكن الشائع فيما بينهم إطلاقه على الفعل المتعدي مجازاً، تسمية للشيء باسم متعلقه، وكذلك الحال في جانب المطاوع بالكسر. والحاصل أن الكسر في المثال مطاوع بالفتح مجازي، والفاعل أعني: المتكلم فيه مطاوع حقيقي بالفتح والانكسار مطاوع مجازي بالكسر، والمفعول أعني: "الزجاج" فيه مطاوع حقيقي بالكسر، و الشائع في الاستعمال المجازيان دون الحقيقيين، ولذا جعل المصنف الأثر المتعدي دون الفاعل.

أساس والمضاف إلى نائبه نحو: (كسر الزجاج) بمعنى: وقوع الكسر عليه لا بمعنى قيام المكسورة به؛ نعم يجوز أن تكون المصادر مشتركة لكن لا تنسب ولا تضاف إلا باعتبار استعمالها في المعنى المصدر المقتضي للنسبة إلى الفاعل أو المفعول به فحينئذ يتجه على دليل الإنكار أن غاية ما أورده نفي اشتراك صيغ الأفعال وشبهها الموضوعه لنسبة معينة أما من حيث القيام أو من حيث النوع لا نفي اشتراك المصادر الغير الموضوعه لشيء من النسبتين فاحفظ فإنه من نقاش المباحث.

فإن قلت: إذا كان (الكون ضارباً) مصدراً مبنياً للفاعل، و(الكون مضروباً) مصدراً مبنياً للمفعول يلزم التسلسل والدور من جهتين:

أما الأول فلا أن الكون مصدراً أيضاً فيلزم تصويره بالكون كائناً وهلم جرا فلما أن يتسلسل أو يدور. وأما الثاني فلا أن (ضارباً) أو (مضروباً) يتوقف تعلقهما على تعلق (الضرب) فلو فسر الضرب بما يتضمنه الضارب أو المضروب يلزم الدور.

تلخيص فإن قلت: ما الفرق بين الكسر والانكسار مع أنهما مصدران؟ قلنا: "الكسر" هو المصدر الأصلي بمعنى "الإيقاع" و"التأثير" و"الانكسار" هو "التأثر" و"قبول الأثر" وهو معنى المطاوعة. أي: معنى الكون مطواعاً بالكسر، وقد عرفت أن الكسر مطاوع بالفتح. ثم إن المعاني المصدرية على تحقيق بعض المحققين أمور خمسة:

الأول: معنى المصدر الأصلي ك(الكسر). والثاني: معنى المصدر المبني للفاعل ك(الكون كاسراً). والثالث: معنى المصدر المبني للمفعول ك(الكون مكسوراً). والرابع: معنى الحاصل بالمصدر المبني للفاعل ك(الكاسرية).

اساس قلت: الكون ضارياً أو مضرورياً غير معتبر في مفهوم المصدر وإنما هو تصوير للمعنى وبيان لحاصله. ثم إن الإيقاع الذي هو حقيقة معنى المصدر جزء من مفهوم الفعل وهو أمر اعتياري لا وجود له في الخارج واستدلوا عليه بأنه لو كان الإيقاع موجوداً لكان له موقع فيكون للموقع إيقاع آخر وهكذا إلى غير النهاية وكل إيقاع معلول لإيقاعه، والمفروض أن الإيقاعات أمور موجودة فيلزم التسلسل في جانب العلة في أمور متغايرة موجودة في الخارج على ما هو المفروض لا في أمور اعتيادية حتى ينقطع بانقطاع الاعتبار أو يكون إيقاع الإيقاع عين الإيقاع كما في لزوم اللزوم وإمكان الإمكان، وأيضاً لو كان الإيقاع موجوداً يلزم عند إيجاد الفاعل شيئاً أن يوجد أمراً متحققاً غير منتهية هي الإيقاعات المترتبة وهو باطل قطعاً لاستلزامه التسلسل. ورده العلامة الثاني المحقق التفتازاني في "التلويح" بمتنع لزوم التسلسل مستنداً بأنه إنما يلزم لو كان إيقاع الإيقاع أيضاً فعلة، فلم لا يجوز أن يوجد شيئاً بإيقاعه وكان إيقاعه بإيقاع فاعل آخر كالباري تعالى عز اسمه فلا يلزم التسلسل وإذا انتهى إلى إيقاع قديم كالوصف الذي يسمى تكويناً لم يلزم التسلسل أيضاً؛ وأجاب عنه بأنه بمتنع انتهائه إلى إيقاع قديم لأنه يستلزم قدم الحادث ضرورة أنه لا يتصور إيقاع بالمعنى المصدرى عن غير شيء يقع به، هذا غاية توضيح الكلام في تفهيم المرام والعلم عند العزيز العلام وإنما أظننا الكلام إذ لم أرى أحداً حام حول كلام المصنف في هذا المقام. ﴿فَمُخَذَ مِنَّا آيَاتُكَ وَكُنَّا مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٤].

للخص والخامس: معنى الحاصل بالمصدر المبني للمفعول كالمكسورية). فاستعمال المصدر في الثلاثة الأولى حقيقة، وفي الأخيرين مجاز. وأنكر الفاضل حسن جلي الثاني والثالث، وإليه يميل كلام الفاضل الجامي حيث قال في شرح قول ابن الحاجب: فالرفع علم الفاعلية، أي: علامة كون الشيء فاعلاً، وفي قوله: والفتحة علم المفعولية، أي: علامة كون الشيء مفعولاً، والأدلة من الطرفين. وتحقيق الفرق وبيانه لا يسعها المقام، وذكرها يقتضي تطويل الكلام ولا يتحمله مخاطب هذا المرام.

نَحْوُ: كَسَزَتْ الرُّجَاحَ فَانكَسَرَ ذَلِكَ الرُّجَاحُ. فَإِنَّ انكِسَارَ الرُّجَاحِ أَثَرٌ حَصَلَ عَنْ تَعَلُّقِ
الكَسْرِ الَّذِي هُوَ الْفِعْلُ الْمُتَعَدِّي.

المقوى {نَحْوُ: كَسَزَتْ الرُّجَاحَ، فَانكَسَرَ ذَلِكَ الرُّجَاحُ} لا يخفى أنه لا حاجة إلى إظهار الفاعل
وهذا المثال مطابق للممثل له. {فَإِنَّ} "انكسر" فيه يدل على حصول {انكيسار الرُّجَاحِ} الذي هو
{أثرُ} للفعل المتعدي الذي هو "الكسر" وعلى أنه قد {حصلَ عن تَعَلُّقِ الكَسْرِ الَّذِي هُوَ الْفِعْلُ
الْمُتَعَدِّي}

أساس {نَحْوُ: كَسَزَتْ الرُّجَاحَ فَانكَسَرَ ذَلِكَ الرُّجَاحُ} وما نحن بصددده في المثال لفظ (انكسر)
فإنه يدل على الانكسار وهو التأثر وقبول الأثر. {فَإِنَّ انكِسَارَ الرُّجَاحِ أَثَرٌ} مرتبٌ على الكسر،
وذلك الأثر إن حصل في الفاعل يسمى حاصلاً بالمصدر المبني للفاعل، وإن حصل في المفعول
يسمى حاصلاً بالمصدر المبني للمفعول، والمراد هنا هو الثاني ولذا وصفه بقوله {حصلَ}
ذلك الأثر المعبر عنه بالمكسورية {عَنْ تَعَلُّقِ الكَسْرِ الَّذِي هُوَ الْفِعْلُ الْمُتَعَدِّي} بمفعوله الذي
هو الزجاج وذلك الحصول هو المطاوعة وقد يعبر عنها بالتأثر وقبول الأثر الذي هو من مقولة
"الانفعال" وهي عبارة عن كون الشيء متأثراً ما دام متأثراً كالمقطع ما دام منقطعاً.

تلخيص {نَحْوُ: كَسَزَتْ الرُّجَاحَ فَانكَسَرَ ذَلِكَ الرُّجَاحُ} ومقصودنا من هذا المثال لفظ "انكسر"
لأنه من هذا الباب. ومراده منه: بيان كون هذا البناء للمطاوعة، أي: لأن يكون مطاوعاً بالكسر على
ما قدمناه. وقوله: {فَإِنَّ انكِسَارَ الرُّجَاحِ أَثَرٌ}، لتطبيق المثال للممثل له، ولذا ذكر "الانكسار" الذي
هو من هذا الباب. فالانكسار {أثرٌ} مرتب على الكسر الذي هو المطاوع في عرفهم كما سبق
تحقيقه، وذلك الأثر إن حصل في "الفاعل" يسمى: حاصلاً بالمصدر المبني للفاعل. وإن حصل في
"المفعول" يسمى: حاصلاً بالمصدر المبني للمفعول. والانكسار هو الثاني، ولذا وصف الأثر الذي
هو الانكسار هنا بقوله: {حصلَ} أي: ذلك الأثر المعبر عنه بالمكسورية في "الزجاج" {عَنْ تَعَلُّقِ
الكَسْرِ الَّذِي هُوَ الْفِعْلُ الْمُتَعَدِّي} إلى مفعوله الذي هو: الزجاج، وذلك الحصول هو المطاوعة.

فتح الغناء نَحْوُ: كَسَزَتْ الرُّجَاحَ فَانكَسَرَ ذَلِكَ الرُّجَاحُ} هذا المثال مطابق للممثل له. {فَإِنَّ انكِسَارَ
الرُّجَاحِ} بسبب أن يكسره الكاسر {أثرٌ حصلَ} أي ذلك الأثر في الزجاج المكسور {عَنْ تَعَلُّقِ
الكَسْرِ الَّذِي هُوَ الْفِعْلُ الْمُتَعَدِّي} أي المتجاوز إلى مفعوله الذي هو الزجاج، وذلك الحصول هو
المطاوعة، وقد يقال له "التأثر وقبول الأثر"، ثم إن أصل انكَسَرَ كَسَرَ فأردنا نقله إلى باب الانفعال،
وفيه قاعدة هي أن يزداد في أوله همزة ونون، فزدانها فجعلنا الهمزة متحركة بالكسرة، وأسكننا
النون، فصار انكَسَرَ وإنما قدم هذا الباب على الثاني لكون زائديه في أوله.

الكفوي بمفعوله الذي هو الزجاج، وذلك الحصول هو المطاوعة فيكون الزجاج مطاوعاً اسم فاعل، لقبوله الفعل، وتكون أنت مطاوعاً اسم مفعول لأن الزجاج طاوعك، لكن الشائع في كلامهم إطلاق المطاوع على الفعل المتعدي. قال السيد الشريف في "شرح اللزجاني" وهي تسمية للشيء باسم متعلقه.

اسي فإن قيل: فحيث يكون المطاوع بكسر الواو المفعول الذي هو الزجاج لأنه الذي قبل الأثر من الفاعل وطاوع ذلك الزجاج إياه فيكون الفاعل مطاوعاً بالفتح فلم أطلق المصنف المطاوع بالفتح على الفعل المتعدي؟ قلت: إطلاق المطاوع بالفتح على الفاعل وإن كانت حقيقة لكن الشائع فيما بينهم إطلاقه على الفعل مجازاً تسمية للشيء باسم متعلقه على ما بينه الشريف المحقق في "شرح اللزجاني" بإطلاق المصنف مبني على الاستعمال الشائع.

قال الفاضل الكفوي: "واعلم أن هذا الباب لا ينقطع عن المطاوعة ولذا لا يكون إلا لازماً". انتهى. هكذا قال أكثر الشراح. أقول: إن أرادوا أنه لا ينقطع عن المطاوعة مطلقاً سواء كان مطاوعة المتعدي إلى واحد أو إلى أزيد منه فممنوع لأن هذا الباب يجيء لمطاوع (فعل) الذي يتعدي إلى واحد وقد جاء قليلاً لمطاوع (أفعل) نحو: (أسفقه) أي: فأنسقه، أي: رددته. و(أزغجته فأنزغج) أي: أبعثته. وإن أرادوا أنه لا ينقطع عن مطاوعة المتعدي إلى واحد فمسلم لكن لا يدل عليه كلامهم، وأيضاً يوجب كلامهم أن يكون مطلق المطاوعة سبباً لكون هذا الباب لازماً ومستلزماً له وليس كذلك إذ قد تجيء المطاوعة بدون الفعل اللازم كما في غلثة الققة وقد يجيء الفعل اللازم بدون المطاوعة كما في (ضارب زيد عمراً) و(ضارب زيد وعمرو) وقد يجتمع كما في مثال المصنف فيبينهما تباين جزئي على ما فصل في "شرح الشافية" لسيد عبد الله فظهر منه أن المطاوعة مطلقاً لا توجب لزوم الفعل قيل: اللزوم من خصائص هذا الباب من غير أن يتوقف على المطاوعة، كما في قوله تعالى: ﴿فَانْقَبَضَتْ مِنْهُ اثْنَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: ٦٠] وقوله تعالى: ﴿فَأَنْبَجَسَتْ﴾ [الأعراف: ١٦٠]، إلا أن يكون مرادهم بقولهم لا ينقطع عن المطاوعة المطاوعة المتعدي في هذا الباب بحمل اللام على العهد الخارجي.

للخص قد يعبر عنها بالتأثر وقبول الأثر الذي هو من مفعولة "الانفعال" وهي عبارة عن كون الشيء متأثر ما دام متأثراً كالمنقطع ما دام منقطعاً، فإن "الانقطاع" أثر حصل في الشجر عن تعلق القطع الذي هو الفعل "المتعدي"، ولذا قلت: قطعت الشجر فأنقطع ذلك الشجر.

فتح الخاء ولما بين المصنف باب الانفعال أراد أن يبين باب الاقتعال فقال:

الكفوي واعلم أن هذا الباب لا ينقطع عن المطاوعة ولذا لا يكون إلا لازماً، وهو لا يسي إلا بما فيه علاج وتأثير، ولذا قيل: "انكروم، وانعدم" خطأ وذلك لأنهم لما خصوه بالمطاوعة التزموا أن يكون أمره مما يظهر أثره، وهو علاج تقوية للمعنى الذي وضع له هذا، إلا أنه قد يجيء لمطاوعة (فعل) كما مر.

الاس واعلم أن هذا الباب يختص بالعلاج والتأثير، أي: بالأفعال التي يكون فيها علاج وتأثير، أي: إحداث فعل بالجوارح، إذ العلاج فعل يتوقف حصوله على عضو من أعضاء الإنسان، وإنما خص بالأفعال العلاجية لأنه موضوع للمطاوعة فخص بالمعاني الواضحة المحسوسة فلا يقال: (علمته فتعلم) وإنما جاز علمته فتعلم في (باب التفعّل) وإن لم يكن علاجاً مع أنه وضع لمطاوعة فعل، لأن تفعّل يجيء للعلم المكرر فتكرره جعل كالمحسوس

المخص واعلم أن هذا الباب لا ينقطع عن المطاوعة والمزوم أعني: أنه لا يجيء غير مطاوع بالكسر ومتعدياً^{١١}، وهذا مختص بهذا الباب بخلاف سائر الأبواب الذي يكون بناؤه للمطاوعة، فإنه يجوز أن يكون متعدياً، فالمطاوعة لا تستلزم المزوم، بل اللزوم من خصائص هذا الباب. وبهذا ظهر الخلل في قول الفاضل الكفوي حيث قال: "واعلم أن هذا الباب لا ينقطع عن المطاوعة، ولذا لا يكون إلا لازماً". انتهى. وهكذا زعم صاحب "روح الشروح" فتأمل^{١٢}.

وتحقيق هذا المقام يقتضي أن يبين النسب^{١٣} الخمس بين الأمور الأربعة. أما النسبة بين "المطاوع بالكسر"، و"اللازم" فهي: عموم وخصوص من وجه، وهو المراد بقولهم: كان بينهما تباين جزئي، لاجتماعهما في مثل قولنا: كسرت الزجاج فانكسر ذلك الزجاج، ويفترق اللازم في قولنا: جلس زيد. ويفترق "المطاوع" في قولنا: علّمته الفقه فتعلّمه.

وأما النسبة بين المطاوع أيضاً وبين المتعدّي، فكذلك عموم من وجه لاجتماعهما في: (علّمته الفقه فتعلّمه) ويوجد المطاوع بالكسر بدون المتعدّي في مثال المتن، ويوجد المتعدّي بدون في: (ضرب زيد عمراً) مثلاً. وأما النسبة بين "المطاوع بالكسر" أيضاً وبين "المطاوع بالفتح" فعموم مطلق، لأنه كلما تحقق المطاوع بالفتح تحقق المطاوع، كمثال المتن، وقد يتحقق المطاوع بالكسر ولا يتحقق المطاوع كما في (انكسر الإناء) من غير ملاحظة "الكاسر" و"الكسر". فالمفتوح أخص، والمكسور أعم.

فتح المعاد
.....

١١) فإن قلت النسب بين الأربع يرتقي إلى ستة فلم قال خمسة قلنا النسبة السادسة هي النسبة بين المتعدّي واللازم وهي ظاهرة مما سبق من تعريفهما ولذا تركها (منه)

١٢) وجه التأمل أنه يجوز أن يكون مرادهم بقولهم لا ينقطع عن المطاوعة المطاوعة المعتبرة في هذا الباب بحمل اللام على العهد الخارجي (منه).

١٣) قوله متعدياً عطف على لفظ غير أعني المضاف (منه).

الكسري وقد يجيء لمطاوعة (أفعل) نحو: أزعجتُهُ، أي أبعده، فإزجج والتفتازاني والسيد الشريف نقلًا عن المفضل أنه شاذ، وقد يجيء لمطاوعة (فعل) نحو: عدلته فاعدل، ذكره صاحب المطلوب وفي روح الشروح: وقد يجيء لمعان آخر لمشاركة المجردا كالأطقات، وللإغناء عن المجردا كالأطلق) بمعنى ذهب وللإغناء عن فعل كالأحجزا) إذا أتى الأحجزا.

أساس فإن قيل: ما الفرق بين (تكسرت) و(انكسرت)؟ قلنا: إن تكسر للكسر الكثير دون انكسر وفي بعض شروح "المقصود": أنه قد يجيء لمشاركة المجرد كالأطقات (النار) بمعنى اطفئت، وللإغناء عن المجرد كالأطلق) بمعنى ذهب وغيره.

تلخيص وأما النسبة بين المتعدي والمطاوع بالفتح فعموم مطلق أيضاً، لاجتماعهما في مطاوع كل باب يكون بناؤه للمطاوعة كما في: (كسرتُ الرُّجَّاح) لأن المطاوع بالفتح يكون متعدياً دائماً، ويوجد المتعدي بدوره في كل باب يكون بناؤه للتعدي لا للمطاوعة ك: (ضرب زيداً غمراً)، وأما النسبة بين المطاوع بالفتح وبين اللازم فتباين كلي، لأن المطاوع لا يكون لازماً أصلاً، كما عرفته آنفاً، فقد علمت مما بيناه لك أن المطاوع بالكسر يكون أنقص مفعولاً واحداً من المطاوع، فإذا تعدى المطاوع بالفتح إلى مفعول واحد يكون ذلك المفعول فاعلاً في المطاوع كما في المثال المشهور: وإذا تعدى إلى مفعولين يكون أحدهما: فاعلاً في المطاوع، والثاني: مفعولاً. وبالجملة لا يلزم أن يكون "المطاوع بالكسر" لازماً، بل قد يكون لازماً، وقد يكون متعدياً كما عرفته. إذا عرفت هذا، فاعلم أن كل باب يكون بناؤه للمطاوعة يختص بالعلاج والتأثير، أي: بالأفعال التي يكون فيها علاج وتأثير. أي: إحداث فعل بالجوارح، إذ العلاج فعل يتوقف حصوله على عضو من أعضاء الإنسان مثلاً هذا الباب يختص بالأفعال العلاجية، لأنه موضوع للمطاوعة، فخص بالمعاني الواضحة المحسوسة، فلا يقال: علمته فأنعلم. فإن قلت: لم جاز في (عَلِمْتُهُ الْفِقَةَ فَتَعَلَّمَهُ) مع أنه ليس من الأفعال العلاجية، بل من أفعال القلوب؟ قلت: إنما جاز ذلك في باب (التفعل)، وإن لم يكن علاجاً مع أنه وضع للمطاوعة (فَعَّلَ) لأن (تَفَعَّلَ) يجيء للتكلف، والعمل المكرر. فتكرره جعله كالأحسوس)، ولذا قيل: الفرق بين (تكسرت) و(انكسرت): أن تكسرت للكسر الكثير دون انكسرت. فإن قلت: إن بناء باب الافعال للمطاوعة أيضاً مع أنه لم يختص بالعلاج، كما في: (غمسته فاعتم) في غير العلاج. قلنا: إن بناؤه لا يختص بالمطاوعة بل يكون لمعان آخر، كما بينوا على ما سيجيء في باب إن شاء الله تعالى. فكل كلمة من باب (الافعال) تكون للمطاوعة، فيجوز أن تكون من الأفعال العلاجية كما في (اجتمع) ومن غيرهما، كما في (غمسته فاعتم)، على ما سنبين إن شاء الله تعالى. قيل: وهذا البناء يجيء لمشاركة المجرد كالأطقات (النار) بمعنى اطفئت)، وللإغناء عن المجرد كالأطلق) بمعنى: ذهب وغيره.

فتح الفاء

الكسري وقد يجيء للمطاوعة (أفعل) نحو: أزعجته، أي أبعثته فانزعج. والنقازاني والسيد الشريف نقلًا عن المنفصل أنه شاذ، وقد يجيء للمطاوعة (فعل) نحو: عدلته فاندل. ذكره صاحب المطلوب وفي روح الشروح: وقد يجيء لمعان آخر لمشاركة المجرد، كـ(انطفأت) وللإغناء عن المجرد، كـ(انطلق) بمعنى ذهب وللإغناء عن فعل كـ(الحجر) إذا أتى الحجاز.

أساس فإن قيل: ما الفرق بين (تكسر) و(انكسر) قلنا: إن تكسر للكسر الكثير دون انكسر. وفي بعض شروح "المقصود" أنه قد يجيء لمشاركة المجرد كـ(انطفأت النار) بمعنى: طفتت، وللإغناء عن المجرد كـ(انطلق) بمعنى: ذهب وغيره.

الخصي وأما النسبة بين المتعدي والمطاوع بالفتح فعموم مطلق أيضاً، لاجتماعهما في مطاوع كل باب يكون بناؤه للمطاوعة كما في: (كسرتُ الزجاج) لأن المطاوع بالفتح يكون متعدياً دائماً. ويوجد المتعدي بدونه في كل باب يكون بناؤه للتعدية لا للمطاوعة كـ: (ضربت زيداً غمراً). وأما النسبة بين المطاوع بالفتح وبين اللازم فتباين كلي، لأن المطاوع لا يكون لازماً أصلاً، كما عرفت آنفاً، فقد علمت مما بيناه لك أن المطاوع بالكسر يكون أنقص مفعولاً واحداً من المطاوع، فإذا تعدى المطاوع بالفتح إلى مفعول واحد يكون ذلك المفعول فاعلاً في المطاوع كما في المثال المشهور وإذا تعدى إلى مفعولين يكون أحدهما: فاعلاً في المطاوع. والثاني: مفعولاً. وبالجملة لا يلزم أن يكون "المطاوع بالكسر" لازماً، بل قد يكون لازماً، وقد يكون متعدياً كما عرفت إذا عرفت هذا، فاعلم أن كل باب يكون بناؤه للمطاوعة يختص بـ(العلاج والتأثير)، أي: بالأفعال التي يكون فيها علاج وتأثير. أي: إحداث فعل بالجوارح، إذ العلاج فعل يتوقف حصوله على عضو من أعضاء الإنسان مثلاً هذا الباب يختص بالأفعال العلاجية، لأنه موضوع للمطاوعة، فخص بالمعاني الواضحة المحسوسة، فلا يقال: علمته فأنعلم. فإن قلت: لم جاز في (علمته الفقه فتعلمه) مع أنه ليس من الأفعال العلاجية، بل من أفعال القلوب؟ قلت: إنما جاز ذلك في باب (الضعف)، وإن لم يكن علاجاً مع أنه وضع للمطاوعة (فعل) لأن (تفعل) يجيء للتكلف، والعمل المكرر. فتكرره جعله كـ(المحسوس)، ولذا قيل: الفرق بين (تكسر) و(انكسر): أن تكسر للكسر الكثير دون انكسر. فإن قلت: إن بناء باب الافتعال للمطاوعة أيضاً مع أنه لم يختص بالعلاج، كما في: (غممته فاعتم) في غير العلاج. قلنا: إن بناؤه لا يختص بالمطاوعة بل يكون لمعان آخر، كما بينوا على ما سيجيء في باب إن شاء الله تعالى. فكل كلمة من باب (الافتعال) تكون للمطاوعة، فيجوز أن تكون من الأفعال العلاجية كما في (اجتمع) ومن غيرهما، كما في (غممته فاعتم)، على ما سنين إن شاء الله تعالى. قيل: وهذا البناء يجيء لمشاركة المجرد كـ(انطفأت النار) بمعنى (طفتت)، وللإغناء عن المجرد كـ(انطلق) بمعنى: ذهب وغيره.

فتح القاء

الباب الثاني: افتعل يُفتعل افتعالاً، مؤزونة اجتمع يجتمع اجتماعاً

الكفوي {الباب الثاني} من تلك الأبواب الخمسة {افتعل يُفتعل افتعالاً} بزيادة ألف قبل آخره وكسر التاء، قدمه على (باب الأفعال) لكون زيادته قبل الآخر، ولأنه يشترك بين اللازم والمتعدي بخلاف (باب الأفعال)، ولأنه لما كان يجيء للمطاوعة ناسب أن يذكر بعد (باب الأفعال) مؤزونة اجتمع يجتمع اجتماعاً.

اسم {الباب الثاني} من تلك الأبواب الخمسة {افتعل يُفتعل افتعالاً} قدم هذا الباب لمناسبته لما قبله في كونهما للمطاوعة، قال العاضل الكفوي في وجه التقديم: إنه يشترك بين اللازم والمتعدي بخلاف (باب الأفعال) أقول: لو كان اشتراكه وجهاً لتقدمه لناسب تقديمه أيضاً على (باب الأفعال) وليس فليس. {مؤزونة: اجتمع يجتمع اجتماعاً} أصله: (جمع) فزيدت الهمزة في أوله والتاء بين الفاء والعين فصار (اجتمع). واعلم أن هذا الباب لا يختص بالعلاج لا يقال إن بيان المؤزونة ب(اجتمع) من الأفعال العلاجية يؤهم اختصاصه به؛ لأننا نقول ذكر الشيء ليس بخلاف لما عداه لقولهم: (غممته فاعتم) في غير العلاج.

ملخص {الباب الثاني} من الأبواب الخمسة {افتعل يُفتعل افتعالاً} قدمه لمناسبته لما قبله في كونهما للمطاوعة لا لكونه^(١) مشتركاً بين اللازم والمتعدي، وإلا لناسب تقديمه أيضاً على باب (الأفعال) وليس فليس. {مؤزونة: اجتمع يجتمع اجتماعاً} أصله: (جمع) من باب (فتح)، يقال: جمع الشيء المتفرق فاجتمع.

صحة البناء {الباب الثاني} من تلك الأبواب الخمسة التي زيد فيها حرفان على الثلاثي المجرد له وزن، ولو زنه موزون، فوزنه {افتعل} بكسر الهمزة وسكون الفاء {يُفتعل} بكسر العين {افتعالاً} بكسر الهمزة وسكون الفاء وكسر التاء. {ومؤزونة} أي موزون وزنه {اجتمع يجتمع اجتماعاً} فأصله (جمع) فزيدت الهمزة في أوله، والتاء بين الفاء والعين بناء على القاعدة: فصار (اجتمع).

(١) هذا رد للفاضل الكفوي (مه)

وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ ماضِيه على خَمْسَةِ أَحْرَفٍ بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَالتَّاءِ بَيْنَ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ.

الكثري {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ ماضِيه على خَمْسَةِ أَحْرَفٍ بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ} لِلْوَحْلِ {وَ} بِزِيَادَةِ {التَّاءِ بَيْنَ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ}.

أساس {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ ماضِيه على خَمْسَةِ أَحْرَفٍ} إِذَا أَصْلُهُ {جَمْعٌ} ثُمَّ صَارَ فَاجْتَمَعَ {بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ فِي} مَحَلِّ قَرِيبٍ مِنْ {أَوَّلِهِ وَ} بِزِيَادَةِ {التَّاءِ بَيْنَ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ}.

تنحصر {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ ماضِيه على خَمْسَةِ أَحْرَفٍ} {جَمْعٌ} حَرْفٍ كَمَا {فَلَسٌ} جَمْعُ {فَلَسٍ}. فَإِنْ قُلْتَ: لِمَ لَمْ يَقُلْ حُرُوفٌ؟ قُلْنَا: الْمَقَامُ مَقَامُ جَمْعِ الْقَلَّةِ، وَالْحُرُوفُ جَمْعُ كَثْرَةٍ، يُطْلَقُ عَلَى مَا فَوْقَ الْعَشْرَةِ إِلَى مَا لَا نِهَآيَةَ لَهُ. وَأَمَّا أَحْرَفٌ فَهُوَ جَمْعُ قَلَّةٍ، يُطْلَقُ عَلَى ثَلَاثَةٍ وَعَشْرَةٍ وَمَا بَيْنَهُمَا، وَلِذَا اخْتَارَهُ هُنَا، وَفِي السَّابِقِ وَاللَّاحِقِ دُونَ الْحُرُوفِ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ أَوْزَانَ "جَمْعِ الْقَلَّةِ" أَرْبَعَةٌ عَلَى الْقَوْلِ الْمُخْتَارِ: {أَفْعَلٌ} كَمَا {فَلَسٌ} جَمْعُ {فَلَسٍ}، وَ{أَفْعَالٌ} كَمَا {أَفْرَاسٌ}، جَمْعُ {فَرَسٌ}. وَ{أَفْعَلَةٌ} كَمَا {أَرْغَفَةٌ} جَمْعُ {رَغِيفٌ} وَ{أَفْعَلَةٌ} كَمَا {غَلْمَةٌ} جَمْعُ {غَلَامٌ}. وَاخْتَلَفَ فِي الْجَمْعِ الصَّحِيحِ مَذْكُورًا كَمَا: {مُسْلِمِينَ}، أَوْ مُؤَنَّثًا كَمَا: {مُسْلِمَاتٌ}. فَعِنْدَ الْجُمْهُورِ هُوَ "جَمْعُ قَلَّةٍ".

وَقَالَ الشَّيْخُ الرُّضْيِيُّ: إِنَّ "جَمْعِي السَّلَامَةِ" يَصْلُحَانِ لِلْقَلَّةِ وَالْكَثْرَةِ، وَمَا عَدَا الْأَوْزَانَ الْأَرْبَعَةَ، وَالْجَمْعُ الصَّحِيحُ "جَمْعُ كَثْرَةٍ". وَقَدْ يَسْتَعَارُ أَحَدُهُمَا لِلْآخَرِ مَعَ وَجُودِ ذَلِكَ الْآخَرِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثَلَاثَةٌ قُرُوءٌ﴾ [البقرة: ٢٢٨] مَعَ وَجُودِ {أَقْرَبُ} {بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَ} بِزِيَادَةِ {التَّاءِ بَيْنَ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ} فَيَكُونُ الْمَجْمُوعُ خَمْسَةً.

فتح الغاء {وَعَلَامَتُهُ} أَي مَا يَعْلَمُ بِهِ بَابُ الْإِفْتِعَالِ {أَنْ يَكُونَ ماضِيه} الْمَفْرُودِ الْمَذْكُورِ الْغَائِبِ مَبْنِيًّا {عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَفٍ} مِثْلَ أَمْثَالِهِ، لَكِنَّ كَوْنَ هَذَا عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَفٍ {بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ} الْمَكْسُورَةِ {فِي أَوَّلِهِ وَ} بِزِيَادَةِ {التَّاءِ} الْمَفْتُوحَةِ {بَيْنَ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ} فَإِذَا وَجَدْتَ فِعْلًا كَذَلِكَ فَلَا تَرُدُّ فِي كَوْنِهِ مِنْ أَيِّ بَابٍ، بَلْ احْكَمْ بِأَنَّهُ مِنْ بَابِ الْإِفْتِعَالِ، نَحْوِ {اتَّفَقَ يَتَّفَقُ} وَ{اِحْتَمَلَ يَحْتَمِلُ} وَ{اغْتَرَّ يَغْتَرُّ} وَ{أَنَّهُمْ يَتَّهَمُونَ} وَ{ارْتَقَى يَرْتَقِي} وَغَيْرِهَا.

وَبِنَاؤُهُ أَيْضًا لِلْمَطَاوَعَةِ نَحْوُ: جَمَعْتُ الْإِبِلَ فَاجْتَمَعَ ذَلِكَ الْإِبِلُ.

الكفوي {وَبِنَاؤُهُ أَيْضًا} أي: كبناء باب الانفعال {لِلْمَطَاوَعَةِ نَحْوُ: جَمَعْتُ الْإِبِلَ} بكسر الباء {فَاجْتَمَعَ ذَلِكَ الْإِبِلُ} هكذا في أكثر النسخ لكن الأولى إضمار الفاعل وتأنيت الفعل.

انس {وَبِنَاؤُهُ أَيْضًا} كبناء باب الانفعال {لِلْمَطَاوَعَةِ} لمطاوعة فعل سواء كان علاجاً أو لا. والأولى أن يقول "غالباً" كما قاله ابن الحاجب في الشافية؛ لأن بناء هذا الباب قد يجيء لمعان آخر كالإتخاذ والتصرف على ما سذكروه. {نَحْوُ: جَمَعْتُ الْإِبِلَ فَاجْتَمَعَ ذَلِكَ الْإِبِلُ} الأولى {اجتمعت} بإضمار الفاعل لكن المصنف أظهره هنا وفيما قبله من باب {الانفعال} تفهيماً للمبتدئين لغرض بحث المطاوعة، ويجيء بناء هذا الباب بمعنى: {تفاعل} الذي يكون للمشاركة كما سيجيء نحو: {اجتوزوا} و{اختصموا} فهنما بمعنى: تجاوزوا، وتخاصموا. ولذا لم تقلب وار {اجتوز} ألفاً وإن كانت عنة القلب حاصلة فيه، لأنه لما كان تابعاً لتجاوز في المعنى جعل تابعاً له في اللفظ في عدم الإعلان وكذلك قوله تعالى: {وَأْتَمِرُوا بِمَا كُنتُمْ بِمَعْرُوفٍ} [الطلاق: 6] فإن الأتمار فيه بمعنى {التأمر} ك{الاشتوار} بمعنى: التشاور، يقال: اتمروا القوم وتأمرؤا إذا أمر بعضهم بعضاً والمعنى: وليأمر بعضكم بعضاً، وبمعنى: اتخذ الشيء أي: اتخذ فاعل افتعل شيئاً نحو: {اذبح} و{أستوي} إذا اتخذ ذبيحة وشواء لنفسه أي: عمل الشواء وصنعه. ومنه قوله تعالى: {وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَسَبَهَا} [الفرقان: 5] أي: كتبها لنفسه وأخذها على ما في "الكشاف".

لتحوي {وَبِنَاؤُهُ أَيْضًا} أي مثل ما سبق من بناء الانفعال {لِلْمَطَاوَعَةِ} غالباً. أي: ولمطاوعة فعل سواء كان علاجاً أو لا. قال السيد عبد الله في "شرح الشافية"، وإنما جاز {غممته فاغتم} لأن باب "افتعل" لم يكن موضوعاً للمطاوعة، فجاز أن يجيء مطاوعه في غير العلاج. فإن قلت: إن بيان الموزون والتمثيل ب{اجتمع} الذي هو من الأفعال العلاجية يوهم اختصاصه بالعلاج. قلنا: ذكر الشيء لا ينافي ما عده في مثل هذا لما عرفت أن {غممته فاغتم} جاز في غير العلاج. وأما باب {انفعل} فهو مختص بالعلاج. قال ابن الحاجب في "الشافية": {وانفعل} لازم مطاوع {فعل} نحو: كسرتُهُ فأنكسرت، وقد جاء مطاوع {أفعل} نحو: {أسفقتُهُ} أي: رددته، {فانسفق}، و{أزعجتُهُ} أي: {أبعدهتُهُ} {فانزعج قليلاً}، ويختص بالعلاج والتأثير. ومن ثمة قيل: انعدم خطأ. انتهى.

فتح الغناء {وَبِنَاؤُهُ أَيْضًا} أي: كبناء باب الانفعال كائن {لِلْمَطَاوَعَةِ} التي سبق بيان معناه

[١] أصله: اذبح

الكنوي واعلم أن هذا الباب قد يجيء لمعان آخر: للاتخاذ نحو: (اختير) أي: أخذ الخير، ولزيادة المبالغة في المعنى نحو: (اكتسب) أي: بالغ واضطرب في الكسب، أو لمعنى (فعل) نحو: جذب واجتذب. ولمعنى تفاعل للمشاركة نحو: (اختصموا) أي: تخاصموا ذكره الضارزاني. وللإزالة نحو: (انقص منه) أي: أزال النصرة عنه، ومنه انتقم. ولإظهار أصل الفعل نحو اعتذر أي أظهر عذره ذكره في "روح الشروح". ولمطاوعة (أفعل) كذا حفظه فاحتفظ. وللقبول نحو: (أنضح) أي: قبل النصيحة.

أما ومنه "اكتال" و"أترن" ويجيء أيضاً للتصرف أي: لتصرف فاعله في تحصيل الفعل وفي تهيئة أسبابه نحو: (اكتسب) فإن معناه اضطرب واجتهد في تحصيل الكسب بخلاف (كسب) فإن معناه تحصيل الشيء على أي وجه كان سواء بولغ فيه أم لا، «لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ» [البقرة: ٢٨٦]. حيث أثبت ثواب الفعل على أي وجه كان بقوله: «لَهَا مَا كَسَبَتْ» ولم يثبت العقاب إلا على وجه المبالغة بقوله: «وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ»، وفيه دلالة على أن العباد لا يواجهون إلا بما اجتهدوا في تحصيل المعاصي، هذا أي: مجيء بناء (اكتسبت) للتصرف على قول الشيخ ابن الحاجب رحمه الله.

تلخيص كما بيناه في بابه {نَحْوُ: جَمَعْتُ الإِبِلَ فَاجْتَمَعَ ذَلِكَ الإِبِلُ} فإن قلت الأولى أن يقول: {فَرَجَعْتُ} بإضمار الفاعل، لأن المقام مقام الضمير، لسبق المرجع. قلنا: أظهره هنا، وفيما قبله من باب (الانفعال)، تفهيماً للمبتدئين لغموض بحث المطاوعة، لكن ينبغي أن يقول: تلك الأبل، تدير.

واعلم أن عادة المصنف ذكر المعنى الذي كثر استعماله، وترك ما هو أقل استعمالاً، ولذا قیدنا بقولنا: غالباً، على ما ذكره ابن الحاجب في "الشافية" حيث قال: {وَأَفْتَعَلَ} للمطاوعة غالباً، نحو: (عسمنه فاعتم)، وبهذا ظهر أنه يجيء بناء هذا الباب لمعان آخر قل استعمالها بالنسبة إلى معنى المطاوعة للاتخاذ. أي: لاتخاذ فاعله شيئاً، نحو: (أستوى) أي: (أَتَّخَذَ شِوَاءً) ولزيادة المبالغة في المعنى، نحو: (اكتسب) أي: بالغ في الكسب بكسر الكاف، أو فتحها. وأما (كسبت) فبعثاه: تحصيل الشيء على أي وجه كان سواء بولغ فيه أم لا.

فتح الغناء {نَحْوُ: جَمَعْتُ الإِبِلَ فَاجْتَمَعَ ذَلِكَ الإِبِلُ} هذا المثال مطابق للممثل له، فإنه لما صدر عنك فعل الجمع الذي هو مدلول جمع وتعلق بالإبل، وقيل ذلك الإبل الاجتماع بسبب جمعت إياه.

الكفوي ولمعنى (تفعل) نحو: تجتمع القوم فاجتمعوا. ولمعنى (استفعل) كدارتاح واستراح).
ولمعنى المجرد ك(قَدَر) واقتدر وقَرَب واقترب. وللإغناء عنه ك(اشتسلم الحجز).

أساس فإن قلت: قد جعل صاحب المفتاح بمعنى: (كسب) للثلاثي المجرد فلا اعتماد على أي القولين؟ قلنا: كلاهما موثوق به كيف لا والشيخان جامعان قصبات السبق ووحدا عصرهما ويدل على ما قلنا ما قاله صاحب القاموس من أن كسبه يكتبه كسباً وكسباً - بفتح الكاف كسرهما - وتكسبت واكتسب: طلبت الزرق، أو كسب: أصاب، واكتسب: تصدق فيه واختمه. هذا كلامه فإن أول كلامه يدل على أن (اكتسب) بمعنى: كسب وآخر كلامه يدل على أن (اكتسب) بمعنى: تصدق فيه. وكلا المعنيين جاريان في اللغة.

قال الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾: إنما خصم الخير بالكسب والشر بالاكتساب لأن في الاكتساب اعتماداً^{١١} فلما كان الشر مما تشبهه الأنفس وهي تحذره إليه وأماره به كانت في تحصيله عمل واحد فجعلت لذلك مكتسبة فيه. ولما لم تكن كذلك في باب الخير وصفت بما لا دلالة له على الاعتماد لغورها في تحصيله انتهى كلامه.

تلخيص قال الله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦] وفيه إشارة إلى لطف الله تعالى، لأنه أثبت ثواب الفعل لهم على أي وجه كان. بقوله: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾ ولم يثبت لهم العقاب إلا على وجه المبالغة، بقوله: ﴿وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾. ويكون بمعنى: (فعل) نحو (جذبت) و(اخذت). وبمعنى: (تفاعل) نحو: (اختصموا) أي: تخاصموا.

فتح الغاء فإن قلت: إن اللام ههنا أن يقال: "اجتمعت تلك الإبل"، لأن الإبل يفيد معنى الجمعية، وكل جمع مؤنث، قلت: إنما قيل هكذا نظراً إلى اللفظ، فإن لفظه مفرد مذكور، وإنما قدم هذا الباب على ما بعده لئلا يظن أنه لما قبله بسبب كون بناؤه للمطاوعة كمثل.

١١ الاعتماد: الاضطراب في العمل، وهو أبلغ من العمل

الكموي ولفعل الفاعل بنفسه نحو: (أزنعش) و(اشتاك) و(امشط) و(اكتحل). وللتخيير ك(انتخب) ذكره دده خليفة.

أساس وقال الفاضل العصام هذا بالنسبة إلى النفوس الأمانة، أما بالنسبة إلى النفوس المظمنة فالنكته في استعمال الكسب في الخيرات إنها تصدر عنهم بسهولة فلا حاجة لهم إلى الاعتماد، بخلاف الشر فإنه لو صدر عنهم كان باجتهاد ومزيد تصرف انتهى. ويجيء بناء هذا الباب بمعنى: (فعل) نحو: (احتذب) بمعنى: جذب ذكره الفتازاني. ولإظهار أصل الفعل نحو: (اعتذر) أي: أظهر عذره ذكره صاحب "روح الشروح"، وجعل بعضهم (اعتذر) بمعنى: (أفعل) للضرورة أي بمعنى: أعذر، أي: صار ذا عذر ذكره صاحب "التوابع". وللقبول نحو: (اتعظ) أي: قبل الوعظ. ولمعنى (تفعل) نحو: (اجترع) بمعنى: تجرع، ولمعنى: استفعل ك(اتقد) بمعنى: استوقد، وجعل بعض المفسرين اكتبها من هذا القبيل. ولمعنى المجرد ك(قرب) و(اقترب) و(قدر) و(اقتدر) وللإغناء عن المجرد نحو: استلم الحجر.

تلخيص ولإظهار أصل الفعل) نحو: (اعتذر) أي: (أظهر عذره) وجعل صاحب "التوابع" "اعتذر" بمعنى: (أفعل) للضرورة، أي بمعنى: أعذر أي: صار ذا عذر. وللقبول نحو: (اتعظ) أي: قبل الوعظ، تأمل فيه. وبمعنى (تفعل) نحو: (اجترع)، بمعنى: (تجرع). وبمعنى: (استفعل) ك(اتقد) بمعنى: (استوقد). وبمعنى: (المجرد) نحو: (اقترب) بمعنى: (قرب). و(اقتدر) بمعنى: (قدر) ويقرب منه قولهم: (استلم الحجر) أي: (لمسه بالقبلة) أو (باليد) قال في "المختار" (السلم): الاستلام، تدبير.

فتح الغناء ولما بين المصنف باب الافعال أراد بيان باب الافعال فقال:

الباب الثالث: افعلل يفعل افعللاً

الكفوي الباب الثالث: افعلل يفعل افعللاً؛ بزيادة الألف قبل الآخر وكسر العين، قدمه لاشتراكه مع الأولين في زيادة الهمزة التي هي للوصل تسقط في الوصل فكأنها من الرباعيات وبهذا علم وجه تقديم هذه الثلاثة على الآخرين

الاساس الباب الثالث من الأبواب الخمسة {المفعلل يفعلل افعللاً} بزيادة الألف قبل الآخر، قدمه لاشتراكه مع الأولين في زيادة الهمزة التي للوصل. {مؤزونة اشتمل} أصله: {اخترن} فأدغم إحدى الواوین في الأخرى بعد سلب حركة الواو الأولى لاجتماع الحرفین المتجانسين. فإن قلت: أن كلمة {ازعوى} من باب أفعل أصله: {ازعوى} فالقياس فيها يقتضي أن يقال: {ازعوى} بالإدغام كما {احمى} و{امعز} فلم لم يدغم إحدى الواوین في الأخرى؟ قلت: لانعدام الحسية بعد قلب الواو الثانية ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وإنما كتب الألف بصورة الياء حملاً على مضارعه وتحقيق هذا الكلام أنه إذا اجتمع في الكلمة مقضبان الإعلال وهو تحرك حرف العلة مع فتحة ما قبلها ومقتضى الإدغام وهو اجتماع الحرفین المتجانسين المتحركين فحينئذٍ إما أن يجب إعمالهما أو إلغاهما أو إعمال أحدهما وإلغاء الآخر، ولا يجوز إعمالهما معاً لأن بإعمال أحدهما يطل مقتضى الآخر ولا إلغاهما معاً لأن قيام المقضى يستلزم قيام المقضى فتعين إعمال أحدهما وإلغاء الآخر.

التحصيل الباب الثالث من الخمسة {افعلل يفعلل افعللاً} زيد في المصدر الألف قبل الآخر لأنك عرفت أنه مشتق من الماضي في غير الثلاثي باتفاق الفريقين، والمحال أن المشتق يشتق بزيادة حركة أو حرف، وهنا اشتق منه بزيادة حرف، أعني: الألف تذكر ما سبق. وإنما قدمه لاشتراكه مع الأولين في زيادة الهمزة التي هي للوصل.

فتح الغاء الباب الثالث من تلك الأبواب الخمسة له وزن، ولوزنه موزون، فوزنه: {افعلل} بكسر الهمزة وسكون الغاء وفتح العين وتشديد اللام {يفعلل افعللاً} بزيادة الألف قبل الآخر.

مُؤزُونَةٌ أَحْمَرٌ يَحْمَرُ أَحْمَرًا.

الكبرى {مُؤزُونَةٌ أَحْمَرٌ} أصله: (أحمر) فادغمت الراء في الواو بعد سلب حركة الأولى، ويدل عليه (أرعوى) فإنه من هذا الباب، وأصله: (أرعوى) قلبت الواو الثانية ياء لوقوعها خامسة، وذلك لأن الإعلال مقدم على الإدغام فلما أُعِلَّ لم يبق سبب الإدغام، فدل هذا على أن أصل الباب بالفك لا بالإدغام، كذا في "مراح الأرواح" {يَحْمَرُ أَحْمَرًا}.

اساس ولا يجوز إعمال مقتضى الإدغام دون مقتضى الإعلال لأن الإعلال سابق على الإدغام إذ الإعلال يجب بمجرد النظر إلى الحرف الواحد من حروف علة بخلاف الإدغام فإنه لم يجب ما لم ينظر إليهما، وأيضاً إن القلب هنا مقدم على الإدغام، لأن القلب إعلال في الآخر والإدغام في الوسط وما في الآخر أسبق وأولى؛ لأن الآخر محل التغيير فمتى أُعِلَّ لم يبق موجب الإدغام {يَحْمَرُ} أصله: (يحمر) فادغم كما في السابق {أحمرًا} على وزن (أفعلاً) بزيادة الألف قبل الآخر وكسر عين الفعل.

تلخيص {مُؤزُونَةٌ أَحْمَرٌ يَحْمَرُ} أصلها: (أحمر)، فادغم فيهما إحدى الراءين في الأخرى، بعد سلب حركة الراء الأولى، لاجتماع الحرفين المتجانسين.

فإن قلت: لم لم تدغم إحدى الواوين في الأخرى في كلمة (أرعوى) مع أنه من هذا الباب أصله: (أرعوى) فالقياس فيها يقتضي أن يقال: (أرعوى) بالإدغام كـ(أحمر) و(أعوى)؟ قلت: إنما لم تدغم فيهما لانعدام الجنسية بقلب الواو الأخيرة ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها، فإن قلت: لم لم يكن الأمر على العكس بأن يقدم الإدغام على الإعلال؟ قلت: "القلب" إعلال في الآخر، و"الإدغام" إعلال في الوسط، وإعلال الآخر أسبق وأولى؛ لأنه محل التغيير، وأيضاً "الإعلال" يكون بمجرد النظر إلى حرف واحد من حروف العلة، بخلاف "الإدغام" فإنه لم يكن ما لم ينظر إلى الحرفين. والحاصل أن (أرعوى) كان فيه مقتضيان: مقتضى الإعلال، ومقتضى الإدغام، فلما قدم الإعلال على الإدغام للعلتين المذكورتين، لم يبق مقتضى الإدغام، ولذا لم يدغم {أحمرًا} على وزن (أفعلاً) وإنما لم يدغم في المصدر لكون الألف فاصلاً بين المتجانسين.

فتح الغناء {مُؤزُونَةٌ} أي موزون وزنه {أَحْمَرٌ يَحْمَرُ أَحْمَرًا} موافقاً للوزن في الحركات والسكنات.

وعلامته أن يكون ما ضيه على خمسة أحرف بزيادة الهَمْزة في أوله وحرف آخر
من جنس لام فعله في آخره. وبنائه لمبالغة اللازم. وقيل: للألوان والغيوب. مثال
الألوان نحو: احمَرُ زَيْدٌ. ومثال الغيوب نحو: اغوَرُ زَيْدٌ.

التصري وعلامته أن يكون ما ضيه على خمسة أحرف بزيادة الهَمْزة في أوله و { بزيادة } حرف
آخر من جنس لام فعله { أي: من مثله.

الاساس (وعلامته أن يكون ما ضيه) المفرد المذكور الغائب (على خمسة أحرف) إذ أصله:
(حمز) ثم فصار: (احمر) (بزيادة الهَمْزة في) محل قريب من (أوله و) بزيادة (حرف واحد) من
جنس لام فعله { أي: من مثل لام فعله، ومما ينبغي أن يعلم في هذا المقام أن من دأب الصرفيين
أن يقولوا من جنس عين فعله أو من جنس لام فعله وما مرادهم من هذا مثلاً في (احمر) قالوا
أصله: (حمر) فزادت الهَمْزة في أوله وحرف واحد من جنس لام فعله وهو الراء فأنهم قالوا الراء
جنس للراء والحال أنه ليس جنسه بل مثله فكيف يصح قولهم هذا فتفهم هذا المقام يتوقف على
معرفة مفهوم الحرف وأقسامه. عرّف ابن سينا الحرف بأنه كيفية تعرض للصوت بها يمتاز صوت
عن صوت آخر مثله في الحدة والثقل تمييزاً في المسموع، ثم إنه ينقسم من وجوه:

تلخيص (وعلامته أن يكون ما ضيه) المفرد المذكور الغائب (على خمسة أحرف بزيادة الهَمْزة
في أوله و) بزيادة (حرف واحد) من جنس لام فعله { كـ: (احمر)، أصله: (حمر) فصار: (احمر)
بهذين الزائدتين.

فإن قلت: الراء مثلاً مماثل للراء لا محاسن فلم قال: (من جنس لام فعله)، ولم يقل: (من
مثل لام... إلخ)؟

فتح الغنة (وعلامته أن يكون ما ضيه) المفرد المذكور الغائب مبنياً (على خمسة أحرف) كسابقه
ولاحق به (بزيادة الهَمْزة في أوله وحرف واحد) كائن أو كائناً (من جنس لام فعله في آخره و)
بخلاف بعض الصرفيين فإنهم قالوا إن الزائد هو اللام الأولى، إلا أن المصنف اختار كون الزائد
اللام الأخرى كما اختاره المحققون منهم؛ لأن كون الزائد في آخر الكلمة أولى وأنسب، فإذا

١١) وفي نسخة: آخر.

١٢) وفي نسخة: آخر.

١٣) وفي نسخة: آخر.

رأيت فعلاً موافقاً لهذا فذهب إلى طرف حكمه بأنه من باب الافعال، مثل: {اخضُرَ يَخْضُرُ} و{اضْفَرُ يَضْفُرُ} و{ابْيَضُ يَبْيَضُ} و{اسْوَدُ يَسْوَدُ} وغيرها.

الكوي واعلم أنهم اختلفوا في أن الزائدة هل هي اللام الأولى أو الثانية فقال: {في آخره} والأمران جائزان عند سيويه لتعارض الأدلة فتدبر {وَبِنَاوَةٌ لِبِنَالِغَةٍ الْوَلَامِ} أي: للمبالغة ولا يكون إلا لازماً

أساس الوجه الأول: الحروف إما مصوتة وإما صامتة، أما المصوتة- فهي التي تسمى في العربية حروف المد واللين؛ وهي الألف، والواو، والياء إذا كانت ساكنة متولدة من إشباع ما قبلها من الحركات المجانسة لها فإن الضم مجانس للواو، والفتح للألف، والكسر للياء. وأما الصامتة: فهي ما سوى الحروف المذكورة لكنها قد تكون متحركة وقد تكون ساكنة بخلاف المصوتة فإنها لا تكون إلا ساكنة مع كون حركة ما قبلها من جنسها كما عرفت، فالألف لا يكون إلا مصوناً لامتناع كونه متحركاً مع وجوب كون الحركة السابقة عليه فتحة وإطلاق اسم الألف على الهمزة بالاشتراك اللفظي، وأما الواو والياء فكل واحد منهما قد يكون مصوناً كما عرفت وقد يكون صامتاً بأن يكون متحركاً أو ساكناً ليس حركة ما قبله من جنسه.

تحصيص قلنا: من دأب الصرفيين أن يقولوا: من جنس عين فعله، أو من جنس لام فعله مقام المثل: فتعبرهم عن المثل بالجنس الدال على المجانسة إما مبني على مسامحتهم المشهورة، أو مبني على اصطلاحهم، ولا مشاحة في الاصطلاح. وإلا فالفرق بين المتماثلين والمتجانسين والمتقاربين ثابت في الحقيقة، لأن "المتماثلين" هما المتفقان مخرجاً وصفة، ك(الياء) مع (الياء)، و(الراء) مع (الراء). و"المتجانسين" هما المتفقان في المخرج الكلي دون الصفة، ك(الدال) مع (التاء). و"المتقاربين" هما المتقاربان في المخرج الكلي، أو في الصفة، ك(الدال) و(السين)، و(المتقاربين) مخرجاً. وك(التاء) و(التاء) المتقاربين صفة. وبعض العلماء أدرج المتجانسين في المتقاربين كذا قاله المرعشي في "الجهد".

فتح الغاء {وَبِنَاوَةٌ} كائن {لِبِنَالِغَةٍ} الفعل {الْوَلَامِ} معناه أن خُضِرَ مثلاً فعل لازم من الباب الخامس من الأبواب الستة الكائنة للثلاثي المجرد ويعبر عنه في التركي: ب"قزاردى مطلقاً، فإذا أراد بيان وقوع الزيادة في الأحمرار اى في قزاردى ب"قزاردى ينقل خُضِرَ إلى باب الافعال فيقال: اخُضِرَ بمعنى زياده سبله قزاردى.

العربي {وقيل:} بناؤه {للألوان والغيوب} أي: غالباً، وإلا فهذا الباب قد يكون لغير لون ولا عيب، كـ{انقضى الحائط} ذكره دده خليفة {مثال} ما يكون لـ {الألوان نخو: اخمر زيد} فإن الاحمرار لون من الألوان {ومثال} ما يكون لـ {الغيوب نخو: اغور زيد} أي: عدم رؤية إحدى عينيه مبالغاً وهو عيب من العيوب.

أما الوجه الثاني: الحروف إما زمانية صرفة وإما آنية تشبه الزمانية، أما الأول فالحروف المصوتة وكالفاء والقاف والسين والشين فإن المصوتة زمانية عارضة للصوت باقية معه زماناً بلا شبهة، وكذلك الصوامت المذكورة ونظائرها مما يمكن تمديدها بلا توهم تكرار فإن الغالب على الظن أنها زمانية أيضاً، وأما الثاني فكالطاء والذال وغيرها من الصوامت التي لا يمكن تمديدها أصلاً، فإنها لا توجد إلا في آخر رمان حبس النفس كما في لفظ بيت وفرط وولد، أو في أوله كما في تراب وطرب ودول، أو في آن بتوسطهما كما إذا وقعت هذه الصوامت في أواسط الكلمات فهي بالنسبة إلى الصوت كالتقطعة والآن بالنسبة إلى الخط والزمان وتسمية هذا القسم بالحروف أولى من تسمية غيره؛ لأن هذا القسم من الحروف طرف الصوت، والحرف هو الطرف وقد علم بذلك تسمية الحرف أيضاً بوجه دقيق.

تلخيص {في} محل قريب من {آخره} اختار المصنف هنا مذهب المحققين، وهو: أن الزائد هو اللام الثانية؛ لأن الزيادة بالآخر أولى. فإن قلت: هذا يناهي ما اختاره في باب {التفعيل} حيث قال: من جنس عين فعلة بين الفاء والعين، وذلك يقتضي أن يكون الزائد هو الأول، وهو مذهب الخليل ودليله على ما عرفت هنالك أن الحكم بزيادة الساكن أولى.

قلنا: دليل الخليل - رحمه الله تعالى - لا يتمشى هنا؛ لكون ساكن الأول هنا "للإدغام" بخلاف {فعل} فإنه للقرار عن توالي الحركات من أول الأمر. وأما جواز الأمرين على ما يشعر به كلام الفاضل الكفوي غير متصور هنا أيضاً، ولما لم يتصور مذهب الخليل وسيبويه هنا اختار قول الأكثر، فنعم ما قيل: لكل مقام مقال ولكل ميدان رجال.

فتح العناء {وقيل:} وبنائه كائن {للألوان} جمع لون بمعنى رنك في التركي وكونه في الفارسي {والغيوب} أي وللغيوب جمع عيب {مثال الألوان} أو مثال ما كان للألوان {نخو: اخمر} أصله خمر ثم صار اخمر بزيادة الحرفين المذكورين {زيد} فاعل اخمر لأنه يقال في لسان العرب: خمر زيد أو شيء إذا حصل له حمرة جزئية، ويقال: اخمر زيد أو شيء إذا حصل له حمرة كلية كثيرة.

الكتوى واعلم أنه شرط في هذا الباب أن لا يكون مضاعف العين، ولا معتل اللام. فقولهم: (ازغوى) مطاوع (رعونه) بمعنى: كفته شاذ من وجوه منها:

أساس وأما الثالث فهي أن يتوارد أفراد آتية مراراً فظن أنها فرد واحد زمني كالراء والحاء والحاء فإن الغالب على الظن أن الراء التي في آخر الدار مثلاً رأت متوالية كل واحد منها آتي الوجود إلا أن الحس لا يشعر بامتياز أزمتها فظننا حرفاً واحداً زمنياً، وكذا الحاء والحاء. الوجه الثالث: إن الحروف إما متماثلة لاختلاف بينها بذواتها ولا بعوارضها المسماة بالحركة والسكون كاليائين الساكنين أو المتحركين نوع واحد من الحركة أو متخالفة إما بالذات والحقيقة كالياء واليمم فإنهما حقيقتان مختلفتان سواء كانا ساكنين، أو متحركين بحركتين متماثلتين، أو مختلفتين، أو بالعرض كالياء الساكنة والمتحركة فإنهما متفقتان في الحقيقة ومختلفتان بسبب العارض الذي هو الحركة والسكون، فظهر من هذا التحقيق أن الحروف كلها باعتبار التقسيم الثالث لا تخلو من هذين القسمين على ما في المواقف وشرحه فتعبرهم عن المثل بالحس الدال على المجانسة إما مبني على مسامحتهم المشهورة أو مبني على اصطلاحهم ولا مشاحة في الاصطلاح فتدبر.

تلخيص (وَبِتَأْوُةٌ) مختص (لِمُبَالِغَةٍ) الفعل (اللازم) فإن (احمر) مثلاً مبالغة (حمر) وهو لازم، يعني: أن المبالغة تكون في الفعل اللازم، وما يكون لمبالغة اللازم يكون لازماً، فبناء هذا الباب يكون لازماً، ومن هنا يعلم أن ما اشتهر في دعاء الوضوء: "اللهم بيض وجهي بتورك يوم تبيض وجوه أوليائك، ولا تسود وجهي" بفتح التاء والواو، وتشديد الدال خطأ، لأنه يكون حينئذ من هذا الباب، ولا يتعدى إلى المفعول أعني: (وجهي)، بل الصواب أن يقرأ من باب التثنية، أعني: بضم التاء وفتح السين وكسر الواو كما يدل عليه عطفه على (بييض) فإنه من باب (التثنية) أيضاً، وكثيراً ما عرضته على العقلاء، فوقعوا في الاستغراب، وكادوا أن ينكروه، لكنهم اشتهاه ما قرأوا حد هذا.

فتح العناء {وَمَثَلُ الْغُيُوبِ} أي مثال ما كان مستعملاً في بيان حصول العيوب في شيء.

الكفوي أنه معتل اللام، ومنها: أنه لغير لون ولا عيب، والثالث أنه مطاوع والمطاورة في هذا النوع نادرة، كذا نقل عن كمال الدين. ومنها:

اسس (في) محل قريب من (آخره) واختلفوا في هذه الزيادة هل هي اللام الأولى أو الثانية واختار المحققون الثاني منهم المصنف؛ لأن الزائد بالآخر أولى. فإن قيل قد اختار المصنف في زيادة أحد المثليين في فعل الأولى تبعاً للخليل بدليل أن الحكم بزيادة الساكن أولى، فلم عكس الأمر باختيار قول الأكثرين هنا؟ قلنا: لأن دليل الخليل لا يتمنى هنا لكون سكون الأولى هنا للإدغام بخلاف سكون (فعل)، فإنه للفرار عن توالي الحركات الأربع من أول الأمر فتدبر. قال الفاضل الكفوي: والأمران جائزان عند سيويه لتعارض الأدلة. أقول: هذا النقل يشعر بجواز الأمرين هنا وليس كذلك؛ لأنهم قالوا إذا تعارض الدليلان يرجح الأقوى فقول الأكثرين وهم المحققون أولى وأقوى هنا كما لا يخفى ولذا أخذه المصنف.

تلخيص (أو قيل) مختص (للألوان) من غير ملاحظة المبالغة وهذا خطأ. ولعل مراد هذا القائل ذلك، وإلا فلا وجه لتبريض المصنف بقوله: (قيل). وقد عرفت مما قدرناه من الاختصاصين أن اللامين للاختصاص، ولو لم يحمل المصنف مراد القائل على ما قلنا، لزم أن يكون بين الاختصاصين تناف؛ لأن أحدهما مختاره، والآخر مردوده، مع أن الحق أنه لا منافاة بين الاختصاصين لاجتماع المبالغة مع الألوان (والغيبوب) في كل كلمة من هذا الباب ك(احمر) و(اعور).

قال العلامة التفتازاني: وهذا الباب للمبالغة، ولا يكون إلا لازماً واختص بالألوان والعيوب وقال السيد السند - قدس سره - وهذا البناء مختص بالألوان والعيوب، وفيه مبالغة. انتهى. قال الأستاذ - روح الله تعالى روحه - لعل تبريض المصنف لقولهم (ارعوى) عن القبيح أي: كف ورجع، أصله: (ارعوو) وهو من هذا الباب، مما ليس بعيب ولا لون.

فتح الغناء (تَحَوُّ: اغْوَزَ زَيْدٌ) إذا ذهب إحدى عينيه يقال رجل أعور على وزن أفضل بمعنى بر كوزلو في التركي وقد يستعمل في مقام شاشي اولدى في التركي فإن الاحمرار من الألوان والاعورار من العيوب والنقائص كما لا يخفى.

الكفوي أنه لم يدغم للثقل ولتقدم الإعلال على الإدغام، فإنه لما أعل بقلب الواو الثانية باء لوقوعها خامسة مع عدم انضمام ما قبلها وقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فات اجتماع المثليين،

اساس {وَبِنَاؤُهُ لِمُبَالِغَةِ} الفعل¹¹ {اللازم} كـ(احمر) فإن ثلاثيه (حفر) وهو لازم، فإذا أريد المبالغة فقليل: (احمر) وما يكون لمبالغة اللازم يكون لازماً، فبناء هذا الباب لا يكون إلا لازماً ظاهر هذا الكلام أنه لمبالغة اللازم مطلقاً سواء كان لونا أو عيباً أو غيرهما والتخصيص بالألوان والعيوب غير مرضي عنده ولذا مرّضه بصيغة المجهول فقال: {وَقِيلَ لِلْأَلْوَانِ وَالْعُيُوبِ} ولعل هذا لقولهم (ارعوى) عن القبيح أي: كف ورجع، أصله: (ارعوى) من هذا الباب مما ليس لعيب ولا لون. والتحقيق أن بناء هذا الباب مع كونه لمبالغة اللازم مختص بالألوان والعيوب على ما ذكره العلامة التفتازاني وأيضاً شرط بعضهم في هذا الباب عدم كونه مضاعف العين ولا معتل اللام فعلى هذا يكون (ارعوى) شاذاً وعلى أي تقدير لا وجه لتبريض المصنف إلا أن يقال: مراده أنه كونه لمبالغة اللازم وصف مشتهر في كونه للألوان والعيوب بلا احتياج إلى ذكرهما لاختصاصه بهما يفهمهما منه¹² من له ممارسة بهذا الفن. قال الفاضل الكفوي في شرح قوله للألوان والعيوب أي: غالباً، وإلا فهذا قد يكون لعبر لون ولا عيب كـ(انقض الحائط) ذكره دده خليفة انتهى.

تلخيص والتحقيق: أن بناء هذا الباب مع كونه لمبالغة اللازم مختص بالألوان والعيوب على ما ذكره العلامة التفتازاني، وأيضاً شرط بعضهم في هذا الباب عدم كونه مضاعف العين، ولا معتل اللام. فعلى هذا يكون (ارعوى) شاذاً. وعلى أي تقدير لا وجه لتبريض المصنف إلا أن يقال: مراده أن كونه لمبالغة اللازم وصف مشتهر في كونه للألوان والعيوب بلا احتياج إلى ذكرهما لاختصاصه بهما يفهمهما من كونه لمبالغة اللازم من له ممارسة بهذا الفن، هذا كلامه.

أقول: هذا الجواب ركيك جداً لأن المخاطب بهذا الكلام ليس له الممارسة تأمل. بل الحق في وجهه أنه لا دخل لهذا البناء في إقادة اللون والعيب بل الثلاثي منه ذال على اللون، وهذا البناء يفيد زيادتهما، ولذا قال المصنف: {وَبِنَاؤُهُ لِمُبَالِغَةِ} وقيل: {إلخ}.

فتح الغناء وإنما قدمه على ما بعده لكون أوله همزة بخلاف ما فيما بعده فإن أوله ناء. ولما بين المصنف باب الأفعال أراد بيان باب التفعّل فقال:

[1] اللام في قوله لمبالغة اللازم للاختصاص وكذا اللام في قول القائل للألوان والعيوب أي بناؤه مختص لمبالغة اللازم أو مختص للألوان والعيوب مع كون لمبالغة اللازم.

[2] أي: من كونه لمبالغة اللازم.

الكموي أو للاحتراز عن لزوم ضم الواو في المضارع فإنه مرفوض كذا قيل ويمكن أن يقال إنه ترك الإدغام لبيان الأصل كما في قولهم فقط شعرة إذا اشتدت جمودته، وضم البلد إذا كثرت ضابها عند الإدغام لبيان الأصل.

المس أقول: التمثيل بقض الحائظ خطأ فاحش، لأن انقضى من الأفعال من باب الانفعال من القفض على ما في الصحاح وغيره لا من باب الأفعال من القفض من أن هذا مشهور في التمثيل النحوي في جواز وقوع التكررة المحضة متداً بقولهم كوكب انقض الساعة أي سقط، فباعتبارهم لم يفهم هذا التحريران مع عظمة شأنهما وكونهما أشهر زمانهما ولم يعطنا أنه من أي باب هو والحق أن هذا الباب لا يبي إلا للمبالغة في التعوت فإن (أحمر) أبلغ من (حمر) ولا تعتبر زيادته إلا على ثلاثي لازم دال على اللون نحو: (أحمر)، (أشهب)، أو على العيب كدأعور) قال السيد السند قدس سره: وهذا البناء مختص بالألوان والعيوب وفيه مبالغة انتهى. فلو لم يكن كلام السيد السند سنداً فأني كلام يكون سنداً، {مثال الألوان} أي: مثال فعل الألوان بتقدير المضارع والإضافة بمعنى اللام^١ يعني مثال الفعل الذي هو للألوان {نَحْوُ: أَحْمَرُ زَيْدٌ} لأنه يقال: (حمر زَيْدٌ) إذا حصل له حمرة في الجملة، ويقال: (أحمر زَيْدٌ) إذا حصل له حمرة كثيرة على ما سيذكره المصنف في باب (الاعليل) {وَمِثَالُ} فعل {الْعُيُوبِ} أي: مثال الفعل الذي هو للعيوب {نَحْوُ: اغْوَرُ زَيْدٌ} يقال: (عازت العين تغار) من الباب الرابع، و(عورت عينه) بإبقاء الواو على حالها لأن أصله: (اغْوَرَت العين)، ولما كان ما قبل الواو في (اغْوَرَت) ساكناً كان الواو صحيحاً ولما حذف الزوائد ووقع التشديد بقي عورز والدليل على أن عور أصله: اغور سائر أخواته من اشود، وأبيض، وأحمر، واضفر، وأخضر؛ لأن الألوان لا تستعمل في غير هذا الوزن فكذا العيوب كذا في الصحاح وغيره، والغور يفتحين عدم رؤية إحدى العينين.

تلخيص وأما قولهم: (انقض الحائظ)، فمن (الانفعال) من القفض، لا من هذا الباب من القفض، كما وهم. {مثال} فعل {الألوان} أي: مثال الفعل الذي هو للألوان {نَحْوُ: أَحْمَرُ زَيْدٌ} وهو لمبالغة (حمر) لأنه يقال في اللغة: (حمر زَيْدٌ) إذا حصل له حمرة في الجملة، ويقال: (أحمر زَيْدٌ) إذا حصل له حمرة كثيرة على ما سيجيء من المصنف. {وَمِثَالُ} فعل {الْعُيُوبِ} نَحْوُ: اغْوَرُ زَيْدٌ} يقال: (عورت العين) بالكسر، و(عازت) أيضاً. ويقال: (اغور) أي بين (العور) و(العور) يفتحين عدم رؤية إحدى العينين على ما في المختار.

فتح الغاء

١) وقيل: مثال ما يكون للألوان، وقيل: مثال الفعل من الألوان ولا يظهر ما قلنا على ما دل عليه لام الاختصاص في قوله للألوان.

الباب الرابع: تَفَعَّلَ يَتَفَعَّلُ تَفَعُّلاً

المكثري { الباب الرابع: تَفَعَّلَ يَتَفَعَّلُ تَفَعُّلاً } يضم ما قبل اللام، فإنه القياس فيما أول ما ضمه تاء فرقاً بين المصدر وبين فعله الماضي، وقد كسره في الناقص لتجانس الياء نحو: (تَعَدَّى تَعَدًياً)، وقد يجيء مصدر هذا الباب (تَفَعُّلاً) بكسر التاء والفاء وتشديد العين نحو: (تَمَلَّقَ) وهو قياس لغة أهل اليمن، وقد يجيء على (فَعْلَةً) كـ (طَبِيزَةً) مصدر تطييز، و(خَيْرَةً) مصدر تخير ولا ثالث لهما، ذكره في "شرح المشارق" وقدمه لكون إحدى الزائدتين من جنس الأصول.

أساس { الباب الرابع: تَفَعَّلَ يَتَفَعَّلُ تَفَعُّلاً } القياس فيما أوله تاء ضم ما قبل اللام فرقاً بين المصدر وفعله إلا في الناقص فإنه مكسور أبداً لتجانس الياء كـ (التَعَدَّى)، و(التَوْفَى)، و(الثَّمَنِي)، و(الثَّجْرِي) لأنه لو ضم ما قبل الياء لانتقل واو لسكونها وانضمام ما قبلها، فعدلوا عن الضم لبسلم بناء الياء ويجيء مصدر هذا الباب على (تفعال) بكسر التاء والفاء وتشديد العين نحو: تَمَلَّقَ يقال: (تَمَلَّقَهُ) و(تَمَلَّقَ) لَه (تَمَلَّقَ) و(تَمَلَّقَ) إذا تودد إليه وتلطف له، قال الشاعر:

ثَلَاثَةُ أَحْبَابٍ فَحُبُّ عِلَاقَةٍ وَحُبُّ تَمَلَّقٍ وَحُبُّ هُوَ الْقَتْلِ

تلخيص { الباب الرابع } منها { تَفَعَّلَ يَتَفَعَّلُ تَفَعُّلاً } يضم العين فرقاً بينه وبين الماضي، وهكذا حكم مصدر (تفاعل)، هذا في غير الناقص، وأما فيه المنهما فكسر العين لتجانس الياء كـ (الثَّمَنِي) و(الثَّجْرِي) و(التَوْفَى) و(التَعَدَّى) في (التَفَعَّلَ) و(التَصَابِي) و(التَّجَافِي) و(التَّوَانِي) و(التَّمَاشِي) في (التَّفَاعَلَ). فإن قلت: لم كسر العين فيه في مصدرهما مع أن القياس الضم قلنا: لو ضم في الناقص العين الذي هو ما قبل الياء لانتقلت واو لسكونها وانضمام ما قبلها، فعدلوا عن الضم لبسلم بناء الياء عن القلب، ويجيء مصدره على (تفعال) بكسر التاء والفاء وتشديد العين وزيادة الألف بين العين واللام، نحو: (تَمَلَّقَ) من (تَمَلَّقَ) يقال: (تَمَلَّقَهُ) و(تَمَلَّقَ) و(تَمَلَّقَ) إذا تودد إليه وتلطف له، قال الشاعر:

ثَلَاثَةُ أَحْبَابٍ فَحُبُّ عِلَاقَةٍ وَحُبُّ تَمَلَّقٍ وَحُبُّ هُوَ الْقَتْلِ

فتح النداء { الباب الرابع } من الأبواب الخمسة له وزن، ولوزنه موزون، فوزنه { تَفَعَّلَ } بفتح التاء والفاء وتشديد العين.

١١ وأما به أي: في الناقص منهما، أي: من الفعل والتفاعل

الكسري واعلم أنهم اختلفوا في هذا الباب وكذا باب (التفاعل) هل هما من ملحقات تدخرج أو لا، واختار المصنف الثاني حيث نظمهما في سلك غير الملحقات، ووجه ذلك على ما قيل أن التاء فيهما لا تصلح لأن تكون للإلحاق، إذ الإلحاق لا يكون في أول الكلمة كما سيجيء، وكذا تضعيف العين والألف، لأن الزائد في الإلحاق لا يكون له معنى غير جعل العتال الأنقص على العتال الأزيد، وليس تضعيف التفعلي وألف الفاعل كذلك لإفادة كل منهما معنى آخر، وفيه أنه يجوز أن يكون ذلك المعنى الآخر مستفاداً من التاء كما في (تجلبب) وسيجيء.

اليس وهو قياس أهل اليمن فإنهم قالوا في (فعل فعلاً) نحو: (كلم كلاماً) بكسر الكاف وتشديد اللام وقالوا في (تفعل تفعلاً) نحو: (تخلطه تجثلاً) بكسر التاء والحاء وتشديد اليميم قيل: وقد يجيء على (فعله) بكسر الفاء وفتح العين نحو: (الطيرة) و(الخيرة) من تطير وتخير قال في "النهاية": إن (طيرة) مصدر كما يقال تخير خيرة ولم يجيء من المصادر على هذه الزنة غيرهما انتهى. لكن الحق أنهما اسمان على ما بينه المفسرون في تفسير قوله تعالى: ﴿أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخَيْرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: 36]، وكذا صرح في الصحاح وغيره اسميتهما بأن الطيرة اسم لما يتشام، والخيرة اسم بمعنى: الاختيار مأخوذ من قولهم: "اختاره الله" ويجيء بمعنى: المختار، يقال: "محمد خير الله من خلقه".

تحمص وهو قياس أهل اليمن، كالكذاب) بالتشديد في (باب التفعيل) كما سبق. وأما (الفعله) بكسر الفاء وفتح العين ك(الطيرة) و(الخيرة). فقد قيل: إنهما مصدران من (تطير) و(تخير)، يعني: من هذا الباب، ولا ثالث لهما، لكن الحق أنهما ليسا بمصدرين، بل اسمان. وفي "المختار" يقال: (تطير) من الشنيء وبالشنيء والاسم (الطيرة) بوزن العنبية وهو: ما يتشام به من الفأل الرديء. وفي الحديث: "أنه عليه السلام كان يحب الفأل ويكره الطيرة" وفيه أيضاً (الخيرة) بوزن (العنبية) الاسم من قولك: "اختاره الله تعالى"، ويقال: "محمد خير الله من خلقه"، هذا كلام "المختار" وكذلك في سائر كتب اللغات والتفاسير.

فتح الغاء **يَتَفَعَّلُ تَفَعَّلًا** يضم العين مشدداً فإن القياس في كل فعل مزيد فيه أوله تاء أن يضم الحرف الكائن فيما قبل آخره ليحصل الفرق بينه وبين مصدره كما في ههنا، لكنه يكسر في الأفعال الناقصة لتجانس الياء، فيقال: (تَعَدِّيًا) بكسر الدال، و(تَوَقِّيًا) بكسر القاف، و(تَمَنِّيًا) بكسر النون، لأنه لو ضم ما قبل الياء لانقلبت واوا لسكونها وانضمام ما قبلها فعدلوا عن الضم ليسلم بناء الياء

- (14) ...
- (15) ...
- (16) ...

...
 ...
 ...
 ...
 ...

...
 ...
 ...
 ...
 ...

...
 ...
 ...
 ...
 ...

...
 ...
 ...

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

לפיכך נראה לומר כי המעשה הזה הוא מעשה אלוהים
וזהו ענין המעשה הזה וזהו ענין המעשה הזה

הענין

הענין הזה הוא ענין המעשה הזה וזהו ענין המעשה הזה
(המעשה הזה) וזהו ענין המעשה הזה (המעשה הזה)
וזהו ענין המעשה הזה וזהו ענין המעשה הזה
וזהו ענין המעשה הזה וזהו ענין המעשה הזה
וזהו ענין המעשה הזה וזהו ענין המעשה הזה

הענין

הענין הזה הוא ענין המעשה הזה וזהו ענין המעשה הזה
וזהו ענין המעשה הזה וזהו ענין המעשה הזה
וזהו ענין המעשה הזה וזהו ענין המעשה הזה

הענין

הענין הזה הוא ענין המעשה הזה וזהו ענין המעשה הזה
וזהו ענין המעשה הזה וזהו ענין המעשה הזה
וזהו ענין המעשה הזה וזהו ענין המעשה הזה
וזהו ענין המעשה הזה וזהו ענין המעשה הזה
וזהו ענין המעשה הזה וזהו ענין המעשה הזה
וזהו ענין המעשה הזה וזהו ענין המעשה הזה

הענין

הענין הזה הוא ענין המעשה הזה וזהו ענין המעשה הזה
וזהו ענין המעשה הזה וזהו ענין המעשה הזה
וזהו ענין המעשה הזה וזהו ענין המעשה הזה
וזהו ענין המעשה הזה וזהו ענין המעשה הזה

הענין

הענין הזה הוא ענין המעשה הזה וזהו ענין המעשה הזה

- 13) ...
- 14) ...
- 15) ...
- 16) ...

... ..

17)

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

18)

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

19)

... ..

... ..

... ..

20)

- (1) ... (2011) ...
- (2) ...
- (3) ...

... (2011) ...
... (2011) ...
... (2011) ...
... (2011) ...
... (2011) ...
... (2011) ...
... (2011) ...

... (2011) ...
... (2011) ...
... (2011) ...
... (2011) ...
... (2011) ...
... (2011) ...

... (2011) ...
... (2011) ...
... (2011) ...
... (2011) ...

1) {1811} - {1811} - {1811}

2) {1811} - {1811}

1811

1) {1811} - {1811} - {1811}

2) {1811} - {1811} - {1811}

3) {1811} - {1811} - {1811}

4) {1811} - {1811} - {1811}

5) {1811} - {1811} - {1811}

6) {1811} - {1811} - {1811}

7) {1811} - {1811} - {1811}

8) {1811} - {1811} - {1811}

9) {1811} - {1811} - {1811}

10) {1811} - {1811} - {1811}

11) {1811} - {1811} - {1811}

12) {1811} - {1811} - {1811}

13) {1811} - {1811} - {1811}

14) {1811} - {1811} - {1811}

15) {1811} - {1811} - {1811}

16) {1811} - {1811} - {1811}

17) {1811} - {1811} - {1811}

18) {1811} - {1811} - {1811}

19) {1811} - {1811} - {1811}

20) {1811} - {1811} - {1811}

વિભાગ

શ્રીમદ્ ભગવદ્ ગીતા (૩મી કથા) ૩૬૧

૩૬૧

જ્ઞાનને મેળવવા માટે... (શ્રીમદ્ ભગવદ્ ગીતા (૩મી કથા) ૩૬૧)

૩૬૨

જ્ઞાનને મેળવવા માટે... (શ્રીમદ્ ભગવદ્ ગીતા (૩મી કથા) ૩૬૨)

૩૬૩

જ્ઞાનને મેળવવા માટે... (શ્રીમદ્ ભગવદ્ ગીતા (૩મી કથા) ૩૬૩)

૩૬૪

જ્ઞાનને મેળવવા માટે... (શ્રીમદ્ ભગવદ્ ગીતા (૩મી કથા) ૩૬૪)

المعنوي (مثال المشاركة بين الاثنين نحو: تَبَاعَدَ زَيْدٌ عَمْرًا) و (مثال المشاركة فصاعداً) (تفاعل)

تصالح القول

واعلم أن تفاعل إذا كان من فاعل المتعدي إلى المفعولين يكون متعدياً إلى مفعول واحد نحو: (نازعه الحديث) و(تنازعه)، وإذا كان من المتعدي إلى مفعول واحد صار لازماً، نحو: (ضاربت زيدا) و(تضاربتا) وذلك لأن وضع فاعل نسبة الفعل إلى الفاعل والتعلق بغيره مع أن الغير أيضاً فعل ذلك ووضع تفاعل لنسبة المشتركين فيه من غير قصد إلى تعلقه بشيء، وإن كان التعلق من ضرورة هذا الباب فيبين الفرق بينهما لفظاً ومعنى، وقد يقال في الفرق المعنوي إن البادئ بالفعل أو الغالب فيه معلوم في المفاعلة، بخلاف التفاعل فإن البادئ أو الغالب غير معلوم فيه.

أساس إلا أن يقال المراد بالمشاركة التشارك لأن بناء المفاعلة قد يجيء بمعنى: (التفاعل) ك(سارخ) بمعنى: (تسارخ)، وفيه ما فيه بل الأولى أن يقال وبتأوه نسبة أصله إلى شريكين فصاعداً ك(تضاربا) و(تجادوا الثوب) كما أن الأولى في باب المفاعلة أن يقال وبتأوه نسبة أصله إلى أحد الشريكين وتعلقه بالآخر صريحاً فيلزم عكسه ضمناً كما قال العصام في "ميزان الأدب" حتى يظهر بينهما فرق، لأن تفاعل لإفادة الشركة بين أجزاء الفاعل في أصل الفعل ولذا يكون الفعل فيه منسوباً إلى اثنين فصاعداً على سبيل التصريح.

تلخيص فإن قلت ما الفرق بين المشاركة والتشارك؟ قلنا: إن المشاركة لا تضاف إلا إلى الفاعل أو المفعول، يقال: (أعجني مشاركة زيد عمراً) أو (مشاركة عمرو زيدا) بخلاف التشارك والتشارك، فإنهما يضافان إليهما معاً.

وبهذا ظهر الفرق بين بناء "المفاعلة" و"التفاعل" لأن بناء "المفاعلة" يكون لنسبة أصل الفعل إلى أحد الشريكين، وتعلقه بالآخر صريحاً فيلزم عكسه ضمناً، كما سبق في باب. وبناء باب "التفاعل" يكون لإفادة الشركة بين أجزاء الفاعل، في أصل الفعل، ولذا قال ابن الحاجب في "الشافية": و(تفاعل) للمشاركة بين الاثنين فصاعداً في أصله صريحاً، نحو: (تشاركاً) يعني: يكون الفعل في تفاعل منسوباً إلى اثنين فصاعداً، على سبيل التصريح.

فتح الغناء (وبتأوه) أي بناء باب التفاعل كائن (للمشاركة بين الاثنين) سبق تصويره في بيان باب المفاعلة، وتكون هذه المشاركة أيضاً بين الكثيرين؛ فلذا قال: (فصاعداً) أي: متجاوزاً عن الاثنين ومتوقفاً إلى الأكثر (مثال المشاركة بين الاثنين نحو: تَبَاعَدَ زَيْدٌ عَمْرًا) هذا المثال مطابق للممثل له، فإنه فهم منه أن زيدا صار بعيداً عن عمرو، فصار عمرو بعيداً عن زيد، فحصل التباعد بينهما

الكوفي واعلم أن هذا الباب أيضاً يجيء لمعان آخر: لمطاوعة فاعل، نحو: (بَاعَدْتُهُ تَبَاعُدًا) ولإظهار ما ليس في الواقع، نحو: (تَجَاهَلُ وَتُغَافِلُ) أي: أظهر الجهل والغفلة من نفسه، والحال أنه منتف عن ذلك، ذكره التفتازاني. ولمعنى فعل بالكسر، نحو: (تَوَانَيْتُ وَوَتَيْتُ) ذكره السيد الشريف. ولمطاوعة (فعل) بالتشديد، نحو: (تَنَقَّطْتُ الدَّرَاهِمَ فَتَنَاقَطَتْ) و(فَعَلَ) بالفتح، نحو: (كَشَفَ الشَّيْءَ فَتَكَاشَفَ). ولمعنى (تَفَعَّلَ) نحو: (تَعَاهَدَ) أي: تعهد. ولمعنى (أَفْعَلَ) نحو: (تَخَاطَأَ وَأَخْطَأَ) و(تَسَاقَطَ وَأَسْقَطَ).

أساس فإذا قلت: (تصالح القوم) كان "القوم" مشتركاً في الصلح، وإذا قلت: (تضارب زيد وعمرو) كان "الضرب" منسوباً إليهما على سبيل التصريح بالفاعلية فيكون معناه: تشارك القوم بأسرهم في الصلح وتشارك زيد وعمرو في الضرب ولأجل أن التشارك في تفاعل صريحاً كل فعل إذا تعدى في فاعل إلى مفعول واحد لا يتعدى في تفاعل أصلاً نحو ضارب زيد عمراً وتضارب زيد وعمرو لأن وضعه لنسبته إلى أمرين من غير قصد إلى متعلق له بخلاف فاعل فإنه نسبة الفعل إلى فاعله مع تعلقه بغيره صريحاً وإذا تعدى في فاعل إلى مفعولين يتعدى في تفاعل إلى مفعول واحد نحو: نازع زيد وعمرو الحديث وبالجمله أن بناء تفاعل لإفادة ما يوجد بين اثنين فصاعداً بدون تعيين البادي أي: الذي بدأ ويأشر الفاعل أولاً، ولذا يسند إلى الكل نحو: تصالحا وتصالحو، ومنه التكاثر والتفاخر بخلاف (فاعل) كما مر. فإن البادي أو الغالب فيه معين. فإن قيل: هلا يجيء بناء هذا الباب لمعان آخر وعلى تقدير مجيئه يكون ما ذكره من المعاني الغالبة فلم لم يقل وبنائه للمشاركة بين الاثنين فصاعداً غالباً؟ قلت: ذاب بيان المعنى الغالب ولذا خصصه بالذكر من غير حاجة إلى قوله غالباً.

تلخيص فإذا قلت: (تضارب زيد وعمرو) كان "الضرب" منسوباً إليهما على سبيل التصريح بالفاعلية ويكون المعنى: تشارك زيد وعمرو في الضرب. ومن ثمة أي: من أجل أن المشاركة في (تفاعل) صريح نقص تفاعل مفعولاً عن فاعل، فإن كان له (فاعل) مفعول واحد، نحو: (ضارب زيد عمراً)، كان (تفاعل) لازماً، نحو: (تضارب زيد وعمرو). وإن كان له مفعولان، نحو: (جاذب زيد عمراً الثوب) كان له (تفاعل) مفعول واحد، نحو: (تجاذب زيد وعمرو الثوب) والتفصيل في "شروح الشافية". {مثال المشاركة} أي: التشارك {بين الاثنين نحو: تباعد زيد وعمراً} وبما عرفت من أن (تفاعل) نقص مفعولاً من فاعل، ظهر أن قوله: عمراً منصوباً سهو من قلم الناسخ، لأن (باعد) يتعدى إلى مفعول واحد، ويكون (تفاعل) لازماً، والعبارة الصحيحة: (تباعد زيد وعمرو) على أن يكون الاشتراك بين أجزاء الفعل.

فتح الغد {ومثال المشاركة بين الاثنين فصاعداً نحو: تصالح القوم قوماً} فإن التصالح في هذه الصورة حصل بين أناس كثيرين، لا بين الاثنين فقط،

الكفري وللإغناء عن المجرد كـ (تشاءب، وتمارضي) ذكره دده خليفة.

أساس أمثال المشاركة { أي: التشاؤك (بين الاثنين نخو: تباعد زبذ عفرأ) الصواب أن يقول: تباعد زيد وعمرو، إذ قد عرفت مما قررناه آتفاً أن كل فعل إذا تعدى في فاعل إلى مفعول واحد نحو: (باعد زيد عمراً) لا يتعدى في تفاعل أصلاً كتباعد { أو } مثالها فصاعداً، أي: مثال المشاركة بين الأكثر { نخو: تضالغ القوم قوماً } الصواب ترك قوله قوماً لا يقال أن (تباعد) و(تضالغ) بمعنى: (باعد) و(ضالغ): لأن بناء (تفاعل) قد يجيء بمعنى: (فاعل) كما جاء عكسه: لأننا نقول هذا مناف لما هو الغرض من المثال: لأنه على هذا لا يكون مطابقاً للمثل له ويجيء بناء هذا الباب بمعنى: (فعل) نحو: (تواثب) بمعنى: (ونبت) من الوني وهو الضعف ويجيء مطاوع فاعل لكن لا مطلقاً بل إذا كان الفاعل لجعل الشيء وهو المفعول صاحب أصله نحو: (باعدته تباعد) أي جعلته بعيداً تباعد، ولإرادة ما ليس في الواقع نحو: (تعاقلت)، و(تمارضت)، و(تجاهلت)، أي: أريت الغفلة، والمرضى، والجهل. وليست لي هذه الأشياء في الواقع ولا أريد حصولها.

تلخيص (ومثالها فصاعداً) أي: مثال المشاركة بين الأكثر المعبر عنه بقوله: (فصاعداً) والإقلا معنى له، ولا يجوز ربطه على ما قبله، لأن الفاء فيه وإن دخل عليه بحسب الظاهر إلا أنه داخل في الحقيقة على العامل الضمير، أي: (فذهب صاعداً) كما سبق آتفاً، ولذا قلنا: المعبر عنه بقوله الخ، فكان المراد منه لفظه، تدبر. { نخو: تضالغ القوم قوماً } الصواب أيضاً ترك قوله: (قوماً)، ولعله سهو من القلم أيضاً، ومن جعل (تباعد) و(تضالغ) بمعنى: (باعد) و(ضالغ) فقال: ما ينافي الغرض من المثال: لأنه على هذا لا يكون المثالان مطابقين للممثل لهما، ويجيء بناء هذا الباب بمعنى: (فعل) نحو: (تواثب من الوني)، وهو: الضعف. ولمطاوعة (فاعل) إذا كان (فاعل) لجعل الشيء صاحبه أصله، نحو: (باعدته تباعد) أي: جعلته بعيداً تباعد، ولإرادة ما ليس في الواقع، نحو: (تعاقلت)، و(تمارضت)، و(تجاهلت)، أي: أريت الغفلة، والمرضى، والجهل. وليست لي هذه الأشياء في الواقع، ولا أريد حصولها، وللتكلف، نحو: (تجاهل) أي: أظهر الجهل من نفسه، والحال أنه منتف عن. والفرق بين "التكلف" في هذا الباب، وبينه في باب (تفعل) أن (المتحلم) مثلاً يريد وجود الحلم من نفسه، بخلاف (المتجاهل)، كذا ذكره السعد - رحمه الله تعالى - وقال صاحب "الكشاف" في "المفصل": وليس (تحلم) مثل تجاهل: لأن (الفاعل) في (تحلم) يطلب أن يكون حليماً، و(الفاعل) في تجاهل لا يطلب أن يكون جاهلاً. انتهى. فعلم من هذا البيان أن (تجاهل) يجوز أن يكون للإرادة وللتكلف، فلا ضمير، فافهم.

نفع الغناء ولما بين المصنف - عليه الرحمة - النوع الثاني أراد بيان النوع الثالث فقال:

أبواب السداسي المزيد على الثلاثي المجرد

النوع الثالث: وهو ما زيد فيه ثلاثة أحرف على الثلاثي المجرد وهو أربعة أبواب:

الكفوي {النوع الثالث} من الأنواع الثلاثة المذكورة {وهو ما} أي فعل، أو الفعل الذي {زيد فيه} أي: في ماضيه المفرد الغائب {ثلاثة أحرف على الثلاثي المجرد وهو} أي: النوع الثالث، أو ما زيد فيه ثلاثة أحرف على الثلاثي {أربعة أبواب} لأن إحدى الزيادات همزة وصل في الأول، والباقيان إما متصلان بها وهو السين والياء، أو تكرير العين والواو بينهما، أو الألف قبل اللام، وتكريرها مع الإدغام والواو المشددة قبل اللام، والحرف الثاني والرابع ساكنان في هذه الأربعة.

أساسي {النوع الثالث} من الأنواع الثلاثة {وهو ما} أي: فعل أو الفعل الذي {زيد فيه} أي: ماضيه المفرد المذكور الغائب {ثلاثة أحرف} ويسمى هذا النوع السداسي المزيد على الثلاثي لكون ماضيه على ستة أحرف بزيادة ثلاثة أحرف {على الثلاثي المجرد وهو} الضمير إما راجع إلى "ما" أو النوع الثالث وهو الأقرب {أربعة أبواب} الاستعمال والافعال والافعال والافعال.

تلخيص {النوع الثالث} من الأنواع الثلاثة المتشعبة من الثلاثي التي هي غير الملحق {وهو ما} أي: فعل {زيد فيه} أي في ماضيه المفرد المذكور الغائب {ثلاثة أحرف} ويسمى هذا النوع السداسي المزيد {على الثلاثي المجرد وهو} أي: النوع الثالث، ويجوز أن يرجع إلى "ما" بل هو أقرب {أربعة أبواب} وهي الاستعمال والافعال والافعال والافعال.

فتح الغناء {النوع الثالث} من الأنواع الثلاثة التي كانت الأفعال الماضية المدرجة فيها عينية على خمسة أحرف بسبب الزيادة الواقعة على الثلاثي {وهو ما زيد فيه} أي: في ماضي الأفعال المدرجة فيه {ثلاثة أحرف} ويسمى هذا النوع بالسداسي المزيد على الثلاثي لكون ماضيه مبنياً على ستة أحرف بسبب زيادة ثلاثة أحرف {على الثلاثي المجرد وهو} أي: ما زيد فيه ثلاثة أحرف {أربعة أبواب} بلا زيادة ولا نقصان بحسب الاستقراء يقال لأوله باب (الاستعمال) وثانيه باب (الافعال) وثالثه باب (الافعال) ورابعه باب (الافعال).

الباب الأول: اشتفعل يشفعل اشتفعلاً،

التفري {الباب الأول: اشتفعل يشفعل} يفتح العين في الأول وكسرها في الثاني {اشتفعلاً} بزيادة الألف
بزيادة الألف قبل الآخر وكسر التاء، فقدمه لكون الزوائد كلها في الأول، ويحيى في الأجوف
بتمويض التاء نحو: (استقامة) ويجوز التكلم على الأصل، ذكره الجوهري.

أساس {الباب الأول: اشتفعل} يفتح العين {يشفعل} بكسر العين {اشتفعلاً} بزيادة الألف
قبل الآخر وكسر التاء من غير الأجوف، وأما في الأجوف فيجوز فيه الوجهان كما في استقام فإنه
يجوز فيه استقامة على وزن (استقامة) يكون التاء التي في الآخر عوضاً عن العين المحذوفة وهي
الواو، ويجوز التكلم على أصله مثل (استقاماً) على ما في كتب اللغة.

تلخيص {الباب الأول: اشتفعل يشفعل اشتفعلاً} بزيادة الألف قبل الأخير، وكسر التاء في غير
الأجوف، وأما هو فيجوز فيه وجهان، كـ(استقامة) و(استقام). وقال أبو زيد هذا الباب كله يجوز
أن يتكلم به على الأصل، والتاء في استقامة عوض عن العين المحذوفة أعني الواو... وكذلك
(أجاب، يجيب إجابة) في "باب الأفعال".

فتح الغاء {الباب الأول} منها له وزن ولوزنه موزون أيضاً فوزنه {اشتفعل} بكسر الهمزة وسكون
السين وفتح التاء وسكون الغاء وفتح العين {يشفعل} بكسر العين {اشتفعلاً} بمد العين، فإن
قلت: كيف يكون تقرير اشتقاق (استفعل) في التركيبي؟ قلت: يكون هكذا استفعل أصله فعل
أيدي بز ديلهك اني ثلاثي مجرد بابندن الوب ثلاثي مزيد فيه بابلرندن استفعل بابنه نقل ايتسكه
أنده قاعده وار ايمش قاعده هو ايمش كه فعلنك اولنه بر همزه مكسوره ايله بر سين بر تا زياده
قيلرلر ايمش بز دخي زياده قيلدق استفعل اولدي كلمه واحدهده سته حركات متواليات جمع
اولدي كلمه واحدهده سته حركات متوالياتك جمعي كلام عربده كريبه اولديغندن ايجون سين
ايله فاي ساكن قيلرلر ايمش بز دخي ساكن قيلدق استفعل اولدي.

فإن قلت: لم اكتفيت بيان تقرير اشتقاق أكرم واستفعل فقط؟ قلت: اكتفيت ببيانهما ليكون
نموذجاً لسائر الأبواب فإني لو بينت تقرير كل المشتقات ليطول الكلام فيخل بالمرام فإن المرام
اختصار المقال في كل حال

مُؤَزَّوئُهُ اسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ اسْتَخْرَاجًا. وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيَهُ عَلَى سِتَّةِ أَحْرَفٍ بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ وَالسِّينِ وَالثَّاءِ فِي أَوَّلِهِ. وَبِنَاوُهُ لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا، وَقَدْ يَكُونُ لَازِمًا.

الكفوي {مُؤَزَّوئُهُ اسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ اسْتَخْرَاجًا. وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيَهُ} المفرد المذكور الغائب {عَلَى سِتَّةِ أَحْرَفٍ بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ وَالسِّينِ وَالثَّاءِ فِي أَوَّلِهِ} وقد تحذف نأوه للتخفيف، نحو: {اسْتَطَاعَ يَسْتَطِيعُ} أصلهما: {اسْتَطَاعَ يَسْتَطِيعُ} وأما إذا قلنا: {اسْتَطَاعَ يَسْتَطِيعُ} بفتح الهمزة فيكون من باب {الأفعال} والسين زائدة، واختلفوا في {استكان} فقليل: هو "استفعل" لأنه من "كان" فالمد قياس، وقيل: هو "افتعل" من السكون فالمد شاذ، ذكره في "الشافية".

اسس {مُؤَزَّوئُهُ: اسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ اسْتَخْرَاجًا} قدمه لوقوع الزوائد كلها في الأول. {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيَهُ عَلَى سِتَّةِ أَحْرَفٍ بِزِيَادَةِ} أي: بسبب زيادة {الهمزة والسين والثاء في} محل قريب من {أَوَّلِهِ} وقد يحذف التاء للتخفيف نحو: {اسْتَطَاعَ يَسْتَطِيعُ}، وتوضيح الكلام في هذا المقام أن فيه قولان:

تلخيص {مُؤَزَّوئُهُ: اسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ اسْتَخْرَاجًا} قدمه لكون الزوائد كلها في الأول. {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيَهُ عَلَى سِتَّةِ أَحْرَفٍ بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ وَالسِّينِ وَالثَّاءِ فِي أَوَّلِهِ} وقد يحذف نأوه في بعض المواضع نحو: {اسْتَطَاعَ يَسْتَطِيعُ} أصلهما {اسْتَطَاعَ يَسْتَطِيعُ}، حذفت التاء للتخفيف، هذا إذا كانت الهمزة مكسورة. وأما إذا كانت مفتوحة، فلا يكون من هذا الباب، بل من باب الأفعال، وتكون السين زائدة إذ أصله حينئذ أطاع زيدت السين على خلاف القياس، كذا في بعض شروح "العراج".

وقد سبق بيانه في بيان همزة الوصل بينه الأستاذ هنا على الوجه الأكمل، إن أردت التحقيق والتفصيل فارجع إلى شرحه، وكذا {استكان} يجوز أن يكون من هذا الباب من {الكون} أي: انتقل من كون إلى كون،

فتح الغناء {وَمُؤَزَّوئُهُ} أي: موزون وزنه {اسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ اسْتَخْرَاجًا} مطابقاً للوزن المذكور في الحركات والسكنات. {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيَهُ} المفرد المذكور مبنياً {عَلَى سِتَّةِ أَحْرَفٍ بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ وَالسِّينِ وَالثَّاءِ فِي أَوَّلِهِ} فكل فعل توجد فيه هذه العلامة فاحكم بأنه من باب {الاستفعال} مثل: {اسْتَشْفَعُ يَسْتَشْفِعُ} و{اسْتَرْجِمُ يَسْتَرْجِمُ} و{اسْتَكْتَبَ يَسْتَكْتِبُ} و{اسْتَرْجَعُ يَسْتَرْجِعُ} و{اسْتَقْرَضَ يَسْتَقْرِضُ} وغيرها.

مِثَالُ الْمُتَعَدِّي نَحْوُ: اسْتَخْرَجَ زَيْدٌ الْمَالَ. وَمِثَالُ الْإِلْزَامِ نَحْوُ: اسْتَخْرَجَ الطَّيْنُ وَقِيلَ
لِطَلْبِ الْفِعْلِ نَحْوُ: اسْتَغْفِرُ اللَّهُ الْعَظِيمُ أَيَّ أَطْلُبُ الْمَغْفِرَةَ مِنْهُ

الكوفي {وَبِنَاؤُهُ لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا، وَقَدْ يَكُونُ لِإِلْزَامًا. مِثَالُ الْمُتَعَدِّي نَحْوُ: اسْتَخْرَجَ زَيْدٌ الْمَالَ. وَمِثَالُ
الْإِلْزَامِ نَحْوُ: اسْتَخْرَجَ الطَّيْنُ وَقِيلَ { بِنَاؤُهُ { لِطَلْبِ الْفِعْلِ " } أَي: بَعْدَ كَوْنِهِ مَشْتَرِكًا بَيْنَ الْمُتَعَدِّي
وَالْإِلْزَامِ يَكُونُ لِطَلْبِ الْفِعْلِ فَلَا يَرُدُّ أَنْ كَوْنَهُ لِطَلْبِ الْفِعْلِ لَا يَنَافِي كَوْنَهُ لِلتَّعْدِيَةِ فَلَا تَقَابُلُ

الأساس الأول قول سيويه فعنده زيادة السين شاذة لأن أصله (أطاع يطيع) من باب الأفعال
فزيدت السين جبراً لما دخل عليه من التغيير إذ أصله: (أطوع يطوع) فكان (أسطاع) بفتح الهمزة
(يسطيع) يضم حرف المضارعة؛ لأن كل فعل ماضيه على أربعة أحرف بالوضع فحرف المضارعة
مضمومة وفي غيره مفتوحة. والثاني قول الفراء فعنده ليس الشاذ زيادة السين، وإنما الشاذ فتح
الهمزة مع جعلها همزة قطع فحذف التاء، لأن أصله: (استطاع) من باب الاستفعال فحذفت التاء
وفتحت الهمزة فصار: (أسطاع) ومضارعه (يسطيع) بالفتح.

تلخيص ويجوز أن يكون من (الافتعال) من (السكون) أشبعت فتحة عينه كما في (بمستراح) في
قول الشاعر:

وَأنتَ مِنَ الْعَوَائِلِ حِينَ تُزْمَى وَمَنْ ذَمَّ الرِّجَالَ، بِمُسْتَرَّاحٍ

أي: "أنت بمسْتَرَّاحٍ مِنَ الْعَوَائِلِ" و "مَنْ ذَمَّ الرِّجَالَ" أي: "بعيد منهما"، فأشبعت فتحة الزاي
فصار: (مستراح)، والأصل فيما نحن فيه استكنن فأشبعت فتحة الكاف، فصار: (استكان)

{وَبِنَاؤُهُ لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا، وَقَدْ يَكُونُ لِإِلْزَامًا. مِثَالُ الْمُتَعَدِّي نَحْوُ: اسْتَخْرَجَ زَيْدٌ الْمَالَ} وَكَوْنَهُ
مُتَعَدِّيًا؛ لِكَوْنِهِ بِمَعْنَى: {أَخْرَجَ} كَمَا اسْتَيْقَنَ بِمَعْنَى: {أَخْرَجَ}، وَهُوَ لِإِلْزَامٍ، وَبَعْدَ النِّقْلِ
إِلَيْهِ صَارَ مُتَعَدِّيًا إِلَى مَفْعُولٍ. تَأَمَّلْ. {وَمِثَالُ الْإِلْزَامِ نَحْوُ: اسْتَخْرَجَ الطَّيْنُ} أَي: نَحْوُ الطَّيْنِ إِلَى
الْحَجَرِيَّةِ عَلَى مَا فُسِّرَ بِهِ التَّفْتَاوُانِي هَذَا مَعْنَاهُ الْحَقِيقِيُّ، وَيُلْزَمُهُ صَبْرُورَةُ الطَّيْنِ حَجْرًا.

فتح الغاء {وَبِنَاؤُهُ} أَي: بِنَاءِ بَابِ الْاسْتِفْعَالِ كَانَتْ {لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا، وَقَدْ يَكُونُ} بِنَاؤُهُ {لِلْإِلْزَامِ} سَبَقَ
مَعْنَى الْمُتَعَدِّي وَالْإِلْزَامِ سَابِقًا {مِثَالُ الْمُتَعَدِّي نَحْوُ: اسْتَخْرَجَ زَيْدٌ الْمَالَ} هَذَا الْمِثَالُ مُطَابِقٌ لِلْمِثَالِ
لَهُ فَإِنَّ {اسْتَخْرَجَ} فِعْلٌ، وَ{زَيْدٌ} فَاعِلُهُ، وَقَدْ صَدَرَ ذَلِكَ الْفِعْلُ عَنِ فَاعِلِهِ الْمَذْكُورِ وَتَجَاوَزَ إِلَى
الْمَفْعُولِ بِهِ الَّذِي هُوَ الْمَالَ وَتَعْبِيرُهُ التَّرْكِييُّ زَيْدٌ مَالِي حَقَارِدِي فَظَهَرَ أَنَّهُ مُتَعَدِّ.

[١] أسقط الشارح مثال المتن وهو: {اسْتَغْفِرُ اللَّهُ أَيَّ أَطْلُبُ الْمَغْفِرَةَ مِنْهُ}

الكفوي قيل: كثيراً ما يتعلق هذا الباب بغير ذوي العقول، نحو: (استخزجث الوتد) فكيف يتصور الطلب؟ وأجيب: بأن التخيل لقصد الإخراج ينزل منزلة الطلب فتأمل. وأما ما قيل من أنه إن أريد الدائم فلا قائل به للإجماع على أنه يجيء لغير الطلب أيضاً، وإن أريد الغالب فهو ليس مقول البعض بل مقول الجمهور ففيه: أن كونه مقول الجمهور لا ينافي كونه مقولاً للبعض بل يستلزمه، على أن لفظ "قيل" لا يوجب كون ما بعده مقولاً للبعض، بل هو قد يورد للإشارة إلى الضعف، وأيضاً يجوز أن يراد الدائم ويؤول ما جاء لغير الطلب بالطلب.

أساس وقال صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا﴾ [الكهف: ٩٧] بحذف التاء للتحفة، لأن التاء قرية المخرج من الطاء وعلل البيضاوي حذف التاء بقوله: "حذراً عن تلاقي متقاربين"، وقال في تفسير قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ﴾ [الكهف: ٨٢] أي: ما لم تستطع فحذف التاء تخفيفاً.

فإن قيل: ما الفرق بين قول الفراء وبين صاحب الكشاف؟ قلت: إن في قول الفراء شذوذين فتح الهمزة وحذف التاء وفي قول الكشاف شذوذ واحد وهو حذف التاء، وبالجملة إن (استطاع ينطبع) بزيادة السين من أطاع يطبع ومن قال: (استطاع) بفتح الهمزة وكسرهما (يسطيع) بفتح الياء من الاستفعال يحذف التاء استتقلاً مع الطاء. وروى الأخفش عن بعض العرب (استاع يستيع) بحذف الطاء وإبقاء تاء الاستفعال، والحاصل: أن الغالب إثبات الطاء والتاء معاً وعليه أكثر الاستعمال في القرآن ومن ذلك قرأوا عقب قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا﴾ وقد يحذف تخفيفاً، وقد يدغم كقراءة حمزة، وقد يحذف الطاء كما هو المروي عن الأخفش، وقرئ: (فما استطاعوا) بقلبي السين صاداً ولكل وجه هو مولياً. وكذا استكان يجوز فيه وجهان على ما قال صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَاَهُمْ بِالْعُقَابِ فَمَا اسْتَكَانُوا لِرَبِّهِمْ وَمَا يَتَضَوَّعُونَ﴾ [المؤمنون: ٧٦].

تلخيص ولذا فشر الشريف - قدس سره - بقوله: "صار الطين حجراً" أي: كالحجر، وليس المراد أنه يكون حجراً في الحقيقة، لأن حقائق الأشياء ثابتة عندنا، ولا يجوز انقلاب حقيقة إلى حقيقة أخرى، فيكون لازماً على كلا التفسيرين، فلا يرد السؤال بعدم مطابقة المثال للمثل له على تفسير الشريف.

فتح الغناء { وَمِثَالُ الْمَلَامِ نَحْوُ: اسْتَخْجَزَ الطِّينُ } أي: تحول وانقلب الطين إلى الحجرية فصار كأنه حجر في شدة الصلابة فصيرورة الطين كالحجر واقع في نفسه ولم يتجاوز إلى غيره.

الكفوي قال العصام في "تعليقانه على الشافية": وجعل صاحب المفتاح "الاستفعال" كله للطلب،

فقال: (اسْتَحْجِرَ الطِّينَ) معناه: طلب نفسه أن يصير حجراً، واستقر معناه: سأل نفسه القرار.

أساس فإن قلت: ما وزن (استحجان)؟ قلت: استفعال عن الكون أي: انتقل من كون إلى كون كما قيل: استحال إذا انتقل من حال إلى حال، ويجوز أن يكون (افتعل) من السكون أشبعت فتحة عينه كما جاء بمتزاح انتهى كلامه. أي: كما جاء (بمتزاح) في قول الشاعر:

وأنت من الغوائل حين تُرمى ومن ذم الرجال، بمتزاح

أي: أنت بمتزح من الغوائل ومن ذم الرجال أي: بعيد منهما، فأشبعت فتحة الراء فصار

(منتزح) والأصل: (استكن) فأشبعت فتحة الكاف فصار: (استكان).

{وَبِنَاؤُهُ لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا، وَقَدْ يَكُونُ لِأَزْمًا. وَمِثَالُ التَّعْدِيَةِ نَحْوُ: اسْتَحْرَجَ زَيْدٌ الْمَالَ} أصله: (خرج) وهو لازم فنقل إلى (استخرج) بمعنى: (أخرج) فيكون متعدياً هذا على تقدير أن يكون بناء هذا الباب لإفادة معنى (أفعل) كـ {اسْتَيْقَنَ} بمعنى: {أيقن}. {وَمِثَالُ الْأَزْمِ نَحْوُ: اسْتَحْجَرَ الطِّينَ} أي: تحوّل الطين إلى الحجرية هذا على تقدير أن يكون البناء لإفادة تحوّل الفاعل إلى أصل الفعل على ما فسره العلامة الثفازاني.

للجسي إذا عرفت هذا فاندفع ما قاله السيد عبد الله: إنه يجوز أن يكون التحول فيه حقيقة، أي: صار الطين حجراً، أو مجازاً، أي: صار الطين كالحجر في صلابته؛ ولذا قال الإمام البركوي في "الإمعان": في شرح قوله: "ثقل الفأ" أي: تلفظ الألف مكان الواو أو الياء، لعدم انقلاب الحقيقة. وقال ابن كمال في إعلال (لا تخشون) باللغز أصله: (لا تخشون)، فصار الحي ميثاً بقلب الذات بالاعتبار لا بالحقيقة، خذ هذا، وكن من الشاكرين. {وَقِيلَ: لَطَلَبِ الْفَعْلِ} أي: لطلب فاعله من مفعوله أصل الفعل ولعل وجه تميزه أن هذا البناء يكون متعدياً غالباً، ولازماً تارةً بجميع حروفه الأصول والزوائد؛ لكونه بمجموعها بعد من السادسة. وأما معنى الطلب، فاستفاد من السين فقط لا من مجموع البناء، ولذا لم يذكر الإمام الأعظم في "المقصود" عند بيان معاني السين معنى التعدية واللزوم. فإن قلت: إن الشراح بينوا أن هذه المعاني لمجموع البناء لا للسين فقط، والسين سبب لها. قلنا: يجوز أن تكون هذه المعاني بسبب السين فقط، ومعنى التعدية واللزوم بسبب مجموع الزوائد. فإن قلت: الهمزة زيدت للتوصل. قلنا: كونه زائداً للتوصل لا ينافي كونه جزءاً من السبب، وبالجملة: إن ما قلناه لا ينافي ما بينه الشراح فافهم. وههنا كلام طويل في الشروح تركناه مخافة الإملال.

فتح الغناء {وَقِيلَ} أنه أي: بناء باب الاستفعال كائن

الكفوي واعلم أن هذا الباب يجيء لمعان آخر للسؤال نحو: (استخبر) أي: سأل الخبر. وللتحول نحو: (استخّل الخمر) أي: انقلب الخمر خلاً. وللاعتقاد نحو: (استكثرت) أي: اعتقدت أنه كريم. وللوجدان نحو: (استجدت شيئاً) أي: وجدته جيداً. وللتسليم نحو: (استزجج القوم) أي: قالوا إننا لله وإنا إليه راجعون ذكره "صاحب المقصود".

اساس فإن قيل: قد فسر الشريف المحقق هذا التركيب بقوله (صار الطين حجراً) فيكون لازماً لفظاً ومتعدياً معنى فكيف يصح التمثيل به؟ قلنا: التحول على ما قالوا قد يكون حقيقة وقد يكون محازاً فعلى الأول معنى: استحجر الطين تحول إلى الحجرية، ويلزمه صيرورة الطين حجراً، وعلى الثاني يكون معناه صار كالحجر في صلابته، فمثال المصنف مبني على المدلول المطابق لمعناه الحقيقي ولذا فسرناه به، وتفسير الشريف مبني على المدلول الالتزامي له على أن المثال يكفي فيه البناء على ظاهر التركيب فتدبر. (وقيل: لطلب الفعل) ^(١) واعترض عليه بأنه إن أريد به كونه لطلب الفعل دائماً فلا قائل به لانفاقهم على أنه يجيء لغير الطلب أيضاً، وإن أريد أنه لطلب الفعل غالباً فلا يكون مقول البعض بل مقول الجمهور فليس لإيراد "القول" ثمة غير القول والقول. وأجاب عنه الفاضل الكفوي باختيار الشق الأول وتأويل ما جاء لغير الطلب بالطلب وباختيار الشق الثاني بعدم منافاة كونه مقول الجمهور مقول البعض لاستلزامه إياه قول كل من الجوابين فاسداً.

لتحيز وربما ذكرنا اندفع ما أورده الشراح على تدمير المصنف، (نحو: استغفر الله العظيم أي: أطلب المغفرة منه) أي: من الله العظيم، فهذا مثال لكونه للطلب. فإن قلت: هل فرق بين الطلب والسؤال؟ قلت: نعم، فرّق بعضهم بتخصيص الطلب بالسؤال (واللسان)، والأكثر لم يفرقوا بينهما، بل جعلوا هذين المعنيين معنى واحداً على ما ذكره الإمام البركوي في "الإمعان". ثم إن الطلب والسؤال إما أن يكون صريحاً، أي: حقيقة، نحو: (استكتبته) أي: (سألته الكتابة وطلبتها)، وإما أن يكون تقديرياً، نحو: (استخرجت الوتد من الحائط) لأن الوتد لا يطلب منه الخروج، لكنه لما عملت الحيلة في إخراجه نزل ذلك السمي والحيلة منزلة السؤال والطلب، ولذا صار تقديرياً وقد يجيء ذلك البناء بسبب السين "للتحول"، نحو: (استخّل الخمر خلاً)، أي: (انقلب الخمر إلى الخل).

فتح الغناء { لطلب الفعل } أي: لطلب حصوله من الغير سواء كان ذلك الغير هو الله تعالى

(١) لظهور أن إتيان الفعل بالتمريض يدل على أنه عند الجمهور ليس كذلك.

الكفوي ولمعنى "فعل"، نحو: (قَرَّ واستَقَرَّ). وللحينونة كـ(استخَفَرُ التَّهْر) أي: حان له أن يحفر. ولللب نحو: (استَغَفَنَهُ) أي: أزلت عقابه. وللنسبة كـ(استنَّسِرُ البغاثُ) أي: انتسب إلى السر، وللعمل المكرر في مهلة كـ(استدرجته)، وللوجود على الحالة السابقة كـ(استهزأته) أي: وجدته مهزولاً. ولمطاعة (فعل) نحو: (وشغته فاستؤمغ).

اساس أما الأول فلأن صحة تأويل ما جاء لغير الطلب بالطلب يوجب كونه لطلب الفعل دائماً متفقاً عليه فلا وجه لا يراد الفيل. وأما الثاني فلأن ما دل على كونه مقول البعض لا يدل على كونه مقول الجمهور بل ينافي كونه مقول الجمهور فلا وجه لإيراد الفيل وإرادة الجمهور، والحاصل أن كونه مشتركاً بين المنعدي واللازم لا ينافي كونه للطلب لأن بناء الاستفعال لا يجوز عن طلب فقولهم: (استحجر الطين) معناه طلب لنفسه أن يكون حجراً، وقولهم: (استقر) معناه: (سأل نفسه القرار) على ما ذكره العصام في "شرح الشافية" نقلاً عن صاحب "المفتاح" فلا يصح التمرير بقوله: (وقيل) فالصواب أن يقال للسؤال غالباً كما قاله ابن الحاجب وغيره من المحققين. **أَنخُوْ: أَسْتَغْفِرُ اللهَ العَظِيمَ أَي أَطْلُبُ المَغْفِرَةَ مِنهُ**؛ أي: من الله العظيم. فإن قيل: هل بين الطلب والسؤال فرق؟ قلت: نعم فَرُق بعضهم بتخصيص الطلب بالقلب، والسؤال باللسان، لكن الأكثر لم يفرقوا بينهما بل جعلوا هذين المعنيين معنى واحداً على ما في الإمعان، ثم الطلب إما تحقيقي كـ(استكتبته) فإنه لطلب الكتابة وهو تحقيقي، وكذا استخرجت زيدا من الدار، فإنه لطلب خروجه من الدار وهو تحقيقي أيضاً، وإما تقديري كـ(استخرجت الوند من الحائط)؛ لأن الوند لا يطلب منه الخروج بل ينزل السعي في الإخراج والحيلة له منزلة الطلب ولذا صار تقديراً.

تلخيص وإنما قلنا: إلى الخلل؛ لأن "انقلب" من (باب الانفعال) فهو لازم قطعاً على ما سبق. فإن قلت: لم قال الإمام الأعظم في "المقصود" (انقلب الخمر خلاً)؟ قلنا: يجوز أن يكون منصوباً بنزع الخافض على ما قاله البعض أو سهواً من قلم الناسخ على ما قاله البركوي في "الإمعان"، وإلا فلا يصح نصبه بانقلب لما عرفت.

فتح المعناه **أَنخُوْ: أَسْتَغْفِرُ اللهَ العَظِيمَ أَي أَطْلُبُ المَغْفِرَةَ مِنهُ** { أو ما سوى الله تعالى نحو: أستكرم زيدا أي: أطلب الكرم منه،

الكوفي ولمطابقة (أفعل) نحو: (أَحْكَمْتُهُ فَاسْتَحْكَم)، ولمعنى (أفعل) نحو: (اسْتَيْقَنَ وَأَيَّقَن) ولمعنى (تَفَعَّلَ) كدِ (اسْتَكْبَرَ وَتَكَبَّرَ) ولمعنى (افْتَعَلَ) كدِ (اسْتَعْدَرَ وَاسْتَعْدَرَ)، وللإغناء عن المجرد كدِ (اسْتَحْيَى وَاسْتَأْتَرَى) وعن (فَعَلَ) كدِ (اسْتَعَانَ) فالأصل فيه عَوْنٌ، وللإسسلام نحو: (اسْتَقْتَلَى) أي: استسلم للقتل، ولعد الشيء متصفاً بأصل الفعل كدِ (اسْتَصْعَبَ) واستعظمه واستحسنه واستقيحه، وغير ذلك ومنه (اسْتَقْصَرَهُ) أي: عَدَّهُ مَقْصُوراً^{١١} ذكره دده أخليفة.

أساس وقد يجيء للتحول نحو: (استحل الخمر) أي: انقلب الخمر إلى الخل، فقول الفاضل الكوفي متابعة لظاهر كلام صاحب المقصود أي: انقلب الخمر خلاً غير صحيح، كيف وقد نبه الإمام البركوي على وقوعه سهواً من قلم الناسخ؛ لأن باب انفعال لازم قطعاً على ما حقق سابقاً، لا يقال لزومه ليس بكلي لما جاء في القرآن العظيم: ﴿لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِنْهَا مُنْقَلَبًا﴾ [الكهف: ٣٦] وهو اسم مفعول لأننا نقول هذا ليس باسم مفعول بل مصدر أو اسم مكان ولذا فسرهُ المفسرون بالمرجع والعاقبة، وللاعتقاد؛ نحو: (استكرمه) أي: اعتقدت أنه كريم. وللوجدان؛ نحو: (استجدته) أي: وجدته جيداً. وللتسليم؛ نحو: (استرجع القوم أي قالوا: إنا لله وإنا إليه راجعون).

واعلم أن ظاهر كلام صاحب المقصود يوهم أن السين في باب استعمل حرف من حروف المعاني فيكون نحو: (استكرم) مركباً من حرف وفعل فلا يكون كلمة وليس كذلك؛ لأن الدال على الاعتقاد مثلاً ليس هو السين فقط بل مجموع حروف الكلمة مع الهيئة غايته أنه صادر خوله سبباً لذلك المعنى وجزأ من الدال عليه، وإسناد المعاني إلى السين مجاز من قبيل إسناد الشيء إلى سببه على ما بين في باب الأفعال.

للخصر فإن قلت: لما جيء منقلاً اسم مفعول من (باب انفعال) في قوله تعالى: ﴿لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِنْهَا مُنْقَلَبًا﴾ [الكهف: ٣٦]. قلنا: هذا ليس باسم مفعول بل مصدر أو اسم مكان، ولذا فسرهُ المفسرون بالمرجع والعاقبة. وللاعتقاد، نحو: (استكرمه) أي: اعتقدت أنه كريم. وللوجدان، نحو: (استجدته) أي: وجدته جيداً. وللتسليم، نحو: (استرجع القوم) أي قالوا: إنا لله وإنا إليه راجعون.

فتح العاد وإنما قدم هذا الباب على ما يأتي بعده لكون زوائده في أوله، ولما بين المصنف باب (الاستفعال) أراد أن يبين باب (الافعال) فقال:

١١ وتأتي بمعنى عُدّه قصيراً كما في "المختار".

الباب الثاني: افْعُوعِلْ يَفْعُوعِلْ اَفْعِيعَالاً مَوْزُونَةً اَعَشُوشِبْ يَغَشُوشِبْ اَعِيشِيَانَا.

الكوفي {الباب الثاني: افْعُوعِلْ يَفْعُوعِلْ اَفْعِيعَالاً} قدمه لكون إحدى الزوائد من جنس الأصول {مَوْزُونَةً اَعَشُوشِبْ يَغَشُوشِبْ اَعِيشِيَانَا} بقلب الواو لسكونها وانكسار ما قبلها فإن حرف العلة الساكن يجعل من جنس حركة ما قبله للين عريكة الساكن مع أنه حرف علة ضعيف، واستدعاء حركة ما قبلها إلى جنسها

الاسي {الباب الثاني افْعُوعِلْ يَفْعُوعِلْ اَفْعِيعَالاً مَوْزُونَةً اَعَشُوشِبْ يَغَشُوشِبْ اَعِيشِيَانَا} أصله: (اعشوشاباً) قلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها.

تلخيص {الباب الثاني} من الأربعة {افْعُوعِلْ يَفْعُوعِلْ اَفْعِيعَالاً} بزيادة الألف كما سبق {مَوْزُونَةً اَعَشُوشِبْ يَغَشُوشِبْ اَعِيشِيَانَا} أصله (اعشوشاباً) بسكون الواو، وكسر الشين، ولذا قلبت الواو ياء كما في (قيل).

فتح الغاء {الباب الثاني} منها له وزن ولووزنه موزون فوزنه {افْعُوعِلْ} بكسر الهمزة وسكون الغاء وفتح العين وسكون الواو وفتح العين الثاني {يَفْعُوعِلْ} بكسر العين الثاني {افْعِيعَالاً} بكسر الهمزة وسكون الغاء وبكسر العين المدود بالياء وبسند العين الثاني {وَمَوْزُونَةً} أي: موزون وزنه {اعشوشب يغشوشب اعيشيانا} أصله: (اعشوشاباً) قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها

وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيَهُ عَلَى سِتَّةِ أَحْرَفٍ بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَالْوَاوِ وَحَرْفِ آخِرِ
مِنْ جَنْسِ عَيْنٍ فِعْلِهِ بَيْنَ الْعَيْنِ وَاللَّامِ.

الكومي {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيَهُ عَلَى سِتَّةِ أَحْرَفٍ بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَالْوَاوِ وَحَرْفِ آخِرِ
مِنْ جَنْسِ عَيْنٍ فِعْلِهِ بَيْنَ الْعَيْنِ وَاللَّامِ} قِيلَ: هَذَا اتَّفَاقِي لِانْعِدَامِ سَكُونِ الْأَوَّلِ. فَإِنْ قُلْتَ: السِّينُ
فِي (اعشوشب) لَيْسَتْ مِنْ حُرُوفِ "الْيَوْمِ نَسَاءً" فَكَيْفَ يَحْكُمُ عَلَيْهَا بِأَنَّهَا زَائِدَةٌ. وَقَدْ قَالُوا: إِنْ
الْحُرُوفُ الَّتِي تَزَادُ فِي الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ عَشْرَةَ مَجْمُوعًا (الْيَوْمِ نَسَاءً) قُلْتَ: هَذَا لَيْسَ عَلَى
إِطْلَاقِهِ بَلْ إِذَا كَانَتْ الزِّيَادَةُ مِنْ جَنْسِ الْأَصُولِ أَوْ لِلإِلْحَاقِ جَازَتْ زِيَادَةُ أَيِّ حَرْفٍ كَانَ صَرَحَ بِهِ
الْفَتَاوَانِيُّ وَابْنُ الْحَاجِبِ.

الساس {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيَهُ عَلَى سِتَّةِ أَحْرَفٍ} ثَلَاثَةٌ مِنْهَا أَسْلِيَّةٌ وَالْبَاقِي زَائِدٌ {بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ
فِي أَوَّلِهِ وَالْوَاوِ وَحَرْفِ آخِرِ} أَي: مِغَايِرُ لَهَا {مِنْ جَنْسِ عَيْنٍ فِعْلِهِ} أَي: مِنْ مِثْلِ عَيْنِ فِعْلِهِ {بَيْنَ الْعَيْنِ
وَاللَّامِ} وَلَمْ يَخْتَلَفُوا فِي أَنَّ الزَّائِدَ هُوَ الشِّينُ الثَّانِي كَمَا اخْتَلَفُوا فِي (فَعَلَ) وَ(تَفَعَّلَ) لَكِنْ اعْتَرَضَ
عَلَيْهِ أَنَّهُ قَدْ حَقَّقَ فِيمَا سَبَقَ مِنْ أَنَّ الْحُرُوفَ الزَّائِدَةَ فِي الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ حُرُوفِ "الْيَوْمِ نَسَاءً"
وَالسِّينُ لَيْسَتْ مِنْهَا فَكَيْفَ تَزَادُ هُنَا؟ وَأَجِيبُ: بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِذَا كَانَتْ الزِّيَادَةُ لِلإِلْحَاقِ أَوْ مِنْ جَنْسِ
الْأَصُولِ يَجُوزُ زِيَادَةُ أَيِّ حَرْفٍ كَانَتْ كَمَا هُنَا عَلَى مَا فِي "الشَّافِيَّةِ" وَ"شَرْحِ الزُّنْجَانِيِّ" لِلْفَتَاوَانِيِّ.

تلخيص {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيَهُ عَلَى سِتَّةِ أَحْرَفٍ} ثَلَاثَةٌ أَسْلِيَّةٌ، وَثَلَاثَةٌ زَائِدَةٌ، إِذْ أَصْلُهُ: (عِشْبُ)
فَصَارَ: (اعشوشب) {بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَ} بِزِيَادَةِ {الْوَاوِ وَحَرْفِ آخِرِ} أَي: غَيْرِ الْهَمْزَةِ وَالْوَاوِ،
بَلْ يَكُونُ ذَلِكَ الْحَرْفُ {مِنْ جَنْسِ عَيْنٍ فِعْلِهِ} يَعْنِي: يَكُونُ ذَلِكَ الْحَرْفُ مِمَّا تَلَأَّ لِعَيْنِ فِعْلِهِ فِي
الْمَخْرَجِ وَالصَّفَةِ، كَمَا (الشِّينُ) مَعَ (الشِّينِ) مَثَلًا، وَهَاتَانِ الزِّيَادَتَانِ تَكُونَانِ {بَيْنَ الْعَيْنِ وَاللَّامِ} وَالشِّينِ
بَعْدَ الْوَاوِ، فَتَكُونُ الْوَاوُ فَاصِلَةً بَيْنَ الشِّينَيْنِ، وَلِذَا لَمْ يَخْتَلَفُوا فِي أَنَّ الزَّائِدَ هُوَ الشِّينُ الثَّانِيَّةُ، بِخِلَافِ
(فَعَلَ) وَ(تَفَعَّلَ) فَإِنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِيهِمَا كَمَا بَيَّنَّا فِي بَابِهِمَا. فَإِنْ قُلْتَ: "الشِّينُ" لَيْسَتْ مِنَ الْحُرُوفِ
الَّتِي تَزَادُ فِي الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ، أَعْنِي: حُرُوفِ (الْيَوْمِ نَسَاءً) فَكَيْفَ يَصِحُّ زِيَادَتُهَا هُنَا؟ قُلْنَا: قَدْ
عَرَفْتَ فِي مَا سَبَقَ أَنَّهُ يَكُونُ هَكَذَا إِذَا لَمْ تَكُنْ الزِّيَادَةُ لِلإِلْحَاقِ، أَوْ مِنْ جَنْسِ الْأَصُولِ، وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ
لِأَحَدِهِمَا فَتَجُوزُ زِيَادَةُ أَيِّ حَرْفٍ كَانَ، وَهُنَا (الشِّينُ) مِنْ جَنْسِ الْأَصُولِ، فَلَا إِشْكَالَ، كَذَا حَقَّقَ.

فتح الغناء {وَعَلَامَتُهُ} أَي: مَا يَعْلَمُ بِهِ بَابِ (الْأَفْعِيْعَالِ) {أَنَّ يَكُونَ مَاضِيَهُ} الْمَفْرُودَ الْمَذْكَرَ الْغَائِبَ مِثْلًا
{عَلَى سِتَّةِ أَحْرَفٍ بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ} أَي: بِسَبَبِ أَنْ يَزَادَ الْهَمْزَةُ الْمَكْسُورَةُ {فِي أَوَّلِهِ وَ} بِزِيَادَةِ {الْوَاوِ وَ}
بِزِيَادَةِ {حَرْفِ آخِرِ} كَانَتْ أَوْ كَانَتْ {مِنْ جَنْسِ عَيْنٍ فِعْلِهِ بَيْنَ الْعَيْنِ وَاللَّامِ} فَإِذَا وَجَدْتَ فِعْلًا فِيهِ هَذِهِ
الْعَلَامَةُ فَقُلْ إِنَّهُ مِنْ بَابِ (الْأَفْعِيْعَالِ) مِثْلُ: (أَخْلَوْلَى - يَخْلَوْلِي) وَ(أَغْرَوْرَى - يَغْرَوْرِي) وَ(أَخْشُوشَنَ
يَخْشُوشِنُ) وَمَعْنَى (أَحْلَوْلَى) جَعَلَ حَلْوًا، وَ(أَغْرَوْرَى) رَكِبَهُ عَرَبَانًا وَ(أَخْشُوشَنَ) لَيْسَ الْخَشْنُ.

وَبِنَاؤُهُ لِمُبَالَغَةِ الْإِلْزَامِ لِأَنَّهُ يُقَالُ عَشَبَ الْأَرْضِ إِذَا نَبَتَ فِي وَجْهِ الْأَرْضِ نَبَاتٌ فِي الْجُمْلَةِ، وَيُقَالُ اغْتَشَبَ الْأَرْضَ إِذَا كَثُرَ نَبَاتُ وَجْهِ الْأَرْضِ.

الكوفي {وَبِنَاؤُهُ لِمُبَالَغَةِ الْإِلْزَامِ} قيل: هذا هو الغالب وقد يجيء متعدياً نحو: (احلوليته) أي جعلته حلوياً على وجه أبلغ و(اعروريته) أي: ركبته عرباناً جداً. وقيل: لا ثالث لهما ثم إنه لما كان كون بنائه للمبالغة نظرياً استدلل المصنف رحمه الله تعالى عليه بقوله: {لَأَنَّهُ} أي: الشأن {يُقَالُ} في اللغة {عَشَبَ الْأَرْضِ} أي: صارت ذات نبات وعشب، وكذا الكلا بهجرة مقصورة على وزن "الحبل" وكذا الخلا^١ والحشيش أسماء للنبات لكن الحشيش مختص باليابس والعشب والخلا بالرطب والكلاء أعم. وقيل: يختص هو أيضاً بالرطب إلا أنه يتأخر نباته ويقبل، والعشب ما يتقدم نباته ويكثر، يعني يقال أنه {عَشَبَ الْأَرْضِ} من الثلاثي المجرد.

السلي {وَبِنَاؤُهُ لِمُبَالَغَةِ الْإِلْزَامِ} يشير إلى أن بناء هذا الباب لازم لا غير ولذا لم يقل "غالباً" لكن نقل عن بعضهم أنه قد يجيء متعدياً نحو: (احلوليته) بمعنى: جعلته حلوياً، و(اعروريت) الفرس، أي: ركبته عرباناً، وقيل: لا ثالث لهما، كذا في شرح "ميزان الأدب"، ولما خفي فهم صورة المبالغة على من لم يكن له ممارسة بالعربية من المتقدمين صورته بمثال بالنسبة إليهم في صورة الاستدلال فقال: {لَأَنَّهُ} أي: الشأن.

الحميم {وَبِنَاؤُهُ لِمُبَالَغَةِ الْإِلْزَامِ} وما يكون لمبالغة اللازم يكون لازماً، فبناء هذا الباب يكون لازماً. فإن قلت: نقل عن بعضهم أنه قد يجيء متعدياً نحو: (احلوليته) بمعنى: جعلته حلوياً، و(اعروريت) الفرس، أي: ركبته عرباناً، فكيف يصح قول المصنف؟ فالصواب أن يقول: لمبالغة اللازم غالباً. قلنا: تعديتهما ليس لذاتهما بل للتضمن، كما عرفت من تفسيرهما، أو يقول إنه لم يتعرض لهما، لتدريتهما، والنادر كالمعدوم كما هو المذهب. ولذا قيل: لا ثالث لهما، كذا في شرح "ميزان الأدب".

فتح الغناء {وَبِنَاؤُهُ} كائن {لِمُبَالَغَةِ الْإِلْزَامِ لِأَنَّهُ} أي: الشأن

[١] الخلا: هو نخض بالنبات الرطب، وبالمهمله مختص باليابس

الكوي { إِذَا تَبَّتْ فِي وَجْهِ الْأَرْضِ فِي الْجُمْلَةِ } أي: قليلاً، فإن لفظه في الجملة استعمل في القلة كما أن لفظه بالجملة تستعمل في الكثرة { وَيُقَالُ اغشَوْتُ سَبَّ الْأَرْضِ إِذَا كَثُرَ نَبَاتٌ وَجْهَ الْأَرْضِ } فعلم أن هذا الباب يفيد المبالغة في الزيادة في أصل الفعل، ولأن زيادة اللفظ تدل على زيادة المعنى.

أساس واعلم أن أهل العربية اعتبروا ضمير الشأن وضمير القصة على ما هو الواقع في كلام البلغاء وذلك بإيراد المضممر على خلاف مقتضى الظاهر ويقولون: (هو زيد عالم) مكان قولنا الشأن زيد عالم و(هي زيد عالم) مكان قول القصة زيد عالم على ما قاله الخطيب، لكن يختار تأنيث هذا الضمير إذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة نحو: (هي هند مليحة)، فإن هنداً مؤنث غير فضلة بل عمدة لكونها "مبتدأ"، وكذا مليحة فإنها عمدة لكونها "خبراً". وقوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ لَا يَتَعَمَّقُونَ الْأَبْصَارَ﴾ [الحج: ٤٦] فإن الأبصار في هذا الكلام لكونها جمعاً مؤنثاً غير فضلة بل عمدة لأنها "فاعل" لا تعمي، وإنما اختاروا تصدأ إلى المطابقة لا باعتبار كونه راجعاً إلى ذلك المؤنث بخلاف قولنا: (هي الأمير بنى غرفة)، فإنه لم يسمع لأن الكلام وإن وقع فيه العرفة لكنها فضلة لكونها "مفعولاً"، وكذا قولنا: (هي زيد عالم) لم يسمع أيضاً لعدم وجود مؤنث فيه أصلاً وإن كان القياس يقتضي جوازه على ما حققه العلامة التفتازاني في "المطول". والمصنف أورد ضمير الشأن هنا على ما هو المختار عند البلغاء فتظن. ثم إن ضمير الشأن يستعمل في مقام الإجمال ثم التفصيل لا عتناء المتكلم شأن الحكم وتقرره في ذهن السامع على ما ذكره المحقق السيبالكوتي في "حاشيته على المطول".

تخصيص ولما كان في "المبالغة" نوع عموم بالنسبة إلى المبتدئين الذي ألفت لتفهم هذه الرسالة صور "المبالغة" بمثال بالنسبة إليهم في صورة "الاستدلال" [١]؛ فقال: {لأنه} الضمير للشأن، وإنما جيء بهذا الضمير من غير أن يتقدم مرجعه لاهتمام ما بعده؛ ليكون مبهماً أولاً، ومفسراً ثانياً، فيكون أوقع في النفس، كما قالوا في: (نعم رجلاً زَيْدٌ) و(زيدٌ رجلاً). وله شروط وتفصيل ذكرتها في "شرح الأدبيات"، ولا يسع هذا المقام بيانها، وبيان سائر الضمائر إن أردت فارجع إلى محلها.

فتح الداء { يُقَالُ } في "لسان العرب" { عَشَبَ الْأَرْضُ إِذَا تَبَّتْ } النبات { فِي وَجْهِ الْأَرْضِ فِي الْجُمْلَةِ } أي: قليلاً وليس فيه معنى المبالغة وأما ما كان فيه معنى المبالغة فمثاله مبين بقوله:

[١] وإنما قلنا في صورة الاستدلال لأنه ليس باستدلال في الحقيقة لأن المثال الجزئي لا يكون دليلاً للكلي بل يكون بالكلي على الجزئي أو على الكلي كما فصله في محل [منه].

الكفوي فإن قلت: المزيدات كلها تشترك في هذا المعنى فما وجه تخصيص هذا الباب بالمبالغة؟ قيل: لعل وجهه أن هذه الأبواب لا تفيد معنى سوى هذه المبالغة، وأما سائر المزيدات فتفيد معانٍ كثيرةً فلهذا خصت هذه الأبواب بها، وفيه أن هذا الباب أيضاً يجيء لمعانٍ آخر كالصيرورة نحو: (احلولى الشيء) إذا صار حلواً، و(انخوفف الجسم) إذا صار أخف،

أساس {يُقَالُ} في اللغة {عَشَبَ الْأَرْضُ إِذَا نَبَتْ} النبات {فِي وَجْهِ الْأَرْضِ} أي: سطحه نباتاً كانتاً {فِي الْجُمْلَةِ} أي: قليلاً، فالإسناد مجازي من قبيل: جرى النهر، وسال الميزاب، ولعل تفسير بعض الشارحين بقوله أي: صار الأرض ذا نبات قليل بيان لحاصل المعنى، ويحتمل أن يكون الوجه زائدة كما في قول بعض الشعراء:

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ غَيْرَ وَجْهُهُ

أي: غيره (عَشَبَ) بضم عين الفعل من (العُشْبِ) بضم العين وسكون الشين بمعنى: النبات الرطب فهو لازم. ولفظ "في الجملة" يستعمل في القلة كما أن بالجملة يستعمل في الكثرة.

تلخيص {يُقَالُ} في لغة العرب {عَشَبَ الْأَرْضُ إِذَا نَبَتْ} النبات {فِي وَجْهِ الْأَرْضِ} لفظ الوجه يجوز أن يكون زائداً كما في قول بعض الشعراء:

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ غَيْرَ وَجْهُهُ

أي: غيره تعالى، ويجوز أن يكون مفيداً لمعنى، أي: في سطح الأرض، فإسناد (عَشَبَ) إلى (الأرض) إسناد مجازي من قبيل: (جَرَى النَّهْرُ)، و(سَالَ الْمِيْزَابُ)، أي: جرى، وسال الماء في النهر والميزاب، فالجاري والسائل في الحقيقة هو: "الماء" والنهر والميزاب مكانه، والمعنى هنا: نبت النبات في الأرض نباتاً كانتاً. {فِي الْجُمْلَةِ} فيكون حاصل المعنى: صار الأرض ذا نبات قليل، وعَشَبَ بضم العين أعني: عين الفعل، وهو "الشين" من العُشْبِ بضم العين وسكون الشين، بمعنى: (النبات الرطب) وهو لازم

نحو المعناه {وَيُقَالُ} في لسان العرب أيضاً {اعشوشب الأرض إذا كثرت نبات وجه الأرض} إفادة لوقوع الكثرة والوفرة في ظهور نبات الأرض؛ لأن من المشهورات أن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى.

الكفوي وللمطابقة كقولهم: (ثبته فائتوني)، ومجيبه بمعنى (استفعل) كقولهم (احلولى دماناً) أي: وحدها حلواً، وبمعنى المجرد كقوله: خلق أن يفعل كذا، واخلولق إذا كان حقيقاً بذلك، ذكره دده خليفة.

أساس {وَيُقَالُ اعْشَوْشِبِ الْأَرْضِ} ويجوز اعشوشب الأرض {إِذَا كَثُرَ ثَبَاتٌ وَجِهَ الْأَرْضِ} وكثر عشبها وإضافة النبات فيثية، وكذا يقال: (اخشوشن) إذا اشتدت خشونته، و(اخشوشن الرجل) إذا تعودت لئس الخشن من (خشن) بكسر العين من "الخشونة" ضد "اللينه" من باب حسب فهو لازم أيضاً، وكذا اخشوشب من الاخشيشاب لما روي عن عمر الفاروق رضي الله عنه اخشوشوا واخلوشبوا وتمعددوا، أي: تعودوا لئس الخشن واختاروا ابتذال النفس وتشبهوا بمعد في العيش تواضعاً لله تعالى، ومعد قبيلة من العرب مشهورة في رثاء الحال ودناءة العيش.

تلخيص واعلم أن لفظ "في الجملة" يستعمل في "الغلة" كما أن "بالجملة" تستعمل في "الكثرة" على ما عرفت من التفسير. {وَيُقَالُ اعْشَوْشِبِ الْأَرْضِ إِذَا كَثُرَ ثَبَاتٌ وَجِهَ الْأَرْضِ} أي: النبات في وجه الأرض، وإضافة النبات بمعنى: "في"، وكذا يقال: (اخشوشن) إذا اشتدت خشونته. قال في "المختار": الخشونة ضد اللينه، وقد (خشن الشيء) من (باب حشن)، و(اخشوشن الشيء): (اشتدت خشونته) وهو "للمبالغة"، مثل: (اعشوشب الأرض) و(اخشوشن الرجل): (تعود لئس الخشن). انتهى.

وما قاله الأستاذ - رحمه الله - هو من خشن بكسر العين من الخشونة ضد اللينه، من (باب حسب) فهو لازم أيضاً، فهو خشنان مئة بل وهم؛ لأنك قد عرفت أنه من باب حشن وبتاؤه لا يكون إلا لازماً، وأيضاً كلامه مناف لما قاله في (باب حسب) من أنه لم يوجد من (باب حسب) إلا أربعة نوادر من الصحيح، وليس (خشن) من تلك الأربعة، وهذا لا يليق بمنصبه العالي، فتذكر ما قلت في حقه - رحمه الله تعالى -، وكذا (اخشوشب) من (الاخشيشاب) وفي حديث عمر رضي الله عنه: (اخشوشبوا) وهو: الغلظ وانتذال النفس في العمل، والاحتفاء في المشي ليغلظ الجسد، كذا في "مختار الصحاح" أيضاً.

فتح الغاء اعلم أن (العشيب) بالفتح والضم مع السكون بمعنى: النبات الرطب، ويعبر عنه في التركي "باش اوت" ويحيء جمعه على "أعشاب"، وأما "الحشيش" فبمعنى النبات اليابس المعبر عنه في التركي "قورى اوت" وإنما قُدِّم هذا على ما بعده لكون أحد حروفه الزائدة من جنس الأصول، ولما بين المصنف باب (الافعيال) أراد بيان باب (الافعال) فقال:

الباب الثالث: اَفْعُولٌ يَفْعُولُ اَفْعُوَالاً مَوْزُونَةٌ اَجْلُوذٌ يَجْلُوذُ اَجْلُوَادًا.

الكبرى {الباب الثالث: اَفْعُولٌ يَفْعُولُ اَفْعُوَالاً} قدمه لكون الزوائد كلها قبل الآخر {مَوْزُونَةٌ اَجْلُوذٌ} بالجيم والذال المعجمتين يقال: (اجلوز الأبل) أي: دامت في السير السريع وفي الحديث: "اجلوز المطر" أي: امتد وقت تأخيره. {يَجْلُوذُ اَجْلُوَادًا} قيل: وقد جاء في مصدره (اجليوادا) بقلب الواو الأولى ياء لانكسار ما قبلها لتقدم الإعلال على الإدغام، وقيل: جاز قلب الواوين ياء في الكل نحو: (اجليد - يجليد - اجليادا)

أسس {الباب الثالث: اَفْعُولٌ يَفْعُولُ اَفْعُوَالاً مَوْزُونَةٌ اَجْلُوذٌ يَجْلُوذُ اَجْلُوَادًا} بكسر الهمزة وسكون الجيم وتشديد الواو، يقال: اجلوز بهم السير إذا دام مع السرعة وهو نوع من سير الأبل. واعترض بأنه إذا اجتمع في الكلمة مقتضى الإعلال ومقتضى الإدغام يرجح الأول على الثاني؛ لأن "الإعلال" يجب بالنظر إلى واحد من حروف العلة، و"الإدغام" لم يجب إلا بالنظر إليهما، وما بالنظر إلى الواحد أرجح على ما بالنظر إلى الاثنين فلم روعي الإدغام مع كونه مرجوحاً وأجيب: بأن الواوين إذا زيدتا معاً ولم يبال بحركة الواو الأولى فاستعدت الإدغام دفعة فاختير "الإدغام" دون "الإعلال" بخلاف (ارعوى) على ما سبق. وقيل: (اجليوادا) بقلب الواو الأولى ياء لسكونها وانكسار ما قبلها لكنه مرجوح بالدليل المذكور فتدبر.

تلخيص {الباب الثالث: اَفْعُولٌ يَفْعُولُ اَفْعُوَالاً مَوْزُونَةٌ اَجْلُوذٌ يَجْلُوذُ اَجْلُوَادًا} بكسر الهمزة وسكون الجيم وتشديد الواو وسبب المصنف معناه. وإنما اختير "الإدغام" على "الإعلال" لأن الواوين زيدتا معاً.

وسيجيء بيانه، ولم يبال بحركة الأولى، فاستعدت للإدغام دفعة، فاختير "الإدغام" دون "الإعلال" بخلاف ارعوى كما سبق بيانه. وقد قيل: (اجليوادا) بقلب الواو الأولى ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، لكن الإدغام راجع لما قلنا.

فتح الغنة {الباب الثالث} من تلك الأبواب الأربعة له وزن ولوزنه موزون فوزنه {اَفْعُولٌ} بكسر الهمزة وسكون الفاء وفتح العين وتشديد الواو {يَفْعُولُ} بكسر الواو الأخير {اَفْعُوَالاً} بكسر الهمزة ويمد الواو الأخير {مَوْزُونَةٌ} أي: موزون وزنه {اَجْلُوذٌ يَجْلُوذُ اَجْلُوَادًا} مطابقاً لحركات الوزن وسكونه.

وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ ماضِيه على سِتَّةِ أَحْرَافٍ بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَالْوَاوَيْنِ بَيْنَ الْعَيْنِ وَاللَّامِ. وَبِنَاؤُهُ أَيْضًا لِمُبَالَغَةِ اللَّازِمِ لِأَنَّهُ يُقَالُ: جَلَدَ الْإِبِلَ إِذَا سَارَ سَيْرًا بِسُرْعَةٍ.

المكوي {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ ماضِيه على سِتَّةِ أَحْرَافٍ بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَالْوَاوَيْنِ بَيْنَ الْعَيْنِ وَاللَّامِ. وَبِنَاؤُهُ أَيْضًا لِمُبَالَغَةِ اللَّازِمِ لِأَنَّهُ} أي: الشان {يُقَالُ: جَلَدَ الْإِبِلَ إِذَا سَارَ} الصواب سارت {سَيْرًا بِسُرْعَةٍ} فيه إشارة إلى أن في أصل الكلمة مبالغة، فإذا بنى من هذا الباب يفيد زيادة في تلك المبالغة وإلى هذا أشار بقوله:

السر {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ ماضِيه على سِتَّةِ أَحْرَافٍ} كـ{اجلود}، أصله: {جلد} ثم صار {اجلود} {بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَالْوَاوَيْنِ بَيْنَ الْعَيْنِ وَاللَّامِ} فأدغمت الواو في الواو فصار {اجلود} {وَبِنَاؤُهُ أَيْضًا} كبناء الباب الثاني {لِمُبَالَغَةِ اللَّازِمِ} أي: لإفادة الكثرة في أصل الفعل اللازم أشار بذلك أيضاً إلى أن بناء هذا الباب لازم والحال أنه يجيء لإفادة المبالغة في أصل الفعل سواء كان لازماً كـ{اجلود} أو متعدياً كـ{اعلوط} يقال: {اعلوط الرجل بعيره} إذا تعلق بعنقه وعلاه ويقال: {اعلوطني فلان} أي: لزمني، والأولى فيه وفيما قبله أن يقال وبنائه لمبالغة اللازم غالباً وقد يكون لمبالغة المتعدي وإنما كان كذا {لِأَنَّهُ} أي: الشان.

تلحيز {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ ماضِيه على سِتَّةِ أَحْرَافٍ} كـ{اجلود}، وأصله: {جلد} ثم صار {اجلود} {بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَالْوَاوَيْنِ بَيْنَ الْعَيْنِ وَاللَّامِ} ولكونهما زائدتين معاً، ادغمت الواو الأولى في الثانية كما عرفت. {وَبِنَاؤُهُ أَيْضًا} أي: مثل ما سبق من بناء {باب الافةعال} {لِمُبَالَغَةِ اللَّازِمِ} أي: لإفادة المبالغة، والكثرة في أصل الفعل اللازم، لأن ما يكون لمبالغة اللازم يكون لازماً أصلاً وفعلاً. فإن قلت: قد يكون هذا البناء لمبالغة الفعل المتعدي كـ{اعلوط} يقول: {اعلوطني فلان} أي: لزمني، ويقال أيضاً: {اعلوط الرجل بعيره} إذا تعلق بعنقه وعلاه، فالأولى: التقيد بعالياً. قلنا: هذا نادر، والناذر كالمعدوم، ولذا لم يبال، ثم إنه صوره بمثال أيضاً في صورة الاستدلال، فقال: {لِأَنَّهُ} أي: الشان.

فتح العتاء {وَعَلَامَتُهُ} أي: ما يعلم به باب {الافعال} {أَنْ يَكُونَ ماضِيه} المفرد المذكر الغائب مبنياً {على سِتَّةِ أَحْرَافٍ} ولكن لا بالحروف الأصلية بل مع الزوائد فإن أصله: {فعل} ثم صار {افعل} {بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ} المكسورة {في أَوَّلِهِ} وبزيادة {الْوَاوَيْنِ بَيْنَ الْعَيْنِ وَاللَّامِ} فأدغمت الواو الأولى في الثانية فصار: {افعل} {وَبِنَاؤُهُ أَيْضًا} كبناء باب {الافعال} كائن {لِمُبَالَغَةِ اللَّازِمِ} أي: لبيان وقوع الكثر والوفرة في الفعل الغير المتجاوز عن الفاعل إلى غيره {لِأَنَّهُ} أي: الشان

وَيُقَالُ: اجْلُوذُ الْإِبِلِ إِذَا سَارَ سَيْرًا بزيادةِ سُرعَةٍ.

الكفوي {وَيُقَالُ: اجْلُوذُ الْإِبِلِ إِذَا سَارَ سَيْرًا بزيادةِ سُرعَةٍ} واعلم أنه قد جاء من هذا الباب (اجْلُوذُ) متعدياً في "الصحاح" اعْلُوطني أي: لزمني ذكره في "روح الشروح"

اساس {يُقَالُ} في اللغة {جَلَدُ الْإِبِلِ إِذَا سَارَ} هكذا وجدنا النسخ الموجودة عندنا ولعله سهو من قلم الناسخ إذ الصواب تأنيث العامل لأنه مسند إلى ضمير الإبل وهي جمع لا واحد لها من لفظها وكل جمع كان كذلك إذا كان من غير الآدميين وجب تأنيثه؛ لأن كل جمع غير جمع المذكور السالم مؤنث لكونه بمعنى الجماعة سواء كان واحده مذكراً أو مؤنثاً حقيقياً أو لفظياً أو لم يكن واحده أصلاً والإبل كذلك. {سَيْرًا} ملابساً {بِسُرعَةٍ} وقوله: سيراً مفعول مطلق نوعي ولا مبالغة في حد ذاته لأنه سير مخصوص من مطلق السير. قال الفاضل الكفوي: فيه إشارة إلى أن في أصل الكلمة مبالغة فإذا بني من هذا الباب يفيد زيادة في تلك المبالغة. أقول: فيه نظر؛ لأنه لو كان كذلك لوجب أن يقال: "لزيادة مبالغة اللازم" {وَيُقَالُ} في اللغة وفي السنة العرب {اجْلُوذُ الْإِبِلِ إِذَا سَارَ} الصواب سارت أيضاً لما مر. {سَيْرًا بزيادةِ سُرعَةٍ} أي: سيراً سريعاً مبالغة سرعة.

تلخيص {يُقَالُ} أي: يقول العرب {جَلَدُ الْإِبِلِ إِذَا سَارَ} الصواب {إذا سارت} بالتأنيث، لكون ضميره راجعاً إلى الإبل، وهي مؤنثة؛ لأنها اسم جمع لا واحد لها من لفظها، وأسماء الجموع التي لا واحد لها من لفظها إذا كانت لغير الآدميين فالتأنيث لها لازم؛ كما في "المختار" على ما سبق بيانه، وهو ليس بجمع^١ بالاتفاق، وما قاله الأستاذ - رحمه الله تعالى - أنه جمع لا واحد له من لفظه، ليس بصحيح يتبع، وقل ما هو الحق {سَيْرًا} ملابساً {بِسُرعَةٍ} يقال: اجْلُوذُ بِهِم السير، إذا دام مع السرعة، وهو نوع من سير الإبل، وفيه مبالغة، وليس في {جَلَدُ} مبالغة أصلاً، فلا يخلو كلام الكفوي عن ضعف فليطالع. ولما قلنا: يدل كلام المصنف، وهو قوله: {وَيُقَالُ} في السنة العرب {اجْلُوذُ الْإِبِلِ إِذَا سَارَ} الصواب أن يقول: (سارت) أيضاً، لما قلنا {سَيْرًا بزيادةِ سُرعَةٍ} أي: سيراً سريعاً لا سرعة فوقها.

فتح اللغة {يُقَالُ} في "لسان العرب" {جَلَدُ الْإِبِلِ} من الثلاثي {إِذَا سَارَ} أي: مشى ذلك الإبل {سَيْرًا} أي: سيباً ملابساً {بِسُرعَةٍ} وَيُقَالُ أيضاً في "لسان العرب" {اجْلُوذُ الْإِبِلِ} من باب (الافعال) {إِذَا سَارَ} ذلك الإبل {سَيْرًا بزيادةِ سُرعَةٍ} أي: بزيادة سرعة فوق السير الأول فعلم من هذا أن بناؤه لإفادة المبالغة والكثرة في الفعل اللازم القائم بالفاعل، وإنما قدم هذا الباب على ما بعده لاجتماع الواوين اللذين هما من أقوى الحروف فيه، ولما بين باب (الافعال) أراد بيان باب (الافعال) فقال:

١١ على ما قاله الفاضل الجملي في شرح الكافية.

الباب الرابع: أفعال يُفَعَّلُ أفعيلاً

الكلمة: {الباب الرابع: أفعال يُفَعَّلُ أفعيلاً} بقلب الألف ياء لانكسار ما قبلها فإنها تقلب من جنس حركة ما قبلها كما مر.

أساس: {الباب الرابع: أفعال يُفَعَّلُ أفعيلاً} أصله: (أفعال يُفَعَّلُ أفعيلاً) فأدغم اللام في اللام في الماضي والمضارع فصار (أفعال يُفَعَّلُ)

تفصيل: {الباب الرابع: أفعال يُفَعَّلُ أفعيلاً} أصله: (أفعال يُفَعَّلُ أفعيلاً) قلبت الألف في المصدر ياء، لسكونها وانكسار ما قبلها، فصار: (أفعيلاً) لأن الألف الساكنة إذا كان ما قبلها مكسوراً تقلب من جنس حركة ما قبلها، وأما الماضي والمضارع، فأدغم اللام الأولى في الثانية فيهما، فصار: (أفعال يُفَعَّلُ) فإن قلت: فعلى هذا يلزم اجتماع الساكنين لأن الألف ساكنة، واللام الأولى ساكنة أيضاً، وهو غير جائز عند غير يونس، فإنه يجوز في مثل: (أضربان) و(أضربان) بالنون الخفيفة وفي غيره لا يجوز أيضاً. قلنا: اجتماع الساكنين فيما نحن فيه على حده، وهو ما يكون الأول من الساكنين حرف مد، والثاني مدغماً نحو: (دائبة) و(خوينة) وهنا وإن اجتمع ساكنان لكن الألف حرف مد، واللام مدغمة، فجاز؛ لأن اللسان يرتفع عنهما دفعة واحدة من غير كلفة، والمدغم فيه متحرك، فيكون الثاني من الساكنين كلا ساكن، فلا يتحقق التقاء الساكنين الخالص. ومما ينبغي أن يعلم: أنه يجوز اجتماع الساكنين في خمسة مواضع: الأول: في المدغم قبله حرف مد ولين، كما عرفت آنفاً. والثاني: في الوقف مطلقاً سواء كان الحرف الثاني مدغماً أو لا؛ لأن الوقف على الحرف يسد مسد الحركة، فجاز مع ساكن قبله؛ فإنك إذا وقفت على (عمرو) مثلاً، وجدت (للزاء) من التكرار، وتوفر الصوت عليه ما ليس له إذا وصلته بغيره؛ ولأن الوقف لقصد الاستراحة، فيجوز فيه ما لا يجوز في غيره، نحو: (زيد) و(عمرو). والثالث: في نحو: (ميم)، و(نون)، و(عين) وقفاً ووصلاً. أما في حالة الوقف فلما ذكرنا، وأما في حالة الوصل فلأنه لا حركة للثاني لبنائه لعدم التركيب، والأول ساكن بأصل الوضع؛ فيلزم تجاوز الساكنين. والرابع: في ما كان في أوله همزة مفتوحة دخلت عليها همزة الاستفهام، وذلك في ثلاثة مواضع:

فتح الغاء: {الباب الرابع: الأفعال الأربعة له وزن ولوزنه موزون فوزنه

أساس فإن قيل: فعلى هذا يلزم اجتماع الساكنين إذا الألف ساكنة واللام الأولى ساكنة أيضاً وهو غير جائز. قلنا: لا نسلم عدم الجواز مطلقاً وإنما كان غير جائز لو لم يكن الأول من الساكنين حرف مد والثاني مدغماً فيه وليس كذلك فإنهما وإن كانا ساكنين لكن الألف حرف مد واللام الأولى مدغمة فجاز؛ لأن اللسان يرتفع عنهما دفعة واحدة من غير كلفة والمدغم فيه متحرك فيكون الثاني مع الساكنين كلاً ساكن فلا يتحقق التقاء الساكنين الخالص، و(افعلالاً) أصله: (افعلالاً) قلبت الألف ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار: (افعلالاً)، لأن الألف الساكنة إذا كان ما قبلها مكسوراً قلبت بجنس حركة ما قبلها.

تحصيل الأول: لام التعريف نحو: (أحسن عندك) بفتح الهمزة، وبعدها الألف المبدلة من الهمزة. والثاني: (أيم) و(أيمن) في نحو: (أيمن الله) و(أيم الله يمينك) بهمزة وألف لذلك. والثالث: (الآن) كذلك وقع منه في التنزيل في موضعين من سورة "يونس". وإنما جاز في هذه الصور الثلاث التي هي (الصورة الرابعة) من الخمس؛ لأنه لو حذف الهمزة الثانية عند دخول همزة الاستفهام عليها لزم التباس الاستخبار بالإخبار؛ لاتفاق الهمزتين في الحركة. والخامس: في مثل (لاها الله) بإثبات ألف (ها)، ونحو: (إي الله)، أصلهما (لا والله) و(إي والله) وإنما لم تحذف الألف في (ها)؛ لأن لفظ (ها) بمجموعه عوض عن "الواو"، فلو حذف لزم حذف جزء العوض، ولم تحذف (الياء) في (إي) لكرهه أن يحيى اسم الله بعد همزة مكسورة. وأما (حلقنا البطان¹) بإثبات ألف حلقنا، فساد، والقياس حذفها كما تقول: (غلاما الأمير) و(ثوبنا ابنك) فإنك لا تتلفظ بالألف فيهما، هذا وإن كان التقاء الساكنين غير هذه الصور الخمس، وأوليهما مدة حذفت المدة، أي حرف العلة، نحو: (قُل) و(خُف) و(بِع) وغيرها. هذا ملخص ما في "الشافية" وشرحه للجاربردي، والسيد عبد الله، والزنجاني، وشرحه للفتنارني، فخذ ما آتيتك، وكن من الشاكرين.

فتح الغاء {أفعال} بكسر الهمزة وسكون الفاء ومد العين المفتوحة وتشديد اللام، أصله: (افعلال) فأدغم اللام الأولى في الثانية فصار: (أفعال) {بفتح الألف} (أفعالاً)

[١] البطان: الجذام الذي نحت بطن البعير فيه حلفتان فإذا التقتا دل على نهاية الهزال وهذا المثل يشرب في شدة الأمر وتناغم الشر كذا في سيد عبد الله شرح الشافية

موزونة اخمارُ يخمارُ اخبيرازا. وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ ماضيه عَلَى سِتَّةِ أَحْرَفٍ بِزِيَادَةِ
الْهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَالْأَلِفِ بَيْنَ الْعَيْنِ وَاللَّامِ وَحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ لَامِ فِعْلِهِ فِي آخِرِهِ.

الكفوي {موزونة اخمارُ يخمارُ اخبيرازا. وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ ماضيه عَلَى سِتَّةِ أَحْرَفٍ بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ
فِي أَوَّلِهِ وَالْأَلِفِ بَيْنَ الْعَيْنِ وَاللَّامِ وَحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ لَامِ فِعْلِهِ فِي آخِرِهِ} قبل: هذا اتفاقي كما
في (احمر) فتذكر.

اساس {موزونة اخمارُ يخمارُ اخبيرازا} ففعل مثل ما فعل فتذكر. {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ ماضيه
عَلَى سِتَّةِ أَحْرَفٍ بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَالْأَلِفِ بَيْنَ الْعَيْنِ وَاللَّامِ وَحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ لَامِ فِعْلِهِ
فِي آخِرِهِ} وتفصيل التخصيص بالحرف الأخير من المثليين قد مر في باب الأفعال فتذكر.

تنخيص {موزونة اخمارُ يخمارُ اخبيرازا} تذكر ما في الوزن {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ ماضيه عَلَى
سِتَّةِ أَحْرَفٍ بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَالْأَلِفِ بَيْنَ الْعَيْنِ وَاللَّامِ وَحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ لَامِ فِعْلِهِ فِي
آخِرِهِ} وفيه إشارة إلى أن الزائد الحرف الأخير من المثليين، وقد مر بيانه في (باب الافعال)
فتذكر.

فتح الفاء {وموزونة} أي: موزون وزنه {اخمارُ يخمارُ اخبيرازا} موافقاً للوزن المذكور في
الحركات والسكنات {وَعَلَامَتُهُ} أي: ما يعلم به باب (الافعال) {أَنْ يَكُونَ ماضيه} المفرد
المذكر الغائب مبنياً {عَلَى سِتَّةِ أَحْرَفٍ} ثلاثة منها أصلية، وثلاثة منها زائدة {بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ}
المكسورة {فِي أَوَّلِهِ} أي: في أول ماضيه {و} بزيادة {الْأَلِفِ بَيْنَ الْعَيْنِ وَاللَّامِ وَحَرْفٍ آخَرَ}
أي: مع حرف آخر كائن {مِنْ جِنْسِ لَامِ فِعْلِهِ فِي آخِرِهِ} فإذا وجدت فعلاً معلماً بهذه العلامة
فاحكم بأنه من باب (الافعال)

وَبِنَاؤُهُ أَيْضاً لِمُبَالَغَةِ اللَّازِمِ، لَكِنَّ هَذَا الْبَابَ أُبْلِغُ مِنْ بَابِ الْأَفْعَالِ لِأَنَّهُ يُقَالُ: حَمِرٌ زَيْدٌ إِذَا كَانَ لَهُ حُمْرَةٌ فِي الْجُمْلَةِ. وَيُقَالُ: أَحْمَرُ زَيْدٌ إِذَا كَانَ لَهُ حُمْرَةٌ مُبَالَغَةً. وَيُقَالُ: أَحْمَرُ زَيْدٌ إِذَا كَانَ لَهُ حُمْرَةٌ زِيَادَةً مُبَالَغَةً.

التصري {وَبِنَاؤُهُ أَيْضاً لِمُبَالَغَةِ اللَّازِمِ، لَكِنَّ هَذَا الْبَابَ أُبْلِغُ} أَي: أَكْثَرَ مُبَالَغَةً لِكثْرَةِ حُرُوفِهِ الدَّالَّةِ عَلَى زِيَادَةِ الْمَعْنَى {مِنْ بَابِ الْأَفْعَالِ} لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ زِيَادَةَ اللَّفْظِ تَدُلُّ عَلَى زِيَادَةِ الْمَعْنَى وَاسْتَدَلَّ الْمَصْنِفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى أَنَّ هَذَا الْبَابَ لِلْمُبَالَغَةِ وَعَلَى أَنَّهُ أُبْلِغُ مِنْ بَابِ (الافعال) فَقَالَ:

أساس {وَبِنَاؤُهُ أَيْضاً} كِبَاءُ (بَابِ الْأَفْعَالِ) وَهُوَ الْمَلَانِمُ لِلسُّوقِ وَمِنْ قَالَ كِبَاءُ الْبَابَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ فَقَدْ بَعْدَ عَنِ الْمَرَامِ. {لِمُبَالَغَةِ اللَّازِمِ} أَي: لِإِفَادَةِ الْكَثْرَةِ فِي أَصْلِ الْفِعْلِ اللَّازِمِ ثُمَّ لِمَا قَالَ فِي (بَابِ الْأَفْعَالِ) أَنَّ بِنَاءَ لِمُبَالَغَةِ اللَّازِمِ وَقَالَ هُنَا أَيْضاً وَبِنَاؤُهُ لِمُبَالَغَةِ اللَّازِمِ كَانَ الْعَقَامُ مِطْنَةً أَنْ يَتَوَهَّمُ أَنَّ بِنَاءَ هُنَا لِمُبَالَغَةِ اللَّازِمِ بَحِثٌ لَا يُوْجَدُ فَرَقٌ بَيْنَهُمَا فَاسْتَدْرَكَ وَأَرَادَ دَفْعَهُ بِإِثْبَاتِ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا وَقَالَ: {لَكِنَّ هَذَا الْبَابَ أُبْلِغُ} أَي: أَكْثَرَ مُبَالَغَةً {مِنْ بَابِ الْأَفْعَالِ} لِأَنَّ كَلِمَةَ "لَكِنَّ" لِلِاسْتَدْرَاكِ وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنِ دَفْعِ تَوَهُّمِ نَشْأِ مِنَ اللَّامِ السَّابِقِ دَفْعاً شَبِيهاً بِالِاسْتِثْنَاءِ فِي كَوْنِهَا إِخْرَاجاً لِمَا بَعْدَ لَكِنَّ عَمَّا قَبْلُهَا تَوَهُّماً وَإِنْ لَمْ تَكُنْ اسْتِثْنَاءً حَقِيقَةً لِعَدَمِ شَمُولِهَا مَا قَبْلُهَا لِمَا بَعْدَهَا وَبِهَذَا الْإِعْتِبَارِ تَرَاهُمْ يَقْدُرُونَ الْاسْتِثْنَاءَ الْمُنْقَطِعَ بِ"لَكِنَّ" وَبِالْجُمْلَةِ فَالرَّفْعُ الشَّبِيهِ بِالِاسْتِثْنَاءِ إِنَّمَا يَتَصَوَّرُ إِذَا كَانَ هُنَاكَ نَفْيٌ يُمْكِنُ اسْتَدْرَاكُهُ بِالْإِثْبَاتِ أَوْ يَكُونُ هُنَاكَ إِثْبَاتٌ لِيُمْكِنَ اسْتَدْرَاكُهُ بِالنَّفْيِ، وَمِنْ هُنَا تَرَاهُمْ يَقُولُونَ أَنَّ "لَكِنَّ" يَتَوَسَّطُ بَيْنَ كَلَامَيْنِ مُتَعَايِرِينَ نَفْيًا وَإِثْبَاتًا.

تلخيص {وَبِنَاؤُهُ أَيْضاً} أَي: كِبَاءُ (بَابِ الْأَفْعَالِ) وَهُوَ الْمَلَانِمُ لِسِيَاقِ كَلَامِ الْمَصْنِفِ، وَمِنْ قَالَ: كِبَاءُ الْبَابَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ يَرُدُّهُ الْآخِرُ. {لِمُبَالَغَةِ اللَّازِمِ} أَي: لِإِفَادَةِ الْمُبَالَغَةِ وَالْكَثْرَةِ فِي أَصْلِ الْفِعْلِ اللَّازِمِ. ثُمَّ لِمَا تَوَهَّمُ مَتَوَهَّمُ أَنَّ بِنَاءَ هَذَا الْبَابِ وَبِنَاءُ (بَابِ الْأَفْعَالِ) سِيَانٌ فِي كَوْنِهِمَا لِمُبَالَغَةِ اللَّازِمِ بِدَلَالَةِ قَوْلِهِ أَيْضاً، أَرَادَ دَفْعَهُ بِإِثْبَاتِ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا بِكَلِمَةِ (لَكِنَّ) الدَّالَّةِ عَلَى "الاستدراك"، فَقَالَ: {لَكِنَّ} بِنَاءُ {هَذَا الْبَابِ أُبْلِغُ} أَي أَكْثَرَ مُبَالَغَةً {مِنْ بَابِ الْأَفْعَالِ} لِأَنَّ زِيَادَةَ الْبِنَاءِ تَدُلُّ عَلَى زِيَادَةِ الْمَعْنَى.

فتح الغناء {وَبِنَاؤُهُ أَيْضاً} أَي: كِبَاءُ الْبَابِ الَّذِي فِيهِ مَعْنَى (الاحمران) بِالْمُبَالَغَةِ وَهُوَ بَابُ (الافعال) كَائِنٌ {لِمُبَالَغَةِ اللَّازِمِ} أَي: لِإِفَادَةِ الْكَثْرَةِ فِي الْفِعْلِ اللَّازِمِ وَلَكِنَّ وَجُودَ الْكَثْرَةِ هُنَا أَزِيدُ مِنَ السَّابِقِ، أَي: بَابِ (الافعال) فَلِذَا قَالَ نَسْباً عَلَى ذَلِكَ {وَلَكِنَّ} بِنَاءُ {هَذَا الْبَابِ} الَّذِي نَحْنُ فِي بَحْثِهِ {أُبْلِغُ} أَي: أَزِيدُ مِنْ جِهَةِ الْمُبَالَغَةِ {مِنْ بَابِ الْأَفْعَالِ} الْمَذْكُورِ مِثَالَهُ وَإِنْ كَانَ فِيهِ مَعْنَى (الاحمران) وَالْمُبَالَغَةُ مَعًا، وَإِنَّمَا كَانَ أُبْلِغُ.

الكهوي {لأنه يقال: خمِر زيدٌ إذا كان له خُمرةٌ في الخُملة} وإنما ذكر هذا ليتضح المبالغة في (خمِر) ويُقال: احمِرُ زيدٌ إذا كان له خُمرةٌ مُبالغةً. ويُقال: احمِرُ زيدٌ من هذا الباب {إذا كان له خُمرةٌ زيادةً مُبالغةً} فدل ذلك على أن هذا الباب أبلغ من باب (الافعلال).

أساس فإذا قلت: جاءني زيد وقد كان بينه وبين عمرو مصاحبة، وكان المقام مقام أن يتوهم نخاطبك أن عمراً أيضاً جاء فأنت تستدرك وهمه وترفعه فتقول: لكن عمراً لم يحيي. إذا عرفت هذا فمعنى كلام المصنف لكن بناء هذا الباب أبلغ أي: ليس بقدر ما يفيد بناء (باب الافعلال) من المبالغة بل أزيد مبالغة منه لما قرره من أن زيادة اللفظ تدل على زيادة المعنى وإن كان المفضل والمفضل عليه مشتركين في أصل المبالغة. فإن قلت: يستفاد منه نفي الشركة وقد قرر العلامة التفتازاني في "شرح التلخيص" أنه لا يقال لنفي الشركة حتى أن نحو ما جاءني زيد لكن عمرو إنما يقال لمن اعتقد أن زيدا جاءك دون عمرو لا لمن اعتقد أنهما جاءك جميعاً فكيف يصح نفي شركة المراد منهما؟

تلخيص فإن قلت: ما معنى الاستدراك؟ قلت: هو دفع توهم يتولد من الكلام السابق دفعاً شبيهاً بالاستثناء في كون ما بعدها مخالفاً لما قبلها في النفي أو الإثبات. تدبر ثم أوضح الأبلغية بمثال في صورة الاستدلال، فقال: {لأنه يقال: خمِر زيدٌ من الثلاثي {إذا كان له} أي: حصل لزيد {خُمرةٌ في الخُملة} أي: قليلة {ويقال: احمِرُ زيدٌ} من (باب الافعلال) {إذا كان له خُمرةٌ مُبالغةً} أي: كثيرة بنوع كثرة وفيه إشارة إلى رد ما نقل عن سيويه أن (احمِر) مقصور من (احمِر) لظول الكلمة وإيماء إلى أن باب احمِرُ باب مستقل تنصيصاً للأرجح، وتوضيحاً للمبالغة، وزيادتها، ويدل عليه عدّة باباً مستقلاً أيضاً فيما سبق. {ويقال: احمِرُ زيدٌ} من هذا الباب {إذا كان له خُمرةٌ زيادةً مُبالغةً} أي: أكثر مبالغة لا زيادة حمرة فوقها، لأن أبلغيته من (باب الافعلال) تقتضي ذلك، ولا يوجد بناء غير هذا البناء يفيد زيادة مبالغة منه، ومنه: (ادهاَمَ بدهامٍ ادعيماً) أي: (اسوادَ يسواذَ اسويداداً) قال الله تعالى: ﴿مُدْهَاتَانِ﴾ [الرحمن: ٦٤] أي: مسودتان من شدة الخضرة، والعرب تقول لكل "أخضر": "أسود". فإن قلت: كيف التمييز في مثل هذه الكلمة بين اسم الفاعل واسم المفعول، وهكذا (مشهاب) و(مختار) و(منجاب) وغيرها؟ قلنا: الفرق بينهما في مثلها لا يظهر في اللفظ، بل الفرق تقديري مثلاً: (مدهام) إذا كان اسم فاعل، فالتقدير: (مدهام) بكسر الميم الأولى، وإذا كان اسم مفعول يكون بفتحها، وكذلك البواقي.

فتح الفتحة {لأنه} أي: الشأن {يقال} في "لسان العرب" {احمِرُ زيدٌ} من الباب الخامس من الأبواب الستة الكائنة للثلاثي المجرد {إذا كان له} أي: لزيد {خُمرةٌ} يعبر عنه في التركيبي بـ"قرمز يلق" وفي الفارسي بـ"سرخي" {في الخُملة}

الكوفي واعلم أن هذا الباب يجيء غالباً من الألوان والعيوب كتاب (الأفعال)، وقد يكون لغيرهما كأبهار الليل إذا انصف، والأكثر أن يفصد عروض المعنى في (احمار) ولزومه في (احمر) ويكون الأمر بالعكس فمن قصد اللزوم في الأول قوله تعالى في وصف الجنتين ﴿مُدْهَاتَانِ﴾ [الرحمن: ٦٤] ومن قصد العروض في الثاني قولك (اصفر وجهه وجلاً) و(احمر خجلًا) ذكره دده خليفة، ولما فرغ المصنف من بيان الثلاثي المجرد وما زيد عليه من غير إلحاق شرع في بيان الرباعي المجرد وآخر بيان الملحقات لتوقفه على بيان الملحق به فقال:

اسم قلت. هذا مختص بالنهي وأما هنا فالمعطوف عليه مثبت فتأمل. ثم استدل على أبلغية بناء هذا الباب من بناء باب (الأفعال) فقال: {لأنه} أي: الشأن {يُقَالُ: حَمْرٌ زَيْدٌ} من الثلاثي {إِذَا كَانَ لَهُ} أي: حصل لزيد {حُمْرَةٌ فِي الْحُمْلَةِ} أي: حصل حمرة قليلة، قيل: لا حاجة إليه، أقول: بل لا حاجة إلى قوله. {وَيُقَالُ: أَحْمَرُ زَيْدٌ} من الخماسي {إِذَا كَانَ لَهُ حُمْرَةٌ مُبَالِغَةٌ} أي: كثيرة، والأولى أن يقال: ويتأوه لزيادة المبالغة، لأنه يقال: (احمر زيد) ونحو: (احمار زيد) لكن مراد المصنف رد ما نقل عن سيبويه أن احمر مفسور من احمار لطول الكلمة والإيماء إلى أن باب احمر باب مستقل تنصيصاً للأرجح وتوضيحاً للمبالغة وزيادتها. {وَيُقَالُ: أَحْمَارٌ زَيْدٌ} من هذا الباب {إِذَا كَانَ لَهُ حُمْرَةٌ زِيَادَةٌ مُبَالِغَةٌ} أي: أكثر مبالغة، وبالجملة إن بناء (أفعل) و(أفعال) للمبالغة في النعوت لكن الثاني أشد مبالغة لما أن زيادة الحرف تدل على زيادة المعنى نحو: (أصفر واصفار) و(أبيض وابيض) و(أدهم وادهام) ومنه قوله تعالى: ﴿مُدْهَاتَانِ﴾ [الرحمن: ٦٤]، اسم فاعل تثنية مؤنث اشبهت باسم المفعول بعد الإدغام، ولما فرغ من بيان الثلاثي ومتشعباته مما زيد عليه من غير الإلحاق شرع في بيان الرباعي المجرد ومتشعباته فقال:

تلخيص فإن قلت: هو في الآية اسم فاعل أم اسم مفعول؟ قلنا: تفسيرهم بالاسوداد أن يقتضي أن يكون اسم فاعل، تثنية مؤنث، و(الإدغام) اشبهت باسم المفعول، ومن هذا الباب: "اصفار" و"ابيض" وهما أبلغ أيضاً من أصفر وأبيض. لما فرغ من الثلاثي، ومتشعباته الغير ملحقة أراد أن يشرع في الرباعي المجرد ومزياداته، وبعض مزيادات الثلاثي من الملحقات على ما ستعرفه فقال:

فتح الغناء اعلم أن هذه الكلمة أعني "في الجملة" مستعمل في إفادة الجزئية والقلة في شيء فمعناه بالتركي ازيح قرمزبلق {وَيُقَالُ} أيضاً في "لسان العرب" {أَحْمَرُ زَيْدٌ} من الخماسي {إِذَا كَانَ لَهُ} أي: لزيد {حُمْرَةٌ مُبَالِغَةٌ} كما يقال لمن له صغرة مبالغة (اصفر زيد) {وَيُقَالُ} أيضاً في ذلك اللسان {أَحْمَارٌ زَيْدٌ} من هذا الباب {إِذَا كَانَ لَهُ حُمْرَةٌ زِيَادَةٌ مُبَالِغَةٌ} و(اصفار الثوب) إذا كان فيه اصفرار بالزيادة والمبالغة، ولما فرغ المصنف رحمه الله عن بيان الثلاثي المجرد والمزيادات عليه أراد أن يبين الرباعي المجرد فقال:

أبواب الرباعي المجرد

وَوَاحِدٌ مِنْهَا لِلرُّبَاعِيِّ الْمَجْرُودِ. وَهُوَ بَابٌ وَاحِدٌ، وَزَنْهُ فَعْلَلٌ يُفَعِّلُ فَعْلَلَةً وَفَعْلَالًا،

الكنوي {و} باب {وَاحِدٌ مِنْهَا} أي: من الأبواب الخمسة والثلاثين {لِلرُّبَاعِيِّ الْمَجْرُودِ} وهو ما كان ماضيه المفرد المذكر الغائب على أربعة أحرف أصول،

الاساس {وَوَاحِدٌ مِنْهَا} من الأبواب الخمسة والثلاثين فواحد مبتدأ ومنها صفة مخصوصة إذ لا يجوز وقوع النكرة المحضة مبتدأ ولذا لم يجوزوا كونها حالاً وهذا على نهج قوله "سنة منها" ولا حاجة إلى كون التقدير باب واحد أو بناء واحد كما قدر بعض الشراح وإلا لكان قوله "منها" زائداً لا طائل تحته ضرورة أن الغرض تعداد الأبواب الخمسة والثلاثين إلا أن يقصد مجرد البيان. {لِلرُّبَاعِيِّ الْمَجْرُودِ} عن الزيادة خبر المبتدأ، والجملة معطوفة على قوله: "سنة منها" للثلاثي المجرد" أو على قوله: "واثني عشر".

تلخيص {وَوَاحِدٌ مِنْهَا} أي: من الأبواب الخمسة والثلاثين، قوله: (واحد) مبتدأ، وخبره قوله: {لِلرُّبَاعِيِّ الْمَجْرُودِ} والجملة معطوفة على قوله: "سنة منها" للثلاثي المجرد، أو على قوله: "واثني عشر..." إلخ. فإن قلت: كيف يصح أن يكون (واحد) مبتدأ مع أنه نكرة؟ قلنا: إذا كانت النكرة مخصصة بشيء من المخصصات يجوز كونها (مبتدأ) وهنا تخصصت بالصفة، أعني: (منها)، والتقدير: "وواحد كائن منها"، وهذا من قبيل قوله: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١] ولما توهم متوهم من قوله: (واحد) أن هذا (الواحد) أهو عبارة عن النوع ذي الأبواب، أم عن الباب دفعه بقوله: {وَهُوَ} أي: الرباعي المجرد {بَابٌ وَاحِدٌ} فإن قلت: رجوع ضمير منها إلى "الأبواب" يقتضي أن يكون الواحد عبارة عن الباب، فلا حاجة إلى هذا القول دفعاً لذلك التوهم! لأن دفع التوهم فرع تخيله، وليس فليس. قلنا: المضممرات كنايةات فلا يقتضي ما ذكرت ولو سلم فهو يقتضيه لمن له ممارسة بالفنون، وهذه الرسالة ليست مؤلفة لهم بل للمبتدئين ونفعهم. ولذا عبرنا عنه بالتوهم لا بالفهم، تدبر في ما قلنا، ودع ما لا يسمن ولا يغني من جوع.

فتح الغناء {وَوَاحِدٌ} كائن {مِنْهَا} أي: من الأبواب الخمسة والثلاثين المندرجة في "علم الصرف" كائن {لِلرُّبَاعِيِّ الْمَجْرُودِ} إنما قيل له الرباعي أي: المنسوب إلى أربعة لكون حروفه الأصلية مبنية على أربعة أحرف، ووصف بالمجرد كما وصف به الثلاثي لكونه خالياً عن الزيادة.

الكفوي وقوله: {وَهُوَ بَابٌ وَاحِدٌ} مما لا حاجة إليه كما لا يخفى.
فإن قلت: ما وجه الحصر في الواحد وهو يتصور أن يكون ثمانية وأربعين باباً إذ يمكن
في الفاء حركات ثلاث، وفي العين أربع حالات فيحصل بضرب الثلاثة في الأربعة اثني عشر،
ويتصور في اللام الأولى أيضاً أربع حالات فيضرب الأربعة في اثني عشر يحصل ثمانية وأربعون.
قلت: الفاء في الماضي لا تكون إلا مفتوحة، وكذا اللام الثانية لكونه مسبباً على الفتح، ولا يمكن
سكون اللام الأولى لالتقاء الساكنين في نحو: (دحرجت) و(دحرجن) فحركوها بالفتح لخفتها،
وأسكن العين لئلا يلزم توالي أربع حركات في كلمة واحدة، والحاصل أن الفعل لما كان نقيلاً لم
يجوزوا زيادة حروفه على الثلاثة إلا بالثزام كون الحركة فتحةً للفتحة فلم يبق للتعدد مجال فإنه
إنما يكون باختلاف الحركات

أسس {وَهُوَ} أي: الرباعي المجرد {بَابٌ وَاحِدٌ} حكم بعض الشارحين بأنه زائد لا حاجة
إليه وتبعه الفاضل الكفوي والذي دعاهم إليه أنهم قدروا في قوله: وواحد منها، باب واحد، أو
بناء واحد، وهو ليس بمراد المصنف؛ بل مراده ما بيناه. ولما قال وواحد منها للرباعي المجرد
توهم متوهم أن لذلك الواحد أنواع ولكل نوع أبواب فدفعه بقوله: "وهو باب واحد" فحيتئتد ثبت
الاحتجاج إليه تنصباً للمقصود لكن بقي هنا إشكالٌ صعبٌ وهو أن الرباعي المجرد على ما
سبق منا في أول الرسالة قسم من الأصلي وهو قسم من الفعل وهو قسم من الكلمة وقد اعتبر
في مفهومها الأفراد فكيف يحمل عليه ما اعتبر في مفهومه الجمع إذ ليس في المجموع من حيث
المجموع ملاحظة وحدة وفردية على ما في الحواشي الشريفة حيث قال هناك الاستغراق المنفي
لأفراد الاسم هو شمول المجموع من حيث هو المجموع إذ ليس فيه ملاحظة وحدة وفردية.

تلخيص وهنا بحث نحوي مذكور في الشرح، ولا فائدة في ذكره هنا، وإنما انحصر (الرباعي
المجرد) في باب واحد لأن الفعل الماضي لا يكون أوله وآخره إلا مفتوحين، ولا يمكن سكون
اللام لالتقاء الساكنين في نحو: (دحرجت) و(دحرجنا) فحركوها بالفتحة لخفتها، وسكن العين؛
لأنه ليس أربع حركات متوالية في كلمة واحدة، كذا قال العلامة التفتازاني.

فتح العنا {وَهُوَ} أي الرباعي المجرد {بَابٌ وَاحِدٌ} فقط لأنه وجد كذلك عند الاستقراء والتبع
في السنة العرب وله وزن ولوزنه موزون

الكسري {وَزْنُهُ} أي: وزن ذلك الباب الواحد {فَعْلَلٌ} لم يذكر مضارعه¹¹ كما ذكره في الثلاثي لعدم الالتباس هنا بخلافه هناك.

الاسمي {وَزْنُهُ قَعْلَلٌ يُفَعْلِلُ فَعْلَلَةٌ وَفَعْلَلًا} أي: ميزانه والموزون به. قد ذكر المصنف يماضيه ومضارعه ومصدرية فتوجيه الفاضل الكفوي بقوله لم يذكر مضارعه كما ذكره في الثلاثي لعدم الالتباس هنا غير موافق لما نشر من النسخ، ولعله التبس بعبارة المقصود فوجه بما وجه به شارحوه. واعلم أنهم إنما لم يتصرفوا به كما تصرفوا في الثلاثي المجرد من فتح عينه وكسره وضمه لامتناع حركة عينه بتوالي أربع حركات في كلمة واحدة فجعلوا عينه ساكناً. فإن قلت: قيل لم خص العين بالسكون مع أن غيره لو أسكن لا يوجد توالي أربع حركات؟ قلنا: إنه لا يجوز إسكان غير الثاني أما الأول فلتعذر الابتداء بالسكن، وأما الثالث فللزوم التقاء الساكنين على غير حده إذ الرابع يسكن إذا اتصل به ضمير مرفوع بارز متحرك، وأما الرابع فلوجوب بناء الماضي على الفتح لفترات موجب الإعراب وهو مشابهته للاسم ما لم يمنع مانع، فلما لم يجر إسكان غير الساكن فتعين إسكانه.

تلخيص {وَزْنُهُ} أي الموزون به للرباعي المجرد أو ميزانه {فَعْلَلٌ يُفَعْلِلُ فَعْلَلَةٌ وَفَعْلَلًا} قد ذكر المصنف مصدرية؛ لأن مصدر غير الثلاثي قياسي يلزم ذكره كالمزيدات، بخلاف مصدر الثلاثي، فإنه ليس بقياسي، ولذا لم يذكره فيه كما بيناه فيما سبق، ولعله لم يوجد في نسخة الكفوي المضارع، ولذا قال ما قال فليطالع.

فتح الفاء {وَزْنُهُ قَعْلَلٌ} بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللامين {يُفَعْلِلُ} بضم الياء وسكون العين وكسر اللام الأولى {فَعْلَلَةٌ وَفَعْلَلًا} بفتح الفاء في الأول وبالكسر في الثاني

[1] بل ذكره ولكن لعله لم يوجد في نسخة الكفوي كما ذكره صاحب 'تلخيص الأساس'، أو لعله التبس بعبارة المقصود فوجه بما وجه به شارحوه كما ذكره صاحب الأساس.

مَوْزُونَةٌ دَخْرَجٌ يُدَخْرَجُ دَخْرَجَةٌ وَدِخْرَاجًا.

الكفوي {مَوْزُونَةٌ دَخْرَجٌ يُدَخْرَجُ دَخْرَجَةٌ} بزيادة التاء في الآخر {وَدِخْرَاجًا} بكسر الدال في الصحيح لا غير، وأما في المضاعف فيجوز الفتح والكسر نحو: (زَلْزَلٌ زَلْزَالٌ) بالفتح والكسر كما في "شرح التفازاني" للرنجاني

الاسر {مَوْزُونَةٌ دَخْرَجٌ يُدَخْرَجُ دَخْرَجَةٌ وَدِخْرَاجًا} بكسر الدال هذا في الصحيح، وأما في المضاعف فقد بحيى بفتح الأول نحو: (فَوْقَاةٌ) يقال: (فَوْقَى الذَّبْيُ قَوْقَاةً) إذا صاح. وقد يحيى بكسر الأول نحو: (زَلْزَالٌ) و(وَسْوَاسٌ) قال العلامة الزمخشري في "تفسير سورة الناس": إن الوسواس بالفتح اسم بمعنى: الوسوسة، ك(الزَّلْزَال) بالفتح اسم بمعنى: الزلزلة، وأما المصدر فوسواس بالكسرة كزَلْزَالٌ هذا، فما قاله القاضل الكفوي "وأما في المضاعف فيجوز الفتح والكسر نحو: زَلْزَلٌ زَلْزَالٌ بالفتح والكسر نقلاً عن التفازاني فلا أصل لنقله ولا منقوله كيف وإن الزَّلْزَال بالكسر مصدر، وبالفتح اسم لحركة شديدة على ما صرح به البيضاوي أيضاً ومحشيه. ثم اعلم أن في زَلْزَلٌ خلاف بين البصريين والكوفيين فعند البصريين رباعي مجرد، وعند الكوفيين ملحق بالرباعي المجرد؛ لأنهم جوزوا تكرار الفاء وحده وقالوا: (زَلْزَلٌ) من زَل، و(صَرْصَرٌ) من صر، و(ذَقْدَمٌ) من دم، ودليلهم اتحاد المعنى؛ لأن زَلْزَلٌ وزَلٌ بمعنى: حرك، و(صَرْصَرٌ) و(صَرْصَرٌ) بمعنى: صوت، و(ذَقْدَمٌ) و(ذَقْدَمٌ) بمعنى: أهلك، وقال البصريون: إنه رباعي مجرد ليس بتكرير الفاء ولا العين بل كل حروفه أصلية واستدلوا عليه بأنه إن كرر قبل العين لزم الإدغام وهو متعذر لاستلزام الابتداء بالساكن ولو حيى بهمزة الوصل لوقع الالتباس بباب آخر وإن كوره بعده لزم تكرير الفصل بحرف ولم يثبت مثله في لغتهم.

تلخيص {مَوْزُونَةٌ دَخْرَجٌ يُدَخْرَجُ دَخْرَجَةٌ وَدِخْرَاجًا} بكسر الدال هذا في الصحيح. وأما في المضاعف فيجوز الكسر فيه أيضاً ك(الزَّلْزَال) و(الوسواس) بكسر الأولين، ويجوز الفتح فيه نحو: (قَوْقَاةٌ) يقال: (فَوْقَى الذَّبْيُ قَوْقَاةً) إذا صاح. قال القاضل الجامي في "هامشه": (الذَّبْيُ يُقَوِّي) أي: يصيح قَوْقَاةً وَبِقَاءً، على وزن (فعللة) و(فعللا) انتهى. وأما (الوسواس) و(الزَّلْزَال) بفتح الأولين، فالأول: اسم بمعنى: "الوسوسة". والثاني: اسم بمعنى: "الزلزلة"، على ما قاله العلامة الزمخشري في تفسير سورة "الناس". وصرح به البيضاوي أيضاً، وللفاضل الكفوي هنا كلام فيه افتراء إلى من هو يري منه، ثم إن في (زَلْزَلٌ)، و(صَرْصَرٌ)، و(ذَقْدَمٌ)، وأمثالها خلاف بين البصريين والكوفيين فعند البصريين: أن أمثالها من الرباعي المجرد، وعند الكوفيين: من الملحقات بالرباعي، ودليل الطرفين في الشرح.

فتح الغناء و{مَوْزُونَةٌ} أي: موزون وزنه {دَخْرَجٌ يُدَخْرَجُ دَخْرَجَةٌ وَدِخْرَاجًا} بالحاء المهملة مطابقاً للوزن في الحركات والسكنات

وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيَهُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَافٍ بِأَنْ يَكُونَ جَمِيعَ حُرُوفِهِ أَصْلِيَّةً. وَبِنِائِزِهِ لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا، وَقَدْ يَكُونُ لِأَزْمًا.

الكسرى {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيَهُ} مَبْنِيًّا {عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَافٍ بِأَنْ يَكُونَ جَمِيعَ حُرُوفِهِ أَصْلِيَّةً. وَبِنِائِزِهِ لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا، وَقَدْ يَكُونُ لِأَزْمًا}.

واعلم أن أبواب الرباعي كلها سواء كان مجرداً أو مزيداً على الثلاثي ملحق أو غير ملحق يكون متعدباً ولازماً، وإما في المقصود من أن أبواب الرباعي كلها متعد إلا (ذريخ) فمحمول على الأغلب، أي: كلها متعد غالباً إلا (ذريخ) كذا قال شارحوه وبعد فقيه نظر فإنه قد مر أن الغالب في هذا الباب هو التعدية

اساس {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيَهُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَافٍ} حال كونه ملايساً أو هو {بِأَنْ يَكُونَ جَمِيعَ حُرُوفِهِ أَصْلِيَّةً} احتراز عن الرباعي المزيد على الثلاثي {وَبِنِائِزِهِ لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا، وَقَدْ يَكُونُ لِأَزْمًا}.

تلخيص {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيَهُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَافٍ} حال كونه ملايساً أو هو {بِأَنْ يَكُونَ جَمِيعَ حُرُوفِهِ أَصْلِيَّةً} بخلاف الرباعي المزيد على الثلاثي فإن أحد حروفه زائد، والثلاثة أصلية على ما سبق. {وَبِنِائِزِهِ لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا، وَقَدْ يَكُونُ لِأَزْمًا}.

فتح الغائب {وَعَلَامَتُهُ} أي: ما يعلم به هذا الباب {أَنْ يَكُونَ مَاضِيَهُ} المفرد المذكور الغائب مبنياً {عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَافٍ} لكن لا بزيادة حرف على الثلاثي بل {بِأَنْ يَكُونَ جَمِيعَ حُرُوفِهِ} الموجودة فيه {أَصْلِيَّةً} كحروف الثلاثي، فإذا رأيت فعلاً هكذا فقل إن هذا من الرباعي المجرد لا غير، مثل: (زَلَزَلَ يَزْلُزِلُ) و(صَرَصَرَ يَصْرُصِرُ) و(ذَمَذَمَ يَذْمِذِمُ) و(حَضَحَضَ يَحْضَحِضُ) وغيرها {وَبِنِائِزِهِ} أي: بناء الفعل الكائن من الرباعي المجرد كائن {لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا، وَقَدْ يَكُونُ لِأَزْمًا}.

مِثَالُ الْمُتَعَدِّي نَحْوُ: دَخَرَخَ زَيْدٌ الْحَجَرَ. وَمِثَالُ الْأَلَزِمِ نَحْوُ: دَرَبَخَ زَيْدٌ أَل.

الكفوي {مِثَالُ الْمُتَعَدِّي نَحْوُ: دَخَرَخَ زَيْدٌ الْحَجَرَ} أي: دوره كذا قال النفاذاني، وفي "روح الشروح" أي: رده من العلو إلى السفلى. {وَمِثَالُ الْأَلَزِمِ نَحْوُ: دَرَبَخَ زَيْدٌ} أي: طأطأ رأسه كذا قال الشريف، وفي "روح الشروح": {دَرَبَخَ الرَّجُلُ} بالخاء المعجمة أي القى رأسه بين يديه، وفي موضع آخر منه أي: طأطأ رأسه وبسط ظهره نقلاً عن "مختار الصحاح" وفي المطلوب معناه ذل.

اسم {مِثَالُ الْمُتَعَدِّي نَحْوُ: دَخَرَخَ زَيْدٌ الْحَجَرَ} أي: دوره، وكذا زلزل كقوله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾ [سورة الزلزلة: ١] وكقوله تعالى: ﴿إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ﴾ [العاديات: ٩] بالبناء للمفعول فيها.

تلخيص {مِثَالُ الْمُتَعَدِّي نَحْوُ: دَخَرَخَ زَيْدٌ الْحَجَرَ} يقال: {دَخَرَخَ زَيْدٌ الشَّيْءَ} إذا دوره، و{زَلْزَلَ} و{بُعْثِرَ} متعديان أيضاً، قال الله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾ [سورة الزلزلة: ١] وقال أيضاً: ﴿إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ﴾ [العاديات: ٩] و{زَلْزَلْتُ} و{بُعْثِرْتُ} مجهولان فيهما، ولو لم يكن كل واحد منهما متعدياً لما جاء مجهولاً، لأن اللازم لا يجيء منه المفعول به، ولا المجهول.

{وَمِثَالُ الْأَلَزِمِ نَحْوُ: دَرَبَخَ زَيْدٌ أَل} أي: خضع وطأطأ رأسه وبسط ظهره وكذا {حَصْحَصَ} أي: ثبت واستقر، و{هَمَلَجَ الشَّيْءَ} أي: مشى مشي الهملاج، أي: الفرس. وقيل: هو متعد و{بَرَبَخَ زَيْدٌ} أي: أدام النظر، وبرهن. وكلام صاحب "المقصود" من أن أبواب الرباعي كلها متعدية إلا {دَرَبَخَ} يتأبه مجيء "موت"، و"أمسى"، و"جلبب"، وغيرها متعدياً على ما قاله الإمام البركوي في "الإمعان". وقد يؤخذ من كلام ليفيد التكلم به، نحو: {تَشَمَّلَ} أي قال: "بِسْمِ اللَّهِ..." إلخ. قال الشاطبي:

وَيَشْمَلُ بَيْنَ الشُّورَتَيْنِ بَشْتَةً... رَجَالٌ نَمَوْهَا دِرْبَةً وَتَحْمَلًا

فتح الغناء {مِثَالُ الْمُتَعَدِّي نَحْوُ: دَخَرَخَ زَيْدٌ الْحَجَرَ} أي: جعله مدوراً ويعبر عنه في التركي "طوبارلق" و"ربوارلق" هذا المثال مطابق للممثل له، فإن "الدحراج" الذي هو مدلول {دَخَرَخَ} قد صدر عن "زيد" وتجاوز إلى "الحجر" فظهر أثره فيه.

١١) وفي نسخة دربخ بالخاء المهملة.

١٢) وفي نسخة دربخ بالخاء المعجمة.

الكفري اعلم أن هذا الباب يحيى باختصار الحكاية نحو: (يسمل) و(حسبل) و(سبحل) و(حمدل) و(جعلل) و(حوقل) إذا قال: بسم الله الرحمن الرحيم، وحسي الله، وسبحان الله، والحمد لله، وجعلني الله فداك، ولا حول ولا قوة إلا بالله، ويسمى هذا بال(منحوت) والصحيح أنه لا يشترط فيه حفظ الكلمة الأولى بتمامها ثم قال:

المسئ {وَمِثَالُ اللَّازِمِ نَحْوُ: ذَرِيْعٌ زَيْدًا} يقال: دربح الحمامة لذكرها أي: خضعت له، ودربح الرجل إذا طأطأ رأسه وبسط ظهره، وكذلك قوله تعالى: ﴿خَضَعْتَ الْحَقُّ﴾ [يوسف: ٥١]، أي: ثبت واستقر، وكذا (همليج الفرس) أي: مشى مشي الهمالج، وبعضهم جعله متعدياً و(يزهم) أي: أدام النظر، وبرهن زيد، فما قاله صاحب "المقصود" من أن أبواب الرباعي كلها متعد إلا (دربح) فقد رده الإمام البركوي في "الإمعان" بمجيبه برهن، وموت، وأمسي، وجلبب، وغيرها وقد يؤخذ من كلام ليفيد التكلم به، نحو: (يسمئل) و(خمدل) أي قال: بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله، و(حؤلُق) أي قال لا حول ولا قوة إلا بالله، و(خسبل) و(سبحل)، أي قال: "حسي الله" و"سبحان الله"، ومنه قول المحدثين حديث مروي بالنعنة أي: بأن يقال من فلان عن فلان إلى رسول الله ﷺ، ومنه قول العلماء هذا فذلكة ذلك الكلام، وأصله: أن من فرع كلاماً على كلام سابق يقول: (فذلِك كان كذا)، والمراد نتيجه وحاصله، ويسمى هذا بالاشتقاق المنحوت ولا يشترط منه حفظ المشتق منه بتمامها.

المتعص و(خمدل) أي قال: "الحمد لله"، و(حؤلُق) أي قال: "لا حول إلا بح". و(خسبل) و(سبحل)، أي قال: "حسي الله" و"سبحان الله". ومنه قول المحدثين هذا الحديث مروي بالنعنة) أي بأن يقال: "عن فلان وعن فلان إلى رسول الله ﷺ، ومنه قولهم: هذه فاء الفذلكة، يقال: فذلِك الكلام، أي: أجمله، ولذا قيل: إن فاء الفذلكة هي التي تدخل على الإجمال بعد التفصيل، كما في حاشية "أنوار التنزيل" للشهاب، ونقل الشمني عن التفتازاني هكذا، فكلام الأستاذ - رحمه الله تعالى - لا يخلو عن نوع مخالفة لما حققوا، فتدبر.

فتح الغاء {وَمِثَالُ اللَّازِمِ نَحْوُ: ذَرِيْعٌ زَيْدًا} أي: صار ذليلاً، وهذا أيضاً مطابق للمثل له فإن "الدرباخ" الذي هو مدلول (ذريخ) ظهر في نفس زيد ولم يتجاوز إلى غيره، ولما بين الرباعي الأصلي أراد أن يبين الرباعي الغير الأصلي الملحق فقال:

١١) وفي نسخة دربح بالحاء المعجمة.

١٢) وفي نسخة دربح بالحاء المهملة.

أبواب الملحق بالرباعي

وَسِتَّةُ أَبْوَابٍ مِنْهَا لِمُلْحَقٍ دَخَرَخَ وَيُقَالُ لَهُلِهِ السَّبَبُ الْمُلْحَقُ بِالرَّبَاعِيِّ {١٧}

الكفوي {وَسِتَّةُ أَبْوَابٍ مِنْهَا} أي: من تلك الخمسة والثلاثين {المُلْحَقُ دَخَرَخَ} بزيادة حرف واحد على الثلاثي المجرد للإلحاق، أي: لجعل مثال على مثال ليعامل معاملة.

اسم {وَسِتَّةُ} مبتدأ مضاف إلى {أَبْوَابٍ} خبره {وَمِنْهَا لِمُلْحَقٍ دَخَرَخَ} أي: لما هو ملحق بكلمة (دحرج) بزيادة حرف واحد على الثلاثي المجرد لأجل الإلحاق، وإنما زيدت لغرض جعل بناء على بناء أزيد منه فيجعل ذلك الحرف الزائد في المزيد فيه مقابلاً للحرف الأصلي في الملحق به ليعامل معاملة في التصغير والتكبير وغيرهما، وجعل بعضهم هذه الزيادة من قبيل ما لا معنى له أصلاً غير الإلحاق وهو قاسد؛ لأن معنى (حزقل) و(شملل) مخالف لمعنى "حقل" و"شمل"، بما أن دلالة زيادة الحرف على زيادة المعنى عرعي فيما بينهم بل المراد من زيادة الإلحاق أن لا تكون الزيادة مطردة في إفادة المعنى كزيادة الهمزة في (أكرم) وتكرير العين في (كرم) وزيادة الألف في (كارم) فإنها لا يقال لهذه الزيادة أنها للإلحاق وإن صار لفظ كل منها بواسطة الزيادة على وزن الرباعي فإن هذه الزيادات ظاهرة في معانٍ آخر على ما بين معاني كل منها في بابه فلا يجوز حمل تلك الزيادات على الغرض اللفظي الذي هو الإلحاق مع ظهور إمكان حمل تلك الزيادات على الغرض المعنوي.

تلخيص {وَسِتَّةُ أَبْوَابٍ} "مبتدأ" لتخصسه بالإضافة {مِنْهَا} "حال"، و"خبره" قوله: {المُلْحَقُ دَخَرَخَ} أي: لما هو ملحق بالرباعي المجرد بزيادة حرف واحد على الثلاثي المجرد لأجل الإلحاق، فكلام الأستاذ - رحمه الله تعالى - أي: لما هو ملحق بكلمة (دحرج) لا يخلو عن شيء، وسيجيء معنى الإلحاق. والمراد من زيادة الإلحاق أن لا تكون مطردة في إفادة المعنى، كإفادة زيادة الهمزة في (أكرم) مثلاً، فإنها لا يقال لهذه الزيادة إنها للإلحاق، وإن صار لفظ (أكرم) بواسطة هذه الزيادة على وزن الرباعي، فإن هذه الزيادة ظاهرة في معانٍ آخر على ما بين في بابه، فلا يجوز حمل تلك الزيادة على الغرض اللفظي الذي هو للإلحاق مع ظهور إمكان حمل تلك الزيادة على الغرض المعنوي، وكذلك الحال في زيادة "التفعيل" و"المفاعلة"، وغيرهما من الزيادة لغير الإلحاق.

فتح العناء {وَسِتَّةُ} أي: ستة {أَبْوَابٍ} كأنه {مِنْهَا} أي من الأبواب الخمسة والثلاثين كأنه {المُلْحَقُ دَخَرَخَ} أي: لما هو ملحق لكلمة (دحرج) بزيادة حرف واحد على الثلاثي المجرد لأجل الإلحاق

الكوفي واعلم أن الفرق بين الملحق والملحق به أن الملحق يجب أن يكون فيه زيادة للإلحاق بخلاف الملحق به، وإنما كانت ستة لأنه إما بتكرير اللام، أو بزيادة حرف علة، وخص التكرير باللام، لأنه لو كرر الفاء لزم مزية الفرع على الأصل إذا لم يوجد تماثل الأولين في الأصول، ولو كرر العين التيسر بباب (التفعل) وخص الزيادة بحرف العلة لخفتها وكثرة دورانها، ثم إن الألف لا تزداد إلا في الآخر، لأن حرف المد لغاية خفته لا يقابل الحرف الصحيح إلا في الآخر لكون الآخر محل السكون والتغير، فجاز أن يقابل بحرف المد والواو والياء لا يزدان في الأول، لأن حرف الإلحاق لا يكون في الأول كما سيجيء. وكذا لا يزدان في الآخر للزوم انقلابهما ألفاً فيهما؛ إما بين الفاء والعين أو بين العين واللام فلم يوجد إلا ستة أبواب:

أساس وجعل العصام الملحق بالرباعي "سبعة" بزيادة (باب فَعْتَل) حيث قال في "ميزان الأدب": ولمزيد الثلاثي ملحقاً بدرج سبعة: (جَلَبَب) و(خَوَقَل) و(بَيْطَر) و(جَهْوَر) و(غَيْبَر) و(قَلْنَس) و(قَلْسَى) انتهى. فالأولى للمصنف أن يجعله سبعة كما جعله، وما قاله بعض الشارحين من أنه بحكم الاستقراء ثمانية أبواب لأن باب (فَعْتَل) و(فَعْفَل) أيضاً منه ك(قَلْنَس) و(زَلْزَل) انتهى. فمبني على مذهب الكوفيين وقد أشرنا إلى ضعفه فتذكر. {وَيُقَالُ} أي: يطلق {لِهَذِهِ السِّتَةِ الْمُلْحَقِ بِالرُّبَاعِيِّ} المجرد اختلفت النسخ هنا ففي بعضها: (وسنة أبواب لملحق دحرج الباب الأول)، وقوله: ويقال وقع بعد بيان الأبواب الستة وفي أكثرها وقع قبله وبعده والأصوب تركه هنا وإتيانه بعد الأبواب الستة.

تلخيص والحاصل أن الزيادة لغير الإلحاق تكون مطردة في إفادة المعنى، كزيادة الهمزة في "أَكْرَم"، وتكرير العين في "كُرْم" مثلاً، بخلاف الزيادة التي هي للإلحاق، فإنها غير مطردة في تلك الإفادة، وجعل هذه الزيادة من قبيل ما لا معنى له أصلاً غير الإلحاق. كما قال بعضهم: فاسد؛ لأن معنى (خَوَقَل) و(سَمَلَل) مخالف لمعنى "خَقَل" و"سَمَلَل"، مع أن قولهم: زيادة اللفظ تدل على زيادة المعنى، يرده أيضاً هذا. والأولى أن يجعل المصنف الملحق بالرباعي "سبعة" بزيادة (باب فَعْتَل) كما جعله الفاضل العصام في "ميزان الأدب". وقال بعضهم: هو "ثمانية أبواب" بحكم الاستقراء؛ لأن باب (فَعْتَل) و(فَعْفَل) أيضاً منه ك(قَلْنَس) و(زَلْزَل) انتهى. أقول: وفيه نظر؛ لأنه مبني على مذهب الكوفيين، وهو ضعيف؛ لأن مثل (زَلْزَل) رباعي مجرد لا زيادة فيه، بل كل حروفه أصلية، على ما ذهب إليه البصريون، كما سبق بيان الاختلاف فيه بين الفريقين. {وَيُقَالُ} أي: يطلق {لِهَذِهِ السِّتَةِ الْمُلْحَقِ بِالرُّبَاعِيِّ} المجرد هكذا وجدنا في النسخ التي رأيناها، لكن الأولى ترك هذا القول أعني قوله: "ويقال... إلخ" هنا وإتيانه بعد الأبواب الستة.

فتح الغناء {وَيُقَالُ} عند الصرفيين {لِهَذِهِ} الأبواب {السِّتَةِ الْمُلْحَقِ بِالرُّبَاعِيِّ} المجرد.

الباب الأول: فَوَعَلَ يُفَوِّعِلُ فَوَعْلَةً وَفِيْعَالًا. مَوَزُونُهُ حَوَقْلٌ يُحَوِّقِلُ حَوَقْلَةً وَحِيْقَالًا.

الكفوي {الباب الأول} منها ما زيد فيه واو بين الفاء والعين وهو {فَوَعَلَ يُفَوِّعِلُ فَوَعْلَةً وَفِيْعَالًا} مَوَزُونُهُ حَوَقْلٌ أصله {حقل} أي: ضعف وهرم، وفي "الافتاح" {حوقل الشيخ} كسر وفتح عن الجماع كذا في "روح الشروح"، وفي "القاموس" {الحوقلة} سرعة المشي ومقاربة الخطو والإعباء والضعف والنوم والإدبار والعجز عن الجماع واعتماد الشيخ بيديه على خاصرته والدمع، نقله حفيد الفاضل العصام في "شرح الشافية" {يُحَوِّقِلُ حَوَقْلَةً وَحِيْقَالًا} بقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها. فإن قلت: لا يجوز في الملحقات الإعلال في غير الآخر كما أنه لا يجوز فيها الإدغام مطلقاً على ما ذكره، فكيف جاز ههنا؟ قلت: يجوز الإعلال فيها إذا لم يكن مبطلاً للإلحاق بأن يخرج عن الوزن بخلاف ما إذا أبطل وما نحن فيه من قبيل الأول.

أساس {الباب الأول} من تلك الأبواب الستة هو ما زيد فيه الواو بين الفاء والعين {فَوَعَلَ يُفَوِّعِلُ فَوَعْلَةً وَفِيْعَالًا} أصله: {فوعلاً} قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، وإنما جاز الإعلال هنا لعدم كونه مبطلاً للإلحاق لبقاء الوزن بخلاف الإدغام فإنه مبطّل لانكسار الوزن به ولذا لا يجوز الإدغام في "جلب" كما سيحي. {مَوَزُونُهُ حَوَقْلٌ يُحَوِّقِلُ حَوَقْلَةً وَحِيْقَالًا} أصله: {حوقالاً} فصار بعد الإعلال {حيقالاً}.

تلخيص {الباب الأول} من الستة {فَوَعَلَ يُفَوِّعِلُ فَوَعْلَةً وَفِيْعَالًا} أصله: {فوعالا} قلبت الواو ياء لسكونها، وانكسار ما قبلها، فصار {فيعالاً}. فإن قلت: {الإدغام} و{الإعلال} مبطّلان للإلحاق كما قالوا، فلم جاز الإعلال هنا؟ قلنا: قولهم هذا ليس على الإطلاق في حق الإعلال، بل كونه مبطلاً له إذا كان في الوسط مع عدم بقاء الوزن بعد الإعلال. وأما إذا بقي الوزن بعده أو كان في الآخر كما في {سلقى}، فلا يبطل الإلحاق بخلاف الإدغام، فإنه مبطّل مطلقاً لانكسار الوزن به. ولذا لا يجوز الإدغام في "جلب" كما سيحي، وكذا في {فردد}، فإنه ملحق ب{جعفر}. {مَوَزُونُهُ حَوَقْلٌ يُحَوِّقِلُ حَوَقْلَةً وَحِيْقَالًا} أصله: {حوقالاً} فأعل كما في الوزن.

فتح العين {الباب الأول} من تلك الأبواب الستة له وزن ولوزنه موزون كالأبواب السابقة فوزنه {فَوَعَلَ} بفتح الفاء وسكون الواو وفتح العين {يُفَوِّعِلُ} بضم الياء وكسر العين {فَوَعْلَةً وَفِيْعَالًا} بكسر الفاء وسكون الياء لكن أصله {فوعالاً} ثم قلبت الواو ياء لكونه ساكناً مع كسرة ما قبله على القاعدة التجارية بين علماء هذا الفن. {مَوَزُونُهُ} أي: موزون وزنه {حَوَقْلٌ يُحَوِّقِلُ حَوَقْلَةً وَحِيْقَالًا} مطابقاً للوزن في الحركات والسكنات ومعنى {حوقل} عبارة عن الإخبار عن وقوع الهرم والعجز والضعف في شخص وجاء أيضاً بمعنى وقوع الفتور عن الجماع.

وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَافٍ بِزِيَادَةِ الْوَاوِ بَيْنَ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ. وَبِنِثَاؤُهُ لِلْإِزْمِ فَقَطُّ، نَحْوُ: حَوْقَلٌ زَيْدٌ.

الكسوف {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَافٍ بِزِيَادَةِ الْوَاوِ بَيْنَ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ} [1] واعلم أن المصنف قدّم الملحق بالرباعي على مزيد الرباعي لتقدمه طبعاً، وقدّم الباب الأول لتقدم زائده وقوة الواو وعلوها ثم قدم.

الاسس {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَافٍ} ثلاثة منها أصلية وواحدة زائدة فأصله: {حَقْلٌ} ثم صار: {حوقل} {بِزِيَادَةِ الْوَاوِ بَيْنَ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ وَبِنِثَاؤُهُ لِلْإِزْمِ فَقَطُّ نَحْوُ: حَوْقَلٌ زَيْدٌ} أي: هرم وضعف وكذا في "الصفافية"، وفي "شرح الشافية" للسيد عبد الله أي: كبر وفتح عن الجماع وفي بعض النسخ لم يوجد بيان هذه الأبواب.

تلخيص {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَافٍ} ثلاثة منها أصلية، وواحدة زائدة، إذ أصله: {حَقْلٌ} ثم صار: {حوقل} {بِزِيَادَةِ الْوَاوِ بَيْنَ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ} ولذا قدّمه على سائر الأبواب {وَبِنِثَاؤُهُ لِلْإِزْمِ فَقَطُّ} أي: {فحسب} يعني: لا يكون بناؤه متعدياً أصلاً، {نَحْوُ: حَوْقَلٌ زَيْدٌ} أي: هرم وضعف وكذا في "الصفافية شرح الشافية"، أو كبر وفتح عن الجماع، وكذا في السيد عبد الله، هذا معنى {حوقل}، وأما {حقل} فهو بمعنى: {الزرع إذا انشعب ورقه قبل أن يغلظ ساقه} و{الحقل} أيضاً {القراح الطيب} وكذا في "المختار" وفي بعض النسخ لم يذكر بناء هذا الباب وغيره من السنة.

فتح العناء {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَافٍ} لا أصلية كلها بل بزيادة حرف واحد على أحرف ثلاثة أصلية وهو "الواو" هنا كما قال: {بِزِيَادَةِ الْوَاوِ بَيْنَ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ} فإذا رأيت فعلاً معلماً بهذه العلامة فاحكم بأنه من باب الفيعال فإن قلت لم يبين مثلاً لذلك قلت ما خطر ببالي كلمة كذلك ولم أراجع إلى كتب اللغات لعدم مساعدة الوقت فإني كنت وقت تحرير هذه الأبواب مستعجلاً إلى الذهاب إلى زيارة أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه الباري بمناسبة قنديل ليلة المعراج {وَبِنِثَاؤُهُ} كائن {لِلْإِزْمِ فَقَطُّ} فلا يجيء منه المتعدي {نَحْوُ: حَوْقَلٌ} أي: ضعف أو فتح عن الجماع {زَيْدٌ} هذا المثال مطابق للممثل له، فإن وقوع الضعف والفتور في شخص يكون مقتصراً ومنحصراً على نفسه، ولا يتجاوز إلى غيره كما لا يخفى، واللازم عبارة عن هذا المعنى وإنما قدم هذا الباب على الباب الآتي لكون زائده حرف الواو بخلاف الآتي، فإن زائده الياء والأول أقوى من الثاني،

[1] وأسقط الشارح تسمية المتن وهي: {وَبِنِثَاؤُهُ لِلْإِزْمِ فَقَطُّ، نَحْوُ: حَوْقَلٌ زَيْدٌ} ولعلها لم توجد في نسخته.

الباب الثاني: فَيَعْلُ يَفْعِلُ فَيَعْلَةُ وَفِيْعَالًا مَوْزُونُهُ بِيَعْلَرُ يَبِيْعَطِرُ بِيَعْلَرَةٌ وَبِيَعْلَارًا.

الكوفي {الباب الثاني} الذي زيد فيه الياء بين الفاء والعين وهو {فَيَعْلُ يَفْعِلُ فَيَعْلَةُ وَفِيْعَالًا} لكونه موافقاً للباب الأول في كون زائده بين الفاء والعين {مَوْزُونُهُ بِيَعْلَرُ يَبِيْعَطِرُ بِيَعْلَرَةٌ وَبِيَعْلَارًا} البيطرة شدة الجرح والشق. كذا في "روح الشرح" وفي "القاموس" المبيطر معالج الدابة وصنعت البيطرة نقله حفيد العصام.

اساس {الباب الثاني} هو ما زيد فيه الياء بين الفاء والعين {فَيَعْلُ يَفْعِلُ فَيَعْلَةُ وَفِيْعَالًا} فإن قيل: تقديم الباب الثالث وهو (باب فعول) كما قدمه صاحب "المقصود" نظراً إلى أنهما متوافقان في كون الزائد فيهما واوياً. قلنا: وإن توافقا لكن المصنف نظر إلى أن الواو الزائد في الأول بين الفاء والعين وفي الثالث بين العين واللام فأخره باعتبار تأخر محل الزيادة، وأما (باب فاعل) وإن كان الزائد فيه هو الياء لكن الزيادة واقعة بين الفاء والعين ك(باب فوعل) فقدمه باعتبار تقدم محل الزيادة وتقديم ما فيه الواو على ما فيه الياء لقوة الواو وهو ظاهر. {مَوْزُونُهُ بِيَعْلَرُ يَبِيْعَطِرُ بِيَعْلَرَةٌ وَبِيَعْلَارًا} على وزن فاعلاً.

تلخيص {الباب الثاني: فَيَعْلُ يَفْعِلُ فَيَعْلَةُ وَفِيْعَالًا} هذا موزون به أو وزن. و{مَوْزُونُهُ بِيَعْلَرُ يَبِيْعَطِرُ بِيَعْلَرَةٌ وَبِيَعْلَارًا} على وزن فاعلاً.

فتح الغناء {الباب الثاني} من الأبواب الستة له وزن ولوزنه موزون فوزنه {فَيَعْلُ يَفْعِلُ فَيَعْلَةُ وَفِيْعَالًا} ولما بين المصنف باب (الفيعال) أراد بيان باب (الفيعال). فإن قلت: اسم الباب الأول باب (الفيعال) واسم هذا الباب كذلك فما الفرق بينهما؟ قلت: ياء الأول منقلب عن الواو دون الثاني فحصل الفرق، فقال: ومَوْزُونُهُ {أي: موزون وزنه} {بِيَعْلَرُ يَبِيْعَطِرُ بِيَعْلَرَةٌ وَبِيَعْلَارًا}.

وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيَهُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَافٍ بِزِيَادَةِ الْيَاءِ بَيْنَ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ. وَبِنَاءُوهُ
لِلثَّغْدِيَّةِ فَقَطْ، نَحْوُ: يَبْطِرُ زَيْدُ الْقَلَمِ أَي شَقَّةٌ.

الكسري {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيَهُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَافٍ بِزِيَادَةِ الْيَاءِ بَيْنَ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ}

السري {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيَهُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَافٍ} كـ{بِطِرَ} أصله: {بَطِرَ} (بَطِرَ) فصار: {بِطِرَ} (بِطِرَ) بِزِيَادَةِ الْيَاءِ بَيْنَ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ وَبِنَاءُوهُ لِلثَّغْدِيَّةِ [فَقَطْ] ^(١)، نَحْوُ: يَبْطِرُ زَيْدُ الْقَلَمِ أَي: شَقَّةٌ؛ وَغَرَضُهُ مِنْ التَّفْسِيرِ عَلَى مَا فِي بَعْضِ النُّسخِ التَّنْصِيفِ عَلَى كَوْنِهِ مُتَعَدِّياً، وَيَطْلُقُ الْبَطِرَ عَلَى شِدَّةِ الْجِرْحِ فَهُوَ مُتَعَدِّياً أَيْضاً لَكِنْ مَا فِي "الْقَامُوسِ" (الْمِيبَطِرُ) مُعَالِجُ الدَّابَّةِ وَ(الْبِيطِرَةُ) صَنَعْتُهُ فَعَلِي هَذَا إِذَا قِيلَ: يَبْطِرُ زَيْدٌ كَانَ مُتَعَدِّياً مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى عَمَلٍ وَلا زَمَ مِنْ حَيْثُ الْمَلْفُظِ، فَمِثَالُ الْمُصَنَّفِ مَبْنِي عَلَى الْمَعْنَى الْخَاصِّ فَافْهَمِ.

تلخيص {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيَهُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَافٍ} كـ{بِطِرَ} أصله: {بَطِرَ} فصار: {بِطِرَ} بِزِيَادَةِ الْيَاءِ بَيْنَ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ؛ وَلَكِنْ مَحَلُّ الزِّيَادَةِ فِيهِ مُقَدِّماً كَالْبَابِ الْأَوَّلِ قَدَمَهُ عَلَى (بَابِ فَعُولٍ) وَإِنْ كَانَ لِتَقْدِيمِ (بَابِ فَعُولٍ) عَلَى هَذَا الْبَابِ وَجْهٌ أَيْضاً، وَهُوَ مُوَافَقَتُهُ لِلأَوَّلِ فِي كَوْنِ زِيَادَتِهِمَا أَوْأً، وَلِذَا قَدَمَهُ صَاحِبُ "المَقْصُودِ" عَلَيْهِ خِلافَ مَا فَعَلَهُ الْمُصَنَّفُ، وَتَقْدِيمِ مَا فِيهِ "الْوَاوُ" عَلَى مَا فِيهِ "الْيَاءُ" لِقُوَّةِ الْوَاوِ وَهُوَ ظَاهِرٌ. وَبِهَذَا ظَهَرَ أَنَّ الْبَابَ الْأَوَّلَ يَسْتَحِقُّ التَّقْدِيمَ عَلَى سَائِرِ الْأَبْوَابِ مِنْ وَجْهَيْنِ كَمَا عَرَفْتَ.

{وَبِنَاءُوهُ لِلثَّغْدِيَّةِ [فَقَطْ] ^(١)، نَحْوُ: يَبْطِرُ زَيْدُ الْقَلَمِ أَي: شَقَّةٌ} فَسَّرَهُ بِهِ لِتَنْصِيفِ عَلَى كَوْنِهِ مُتَعَدِّياً، قَالَ السَّيِّدُ عَبْدُ اللَّهِ أَي: عَمَلُ الْبِيطِرَةِ مِنْ بَطِرْتَ الشَّيْءَ أَبْطَرَهُ، أَي: شَقَقْتَهُ، وَمِنْهُ سُمِّيَ "الْبِيطَارُ". انْتَهَى. أَقُولُ: فَغَلَمٌ مِنْ هَذَا أَنْ الْمُرَادَ بِعَمَلِ (الْبِيطَارِ): (شَقَّةٌ)، وَعَلَى كَلَا التَّفْسِيرَيْنِ يَكُونُ مُتَعَدِّياً لَفْظاً وَمَعْنَى، وَالتَّفْرِيقُ بَيْنَهُمَا تَحْكُمُ بَحْثُ، فَكَلَامُ الْأَسْتَاذِ هُنَا لَا يَخْلُو عَنْ رِكَازَةِ فِلِيطَالِجِ.

مع الفاء {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيَهُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَافٍ} ثَلَاثَتُهَا أُصْلِيَّةٌ وَوَاحِدُهَا زَائِدَةٌ كَالْبَابِ السَّابِقِ فَلِذَا قَالَ: {بِزِيَادَةِ الْيَاءِ بَيْنَ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ} فَكُلُّ فَعْلٍ بَنِي هَكَذَا فَهُوَ مِنْ بَابِ (الْفِعَالِ) الَّذِي زَائِدُهُ يَاءٌ مِنْ غَيْرِ انْقِلَابٍ عَنِ الْوَاوِ.

{وَبِنَاءُوهُ} كَائِنٌ {لِلثَّغْدِيَّةِ} نَفْظٌ يَعْنِي لَا يَجِيءُ مِنْهُ اللَّازِمُ {نَحْوُ: يَبْطِرُ} أَي: شَقَّ {زَيْدُ الْقَلَمِ} وَفَسَّرَهُ كَمَا فَسَّرْتَ بِقَوْلِهِ: {أَي: شَقَّةٌ} بِإِرْجَاعِ الضَّمِيرِ إِلَى الْقَلَمِ وَإِنَّمَا قَدِمَ هَذَا الْبَابَ عَلَى الثَّالِثِ لِتَوَافُقِهِ فِي مَحَلِّ الزِّيَادَةِ مَعَ الْبَابِ الْأَوَّلِ دُونَ الثَّالِثِ فَإِنَّ مَحَلَّ الزِّيَادَةِ فِيهِ مَا بَيْنَ الْعَيْنِ وَاللَّامِ، وَلِذَا بَيَّنَّ الثَّانِي أَرَادَ بَيَانِ الثَّالِثِ فَقَالَ:

(١) زيادة في بعض النسخ.

(٢) زيادة في بعض النسخ.

الباب الثالث: فَعُولٌ يُفَعِّلُ فَعُولَةً وَفِعْوَالاً، مَوْزُونَةٌ جَهْوَرَةٌ يُجَهِّوْرُ جَهْوَرَةً وَجِهْوَارًا.

الكسرى {الباب الثالث} ما زيد فيه الواو بين العين واللام وهو {فَعُولٌ يُفَعِّلُ فَعُولَةً وَفِعْوَالاً} قدمه لقوة الواو. {مَوْزُونَةٌ جَهْوَرَةٌ يُجَهِّوْرُ جَهْوَرَةً وَجِهْوَارًا} أصله: {جَهْرٌ} يقال: {جَهَرَ} بالقول، رفع به صوته، وبابه {قَطَعَ} و{جَهَّوْرٌ} أيضاً وفي "الإفناع" {جَهْوَرٌ} الحديث) أظهره كذا في "روح الشروح"

أساس {الباب الثالث: فَعُولٌ يُفَعِّلُ فَعُولَةً وَفِعْوَالاً} قد عرفت أن المصنف قدم هذا الباب الذي زيد فيه الواو بين الفاء والعين على الباب الذي زيد فيه الياء بينهما لقوة الواو فكذا قدم الباب الذي زيد فيه الواو بين العين واللام على الباب الذي زيد فيه الياء بينهما لقوة الواو. {مَوْزُونَةٌ جَهْوَرَةٌ يُجَهِّوْرُ جَهْوَرَةً وَجِهْوَارًا} بكسر الجيم ولم نقف على وجود المصدر الثاني فيما رأيناه من كتب اللغة غير أن المصدر الأول موجود.

تلخيص {الباب الثالث: فَعُولٌ يُفَعِّلُ فَعُولَةً وَفِعْوَالاً} إذا عرفت ما قلنا، فاعلم أن تقديم هذا الباب على باب {فَعِيلٌ}، كتقديم الباب الأول على الثاني فنذكر. {مَوْزُونَةٌ جَهْوَرَةٌ يُجَهِّوْرُ جَهْوَرَةً وَجِهْوَارًا} بكسر الجيم، والمصدر الأول موجود في كتب اللغات، ولم نجد الثاني في الكتب المشهورة تتبع.

فتح الغناء {الباب الثالث} من الأبواب الستة الكائنة لملحق "دحرج" له وَرَنٌ وَلَوْزَنَةٌ مَوْزُونَةٌ فَوْزَنَةٌ {فَعُولٌ} بفتح الفاء وسكون العين وفتح الواو {يُفَعِّلُ} بضم الياء وكسر الواو {فَعُولَةً وَفِعْوَالاً} بكسر الفاء في المصدر الثاني. {مَوْزُونَةٌ} أي وموزون وزنه {جَهْوَرَةٌ يُجَهِّوْرُ جَهْوَرَةً وَجِهْوَارًا} مطابقاً للموزن في الحركات والسكنات

وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيَهُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَافٍ بِزِيَادَةِ الْوَاوِ بَيْنَ الْعَيْنِ وَاللَّامِ، وَيَبْتَأُوهُ أَيْضًا
لِلتَّعْدِيَةِ نَحْوُ: جَهْوَزَ زَيْدُ الْقُرْآنِ.

الكسري (وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيَهُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَافٍ بِزِيَادَةِ الْوَاوِ بَيْنَ الْعَيْنِ وَاللَّامِ).

السري (وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيَهُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَافٍ) (جهور) أصله: (جهر) فصار: (جهور) (جهور) (بزيادة الواو بين العين واللام) ويبتأوه أيضا للتعدية نحو: جهوز زيد السر أي: أظهره وأفشاء، وجهور زيد الحديث أي: أظهره، وجهور الكلام (لند كفت سخن را) والجهورة بمعنى: رفع الصوت، يقال: جهور بالقول وجهر به أي: رفع صوته، يقال: فلان جهوري الصوت أي: رفع الصوت، فعلى هذا يكون لازماً لفظاً ومتعدياً معنى.

تلخيص (وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيَهُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَافٍ) كـ(جهور) أصله: (جهر) فصار: (جهور) (جهور) (بزيادة الواو بين العين واللام) ويبتأوه أيضا للتعدية نحو: جهوز زيد القرآن أي: رفع صوته به، كذا في "المختار"، والسيد عبد الله، فعلى هذا يكون متعدياً، تدبر. ويقال: جهور الكلام بلند كفت سنحن را) والجهر والجهورة بمعنى واحد، وهو رفع الصوت به.

فتح العتق (وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيَهُ) المفرد المذكور الغائب مبنياً (على أَرْبَعَةِ أَحْرَافٍ) كالبابين السابقين (بزيادة الواو بين العين واللام) أي: بين الوسط والآخر فكل فعل هذا شأنه فهو من باب الفعولة (ويبتأوه) كائن (للتعدية نحو: جهوز زيد البسوا) أي: أظهره وأفشاء بالقراءة جهراً، فإن فعل (الجهوار) والإظهار صدر عن زيد وتعلق بالقرآن وتجاوز إليه فحصل به معنى المتعدي، وإنما قدم هذا الباب على ما يأتي بعده لكون زائده واواً بخلاف الآتي فإن زائده ياء والواو أقوى من الياء، ولما بين المصنف باب (الفعولة) أراد بيان باب التفعيلة فقال:

الباب الرابع: فَعِيلٌ يُفَعِّلُ فَعِيلَةً وَفَعِيلًا مَوْزُونُهُ عَثِيرٌ يُعَثِّرُ عَثِيرَةً وَعَثِيرًا.

الكوفي {الباب الرابع: فَعِيلٌ يُفَعِّلُ فَعِيلَةً وَفَعِيلًا} قدمه لتقديم الزائد {مَوْزُونُهُ عَثِيرٌ يُعَثِّرُ عَثِيرَةً وَعَثِيرًا}.

اساس {الباب الرابع: فَعِيلٌ يُفَعِّلُ فَعِيلَةً وَفَعِيلًا مَوْزُونُهُ عَثِيرٌ يُعَثِّرُ عَثِيرَةً وَعَثِيرًا} اعلم انهم قالوا لا يوجد في كلام العرب وزن (فَعِيل) بفتح الفاء إلا (ضَهَيْد) وإنما الموجود فَعِيلٌ كـ(عَثِير) بكسر الفاء وسكون العين وفتح الباء و(ضَهَيْد) ليس بلغة أصلية بل هو مصنوع بمعنى الشديد والصلب قال في الترجمان ولا تقل (عَثِير) لأنه ليس في الكلام (فَعِيل) بفتح الفاء إلا (ضَهَيْد) وهو مصنوع، معناه: صلبٌ شديدٌ كذا في "الصحاح" انتهى. ولعل لهذا لم يأخذ ابن الحاجب وزن (فَعِيل) في باب الملحق في الشافية وكذا صاحب المراح. ولعل أخذ المصنف وصاحب المقصود وصاحب الميزان مبني على اطلاعهم عليه فعلى هذا اعتبر من عشر بعثر عثوراً. و(العَثُور) بالضميتين لغة قريش، وأصله: أن من عثر فهو غافل ينظر إليه حتى يعرفه كذا في "الترجمان". وأما من العثار يقال عثر في ثوبه بعثر عثاراً أي: زل، وفي "الترجمان" العثار (افتادن يروى أي يوسر آمدن).

لتخصي {الباب الرابع: فَعِيلٌ يُفَعِّلُ فَعِيلَةً وَفَعِيلًا مَوْزُونُهُ عَثِيرٌ يُعَثِّرُ عَثِيرَةً وَعَثِيرًا} قال في "الترجمان": ولا تقل (عَثِيرٌ) لأنه ليس في الكلام (فَعِيلٌ) بفتح الفاء إلا (ضَهَيْدٌ). وهو مصنوع، معناه: (صلبٌ شديدٌ)، كذا في "الصحاح". انتهى.

ولعل لهذا لم يأخذ أكثر المصنفين هذا الوزن في باب الملحق، ولعل المصنف وسائر من أخذه أطلقوا عليه، وأخذوه وبالجملة هذا الوزن إما نادر، وإما مصنوع ليس بلغة أصلية، ولا يوجد في كلام العرب، وإنما الموجود فيه: (فَعِيلٌ) كـ(عَثِير) بكسر الفاء، وسكون العين، وفتح الباء، كما قالوا.

فتح الغناء {الباب الرابع: من الأبواب الستة له وزن ولوزنه موزون فوزنه} {فَعِيلٌ يُفَعِّلُ فَعِيلَةً وَفَعِيلًا مَوْزُونُهُ} أي: موزون وزنه {عَثِيرٌ يُعَثِّرُ عَثِيرَةً وَعَثِيرًا} مطابقاً للوزن في الحركات والسكنات

وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيَهُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَافٍ بِزِيَادَةِ الْبَاءِ بَيْنَ الْعَيْنِ وَاللَّامِ. وَبِنَاوَةِ اللَّازِمِ
نَحْوُ: عَشِيرٌ زَيْدٌ.

التصوي {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيَهُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَافٍ بِزِيَادَةِ الْبَاءِ بَيْنَ الْعَيْنِ وَاللَّامِ} يقال: (عشر) عليه عُثُورٌ أي: اطلع، ويقال: عُثِرَ عُثُورًا، أي: زلَّ ولم تستقر رجله موضع وضعه كذا في رُوح الشروح.

الاسس {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيَهُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَافٍ} كـ(عشير) أصله: (عشر) يقصد الإلحاق فصار (عشير) {بِزِيَادَةِ الْبَاءِ بَيْنَ الْعَيْنِ وَاللَّامِ. وَبِنَاوَةِ اللَّازِمِ، نَحْوُ: عَشِيرٌ زَيْدٌ} أي: اطلع أو زل ولم تستقر رجله موضع وضعه.

تلخيص {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيَهُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَافٍ} كـ(عشير) أصله: (عشر) فزيد حرف الإلحاق، فصار: (عشير). {بِزِيَادَةِ الْبَاءِ بَيْنَ الْعَيْنِ وَاللَّامِ. وَبِنَاوَةِ اللَّازِمِ، نَحْوُ: عَشِيرٌ زَيْدٌ} أي: زلَّ، ولم تستقر رجله موضع وضعه، قال في "المختار": (العشرة) (الزلة)، وقد (عشر في ثوبه بعشر) بالضم، (عشاراً) بالكسر. ويقال: (عشر به فرسه): فإسقط على وجهه). انتهى. فعلى هذا يكون (عشير) من (العشار)، ويجوز أن يكون من (العُثُور) بضمين، وهو لغة قريش، وأصله: أن من (عشر) فهو (عافل) ينظر إليه حتى يعرفه كذا في "الترجمان".

فتح العين {وَعَلَامَتُهُ} الدالة على كون الفعل مدوداً من باب الفعيلة {أَنْ يَكُونَ مَاضِيَهُ} المقرد المتذكر الغائب مبنياً {عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَافٍ بِزِيَادَةِ} أي: بسبب زيادة {الْبَاءِ بَيْنَ الْعَيْنِ وَاللَّامِ} بخلاف الباب السابق فإن زائده في هذا المحل كان واواً كما عرفت فكل فعل شأنه هكذا فهو من باب (الفعيلة) {وَبِنَاوَةِ} كائن لما وقع في نفس الفاعل من غير أن يتجاوز عنه إلى الغير يعني {لِلَّازِمِ نَحْوُ: عَشِيرٌ زَيْدٌ} أي: زلت قدمه، ومعناه بالتركي: زيدك اياضي فايدى فان اياق قايمق يقع في من زل قدمه ولم يتجاوز إلى الغير. وإنما قدم هذا الباب على الباب الخامس لكون زائده واقعاً فيما قبل الآخر بخلاف الخامس فإن زائده في آخره، ولما بين باب (الفعيلة) أراد بيان باب (الفعلة) فقال:

الباب الخامس: فَعَلَّلَ يُفَعِّلُ فَعْلَلَةً وَفَعْلَلًا مَوْزُونَةٌ جَلِبَبٌ يُجَلِبِبُ جَلِبَبَةً وَجَلِبَابًا.

الكنوي {الباب الخامس: فَعَلَّلَ يُفَعِّلُ فَعْلَلَةً وَفَعْلَلًا} قدمه لكون الزائد من جنس الأصول

الاس {الباب الخامس: فَعَلَّلَ يُفَعِّلُ فَعْلَلَةً وَفَعْلَلًا مَوْزُونَةٌ جَلِبَبٌ يُجَلِبِبُ جَلِبَبَةً وَجَلِبَابًا} الأولى إما تقديمه على كل الأبواب كما في "الشافعية" أو تأخيره كما في "المقصود" لأن الزائد فيه حرف صحيح والزوائد الباقية حرف علة، وتقديم ما زيادته حرف علة على ما زيادته حرف صحيح أولى، إذ العلة أصل وأكثر لكن المصنف نظر إلى أن (باب سلقى) أجرى فيه الإعلال بالقلب والإعلال بالآخر وإن كان غير مضر بالإلحاق إذ لا يبطل الإلحاق بتغيير آخر الكلمة على ما بينه صاحب الإمعان لكنه ضعيف بالنسبة إلى هذه الأبواب فأخره. فإن قيل إنهم زادوا حرف العلة أولاً سواء كان واواً أو ياءً بين الفاء والعين في الباب الأول والثاني، ثم بين العين واللام في الثالث والرابع، فلم يزيدوا في آخر الفعل الكائن من الباب الخامس، وزادوا الياء في آخر الفعل الكائن من الباب السادس فقط، والترتيب الطبيعي يقتضي زيادة الواو في آخر فعل الباب الخامس والياء في آخر فعل الباب السادس فلم لم يقولوا: (جلببو)؟

تلخيص {الباب الخامس: فَعَلَّلَ يُفَعِّلُ فَعْلَلَةً وَفَعْلَلًا مَوْزُونَةٌ جَلِبَبٌ يُجَلِبِبُ جَلِبَبَةً وَجَلِبَابًا} قدمه على باب (سلقى)؛ لأن زيادته من جنس بعض حروفه الأصول، فأورث ذلك قوة فيه، كما سبق في (باب التفعيل)، بخلاف باب (سلقى) فإن زائده ليس من جنس الأصول؛ لأن أصل جلبب: جلب زيد، من جنس لامه ياء، فصار (جلبب) ولم يدغم الياء الأولى في الثانية، مع أن الإدغام فيه واجب، لتلا يبطل الإلحاق بدحرج؛ لأن الإدغام يبطل الإلحاق، ويكسر وزن الملحق مطلقاً، كما يبطله الإعلال في الوسط. وأما إذا كان الإعلال في الآخر فلا يبطله، كما أعل (سلقى) بقلب آخره ألفاً؛ لكون الآخر محل التغيير، ولأنه كالوقف، فكما لا يضر فيه الإسكان والقلب كذلك لا يبطل الإلحاق إذا كان الإعلال في محل الوقف وهو الآخر هذا.

فتح الغناء {الباب الخامس} من الأبواب الستة التي يقال لها الملحق بالرباعي له وزن ولوزنه موزون فوزنه: {فَعَلَّلَ يُفَعِّلُ فَعْلَلَةً وَفَعْلَلًا، مَوْزُونَةٌ} أي: موزون وزنه

الكفوي {عَوَزُوهُ جَلَبْتُ بِجَلْبَيْ جَلْبِيَّةٌ وَجَلْبَانًا} الجلب أخذ الشيء إلى نفسه، وجليب أي: لبس الجلباب كذا في "روح الشروح"، وفي "القاموس" الجلباب كسرداب وسنمار القميص وثوب واسع للمرأة دون الملحفة، وما تغطي به ثيابها من فوق كـ(الملحفة) نقله حفيد العصام.

أساس قلنا: إنما لم يزيدوا الواو في (جلب) لأنهم لو زادوا لوقعت الواو رابعة في الطرف فتقلب ألفاً وتكتب بصورة الألف فكائن مظنة أن يقال إن الألف لا يكون للإلحاق عندهم ولذا أتوا بتكرير اللام، وأما الألف المقلوية في (سلقى) فمكتوب بصورة الباء فرقاً بينهما وإنما لم يدغم لأن الإدغام يبطل الإلحاق ويكسر وزن الملحق كالإعلال في الوسط فليتامل.

لخميس فإن قلت: المناسب للأبواب السابقة أن يزداد "الواو" في آخر فعل هذا الباب، ويقال: (جلبو)؛ لأن الترتيب العليبي يقتضي ذلك؛ لأن (الباب الأول) زيد فيه بين قائه وعينه "واو"، وفي (الباب الثاني) زيد بين قائه وعينه أيضاً "ياء"، وفي (الباب الثالث) زيد فيه بين العين واللام "واو"، وفي (الباب الرابع) ياء في ذلك المحل، فالمناسب أن يزداد في آخر (الخامس) "واو"، وفي آخر (السادس) "ياء"، فلم لم يراعوا هذا الترتيب؟ قلنا: لو زيد فيه "الواو"، وقيل: (جلبو) لكانت الواو رابعة في الطرف رابعة، فلا جرم تقلب ألفاً، فلم يعلم أن الزائد ألف أو واو لكونه مكتوباً بصورة الألف مع أن الألف لا تكون للإلحاق عندهم، فيوهم خلاف المقصود، ولذا زيد من جنس لأمه، وأما في (سلقى) فلا يوهم؛ لكون الألف فيه مكتوباً بصورة الباء؛ لكونه مقلوباً من الباء كما في (عزى) و(رمى)، تدبر. وبعض المصنفين رتب هذه الأبواب بغير هذا الترتيب، ولكل وجهة، وما قاله الأستاذ - رحمه الله تعالى - في وجه تقديم هذا الباب على باب (سلقى) لا يخلو عن نوع التناقض بين كلاميه فليطالع ثمه.

فتح الغناء {جَلَبْتُ بِجَلْبَيْ جَلْبِيَّةٌ وَجَلْبَانًا} وإنما لم يجر فيه الإدغام مع وجود الحرفين المتجانسين المتحركين بحذف حركة أحدهما لئلا يفوت المعنى المقصود وهو ما سيبين عند شرح مثال البناء.

وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيَهُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ مِنْ جِنْسِ لَامٍ فَعَلِهِ فِي آخِرِهِ.

الكفري {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيَهُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ مِنْ جِنْسِ لَامٍ فَعَلِهِ فِي آخِرِهِ} قيل: هذا اتفاق لعدَمِ سكونِ الأولِ وفي المطلوبِ وجوْزُ سبويه الأَمْرينِ ثم إنه لا يدغم لئلا يطل الإلحاق بنسكين ما قبل الآخر ذكره البركوي.

الاس {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيَهُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ} كجلب أصله: جلب فصار جلب {بِزِيَادَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ مِنْ جِنْسِ لَامٍ فَعَلِهِ فِي آخِرِهِ} هذه الزيادة هي الباء الثاني من غير اختلاف فيما بينهم وما نقل عن سبويه من جواز الأمرين فلا أصل له؛ لأن الترتيب المرعي فيما بينهم ينادي فساداً بأعلى صوت لأن البابين الأولين يراد فيهما بين الفاء والعين، والبابين اللذين بعدهما يزداد فيهما بين العين واللام فيبقى أن البابين الآخرين يزداد في محل آخرهما فكيف يجوز سبويه الأمرين وما تجويزه إلا في الأفعال المذكورة سابقاً.

التخصيص {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيَهُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ مِنْ جِنْسِ لَامٍ فَعَلِهِ فِي آخِرِهِ} في محل قريب من آخره، فَعَلِمَ من قوله: "في آخره"، أن الزائد فيه الباء الثانية، فلا يجري فيه الخلاف المذكور في (باب التفعيل)، والترتيب الطبيعي يقتضي ذلك أيضاً كما بيناه آنفاً. ومنه ظهر فساد ما قال صاحب "المطلوب شرح المقصود" فزادت فيه إحدى الباءين قبل أولهما وقبل ثانيهما وجوْزُ سبويه الأمرين فصار: (جلب) على وزن (فعلل).

فتح الغناء {وَعَلَامَتُهُ} أي: ما يعلم به هذا الباب {أَنْ يَكُونَ مَاضِيَهُ} المفرد المذكور الغائب مبياً {عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ} ثلاثة منها أصلية وواحد منها زائد على الثلاثة المذكورة ليحصل به تناسب الإلحاق {بِزِيَادَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ مِنْ جِنْسِ لَامٍ فَعَلِهِ فِي آخِرِهِ} فعلم منه أن الزائد هو الباء الثاني والأول أصلي فكل فعل فيه هذه العلامة فهو من باب (الفعلة)

وِبِنَاؤُهُ لِلتَّعْدِيَةِ فَقَطُّ، نَحْوُ: جَلَبَبَ زَيْدٌ الْمَالَ

الكوفي وِبِنَاؤُهُ لِلتَّعْدِيَةِ فَقَطُّ، نَحْوُ: جَلَبَبَ زَيْدٌ الْمَالَ

أساسي

تلخيص {وِبِنَاؤُهُ لِلتَّعْدِيَةِ فَقَطُّ، نَحْوُ: جَلَبَبَ زَيْدٌ الْمَالَ} أي: جره وأخذه، كذا في "المختار"، فهو متعدٍ لفظاً أو معنى، وبابه: (ضربت) وأما (الجلبب)، و(الجلباب) ك(الدخرجة) و(الدخراخ) بمعنى: (الملحفة التي تلبسها المرأة)، فهو غير معنى (الجلب) لكن فيه معنى (الجلب) أيضاً لأنها تجر الجلباب إلى نفسها عند المشي لحفظ نفسها مثلاً عن المحارم، وحينئذ يكون لازماً لفظاً ومتعدياً معنى، يقال: (جلبت المرأة) أي: لبست الجلباب، وجمع (الجلباب): (الجلابيب) هذا "تلخيص الأساس"، وفيه كلام سنيبه في باب (تجلبب) إن شاء الله تعالى. {وِبِنَاؤُهُ لِلتَّعْدِيَةِ فَقَطُّ، نَحْوُ: جَلَبَبَ زَيْدٌ الْمَالَ} أي: جره وأخذه الجَلَبُّ بفتح الجيم وسكون اللام، والجَلَبُّ بفتحين الجر إلى نفسه، يقال: جَلَبَبَ الشَّيْءَ يَجْلِبُّه جَلْبًا وَجَلْبًا وَجَلَبَّتِ الشَّيْءَ إِلَى نَفْسِي مِنْ (باب ضرب) ويقال جَلَبَبَ الشَّيْءَ عَلَى فَرْسِهِ يَجْلِبُّ جَلْبًا مِنْ (باب نصر) إذا صاح من خلف الفرس واستحنه للسبق، و الجَلْبَةُ بضم الجيم وسكون اللام جلد حصل فوق الجرح إذا حان برؤه، يقال: جَلَبَبَ الجرح يَجْلِبُّ جَلْبَةً وَجَلْبَةً مِنَ البَابِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي وَالجَلْبَةُ أَيْضاً شِدَّةُ الزَّمَانِ يُقَالُ: أَصَابَتْنا جَلْبَةُ الزَّمَانِ، وَجَلْبَتُهُ وَأما (الجلبب)، و(الجلباب) ك(الدخرجة) و(الدخراخ) الملحفة التي تلبسها المرأة فهي في غير معنى (جلب)، وفيه معنى الجلب أيضاً بجر الجلباب إلى نفسها عند المشي لحفظ نفسها مثلاً عن المحارم، فإذا كان المراد من الجلباب الملحفة يكون لازماً من حيث اللفظ ومتعدياً من حيث المعنى.

فتح الغناء {وِبِنَاؤُهُ} كائن {لِلتَّعْدِيَةِ فَقَطُّ} ولا يجيء منه اللازم {نَحْوُ: جَلَبَبَ زَيْدٌ الْمَالَ} أي: جره إلى جانب نفسه، فإن (الجلب) بفتح الجيم وسكون اللام، وكذا (الجلب) بفتحين بمعنى الجر والجذب ويعبر عنه في التركي برضيء كندی طرفه چكمك فيكون متعدياً فإن چكمك صدر عن زيد وتجاوز إلى المال وتعلق به وهو معنى المتعدي وإنما قدم هذا الباب على ما بعده كون زائده حرفاً صحيحاً دون ما يأتي بعده فإن زائده حرف علة ولما بين الباب الخامس أراد بيان الباب السادس فقال:

الباب السادس: فَعْلَى يُفْعَلِي فَعْلِيَّةٌ وَفَعْلَاءٌ

الكَلَوِي {الباب السادس} ما زيد في آخره ألف وهو {فَعْلَى} وينقلب ألفه ياء عند زوال فتحة ما قبله كما في {يُفْعَلِي} بإسكان الياء لاستئصال الضمة عليها وعند اتصال التاء المصدرية كما في {فَعْلِيَّةٌ} ويجوز فيه قلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ولا يبطل به الإلحاق لكون الآخر محل التغيير وعند اتصال الضمير المرفوع نحو {فَعْلِيَّت} حملاً على نحو: {رَمِيت} فلذلك يكتب على صورة الياء، وقال بعضهم: لا يزداد الألف للإلحاق أصلاً وإنما يزداد الياء فيقلب ألفاً فلذا يكتب بالياء ويرجع إليه عند زوال الفتحة، وكلاهما محتملان، كذا ذكره البركوي ثم قال: والأول أولى عندي {وَفَعْلَاءٌ}.

أساس {الباب السادس} من الأبواب الستة {فَعْلَى يُفْعَلِي فَعْلِيَّةٌ وَفَعْلَاءٌ}

تلخيص {الباب السادس} منها {فَعْلَى} بقلب الياء ألفاً؛ لأن زائده "ياء" كما عرفت {يُفْعَلِي} بترك الياء على حالها لثقل الضمة عليها كما في {يَزْمِي}، وكتبت "الألف" بصورة "الياء" في الماضي للدلالة على أنها مقلوبة منها، كما سبق بيانه {فَعْلِيَّةٌ} ك{ذَخْرَجَةٌ} ولم تقلب "الياء" فيه "ألفاً" لتلا يبطل الإلحاق، لخروجها عن الأخيرة بالتاء مع أن الشرط الأول من الشروط السبعة المعنوية في قلب "الواو" و"الياء" "ألفاً" إذا كانتا متحركتين غير موجود هنا؛ لأن التاء أخرجتها عن كونها في وزن الفعل، كما في {الحوكة} فلم تقلب "ألفاً" كما لم تقلب في {الحوكة}، وفي إسقاط ما في بعض الشروح هنا.

{وَفَعْلَاءٌ} بالهمزة أصله: {فَعْلَايَا} قلبت الياء ألفاً لكونها واقعة بعد ألف زائدة فاجتمع الفان، فانقلب الثاني همزة، فصار: {فَعْلَاءٌ}، ولم تحذف إحداهما؛ لتلا تكون الممدودة مقصورة؛ فيختل الغرض.

فتح العناء {الباب السادس} من الأبواب الستة له وزن ولوزنه موزون فوزنه {فَعْلَى يُفْعَلِي فَعْلِيَّةٌ وَفَعْلَاءٌ}

مُوزُونَةٌ سَلْفِي يُسَلْفِي سَلْفِيَّةٌ وَسَلْفَاءٌ.

الكنوي مُوزُونَةٌ سَلْفِي يُسَلْفِي { اسكتت ياؤه لثقل الضمة عليها وقلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها {سَلْفِيَّةٌ} على وزن {ذَخْرَجَةٌ} ولا يجوز قلب يائه ألفاً إذ لو جاز لم يبق الوزن فيكون مبطلاً للإلحاق {وَسَلْفَاءٌ} بقلب الياء همزة لوقوعها في الطرف بعد ألف زائدة إذ أصله: {سَلْفَايَا}.

الاساس مُوزُونَةٌ سَلْفِي { قلبت الياء فيه وفي فعلى ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. {يُسَلْفِي} اسكتت ياؤه لثقل الضمة عليها وبقي ساكناً لانكسار ما قبلها، ويجوز قلبها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها إذا كان مجهولاً وكتبت الألف فيهما على صورة الياء دلالة على أنها مقبولة منها لقرئها في المخرج من الألف بخلاف ما إذا كانت المقبولة وأواً فإنها تكتب بصورة الألف بعد الواو في المخرج من الألف ولا يطل الإلحاق بقلب الآخر الفأ لكون الآخر محل التغيير ولا سيما عند اتصال الضمير ولأنه كالوقف. {سَلْفِيَّةٌ} على وزن ذَخْرَجَةٌ ولا يجوز أن يكون سَلْفَاءٌ على {فعلاة} إذ لو جاز لم يبق الوزن فيكون مبطلاً للإلحاق فما قاله بعض الشارحين {فعلاة} أصله: {فعلية} قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فقيه بحث من وجهين: أما أولاً فلأن الشرط الأول من الشروط السبعة غير موجود هنا وهو كونها في وزن الفعل لأنه ثقل يناسبه التخفيف ولذا قالوا وهذا الشرط يخرج نحو {الحركة} لخروجها بالتاء عن وزن الفعل وعدم هذا الشرط مانع من الإعلال وارتفاع الموانع معتبر في القواعد. وأما ثانياً فلأن الياء وإن كان آخر الكلمة في الأصل لكنها خرجت عن الأخيرة بسبب التاء على ما صرح به نفس هذا الشرح حيث قال بعد هذا الكلام ولم تكتب على صورة الياء لخروجها بالتاء عن الأخيرة وإنما يكون ذلك إذا كان في الآخر لكونه محل التغيير كما كان في ياء {أرمني} انتهى. فمضى خرجت الأخيرة لم يجز الإعلال عند كونه مبطلاً للإلحاق وإن جاز عند عدم كونه مبطلاً للإلحاق كما في حبقاً لا على ما مر فتدبر. {وَسَلْفَاءٌ} بقلب الياء همزة لوقوعها في الطرف بعد ألف زائدة إذ أصله: {سَلْفَايَا} وبيان ذلك أن الواو والياء إذا وقعتا في الطرف بعد ألف زائدة قلبتا ألفاً إما لعدم كون الألف حاجزاً حصيناً، وإما لتزليلها منزلة الفتحة لأنها متولدة منها، فقد التقى الفان ساكتان احديهما الألف الزائدة، وثانيهما الألف المقبولة فلا جرم حركوا المقبولة الأخيرة. فإن قيل: لم لم يحذفوا احديهما؟ قلنا: لو حذفنا لكان المملوذة مقصورة فاختلف الغرض، فإذا حركت الأخيرة صارت همزة.

تلخيص {مُوزُونَةٌ سَلْفِي يُسَلْفِي سَلْفِيَّةٌ وَسَلْفَاءٌ} تذكر ما في الوزن.

فتح الغناء {مُوزُونَةٌ} أي: موزون وزنه {سَلْفِي يُسَلْفِي سَلْفِيَّةٌ وَسَلْفَاءٌ} بتطابق حركاته وسكناته لحركات الوزن وسكناته.

وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ قَاضِيَهُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَافٍ بِزِيَادَةِ الْيَاءِ فِي آخِرِهِ.

الكفوي {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ قَاضِيَهُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَافٍ بِزِيَادَةِ الْيَاءِ فِي آخِرِهِ} وَعِنْدَ الْبَعْضِ بَزِيَادَةِ الْآلِفِ فِي الْآخِرِ.

إساس {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ قَاضِيَهُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَافٍ} كَمَا (سَلَقَى) أَصْلُهُ: (سَلَقَ)، ثُمَّ صَارَ: (سَلَقَى) {بِزِيَادَةِ الْيَاءِ فِي} مَحَلٍّ قَرِيبٍ مِنَ {آخِرِهِ} وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ بَزِيَادَةُ الْآلِفِ وَاخْتَارَهُ الْفَاضِلُ الْكَفْوِيُّ وَهَذَا مُخَالَفٌ لِمَا هُوَ الْمَشْهُورُ فِيمَا بَيْنَهُمْ أَنَّ الْآلِفَ لَا يَكُونُ لِلْإِلْحَاقِ وَإِنَّمَا الزَّائِدُ هُنَا هُوَ الْيَاءُ لَكِنَّمَا تَقَلَّبَ الْفَاءُ عَلَى مَا قَرَرْنَا فِي أَوَّلِ الْبَابِ.

تلخيص {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ قَاضِيَهُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَافٍ} كَمَا (سَلَقَى) أَصْلُهُ: (سَلَقَ)، ثُمَّ صَارَ: (سَلَقَى) {بِزِيَادَةِ الْيَاءِ فِي آخِرِهِ} لَكِنِ الْيَاءُ قَلِبَتْ الْفَاءُ كَمَا عَرَفْتِ، وَقِيلَ: الزَّائِدُ فِيهِ الْآلِفُ. وَظَاهِرُ كَلَامِ الْفَاضِلِ الْكَفْوِيِّ يَمِيلُ إِلَيْهِ، وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ مُخَالَفٌ لِمَا قَالُوا: إِنَّ الْآلِفَ لَا تَكُونُ لِلْإِلْحَاقِ.

فتح الغناء {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ قَاضِيَهُ} الْمَفْرَدُ الْمَذْكُورُ الْغَائِبُ وَإِنَّمَا قِيدْنَا بِقَوْلِنَا "الْمَفْرَدُ الْمَذْكُورُ" فَإِنَّ الْمَفْرَدَ الْمَوْثُوتَ لَا يَجِيءُ عَلَى وَزْنِ (سَلَقَى) بَلْ يَجِيءُ عَلَى وَزْنِ (سَلَقَيْتَ) بِسُكُونِ التَّاءِ ثُمَّ يَكُونُ (سَلَقْتَ) بِإِجْرَاءِ الْإِعْلَالِ وَإِنَّمَا قِيدْنَا بِقَوْلِنَا الْغَائِبُ فَإِنَّ الْمَخَاطَبَ يَجِيءُ عَلَى وَزْنِ (سَلَقَيْتَ) بِفَتْحِ التَّاءِ مَبْنِيًّا {عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَافٍ بِزِيَادَةِ الْيَاءِ فِي آخِرِهِ} فَكُلُّ فِعْلٍ مَعْلَمٍ بِهَذِهِ الْعَلَامَةِ فَهُوَ مِنْ بَابِ الْفَعِيلَةِ.

وَبِنَاؤُهُ لِلتَّغْدِيَةِ نَحْوُ: سَلَقَيْتُ رَجُلًا.

الكسرى {وَبِنَاؤُهُ لِلتَّغْدِيَةِ نَحْوُ: سَلَقَيْتُ رَجُلًا} يقال: (سَلَقَيْتَهُ سَلْقَاءً) إذا ألقاه على ظهره وأوقعه على قفاه.

أما {وَبِنَاؤُهُ لِلتَّغْدِيَةِ نَحْوُ: سَلَقَيْتُ رَجُلًا} يقال: (سَلَقَيْتَهُ سَلْقَاءً) إذا ألقاه على ظهره، و (سَلَقَيْتُ رَجُلًا) أي: أوقعته على قفاه، وكذا (سَلَقْتَهُ) يقال: طعنته فسَلَقْتَهُ إذا ألقىته على ظهره من (السَلَقِ) بفتح السين وسكون اللام فعلى هذا يكون معنى سَلَقِ سَلَقِي واحداً، ويقال: (سَلَقَهُ بِالْكَلَامِ) إذا آذاه بشدة القول باللسان كما في قوله تعالى: ﴿سَلَقُواكُمْ بِالْحَيْثِ جَدِيدٍ﴾ [الأحزاب: ١٩]، وعند أبي عبيدة: بالغوا فيكم بالكلام، ويقال: (سَلَقْتَ المَزَادَةَ) إذا دعيتها والمزادة بكسر الميم هو الابتنان، ويقال: (سَلَقْتُ البَقْلَةَ أو البَيْضَ) إذا أغلتيه بالنار إغلاءً خفيفاً، ويقال: (سَلَقَهَا وَسَلَقِيهَا) إذا بسطها ثم جامعها، وفي بعض النسخ: (سَلَقِي زَيْدًا) أي: نام على قفاه، فهذا يشعر بأنه قد يكون لازماً ولعل هذا مصنوع لأنه لم يأت في كتب اللغة بهذا المعنى وإنما هو معنى الاستلقاء إذ يقال: (استلقى الرجل) إذا نام على ظهره فتدبر.

تلخيص {وَبِنَاؤُهُ لِلتَّغْدِيَةِ نَحْوُ: سَلَقَيْتُ رَجُلًا} أي: "القبتة على ظهره"، أو "أوقعته على قفاه"، ومجرده بجي، على هذا المعنى أيضاً، يقال (سَلَقْتُهُ): إذا ألقىته على ظهره، ويقال (سَلَقَهُ بِالْكَلَامِ): إذا آذاه، وهو شدة القول باللسان، قال الله تعالى: ﴿سَلَقُواكُمْ بِالْحَيْثِ جَدِيدٍ﴾ [الأحزاب: ١٩]، ويقال (سَلَقِ البَقْلَ والبَيْضَ): إذا غلاه بالنار غلواً حقيقياً، وباب الكل (ضرب) كذا في "مختار الصحاح" وقسر بعض شراح "المقصود" (سَلَقِي) بقوله: أي عمِلَ عمَلَ الجاسوس، وفيه نظر، وفي بعض النسخ: (سَلَقِي زَيْدًا) أي: نام على قفاه، ولعله من المصنوعات لأنه معنى: اسْتَلَقِي لا سَلَقِي كما بجي.

فتح العناء {وَبِنَاؤُهُ} كائن {لِلتَّغْدِيَةِ} فقط دون اللازم {نَحْوُ: سَلَقَيْتُ} نفس متكلم وحده {رَجُلًا} مفعول (سَلَقَيْتَ) وفاعلُه ناء المتكلم أي: ألقىته على ظهره ويعبر عنه في التركيبي بأن يقال: بن رجلى يعنى بر حريفى أرقهسى اوزره آتدم دوشوردم فهو معنى المتعدي، وقيل: معناه أوقعته على قفاه بوتقديرجه تركجه معناسى بن بر حريفى قفاسى اوزره اتوب دوشوردم ديمك اولور.

وَيُقَالُ لِهَذِهِ السِّيَةِ الْمُلْحَقُ بِالرُّبَاعِيِّ، وَمَعْنَى الْإِلْحَاقِ اتِّخَاذُ الْمُضَدِّزَيْنِ^{١١} الْمُلْحَقِ وَالْمُلْحَقِ بِهِ.

الكوفي {وَيُقَالُ لِهَذِهِ السِّيَةِ} الأبواب {الْمُلْحَقُ بِالرُّبَاعِيِّ، وَمَعْنَى الْإِلْحَاقِ} أي: إلحاق هذه الأبواب على أن يكون اللام عوضاً عن المضاف إليه كما هو مذهب الكوفية، أو معنياً غناء الإضافة في الإشارة إلى المعهود كما هو مذهب البصرية ولذا قال رحمه الله {اتِّخَاذُ الْمُضَدِّزَيْنِ} مصدر {الْمُلْحَقِ وَ} مصدر {الْمُلْحَقِ بِهِ}.

أساس {وَيُقَالُ} ويسمى {لِهَذِهِ} الأبواب {السِّيَةِ} وهو باب (الفوعلة) و(الفيعلة) و(الفعولة) و(الفعيلة) و(الفعلة) و(الفعلية) عندهم {الْمُلْحَقُ بِالرُّبَاعِيِّ} لكونها على زنته هذا على تقدير تكريره إنما ذكر لتقريب المفسر والمفسر ولا بد من ذكره هنا سواء ذكر فيما سبق أو لا إذ لو لم يذكر هنا مع كونه مذكوراً فيما سبق لزم الفصل بين المفسر والمفسر بأبواب كثيرة وكلام طويل وهو غير معقول في مقام التفهيم بل قبيح ولذا رجحنا الترك في ذلك المقام والاتيان هنا فتذكر.

تلخيص {وَيُقَالُ} ويسمى {لِهَذِهِ} الأبواب {السِّيَةِ} التي ذكرت أعني باب (الفوعلة) و(الفيعلة) و(الفعولة) و(الفعيلة) و(الفعلة) و(الفعلية) كذا قالوا، وفيه إشارة إلى أن هذه الأبواب تذكر بأسماء مصادرها كالأبواب السابقة {الْمُلْحَقُ بِالرُّبَاعِيِّ} وهذه الجملة على تقدير ذكرها قبل ذكر هذه الأبواب على ما في بعض النسخ تكرير لتقريب المفسر والمفسر، وعلى تقدير عدم ذكرها قبلها يلزم ذكره أشد لزوم على ما في أكثر النسخ، وهذه النسخة أولى لخلوها عن التكرار، وبالجملة يلزم ذكرها هنا للتقريب المذكور سواء ذكر في ما سبق، أو لم يذكر.

فتح الغناء {وَيُقَالُ} في اصطلاح علماء التصريف {لِهَذِهِ السِّيَةِ} المذكورة يعني باب (الفوعلة) و(الفيعلة) و(الفعولة) و(الفعيلة) و(الفعلة) و(الفعلية) {الْمُلْحَقُ بِالرُّبَاعِيِّ} وإنما ذكر هذه العبارة هنا مع أنه كان معلوم المأل فيما سبق ليكون المفسر بفتح الغاء والسين الثاني قريباً للمفسر بكسر السين الثاني وهو أي: المفسر قوله:

١١ وفي نسخة: اتحاد مصدري

الكوفي فإن قلت: هذا منقوض بباب الأفعال فإنه كما يقال: (ذخرج ذخرأجاً) يقال: (أخرج إخرأجاً) فيتحد المصدران مع أنهم لم يحكموا عليه بأنه ملحق ب(ذخرج). أجيب: بأن الاعتبار إنما هو بالفعللة لعمومها واطرادها في صور جميع (فعلل) دون (الفعالل) لعدم مجيئه في بعض الصور والمواد، فإنهم لم يقولوا: (برفأشاً) و(فخطبأباً) و(عربأدأ) بل (برقشأ) و(قخطبأ) و(عربدأ)؛ ولأن الشرط توافق المصادر جميعها، وبأن حرف الإلحاق لا يزيد في الأول وأن زيادة الهمزة لقصده معنى التعدية لا المساواة له في تصرفاته اللفظية فتأمل.

أسئ {ومعنى الإلحاق} اعلم أن التفسير بكلمة "أي" للإيضاح والكشف، والتفسير بما يشق من العناية والقصود والإرادة لدفع السؤال وإزالة التوهم إذ قد يتوهم هنا أن الملحق من الإلحاق وهو اللحاق يفتح اللام أو اللحق يفتححتين بمعنى الوصول والإدراك يقال: لحقه ولحق به من الباب الرابع إذا أدركه والإلحاق الإيصال، ويقال ألحقه بمعنى لحقه فهذا المعنى اللغوي لا يليق بهذا المقام فسل بناء على ذلك التوهم بأنه ما معنى الإلحاق هنا عندهم^(١) وفي اصطلاحهم دفعه مزيلاً لذلك التوهم بقوله:

تلخيص ولما استشعر هنا سؤالاً بأن يقال: ما معنى الإلحاق عند الصرفيين، قال: {ومعنى الإلحاق} أي: معنى الإلحاق المعهود {اتخاذ مصدرى المُلْحَق} كالجلبة والجلباب {والمُلْحَق} به: كالدرجة والدحراج، يعني: اتحاد مصدرى الملحق ومصدرى الملحق به، كما مثلنا لهما، فلا يرد ما قيل: إن {إخرأجاً} و{ذخرأجاً} متحدان في الوزن، مع أن باب {الإفعال} ليس بملحق {بدرج} لأن باب {الإفعال} ليس له مصدران كمصدرى {ذخرج} حتى يتحد المصدران منه، مع المصدرين {دحرج}؛ فلا حاجة إلى الجواب بأن العبرة في الإلحاق بالمصدر الأول، وهو {الفعاللة} كالدرجة) لا بالمصدر الثاني وهو {الفعالل} كال{دحراج}، فإن المصدر الأول يجيء في جميع الصور بخلاف المصدر الثاني وهو {الفعالل} فإنه لم يجيء في جميع الصور كما في: {قخطب} و{عربد} فإن مصدرهما: {قخطب} و{عربد} لا {قخطبأباً} و{عربأدأ}.

فتح الغناء {ومعنى الإلحاق} عند الصرفيين {اتخاذ المصدرين} يعني مصدر الملحق

(١) تعميم بيان الإلحاق سواء في هذا المقام أو بعده.

الكفوي واعلم أنه زاد بعضهم على هذه الستة في ملحقات الرباعي بايين آخرين أحدهما (فَعْفَل) بتكرير الفاء بين العين واللام، موزونه: (زَلْزَل) والثاني (فَعْفَل) بزيادة النون بين العين واللام موزونه: (فَلْسَس) وعلى هذا يكون الملحق بالرباعي ثمانية أبواب ولعل المصنف تركهما لكونهما مختلفان فيهما، فإنهما من الملحقات عند الكوفيين، ومن المجرد عند البصريين، كما في "روح الشروح".

اساس "ومعنى الإلحاق" فاللام للعهد الخارجي التوعي فما قاله الفاضل الكفوي أي: إلحاق هذه الأبواب على أن يكون اللام عوضاً عن المضاف إليه كما هو مذهب الكوفية أو مغنياً غناء الإضافة في الإشارة إلى المعهود كما هو مذهب البصرية مما لا وجه لتخصيصه بإلحاق هذه الأبواب والحال أن المراد منه معناه الاصطلاحي وهو {اتِّخَاذُ مُصَدَّرِي الْمُلْحَقِ} نحو: جليبة وجليباً {وَالْمُلْحَقُ بِهِ} نحو: دحرجة ودحرجاً فيكون التقدير اتحاد مصدرين كل من الملحق والملحق به فلا يرد ما قيل من أنه إذا كان المراد بالإلحاق اتحاد المصدرين في الوزن لكان إخراجاً ودحرجاً متحدين في الوزن فلم لم يحكم بالإلحاق فيه، ولا حاجة إلى الجواب بأن العبارة في الإلحاق بالمصدر الأول وهو الفعل كالدحرجة لا بالمصدر الثاني وهو الفعلان فإن الأول يجيء في جميع الصور بخلاف المصدر الثاني وهو فعلاً فإنه لم يجيء في جميع الصور كما في {فَخَطَبَ} و{عَزَيْدَ} فإنهم لم يقولوا في مصدرهما {فَخَطَباً} و{عَزَيْداً} بل يقولون: {فَخَطْبَةً} و{عَزِيدَةً} لأن هذا التوجيه لا يستفاد من عبارة المصنف بل المتبادر من الاتحاد الاتحادي في المصدرين لكل منهما لا في واحد من المصدرين على ما يشعر به الإضافة على أنه لا يرد السؤال أصلاً؛

تخصيص فإن قلت: الجواب فرع ورود السؤال، مع أن هذا السؤال لا يرد أصلاً؛ لأن الزائد في {إخراجاً} كان في أوله مع أن الإلحاق لا يكون في أول الكلمة بل في وسطها أو آخرها على ما سيصرح به المصنف فلا حاجة إلى الجوابين معاً. قلنا: هذا تحقيق، والسائل أورد السؤال على ظاهره لأن {إِخْرَاجاً} و{دِحْرَاجاً} متحذان في الوزن الظهوري مع قطع النظر عن هذا التحقيق. وأما في التحقيق فلا يرد أصلاً كما قلت.

فتح الغاء {و} مصدر {الْمُلْحَقُ بِهِ} والمراد من المصدر المصدر الأول مثلاً المراد من مصدرين جليب وهما جليبةً وجليباً جليبة، ومن مصدرين دحرج وهما دحرجةً ودحرجاً ودحرجة؛ لأن الأول أصل فلذا قدم في الذكر على الثاني كما ترى.

التفوي واعلم أن الإلحاق جعل مثل أنقص على مثال أزيد منه بزيادة حرف أو أكثر أي جعله موازناً له في عدد الحروف والحركات والسكنات ولذلك لا يجوز الإدغام مطلقاً في الملحقات ولا الإعلال في غير الآخر، ويجعل ذلك الحرف الزائد في المزيد فيه مقابلاً للأصلي في الملحق، فيعامل الملحق معاملة المحلق به في أحكامه من التصغير والتكثير وغيرهما، فلا بد أن يكون الملحق مماثلاً وموازناً للملحق به. ولما فرغ المصنف عن الرباعي المجرد شرع في المزيد على الرباعي فقال:

أساس لأن الزائد للإلحاق لا يكون في أول الكلمة بل يكون في وسطها وآخرها على ما سيجيء من المصنف، ولأن الزائد في نحو: (إخراجاً) لغرض معنوي كالتعدية لا لغرض لفظي كالمساواة والموازنة للملحق به فتبصر. وبالجمله إن معناه إدخال وزن في وزن آخر بزيادة حرف أو أكثر فيه غير أصلية ليعامل معاملة ذلك الوزن الآخر في مصدره وجميع تصرفاته بحيث يجعل ذلك الحرف الزائد في المزيد فيه مقابلاً للأصلي في الملحق به فيعامل بالملحق معاملة الملحق به في الحركات والسكنات وعدد الحروف وفي الأحكام من التصغير وغيره ولما فرغ عن الرباعي المجرد وملحقته شرع في المزيد على الرباعي المجرد وملحقته فقال:

للحجى والحاصل أن معنى الإلحاق الاصطلاحي كون الملحق بزيادة الحرف مماثلاً للملحق به من غير زيادة في جميع تصرفاته، وهذا هو المراد هنا لا معناه اللغوي، وهو الوصول والإدراك، يقال: (لحقته)، (ولحق به) من الباب الرابع، إذا أدركه، ولما فرغ من الرباعي المجرد وملحقته، أراد أن يشرع في المزيد على الرباعي وملحقته بعضه، فقال:

فتح العناء ولما فرغ من الرباعي المجرد وملحقته أراد أن يشرع في المزيد على الرباعي المجرد وملحقته فقال:

وثلاثة لفا زاد على الرباعي المجزود وهي على نوعين:

الكفوي {وثلاثة} أبواب من خمسة وثلاثين باباً كائنة {لفا زاد على الرباعي المجزود وهي} أي: تلك الثلاثة

{على نوعين} لأن زائدة إما واحد أو اثنان لا غير وإلا لخرج عن الاعتدال ويظن أنه كلمتان

لسر {وثلاثة} أي: وثلاثة أبواب على أن يكون التثنية عوضاً عن المضاف إليه بقرينة المعطوف عليه يعني وثلاثة أبواب من خمسة وثلاثين باباً كائنة {لفا} أي: البناء {زاد} أي وقع الزيادة {على الرباعي المجزود} صفة مخصصة للرباعي الخالي عن الزيادة ويسمى المزيد على الرباعي {وهي} أي: تلك الأبواب الثلاثة بحسب الزيادة الواقعة فيه {على نوعين} لأن تلك الزيادة إما بحرف أو بحرفين لا غير والإلزام زيادة حرف البناء على ستة وهي سبب لخروجه عن حد الاعتدال.

تلخيص {وثلاثة} أي: ثلاثة أبواب من خمسة وثلاثين باباً كائنة {لفا} أي: لبناء {زاد} أي: وقع الزيادة فيه من قبيل: "وقد حيل بين العير والنزوان" أي: وقع الحيلولة بينهما، {على الرباعي المجزود} أي: الخالي عن الزيادة {وهي} أي: تلك الأبواب الثلاثة المعبر عنها بالمزيد على الرباعي {على نوعين} بحسب الزيادة الواقعة فيه؛ لأن تلك الزيادة إما بحرف واحد أو حرفين لا غير؛ لأنه لم يأت في مزيد الرباعي ما زيد فيه ثلاثة أحرف كما يأتي ذلك في مزيد الثلاثي لا غير؛ لعدم وجود كلمة مبنية على سبعة أحرف، ولو وجد ذلك لخرج عن حد الاعتدال.

فتح الغناء {وثلاثة} أبواب من الأبواب الخمسة والثلاثين كائنة {لفا} أي: لبناء {زاد على الرباعي المجزود وهي} كائنة {على نوعين} لأن الزائد إما واحد وهو النوع الأول، وإما اثنان وهو النوع الثاني، ولا يوجد ما يزداد فيه ثلاثة على الرباعي المجرد، ولأنه لو وجد ليكون مبنياً على سبعة أحرف وهو مفقود في لسان العرب لخروجه عن معيار الكلام.

التَّوَعُّمُ الْأَوَّلُ: مَا زِيدَ فِيهِ حَرْفٌ وَاحِدٌ عَلَى الرُّبَاعِيِّ الْمَجْرُودِ، وَهُوَ بَابٌ وَاحِدٌ، وَزَنْهُ
تَفَعَّلَ يَتَفَعَّلُ تَفَعُّلاً، مَوْزُونَةٌ تَدَخَّرُ يَتَدَخَّرُ تَدَخُّراً، وَزَنْهُ

الكفوي {التَّوَعُّمُ الْأَوَّلُ} مِنْهَا {مَا} أَي: فَعْلٌ أَوْ الْفَعْلُ الَّذِي {زِيدَ فِيهِ حَرْفٌ وَاحِدٌ عَلَى الرُّبَاعِيِّ
الْمَجْرُودِ، وَهُوَ بَابٌ وَاحِدٌ، وَزَنْهُ تَفَعَّلَ يَتَفَعَّلُ تَفَعُّلاً، مَوْزُونَةٌ تَدَخَّرُ يَتَدَخَّرُ تَدَخُّراً} بِضَمِّ
الرَّاءِ الْمَهْمَلَةِ

السامي {التَّوَعُّمُ الْأَوَّلُ} مِنَ النَّوعَيْنِ {مَا} أَي: فَعْلٌ أَوْ الْفَعْلُ الَّذِي {زِيدَ فِيهِ حَرْفٌ وَاحِدٌ عَلَى
الرُّبَاعِيِّ الْمَجْرُودِ وَهُوَ} أَي: النَّوعِ الْأَوَّلِ {بَابٌ وَاحِدٌ} أَي: مَنْحَصَرٌ فِيهِ بِحُكْمِ السَّمَاعِ. قَدْ عُرِفَتْ
مَا فِي هَذَا الْحَمَلِ فَتَذَكَّرْ. وَتَقْدِيمُ هَذَا النَّوعِ عَلَى النَّوعِ الثَّانِي وَضِعاً لِيُؤَافِقَ الْوَضْعَ الطَّبِيعَ، فَإِنَّ
الزَّائِدَ فِي النَّوعِ الْأَوَّلِ وَاحِدٌ، وَفِي الثَّانِي اثْنَانِ، وَالوَاحِدُ مَقْدَمٌ عَلَى الْاِثْنَيْنِ طَبِيعاً {وَزَنْهُ} أَي:
مَا يوزن به {تَفَعَّلَ يَتَفَعَّلُ تَفَعُّلاً} بِضَمِّ اللَّامِ الْأُولَى عَلَى مَا تَقْتَضِيهِ قَاعِدَةُ الْمَصْدَرِ {مَوْزُونَةٌ
تَدَخَّرُ يَتَدَخَّرُ تَدَخُّراً} ^{١١} بِضَمِّ الرَّاءِ الْمَهْمَلَةِ.

تلخيص {التَّوَعُّمُ الْأَوَّلُ} مِنَ النَّوعَيْنِ {مَا} أَي فَعْلٌ أَوْ الْبِنَاءُ الَّذِي {زِيدَ فِيهِ حَرْفٌ وَاحِدٌ عَلَى
الرُّبَاعِيِّ الْمَجْرُودِ، وَهُوَ} أَي النَّوعِ الْأَوَّلِ أَوْ ذَلِكَ الْبِنَاءِ {بَابٌ وَاحِدٌ} بِحَسَبِ السَّمَاعِ، وَإِنَّمَا قَدَّمَ
هَذَا النَّوعَ عَلَى الثَّانِي لِكَوْنِ زَائِدِهِ وَاحِدًا، وَالوَاحِدُ مَقْدَمٌ عَلَى الْاِثْنَيْنِ طَبِيعاً، فَقَدَّمَ وَضِعاً أَيْضاً،
لِيُؤَافِقَ الْوَضْعَ الطَّبِيعَ. {وَزَنْهُ} أَي: الْمَوْزُونُ بِهِ لَهُ {تَفَعَّلَ يَتَفَعَّلُ تَفَعُّلاً} ضَمَّتِ اللَّامُ الْأُولَى
فِي الْمَصْدَرِ فَرَقاً بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَاضِيهِ، {وَمَوْزُونَةٌ} أَي: مَوْزُونٌ هَذَا الْبَابُ أَوْ مَوْزُونٌ مَا يوزن به مِنْهُ
{تَدَخَّرُ يَتَدَخَّرُ تَدَخُّراً} بِضَمِّ الرَّاءِ فِيهِ لَمَّا مَرَّ.

فتح العناء {التَّوَعُّمُ الْأَوَّلُ مَا زِيدَ} أَي: فَعْلٌ زِيدَ {فِيهِ} أَي: فِي ذَلِكَ الْفَعْلِ {حَرْفٌ وَاحِدٌ} فَفَطَّ
{عَلَى الرُّبَاعِيِّ الْمَجْرُودِ وَهُوَ} أَي: النَّوعِ الْأَوَّلِ {بَابٌ وَاحِدٌ} فَقَطَّ بِحَسَبِ الْاِسْتِقْرَاءِ بِعَنِي
لَمْ يَجِدُوا زِيَادَةَ عَن بَابٍ وَاحِدٍ وَإِن تَبِعُوا مَراراً وَتَكَرَّرُوا فِي لُغَةِ الْعَرَبِ {وَزَنْهُ} أَي: وَزَنَ ذَلِكَ
الْبَابُ الْوَاحِدُ {تَفَعَّلَ يَتَفَعَّلُ تَفَعُّلاً} بِفَتْحِ التَّاءِ فِي الْمَاضِي وَالْمَضَارِعِ وَالْمَصْدَرِ، وَبِضَمِّ اللَّامِ
الْأُولَى فِي الْمَصْدَرِ عَلَى مَا سَبَقَ مِنْ أَنَّهُ هُوَ الْقَاعِدَةُ عِنْدَ وُجُودِ التَّاءِ فِي أَوَّلِ الْمَاضِي {وَمَوْزُونَةٌ}
أَي: مَوْزُونٌ وَزَنَهُ {تَدَخَّرُ يَتَدَخَّرُ تَدَخُّراً} مُطَابِقاً لِلوزنِ فِي الْحَرَكَاتِ وَالسَّكِّنَاتِ.

١١ | وَمِنْ هَذَا الْبَابِ نَبْرَقَ وَتَسْرَبَلَ أَي: لَبَسَ الْبِرْقَعَ وَالسَّرْبَالَ فَهُوَ لِزَمَ لِقَطْعاً وَمَتَعَبٌ مَعْنَى.

اساس (وَيَأْوُهُ لِلْمُطَاوَعَةِ) لقبول الأثر والتأثر على ما عرفت معناها (نَحْوُ: دَخَرَجْتُ الْحَجَرَ) أي: دورتها (فَتَدَخِّرُ ذَلِكَ الْحَجَرَ) أي تدورت هكذا في أكثر النسخ، وفي بعضها فتدحرج بإضمار الفاعل وكلتا النسخين ليست بصواب إذ على الأولى يجب أن يقال: فَتَدَخِّرُ ذَلِكَ الْحَجَرَ لأن الحجر مؤنث معنوي. وعلى الثانية يجب أن يقال (فَتَدَحْرَجْتُ^(١)) وقصر الاعتراض على الثانية واختيار الأولى كما فعله بعض الشارحين ليس على ما ينبغي فتدبر.

تلخيص قال صاحب "التيان" في تفسيره: حجر خفيف مربع كانوا يحملونه معهم، أو لم يكن حجراً معيناً، بل يضرب موسى عليه السلام أي حجر كان، فينشق. انتهى. وقال البيضاوي في تفسيره أيضاً: اللام في الحجر للعهد على ما روي أنه كان حجراً طورياً مكعباً حملاً معه، وكانت تتبع من كل وجه ثلاثة أعين تسيل كل عين في جدول إلى سبط، أو كان حجراً أهبطه آدم من الجنة، ووقع إلى شعيب عليه السلام، فأعطاه لموسى، أو الحجر الذي فر بثوبه لما وضع ليغتسل، وبرأه الله به عما رموه به من الأذرة، فأشار إليه جبرائيل بحمله، أو للجنس وهذا أظهر في الحجة إلى آخر ما قال. وقال الله تعالى: ﴿فَأَنبِئْهُمْ بِذُنُوبِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٦٠] أي: من ذلك الحجر، وقال في "المختار": (الحجر) جمعه: (الأحجار والحجارة)، وجميع الكتب مشحونة بهذا فانظر إلى كلام هؤلاء الفضلاء كيف عبروا في ضمير الحجر وصفاته بالتذكير، ولبت شعوري لم غفلاً عما لا تسكن الغفلة عنه للطالب فضلاً عن الفاضل الأوحدي ربنا لا نؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا واعف عنا واغفر لنا وارحمنا أنت مولانا فانصرنا وأنت خير الناصرين. إذا عرفت هذا فكلتا النسخين صحيحة سالمة والله در المصنف - رحمه الله تعالى - ومن هذا الباب: (تَسْرِبَلُ) يقال: سَرِبَلَهُ سَرِبَلَةً فَتَسْرِبَلُ، أي: ألبسه السَرِبَلُ فَلْيَسَهُ، وكذا (تَبْرُقُ) يقال: بَرُقَهَا فَتَبْرُقُهَا، أي: ألبسها البرقع فلبسه، كذا في "مختار الصحاح".

فتح العبد (وَيَأْوُهُ) كائن (لِلْمُطَاوَعَةِ) التي سبق معناه عند بيان الانفعال (نَحْوُ: دَخَرَجْتُ) أنا (الْحَجَرَ) أي: جعلته مدوراً (فَتَدَخِّرُ ذَلِكَ الْحَجَرَ) أي: قبل التدور بتدويري إياه فصار مدوراً، قيل: إن الصواب أن تكون العبارة فتدحرجت تلك الحجر لكون الحجر مؤنثاً سماعياً. انتهى. ولكن العبد الفقير بنيت الكلام على المشهور وما فنشت الأصل والحقيقة؛ لأن المراد سرد المثال لبيان المعنى كما لا يخفى، ولما بين المصنف النوع الأول أراد بيان الثاني فقال:

(١) لأنه مستدل إلى ضمير الحجر فيجب تأنيث العامل اهـ [قلت: وهذا خطأ كما لا يخفى فالحجر مذكر راجع ما قاله صاحب التلخيص].

النوع الثاني: وهو ما زيد فيه حرفان على الرباعي المجرد وهو بابان:

الكنوي { النوع الثاني } من ذينك النوعين { وهو ما زيد فيه حرفان على الرباعي المجرد وهو بابان } وذلك لأن أحد الزائدين فيه همزة وصل مكسورة في أوله، والثاني إما نون ساكنة بعد عينه، وإما تكرير اللام الأخيرة مع الإدغام بنقل حركته إلى اللام الأولى الساكنة

أساس { النوع الثاني } من ذينك النوعين { وهو ما زيد فيه حرفان على الرباعي المجرد } فيكون ماضيه على ستة أحرف ويسمى هذا النوع السداسي المزيد على الرباعي { وهو } أي: النوع الثاني { بابان } أي منحصر فيهما لأن أحد الزائدين في أول ذينك البابين همزة وصل مكسورة وثانيهما إما نون ساكنة بعد عينه وهو الباب الأول وإما تكرير اللام مع الإدغام بنقل حركته إلى اللام الأولى الساكنة لدفع توالي أربع حركات وهو الباب الثاني.

للحمص { النوع الثاني } من النوعين { وهو ما زيد فيه حرفان على الرباعي المجرد } فتكون الحروف الأربعة الأصلية مع الحرفين الزائدين ستة، ولذا يقال لهذا النوع السداسي المزيد على الرباعي { وهو } أي: النوع الثاني { بابان } أي: منحصر فيهما بحسب الاستقراء باعتبار محل الزيادة وذاتها كما يجي.

فتح الغناء { النوع الثاني } من النوعين الموعود ذكرهما وبيانهما { وهو ما } أي: فعل { زيد فيه } أي: في ذلك الفعل { حرفان على } الفعل { الرباعي المجرد } فيبلغ حروف الماضي إلى ستة ويقال له السداسي المزيد على الرباعي { وهو } أي: ذلك النوع { بابان } فقط بحسب الاستقراء

الباب الأول: افعلل يفعلل افعللاً مؤزونه اخرنجم يخرنجم اخرنجاماً. وعلامة أن يكون ماضيه على ستة أحرف بزيادة الهجزة في أوله والثون بين العين واللام الأولى، وبتأوه للمطاوعة، نحو: خرجمت الإبل^(١).

الكسري {الباب الأول} منهما {افعلل يفعلل افعللاً} بكسر العين {مؤزونه اخرنجم يخرنجم اخرنجاماً} وعلامة أن يكون ماضيه على ستة أحرف بزيادة الهجزة في أوله والثون بين العين واللام الأولى، وبتأوه للمطاوعة، نحو: خرجمت الإبل أي: جمعتها ورددت بعضها إلى بعض.

سامي {الباب الأول} من الباسين {افعلل يفعلل افعللاً} بكسر العين {مؤزونه اخرنجم يخرنجم اخرنجاماً} وهو في مشعبة الرباعي كالفعل في مشعبة الثلاثي في أنه للمطاوعة على ما سيجيء. وعلامة أن يكون ماضيه على ستة أحرف مثل {اخرنجم} إذ أصله: {خرجم} ثم صار: {اخرنجم} بزيادة الهجزة في أوله والثون بين العين واللام الأولى، وبتأوه للمطاوعة، نحو: خرجمت الإبل فاخرنجم ذلك الإبل {١} أي: رددتها فارتد بعضها على بعض، والصواب فاخرنجمت أو فاخرنجمت^(١) تلك الإبل وحكم بعض الشارحين بأن النسخة الموجودة عنده هي: خرجمت الإبل فاخرنجم وفسره بقوله أي: تلك الإبل.

تلخيص {الباب الأول} منهما {افعلل يفعلل افعللاً} وقد عرفت وجه زيادة الألف في المصدر {مؤزونه اخرنجم يخرنجم اخرنجاماً} وعلامة أن يكون ماضيه على ستة أحرف أربعة منها أصلية، واثنان زائدتان، إذ أصله: {خرجم} ثم صار: {اخرنجم} بزيادة الهجزة في أوله والثون بين العين واللام الأولى، وبتأوه للمطاوعة، نحو: خرجمت الإبل يقال: خرجم القوم، إذا: ازدحموا، قال الفراء: المحرجم، العدد الكثير، يقال: اخرنجم العدد أي: كثر، ويقال: خرجمت الإبل فاخرنجمت، إذا: رددتها فارتد بعضها على بعض واجتمعت. كذا في كتب اللغات، وبما نقلنا عرفت أن قوله:

فتح الغنة {الباب الأول} منهما له وزن ولوزنه موزون فوزنه {افعلل} بكسر الهجزة وسكون الفاء وفتح العين وسكون النون وفتح اللامين {يفعلل} بكسر اللام الأولى {افعللاً} بكسر الهجزة والعين و{مؤزونه} أي: موزون وزنه

(١) والاجرجمم الازدحام يقال: اخرنجم القوم إذا ازدحموا مكللاً في "الصحاح".

الكوفي { فَاخْرَجْتُمْ ذَلِكَ الْإِبِلَ } { ١١ } أي: اجتمعت ومن هذا الباب (إسناس) و(البنال) أصلهما: (اوسنواس) و(اولنوال) فقلبت الواو الأولى ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ونقلت حركة الواو الثانية إلى ما قبلها وقلبت ألفاً لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن فصار (ايسناس) و(ايلنال).

اساس أقول: هذا التفسير ليس بصواب أيضاً لأنه إن كان المراد منه تفسير الفاعل المحذوف فهو غير جائز لانتضائه حذف الفاعل وهو لا يجوز في غير المصدر، وإن كان منه تفسيراً لضمير الفاعل وهو أيضاً غير جائز، لأن المفسر مذكر وتفسيره بالموث لا يجوز فتأمل.

تلخيص { فَاخْرَجْتُمْ ذَلِكَ الْإِبِلَ } { ١١ } ليس بصواب، بل الصواب: فَاخْرَجْتُمْ أَوْ فَاخْرَجْتُمْ تِلْكَ الْإِبِلَ، لأن "الإبل" اسم جمع لا واحد لها من لفظها، وهي مؤنثة؛ لأن أسماء المجموع التي لا واحد لها من لفظها إذا كانت لغير آدميين فالتأنيث لها لازم كذا في "المختار" على ما سبق بيانه.

فتح الغناء { وَيُنَاوَهُ } كائن { لِلنَّطَاوَعَةِ } المعلوم معناها بسبب تكرار ذكرها في الأمثلة السابقة { نَحْوُ: خَرَجْتُمْ الْإِبِلَ فَاخْرَجْتُمْ ذَلِكَ الْإِبِلَ } أي: جمعتها ورددت بعضها إلى بعض فاجتمع ذلك الإبل هذا، وأما الفصيح فاجتمعت تلك الإبل قيل: معناه ازدحم فيكون لازماً؛ لأن الازدحام لازم لا متعدي وإنما قدم الباب الأول على الثاني لكون أحد الزائدين قبل الآخر بخلاف الثاني كما ستعرفه، ولما بين الباب الأول أراد بيان الباب الثاني فقال: { أَخْرَجْتُمْ يَخْرُجُ خَرَجْتُمْ أَخْرَجْتُمْ وَأَخْرَجْتُمْ } أن يكون ما فيه { المفرد المذكر الغائب مبنياً } على ستة أحرف بزيادة الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَالثَّوْنِ بَيْنَ الْعَيْنِ وَاللَّامِ الْأُولَى } فكل فعل هذا شأنه فهو من باب (الافعللال) مثل (اوسنواس) و(اولنوال).

الباب الثاني: اَفْعَلُّ يَفْعَلُّ اَفْعِلَالاً، مَوْزُونُهُ اَفْشَعْرُ يَفْشَعْرُ اَفْشَعْرَاؤًا.

الكسوي {الباب الثاني: اَفْعَلُّ} بسكون الفاء وفتح العين وفتح اللام الأولى مخففةً والأخيرة مشددة {يَفْعَلُّ} بكسر اللام الأولى {اَفْعِلَالاً مَوْزُونُهُ اَفْشَعْرُ يَفْشَعْرُ} أصلهما {افشعور يفشعون} فنقلت حركة الراء الأولى إلى ما قبلها الساكن فأدغمت الراء في الراء {افشعراؤا}.

أساس {الباب الثاني اَفْعَلُّ} بكسر الهمزة وسكون الفاء وفتح اللام الأولى مخففةً والأخيرة مشددة ومدغمة {يَفْعَلُّ} بكسر اللام الأولى وضم الأخيرة مشددة {اَفْعِلَالاً} بكسر العين وإدغام اللام الأولى في الثانية وزيدت الألف قبل اللام الزائدة فرقاً بينه وبين فعله الماضي. اَمَوْزُونُهُ اَفْشَعْرُ} فأسكنت القاف في قشعر وحركت الشين بالفتحة فأدغم الراء في الراء فصار اَفْشَعْرُ {يَفْشَعْرُ} بضم الآخر {اَفْشَعْرَاؤًا} هذا باب الافعال وهو بمنزلة أفعال في منسعبة الثلاثي.

تلخيص {الباب الثاني} منهما {اَفْعَلُّ يَفْعَلُّ} بتشديد اللام الأخيرة {اَفْعِلَالاً مَوْزُونُهُ اَفْشَعْرُ يَفْشَعْرُ اَفْشَعْرَاؤًا} ومما فلنا فيما سبق عرفت أنه يقال لهذا الباب: {باب الافعال} وحاله بالنسبة إلى الرباعي ك{الافعال} بتخفيف اللام بالنسبة إلى الثلاثي تدبر.

فتح الفتحة {الباب الثاني} من البابين الموعود ذكرهما له وزن ولوزنه موزون أيضاً فوزنه: {اَفْعَلُّ} بكسر الهمزة وسكون الفاء وفتح اللام الأولى مخففةً والأخيرة مشددة ومدغمة {يَفْعَلُّ} بكسر اللام الأولى وضم الأخير مشددة {اَفْعِلَالاً} بكسر العين وإدغام اللام الأولى في الثانية وزيادة الألف قبل اللام الزائدة فرقاً بينه وبين فعله الماضي. و{مَوْزُونُهُ اَفْشَعْرُ يَفْشَعْرُ اَفْشَعْرَاؤًا} ومعنى الاقتعرا الحركة والاضطراب ويعبر عنه في التركي بـ"اوربرمك زيرا بركمسه تك بدنيك قيللري قالفوب تيكن كي ديكلدكي زمان بدنم اوربردى تعبير اولنور".

وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ ماضيه على سبِّة أَحْرَف بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَحَرْفٍ آخَرَ مِنْ
جَنْسٍ لَامِهِ الثَّانِيَةِ فِي آخِرِهِ.

الكوفي وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ ماضيه على سبِّة أَحْرَف بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جَنْسٍ
لَامِهِ الثَّانِيَةِ فِي آخِرِهِ؛ اخْتَارَ أَنْ الزَّائِدَ مَا هُوَ فِي الْآخِرِ لِكُونَ الْآخِرِ مَحَلَّ التَّغْيِيرِ مَعَ كَوْنِ الْأَوَّلِ
مُتَحَرِّكاً قَالَ الْبِرْكُوي رَحِمَهُ اللهُ: إِنْ كَانَ أَوَّلُ الْمُكَرَّرِينَ مُتَحَرِّكاً فَالزَّائِدُ هُوَ الثَّانِي بِلا خِلاَفٍ.

الساس وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ ماضيه على سبِّة أَحْرَف؛ إِذْ أَصْلُهُ: (قَشَعَر) ثُمَّ صَارَ: (أَفْشَعَر) مِثْلًا
بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جَنْسٍ لَامِهِ الثَّانِيَةِ فِي آخِرِهِ؛ لَا خِلاَفَ فِيْمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ
فِي تَعْيِينِ الزَّائِدِ لَمَّا قَالَ الْإِمَامُ الْبِرْكُوي رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى مِنْ أَنَّهُ إِذَا كَانَ أَوَّلُ الْمُكَرَّرِينَ مُتَحَرِّكاً
فَالزَّائِدُ هُوَ الثَّانِي بِلا خِلاَفٍ.

النجاشي وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ ماضيه على سبِّة أَحْرَف؛ لِأَنَّ الرَّبَاعِيَّ الْمُجْرَدَ مِنْهُ (قَشَعَر) ثُمَّ صَارَ:
(أَفْشَعَر) بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جَنْسٍ لَامِهِ الثَّانِيَةِ فِي آخِرِهِ؛ هَذَا نَصٌّ فِي أَنَّ
الزِّيَادَةَ فِيهِ الرَّاءُ الثَّانِيَةُ مِنَ الرَّاءَيْنِ الْآخِرَتَيْنِ، وَإِنَّمَا اخْتَارَ هُنَا قَوْلَ الْأَكْثَرِينَ كَمَا اخْتَارَهُ فِي (بَابِ
الْإِفْعَالِ) وَإِنْ اخْتَارَ قَوْلَ الْخَلِيلِ فِي: (فَعْلٌ) لِأَنَّ هَذَا الْبَابَ بِمَنْزِلَةِ (أَفْعَلٌ) فِي مَنْشَعِبَةِ الثَّلَاثِيِّ عَلَى
مَا قَالَهُ السَّيِّدُ عَبْدُ اللهِ فِي "شَرْحِ الشَّافِيَّةِ" وَغَيْرِهِ، كَمَا سَبَقَ مِنْهُ أَنْفَاءً، وَبِالْجُمْلَةِ دَلِيلُ الْخَلِيلِ، وَدَلِيلُ
الْأَكْثَرِينَ بِمَشْيِ هُنَا، لِأَنَّ سَكُونَ اللَّامِ الْأَوَّلَى مِنَ الْآخِرَتَيْنِ لِلإِدْغَامِ، وَلِلْفِرَارِ عَنِ تَوَالِي الْحَرَكَاتِ
الْأَرْبَعِ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ مَعاً^{١١}، لَكِنَّهُ اخْتَارَ قَوْلَهُمْ لَمَّا قُلْنَا، فَقَدْ ظَهَرَ مِمَّا قُلْنَا: إِنَّ الْخِلاَفَ هُنَا جَارٍ،
وَإِنْ مَحَلَّ الْخِلاَفِ اللَّامَانِ الْآخِرَتَانِ مِنَ اللَّامَاتِ الثَّلَاثِ، وَلَا دَخَلَ لِلَّامِ الْأَوَّلَى الْمُتَحَرِّكَةِ فِي
الْخِلاَفِ، وَالتَّرْتِيبِ الطَّبِيعِيِّ بَيْنَ الْبَابَيْنِ يَقْتَضِي ذَلِكَ أَيْضاً، فَمَا قَالَهُ الْأَسْتَاذُ - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى^{١٢} -
مِنْ أَنَّهُ إِذَا كَانَ أَوَّلُ الْمُكَرَّرِينَ مُتَحَرِّكاً، فَالزَّائِدُ هُوَ الثَّانِي بِلا خِلاَفٍ. انْتَهَى. فَنَاشَى مِنْ غَفْلَتِهِ عَمَّا
قَالَهُ سَابِقاً. فَتَدْبِرْ، وَانصَفْ.

فتح اللغة وَعَلَامَتُهُ أَي: مَا يَعْلَمُ بِهِ هَذَا الْبَابُ {أَنْ يَكُونَ ماضيه} أَي: فَعَلَهُ الْمَاضِي الْمَفْرَدُ
الْمَذْكَرُ مَبْنِياً {عَلَى سبِّة أَحْرَف} أَرْبَعَةٌ مِنْهَا أَصْلِيَّةٌ وَاثْنَانِ زَائِدَةٌ عَلَيْهَا {بِزِيَادَةِ} أَي: بِسَبَبِ زِيَادَةِ
{الْهَمْزَةِ} الْمَكْسُورَةِ {فِي أَوَّلِهِ وَ} بِزِيَادَةِ {حَرْفٍ آخَرَ} كَأَنَّ {مِنْ جَنْسٍ لَامِهِ الثَّانِيَةِ فِي آخِرِهِ}
فَهَذَا تَصْبِيحٌ بِأَنَّ الْمَزِيدَ بِهِ هُوَ اللَّامُ الْآخِرِي فِي الْوِزْنِ، وَالرَّاءُ الْآخِرِي فِي الْمَوْزُونِ فِي هَذَا الْبَابِ،
فَكُلُّ فَعْلٍ هَذَا شَأْنُهُ فَيُحْكَمُ بِأَنَّهُ مِنْ بَابِ {الْإِفْعَالِ}.

[١١] قوله معاً يعني أن السكون هنا لغرض الإدغام ولغرض الفرار المذكور معاً فيتمشى هنا الدليل لكن اختار قولهم لما قلنا.

[١٢] لا خلاف فيما قاله المصنف في تعيين الزائد لما قاله الإمام البركوي رحمه الله.

وَبِنَاؤُهُ لِمُبَالَغَةِ اللَّازِمِ لِأَنَّهُ يُقَالُ: قَشَعَرَ جِلْدُ الرَّجُلِ إِذَا انْتَشَرَ شَعْرُ جِلْدِهِ فِي الْجُمْلَةِ.
وَيُقَالُ: اقْشَعَرَ جِلْدُ الرَّجُلِ إِذَا انْتَشَرَ شَعْرُ جِلْدِهِ مُبَالَغَةً.

الكسوى {وَبِنَاؤُهُ لِمُبَالَغَةِ اللَّازِمِ لِأَنَّهُ يُقَالُ: قَشَعَرَ جِلْدُ الرَّجُلِ إِذَا انْتَشَرَ شَعْرُ جِلْدِهِ فِي الْجُمْلَةِ.
وَيُقَالُ: اقْشَعَرَ جِلْدُ الرَّجُلِ إِذَا انْتَشَرَ شَعْرُ جِلْدِهِ مُبَالَغَةً} فدل ذلك على أن في هذا الباب مبالغة

أساس {وَبِنَاؤُهُ لِمُبَالَغَةِ اللَّازِمِ} أي: بناؤه مختص لمبالغة الفعل اللازم وما يكون مختصاً لمبالغة
اللازم لازم لا غير {لأنه} أي: الشأن {يُقَالُ} في لغة العرب: {قَشَعَرَ جِلْدُ الرَّجُلِ إِذَا انْتَشَرَ شَعْرُ
جِلْدِهِ} انتشاراً كائناً {في الجملة} أي: قليلاً {وَيُقَالُ: اقْشَعَرَ جِلْدُ الرَّجُلِ إِذَا انْتَشَرَ شَعْرُ جِلْدِهِ}
انتشاراً {مُبَالَغَةً} أقول ما الباعث في تفسير المصنف الاقشعرار بالانتشار ولعل هذا مبني على
غفلته عن معنى "الاقشعرار" و"الانتشار" فلا بد لنا أن نبين معناه حتى يتضح لك جلية الحال.

تلخيص {وَبِنَاؤُهُ لِمُبَالَغَةِ اللَّازِمِ} يعني: أن هذا البناء لإفادة المبالغة في الفعل اللازم لأن {قَشَعَرَ}
لازم، و{اقْشَعَرَ} يفيد المبالغة فيه {لأنه} أي: الشأن {يُقَالُ} أي: يقول العرب: {قَشَعَرَ جِلْدُ الرَّجُلِ
إِذَا انْتَشَرَ شَعْرُ جِلْدِهِ} انتشاراً كائناً {في الجملة} أي: قليلاً {وَيُقَالُ: اقْشَعَرَ جِلْدُ الرَّجُلِ إِذَا انْتَشَرَ
شَعْرُ جِلْدِهِ} أي: اضطرب وتحرك جلده انتشاراً {مُبَالَغَةً} أي: مبالغة بحيث لا انتشار فوقه،

فتح الغناء {وَبِنَاؤُهُ} كائن {لِمُبَالَغَةِ اللَّازِمِ} يعني أن هذا البناء لإفادة المبالغة في الفعل اللازم؛ لأن
{قَشَعَرَ} لازم من حيث أنه عبارة عن حركة شعر البدن واضطرابه و{اقْشَعَرَ} يفيد وقوع المبالغة
والزيادة فيه {لأنه} أي: الشأن {يُقَالُ} في لغة العرب {قَشَعَرَ جِلْدُ الرَّجُلِ إِذَا انْتَشَرَ شَعْرُ جِلْدِهِ
فِي الْجُمْلَةِ} أي قليلاً فيكون مجازاً مرسلأ بعلاقة الحالية والمحلية لأن المجلد محل للشعر وهو
حال فيه أي في الجلد

الكسوي ومن هذا الباب (بأذن) أصله: (أبودر) كـ(اقشعر) فنقلت حركة الواو إلى قبلها وقلبت ألفاً لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن فصار: (أبادر) ثم حذفتم الهمزة لعدم الاحتياج إليها فصار (بادر)

السايس ومعنى "الاقشعرار" القفوف بضم القاف يقال: (قف شعري) أي: قام من الفزع^(١)، قال صاحب "الكشاف" في تفسير قوله تعالى ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَابًا تَفْشَعُهُ مِنْهُ جَلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ﴾ [الزمر: ٢٣] اقشعر جلده أي: قف شعره، وهو مثل في شدة الخوف. وقال القاضي: تفشعر منه تشمتر مما فيه من الوعيد وهو مثل في شدة الخوف، واقشعرار الجلد انقباضه وتركيبه من حروف القشع وهو الأديم اليابس بزيادة الراء ليصير رباعياً كتركب أقمط من القمط وهو الشدة انتهى. و"الانتشار" شيوخ الخبر، يقال: انتشر الخبر أي: ذاع وحركة آلة الرجل، يقال: (انتشر الرجل) إذا أنعط، والإنعاط بالنون والعين المهملة والطاء المعجمة حركة آلة الرجل، فين الاقشعرار والانتشار بون بعيد فالصواب أن يقال: (قشعر جلد الرجل) إذا قف شعره في الجملة،

تلخيص وشر العلامة الثاني (اقشعرو) بقوله أي: أخذته قشعريرة، وهي بمعنى الاضطراب والحركة، ولذا قال صاحب "البيان" في تفسير قوله تعالى: ﴿تَفْشَعُهُ مِنْهُ جَلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ﴾ [الزمر: ٢٣] أي: تضطرب، وحمل "القشعريرة" على الحقيقة هو الأولى، إذ يجده الإنسان عند الخشية، وفي الحديث: "إذا اقشعرت جلد العبد من خشية الله تخأنت عنه ذنوبه كما يتخأث عن الشجرة اليابسة وزفها"^(٢). انتهى. فعلم منه أن المعنى الحقيقي للاقشعرار هو: الاضطراب، وهو: الحركة، والانتشار أيضاً يجيء بمعنى الحركة؛ لأنه يجيء بمعنى حركة آلة الرجل، وهذه الحركة وإن كانت مقيدة لكن مطلق الحركة يوجد فيها؛ لأن المطلق في ضمن المقيد، كما أن العام يوجد في ضمن الخاص، فالاقشعرار بمعنى: الاضطراب، وهو بمعنى: الحركة، وهي أحد معاني الانتشار،

فتح المعاني {وَيُقَالُ: اقشعرت جلد الرجل إذا انتشر شعرت جلدك مثلاً} أي: على كثرة وزيادة بحيث لا يكون فوقها زيادة، قيل ما قيل في بيان معنى الاقشعرار ولكن لا مناقشة في المثال عند أفاضل الرجال.

(١) قوله تلك التاء، بمعنى الهاء واللام بمعنى ذا والكاف مشار إليه وكلاهما إشارة إلى المؤنث، على ما في "حواشي شرح العقائد".

(٢) رواه البيهقي في "شعب الإيمان" (٧٨٢).

أساس ويقال: (اقشعر جلده) إذا قَفَّ مبالغة. لا يقال لعله مبني على التجريد في الانتشار لأن نقول التجريد من المجاز ولا بد فيه من علاقة وهي ليست بموجودة بوجه من الوجوه على أن اعتبار العلاقة يوهم الفحش والقبح فتفطن في هذا المقام فإن الشراح كلهم لم يعرفوا أيضاً معناهما لما اقتضوا أثر المصنف وافتروا على لغة العرب «قَحْذُ مَا آتَيْتَكَ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ» [الأعراف: ١٤٤]. ومن هذا الباب (بادر) أصله: (أبودر) مثل: (اقشعر) يقال: (بادر الرجل) إذا صار مبالغاً في الحدة والغضب نقلت حركة الواو إلى الباء ثم قلبت ألفاً لتحركها في الأصل فنصار (أبادر) ثم حذفت الهمزة لعدم الاحتياج إليها فنصار (بادر) ومصدره (بادرة)، يقال: (أحسى عليك بادرتة) أي: حدته وغضبه.

تلخيص إذا عرفت هذا فتفسير المصنف الاقشعرار بالانتشار صحيح، وموافق للغة العرب. ولذا اقتضى الشراح كلهم أثر المصنف فالحق أحق أن يتبع، فقول الأستاذ - رحمه الله تعالى - ولعل هذا مبني على غفلته عن معنى "الاقشعرار" و"الانتشار". وقوله بعد كلمات لا طائل تحتها "تفطن في هذا المقام، فإن الشراح كلهم لو عرفوا أيضاً معناهما لما اقتضوا أثر المصنف، وافتروا على لغة العرب". محض افتراء عليهم، وسوء ظن بهم، فتعم كلام أبي الطيب:

إذا ساء فَعَلُ المَرْءِ سَاءَتْ ظَنُونُهُ وَصَدَقَ مَا يَغْتَاذُهُ مِنْ تَوْهَمِ

استغفر الله العظيم، فعنده مفاتيح الغيب لا يعلم الغيب إلا الله العزيز الحكيم. وقال الأستاذ - رحمه الله -: ومن هذا الباب (بادر) أصله: (أبودر) مثل: (اقشعر) إلى آخر ما قال. انتهى. تدبر.

فتح الغناء ثم اعلم أنه وجد بحسب الاستقراء خمسة أبواب بنيت أفعالها الماضية على ستة أحرف بزيادة التاء في أوائلها وحرف آخر في محلاتها السائرة كما سيأتي، فألحقوها إلى باب تدحرج بوجود شدة المناسبة فيها لذلك فأراد المصنف بيانها فقال:

وَحَمْسَةٌ مِنْهَا لِصَلْحَى تَدْخُرُحَ:

الكوفي {وَحَمْسَةٌ} أبواب {مِنْهَا} أي: من الأبواب الخمسة والثلاثين {لِصَلْحَى تَدْخُرُحَ} بزيادة حرفين على الثلاثي المجرد أحدهما للمطاوعة والثاني لمجرد الإلحاق.

أساس {وَحَمْسَةٌ مِنْهَا} أي: من الأبواب الخمسة والثلاثين فـ"حمة" مبتدأ، و"منها" صفة مخصصة وقوله: {لِصَلْحَى تَدْخُرُحَ} خبره على قياس ما عرفت في قوله ستة منها للثلاثي المجرد وهما بحث من وجهين: الأول أن أكثر الصرفيين لم يذكروا ملحقات تدحرج لعدم الاعتداد بها لفظة استعمالها، أو لأن أكثرها^١ من ملحقات دحرج وإلحاقها بتدحرج اعتباري فينبغي أن يترك المصنف في هذا المختصر. والثاني أنه على تقدير ذكرها لزم ذكر ما بقي ممن ملحقاته استيفاء لها وهي {تَفْعَلَلٌ} ^١ مثل: {تَزَلْزَلٌ}، و{تَفْعَلَلٌ} مثل: {تَقْلَسُسٌ}، و{تَمَفْعَلٌ} مثل: {تَمَكْسُنٌ}. والجواب عن الأول أنه أراد المصنف ذكر الأبواب الدائرة في الألفاظ العربية ليفيد للمبتدئين فائدة تامة. والجواب عن الثاني أن عرضه بيان ما هو المشهور من هذه الملحقات، ثم إن هذه الملحقات بزيادة حرفين على الثلاثي المجرد أحدهما للمطاوعة والثاني لمجرد الإلحاق غير باب (تجورب) فإن أصله: (جورب) وهو رابعي مجرد على ما أشير إليه آنفاً^٢.

تلخيص {وَحَمْسَةٌ} كائنة {مِنْهَا} أي: الأبواب الخمسة والثلاثين {لِصَلْحَى تَدْخُرُحَ} هذا خبر بقوله: خمسة بعد لتخصيص بالصفة، وإنما لم يذكر باقي ملحقاته، أعني {تَفْعَلَلٌ}، مثل: {تَزَلْزَلٌ}، و{تَفْعَلَلٌ} مثل: {تَقْلَسُسٌ}، و{تَمَفْعَلٌ} مثل: {تَمَكْسُنٌ}؛ لأن عرضه بيان ما هو المشهور من هذه الملحقات، وهي الخمسة المذكورة في المتن، وأما الثلاثة الباقية فغير مشهورة، لا يقال: ينبغي للمصنف أن يترك الكل في هذا المختصر، كما ترك أكثر الصرفيين؛ لأننا نقول: إنما ذكر في الخمسة ليفيد للمبتدئين فائدة تامة بذكر جميع الأبواب الدائرة في الألفاظ العربية.

فتح الراء {وَحَمْسَةٌ} أبواب {مِنْهَا} أي: من الأبواب الخمسة والثلاثين كائن {لِصَلْحَى تَدْخُرُحَ} بأن يزداد فيها حرفان على الثلاثي المجرد أحدهما لإفادة معنى المطاوعة وهو الراء، والثاني لأجل الإلحاق مطلقاً.

[١] إلا أن الخاق في تمسكن أن ميم المسكنة عوض عن واو السكون فكان تمسك كالواو وقعت في الوسط تقديراً غير مفيدة للمعنى، وإلا فقد ذكروا أن الراءت للإلحاق لا يكون في أول الكلمة ولا يكون حرف تصعيف ولا ألفاً زائدة ولا يكون مطرداً في إفادة المعنى حتى يحمل على الغرض النقيض لعدم إمكان حمله على الغرض المعنوي لعدم ظهور معانيه كلها في "روح الشروح".

[٢] عند البصريين وأما عند الكوفيين وزنه {تفعلل}.

[٣] في قولنا: ولأن أكثرها من ملحقات دحرج.

الباب الأول: تَفَعَّلَ يَتَفَعَّلُ تَفَعُّلاً، مَوْزُونَةٌ تَجَلَّبَبُ يَتَجَلَّبَبُ تَجَلَّبَبًا. وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيَهُ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَفٍ بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ وَحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسٍ لَمْ يَفْعَلِهِ فِي آخِرِهِ.

التعوي {الباب الأول: تَفَعَّلَ يَتَفَعَّلُ تَفَعُّلاً، مَوْزُونَةٌ تَجَلَّبَبُ يَتَجَلَّبَبُ تَجَلَّبَبًا} قدمه لكون زائدة من جنس الأصول. {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيَهُ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَفٍ بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ} ليوافق زائد الملحق به فإن قاعدة الإلحاق أنه إن كان في الملحق به زائد حيء به في الملحق موضعه في الملحق به {وَحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسٍ لَمْ يَفْعَلِهِ فِي آخِرِهِ}.

أساس {الباب الأول} من الأبواب الخمسة {تَفَعَّلَ يَتَفَعَّلُ تَفَعُّلاً} قدمه لكون الزائد الثاني من جنس الأصول. {مَوْزُونَةٌ تَجَلَّبَبُ يَتَجَلَّبَبُ تَجَلَّبَبًا} وقد مر معناه في باب جلبب فتذكر. {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيَهُ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَفٍ} مثلاً {تجلبب} أصله: {جلبب} ثم صار {تجلبب} {بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ} {و} بزيادة {حرف آخر من جنس لَمْ يَفْعَلِهِ فِي آخِرِهِ} أما زيادة التاء في أوله فلا فائدة المطاوعة وليحصل الموافقة في الملحق والملحق به، لأن شرط الإلحاق بوقوع الزيادة في الملحق في موضع يكون الزيادة في الملحق به في مثل ذلك الموضع، ولما كان الزيادة في الملحق به واقعة في الأول تكون كذلك في الملحق وأما زيادة حرف آخر من جنس لَمْ يَفْعَلِهِ فَلَمَجْرَدُ الإلْحَاقِ وَكَوْنُ الزَائِدِ هُوَ الثَّانِي مِنَ الْمُتَمَلِّينِ اتِّفَاقِي عَلَى مَا مَرَّ.

تلخيص وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيَهُ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَفٍ {إذ أصله: {جلبب} ثم صار: {تجلبب} {بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ} ليوافق الملحق والملحق به في موضع الزيادة، وذاته، وليفقد المطاوعة كما يجيء. {و} بزيادة {حرف آخر} أي: مغاير للتاء {مِنْ جِنْسٍ لَمْ يَفْعَلِهِ فِي آخِرِهِ} هذا يدل على أن الزائد هو الباء الثاني بلا خلاف، كما عرفت في: {جلبب} قال الإمام البركوي - رحمه الله -: إذا كان أول المكررين متحركاً، فالزائد هو الثاني بلا خلاف هذا كلامه، وقد نقل الأستاذ - رحمه الله - هذا الكلام منه في باب {أَفْتَعَّرَ} مع أنه لا يوافق دعواه، كما بينا هنالك، فمحل هذا المقام فنعم ما قيل: لكل مقام مقال، وكل ميدان رجال، وهذه الزيادة لمجرد الإلحاق. {الباب الأول} من الخمسة {تَفَعَّلَ يَتَفَعَّلُ تَفَعُّلاً} قدمه على {تَفَعَّرَ} لكون الزائد فيه من جنس بعض حروفه الأصول.

فتح الغناء {الباب الأول} من تلك الخمسة له وزن ولوزنه موزون فوزنه {تَفَعَّلَ يَتَفَعَّلُ تَفَعُّلاً، مَوْزُونَةٌ} أي موزون وزنه {تَجَلَّبَبُ يَتَجَلَّبَبُ تَجَلَّبَبًا} وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيَهُ الْمَفْرَدِ الْمَذْكُورِ الْعَائِبِ مَبْنِيًّا {عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَفٍ بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ} لأن يكون الملحق والملحق به متوافقين {و} بزيادة {حرف آخر من جنس لَمْ يَفْعَلِهِ فِي آخِرِهِ} فإذا وجدت فعلاً هذا شأنه فاحكم بأنه من الباب الأول من الأبواب الملحقة بتدحرج.

وَبِنَاؤُهُ لِلْمَطَاوِعَةِ ١٠١ نَحْوُ: جَلْبِيئُهُ فَتَجَلْبِبُ.

الكسوي {وَبِنَاؤُهُ لِلْمَطَاوِعَةِ} قد عرفت وجه الحكم بكون الزائد في الآخر.

أساس {وَبِنَاؤُهُ لِلْمَطَاوِعَةِ} أي: لمطاوعة (فعلل) و(جلبب) مثلاً {نَحْوُ: جَلْبِيئُهُ فَتَجَلْبِبُ} أي: لبس الجلباب وهو لازم لفظاً ومعنى، واعترض بعض الشراح بأنه إذا كان تجلبب بمعنى لبس الجلباب يكون متعدياً، وإن معنى المطاوع لا يكون إلا لازماً. وأجاب عنه بأن لا نسلم أنه لا يكون إلا لازماً مطلقاً بل فيما إذا كان المطاوع بالفتح متعدياً إلى مفعول واحد، وأما إذا تعدى إلى مفعولين يتعدى المطاوع بالكسر إلى مفعول واحد مثل: "عَلِمْتُهُ الْمَسْأَلَةَ فَتَعَلَّمَهَا" أقول: كل من السؤال والجواب ليس بصحيح أما السؤال فلأنه لا يرد هنا أصلاً لأن الزوم هنا باعتبار اللفظ كما هو شأن سائر الأفعال اللازمة فلا ضير للتعدية باعتبار المعنى، وأما الجواب فلأنه يقتضي أن يكون (جلبب) من قبيل المتعدي إلى مفعولين على من له معرفة بأساليب الكلام فتفظن.

تلخيص {مَوْزُونُهُ تَجَلْبِبُ يَتَجَلْبِبُ تَجَلْبِبًا وَبِنَاؤُهُ لِلْمَطَاوِعَةِ} أي: لمطاوعة (فعلل) {نَحْوُ: جَلْبِيئُهُ} أي: ألبسته الجلباب، فهذا باعتبار المعنى متعدٍ لمفعولين، وباعتبار اللفظ إلى واحد، {فَتَجَلْبِبُ} أي: لبس الجلباب، فهو من جهة المعنى متعدٍ إلى واحد، وكون المطاوع بالكسر متعدياً يجوز كما في "عَلِمْتُهُ الْمَسْأَلَةَ فَتَعَلَّمَهَا". وأما من جهة اللفظ فهو لازم، وكون المطاوع بالكسر لازماً أكثر من الأول، وعلى كلا التقديرين يصح كلام المصنف على ما حققنا فيما سبق، فتذكر، وبما ذكرنا سقط كلام الشراح في هذا المقام.

فتح الغناء {وَبِنَاؤُهُ} كائن {لِلْمَطَاوِعَةِ نَحْوُ: جَلْبِيئُهُ} أي: ألبسته الجلباب {فَتَجَلْبِبُ} أي: لبسه، وههنا بحث في المطولات ولكن المراد مثال فلا مناقشة فيه، وإنما قدم هذا الباب على ما يعقبه لكون الحرف الزائد فيه من جنس الأصول، ولما بين المصنف باب (التفعلل) أراد بيان باب التفوعل فقال:

الباب الثاني: تَفْعَلُ يَتَفَعَّلُ تَفْعُلًا. موزونته تَجْوَزُبُ يَتَجْوَزُبُ تَجْوَزُبًا. وَعَلامته أَنْ
يَكُونَ ماضيه على خَمْسَةِ أَحْرَفٍ بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ وَالْوَاوِ بَيْنَ الفَاءِ وَالْعَيْنِ.

الكبرى {الباب الثاني} من تلك الخمسة {تَفْعَلُ يَتَفَعَّلُ تَفْعُلًا، موزونته تَجْوَزُبُ يَتَجْوَزُبُ

تَجْوَزُبًا} أي: ليس الجوزب.

أساس {الباب الثاني} منها {تَفْعَلُ يَتَفَعَّلُ تَفْعُلًا} هذا {باب التَفْعُلِ} {موزونته تَجْوَزُبُ
يَتَجْوَزُبُ تَجْوَزُبًا} وإنما قدم {باب التَفْعُلِ} على باب {التفعيل} لقوة الواو التي هي علوية وعلى
باقي الأبواب لتقدم محل زيادته.

تلخيص {الباب الثاني} منها {تَفْعَلُ يَتَفَعَّلُ تَفْعُلًا} ويقال له {باب التَفْعُلِ} وكذا الأبواب
الآتية تسمى بأسماء مصدرها كما مر غير مرة. موزونته تَجْوَزُبُ يَتَجْوَزُبُ تَجْوَزُبًا} والضم فيه
وفي السابق واللاحق للفرق بين المصدر وفعله، وتقديمه لكون الواو قوية ومحلها مقدماً. تدبر.
{وعلامته أَنْ يَكُونَ ماضيه على خَمْسَةِ أَحْرَفٍ} ك{تَجْوَزُبُ} أصله: {جوزب} على ما قالوا، ثم صار
{تَجْوَزُبُ} {بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ} لإفادة المطاوعة {وَالْوَاوِ بَيْنَ الفَاءِ وَالْعَيْنِ} لمجرد الإلحاق،
هذا كلام ظاهري ومبني على ما هو المشهور من مسامحات الصرفيين، والتحقيق أن {تَجْوَزُبُ}
أصله: {جوزب} وهو رباعي مجرد، والواو بين الفاء والعين أصلية، لا زائدة، ومصدره: {جوزبته}
على وزن {ذخرجة} و{جوزب} معرب لما قالوا: إن جمعه: {جوازبته} والهاء للعجمة، ويحيى
جمعه على {جوازب} أيضاً مثل: {كبالج} جمع: {كبالج} وهو: {الكبيل}، ومقتضى ظاهر كلامهم
أن أصل {تجوزب}: {جوزب} وليس بصحيح، إذ لا مناسبة بين {الجوزب} و{الجوزب} لأن الأول:
علة: تحصل من هيجان الدم الفاسد. والثاني: لباس القدم المتخذ من الشعر على ما هو المبسوط
في كتب اللغة، هكذا قاله الأستاذ - رحمه الله تعالى -.

فتح الغاء {الباب الثاني} من الأبواب الخمسة له وزن ولوزنه موزون فوزنه {تَفْعَلُ يَتَفَعَّلُ
تَفْعُلًا} و{موزونته} أي: موزون وزنه {تَجْوَزُبُ يَتَجْوَزُبُ تَجْوَزُبًا} بضم الراء بسبب كون أول
ماضيه تاء.

الكسري {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيَهُ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَفٍ بِزِيَادَةِ الثَّاءِ فِي أَوَّلِهِ وَالْوَاوِ بَيْنَ الْفَاءِ وَالغَيْنِ}

الساس {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيَهُ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَفٍ} كـ{تَجَوَّزْتُ} أصله: (جرب) ثم صار: {تَجَوَّزْتُ} هكذا قالوا {بِزِيَادَةِ الثَّاءِ فِي أَوَّلِهِ وَ} بزيادة {الواو بين الفاء والغين} هذا كلام ظاهري ومبني على ما هو المشهور من مسامحات الصرفيين، والتحقيق أن {تَجَوَّزْتُ} أصله: (جورب) وهو رباعي مجرد والواو بين الفاء والغين أصلية لا زائدة ومصدره {جَوْرَبَةٌ} على وزن {ذَخْرَجَةٌ} وجورب معرب لما قالوا أنجمعه جوارية والهاء للعجمة ويحيى جمعه على جوارب أيضاً مثل {كِبَالِجٍ} جمع: {كِبَالِجٍ} وهو: {الكَيْلُ}، ومقتضى ظاهر كلامهم أن أصل {تجورب} جرب ليس بصحيح إذ لا مناسبة بين الحرب والجورب؛ لأن الأول علة تحصل من هيجان الدم الفاسدة، والثاني لباس القدم المتخذ من الشعر على ما هو المبسوط في كتب اللغة.

تلخيص فإن قلت: كلامه هنا مخالف لما قاله نفسه في شرح قول المصنف، وستة أبواب لملحق {ذَخْرَجٍ} حيث قال هنالك: جعل بعضهم الزيادة للإلحاق من قبيل ما لا معنى له أصلاً غير الإلحاق، وهو فاسد؛ لأن معنى: {خَوْقَلٌ}، و{شَمْلَلٌ} مخالف لمعنى: {حَقْلٌ}، و{شَمْلَلٌ} لأن زيادة اللفظ تدل على زيادة المعنى إلى آخر ما قال. وفيه مخالفة ظاهرة لما قال هنا؛ لأن كلامه هنا يقتضي اشتراط المناسبة بين معنى الملحق ومعنى الملحق به، وكلامه هنالك يقتضي عدم اشتراطها فكيف التوفيق؟

قلنا: لا منافاة بينهما لأن زيادة المعنى على معنى آخر تقتضي المخالفة بينهما بالزيادة والنقصان، ولا تقتضي عدم المناسبة بينهما. تدبر.

فتح الغناء {وَعَلَامَتُهُ} أي ما يعلم ويتميز به بابه التفعول {أَنْ يَكُونَ مَاضِيَهُ} المفرد المذكور الغائب مبنياً {عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَفٍ} ثلاثة منها أصلية، واثنتان زائدتان {بِزِيَادَةِ الثَّاءِ فِي أَوَّلِهِ وَ} بزيادة {الواو بين الفاء والغين} ولكن فيه ما فيه من الاعتراض على ما صرح به في المفصلات فكل فعل هذا شأنه فهو من باب {التفعول}.

وَبِنَاؤُهُ لِلْإِلْزَامِ نَحْوُ: تَجَوَّرَبُ زَيْدًا^{١١}.

الكفوي {وَبِنَاؤُهُ لِلْمَطَاوَعَةِ نَحْوُ: جَوَّرَبْتُهُ فَتَجَوَّرَبُ}.

إس {وَبِنَاؤُهُ لِلْمَطَاوَعَةِ} أي: لمطاوعة فعلل كجورب مثلاً {نَحْوُ: جَوَّرَبْتُهُ فَتَجَوَّرَبُ} أي: ألبسته الجورب فلبسه وفي بعض النسخ {وَبِنَاؤُهُ لِلْإِلْزَامِ نَحْوُ: تَجَوَّرَبُ زَيْدًا} أي: لبس الجورب.

تلخيص {وَبِنَاؤُهُ لِلْمَطَاوَعَةِ} أي: لمطاوعة {فَعْلَلٌ} {نَحْوُ: جَوَّرَبْتُهُ} أي: ألبسته الجورب {فَتَجَوَّرَبُ} أي: لبس الجورب، تذكر ما قلنا في تجلبب، وفي بعض النسخ: {وَبِنَاؤُهُ لِلْإِلْزَامِ نَحْوُ: تَجَوَّرَبُ زَيْدًا} أي: لبس الجورب، وعلى هذه النسخة تكون من قبيل التكلم بالمطاوع بالكسر من غير تكلم بالمطاوع.

قال الجاربردي في "شرح الشافية": وقد يتكلم بالمطاوع وإن لم يكن معه مطاوع، كقولك: أنكسر الإناء، وقال عبد القاهر - رحمه الله -: معنى المطاوع أنه قَبْلُ الفعل، ولم يمتنع، فالثاني مطاوع بالكسر، لأنه طاوع الأول، والأول مطاوع، لأنه طاوعه الثاني، هذا كلام الجاربردي. قوله: وإن لم يكن معه مطاوع، إشارة إلى أن المطاوع بالفتح يجوز أن لا يوجد أصلاً، أو يوجد ولكن لا يتكلم به كما سبق منا تحقيقها.

فتح الغناء {وَبِنَاؤُهُ} كائن {لِلْمَطَاوَعَةِ نَحْوُ: تَجَوَّرَبُ زَيْدًا} أي: جوربته فتجورب ويعبر عنه في التركيبي بن زَيْدِي جَوْرَابُ كَيْدَرَمِ أَوْلَدَخِي هَمَانُ جَوْرَابِلَنْدِي كِه سَلَاخَلَنْدِي دِيمَك كَبِي دَرِ وَإِنَّمَا قَدِمَ هَذَا الْبَابُ عَلَى الْبَابِ الثَّلَاثِ لِأَنَّ أَحَدَ زَائِدِيهِ "وَأُو" بِخِلَافِ الثَّلَاثِ فَإِنَّ أَحَدَ زَائِدِيهِ "يَاءٌ"، وَالْوَاوُ أَقْوَى مِنَ الْيَاءِ كَمَا نَبِهَ عَلَيْهِ مَرَارًا وَلَمَّا بَيَّنَّ الثَّانِي أَرَادَ بَيَانَ الثَّلَاثِ فَقَالَ:

١١) وفي بعض النسخ: وبنائوه للمطاوعة نحو: جَوَّرَبْتُهُ فَتَجَوَّرَبُ.

الباب الثالث: تَفْعِلُ يَتَفَعَّلُ تَفْعِيلاً مُوزُونَةً تَشْبِطُنْ يَتَشْبِطُنْ تَشْبِطَانًا. وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ
مَاضِيَةً عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَفٍ بِزِيَادَةِ الثَّاءِ فِي أَوَّلِهِ وَالْيَاءِ بَيْنَ الْفَاءِ وَالغَيْنِ.

الكبرى {الباب الثالث: تَفْعِلُ يَتَفَعَّلُ تَفْعِيلاً مُوزُونَةً تَشْبِطُنْ يَتَشْبِطُنْ تَشْبِطَانًا. وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ
مَاضِيَةً عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَفٍ بِزِيَادَةِ الثَّاءِ فِي أَوَّلِهِ وَالْيَاءِ بَيْنَ الْفَاءِ وَالغَيْنِ}

اسمى {الباب الثالث} منها {تَفْعِلُ يَتَفَعَّلُ تَفْعِيلاً} قدمه لتقدم محل الزائد الثاني {موزونته
تَشْبِطُنْ يَتَشْبِطُنْ تَشْبِطَانًا} والتشيطان التمرد {وعلامته أَنْ يَكُونَ مَاضِيَةً عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَفٍ} مثل:
{تَشْبِطُنْ} أصله: {شَطْنُ} ثم صار: {تَشْبِطُنْ} {بزيادة الثاء في أوله والياء بين الفاء والغين}

تلخيص {الباب الثالث} منها {تَفْعِلُ يَتَفَعَّلُ تَفْعِيلاً} قدمه لكونه مناسباً للأول في محل الزيادة.
{موزونته تَشْبِطُنْ يَتَشْبِطُنْ تَشْبِطَانًا. وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيَةً} المفرد المذكر الغائب {على خمسة
أحرف} إذ أصله: {شَطْنُ} ثم صار: {تَشْبِطُنْ} {بزيادة الثاء في أوله والياء بين الفاء والغين}
وفيه إشارة إلى أن الشيطان مشتق من: الشَطْنُ بفتحين، أو من: {شَطْنُ شَطُونًا} والأول بمعنى:
"الحبل المديد"، والثاني بمعنى: "البعد"، وكلاهما يناسبان معنى الشيطان لطوله، أو بعده عن
رضا الرحمن، وقيل: مشتق من {الشَّبِطُ} بمعنى: الهلاك، وهذا يناسب أيضاً لهلاكه في الدارين.
{وعلامته أَنْ يَكُونَ مَاضِيَةً} المفرد المذكر الغائب {على خمسة أحرف} إذ أصله: {شَطْنُ} ثم
صار: {تَشْبِطُنْ} {بزيادة الثاء في أوله والياء بين الفاء والغين} وفيه إشارة إلى أن الشيطان مشتق
من: الشَطْنُ بفتحين، أو من: {شَطْنُ شَطُونًا} والأول بمعنى: "الحبل المديد"، والثاني بمعنى:
"البعد"، وكلاهما يناسبان معنى الشيطان لطوله، أو بعده عن رضا الرحمن، وقيل: مشتق من
{الشَّبِطُ} بمعنى: الهلاك، وهذا يناسب أيضاً لهلاكه في الدارين.

فتح الغاء {الباب الثالث} من الأبواب الخمسة له وزن ولوزنه موزون فوزنه {تَفْعِلُ يَتَفَعَّلُ
تَفْعِيلاً} يضم العين بناء على حكمه مذكرها {موزونته} أي: موزون وزنه المذكور {تَشْبِطُنْ
يَتَشْبِطُنْ تَشْبِطَانًا} مطابقاً للوزن في كافة الحركات والسكنات والتشيطان يجيء بمعنى "التمسخر"
وبمعنى "التمرد"، ويعبر عن الأول في التركيبي بـ"مسخره لك وصويتاريلق" وعن الثاني بـ"عناد
إبتعك وشر فارشديروب فساد إبتعك" كما في كتب اللغة. {وعلامته أَنْ يَكُونَ مَاضِيَةً} المفرد
المذكر الغائب مبنياً {على خمسة أحرف} كسابقه {بزيادة الثاء في أوله والياء بين الفاء والغين}
فكل فعل ماضٍ يكون هكذا فهو من باب التفعيل

وَبِنَاؤُهُ لِلْأَزِمِ^{١١} نَحْوُ: تَشْيِطُنْ زَيْدًا.

الكسري وَبِنَاؤُهُ لِلْأَزِمِ نَحْوُ: تَشْيِطُنْ زَيْدًا.

الاسم وَبِنَاؤُهُ لِلْمُطَاوَعَةِ) وفي بعض النسخ (اللازم). واعلم أنه لا يلزم أن يكون لكل مطاوع بكسر الواو مطاوع بفتحها إذ قد يتكلم في محاورتهم بالأول بدون الثاني^{١١} لأن معنى المطاوع بالكسر عبارة عما لم يمتنع من قبول الأثر على ما قاله عبد القاهر {نَحْوُ: تَشْيِطُنْ زَيْدًا} أي: صار كالشيطان في تجاوز الحد والتمرد، إذ يقال لكل متجاوز الحد والمتعبد شيطاناً سواء كان جنياً أو إنساناً أو حيواناً، ويقول العرب للحية شيطاناً والمشهور أنه علم لإبليس وهو إما مأخوذ من (شَطْنٌ شَطُونًا) يقال: شَطَنَ عَنهُ إِذَا بَعَدَ فَعَلَى هَذَا مَعْنَى الشَّيْطَانِ فِي الْأَصْلِ وَهُوَ الْبَعِيدُ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ، أَوْ مِنْ (الشُّطْنِ) يَفْتَحُ الشَّيْنُ وَسُكُونُ الطَّاءِ الْمَهْمَلَةِ^{١٢} وَهُوَ الْحَبْلُ الْمُدِيدُ الطَّوِيلُ عَلَى رِوَايَةِ الْخَلِيلِ، وَعَلَى هَذَا مَعْنَى الشَّيْطَانِ فِي الْأَصْلِ الْمُتَمَادِي فِي الطَّغْيَانِ^{١٣} الْمَمْتَدِّ إِلَى الْعَصِيانِ أَوْ مِنَ الشَّاطِ يَشْيِطُ شَيْطًا يُقَالُ شَاطِطٌ فَلَانٌ إِذَا هَلَكَ، وَالتَّوْنُ زَائِدَةٌ فَيَكُونُ غَيْرَ مُنْصَرَفٍ لِكَوْنِهِ عَلَى وَزْنِ فَعْلَانٍ لِلْأَلْفِ وَالتَّوْنِ الْمَزِيدَتَيْنِ وَالْعِلْمِيَّةِ، وَعَلَى هَذَا مَعْنَى الشَّيْطَانِ فِي الْأَصْلِ الْهَالِكِ فِي الدَّارَيْنِ أَوْ الْمَبَالِغِ فِي إِهْلَاكِ الْغَيْرِ وَإِنْ كَانَ التَّوْنُ أَصْلِيَّةً فَكَانَ مُنْصَرَفًا لِكَوْنِهِ عَلَى وَزْنِ فَيَعَالٍ.

التلخيص {وَبِنَاؤُهُ لِلْمُطَاوَعَةِ} وفي بعض النسخ (اللازم) تذكر ما قلنا آنفاً، {نَحْوُ: تَشْيِطُنْ زَيْدًا} أي: فعل فعلاً مكروهاً، على ما في بعض شروح "المقصود"، فهو متعد معنى أيضاً، أو صار كالشيطان، وهو لازم.

قال في "مختار الصحاح": (الشيطان) نونه أصلية، وقيل: إنها زائدة، فإن جعلته (فيعالاً) من قولهم: "تَشْيِطُنْ الرَّجُلُ": "صرفته"، بمعنى: يكون منصرفاً، وإن جعلته من: (تشيطن) لم تصرفه؛ لأنه فعلان. انتهى.

فتح الغناء {وَبِنَاؤُهُ} كائن {لِلْمُطَاوَعَةِ نَحْوُ: تَشْيِطُنْ زَيْدًا} أما تصوير كونه للمطَاوَعَةِ فَيَكُونُ هَكَذَا عَلَّمَ الشَّيْطَانُ زَيْدًا التَّشْيِطُنْ فَتَشْيِطُنْ زَيْدًا أَي: صار كالشيطان فتعود بالرحمن من شر هذا الإنسان، وإنما قدم هذا الثالث على الرابع لكون محل الحرف الزائد الثاني أعني الياء بين الفاء والعين بخلاف الرابع فإن زائده وقع بين العين واللام وهو أقرب من الآخر، ولما بين الثالث أواد بيان الرابع فقال:

[١] كقولهم: انكسر الإناء من غير ملاحظة الكسور.

[٢] بل المشهور بفتح الطاء المهمله.

[٣] فيكون مأخوذاً من قولهم: "شيطان الرجل" على ما في "الصحاح" وغيره.

الباب الرابع: تَفْعُولٌ يَتَفَعَّلُ مَوْزُونَةٌ تَرَهُّوكٌ يَتَرَهَّوكُ تَرَهُّوكًا.

الكوفي {الباب الرابع: تَفْعُولٌ يَتَفَعَّلُ مَوْزُونَةٌ تَرَهُّوكٌ يَتَرَهَّوكُ تَرَهُّوكًا}

الاساس {الباب الرابع} منها {تَفْعُولٌ يَتَفَعَّلُ} لم يعمل بإعلال "يخاف" لكونه مضراً للإلحاق إذ لو علّ لكان إعلالاً في غير الآخر وهو مبطل للإلحاق كما سنبين إن شاء الله تعالى. {مَوْزُونَةٌ تَرَهُّوكٌ يَتَرَهَّوكُ تَرَهُّوكًا} قدمه على باب تفعلى لتقدم محل الزيادة، ولم يسمع زيادة الياء بين العين واللام.

الطبيعي {الباب الرابع} منها {تَفْعُولٌ يَتَفَعَّلُ} وإنما لم يعمل بإعلال "يخاف" و"يزال"؛ لأنه يبطل الإلحاق إذا كان في غير الآخر كما سبق. {مَوْزُونَةٌ تَرَهُّوكٌ يَتَرَهَّوكُ تَرَهُّوكًا} ولتقدم محل الزيادة بالنسبة إلى (سلقى) قدمه عليه، وزيادة الياء بين العين واللام لم تسمع، وإن اقتضاه الترتيب الطبيعي.

فتح الغناء {الباب الرابع} من الخمسة له وزن ولوزنه موزون أيضاً فوزنه {تَفْعُولٌ يَتَفَعَّلُ} مَوْزُونَةٌ أي: موزون وزنه {تَرَهُّوكٌ يَتَرَهَّوكُ تَرَهُّوكًا} مطابقاً للوزن المذكور

وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ ماضِيه على خَمْسَةِ أَحْرَافٍ بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ وَالْوَاوِ بَيْنَ الْعَيْنِ وَاللَّامِ، وَيَبْنَأُوهُ لِلْإِزْمِ {٢} نَحْوُ: تَرَهَوْكَ زَيْدًا.

الكفري وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ ماضِيه على خَمْسَةِ أَحْرَافٍ بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ وَالْوَاوِ بَيْنَ الْعَيْنِ وَاللَّامِ، وَيَبْنَأُوهُ لِلْإِزْمِ {٢} نَحْوُ: تَرَهَوْكَ زَيْدًا.

اساس {وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ ماضِيه على خَمْسَةِ أَحْرَافٍ بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ، وَالْوَاوِ بَيْنَ الْعَيْنِ وَاللَّامِ، وَيَبْنَأُوهُ لِلْإِزْمِ {٢} نَحْوُ: تَرَهَوْكَ زَيْدًا} أَي: تَبَخَّرَ يَقَالُ: "مَرَّ فُلَانٌ بِتَرَهَوْكَ" كَأَنَّهُ يَمُوجُ فِي مِشِيهِ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ: (تَرَهَوْكَ زَيْدٌ عَجِيبًا^١) وَفِي بَعْضِهَا: (وَيَبْنَأُوهُ لِلْمَطَاوِعِ)، فَيَكُونُ مِنْ قَبِيلِ مَا لَيْسَ لَهُ مَطَاوِعٌ بِالْفَتْحِ أَيْضًا.

تلخيص {وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ ماضِيه على خَمْسَةِ أَحْرَافٍ} كَمَا تَرَهَوْكَ} أَصْلُهُ: (رَهَكَ) عَلَى مَذَاقِهِ، ثُمَّ صَارَ: (تَرَهَوْكَ)، {بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ، وَالْوَاوِ بَيْنَ الْعَيْنِ وَاللَّامِ، وَيَبْنَأُوهُ لِلْإِزْمِ {٢} نَحْوُ: تَرَهَوْكَ زَيْدًا} أَي: تَبَخَّرَ، يَقَالُ: "مَرَّ فُلَانٌ بِتَرَهَوْكَ" أَي: يَتَفَاخَرُ وَيَتَمَائِلُ إِلَى طَرَفِيهِ فِي مِشِيهِ، وَهُوَ مِنْ الْأَخْلَاقِ وَالصِّفَاتِ الْمَذْمُومَةِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَفْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّكَ لَنْ تَخْرِقَ الْأَرْضَ وَلَنْ تَبْلُغَ الْجِبَالَ طُولًا﴾ كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا ﴿[الإسراء: ٣٧-٣٨].

فتح الغناء {وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ ماضِيه} الْمَفْرُودِ الْمَذْكُورِ الْغَائِبِ مَبْنِيًّا {عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَافٍ بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ وَ} بِزِيَادَةِ {الْوَاوِ بَيْنَ الْعَيْنِ وَاللَّامِ} فَكُلُّ فِعْلٍ ماضٍ يَجِدُ هَكَذَا فَهُوَ مِنْ بَابِ (التَّفَعُّولِ) {وَيَبْنَأُوهُ} كَاتِنِ {لِلْإِزْمِ} لِعَدَمِ الْفِعْلِ الصَّادِرِ عَنِ الْفَاعِلِ الْآتِي مِنْ هَذَا الْبَابِ مَتَجَاوِزًا إِلَى مَفْعُولٍ بِهِ {نَحْوُ: تَرَهَوْكَ زَيْدًا} أَي: تَكْبِيرٌ وَتَعْظِيمٌ، وَإِنَّمَا قَدِمَ هَذَا الْبَابُ عَلَى الْبَابِ الْخَامِسِ لِكَوْنِ مَحَلِّ الزِّيَادَةِ فِيهِ مَقْدَمًا عَلَى الْآخِرِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْخَامِسِ؛ لِأَنَّ مَحَلَّ زِيَادَتِهِ آخِرُ الْكَلِمَةِ وَلَمَّا بَيَّنَّ الرَّابِعُ أَرَادَ بَيَانَ الْخَامِسِ فَقَالَ:

١١ أي مشى يمشى ويحرك ويتمايل إلى طرفه للعجب الذي هو صفة ذميمة.

البَابُ الْخَامِسُ: تَفَعَّلَى يَتَفَعَّلَى تَفَعَّلِيَا مَوْزُونُهُ تَسَلَّقَى يَتَسَلَّقَى تَسَلَّقِيَا.

الكِنْيَةُ البَابُ الْخَامِسُ: تَفَعَّلَى يَتَفَعَّلَى { قلبت الياء فيهما ألفاً وقد عرفت أنه لا ينافي الإلحاق {تَفَعَّلِيَا مَوْزُونُهُ تَسَلَّقَى يَتَسَلَّقَى تَسَلَّقِيَا.

أَسَاسُ {البَابُ الْخَامِسُ} مِنْهَا {تَفَعَّلَى يَتَفَعَّلَى} قلبت الياء فيهما ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها للإلحاق لما مر {تَفَعَّلِيَا} بكسر اللام إذ لو كان يضمها لزم قلب الياء والواو أنقل منه، وصيانة الياء عن هذا القلب مرعي فيما بينهم مهما أمكن. {مَوْزُونُهُ تَسَلَّقَى يَتَسَلَّقَى تَسَلَّقِيَا} قد مر إعلاله وحال مصدره.

التلخيص وفي بعض النسخ: (وبناؤه للمطاوعة)؛ فيكون من قبيل ما لم يكن له مطاوع بالفتح أيضاً، كما عرفت مما نقلنا عن الجاربردي، ولعل النسخة الأولى أيضاً تحمل عليه؛ لأن اللازم والمطاوع بالكسر قد يتصادقان، ولولاه لما قال المصنف فيما سيأتي: "والتاء إنما دخلت بمعنى المطاوعة". لا يقال: هذا مختص بـ(تجليب) كما يقول المصنف، لأننا نقول: هذا مبني على الغفلة عن قوله مثلاً، وبدل عليه أول كلامه، أعني قوله في هذه الملحقات كما سنبين إن شاء الله تعالى. {البَابُ الْخَامِسُ} مِنْهَا {تَفَعَّلَى يَتَفَعَّلَى} وقلب الياء فيهما ألفاً لتحركها، وانفتاح ما قبلها لا يبطل الإلحاق لكونه في الآخر على ما مر غير مرة {تَفَعَّلِيَا} بكسر اللام، ولم يضم كما في مصادر الأبواب السابقة، ليسلم الياء عن الإعلال، أعني القلب إلى الواو الذي هو أنقل من الياء مع أنه يومه خلاف المقصود. {مَوْزُونُهُ تَسَلَّقَى يَتَسَلَّقَى تَسَلَّقِيَا} تذكر ما في الوزن.

فتح التاء {البَابُ الْخَامِسُ} من الأبواب له وزن ولوزنه موزون مخصوص فوزنه {تَفَعَّلَى} بفتح التاء والفاء واللام وسكون العين وبالألف المتقلب من الياء إذ أصله: {تفعلي} بفتح الياء فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها وكذا {يَتَفَعَّلَى} ولكن كسر اللام في مصدره وهو {تَفَعَّلِيَا} وإن كان القياس الضم كما في مصادر الأبواب السابقة التي في أولها تاء ليسلم الياء عن الإعلال أعني القلب إلى الواو الذي هو أنقل من الياء {مَوْزُونُهُ تَسَلَّقَى يَتَسَلَّقَى تَسَلَّقِيَا} مطابقاً للوزن المذكور

١١ لأن في الفعل وقعزت التاء فيها ساكنة وقبلها حصة فإذا كانت الياء ساكنة وما قبلها مضموماً لزم قلب الياء والواو أنقل. ولما جاء تفعلياً بكسر اللام (منه)

وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ وَالتَّيَاءِ فِي آخِرِهِ
وَبِنَاءُوهُ لِلْمَطَاوَعَةِ { ٣ } نَحْوُ: تَسَلَّقَى زَيْدٌ

الكفوي {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ وَالتَّيَاءِ فِي آخِرِهِ} واعلم أن هذه الخمسة من الستة الملحقة بالرباعي مع زيادة التاء في أوله للمطاوعة غير (فعليل) إذ لم يجز (تفعيل) بالاستقراء وزاد بعضهم على هذه الملحقات ثلاثة أبواب آخر: الأول (تفعّل) يتفعّل (تفعلاً) موزونه: (تزلزل) يتزلزل (تزلزلاً) وعلامته أن يكون ماضيه على خمسة أحرف بزيادة التاء في أوله وحرف آخر من جنس فاء فعله بين الفاء والعين. والثاني (تفعّلت) يتفعّلت (تفعلاً) موزونه (تقلّس) يتقلّس (تقلّساً) وعلامته أن يكون ماضيه على خمسة أحرف بزيادة التاء في أوله والتون فيما قبل الآخر. والثالث (تمفعّل) يتمفعّل (تمفعلاً) موزونه: (تمسكّن) يتمسكّن (تمسكناً) وعلامته أن يكون ماضيه على خمسة أحرف بزيادة التاء والميم في أوله فعلى هذا يكون الملحق يتدحرج ثمانية أبواب

اسس {وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ} ك(تسلقى) أصله: (سلق) ثم صار: (تسلقى). {بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ وَالتَّيَاءِ فِي آخِرِهِ وَبِنَاءُوهُ لِلْمَطَاوَعَةِ} أي: لمطاوعة فعلى ك(تسلقى) مطاوع سلقه بالكلام وسيقاه فتسلقى أي: آذاه فتأذى. {نَحْوُ: تَسَلَّقَى زَيْدٌ} وقد مرّ تفصيل متعلق بهذا المقام فنذكر. ولما بين أن ملحقات تدحرج بزيادة حرفين على الثلاثي المجرد فاحتاج المقام إلى بيان أن الإلحاق بأي حرف من الحرفين يتحقق فقال اهتماماً بشأن المقام:

تلخيص {وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ} إذ أصل (تسلقى) مثلاً: (سلق) ثم صار: (تسلقى) {بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ وَالتَّيَاءِ فِي آخِرِهِ وَبِنَاءُوهُ لِلْمَطَاوَعَةِ} أي: لمطاوعة فعلى {نَحْوُ: تَسَلَّقَى زَيْدٌ} أي: سلقه بالكلام، أي: آذاه به فتسلقى أي: فتأذى. قيل:

جراحات البنان لها البتائم... ولا يُلْتَنَمُ ما جرح اللسان

ولما كان في هذه الملحقات نوع حفاء، أراد أن يزيله، واعتنى بشأنه؛ فقال:

فتح الغاء {وَعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ} أي: فعله الماضي المقرد المذكور الغائب مبنياً {عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ وَ} بزيادة {التَّيَاءِ فِي آخِرِهِ} فكل فعل هذا علامته فهو من باب (التفعّل) {وَبِنَاءُوهُ} كائن {لِلْمَطَاوَعَةِ نَحْوُ: تَسَلَّقَى} أي: تأذى {زَيْدٌ} تصويره آذى عمرو زيداً باللسان الجرح والكلام المرّ فتأذى به زيدٌ، فحصلت المطاوعة وهي عبارة عن قبول الأثر الحاصل من المؤثر كما عرفت غير مرة.

إِغْلَمَ أَنَّ حَقِيقَةَ الْإِلْحَاقِ فِي هَذِهِ الْمُلْحَقَاتِ إِنَّمَا تَكُونُ بِزِيَادَةِ غَيْرِ التَّاءِ، مَثَلًا الْإِلْحَاقُ فِي تَجَلِّبٍ إِنَّمَا هُوَ بِتَكَرُّرِ الْبَاءِ، وَالتَّاءُ إِنَّمَا دَخَلَتْ لِمَعْنَى الْمُطَاوَعَةِ كَمَا كَانَتْ فِي تَذَخْرُجٍ؛ لِأَنَّ الْإِلْحَاقَ لَا يَكُونُ فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ بَلْ فِي وَسْطِهَا وَفِي آخِرِهَا عَلَى مَا صُرِّحَ بِهِ فِي شَرْحِ الْمُفْضَلِ.

الكفوي {إِغْلَمَ أَنَّ حَقِيقَةَ الْإِلْحَاقِ فِي هَذِهِ الْمُلْحَقَاتِ} الْخَمْسَةَ بِتَدْحِرِجٍ

أساس {إِغْلَمَ أَنَّ حَقِيقَةَ الْإِلْحَاقِ} أَي: مَا بِهِ يَبْتَدَأُ وَيَتَحَقَّقُ الْإِلْحَاقُ {فِي هَذِهِ الْمُلْحَقَاتِ} أَي: الْمُلْحَقَاتِ الْخَمْسَةَ الَّتِي زِيدَتْ فِيهَا حُرُوفَانِ عَلَى الثَّلَاثِي الْمَجْرُودِ {إِنَّمَا هُوَ} أَي: لَا يَحْصُلُ وَلَا يَبْتَدَأُ ذَلِكَ الْإِلْحَاقُ إِلَّا {بِزِيَادَةِ غَيْرِ التَّاءِ} الْمُرَادُ بِالزِّيَادَةِ الْمَعْنِيَّةُ وَهِيَ زِيَادَةُ الْبَاءِ فِي {تَجَلِّبٍ⁽¹⁾} مَثَلًا وَالتَّعْيِينَ مُسْتَفَادٌ مِنَ الْإِضَافَةِ إِلَى الْغَيْرِ بِالْإِضَافَةِ الْمَعْنَوِيَّةِ. فَإِنْ قِيلَ: إِنْ كَلِمَةُ "غَيْرٍ" لَتَوَعَّلَهَا فِي الْإِبْهَامِ قَدْ انْعَدَمَ الْعَهْدُ فِيهَا، فَكَيْفَ يَفِيدُ إِضَافَةَ الزِّيَادَةِ إِلَيْهَا التَّعْيِينَ؟ قُلْنَا: بِسَبَبِ إِضَافَةِ الْغَيْرِ إِلَى التَّاءِ بِالْإِضَافَةِ الْمَعْنَوِيَّةِ أَيْضًا. فَإِنْ قِيلَ: إِنَّهُمْ قَالُوا تَفِيدُ الْإِضَافَةَ الْمَعْنَوِيَّةَ تَعْرِيفًا إِنْ كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَعْرُوفًا، وَالحَالُ أَنَّ الْمُضَافَ غَيْرَ وَشِبْهَ وَمِثْلَ فَإِنْ هَذِهِ الْكَلِمَاتُ لَا تَتَعَرَّفُ بِالْإِضَافَةِ لِتَوَعَّلَهَا فِي الْإِبْهَامِ وَانْعَدَامِ الْعَهْدِ فِيهَا. قُلْنَا: إِنَّهُمْ قَالُوا أَيْضًا لَوْ وَجَدَ الْعَهْدُ فِيهَا بِالِاسْتِهَارِ أَوْ بَعَلْمِ الْمَخَاطَبِ أَوْ بِأَنَّ يَضَافُ الْغَيْرَ عَلَى ضِدِّ وَاحِدٍ مِثْلَ الْحَرَكَةِ غَيْرِ السَّكُونِ فَقَدْ أَفَادَتِ التَّعْرِيفَ فَالْمَعْنَى هُنَا زِيَادَةُ حَرْفٍ فِي هَذِهِ الْمُلْحَقَاتِ هُوَ غَيْرُ زِيَادَةِ التَّاءِ فِيهَا فَيَكُونُ الْعَهْدُ مَوْجُودًا بِسَبَبِ اسْتِهَارِهِ بَيْنَ الْمُحْصَلِينَ أَوْ بَعَلْمِ الْمَخَاطَبِ الشَّارِعِ فِي تَحْصِيلِ ادْرَاكَاتِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ الْمُلْحَقَةِ أَوْ بِأَنَّ زِيَادَةَ الْبَاءِ مُؤَخَّرٌ وَزِيَادَةُ التَّاءِ مُقَدَّمٌ وَالْمُؤَخَّرُ ضِدُّ الْمُقَدَّمِ فَيَكُونُ مِنْ قَبْلِ الْحَرَكَةِ غَيْرِ السَّكُونِ فَتُظَنُّ.

تلخيص {إِغْلَمَ} الْمَخَاطَبُ بِهِ مِنْ يَخَاطَبُ بِمَا وَقَعَ فِي أَوَّلِ الرِّسَالَةِ؛ فَتَذَكَّرُ {أَنَّ حَقِيقَةَ الْإِلْحَاقِ} حَقِيقَةُ الشَّيْءِ وَمَاهِيَّتُهُ مَا بِهِ الشَّيْءُ هُوَ هُوَ، كَالْحَيَوَانَ النَّاطِقِ لِلْإِنْسَانِ، وَتَطْلُقُ أَيْضًا عَلَى مَا يُقَابَلُ الْمَجَازَ وَالْكِنَايَةَ، وَهَذَا لَيْسَ بِمُرَادٍ هُنَا بَلْ الْمُرَادُ: هُوَ الْأَوَّلُ، بِعَيْنِي: أَنَّ مَا بِهِ يَتَحَقَّقُ وَيَحْصُلُ الْإِلْحَاقُ الْكَائِنُ {فِي هَذِهِ الْمُلْحَقَاتِ} أَي: الْمُلْحَقَاتِ الْخَمْسَةَ الَّتِي زِيدَتْ فِيهَا حُرُوفَانِ عَلَى الثَّلَاثِي الْمَجْرُودِ.

فتح الغناء {إِغْلَمَ} أَيُّهَا الطَّالِبُ لِفَهْمِ مُرَادِ عُلَمَاءِ فَنِ الصَّرْفِ {أَنَّ حَقِيقَةَ الْإِلْحَاقِ} الَّذِي قَدْ عَلِمْتَ مَعْنَاهُ مِنَ التَّعْرِيفِ السَّابِقِ بِقَوْلِنَا وَمَعْنَى الْإِلْحَاقِ اتِّحَادُ الْمَصْدَرَيْنِ الْمُلْحَقِ وَالْمُلْحَقِ بِهِ الْوَاقِعِ {فِي هَذِهِ الْمُلْحَقَاتِ} الْخَمْسَةَ بِتَدْحِرِجٍ حَاصِلُهُ

(1) وَزِيَادَةُ الْوَاوِ فِي {تَجْوُوبٍ} وَ{تَرْهَوْكُ}، وَزِيَادَةُ الْبَاءِ فِي {تَشِيظُنُ} وَ{سَلْفِي} فَيَكُونُ الْمُرَادُ مِنَ التَّعْيِينِ التَّوَعِي فَافْهَمْ.

الكفوي {إِنَّمَا تَكُونُ بِزِيَادَةِ غَيْرِ التَّاءِ} من حروف العلة وتكرير اللام.

اسم {مثلاً} اسم مصدر بمعنى التمثيل على ما قاله أبو البقاء أي: أمثل لك تمثيلاً، والتمثيل تصوير الشيء بمثال، يقال: مثله كذا تمثيلاً إذا صورت له مثله بالكتابة وغيرها.

تلخيص {إِنَّمَا هُوَ} أي: لا يتحقق ولا يحصل ذلك الإلحاق إلا بسبب زيادة حرف، أي: حرف زائد غير التاء، أي: مغاير للتاء في نوعه، والمراد من حرف زائد غيره هو: الحرف المعلوم عند المخاطب؛ لتقدم ذكر تلك الملحقات؛ لأنه قد علمت الزيادتان الواقعتان في كل واحد منها، وهما: التاء وغيره من تكرار اللام أو الواو أو الياء، ولما قال المصنف {بِزِيَادَةِ} لم يعلم المخاطب أن ذلك الحرف الزائد هو "التاء" أم غيره من المذكورات فعينه بقوله: {غَيْرِ التَّاءِ} فَعَلِمَ من هذه التقريرات أن قوله: (غير التاء) صفة لقوله: زيادة أي حرف زائد سوى التاء، لا مضاف إليه كما ظن الأستاذ - رحمه الله تعالى - وتكلم بما لا يرضي صاحبه.

قال في "مختار الصحاح": وغير بمعنى: سوى، والجمع: أغيار، وهي كلمة يوصف بها ويشئ فإن وصفت بها أتبعها إعراب ما قبلها، وإن استثنت بها أعربتها بالإعراب الذي يجب الاسم الواقع بعد "إلا"؛ لأن أصل (غير): صفة، والاستثناء عارض، هذا كلام المختار، ولذا قال ابن الحاجب: (وغير) صفة حملت على "إلا" في الاستثناء. وقال الفاضل الجامي في شرحه لدلائها على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها، فالأصل فيها أن تقع صفة، كما تقول: جاءني رجل غير زيد واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنها حُمِلَتْ على "إلا" واستعملت مثلها في الاستثناء على خلاف الأصل، وذلك لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعده لما قبله. انتهى. وقد تكون بمعنى "إلا" فتنصب على الحال، كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَضْطَرُّ غَيْرِ يَأْتِ وَلَا عَادٍ﴾ [البقرة: ١٧٣] كأنه قال: فمن اضطر خائفاً لا باعياً، وكذا قوله: ﴿غَيْرِ نَاطِرِينَ إِنَاءً﴾ [الأحزاب: ٥٣]. وقوله: ﴿غَيْرِ مُجَلِّي الضَّيْدِ﴾ [المائدة: ١] لأن الحال بمنزلة الصفة على ما بينه المفسرون.

إذا عرفت هذا فليت شعري لم عدل عن هذا الأصل الكثير الوقوع مع كونه صراطاً سوياً إلى خلاف الظاهر من غير شاهد؛ فحمله على الإضافة تكلف وتعسف مع أنه اشتغل بما لا يعني؛ فهذا لا يليق بمنصبه العالي - رحمه الله تعالى -.

فتح التاء {إِنَّمَا هُوَ بِزِيَادَةِ غَيْرِ التَّاءِ} يعني أن التاء الزائدة في أوائل الملحقات الخمسة المذكورة ليست زائدة لغرض الإلحاق بل الإلحاق فيها حصلت بسبب الحروف المزيدة غير التاء

الكسري {مثلاً الإلحاق في تجليب إنفا هو بتكرار الباء، والثاء إنفا دخلت لمعنى المطاوعة كما كانت في تذرّخ، لأن الإلحاق} أي: الزيادة للإلحاق {لا يتكون في أول الكلمة بل} يكون {في وسطها وفي آخرها على ما صرح به في شرح المفصل}

الاسمي {الإلحاق} أي: تحقّقه وثبوتونه {في تجليب} الذي هو موزون {تفعّل} وهو الباب الأول من الملحقات الخمسة {إنفا هو بتكرار الباء} التكرار جعل الشيء مكرراً، يقال: كررت الشيء تكريراً وتكرّراً بفتح الثاء، قال أبو سعيد الضرير: سألت أبا عمرو عن {الثّغَال} بفتح الثاء و{الثّغَال} بكسرها، فقال أبو عمرو: الأول: مصدر، والثاني: اسم. والمعنى ثبوت الإلحاق في تجليب مثلاً بجعل الباء مكرّر ثم سأل سائل بأنه ما فائدة الثاء فيه؟ أجاب عنه بقوله: {والثاء} في تجلب مثلاً {إنفا دخلت لمعنى الشطّاوعة} أي: لإفادة معنى المطاوعة على أن يكون الباء بمعنى اللام كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعَجَلِ﴾ [البقرة: ٥٤].

تلخيص {مثلاً} هذا يذكر في مقام يوهم انحصار البيان في المذكور فيذكر ويدفع به ذلك الإيهام. قالوا: هو اسم مصدر، بمعنى: التمثيل، يقال: مثّل له كذا تمثيلاً، إذا صوّر مثله بالكتابة أو غيرها، كذا في "المختار" يعني: أمثل لك بإلحاق {تجلب} مع أن البيان شامل للخمسة. وأقول: {الإلحاق} أي: تحقّقه وحصوله {في تجليب} مثلاً، واختار التمثيل به لكونه أول تلك الملحقات {إنفا هو بتكرار الباء} التكرار: ذكر الشيء مرة بعد أخرى، يقال: كرّر الشيء تكريراً وتكرّراً أيضاً بفتح الثاء، وهو مصدر، وبكسرها وهو اسم، كذا في "مختار الصحاح".

قال الأستاذ - رحمه الله تعالى - : قال أبو سعيد الضرير: سألت أبا عمرو عن {الثّغَال} بفتح الثاء و{الثّغَال} بكسرها، فقال أبو عمرو: الأول: مصدر، والثاني: اسم، انتهى.

هذا مناف لما قاله في {باب الثّغَال} إن {الثّغَال} بالكسر أيضاً مصدر ك{التيان}، فالصواب أن يمثل بلفظ التكرار، فإن هذا السؤال مخصوص بمادة التكرار، وتمثله بالوزن هو المقتضي للثنائي بين كلاميه مع أن قوله هنالك لم يوجد على وزن {الثّغَال} بالكسر غير "التيان"، و"اللقاء" نقلاً عن "الكشاف" ويؤيد ما قلنا، تدبر. والمعنى: حصول الإلحاق في: {تجلب} مثلاً بتكرار الباء، وذكره مرة بعد أخرى.

فتح اللغة {مثلاً الإلحاق} الواقع {في} كلمة {تجلب} إنفا هو} حاصل {بتكرار الباء} أي: بسبب زيادة الباء في آخر {جلب} وجعله {جلب}

الكفري وأيضاً حروف الإلحاق لا تكون لمعنى غير الإلحاق كما صرح به ابن الحاجب في "شرح المفصل"

أساس {كَمَا} كانت {في تَدَخَّرَ} والظاهر أن الكاف بمعنى: "المثل"، وكلمة ما مصدرية، والمؤول المرفوع محلاً لمبتدأ محذوف فالمعنى هو مثل كون التاء في تدحرج في الحال والصفة والتاء في تدحرج لإفادة معنى المطاوعة، فالتاء في تجلبب لإفادة معنى المطاوعة فيكون تمثيلاً وهو الاستدلال بحال الجزئي على الجزئي.

لتحريض {وَأَمَّا} التاء التي فيه فهي {إِنَّمَا دَخَلَتْ لِمَعْنَى الْمَطَاوَعَةِ} أي: لم تدخل إلا لإفادة معنى المطاوعة على أن يقدر المضاف، وتكون الباء بمعنى اللام، يعني: أن الغرض من دخول التاء فيه مثلاً تحصيل تلك الإفادة؛ فيكون المفعول له تحصيلتاً فلعل تمثيل الأستاذ - رحمه الله تعالى - بقوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجَلِ﴾ [البقرة: ٥٤] على تقدير صحته يكون تمثيلاً لمجرد كون الباء بمعنى اللام، مع أن صحته ممنوعة؛ لأن الباء فيه للسمية أي: بسبب اتخاذكم العجل، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الحجر: ٨٥] فإن الباء فيه للملابسة لا للتعليل كما ظن؛ لأن الكلمة إذا أمكن الحمل فيها على معنى نفسها في الجملة لا تحمل على معنى كلمة أخرى تأمل. {كَمَا} دخلت التاء {في تَدَخَّرَ} لمعنى المطاوعة، والكاف فيه، وفي مثله بمعنى المثل، أي: إنما دخلت التاء في الأول لتلك الإفادة دخولاً مثل دخولها في الثاني لها، فكلمة "ما" مصدرية على ما قاله الأستاذ التحريير المدقق الحاج سليمان القره أعايجي في مثله.

فتح الغناء {وَأَلْتَأَمُّ} إنما دخلت لمعنى المطاوعة لا للغير فصار: (تجلبب) {كَمَا} كانت زيادة التاء أو كما كانت هذه المعاملة {لِهي} كلمة {تَدَخَّرَ} يعني كما كانت تاء تدحرج لإفادة معنى المطاوعة كانت تاء تجلبب لإفادة معنى المطاوعة لا للإلحاق.

(١) ويجوز أن يكون المؤول منصوب المحل على أنه مفعول مطلق مجازاً والمعنى إنما دخلت دخولاً مثل الدخول في تدحرج والأصل ما قرناه في الشرح.

الكفوي والتاء ههنا بمعنى المطاوعة فلا تكون للإلحاق وفيه نظراً لأن الإلحاق جعل مثال أنقص على مثال أزيد منه، كما صرحوا به وكذلك يجعل ههنا إنما يأتي بزيادة التاء وغيرها معاً لا بغيرها فقط فكيف يحكم بأن الإلحاق بزيادة غير التاء ويأن الإلحاق لا يكون في أول الكلمة؟ اللهم إلا أن يقال المراد أن الزائد لمجرد الإلحاق لا يكون في الأول، وأن الزائد لمجرد الإلحاق ههنا غير التاء، وأما التاء فليست لمجرد الإلحاق بل له وللمطاوعة أيضاً

أسس فإن قيل: هل هو قياس أم لا؟ قلنا: هو قياس عند الفقهاء بعلة الجامع بينهما^(١)، وعند المنطقيين قياس غير متعارف بالنسبة إلى النتيجة المشتملة على أداة التشبيه وخارج عن القياس بالنسبة إلى النتيجة الغير المشتملة عليها، فقولنا: النبيذ كالخمر، والخمر حرام، قياس غير متعارف مستلزم لذاته أن النبيذ كالحرام وتمثيل بالنسبة إلى دعوى أن النبيذ حرام ويجوز أن يكون الكاف بمعنى اللام كما في قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوا كَمَا هَذَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨] على ما ذكره المالكي أي: لما كانت التاء في تدحرج لأجله أي للإفادة التي كانت التاء في تدحرج لأجلها، فيكون دليلاً لدعوى أن التاء في تجليب لإفادة معنى المطاوعة وحاصل الاستدلال أنه لما كانت التاء في تدحرج لإفادة معنى المطاوعة فلزم أن يكون في تجليب كذلك تحقيقاً لمعنى الإلحاق خذ هذا المقام على هذا المنوال فإنه ينفعك في كثير من الأمثال والحمد لله على كل حال. ثم أنه قد ورد المنع المقدر على كبرى التمثيل في التصوير الأول أو على المقدمة الواضحة في التصوير الثاني بأن يقال لا نسلم أن التاء في تدحرج لإفادة معنى المطاوعة لم لا يجوز أن للإلحاق أثبت الممنوعة بإبطال السند المساوي بأن يقال كونها للإلحاق بطل.

تلخيص وقال أيضاً الزنجاني في مواضع من كتبه: والكتب مشحونة بهذا فلا مجال للإنكار، ولا يعد أن يكون بعد التأويل بالمصدر خبر مبتدأ محذوف فيكون تمثيلاً لحال التاء في (تجليب) بحالها في (تدحرج). ثم إنه لما ورد سؤال على الحصر المذكور بقوله: والتاء إنما دخلت... إلخ، بأن يقال: لا نسلم أن التاء في (تجليب) للمطاوعة فقط لم لا يجوز أن يكون لها دخل في الإلحاق، أو يكون لمحض الإلحاق دفعه بقوله:

فتح اللغات {لأن الإلحاق} أي: زيادة الحرف لأجل الإلحاق {لا يتكون في أول الكلمة بل} يكون {في وسطها} كزيادة الواو في (تجورب) و(ترهوك) والياء في (تشيطن)

(١) قوله بعلة الجامع بينهما وأثبتوا علة الجامع إما بالدوران وإما بالترديد والأول وهو ترتيب الشيء على ما له صلوح العلية وجوداً وعدمياً ويسمى الشيء الأول دائراً والثاني مداراً مثل أن يقال علة الحدوث هو التأليف؛ لأنه يدور عليه وجوداً كما في البيت وعدمياً كما في الواجب تعالى والثاني كأن يقال علة الحدوث إما التأليف والإمكان والثاني بطل لصقات الواجب تعالى فتعين الأول.

الكفوي ويأتى قول المصنف إن حقيقة الإلحاق دون أن يقول الإلحاق إشارة إلى هذا فتدبر.

أما {لأنَّ الإلحاق لا يَكُونُ} أي لا يثبت ولا يتحقق بالزيادة الواقعة {في} محل {أول الكلمة} بل يتحقق بالزيادة الواقعة {في وسطها} مثل أبو السعود مفتي الروم عن الفرق بين {الوسط} بسكون السين، و{الوسط} بفتحها. أجاب: بأن الساكن متحرك والمتحرك ساكن وهنا بسكون السين لأنه أعم مما بين الفاء والعين ومما بين العين واللام كزيادة الواو في {تجورب} و{ترهوك} والياء في {تشيطن}.

لخص {لأنَّ الإلحاق} أي: لأن ما به الإلحاق على أن يقيم المسبب مقام السبب، لأن زيادة الحرف سبب للإلحاق، وذلك الحرف الذي هو سبب الإلحاق {لا يَكُونُ} ولا يوجد {في أول الكلمة} بل يكون {في وسطها} بسكون السين.

قال في "المختار": تقول: {جَلَسْتُ وَسَطَ الدَّارِ} بالتسكين؛ لأنه ظرف، و{جَلَسْتُ فِي وَسَطِ الدَّارِ} بالتحريك؛ لأنه اسم، وكل موضع يصلح فيه بين. فهو: {وَسَطٌ} بالتسكين، وإن لم يصلح فيه بين، فهو: {وَسَطٌ} بالتحريك انتهى. فقد عرفت أن المصنف عبر فيها بقوله: بين الفاء والعين، وبين العين واللام، فصلح فيه بين فهو بالسكون، وقد يفرق بينهما بأن {الوسط} بالتسكين يتحرك، ويعم ما بين الفاء والعين، وما بين العين واللام مثلاً، و{الوسط} بالتحريك يخص ما بين الشين فقط على التعيين.

مثل أبو السعود مفتي الروم عن الفرق بين الوسط بالتسكين، والوسط بالتحريك.

وأجاب المفتي بأن يقال: الساكن متحرك، والمتحرك ساكن، كذا قال الأستاذ - رحمه الله تعالى - وعلى هذا أيضاً يلزم أن يكون بالتسكين. فقد ظهر مما نقلناه من "المختار" أن الأولى أن يترك لفظ "في" كما صرح به الإمام البركوي في "إظهار الأسرار" تأمل.

فتح الفاء {أو} بل يكون {في آخرها} أي: آخر الكلمة، كزيادة الباء في تجليب، والياء في {تسلقى} فافهم واضبط.

١١ قوله بأن يقال كون التاء للإلحاق بط تصوير الدليل إذ لو كان له لزم ثبوته بالزيادة الواقعة في أول الكلمة والثاني بط كذا المقدم.

أساس {و} بل يتحقق بالزيادة الواقعة في {آخرها} كزيادة الباء في (تجلبب) والياء في (تسلفى) والحاصل أنه ليس إلحاق نحو: تجلبب بتدحرج بواسطة تصديده بالناء فلا يقال الحق (جلبب) بتكرار اللام بـ(دحرج) ثم الحق بـ(تدحرج) بزيادة الناء في أوله وإنما يقال: الحق بـ(دحرج) ثم يزداد عليه ما زاد على (دحرج) وهو الناء فيكون (تجلبب) كما يقال: (تدحرج)، وإنما لم يكن الناء للإلحاق لأن زيادتها مطردة في إفادة الغرض المعنوي وهو معنى المطاوعة فإن (تفعلل) مطاوع (تفعل) نحو: دحرجته فتدحرج، ولما كان الناء في تدحرج الذي هو الملحق به لتحقيق معنى المطاوعة فكذلك في ملحقاته (على ما صرح به في شرح المفضل) لابن الحاجب وغيره من الشروح.

تلخيص {و} بل يكون ما به الإلحاق في {آخرها} كـ(الباء) في (تجلبب)، والياء في (تسلفى)، وبالجملة إن الحرف الذي يزداد لغرض الإلحاق لا يكون في أول الكلمة التي أريد إلحاقها بكلمة أخرى، فلا تكون الناء في (تجلبب) للإلحاق، بل لإفادة معنى المطاوعة فقط، بل يكون ذلك الحرف في وسطها كـ(ترهفوك) وغيره، ويكون في آخرها أيضاً كـ(تجلبب) وغيره (على ما صرح به) ابن الحاجب {في} الإيضاح {شرح المفضل}، وكذا صرح سائر الشراح^(١) به أيضاً، وعلى هذا الكلام يرد ما يقال: إن مصنف هذا الكتاب علي رضي الله عنه، وما ذكره الأستاذ هنا من تقدير سؤال بقوله: "لأن الإلحاق... إلخ".

وبيان مورد هذا السؤال ركيك جداً، فتتظن فتح الله عليك حقيقة الحال، ﴿وَإِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [القصص: ٥٦] الملك المتعال.

(١) وكذا صرح الجار بردي في شرح الشافية حيث قال نخفق الإلحاق في تجلبب إنما هو بتكرار الباء والياء إنما دخلت لمعنى المطاوعة كما كانت كذلك في تدحرج لأن الإلحاق لا يكون في أول الكلمة انتهى.

وَاثْنَانِ لِمُلْحَقِ اخْرَجْتُمْ الْبَابِ الْأَوَّلِ: افْعَلَّلْ يَفْعَلَّلُ افْعَلَّلَاً.

الكفوي {و} بابان {اثنان} من الأبواب الخمسة والثلاثين قد يحيى {لِمُلْحَقِ اخْرَجْتُمْ} بزيادة ثلاثة أحرف على الثلاثي المجرد. {الباب الأول} منهما {افْعَلَّلْ يَفْعَلَّلُ افْعَلَّلَاً}.

اساس {و} بابان {اثنان} من الأبواب الخمسة والثلاثين كاثنان {لِمُلْحَقِ اخْرَجْتُمْ} يعني أن ما هو ملحق بـ {اخْرَجْتُمْ} بابان وهما بزيادة ثلاثة أحرف على الثلاثي المجرد الأولان لغير الإلحاق، والآخر لمجرد الإلحاق بـ {اخْرَجْتُمْ} {الباب الأول} من البابين {افْعَلَّلْ يَفْعَلَّلُ افْعَلَّلَاً} إنما قدمه على باب {الافعللاء} لأن إحدى زوائده من جنس أصوله.

تلخيص {وَاثْنَانِ} أي: بابان من الأبواب الخمسة والثلاثين كاثنان {لِمُلْحَقِ اخْرَجْتُمْ} الذي زيد فيه حرفان على الرباعي المجرد. {الباب الأول} من ذينك البابين ما زيد فيه ثلاثة أحرف على الثلاثي المجرد الأولان لغير الإلحاق، والآخر لمجرد الإلحاق. {افْعَلَّلْ يَفْعَلَّلُ افْعَلَّلَاً} هذا باب {الافعللاء} وتقديمه على باب {الافعللاء} لكون إحدى زوائده من جنس بعض حروفه الأصول.

فتح العناء {و} بابان {اثنان} كاثنان {لِمُلْحَقِ اخْرَجْتُمْ} {الباب الأول} منهما له وزن، ولوزنه موزون فوزنه {افْعَلَّلْ يَفْعَلَّلُ افْعَلَّلَاً}.

مُؤزُونَةٌ أَفْعُنْسَسُ يَفْعُنْسِسُ أَفْعُنْسَأَسَا.

الكوفي {مُؤزُونَةٌ أَفْعُنْسَسُ يَفْعُنْسِسُ أَفْعُنْسَأَسَا} قال التفتازاني معنى افعنسس خلف ورجع. قال أبو عمرو: سئلت الأصمعي عنه فقال هكذا فقدم بطنه وأخر صدره انتهى. وقال صاحب السعدي في الصرف معناه فأخر ورجع من (ففس) إذا دخل ظهره وخرج صدره وهو ضد الأحدث.

اساس {مُؤزُونَةٌ أَفْعُنْسَسُ يَفْعُنْسِسُ أَفْعُنْسَأَسَا} ويسمى هذا باب (الافعتلال) وإنما كان هذا ملحقاً بـ(احرنجم) دون (باب الاستفعال) مع أنه في جميع تصاريفه على وزنه؛ لأنه لا يوجب في الملحق أن يكون كل من حروف الأصول والزوائد مواقعها في الملحق به وباب الاستفعال بالنسبة إلى الاحرنجم ليس كذلك لا في أصوله ولا في زوائده؛ لأن الزيادة في (احرنجم) همزة في أوله ونون بعد عينه، وفي (الاستفعال) همزة وسين وتاء في أوله فأين هذا من ذلك؛ ولأن الزوائد كلها في الاستفعال مطردة لإفادة معان فلا يكون ملحقاً البتة.

تلخيص و{مُؤزُونَةٌ أَفْعُنْسَسُ يَفْعُنْسِسُ أَفْعُنْسَأَسَا} فإن قلت: لم كان هذا ملحقاً بـ(احرنجم) ولم يكن ملحقاً بـ(استفعال) مع أن جميع تصاريفه على وزنه؟ قلنا: يجب أن يكون في الملحق كل من الحروف الأصول والزوائد الواقعة^١ في الملحق به، والحال أن (الاستفعال) بالنسبة إلى هذا الباب أعني (الافعتلساس) ليس كذلك، لا في الأصول ولا في الزوائد؛ لأن جميع الزوائد في (الاستفعال) أعني: الهمزة، والسين، والتاء في الأول، والأصول بعدها بخلاف (الافعتلساس) فإنه مخالف (للاستفعال) في مواقع الأصول، والزوائد كما ستعرف. وأما إذا الحق بـ(احرنجم)؛ فيوافق مواقعها في الملحق، والملحق به، وإذا الحق بـ(احرنجم) دون^٢ (استفعال) كما قال المصنف - رحمه الله تعالى - وما قاله الأستاذ - رحمه الله تعالى^٣ - هنا أيضاً لا يخلو عن الزكاة فليطالع، وليتأمل.

فتح الغناء {مُؤزُونَةٌ} أي: موزون وزنه {أَفْعُنْسَسُ يَفْعُنْسِسُ أَفْعُنْسَأَسَا} مطابقاً لوزنه المذكور

١) هذا على تقدير وجود الزوائد في الملحق به وهو ليس بشرط وكلما موافقة الزوائد والأصول في العدد في كل من الملحق والملحق به يعرف وجهه يتأمل.

٢) ولأن الزوائد كلها في الاستفعال مطردة لإفادة معان بخلاف الافعتلساس تدبر.

٣) فالأستاذ رحمه الله تعالى اقتضى أثر السيد عبد الله في "شرح الشافية" ولم يفهم من كلامه ما فهم من كلام السيد فأول كلامه يتألفي في آخره بحسب الظاهر مع أن ما ذكره السيد من السؤال والجواب غير السؤال والجواب اللذين ذكرناهما مع أن المناسب هنا ما ذكرنا تدبر ما فيه.

وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيَهُ عَلَى سِتَّةِ أَحْرَفٍ بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَالثَّوْنِ بَيْنَ الْعَيْنِ وَاللَّامِ وَحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسٍ لَمْ يَفْعَلِهِ فِي آخِرِهِ.

التعوي {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيَهُ عَلَى سِتَّةِ أَحْرَفٍ بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَالثَّوْنِ بَيْنَ الْعَيْنِ وَاللَّامِ} لِيُؤْفَقَ زَائِدِي الْأَصْلِ لِمَا عَرَفَتْ مِنْ قَاعِدَةِ الْإِلْحَاقِ، فَالْهَمْزَةُ لِلْوَصْلِ وَالثَّوْنُ لِلْمَطَاوِعَةِ كَمَا كَانَتَا فِي أَحْرَجِمِ {وَأُ} بِزِيَادَةِ {حَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسٍ لَمْ يَفْعَلِهِ فِي آخِرِهِ}.

الاسس {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيَهُ عَلَى سِتَّةِ أَحْرَفٍ} كَدِاقَعِنَسَسِ (أصله: {قَعَس}) وَالْقَعْسُ بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَالْقَعْسُ بِفَتْحِ الْقَافِ وَكَسْرِ الْعَيْنِ وَكَذَا الْمُتَقَاعَسُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ يُقَالُ: (رَجُلٌ قَعَسٌ وَمُتَقَاعَسٌ) إِذَا ظَهَرَ بَطْنُهُ، وَدَخَلَ صَدْرُهُ، وَهُوَ ضِدُّ الْأَحْدَبِ عَلَى مَا قَالَهُ الْأَصْمَعِيُّ، لَكِنْ مَعْنَى (الاقعناس) عَلَى مَا سَبَّجِيءُ بَيَّانُهُ غَيْرُ مَعْنَى (القَعْسِ) وَإِنْ كَانَ أَصْلُهُ قَعَسٌ ثُمَّ صَارَ اقعِنَسَسٌ. {بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَالثَّوْنِ بَيْنَ الْعَيْنِ وَاللَّامِ} وَالْكَلَامُ فِي الْهَمْزَةِ وَالثَّوْنِ كَالْكَلَامِ فِي تَاءِ تَجْلِبِبٍ فِي أَنْهُمَا لَيْسَتَا لِلْإِلْحَاقِ كَمَا أَنَّ التَّاءَ كَذَلِكَ فَالْهَمْزَةُ لِلْوَصْلِ وَالثَّوْنُ لِلْمَطَاوِعَةِ كَمَا كَانَتَا فِي أَحْرَجِمِ {وَأُ} بِزِيَادَةِ {حَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسٍ لَمْ يَفْعَلِهِ فِي آخِرِهِ} وَهَذَا الزِّيَادَةُ لِمَجْرَدِ الْإِلْحَاقِ وَإِنَّمَا لَمْ يَدْعَمْ أَحَدُ السِّبْنِيِّ فِي الْآخِرِ لِثَلَاثِ يَطَّلِ الْإِلْحَاقِ بِأَحْرَجِمِ ثُمَّ إِنَّهُ لَا خِلَافَ فِي أَنَّ الزَّائِدَ مِنَ الْجِنْسَيْنِ هُوَ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ.

تلخيص {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيَهُ عَلَى سِتَّةِ أَحْرَفٍ} كَدِاقَعِنَسَسِ (أصله: {قَعَس}) ثُمَّ صَارَ: (اقعِنَسَسٌ). {بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَالثَّوْنِ بَيْنَ الْعَيْنِ وَاللَّامِ} فَالْهَمْزَةُ لِلْوَصْلِ، وَالثَّوْنُ لِلْمَطَاوِعَةِ، كَمَا كَانَتَا فِي: (أَحْرَجِمِ) كَذَلِكَ. {وَأُ} بِزِيَادَةِ {حَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسٍ لَمْ يَفْعَلِهِ فِي آخِرِهِ} وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الزَّائِدَ فِيهِ السِّبْنِ الثَّانِيَّةُ، وَلَا يَجْرِي الْخِلَافُ الْمَذْكُورُ هُنَا، لِمَا عَرَفَتْ أَنَّ الْبِرْكُويَّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - قَالَ: إِذَا كَانَ أَوَّلُ الْمَكْرُورِينَ مُتَحَرِّكًا فَالزَّائِدُ هُوَ الثَّانِي بِلا خِلَافٍ، وَلَمْ يَدْعَمْ لثَلَاثِ يَطَّلِ الْإِلْحَاقِ، وَبِنَاوِهِ لِلْإِزْمِ، وَهَذَا أَيْضًا مِنْ قَبِيلِ الْمَطَاوِعِ الَّذِي لَيْسَ لَهُ مَطَاوِعٌ؛ لِأَنَّ مَعْنَى (القَعْسِ) وَ(الاقعِنَسَسِ) مُتَغَايِرَانِ؛ لِأَنَّ (القَعْسَ) بِفَتْحِ الْعَيْنِ أَوْ بِفَتْحِ الْقَافِ وَكَسْرِ الْعَيْنِ، وَكَذَا (الْمُتَقَاعَسِ) بِمَعْنَى وَاحِدٍ يُقَالُ: (رَجُلٌ قَعَسٌ وَمُتَقَاعَسٌ) إِذَا ظَهَرَ بَطْنُهُ، وَدَخَلَ صَدْرُهُ، وَهُوَ ضِدُّ الْأَحْدَبِ عَلَى مَا نَقَلَهُ الْأَسْتَاذُ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ.

فتح الغناء {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيَهُ} الْمَفْرُودِ الْمَذْكُورِ الْغَائِبِ مَبْنِيًّا {عَلَى سِتَّةِ أَحْرَفٍ} ثَلَاثِيَّهَا أَصْلِيَّةٌ كَحُرُوفِ قَعَسٍ، وَثَلَاثِيَّهَا مَزِيدَةٌ كَالْحُرُوفِ الزَّوَائِدِ الْوَاقِعَةِ فِي "اقعِنَسَس" فَلِذَا قَالَ: {بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ} لِلْوَصْلِ {وَالثَّوْنِ بَيْنَ الْعَيْنِ وَاللَّامِ} لِلْمَطَاوِعَةِ، {وَحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسٍ لَمْ يَفْعَلِهِ فِي آخِرِهِ} لِأَجْلِ الْإِلْحَاقِ، فَكُلُّ فِعْلٍ مَاضٍ تَجِدُهُ هَكَذَا فَهُوَ مِنْ بَابِ (الاقعِنَسَسِ).

وَبِنَاؤُهُ لِمِبَالِغَةِ الْأَلْزِمِ كَمَا يُقَالُ: قَعَسَ الرَّجُلُ إِذَا خَرَجَ صَدْرُهُ وَدَخَلَ ظَهْرُهُ فِي الْجُمْلَةِ.
وَيُقَالُ: أَقْعَنَسَ الرَّجُلُ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ مُبَالِغَةً.

الكوفي

أَسَى {وَبِنَاؤُهُ لِمِبَالِغَةِ الْأَلْزِمِ} الظاهر أن يقول للمطاوعة لما قالوا النون للمطاوعة، لكن المصنف قال للآزم تنبيهاً على أن هذا الفعل من قبيل المطاوع الذي ليس له مطاوع لمغايرة معنى القعس والاقعناس لأن معنى القعس قد مرّ ومعنى الاقعناس التأخر والرجوع إلى الخلف {نَحْوُ: أَقْعَنَسَ زَيْدٌ} أي: تأخر ورجع إلى الخلف، وفي بعض النسخ: وبنائه لمبالغة الآزم كما قال العرب: قعس الرجل إذا خرج صدره ودخل ظهره وفيه نظر فتفعلن.

شَخِيصِي ومعنى (الاقعناس): التأخر والرجوع إلى خلف، فلا يكون (الاقعناس) مطاوع (القعس)، نحو: {أَقْعَنَسَ زَيْدٌ} أي: تأخر ورجع إلى خلف من غير ملاحظة المؤخر، بصيغة الفاعل، يعني: تأخر من غير مؤخر، كما في: {انكسر الإناء} من غير ملاحظة الكاسر، على ما مرّ غير مرّة وفي أكثر النسخ.

{وَبِنَاؤُهُ لِمِبَالِغَةِ الْأَلْزِمِ كَمَا يُقَالُ: قَعَسَ الرَّجُلُ إِذَا خَرَجَ صَدْرُهُ وَدَخَلَ ظَهْرُهُ فِي الْجُمْلَةِ.
وَيُقَالُ: أَقْعَنَسَ الرَّجُلُ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ مُبَالِغَةً} وهو غير صحيح بناء على ما نقل عن الأصمعي.

فتح الغاء {وَبِنَاؤُهُ} كائن {لِمِبَالِغَةِ الْأَلْزِمِ نَحْوُ: أَقْعَنَسَ زَيْدٌ} أي: تأخر ورجع إلى خلف. اعلم أن معنى الأصل والمزيد عليه متغايران؛ لأن معنى (قعس) الذي هو الأصل خرج صدر زيد ودخل ظهره، ومعنى (اقعناس) سمعته آنفاً، فإن قلت: إنه يستلزم كون النون في (اقعناس) للمطاوعة أن يقال: "وَبِنَاؤُهُ لِمِبَالِغَةِ الْأَلْزِمِ". قلت: نعم إنه كذلك، لكن المصنف لم يقل كذلك تنبيهاً على أن هذا الفعل من قبيل المطاوع الذي ليس له مطاوع لمغايرة معنى القعس والاقعناس فالأوضح أن يقال: اقعنس الرجل أي: تأخر بلا مؤخر له مثل ما تقول انكسر الإناء بلا ملاحظة وجود الكاسر فافهم. وإنما قدم هذا الباب على ما يعقبه لكون إحدى زوائده من جنس أصوله ولما بين باب (الافعتلال) أراد بيان باب (الافعتلاء) فقال:

الباب الثاني: اَفْعَلْتِي يَفْعَلْتِي اَفْعَلَاءَ مُوزُونَةٌ اسْلَنْقِي يَسْلَنْقِي اسْلِنْقَاءَ، وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهٍ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُوفٍ بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَالثُّونِ بَيْنَ الْعَيْنِ وَاللَّامِ وَالْيَاءِ فِي آخِرِهِ.

الكفوي {الباب الثاني: اَفْعَلْتِي} بالألف {يَفْعَلْتِي اَفْعَلَاءَ، مُوزُونَةٌ اسْلَنْقِي يَسْلَنْقِي اسْلِنْقَاءَ} قال التفتازاني معنى {اسلنقى} نام على ظهره ووقع على قفاه. {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهٍ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُوفٍ بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَالثُّونِ بَيْنَ الْعَيْنِ وَاللَّامِ} ليوافق زائدي الأصل {وَأُ} بزيادة {الياء} كما هو الراجح عند المصنف {في آخِرِهِ}.

اساس {مُوزُونَةٌ اسْلَنْقِي يَسْلَنْقِي اسْلِنْقَاءَ} إعلاله كإعلان الموزون به {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهٍ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُوفٍ} ك{اسلنقى}، أصله: {سَلَقَ} ثم صار: {اسلنقى}، {بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَالثُّونِ بَيْنَ الْعَيْنِ وَاللَّامِ} ليوافق هاتان الزيادتان زيادتي الأصل في أن الهمزة للوصل والنون للمطاوعة {وَالْيَاءِ} دون الألف كما ذهب بعضهم {في آخِرِهِ} وهذا لمجرد الإلحاق. {الباب الثاني} من هذين السابيين {اَفْعَلْتِي} قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ولا يبطل الإلحاق بقلب الآخر ألفاً لكونه محل التعبير على ما مر {يَفْعَلْتِي} أصله: يَفْعَلْتِي بضم الياء استقل الضمة على الياء وحذفت فبقي ساكناً وترك على حاله {اَفْعَلَاءَ} أصله: {اَفْعَلَايَا} قلبت الياء همزة لوقوعها في الطرف بعد ألف زائدة.

تلخيص {الباب الثاني} منها {اَفْعَلْتِي} وقلب الياء فيه ألفاً لا يبطل الإلحاق؛ لكونه في الآخر كما عرفت {يَفْعَلْتِي} إعلاله كإعلان {يرمي} {اَفْعَلَاءَ} أصله: {اَفْعَلَايَا} فصارت همزة لوقوعها في الطرف بعد ألف زائدة. {مُوزُونَةٌ اسْلَنْقِي يَسْلَنْقِي اسْلِنْقَاءَ} تذكر ما في الوزن. {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهٍ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُوفٍ} ك{اسلنقى}، أصله: {سَلَقَ} ثم صار: {اسلنقى}، {بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَالثُّونِ بَيْنَ الْعَيْنِ وَاللَّامِ} فالهمزة فيه أيضاً للوصل، والنون للمطاوعة، كما في الملحق به. {وَالْيَاءِ} لمجرد الإلحاق، وفيه رد لما قيل: إن الزائد فيه الألف {في آخِرِهِ}؛ لأن ما به الإلحاق يجوز أن يكون في آخر الكلمة، كما يكون في وسطها على ما سبق.

فتح الغناء {الباب الثاني} من السابيين له وزن ولو وزنه موزون فوزنه {اَفْعَلْتِي يَفْعَلْتِي اَفْعَلَاءَ} أصله: {اَفْعَلَايَا} قلبت الياء همزة لوقوعها في الطرف بعد ألف زائدة. و{مُوزُونَةٌ} أي: موزون وزنه المذكور {اسْلَنْقِي يَسْلَنْقِي اسْلِنْقَاءَ} مطابقاً للوزن في الحركات والسكنات والإعلال {وَعَلَامَتُهُ} أي: ما يعلم ويتميز به هذا الباب {أَنْ يَكُونَ مَاضِيهٍ} مبنياً {عَلَى سِتَّةِ أَحْرُوفٍ بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَالثُّونِ بَيْنَ الْعَيْنِ وَاللَّامِ} بزيادة {الياء في آخِرِهِ} لمجرد الإلحاق فكل فعل متصرف بهذه الصفة فهو من باب {الافعللاء}.

وَبِنَاؤُهُ لِلْأَزْمِ نَحْوُ اسْتَلْتَقَى زَيْدًا.

الكسوي {وَبِنَاؤُهُ لِلْأَزْمِ نَحْوُ اسْتَلْتَقَى زَيْدًا} لمجرد الإلحاق فتقلب الياء ألفاً في الماضي لتحركها وانفتاح ما قبلها، وهذا القلب لكونه في الآخر لا يبطل الإلحاق كما عرفت، وقيل: الزائد هو الألف ابتداءً فحينئذٍ يحتاج إلى قلب الألف ياء في المضارع لانكسار ما قبلها وههنا باب آخر ملحق بـ(أقشعز) وهو (أفعال) يفعل (أفعالاً) موزونه: (أطمأن يطمئن أطمئناً) وعلامته أن يكون ماضيه على ستة أحرف بزيادة الهمزة في أوله وحرف آخر من جنس لام فعله في آخره ليوافق زائدي الأصل، وبزيادة همزة أخرى بين العين واللام لمجرد الإلحاق وبهذا تم أبواب التصريف إحدى وأربعين ستة منها للثلاثي المجرد، وواحد منها للرباعي المجرد، وثلاثة منها لما زاد على الرباعي المجرد، واحد وثلاثون لما زاد على الثلاثي المجرد وهو ضربان: غير ملحق، وملحق. والأول اثني عشر باباً، والثاني ثلاثة أنواع:

اسم {وَبِنَاؤُهُ لِلْأَزْمِ نَحْوُ اسْتَلْتَقَى زَيْدًا} الاستلقاء زنة ومعنى يقال استلقى الرجل واستلقى إذا نام على ظهره ويجيء لمطاوعة سلقى يقال: (سلقته) إذا ألقته على ظهره؛ ف(استلقى) كذا في "شرح الشافية" للسيد عبد الله، قال الفاضل الكسوي: وههنا باب آخر ملحق بـ(أقشعز) وهو: (أفعال)، (يفعل)، (أفعالاً) موزونه: أطمأن، يطمئن، أطمئناً وعلامته أن يكون ماضيه على ستة أحرف بزيادة الهمزة في أوله وحرف آخر من جنس لام فعله في آخره ليوافق زائدي الأصل، وبزيادة همزة أخرى بين العين واللام لمجرد الإلحاق انتهى.

تلخيص {وَبِنَاؤُهُ لِلْأَزْمِ نَحْوُ اسْتَلْتَقَى زَيْدًا} أي: نام على ظهره، و(الاستلقاء كالاستلقاء) وزناً ومعنى. قال السيد عبد الله في "شرح الشافية": يقال: (سلقته) إذا ألقته على ظهره؛ ف(استلقى) انتهى. فلم أعلم منه أنه يجيء لمطاوعة (سلق) كما سبق. قيل: وههنا باب آخر ملحق بـ(أقشعز) وهو: (أفعال)، (يفعل)، (أفعالاً). موزونه: أطمأن، يطمئن، أطمئناً، يعني: أن أصله: (طمئن) زيد فيه ثلاثة أحرف، وألحق بـ(أقشعز).

فتح الغناء {وَبِنَاؤُهُ} كانن {لِلْأَزْمِ نَحْوُ اسْتَلْتَقَى زَيْدًا} أي: نام على قفاه والكلام في أنه قيل للأزْمِ وما قيل للمطاوعة كالقفاه السابق في بناء الباب السابق، وقيل للمطاوعة نحو: (سلقته) ف(استلقى) أي: ألقته على ظهره فقبل الإلقاء حتى ظهر أثر إلقائي فيه،

الكفوي النوع الأول: ملحق بالرباعي، وهو ثمانية أبواب ذكر المصنف ستة منها وذكرنا الباقين، والنوع الثاني: ملحق بـ(تدحرج) وهو أيضاً ثمانية أبواب ذكر المصنف خمسة منها، وذكرنا ثلاثة أخرى. والنوع الثالث: ملحق بـ(احرنجم) وهو بإبان كما ذكره المصنف. والنوع الرابع: ملحق بـ(افشعر) وهو باب واحد كما ذكرناه وهذا ما وعدناك في أول الكتاب والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب. واعلم أن من عادة الصرفيين الباحثين عن أحوال الفعل وما يشتق منه أن يقسموا الفعل في ابتداء تعليمهم إلى أقسامه الثمانية ليكون عوناً للمتعلمين في معرفة الألفاظ الكثيرة ومعانيها النوعية بسماع واحد منها وفي سهولة ضبطها وحفظها فلما أشار المصنف في أثناء تعداد الأبواب إلى تلك الأقسام بعضها بالنصريح والتفصيل وبعضها بالإيماء في ضمن التمثيل أراد أن يجعلها ههنا ليكون كالفلكة لبيانها فقال:

اسر أقول: يقتضي كلامه أن يكون الهمزة الثانية زائدة وأن يكون أصله "ثلاثياً"، والحق أن أصله "رباعي مجرد"، وهو طمان على وزن (فعلل) مثل: دحرج، ومصدره: (طماناً) على وزن (فعللة) مثل: (دحرجة) وهو الكون ساكناً فيكون من باب افشعر لا من ملحقه، وكذا اشتأز يقال: (اشتأز الرجل اشتأزاً) إذا انقبض، أصله: شتأز على ما فهم من كتب اللغة، فما المانع من أن يكون مثل (اطماناً) و(اشتأز) أصلاً وأما الداعي إلى كونهما ملحقين بـ(افشعر) على أن (افعللاً) أصل مصدر (افعللاً) مثل (احميراراً) على ما سبق إعلاله ثمه فليتأمل في هذا المقام فإنه مزلق الأقدام. ولما فرغ من تعداد الأبواب باعتبار الأصالة والزيادة شرع في بيان أقسام الفعل مطلقاً باعتبار السلامة وغيرها فقال:

تلخيص وقال الأستاذ - رحمه الله تعالى - ما المانع من أن يكون مثل: (اطماناً) و(اشتأز) من باب (افشعر) وما الداعي إلى كونهما ملحقين به؛ لأن أصلهما: (طماناً) و(شتأز) تتبع. ولما فرغ من تعداد الأبواب أصلاً، ومزيداً ملحقاً وغيره، أراد أن يشرع في بيان أقسام الفعل من جهة كونه سالماً وغيره؛ فقال:

فتح الغناء ولما فرغ المصنف رحمه الله تعالى من بيان الأبواب الخمسة والثلاثين وزناً وموزوناً وعلامة وبناء وأصالة وزيادة وعدداً، أراد أن يبين أوصافها صحةً وعلّةً فقال:

ثُمَّ اعْلَمَ أَنَّ الْفِعْلَ الْمُنْحَصِرَ فِي هَذِهِ الْأَبْوَابِ

الكفوي {ثُمَّ اعْلَمَ أَنَّ الْفِعْلَ الْمُنْحَصِرَ فِي هَذِهِ الْأَبْوَابِ إِثْنَا ثَلَاثِي مُجْرَدٌ سَالِمٌ... إلخ}، وأراد بالسالم ما سلمت حروفه الأصلية عن حروف العلة والهمزة والتضعيف، ثم إنه لما كان من عاداتهم أيضاً تقسيم الفعل إلى أقسامه السبعة ثم بيان ما لكل منها من الإعلال والإدغام وسائر الأحوال والأحكام أتى به المصنف أيضاً في هذا المقام وأشار إلى بعض الأحوال والأحكام في ضمن الأمثلة أو في صريح الكلام فقال:

أساس {ثُمَّ اعْلَمَ} الظاهر أنه عطف على قوله: (اعلم أن أبواب التصريف) وقد أشار بلفظ "ثم" إلى أن ما بين هذا البيان وما قبله من التفاوت، فإن البيان الأول مطمح أنظار الصرفيين وإن كان الأوصاف المذكورة للفعل متقدمة بالذات {أَنَّ الْفِعْلَ} بكسر الفاء لا بفتحها لأن الأول اسم لكلمة مخصوصة وهي كلمة دلت على معنى في نفسها مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، والثاني مصدر فعل يفعل {الْمُنْحَصِرَ فِي هَذِهِ الْأَبْوَابِ} أي: الأبواب الخمسة والثلاثين منحصر في ثمانية أقسام لأنه.

تلخيص {ثُمَّ اعْلَمَ} عاطفاً على (اعلم) الواقع في أول الكتاب، تنبيهاً على أن ما سيذكره أيضاً مطمح أنظار الصرفيين، وإن كان دون الأبواب السابقة على ما فهم من كلام الأستاذ - رحمه الله تعالى -.

ويمكن أن يقال: إن ما بعده أعلى مرتبة مما قبله؛ لأن كلمة "ثم" في الأصل للتراخي في الزمان، ويستعار للتراخي في الرتبة؛ فيكون ما بعدها أعلى مرتبة مما قبلها، أو أدنى على ما قاله الفاضل العصام في "حاشية الجامي".

فكلمة "ثم" هنا للتراخي في الرتبة، ويمكن حملها على الحقيقة باعتبار الآخر، فافهم. {أَنَّ الْفِعْلَ} الاصطلاحي، فهو إذاً بكسر الفاء لا بفتحها، فإنه مصدر، ولم يذكر الاسم مع أن تلك الأقسام تجري فيه أيضاً؛ لأنه أراد بيان حصر الأفعال، لا الأسماء؛ فتعرف السلامة وعدمها في الاسم بالمقايسة.

ولم يذكر الحرف بناء على أن التغير لا يتطرق إلى الحرف، كما يتطرق للفعل والاسم كذا في "المطلوب" وفي بعض شروح الزنجاني، ولذا كانت الكلمة المبحوث عنها في علم الصرف اثنتين، والكلمة النحوية ثلاثة.

فتح الغناء {ثُمَّ اعْلَمَ} بعد ما علمت ما علمته لك من القواعد الصرفية {أَنَّ الْفِعْلَ} الماضي {الْمُنْحَصِرَ فِي هَذِهِ الْأَبْوَابِ} المذكورة بالاستقراء

إِثْمًا ثَلَاثِيًّا مُجَوِّدًا سَالِمًا

الكفوي {وَأَعْلَمُ أَنْ كُلَّ فِعْلٍ إِثْمًا صَحِيحٌ، وَهُوَ الَّذِي لَيْسَ فِي مَقَابِلَةِ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ وَاللَّامِ مِنَ الْوُزْنِ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الْعِلَّةِ... إلخ} وليكن هذا آخر ما جرى عليه القلم بمن من من علينا وأنعم والحمد لله على الإتمام، وعلى رسوله الصلاة والسلام، وعلى آله وأصحابه الكرام ما دامت الليالي والأيام.

اسم {إِثْمًا ثَلَاثِيًّا مُجَوِّدًا سَالِمًا} أورد كلمة "إِثْمًا" للدلالة على انحصار الفعل في الأقسام المذكورة؛ لأن المتبادر من أمثال هذه العبارة في تقاسيم الأشياء وهو الانفصال الحقيقي أو المانع في الخلو إذ بأحدهما يصير الأقسام مضبوطة دون المانع من الجمع إذ لا يعلم به عدة أقسام على ما حققه الشريف المحقق فما قيل أنه يجوز أن يكون كلمة "إِثْمًا" لمنع الجمع لا لمنع الخلو منشاؤه عدم العلم بفائدة التقسيم.

تلخيص {الشُّنْحَصَرُ} صفة الفعل، والحصر أربعة عند البعض، حصر عقلي: وهو ما لا يجوز العقل فيه سماً آخر. ويكون ذكر الأقسام فيه بالترديد بين الإثبات والنفي، كقولهم: المعلوم إما موجوداً، أو لا. وحصر استقرائي: وهو ما يجوز العقل فيه سماً آخر؛ لكن يحتاج المحكم بأقسامه إلى التسع والتفحص، ويذكر فيه الأقسام المعلومة بالاستقراء، كقولهم: العنصر إما: أرض، أو ماء، أو هواء، أو نار. وحقه عدم التردد بين الإثبات والنفي غالباً تدبير. وحصر وقوعي: كحصر الكلمة على الثلاثة، وفيه كلام. وحصر جعلي: كحصر رسالة الإظهار على ثلاثة أبواب. والظاهر أن الحصر هنا "استقرائي" و"وقوعي" لكنه متضمن للحصر العقلي، تأمل فيه تتل.

ومما ينبغي أن يعلم هنا إجمالاً أن التقسيم: إما حقيقي، وإما اعتباري. أما الحقيقي: فهو ضم قيود متباينة، أو متخالفة إلى المقسم؛ ليحصل بانضمام كل قيد قسم. وأما الاعتباري: فهو ضم قيود متغايرة في الجملة إلى المقسم لذلك. ويشترط في الأول التباين في الأقسام، بخلاف الثاني، فإنه لا يشترط فيه، بل يجوز فيه تداخل الأقسام. وهنا من قبيل الأول؛ لتحقق المباينة بين الأقسام، وهذا القدر يكفي لطالبي هذا الكتاب، والتفصيل في كتب الأدب، وقد بيته في "شرح الكفوي" بما لا مزيد عليه. يعني: أن الفعل الذي انحصر {في هذه الأبواب} أي: الأبواب الخمسة والثلاثين على مذاق المصنف ثمانية أقسام، بحسب الاستقراء؛

فتح الغناء {إِثْمًا} بكسر الهمزة {ثَلَاثِيًّا مُجَوِّدًا سَالِمًا} لكونه مبنياً على ثلاثة أحرف بالأصالة لا بالزيادة، ولكونه بريئاً عن حروف العلة والهمزة والتضعيف

نَحْوُ: كَرَمٌ

الكوي {ومن ههنا إلى آخره من الضياء على البناء}

{ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ الْفِعْلَ الْمُنْحَصَرَ فِي هَذِهِ الْأَبْوَابِ {الخمسة والثلاثين} {إِثْمًا ثَلَاثِيًّا} وَهُوَ مَا كَانَ ماضيه على ثلاثة أحرف {مُجْرُودًا} عن الزائد {سَالِمًا} من حروف العلة والهمزة والتضعيف {نَحْوُ: كَرَمٌ} قَدْ هَذَا الْقِسْمَ لِتَقْدِيمِ الْعَدَمِ السَّابِقِ؛ لِأَنَّ مَفْهُومَ السَّالِمِ عَدَمِيٍّ وَغَيْرِ السَّالِمِ وَجُودِيٍّ تَأْمَلُ حَتَّى لَا نَقُولَ إِنَّ مَفْهُومَ السَّالِمِ وَجُودِيٍّ وَغَيْرِ السَّالِمِ عَدَمِيٍّ لِأَنَّ فِيهِ كَلِمَةٌ نَعِي

أساس {فإن قلت: هذا التقسيم تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره؛ لأن مورد القسمة الفعل المنحصر في هذه الأبواب وكل فعل إما ثلاثي مجرد سالم أو غير سالم، وإما رباعي مجرد سالم أو غير سالم، وإما مزيد فيه سالم أو غير سالم، فمورد القسمة أيضاً أحدها وعلى كل تقدير يكون تقسيمه إليها تقسيماً للشيء إلى نفسه وإلى غيره.

للخص {لأن {إِثْمًا ثَلَاثِيًّا مُجْرُودًا سَالِمًا نَحْوُ: كَرَمٌ} فإنه ثلاثي؛ لكونه على ثلاثة أحرف. ومجرد؛ لكونه خالياً عن الزيادة. وسالم؛ لكونه عارياً عن حروف العلة والهمزة والتضعيف، فهو سالم عند الصرفيين والنحويين؛ لأن جميع حروفه الأصلية يعبر عنها بالفاء، والعين، واللام، كما في: {فَعَلٌ} سلمت عن الحروف المذكورة، وكلمة: {رَمِي} غير سالمة عندهما، و{بَاع} غير سالم عند الصرفيين، وسالم عند النحويين؛ لكون آخره عارياً عن الحروف المذكورة. و{اسلنقى} سالم عند الصرفيين، وغير سالم عند النحويين، فكان بين الطائفتين عموم وخصوص من وجه باعتبار السلامة لاجتماعهما في مادة وافتراق كل منهما عن الآخر في مادة أخرى، وكذلك غير السالم كما عرفت المراد، فعلم مما سبق أن السالم عند النحويين: ما ليس في آخره حرف علة، سواء كان في غير الآخر أو لم يكن، وسواء كان أصلاً أو مزيداً. وعند الصرفيين لا يخرج الحرف الزائد الكلمة عن السلامة؛ لأن السالم عندهم ما سلم عن الإعلال، فلما سلمت أصوله المعتبرة كان سالماً؛ فيكون {قَاتَلٌ}، و{أَكْرَمٌ}، و{فَرَحٌ} سالماً بزيادة الألف والهمزة والتضعيف كذا في بعض شروح الزنجاني وغيره.

صح البناء {نَحْوُ: كَرَمٌ} فإن حروفه ثلاثة كلها أصلية وليس فيه حرف من حروف العلة والهمزة والتضعيف كما ترى

أساس قلت: مورد القسمة مفهوم الفعل من غير نظر إلى كونه ثلاثياً أو رباعياً مجرداً سالماً أو غير سالم أو مزيداً فيه سالماً أو غير سالم وهكذا جميع التقسيمات إذ المعتبر في التقسيم نفس المفهوم الكلي للمقسم لا أفرادة إذ الغرض منه تحصيل القسم وهو لا يقتضي إلا مجرد ضم القيد إلى مفهوم المقسم فإدخال كلمة "كل" على المقسم مخل كما أن إدخالها على المعرف كذلك، ولذلك ترى أنه كلما وقع ذلك ممن له شأن احتيج إلى التمعل والتكلف في تصحيحه واللام الداخلة على المقسم لام الحقيقة من حيث هي هي على ما حققه الفاضل العصام في بعض كتبه، فما قيل أن اللام في الفعل للاستغراق ومعنى الفعل المنحصر كل فعل منحصر أمر فعير مستقيم لما ذكرناه أن التقسيم في عرف أرباب التدوين ضم قيود متباينة أو متغايرة إلى مفهوم كلي ليحصل بانضمام كل قيد إليه مفهوم أخص منه، إما بحسب الصدق أو بحسب المفهوم وهو مجموع المقسم والقيد، ويسمى كل من الأمور المخصوصة بالقياس إلى الكلي الأعم قسماً وبالقياس إلى الأخص الحاصل من ضم قيد آخر قسماً والكلي الأعم بالقياس إلى تلك الأمور المخصوصة مقسماً، والتقسيم الذي يكون أقسامه متباينة يسمى تقسيماً حقيقياً وما ليس كذلك يسمى تقسيماً اعتبارياً والعمدة في التقسيمات هي الحقيقيات وهي المتبادرة إذا أطلق التقسيم، وما نحن فيه تقسيم حقيقي لتحقيق المباينة بين الأقسام وعلامة التباين صحة جريان السلب الكلي من الطرفين في كل منها مثلاً لا شيء من الثلاثي المجرد السالم بثلاثي مجرد غير سالم، ولا شيء من الثلاثي المجرد السالم بثلاثي مجرد سالم، وعلى هذا القياس الأقسام الباقية، والأغلب في الاعتبار أن يكون التقسيم متضمناً لحصر المقسم في الأقسام إذا المقصود منها شرطها غالباً ولذلك يعترض على التقسيمات بأنها غير حاصرة ويتكلف ما أمكن في جعلها حاصرة، والحصر المعتبر فيها قد يكون عقلياً بأن يحكم العقل بمجرد ملاحظة القسمة بالانحصار كحصر العدد للزوجية والفردية، وقد يكون استقرائياً يحتاج في الحكم به إلى التبع والتفحص للأقسام كحصر الأبواب المذكورة سابقاً، وقال بعض الفضلاء: الحصر على أربعة أقسام: حصر عقلي وهو ما لا يجوز العقل فيه قسماً ويكون ذكر الأقسام فيه بالترديد بين الإثبات والنفي كقولك المعلوم أما موجود أو لا، وحصر استقرائي وهو ما يجوز العقل فيه قسماً آخر لكن ذكر فيه ما علم بالاستقراء كقولك العنصر إما أرض، أو ماء، أو هواء، أو نار، وحقه عدم الترديد بين الإثبات والنفي. وحصر وقوعي كحصر الكلمة على الثلاثة، وحصر جملي كحصر الرسالة الشمسية على مقدمة وثلاث مقالات وخاتمة.

أساس ثم إنه لا حكم في التقسيم مطلقاً أي سواء كان حقيقياً أو اعتبارياً لأنهما من المبادئ التصورية في الحقيقة وإن كان من المبادئ التصديقية صورة على ما ذهب إليه الشريف المحقق ودليله أن المقصود منهما تصوير الأقسام نفسه في الذهن بحيث يحصل بذلك التصوير تمييز كل واحد من الأقسام عن الآخر ولا يعتبر الحمل على المقسم كما في صورة التعريف فهو لا يشبه اشتباهاً معنوياً بالقضية المنفصلة وكذا بالحملية الشبيهة بها التي موضوعها مشخص أو كلي مسور، وأما إذا كان موضوعها كلياً غير مسور، نحو العدد إما زوج وإما فرد فربما يقع الاشتباه والفرق بينهما أن في الحملية حكماً بأحد الأمرين على ما صدق عليه العدد، وفي التقسيم يراد بالعدد مفهومه ويعتبر انضمام كل من الأمرين إليه ليحصل به قسم فلا يكون قضية في الحقيقية بل في الصورة، وإذا حكم بانقسامه إليهما فقد خرج عما هو حقيقة التقسيم وصار قضية طبيعية على قياس ما عرف في المعرف والتعريف الحقيقي خلافاً للفتازاني فإنهما عنده من المبادئ التصديقية صورة وحقيقية، لكن الأصح عند المحققين ما ذهب إليه الشريف المحقق. نعم لا بد في التقسيم الحقيقي من أن يكون المقسم بحيث يصح الحكم على كل واحد من أفراده بأحد القسمين على سبيل الانفصال الحقيقي فلزم قضية كلية ربما يحصل كبرى لقضية أخرى موضوعها لفظ مورد القسمة ومحمولها ما جعل مورد القسمة، فيجعل الحاصل من ضم إحدى القضيتين إلى الأخرى شبيهة في شمول المقسم القسمين في التقاسيم كلها، فيقال في تقسيم الحيوان إلى الحيوان الناطق وغيره مثلاً مورد القسمة الحيوان وكل حيوان إما ناطق أو غيره فمورد القسمة إما ناطق أو غيره، فإن كان ناطقاً لم يشمل غيره وبالعكس، وفيما نحن فيه مورد القسمة الفعل المنحصر في هذه الأبواب وكل فعل إما ثلاثي مجرد سالم، وإما ثلاثي مجرد غير سالم، وإما رباعي مجرد سالم، وإما رباعي مجرد غير سالم، وإما ثلاثي مزيد فيه سالم، وإما ثلاثي مزيد فيه غير سالم، وإما رباعي مزيد فيه سالم، وإما رباعي مزيد فيه غير سالم، فمورد القسمة إما ثلاثي مجرد سالم وإما غير سالم إلى آخر الأقسام، فإن كان الأول لم يشمل الباقي وإن كان أحداً من الباقي لم يشمل الأول أي ما يقابله ويندفع بعدم اندراج المقسم في هذه الكلية، وشرائط إنتاج الشكل الأول إنما يكفي فيه إذا كانت المقدمات من القضايا التي يكون المحمول فيها صادقاً على الموضوع صدق الكلي على جزئياته كما صرح به المحقق الشريف، والصغرى هنا ليست منها لأن محمولها عين موضوعها ولا اختلاف بينهما^(١) إلا بالعبرة هذا غاية تنقيح الكلام بعون الله الملك العلام.

(١) أي بين مورد القسمة وبين ما جعل مورد القسمة.

اساس {تَخَوُّ: كَوَّم} فإنه ثلاثي لكونه على ثلاثة أحرف، ومجرد لكونه خالياً عن الزيادة، وسالم لكونه عارياً عن حروف العلة والهمزة والتضعيف. اعلم أن المراد بالسالم عند الصرفيين ما سلمت حروفه الأصلية التي تقابل بالفاء والعين واللام من حروف العلة والهمزة والتضعيف، وذلك بأن لم يكن حرف من حروفه الأصلية شيئاً من حروف العلة وهي الواو والياء والألف والهمزة والتضعيف، والحروف الأصلية هي التي تقابل بالفاء والعين واللام، والمراد بالمقابلة الموازنة وهي أن يقابل حرف الموزون بحرف الميزان مثل أن يقابل النون بالفاء والصاد بالعين والراء باللام. وتوضيح المقام أنك إذا أردت تمييز السالم عن غيره فقابل الموزون بالميزان فإن وجدت في حروفه الأصلية حرفاً من حروف العلة والهمزة والتضعيف فاحكم عليه بأنه غير سالم، وإلا فاحكم عليه بأنه سالم مثلاً إذا قابلت (ضرب) بـ(فعل) فالصاد في مقابلة الفاء، والراء في مقابلة العين، والياء في مقابلة اللام، فاحكم عليه بأنه سالم إذ ليس من حروفه الأصلية التي قابلتها بـ(فعل) شيئاً من حروف العلة والهمزة والتضعيف، وكذا (فتح)، و(علم)، و(حسن)، وإذا قابلت (وعد) و(أكل) و(مد) فاحكم على كل واحد منها بأنه غير سالم، وكذا الكلام في الرباعي المجرد مثلاً إذا قابلت (دحرج) بـ(فعل) فاحكم عليه بأنه سالم، وإذا قابلت (بيطر) فاحكم عليه بأنه غير سالم. وإنما قلنا "المراد بالسالم عند الصرفيين" تنبيهاً على أن السالم عندهم غير ما عند النحويين؛ لأن السالم عند الصرفيين ما ذكرناه، وعند النحويين ما ليس في آخره حرف علة فقط سواء وجدت في غير الآخر أو لا، فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه باعتبارين: الأول بالنسبة إلى السالم، والثاني بالنسبة إلى غير السالم.

أما بيان الأول فـ(ضرب) سالم عندهما، و(اسلنقى) سالم عند الصرفيين فقط، و(وعد) سالم عند النحويين فقط. وأما بيان الثاني فـ(رمى) غير سالم عندهما، و(وعد) غير سالم عند الصرفيين فقط، و(اسلنقى) غير سالم عند النحويين فقط، وإنما قيل: "ما سلمت" دون "ما صحت" تنبيهاً على الفرق بين الصحيح والسالم؛ إذ الصحيح ما ليس أحد أصوله حرف علة وإن وجد فيه الهمزة والتضعيف فيكون بينهما عموم وخصوص مطلقاً والسالم أخص مطلقاً إذ كل سالم صحيح، وليس كل صحيح سالم، ومنهم من يفرق بينهما بأن يريد بالصحيح ما أريد بالسالم، فيبينهما تساوي، وهو المختار عند المصنف. وإنما وصف الحروف بـ"الأصلية" تنبيهاً على أن الزائدة لم تخرج الفعل عن السلامة؛ لأن السالم من الاعلال، فما سلم أصوله المعتمدة كان سالماً، فيكون (أكرم) و(فَرَّخ) و(قَاتَل) سالماً بزيادة الهمزة والتضعيف والألف.

وإِذَا ثَلَاثِي مُجْرَدٌ غَيْرُ سَالِمٍ نَحْوُ: وَعَدَّ. وَإِذَا رُبَاعِي مُجْرَدٌ سَالِمٌ نَحْوُ: ذَخِرْخ. وَإِذَا رُبَاعِي مُجْرَدٌ غَيْرُ سَالِمٍ نَحْوُ: وَسَوَّسَ.

الكفري {وَإِذَا ثَلَاثِي مُجْرَدٌ غَيْرُ سَالِمٍ} بل معتل أو مضاعف أو مهموز {نَحْوُ: وَعَدَّ} ومدّ وأعدّ {وَإِذَا رُبَاعِي مُجْرَدٌ} وهو ما كان ماضيه على أربعة أحرف بأن يكون جميع حروفه أصلية {سَالِمٌ} من حروف العلة وما يلحقها {نَحْوُ: ذَخِرْخ. وَإِذَا رُبَاعِي مُجْرَدٌ غَيْرُ سَالِمٍ نَحْوُ: وَسَوَّسَ} ورزّلز.

الاسي {وَإِذَا ثَلَاثِي مُجْرَدٌ غَيْرُ سَالِمٍ نَحْوُ: وَعَدَّ} فإنه مثال واوي، وكل مثال واوي غير سالم عندهم، وإن كان سالمًا عند النحاة. {وَإِذَا رُبَاعِي مُجْرَدٌ سَالِمٌ نَحْوُ: ذَخِرْخ} فإنه رباعي لكونه على أربعة أحرف أصول ومجرد لكونه خالياً عن الزيادة وسالم لكونه عارياً عما ذكر. {وَإِذَا رُبَاعِي مُجْرَدٌ غَيْرُ سَالِمٍ نَحْوُ: وَسَوَّسَ} فإنه مضاعف وكل مضاعف غير سالم.

التحسين {وَإِذَا ثَلَاثِي مُجْرَدٌ غَيْرُ سَالِمٍ نَحْوُ: وَعَدَّ} فإنه مثال، والمثال غير سالم عندهم، وسالم عند النحويين، وقدم الثلاثي على الرباعي؛ لتقدمه عليه طبعاً؛ فقدمه وضعاً؛ ليوافق الوضع الطبع. وقدم السالم على غير السالم؛ لكون مفهومه وجودياً، وقدم المجرد من الثلاثي والرباعي على المزيد منهما؛ لأن المجرد أصل بالنسبة إلى المزيد، والأصل أولى بالتقديم. {وَإِذَا رُبَاعِي مُجْرَدٌ سَالِمٌ نَحْوُ: ذَخِرْخ} فإن جميع حروفه الأربعة أصلية وعار عن الحروف المذكورة. {وَإِذَا رُبَاعِي مُجْرَدٌ غَيْرُ سَالِمٍ} لوجود حرف العلة في حروفه الأصلية، ولكونه مضاعف الرباعي، وهو ما كان فاء فعله مع لامه الأولى، وكذا عين فعله مع لامه الثانية من جنس واحد {نَحْوُ: وَسَوَّسَ} ولم يدغم هذا النوع من المضاعف؛ لوجود الفاصل بين المثليين، وهو مانع كما يحيى في بحثه، والمضاعف غير سالم.

فتح العلة {وَإِذَا ثَلَاثِي مُجْرَدٌ غَيْرُ سَالِمٍ} لعدم برآته وسلامته عن حرف العلة {نَحْوُ: وَعَدَّ} فإنه وإن كان مبنياً على ثلاثة أحرف أصلية لكنه معتل بوجود الواو في أوله وهو من حرف العلة {وَإِذَا رُبَاعِي مُجْرَدٌ سَالِمٌ} لكونه مبنياً على أربعة أحرف أصلية وليس فيه حرف زائد ولا حرف من حروف العلة والهمزة والتضعيف {نَحْوُ: ذَخِرْخ} فإنه كذلك أي: متصف بما ذكرنا كما تشاهده {وَإِذَا رُبَاعِي مُجْرَدٌ غَيْرُ سَالِمٍ نَحْوُ: وَسَوَّسَ} فإن فيه حرفين من حروف العلة وهما الواو إن مع كون مضاعفاً كما تشاهده

وإِذَا ثَلَاثِي مَزِيدٌ فِيهِ سَالِمٌ نَحْوُ: أَكْرَمٌ. وَإِذَا ثَلَاثِي مَزِيدٌ فِيهِ غَيْرُ سَالِمٍ نَحْوُ: أَوْعَدُ. وَإِذَا رِبَاعِي مَزِيدٌ فِيهِ سَالِمٌ نَحْوُ: تَذَخَّرَ.

الكسرى (وإِذَا ثَلَاثِي مَزِيدٌ فِيهِ سَالِمٌ نَحْوُ: أَكْرَمٌ. وَإِذَا ثَلَاثِي مَزِيدٌ فِيهِ غَيْرُ سَالِمٍ) رِبَاعِيًّا أَوْ خَمَاسِيًّا أَوْ سَدَاسِيًّا (نَحْوُ: أَوْعَدُ) وَانْعَدُ وَاسْتَوْعَدُ (وَأِذَا رِبَاعِي مَزِيدٌ فِيهِ سَالِمٌ) خَمَاسِيًّا أَوْ سَدَاسِيًّا (نَحْوُ: تَذَخَّرَ) وَاحْرَنْجَمَ

الأسس (وَأِذَا ثَلَاثِي مَزِيدٌ فِيهِ سَالِمٌ نَحْوُ: أَكْرَمٌ) فَإِنْ أَصْلُهُ: (كَزْرَمَ) وَهُوَ ثَلَاثِي مَجْرَدٌ سَالِمٌ وَمَا زَادَ عَلَيْهِ سَالِمٌ أَيْضًا. (وَأِذَا ثَلَاثِي مَزِيدٌ فِيهِ غَيْرُ سَالِمٍ نَحْوُ: أَوْعَدُ) فَإِنْ أَصْلُهُ: (وَعَدَ) وَهُوَ مِثَالٌ وَارِي غَيْرُ سَالِمٍ فَكَذَا مَزِيدُهُ. (وَأِذَا رِبَاعِي مَزِيدٌ فِيهِ سَالِمٌ نَحْوُ: تَذَخَّرَ) فَإِنْ أَصْلُهُ: (دَخَرَجَ) وَهُوَ رِبَاعِي مَجْرَدٌ سَالِمٌ فَكَذَا مَزِيدُهُ (وَأِذَا رِبَاعِي مَزِيدٌ فِيهِ غَيْرُ سَالِمٍ نَحْوُ: تَوْشَوْسَ) فَإِنْ أَصْلُهُ: (تَوْشَوْسَ) وَهُوَ رِبَاعِي مَضَاعَفٌ غَيْرُ سَالِمٍ عَلَى مَا مَرَّ. (وَيُقَالُ: أَي: وَيَسْمَى {لِهَذِهِ الْأَقْسَامِ} عِنْدَ أَرْبَابِ هَذَا الْفَنِّ {الْأَقْسَامُ الثَّمَانِيَّةُ} يَعْتَوْنَ بِهَا عِنْدَ تَعَالِيهِمْ وَاعْتَرَضَ عَلَى هَذَا التَّقْسِيمِ مِنْ وَجْهَيْنِ: الْأَوَّلُ: أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ ثَنَائِيًّا مَجْرَدًا سَالِمًا أَوْ غَيْرُ سَالِمٍ، كَمَا جَازَ أَنْ يَكُونَ ثَلَاثِيًّا مَجْرَدًا سَالِمًا أَوْ غَيْرُ سَالِمٍ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ خَمَاسِيًّا مَجْرَدًا سَالِمًا أَوْ غَيْرُ سَالِمٍ فَيَحْتَلُّ الْحَصْرَ. وَأَجِيبُ عَنِ الْأَوَّلِ بِأَنَّ الْحَصْرَ اسْتِقْرَاطِيٌّ وَلَا يَدُ فِيهِ مِنْ تَحَقُّقِ مَادَّةِ النَّقْضِ فَلَا يَضُرُّهُ التَّجْوِيزُ الْعَقْلِيُّ، وَالثَّانِي الْمَجْرَدُ مَطْلَقًا غَيْرُ مَتَحَقِّقٍ إِذْ الْأَصْلُ فِي الْفِعْلِ بَلْ فِي الْأِسْمِ أَنْ يَكُونَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ:

للحصى (وَأِذَا ثَلَاثِي مَزِيدٌ فِيهِ سَالِمٌ نَحْوُ: أَكْرَمٌ) فَإِنَّ الْهَمْزَةَ كَانَتْ زَائِدَةً، وَالزِّيَادَةُ لَا تَخْرُجُ الْكَلِمَةَ عَنِ السَّلَامَةِ عِنْدَهُمْ، بَعْدَ أَنْ كَانَ أَصْلُهُ سَالِمًا، وَأَصْلُ (أَكْرَمٌ): (كَزْرَمَ) وَهُوَ سَالِمٌ كَمَا عَرَفْتَ، وَكَذَا مَا زَادَ عَلَيْهِ. (وَأِذَا ثَلَاثِي مَزِيدٌ فِيهِ غَيْرُ سَالِمٍ نَحْوُ: أَوْعَدُ) لِعَدَمِ السَّلَامَةِ فِي أَصْلِهِ، وَكَذَا الْمَزِيدُ عَلَيْهِ. (وَأِذَا رِبَاعِي مَزِيدٌ فِيهِ سَالِمٌ نَحْوُ: تَذَخَّرَ) لِسَلَامَةِ أَصْلِهِ، وَهُوَ: دَخَرَجَ

فتح العلة (وَأِذَا ثَلَاثِي مَزِيدٌ فِيهِ سَالِمٌ) بِأَنَّ يَكُونَ الْأَصْلُ وَالْمَزِيدُ عَلَيْهِ سَالِمِينَ عَنِ حُرُوفِ الْعِلَّةِ (نَحْوُ: أَكْرَمٌ) فَإِنَّ أَصْلَهُ أَعْنِي (كَرَمَ) سَالِمٌ، ثُمَّ صَارَ: (أَكْرَمَ) بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَهُوَ سَالِمٌ أَيْضًا. (وَأِذَا ثَلَاثِي مَزِيدٌ فِيهِ غَيْرُ سَالِمٍ) بَلْ مَعْتَلٌ بِوُجُودِ حَرْفِ الْعِلَّةِ فِيهِ (نَحْوُ: أَوْعَدُ) فَإِنَّ أَصْلَهُ أَعْنِي (وَعَدَ) غَيْرُ سَالِمٍ بِوُجُودِ الْوَاوِ فِيهِ فَكَذَا مَا زِيدَ عَلَيْهِ (وَأِذَا رِبَاعِي مَزِيدٌ فِيهِ سَالِمٌ) بِأَنَّ يَكُونَ الْأَصْلُ وَمَا زَادَ عَلَيْهِ سَالِمِينَ عَنِ حُرُوفِ الْعِلَّةِ (نَحْوُ: تَذَخَّرَ) فَإِنَّ دَحْرَجَ سَالِمٌ وَكَذَا مَا زِيدَ عَلَيْهِ.

وَإِنَّمَا رُبَاعِي مَزِيدٌ فِيهِ غَيْرُ سَالِمٍ نَحْوُ: تَوْشَوْسَ. وَيُقَالُ لِهَذِهِ الْأَقْسَامِ: الْأَقْسَامُ الثَّمَانِيَّةُ.

الكتوبي {وَإِنَّمَا رُبَاعِي مَزِيدٌ فِيهِ} خماسياً أو سداسياً {غَيْرُ سَالِمٍ نَحْوُ: تَوْشَوْسَ} وَيُقَالُ لِهَذِهِ الْأَقْسَامِ: الْأَقْسَامُ الثَّمَانِيَّةُ} لكون مسماها ثمانية.

أساسي حرف يتبدأ به، وحرف يتوقف عليه، وحرف يفصل بينهما، ليكون حاجزاً بين المبتدأ به والموقوف عليه وذلك لتنافيهما في الصفة لأن المبتدأ به لاقتضائه الحركة موصوف بصفة الحركة والموقوف عليه لاقتضائه السكون موصوف بصفة الحركة والموقوف عليه لاقتضائه السكون موصوف بصفة السكون فلم يكن تقارنهما معقولاً عند أهل العربية فلزم الاحتياج إلى فاصل متوسط بينهما.

فان قلت: ننقل الكلام إلى الحرف الحاجز المتوسط بينهما بأن نقول: الحرف المتوسط لا يخلو من أن يكون متحركاً أو ساكناً، وأياً ما كان يلزم التنافي المذكور مع أحدهما لأنه إن كان متحركاً لا يكون تقارنه مع الموقوف عليه معقولاً لتنافيهما في الصفة، وإن كان ساكناً لا يكون تقارنه مع المبتدأ به معقولاً للعلة المذكورة أيضاً. قلنا: المراد بالحرف المتوسط نفسه وجوهره مع قطع النظر عن حركته وسكونه لا يقال إن مادة النقص متحققة إذ قد وقع في الفعل (صن) و(بع) وأمثالهما فإن كلاً منهما فعل أمر مع أنه ثنائي، لأننا نقول المراد من قولنا "الفعل لا يقع ثنائياً" عدم وقوع ثنائية الماضي والمضارع دون الأمر، والأمر يجوز أن يقع على حرف واحد نحو (ق) فضلاً عن أن يكون على حرفين. وأيضاً إن أصل (صن) (أصون)، وأصل (بع) (أبيع) فحذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين والمحذوف فيهما في حكم الباقي بناء على أن المحذوف بالإعلال في حكم الثابت عندهم والمراد من عدم وقوعه ثنائياً بحسب الوضع فاندفع الإيراد. والجواب عن الثاني من الوجهين من وجوه:

تلخيص {وَإِنَّمَا رُبَاعِي مَزِيدٌ فِيهِ غَيْرُ سَالِمٍ نَحْوُ: تَوْشَوْسَ} لعدم السلامة في أصله، وهو: تَوْشَوْسَ، وقد عرفت أنه معتل، ومضاعف فمزیده أيضاً غير سالم. {وَيُقَالُ} أي يسمي {لِهَذِهِ الْأَقْسَامِ} يعني: تميز هذه الأقسام عند المعلمين والمتعلمين {الْأَقْسَامِ الثَّمَانِيَّةِ}.

فتح الغمام {وَإِنَّمَا رُبَاعِي مَزِيدٌ فِيهِ غَيْرُ سَالِمٍ} بل معتل بوجود حرف العلة فيه {نَحْوُ: تَوْشَوْسَ} فإن فيه واوین مع كونه مثل أصله مضاعفاً {وَيُقَالُ لِهَذِهِ الْأَقْسَامِ} التي سمعتها عني {الْأَقْسَامِ الثَّمَانِيَّةِ} أي: تسمى هذه الأقسام عند علماء الصرف بالأقسام الثمانية.

أساس أما أولاً فلأن الغرض من الزيادة على الثلاثة توسيع في الكلام ويحصل بالرباعي. وأما ثانياً فلأن الفعل ثقیل لفظاً ومعنى أما لفظاً فلاقتضائه الفاعل أبداً والمفعول، وأما معنى فلدلالته على الحدث بجوهره وعلى الزمان بصيغته وكثرة استعماله مع كونه ثقیلاً لفظاً ومعنى يمنع أن يكون زائداً على أربعة مع أنه لو اتصل به ضمير المرفوع على تقدير كونه خماسياً لتوهم أنه كلمتان وكتب احديهما مع الأخرى. وأما ثالثاً فلأن الفعل فرع الاسم وهو مخمس، فلو خمس الفعل لزم المساواة بين الفرع والأصل وهو مستكره إذ الفرع ينبغي أن يكون منحطاً عن الأصل بدرجة.

ولما فرع عن بيان تقسيم الفعل إلى أقسامه الثمانية شرع في بيان تقسيمه إلى الأقسام السبعة فقال:

تلخيص كما تميز الأقسام الآتية بالأقسام السبعة كما يجيء. وقد عرفت مما سبق أن الفعل يكون ثلاثياً ورباعياً، ولا تكون الحروف الأصلية زائدة على الأربعة، ولا يكون ثنائياً أيضاً، وإن جوازهما العقل لما قلنا: إن الحضر استقرائي أو وقوعي. وأما الاسم فيجوز أن يكون خماسياً أيضاً، قال ابن الحاجب في "الشافية": وأبنة الفعل الأصول ثلاثية ورباعية، وأبنة الاسم الأصول ثلاثية ورباعية وخماسية، وللأسم الثلاثي المعجود عشرة أبنة بحسب الاستعمال، وهي: فلس، وفرس، وكنف، وعضد، وخبر، وعنب، وإبل، وقفل، وصرد، وعنق، وللرباعي المعجود خمسة استعمالات: جعفر، وزبرج، وبرتن، ودرهم، وقمطر، وزاد الأخفش: (جخذب) وللخماسي أربعة: (سفرجل)، و(قرطعب)، و(جحمرش)، و(قدعمل). وبالجملة إن الفعل إما ثلاثي يحصل بحرف يتبدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يفصل بينهما وما دونه خروج عن حد الاعتدال، ولذا لا يقع ثنائياً، وكذلك الاسم المتمكن^{١١}، ويشترك الاسم والفعل في كونهما ثلاثياً ورباعياً، ولم يكن للفعل خماسياً؛ لئلا يلزم مساواة الفرع للأصل، وهو مستكره إذ الفرع ينبغي أن يكون منحطاً عن الأصل بدرجة هذا. ثم شرع في بيان تقسيم الفعل إلى الأقسام السبعة، فقال:

١١ وإنما فينا الاسم المتمكن احترازاً عن المعنى فإنه يجوز كونه ثنائياً كما من "وما" بخلاف المتمكن فإنه لا يجوز فيه.

ثم واغْلَمْ أَنْ كُلَّ فِعْلٍ

الكوفي {ثم واغْلَمْ أَنْ كُلَّ فِعْلٍ} ماضياً أو مضارعاً أو أمراً غائباً أو حاضراً أو متكلماً إن كان الأمر للمجهول وأما الحذف المطلق والحذف المستغرق ونفي الحال ونفي الاستقبال وتأكيد نفي الاستقبال والنهي كلها فداخلة في المضارع، قال المطرزي في "المصباح": ولد ثلاثة أمثلة المفتوح الآخر وما يتعاقب على أوله إحدى الزوائد الأربع والموقوف الآخر انتهى. يفهم من هذا أن الفعل ثلاثة فقط؛ لأن السكوت في مقام البيان يفيد الحصر

السي {ثم اغْلَمْ} مصدراً بكلمة "ثم" لقصد ربط ما بعدها لما قبلها ومشيراً بها إلى تفاوت بين البيانيين؛ لأن من عادة الصرفيين بيان الفعل في ابتداء تعليلهم بأنه من أي قسم من الأقسام الثمانية ليكون أعون للمتعلمين الخائضين في مسائل علم التصريف، ثم البيان بأنه من أي قسم من الأقسام السبعة لكن هذا البيان بالنسبة إلى البيان الأول كالصريح بما علم ضمناً فتفظن. {أَنْ كُلَّ فِعْلٍ} إدخال كلمة "كل" على المقسم مخل إذ المعتبر في التقسيم نفس المفهوم الكلبي للمقسم لا إفراده على ما عرفت آنفاً

للخبي {ثم اغْلَمْ} بكلمة ثم أيضاً؛ لأن ما قبلها متضمن لما بعدها، ولذا قدمه الزنجاني على الكل، فكان ما قبلها أعلى مرتبة مما بعدها، ولا يبعد العكس لما بيناه فتذكر. {أَنْ كُلَّ فِعْلٍ} أي: كل فرد من أفراد الفعل باعتبار آخر منحصر في سبعة إذ كلمة "كل" إذا دخلت على النكرة تكون لإحاطة الأفراد، كقولهم: {كُلُّ رُؤْمَانٍ مَأْكُولٌ}. وإذا دخلت على المعرفة تكون لإحاطة الأجزاء، ولذا لم يجز: {كُلُّ الرُّمَانِ مَأْكُولٌ} لأن كُلَّ أجزائه لا يؤكل، كذا القشيري في إيراد "كل" في المقسم مبني على ما هو المشهور¹¹ من أن التقسيم للأفراد كما أن التعريف للماهية.

فتح الغناء {ثم اغْلَمْ} يا أيها المخاطب {أَنْ كُلَّ فِعْلٍ} ومن المعلوم أن كلمة "كل" إذا أضيفت إلى نكرة تفيد العموم والشمول في المضاف إليه كما وقع ههنا فالمعنى أن كل فعل من أنواع الأفعال ماضياً أو مضارعاً أو أمراً أو نهياً

¹¹ وإنما قال على ما هو المشهور لأنه في التحقيق أنها للماهية كالتعريف كما حققه الأملدي في "شرح الولدية" والفاضل العصام وغيرهما.

إِثْمًا صَحِيحًا، وَهُوَ الْفِعْلُ الَّذِي لَيْسَ فِي مُقَابَلَةِ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ وَاللَّامِ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الْعِلَّةِ وَهِيَ: الْوَاوُ، وَالْيَاءُ، وَالْأَلِفُ، وَالْهَمْزَةُ، وَالْتَضْعِيفُ. نَحْوُ: نَصَرَ.

الكفوي {إِثْمًا صَحِيحًا} لم يقل سالم اشعاراً بأن الصحيح والسالم عنده بمعنى واحد لا أعم منه كما ذهب إليه بعض من الصرفيين كالرندجاني {وَهُوَ الَّذِي لَيْسَ فِي مُقَابَلَةِ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ وَاللَّامِ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الْعِلَّةِ وَهِيَ: الْوَاوُ، وَالْيَاءُ، وَالْأَلِفُ} المقلوبة منهما، وأما المقلوبة من الهمزة فمهموز.

اسم {إِثْمًا صَحِيحًا} اعلم أنه قد يذكر المقسم في الأقسام صريحاً كقولك: الإنسان إما إنسان أبيض وإما إنسان أسود، وقد يدخل في مفهومها كقولك الكلمة إما اسم أو فعل أو حرف، فالكلمة داخلة في مفهوم كل من الاسم والفعل والحرف؛ لأن "الاسم" كلمة دلت على معنى في نفسها غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، و"الفعل" كلمة دلت على معنى في نفسها مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، و"الحرف" كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل آلة لفهم غيره، وقد يحذف المقسم وهو مراد كقولك الإنسان إما أبيض أو أسود، وهنا من قبيل الثاني؛ لأن المقسم الذي هو الفعل داخل في مفهوم كل من الأقسام على ما أشار إليه المصنف بقوله: {وَهُوَ} أي: الصحيح {الْفِعْلُ الَّذِي لَيْسَ فِي مُقَابَلَةِ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ وَاللَّامِ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الْعِلَّةِ} بالرفع اسم ليس، والجار والمجرور أعني قوله "في مقابلة" خبر مقدم على اسمه قيل عليه لو قدم المصنف المعتل على الصحيح لكان أولى كما فعله ابن الحاجب؛ لأن مفهوم المعتل وجودي يستدعي التقديم ومفهوم الصحيح عدمي يستدعي التأخير وفيه نظراً لأننا لا نسلم أن العدمي مؤخر عن الوجودي مطلقاً بل المؤخر عن الوجودي العدم المضاف، وأما العدم المطلق فهو مقدم على الوجودي على ما عرف في موضعه فعلى هذا يكون تقديم الصحيح أولى كما لا يخفى على أن العدميات مقدمة على الملكيات في الذهن، وإن كانت الملكيات مقدمة على العدميات في الخارج، ويمكن أن يقال إنما قدم الصحيح لتجرده عن الإعلال، وقال بعض الشارحين إنما قدمه على المعتل لأن الصحيح أصل والمعتل ليس بأصل.

لتحصر {إِثْمًا صَحِيحًا} كلمة "إِثْمًا" بكسر الهمزة تدل على انحصار الفعل في الأقسام المذكورة، وفيه سؤال وجواب مشهوران المذكوران في كتب النحو فليطالع ثمة. {وَهُوَ} أي: الفعل الصحيح؛ لأن المقسم يدخل في كل واحد من أقسامه كما بين في الآداب، فافهم.

فتح العناء {إِثْمًا} فعل {صَحِيحًا} وسالم {وَهُوَ} أي الصحيح الفعل {الَّذِي لَيْسَ} ولم يوجد {فِي مُقَابَلَةِ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ وَاللَّامِ} أي: ليس في أوله، ولا في وسطه، ولا في آخره

الكفوي وقدم الواو لأنها أصل لأنها متولدة من أقوى الحركات وهي "الضمة" لأنها علوية تخرج من محلها بتحريك الشفتين وانضمامهما إلى جانب الفوق كما مرّ مراراً،

الساس وإنما سميت هذه الحروف بحروف العلة لأن العليل لا يتلفظ إلا بها عند الأئين نحو: (واي^أ) فأضافوا الحروف إلى العلة لتلفظ العليل بها، لأن من عادتهم أنهم أضافوا شيئاً إلى شيء بأدنى ملابسة، أو نقول تسمية هذه الحروف بها لما وقع فيها من التغيرات المطردة من القلب والحذف والإسكان. فإن قلت: أليس الهمزة منها؟ قلت: قد قال بعضهم أنها منها لكن الجمهور على خلافه إذ الهمزة لا يجري فيها ما يجري في الواو والألف والياء في كثير من الأبواب، ولم يعدوا المهموز من المعتل، ولهذا أخرجوا عن حده.

تلخيص {وهي} أي: حروف العلة ثلاثة {الواو، والياء، والألف} وسميت هذه الحروف بحروف العلة؛ لأن العليل لا يتلفظ إلا بها عند الأئين، نحو: (واي) فأضافوا هذه الحروف إلى العلة لتلفظ العليل بها؛ لأن من عادتهم أنهم يضيفون شيئاً إلى شيء لأدنى ملابسة، ولا يبعد أن تسمى بحروف العلة لوقوع التغيرات فيها كثيراً، وحقيقة العلة تغيير الشيء عن حاله، وتسمى هذه الحروف أيضاً حروف الزوائد، واللين، والمد، أما تسميتها بـ{الزوائد} فظاهر، وأما بـ{اللين} فلما فيها من اللين لاتساع مخارجها، وأما بـ{المد} فلقبولها الامتداد، فدالعة) أعم من {المد} و{اللين}؛ لصدقها على المتحرك والساكن منها، ثم {اللين} أعم من {المد}؛ لعدم اشتراط أن يكون حركة ما قبلها من جنسها، وأما {المد} فهو مشروط بهذا الشرط، وأما {الزوائد} و{العلة} فبينهما عموم من وجه لصدقهما في واو (فعود)، وصدق الزوائد في همزة (أكرم)، وصدق العلة في وسط (قال) كذا في الأساس، لكن الحق أن {الزوائد} أعم من العلة؛ لأن حروفها عشرة، وهي: (اليوم تنساء) أو (يا أوس هل نمت) أو (لم يأتنا سهواً) جمعها بعضهم في بيت وهو:

يا أوس هل نمت ولم يأتنا... سهواً فقال اليوم تنساء

أو (أتاني سليمان)، أو (سألتموتيتها)، أو (هويت السمان).

فتح الغناء الواو و{ثانيها} {الياء} و{ثالثها} {الألف} و{الرأ} يوجد أيضاً في المحلات الثلاثة المذكورة

1) ويسمى حروف الزوائد والفرق بين حروف الزوائد وحروف العلة عموم من وجه لصدقهما في واو (فعود) وصدق الأولى في همزة (أكرم) وصدق الثاني في وسط (قال) وحروف المد أخص من حروف اللين الأخص مطلقاً من حروف العلة.

الكسري ثم قدم الياء على الألف؛ لأنها قريبة من الواو في الثقل؛ ولأن الألف غالباً إنما تحصل
منهما (نحو: نَصْرًا) مثال الصحيح السالم

أساس فإن قيل: لم يقل حرف من حروف المد واللين أيضاً؟ قلنا: تسيهاً على الفرق بينهما؛
لأن حروف العلة أعم من حروف المد واللين، وحروف اللين أعم من حروف المد، والتفصيل إن
تلك الحروف ما عدا الألف إن كانت متحركة تسمى "حروف العلة" فقط، وإن كانت ساكنة تسمى
"حروف اللين" أيضاً لما فيها من اللين لانساع مخرجها ولخروجها من غير خشونة على اللسان،
وتسمى "حروف المد" أيضاً إن كان حركة ما قبلها من جنسها بأن يكون ما قبل الواو مضموماً،
وما قبل الألف مفتوحاً، وما قبل الياء مكسوراً، فكل حرف مد ولين حروف علة من غير عكس
كلي، وكذلك كل حرف مد حروف لين ولا عكس؛ لأنها إذا سكنت ولم تكن حركة ما قبلها من
جنسها صدقة عليها أنها حروف لين ولا يصدق عليها أنها حروف المد، وإذا كان كذلك فيكون
الألف حرف مد دائماً لدوام سكونه بعد فتحة تناسبه، والواو والياء تارة حرفا لين كما في (قول)
(ويبع) مصدرين، وأخرى حرف (مد) نحو: (يقوم) و(يبيع)، وتارة ليستا حرفي لين ولا حرفي مد
بل هما بمنزلة الصحيح. {والهَمْزَةُ} بالرفع معطوف على قوله حرف. {وَالتَّضْعِيفُ}

نحوي قيل: سأل أبو العباس المبرد أبا عثمان المازني عنها فأنشده:

هَوَيْتُ السَّمَانَ فَسَيِّبْتَنِي... وَقَدْ كُنْتُ قَدْماً هَوَيْتُ السَّمَانَ

فقال: أنا أسأل عن حروف الزيادة، وأنت تشدني الشعر، فقال: (قد أحببت مرتين) كذا في
"الشافية" وشروحها. {وَالهَمْزَةُ، وَالتَّضْعِيفُ} معطوفان بالرفع على قوله: حرف من حروف العلة
لا على الواو وأختيها، وفيه إشارة إلى أن الهمزة ليست من حروف العلة، إذ الهمزة لا يجري فيها
ما يجري في حروف العلة في كثير من الأبواب على ما ذهب إليه الجمهور،

فتح الغناء {هَمْزَةٌ وَ[لَا]} تَضْعِيفٌ وهو أي: التضعيف يحيى على معنيين يعبر عن أحدهما في
التركي بـ"ضعيف" و"ريق قيلمق" وعن الثاني بـ"ايكى قات قيلمق" وهو المراد ههنا؛

(١) وهذه الزيادة في المتن أي: كلمة "لا" فقط موجودة في هذا الشرح - فتح الغناء - وهي أولى من عدمها لآلأ يلتبس
المعنى.

أسس بالرفع أيضاً معطوف على القريب أو البعيد والأولى أن يقول ولا همزة ولا التضعيف لئلا يتوهم توجه النقي إلى الجمع المستفاد من العطف وإنما اعتبر خلوه من همزة والتضعيف لأنه قد يترتب عليهما أحكام المعتل من الإبدال والحذف. أما همزة فقد تكون حرف علة لأنها قد تخفف بالقلب أو بالحذف أو بالتسهيل أي: يجعلها بين بين، وإنما خففوها لأنها حرف شديد مستقل فخففت لدفع ثقلها، أما التخفيف بالقلب فكما إذا كانت ساكنة ومتحركاً ما قبلها ففي هذه الصورة نقلت إلى حرف يوافق حركة ما قبلها للين عريكة الساكن يعني إن كان ما قبلها فتحة قلب ألفاً، وإن كان كسرة قلب ياء. وإن كان ضمة قلب واو أو مثال همزة الساكنة مع المتحرك الذي قبلها في كلمة نحو (آمن) و(راس) بالألف فيهما والأصل (أمن) و(راس) بالهمزة قلبت الهمزة فيهما ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها، ونحو: (أومن) و(لوم) بالواو فيهما فأصلهما (أومن) و(لوم) بالهمزة فيهما قلبت الهمزة فيهما واو لسكونها وانضمام ما قبلها، ونحو: (إيمان) و(بير) بالياء فيهما أصلهما (إيمان) و(بير) بالهمزة قلبت الهمزة فيهما ياء لسكونها وانكسار ما قبلها. ومثال الهمزة الساكنة مع المتحرك الذي قبلها في كلمتين.

تلخيص ولذا لم يعدوا المهموز من المعتل، وأخرجوه عن حده، وفيه إشارة أيضاً إلى أن المختار عنده المساواة بين الصحيح والسالم على ما ذهب إليه البعض. وأما عند البعض الآخر فيبينهما عموم وخصوص مطلق، والسالم أخص مطلقاً، والصحيح أعم مطلقاً، إذ لم يشترط فيه عدم وجود الهمزة والتضعيف بخلاف السالم فإنه شرط فيه ذلك. وبالجمله إن الصحيح والسالم على ما اختاره ما سلمت حروفه الأصلية التي تقابل بالفاء والعين واللام من حروف العلة والهمزة والتضعيف. وإنما اعتبر الخلو من الهمزة والتضعيف، لأنه قد يترتب عليهما أحكام المعتل من الإبدال والحذف وغيرها على ما سيبيء في بحث المهموز والمضاعف {نَعْوُ: نَصْرُ}.

نحو الفاء لأنه عبارة عن وجود الحرفين الكائنين من جنس واحد في عين الكلمة وآخرها كما سيأتي، فالصحيح {نَعْوُ: نَصْرُ}

أساس نحو قوله تعالى: ﴿إِلَى الْهَدَىٰ اثْنَا﴾ [الأنعام: ٧٦] فإن قوله تعالى: ﴿إِثْنَا﴾ أمر من إيتاء قلبت الهمزة الثانية فيه ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وليس هذا موضع الإشهاد ثم اتصل بقوله الهدى فسقط همزة الوصل من أوله فعاد الهمزة الثانية المنقلبة ياء لزوال موجب القلب فالتقى ساكنان وهما ألف الهدى والهمزة التي أعيدت فحذف ألف الهدى لكونه آخر الكلمة والتغير بالآخر أولى فصار: (إلى الهدى اتنا) بهمزة ساكنة بعد الدال فانقلبت ألفاً فصار: ﴿إِلَى الْهَدَىٰ اثْنَا﴾ وهو موضع الإشهاد وإنما قلبت الساكنة إذا تحرك ما قبلها إلى جنس حركة ما قبلها لتكون عريكة الساكن وطبيعته ضعيفة وما قبلها مستدع لذلك ومنه^(١) قوله تعالى: ﴿فَلْيَوَدُّ الَّذِينَ آؤْتَمِنُوا﴾ [البقرة: ٢٨٣] وكذلك قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَئِذْ لِي﴾ [التوبة: ٤٩] قلبت الهمزة ياء في الأول وواو في الثاني فعند سقوط الهمزة الأولى فيهما عادت الثانية، وأما تخفيف الهمزة بالحذف ففيها إذا كانت متحركة وساكنة ما قبلها فحذف حركتها أولاً للين عريكها وطبيعتها بمجاورة الساكن ثم تحذف لالتقاء الساكنين فأعطى حركتها إلى ما قبلها إذا كان حرفاً صحيحاً أو واواً أو ياءً أصليتين أي: كالتان من نفس الكلمة أو مزيدتين بمعنى واحد وإنما جمعوا بين الصحيح والواو والياء الموصوفتين؛ لأن الحكم فيها واحد وهو نقل الحركة إلى ما قبلها وحذف الهمزة، وإنما فعلوا ذلك لأن إبدالها غير ممكن إذ ليس قبلها حركة يرجع بها إليها وجعلها بين بين أيضاً غير ممكن لما في ذلك من اجتماع الساكنين وإنما لم يحذفوا من غير نقل لأنه يؤدي إلى الإخلال بإسقاط حرف مع حركة محلها من غير ضرورة نحو: (مسألة) بفتح الميم والسين واللام أصله: (مسألة) بسكون السين وفتح الهمزة حذفت حركة الهمزة فالتقى ساكنان ثم حذفت الهمزة لاجتماع الساكنين ثم أعطى حركتها إلى ما قبلها وهو السين، و(ملك) بفتح الميم واللام أصله: (ملاك) بسكون اللام وفتح الهمزة على وزن (مفعول) واشتقاقه من الألوكة وهي الرسالة التي هي الوساطة بين المرسل والمرسل إليه أعل كما أعل (مسألة) وقيل: أصله (مالك) بتقديم الهمزة قلبت الهمزة مكاناً فقيل (ملاك) ثم تركت لكثرة الاستعمال فقيل: (ملك) فلما جمعوه ردوها إليه وقالوا (ملائكة) وقالوا تاؤه للتأنيث؛ لأن كل جمع مؤنث قال البيضاوي بيض الله تعالى وجهه في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ﴾ [البقرة: ٣٠] والملائكة جمع (ملاك) كد(الشمائل) جمع (شمال) والتأنيث لتأنيث الجمع وهو مقلوب (مالك) من الألوكة وهي الرسالة انتهى.

(١) أي من مثال الهمزة الساكنة مع المتحرك الذي قبلها في كلمتين:

أساس ونحو: (الحمز) جمع (الأحمر) حذفت حركة الهمزة وحذفت لاجتماع الساكنين فصلاً: (الحمز) إلا أنه يجوز فيه لحمز لأن الهمزة أدخلت لأجل سكون اللام وقد انعدم سكونها فلا احتياج إلى الهمزة ويجوز الحمز بإبقاء الهمزة لعروض حركة اللام لأنه في الأصل ساكن ولا اعتبار بالعروض، وأما التخفيف بالتسهيل فبما إذا كانت الهمزة متحركة بأي حركة كانت ومتحركة ما قبلها بأي حركة كانت فتح تثبت الهمزة على تخفيفها بين في كل الأحوال لا تطاوع الحذف والقلب لقوة عريكة الهمزة المتحركة بسبب حركتها مع حصول أصل التخفيف وإنما تعين فيه التسهيل إذ لا مجال للقلب لأن الهمزة ليست ساكنة حتى تلبس طبيعتها وتطاوع استدعاء حركة ما قبلها ولا للحذف إذ لا يبقى من آثارها وعوارضها ما يدل عليها؛ لأن ما قبلها متحرك لا يقبل نقل حركتها إليه فتعين بين بين نحو: (سأل) و(لزم) و(مثل) فأحوال الهمزة مع أحوال ما قبلها تسعة حاصلة من ضرب الثلاثة في الثلاثة ففي هذه الأحوال كلها تثبت الهمزة بجعلها بين بين إلا إذا كانت الهمزة مفتوحة وما قبلها مكسوراً أو مضموماً فإنها لا تثبت حيث يبدل بجعل أو أو إن كان ما قبلها مضموماً نحو: (جوز) أصله: (جوز) بالهمزة أو باء إن كان ما قبلها مكسوراً نحو: (مير) أصله: (مير) بكسر الميم وفتح الهمزة؛ لأن الفتحة كالسكون في الضعف فتقلب كما في حال السكون وعدم قلب الهمزة في سأل الفأ مع كون فتحة الهمزة ضعيفة لينة لتقوي فتحتها بفتحة ما قبلها؛ لأن الجنس مع الجنس يتقوى.

اعلم أن الأصل في تخفيف الهمزة التسهيل؛ لأنه تخفيف مع بقاء الهمزة، ثم الإبدال لأنه أذهب بالهمزة بعرض، ثم الحذف لأنه أذهب من غير عوض، واختلفوا في همزة بين بين فتعد الكوفيين على نوعين: الأول مشهور، والثاني غير مشهور، والمشهور يجعل الهمزة بين مخرجها وبين مخرج الحرف الذي منه حركة الهمزة، وغير المشهور يجعل الهمزة بين نفسها وبين الحرف الذي منه حركة ما قبل الهمزة نحو: (سأل) هذه خلاصة ما ذكروا في هذا الباب والتوضيح في هذا المقام أن الهمزة يعرض عليها ما يعرض على حروف العلة من نقل حركتها إلى ما قبلها وحذفها وقبلها فلا تعد الهمزة من الصحيح لذلك وإلا فالهمزة حرف صحيح في نفسها، فهي إن وقعت في أول الكلمة تثبت مطلقاً وقولهم (هَنَزَتِ الثوب) في (أَنَزَتِ الثوب) بمعنى جعلته معلماً شاذ مثل (هراق) في (أراق) وإن وقعت في غير الأول فإن تحركت وتحرك ما قبلها تثبت أيضاً في الأكثر المشهور نحو رءف ورؤف وكتيب وقد تحذف في (سأل) بقلبها ألفاً وإن تحركت وسكن ما قبلها فالأكثر الثبات نحو: (يسأل) وقد يخفف أيضاً بنقل حركتها إلى ما قبلها وحذفها أو قلبها بجنس حركتها المنقولة مثل (يسل) و(يسال) وعليه مسلة بالحذف

سلس ومن الأول قوله تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ﴾ [النحل: ٤٣] ومن الأخيرين قوله تعالى: ﴿سَلِّ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [البقرة: ٢١١] وقول الشاعر:

عن الغزء لا تشأل وسل عن قرينه

والنرموا حذفها في يرى وأرى لكثرة استعمالهما بخلاف أمثالهما فإن عدم الحذف فيها أكثر وقرئ: (أخرج شطه) بالحذف، و(شطاه) بالقلب ألفاً و(شطوه) بالقلب واواً والكل على معنى واحد ويقال لحم في الأحمر بالاستغناء عن همزة الوصل بعد تحريك اللام بحركة همزة أفعل الصفة والحمر بإبقاء الهمزة نظراً إلى طرد حركة اللام وقرئ: (عَادَا لَوْلَى) بحذف الهمزة ونقل ضمها إلى لام التعريف ويقال: (أبو يوب) في (أبو أيوب) و(ابتغى مره) في (ابتغى أمره) ينقل حركة الهمزة إلى الواو والياء وحذفها وتقلب بدون نقل حركتها ويقال: (سو) في (سوء) و(شي) في (شيء) وعلى هذا إذا كان ما قبلها واو أو ياء ساكنة غير أصلية نحو: (خطية) و(مقروا) بالقلب والادغام أصلهما: (خطية) و(مقروء) وإذا كان ما قبلها ألفاً زائدة تجعل بين أي وبين مخرجها وبين مخرج الحرف المناسبة حركتها، نحو: (قائل) و(كائل) وإن سكنت الهمزة وتحرك ما قبلها فالقلب بشيء يوافق حركة ما قبلها جائز والترك أكثر هذا إذا كان ما قبلها غير مثلها نقول: (رأس) و(لؤم) و(بئر) وكذا (يؤمن) و(مؤمن) وأمثالهما وعلى القلب قراءة بعض القراء ومنه: (الماتم بين الناس) إذ أصله: (الماتم) بالهمزة وفي الصحاح (الماتم) عند العرب اجتماع النساء في الخير والشر والجمع (الماتم) وعند العامة المصيبة، وأما إذا كان ما قبلها مثلها فالقلب المذكور واجب بزيادة الثقل باجتماعهما نحو: آمن و اومن وإيماناً وفي القرآن ﴿فَلَمَّا آسَفُونَا انْتَقَفْنَا مِنْهُمْ﴾ [الزخرف: ٥٥] ومنه قوله تعالى: ﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ * إِيْلَافِهِمْ﴾ [قريش: ١] وفي الحديث: "أمركم بالمعروف"^١ وعليه كل المهموز الفاء في متكلم المضارع إذا كان وحده نحو: (أخذ) و(أكل) و(أمر) وفي أمره (أودب) من أدب بالضم و(أبلف) من الف بالكسر. أما في (خذ) و(كل) و(مر) من (أخذ) و(أكل) و(أمر) فإنما حذف الهمزتان لكثرت استعمالها وإن كان القياس (أخذ) و(أكل) و(أمر) ولكثرة الاستعمال قالوا في التحية: عم صباحاً في أنعم بكسر العين من (النومة) أو من (النعمة) بمعنى: اللينة والتنعم وهو جاء من السادس كما جاء من الخامس والرابع فحذفوا الهمزة والنون معاً للخفة فهي من نواذر الشواذ.

أسس وقد جاء في القرآن: (وَأَمَّا أَهْلِكَ بِإِعْلَانٍ) وفي كلام السلف: "مروا بالخير" وإن لم تفعلوا وتقلب في الأفعال وأمرهما وأما أئمة أصلها: (أممة) جمع إمام على (أفعله) فقدم فيه الإدغام على الاعتلال فنقلت كسرة الميم الأولى إلى الهمزة الثانية فكانتا متحركتين فأبقينا على ذلك عند الكوفيين وجعلت ياء للخفة عند البصريين هذا ما ذكره بعض المحققين فعليك بالتأمل الصادق تكن من الموقنين.

وأما التضعيف إنما اعتبر خلوا الفعل الصحيح عنه مع أن المتجانسين حرفان صحیحان لا اعتلاله بالقلب في مثل نقض البازي، أي: انقض. والحذف في نحو: (مست) و(ظلت) بفتح الفاء وكسرها بقل حركة العين إليها و(أحست) أصلها (انقضض) و(مسست) و(ظلللت) و(أحسست) قال الله تعالى: ﴿لَقَدْ كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ [الواقعة: ٦٥] وقرئ بكسر الظاء و(ظللتم) على الأصل وقرئ: ﴿وَعَزَّيْنِي فِي الْخَطَابِ﴾ [ص: ٢٣] بحذف قريب وقوله: ﴿لَمْ يَسْتَنْتْ﴾ [البقرة: ٢٥٩] من القلب والحذف عند من جعله من التنسنت وجعل الهاء للسكت نحو: (نصر) إذ ليس فيها مقابلة فائه وعينه ولامه حرف من حروف العلة والهمزة والتضعيف. وقوله "في مقابلة الفاء" يدل على أن حروف العلة لو لم يكن في مقابلتها لا ينافي الصحة وكذا الهمزة والتضعيف فيدخل فيه (ينصر) و(ناصر) و(متصور) و(أكرم) و(فاعل) و(حوقل) و(اقعنس)؛ لأن صحة الفعل بالنسبة إلى الأصول لا بالزوائد. فإن قلت: قد قال بعضهم أن موضوع هذا الفن الكلمة من حيث الاعتلال والإدغام فموضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية التي تلحق الشيء لذاته أو لجزئه أو لمساويه فعلى هذا ينبغي للمنصف أن يترك الصحيح رأساً ويؤخر عن المعتل. قلنا: قولهم موضوع هذا الفن الكلمة من حيث الاعتلال والإدغام مرادهم من هذا الكلمة من حيث الصحة والاعتلال والإدغام لكنهم تركوا الصحة لكون البحث عنها قليلاً بالنسبة إلى غيرها من الاعتلال والإدغام وأما تقديمه على المعتل والمضاعف والمهموز نظراً إلى سلامته عن التغيرات الكثيرة وكونه مقبلاً عليه لسائر.

وَإِذَا مَثَلٌ وَهُوَ الْفِعْلُ الَّذِي يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ فَائِهِ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الْعِلَّةِ، نَحْوُ:
وَعَدَ، وَيَسَّرَ.

الكفري {وَإِذَا مَثَلٌ، وَهُوَ} في اللغة المماثلة والمشابهة، ويسمى المعتل مثلاً لكونه كالصحيح في احتمال الحركات نحو: (وعد يعد) و(يسر يسر) وقيل: لأن أمره مثل أمر الأجوف،

اسس {وَإِذَا مَثَلٌ} ويقال له المعتل الفاء لكون فائدة حرف علة، وأما تسميته مثلاً لمشابهة ماضيه الصحيح في تحمل الحركات وعدم الإعلال، وقال بعض الصرفيين: لمشابهة أمره بأمر الأجوف وهو يجمع من الباب الثاني نحو: (وَعَدَ، يَعِدُ، عِدَّةً) والأمر: (عَدَّ، وَنَهَى: (لا تَعُدْ)، وَيَسَّرَ، يُسِّرُ، يُسِّرُ) والأمر: (أَيَسَّرَ)، والنهي: (لا تَيْسِّرْ). ومن الباب الثالث نحو: (وَهَبَ، يَهَبُ، هِبَةً)، والأمر: (هَبَّ)، والنهي: (لا تَهَبْ). ومن الباب الرابع: (وَجَلَّ، يُوجَلُّ، وَجَلًّا)، والأمر: (إِيَجَلَّ)، والنهي: (لا تِيَجَلَّ). ومن الباب الخامس: (وَوَجَّهَ، يُوجَّهُ، وَجَاهَةً)، والأمر: (أَوْجَّهْ)، والنهي: (لا تُوجَّهْ). ومن الباب السادس: (وَوَرَّثَ، يَرِثُ، وَرِثَةً)، والأمر: (رِثْ)، والنهي: (لا تَرِثْ) ثبت الواو والياء في الماضي لأنهما إذ وقعتا في الأول لا تتغيران غالباً لكن الواو قد تقلب تاء مثل (التكلمان) و(التراث) و(التهمة) يقال: رجل وكلة تكلة، أي: عاجز بكل أمره إلى غيره، وقد تقلب همزة في مثل احدان في وحدان واحد في وحد وفي الحديث أنه عليه السلام قال لرجل اشارة بسببته في التشهد أحد أحد أي اجعل واحدة ووترأ ولا يبعد أن يكون أصل (أحد) وحد،

نخعي {وَإِذَا مَثَلٌ} سمي به لمماثلة ماضيه الصحيح في تحمل الحركات وعدم الإعلال، ويقال له: المعتل الفاء أيضاً؛ لوجود حرف العلة في فائه وهو يجمع من الباب الثاني نحو: (وَعَدَ، يَعِدُ، عِدَّةً)، والأمر: (عَدَّ)، والنهي: (لا تَعُدْ)، و(يَسَّرَ، يُسِّرُ، يُسِّرُ) والأمر: (أَيَسَّرَ)، والنهي: (لا تَيْسِّرْ). ومن الباب الثالث نحو: (وَهَبَ، يَهَبُ، هِبَةً)، والأمر: (هَبَّ)، والنهي: (لا تَهَبْ). ومن الباب الرابع: (وَجَلَّ، يُوجَلُّ، وَجَلًّا)، والأمر: (إِيَجَلَّ)، والنهي: (لا تِيَجَلَّ). ومن الباب الخامس: (وَوَجَّهَ، يُوجَّهُ، وَجَاهَةً)، والأمر: (أَوْجَّهْ)، والنهي: (لا تُوجَّهْ). ومن الباب السادس: (وَوَرَّثَ، يَرِثُ، وَرِثَةً)، والأمر: (رِثْ)، والنهي: (لا تَرِثْ) ثبتت الواو والياء في الماضي؛ لأنهما إذا وقعتا في الأول لا تتغيران غالباً، لكن الواو تقلب تاء مثل: التكلمان والتراث والتهمة، وقد تقلب همزة كما قال النبي عليه الصلاة والسلام لرجل اشارة بسببته في التشهد: (أحد أحد) بمعنى: اجعل واحدة، و(وتر) أصله: (وَاحِدٌ) تدبر.

فتح العناء فإنه لم يوجد في فائه وعينه ولا مه حرف من الحروف المذكورة ولا همزة ولا تضعيف وكذا مضارعه وأمره ونهيه فثبت أنه صحيح يعني بريء من حروف العلة.

الكفوي وفي اصطلاح الصرفيين: {الفعل الذي يتكون في مقابلة فائه حرف من حروف العلة} نحو: وعداً مثال الواو،

اساس وفي القرآن: ﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْبَتْ﴾ [المرسلات: ١١] أصله: وقتت، أي عين لها وقتها، وقرئ (وقتت)، قيل وعليه ﴿قُلْ أَوْحَى﴾ [الجن: ١] من الوحي، قال المازني: في كل واو مضمومة في أول الكلمة فأنت بالخيار إن شئت تركتها على حالها وإن شئت قلبتها همزة. فقلت: وعد واعد وغيره، وأما إذا وقعت غير الأول اعلنا في أكثر الأحوال. فإن قلت: المناسب لتقديم الصحيح أن يقدم المضاعف والمهموز على الأقسام الثلاثة كما قدمه أكثر المحققين، لأن المضاعف يشابه الصحيح في قلة التغير وتكون حروفه صحيحة وكذا المهموز، لأن الهمزة لكونها حرف صحيح تتصرف كتصرف الحرف الصحيح غالباً. قلت: إنما أخرهما نظراً إلى أنهما غير صحيح وغير سالم عنده كالأقسام الثلاثة لكنهما دون الأقسام الثلاثة في عدم السلامة ولذا أخرهما عنها، وإنما قدم المثال لوجود حرف العلة في مقابلة فائه. {وهو} أي: المثال {الفعل الذي يتكون في مقابلة فائه حرف من حروف العلة}

تلخيص وكما قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْبَتْ﴾ [المرسلات: ١١] أصله: وقتت من التوقيت، بمعنى: تعيين الوقت كذا في "الاساس" مع بعض تغيير. ولما أخرج الصحيح من البين أراد الشروع في المقصود الأهم هنا الذي هو المعتل، وقدم المثال على سائرته لتقدمه طبعاً باعتبار ما لأجله البحث أعني: حرف العلة كما عرفت في بحث الصحيح، فتذكر. {وهو} أي: المثال {الفعل الذي يتكون} أي: يوجد أو يكون واقعاً {في مقابلة فائه حرف من حروف العلة} وذلك الحرف إما:

فتح العلة. فإن قلت: لم سمي الصرفيون تلك الحروف بحروف العلة؟ قلت: تشبيهاً لها بالشخص المعلول في احتياجها إلى المعالجة والمعاملة لدفع الثقلة الحاصلة بها في الكلمات يعني أن إنساناً أو حيواناً إذا ابتلي بالأم الرأس أو وجع السن أو البطن مثلاً يقال هذا الإنسان أو هذا الحيوان به علة وهو محتاج إلى معالجة لدفع تلك العلة فكذلك إذا وجد حرف من حروف العلة في كلمة يقال هذه الكلمة بها علة موجبة لثقل التكلم والعسرة فيه فيعالج لها بتبديل حرف العلة إلى حرف صحيح أو بحذفه بالكلية حتى تحصل الخفة على اللسان في التكلم بها. اعلم أنه يتصرف في الكلمة بثلاثة تصرفات، ويقال لأحدها التصرف بالإعلال وهو يجري في الكلمات المعتلة بوجود حرف العلة فيها، ويقال لثانيها التصرف الإدغامي وهو يجري في الكلمات المتضمنة للحروف المتجانسة، ويقال لثالثها التصرف الاشتقافي وهو يجري في الكلمات التي يزداد عليها حرف أو حرفان أو أحرف ثلاثة لتقلها إلى باب المزيد فيه،

١١ قوله يكون إما بمعنى الفعل التام بمعنى يوجد فربطه ظاهراً، وإما من الأفعال الناقصة فالمعنى يكون حرف من حروف العلة واقعاً في مقابلة فائه وحيتيكون الخبير مقدراً وقس عليه غيره.

الكسري {وَيْسِر} مثال الياء قدم الواوي لأصالة الواو وهو يجيء من أبواب الثلاثي لا من الأول إلا في لغة بني عامر وقد سبق تفصيله في صدر الكتاب.

اساس واواً كانت أو ياء مثال الأول {نَحْوُ: وَعَدَ} الوعد بفتح الواو وسكون العين كلمة تستعمل في الخير والشر قال الفراء: وَعَدْتُهُ خَيْرًا وَعَدْتُهُ شَرًّا، وإذا أريد التفرقة بينهما يقال في الخير: وعَدَ جَدَّةً، وفي الشر أُوْعِدَ إِيغَادٌ وَوَعِيدًا، وأصل عدة وعداً فأسقطت الواو وعوضت عنها الياء ويجمع (عدة) على (عدات) ولم يجمع الوعد، ومعنى (الإيغاد) و (الوَعِيدُ) إخبار لية الشر، وإذا استعمل موصولاً بالياء استعمل بالألف يقال: (أُوْعِدُهُ) بالشَّجْنِ وكذا التواعد، يستعمل الخير، يقال: {وَتَوَاعَدُ} أُنْقَوْمُ أَي: وَعَدَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَالْإِيغَادُ يستعمل في الشر، يقال: (اتعد زيد) أي: أخبر بما ينوي الشر. {و} مثال الثاني نحو {يَسِر} في التاج اليسر بضم الياء وسكون السين آساني بمعنى السهولة ضد العسر كالميسور ضد المعسور فإن قيل: لم لم يمثل المصنف بما في أوله ألف؟ قلنا: الألف ساكن لا يقع في أول الكلمة فما قاله بعض شارحين من أنه لم يجيء ما في أوله ألف لأنه لا يكون أصلاً إلا مقلوباً من واو أو ياء وهما لا تقلبان في الأول ألفاً لتعذر الابتداء بالساكن فليس بوجه وجيه لإيجابه إنكار أصالة الألف الساكن رأساً.

تلخيص واو {نَحْوُ: وَعَدَ} من وعد، يعد، وعداً، وعدة، والوعد يستعمل في الخير والشر، وأما (الإيغاد) و (الوَعِيدُ) فمختصان بالشر. {و} إما ياء نحو: {يَسِر} من (اليسر) بسكون السين وضمها ضد "العسر"، و"الميسور" ضد "المعسور"، كذا في "المختار"، وأما الألف، فهو ساكن دائماً فلا يقع في الأول، ولذا لم يمثل في المثال بما في أوله ألف، والتمثيل يقتضي الوجود.

فتح الغاء فالإعلال هو في اللغة بمعنى: جعل الشيء ذا علة، وفي الاصطلاح بمعنى: إزالة الاعتلال عن الكلمة. والإدغام سيذكر معناه اللغوي والاصطلاحي. والاشتقاق هو في اللغة بمعنى: خروج شيء عن شيء آخر، وفي الاصطلاح: إخراج كلمة عن أصلها ونقلها إلى هيئة كلمة أخرى. والمشتق في اللغة: هو شيء أخذ نصفه، وفي الاصطلاح هو ما يدل على ذات يفهم مع صفة.

{وإِثْمًا} أي: وإن كل فعل إما {مِثَالٌ وَهُوَ} في اللغة: المماثلة والمشابهة، وفي اصطلاح الصرفين: هو {الفِعْلُ الَّذِي يَكُونُ} أي: يوجد (في مُقَابِلَةِ فَايِهِ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الْعِلَّةِ) ويقال له: معتل الغاء أيضاً، لوجود حرف العلة في أوله وهو على قسمين الأول مثال واوي {نَحْوُ: وَعَدَ} والثاني مثال يائي نحو {يَسِر} إن كل فعل

وَإِذَا أَجْوَفَ وَهُوَ الْفِعْلُ الَّذِي يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ عَيْنِهِ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الْعِلَّةِ.
نَحْوُ: قَالَ، وَكَأَل.

الكفوي { وَإِذَا أَجْوَفَ وَهُوَ } في اللغة: الشيء الخالي جوفه.

اساس { وَإِذَا أَجْوَفَ } سمي به لخلو ما هو كالجوف له من الصحة، وبعبارة أخرى لوقوع حرف العلة في الوسط الذي هو بمنزلة الجوف من الحيوان وجوف الشيء وسطه فافهم، ويقال له ذو ثلاثة أيضاً لصيرورته على ثلاثة أحرف إذا أخبرت عن نفسك، نحو: (قلت) و(بعت) على ما قاله الإمام الزنجاني وهو المشهور فيما بين القوم، واعترض عليه من وجوه: أما أولاً فإنه يستلزم اختصاص هذا الاسم بأجوف الثلاثي لأن غيره ليس على ثلاثة أحرف إذا أخبرت عن نفسك مثل أقت، واستممت، مع أنهم يسمونه أيضاً بذئ الثلاثة. وأما ثانياً فلأن كون ماضيه على ثلاثة أحرف وقت الأخبار عن نفسك كيف وأن الثالث ضمير الفاعل فيكون على حرفين. وأما ثالثاً فلأنه لا وجه لتخصيصه بالمتكلم وحده؛ لأنه في المخاطب أيضاً كذلك فالصواب أن يقال لصيرورته على ثلاثة أحرف عند اتصال الضمير البارز المرفوع المتحرك. وأجيب عن الأول أنه على ثلاثة أحرف نظراً إلى الأصل؛ لأن أصل أقت واستممت قمت، وعن الثاني بأن إطلاق الحرف على الثالث ليس باصطلاح النحاة بل المراد أنه على ثلاثة أحرف من حروف الهجاء فكأنهم نزلوا الضمير المرفوع المتحرك بمنزلة حرف من حروف الكلمة لشدة اتصاله وفرط امتزاجه. وعن الثالث بأن تخصيص الشيء في الذكر لا يستلزم نفي ما عداه في الحكم عند الخفية وإن استلزمه عند الشافعية على ما عرف في موضعه.

تلخيص { وَإِذَا أَجْوَفَ } جوف الإنسان بطنه، ويقال للشيء الذي فيه تجويف: مجوف، وأجوف، كذا في "المختار"، وسمي المعتل العين بأجوف لما وقع في وسطه الذي هو بمنزلة البطن تجويف، أي: خلو من الحرف الصحيح، ويقال له: ذو الثلاثة لصيرورته في المتكلم وحده على ثلاثة أحرف، ك(قلت) و(بعت) كذا قالوا. وبما عرفت من التقدم الطبيعي يعلم تقديم المعتل العين على المعتل اللام ويجيء هذا القسم من الباب الأول، نحو: (قال)، (يقول) و(كان)، (يكون)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ * شَاكِرًا﴾ [النحل: ١٢٠-١٢١]. وقوله تعالى: ﴿فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ﴾ [هود: ١٧] حذف النون فيهما تخفيفاً، ومن الباب الثاني نحو: (باع يبيع)، و(ساح يسبح) ومجهول (بييع يباع) كما وقع في قول علي رضي الله عنه:

بَكَيْتُ عَلَى شَبَابٍ فَذُ قَوْلِي فَيَأْتِيَتِ الشَّبَابُ لَنَا وَغُودُ
وَلَوْ كَانَ الشَّبَابُ يَبَاعُ يَبْعًا لِأَعْطَيْتِ المِتَابِعَ مَا يَرِيدُ

فتح الغناء { وَإِذَا أَجْوَفَ وَهُوَ } في اللغة: بمعنى الخالي، يعني بالتركي: بوش وبالفارسي: تهى.

الكتوي وفي اصطلاح الصرفيين: {الفعل الذي يكون في مقابلة عينه حرف من حروف العلة} واوا أو ياء أو ألفاً

السك وإنما قدم هذا القسم على الناقص لتقدم العين على اللام إذ يقال لهذا القسم معتل العين أيضاً، وهذا القسم يجيء من الباب الأول نحو: {قال يقول} ومثله {كان يكون} وقد يحذف نونه تخفيفاً كقوله تعالى: {وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ * شَاكِرًا لِّأَنْعَامِهِ} [النحل: ١٢٠ - ١٢١] وقوله: {فَلَا تَكُ فِي مِزْيَةٍ} [هود: ١٧] وقد تبقى كقوله تعالى: {لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا} [البينة: ١] ومن كثرة استعمال المكان منه عد ميمه في حكم الأصلية، فقبل تمكن من "الكون" مثل: تمسكن من "السكون"، وقيل: الميم عوض عن واو المصدر وقد مر الإشارة إليه، وقوله: {معاذ الله} أي: أعوذ بالله معاذاً فهو مصدر ميمي، ومن الباب الثاني نحو: باع يبيع، ساح يسبح سباحةً، ومجهوله بيع يباع بيعاً كما في قول علي رضي الله تعالى عنه:

بَكَيتُ عَلَى شَيْبَابٍ قَدْ تَوَلَّى فَيَا لَيْتَ الشَّبَابَ لَنَا يَغُودُ

وَلَوْ كَانَ الشَّبَابُ يَبَاعُ يَبْعاً لَأَعْطَيْتُ الْمَتَابِعَ مَا يُرِيدُ

قال الله تعالى: {فَسَيِّرُوا فِي الْأَرْضِ} [آل عمران: ١٣٧].

الخنس ومن الباب الرابع نحو: {خَافَ - يَخَافُ}، و{زَالَ - يَزَالُ}، وكقوله تعالى: {يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ} [النحل: ٥٠]. و{إِنَّا نَخَافُ مِنْ رَبِّنَا} [الإنسان: ١٠]. وهذا القسم يُعَلُّ فيه من الزوائد أربعة أبواب: {باب الأفعال} نحو: {أقام - يقيم} - {إقامة} والأصل: {أقوم يقوم اقواماً} أعل بالنتقل والحذف، وتعويض التاء عن المحذوفة، وكذا {أباع} و{أجاب} وغيرهما، كقوله تعالى: {أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ} [الأحقاف: ٣١]. و{باب الأفعال} نحو: {ارتاب - يرتاب}، و{اصطاد - يصطاد} كما في قوله تعالى: {أَلَا تَرْتَابُوا} [البقرة: ٢٨٢]. و{فَاصْطَادُوا} [المائدة: ٢]. و{باب الأفعال} نحو: {انقاد - ينقاد}. و{باب الاستفعال} نحو: {استفاد - يستفيد}، و{استجاب - يستجيب} كقوله تعالى: {استجيبوا لله ولرَسُولِهِ} [الأنفال: ٢٤] وأمثالها كثيرة، {وهو} أي: الأحرف {الفعل الذي يكون في مقابلة عينه حرف من حروف العلة} وهو أيضاً إما واو.

مع العاء وفي اصطلاح: هو الفعل الذي يكون في مقابلة عينه حرف من حروف العلة؛ ويقال معتل العين أيضاً لوجود حرف العلة في عينه وهو على قسمين الأول أجوف واري

الكتوي {نَحْوُ: قَالَ} من الواوي.

أسس وعن السري السقطي - قدس سره -: "من أحب الله عاش، ومن أحب الدنيا طاش، والطيح عدول السهم عن الهدف والمعنى: من أحب الله عاش عيشة طيبة، ومن أحب الدنيا يسمي في الليل والنهار في غير ما خلق له من الإنس بالله والتلذذ بعبادته كسهم معوج. ومن الباب الرابع نحو: (خاف - يخاف)، و(هاب يهاب) ويُعَلُّ في هذا القسم من الزوائد أربعة أبواب فقط: باب الأفعال نحو: (أقام - يقيم - إقامة - مقيم - مقام - قم) لا تقم أصلها: (قوم يقوم) إعلالها بالنقل والقلب على مقتضى الحركة المتقولة، وأقواماً أعل بالنقل والحذف وتعويض التاء عن المحذوفة وقد يحذف هذا التاء عند الإضافة إقامة للإضافة مقام التاء لطول الكلام بالإضافة. كقوله تعالى: ﴿وَأَقَامِ الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ١٧٧] ونحذف في أقتت ولم تستغن عن الهمزة لعدم كونها زائدة للوصل ومجهولها على خلاف معلومها نحو: (أقيم يقام)، لأن ما يعل بالألف في معلومه يعل بالياء في مجهوله وبالعكس، وكذا أباع وأخاف وأجاب وأمثالها كثيرة، وفي القرآن: ﴿لَبِئْسَ أَفْئُتْمُ الصَّلَاةِ﴾ [المائدة: ١٢] و﴿أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٣١]. وباب (الافتعال) نحو: (اعتاد يعتاد) بقلب العين فهما ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها (اعتياداً) بقلبها ياء لانكسار ما قبلها مع اعتلال فعله وفي القرآن: ﴿إِنْ ارْتَبْتُمْ﴾ [المائدة: ١٠٦]، ﴿فَاصْطَبْرُوا وَلَا﴾ [المائدة: ٢]، ﴿تَرْتَابُوا﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وباب (الانفعال) نحو: (انقاد بقاد انقياداً) مثل (اعتاد) في الإعلال، ومجهولهما (انقيد واعتيد). وباب (الاستفعال) نحو: (استفاد يستفيد استفادة مستفيد مستفاد استفد لا تستفد) مجهولها: (استفيد يستفاد) إعلالها كإعلال باب (أقام) من غير فرق، قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ﴾ [الأنفال: ٢٤]، و﴿فَاسْتَجِيبْ لِي﴾ [إبراهيم: ٢٢] ﴿وَإِنْ اسْتَجِيبُوا يَغَاثُوا بِقَاءِ كَالْمُهَلِ﴾ [الكهف: ٢٩] وأمثالها كثيرة فيحذف منها ما يحذف من مجردها وقد لا يعل نحو قوله تعالى: ﴿اسْتَعْوِذْ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾ [المجادلة: ١٩] أي: استولى و﴿أَلَمْ نَسْتَعْوِذْ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ١٤١] ويسلم العين في باقي أبواب المزيد نحو: حول وزين وعاون وتعون وتعين وتعاون وتباين وأبيض وأسود وغير ذلك.

تلخيص {نَحْوُ: قَالَ، وَ} إما ياء

فتح الغاء {نَحْوُ: قَالَ} إذا أصله: (قول) فقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها

١١ مضارع جمع مذكر غائب الاستغاثة بمعنى طلب المدد ويغاثرو مجهول المضارع من إغاثة وهي إيصال المدد فالمراد الاستهزاء بالكفر والأخبار عن شدة حالهم تعود بالله

الكسري {وَكَالَ} من اليائي، والقود والغير والقال، وهو يجيء من دعائم الأبواب كما مر

اسم ثم إنه لا يجيء من هذا القسم مهموز العين لما بين أرباب هذا الفن أن الهمزة لا تقع موقعها حرف العلة ويجيء مهموز الفاء نحو: {أَلْ يُولُ} بمعنى: رجع ومنه العَال والتأويل وآد يتبدأبدأ بمعنى: (اشتد وقوي) ومنه (تأييد الله) ويجيء مهموز اللام أيضاً نحو: {سَاءَ يَسُوهُ} بالفتح وساءة والاسم السوء بالضم، ويقال السوء بالفتح والضم مصدران في الأصل لكن يستعملان على معنى الصفة بالإضافة إليه في المفتوح والإضافة إليه مطلقاً وبدونها في المضموم، قال الله تعالى: ﴿غُلِبْتُمْ دَائِرَةَ السُّوءِ﴾ [التوبة: ٩٨]، وقال الله: ﴿يَسْؤُونَكُم بِسُوءِ الْعَذَابِ﴾ [البقرة: ٤٩]،

ومن المضموم: السينة في مقابل الحسنة أصلها: (السيوثة) تأبث السية أصله: (سيوه) يقال: فلان سيء، وقد يخفف مثل: (هين) و(لين) ومنه: (الإساءة) وهي ضد الإحسان، والمساوي يفتح النسيم المتقابع والمعائب في جميع مساءة بقلب الهمزة ياء تخفيفاً وفي الأمر سوء سوى وهذا الوزن يجيء لتأبث السوء كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسَاءُوا السُّؤَى أَن كَذَّبُوا بِآيَاتِ﴾ [الروم: ١٠]، فهو ضد الحسنى وجاء يجيء، محيئاً، وشاء يشاء شيئاً، وشيا ومشيية ومشاة ومشائية وشيئة، وقد جعلوه من الرابع، وتقول في الفاعل: (جاء وشاء) أصلهما: جائئ وشائئ فاعل بقلب الياء مكان الهمزة ثم يحذف الياء كما في غاز، وتقول الجائئ والشائئ وفي القرآن: ﴿وَيَأْتُوا بِغُضْبٍ مِنَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٦١]، ﴿وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مَبْئُؤًا صِدْقٍ﴾ [يونس: ٩٣]، ﴿وَبَدَّ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ﴾ [الحج: ٢٦]، ﴿تَتَّبِعُوا مِنَ الْحَيَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ﴾ [الزمر: ٧٤]، ﴿فَلَمَّا أَصَابَتْ مَا حَوْلَهُ﴾ [البقرة: ١٧]، ﴿يَكَادُرْ بِئِنَّهَا يُضِيءُ﴾ [النور: ٣٥]، ﴿وَمَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ﴾ [الحشر: ٦]، ﴿وَهَيِّنْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشْدًا﴾ [الكهف: ١٠]، أي: سلوكاً إلى طريق مستقيم والمضاعف منه يكون لفيماً مقروناً كما سيجيء إن شاء الله تعالى. {وَهُوَ} أي: الأجوف {الْفِعْلُ الَّذِي} أي: البناء الذي {يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ عَيْنِهِ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الْعِلَّةِ} سواء كانت واو أو ياء مثال الأول:

تخصيص نحو: {كَالَ} أصلهما: {قَوْلٌ} و{كَيْلٌ} قلبت الواو والياء ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما؛ فصار: {قَالَ} و{كَالَ} وقد يكون {الْقَالَ} كذا {الْقَيْلِ} اسماً، وفي الحديث: "نَهَى عَنْ قَيْلٍ وَقَالَ"^{١١}.

فتح العناء {وَأَ} الثاني أجوف يائي نحو: {كَالَ} إذ أصله: {كَيْلٌ} فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

١١) بمعنى الشيء وهو الخراج وآفاء الله أعطى من مال الخراج وأصل آفاء رجع والله يرجع ويعطي أموال الكافرين إلى رسوله وأبائه.

١٢) من التهنئة بمعنى الإعداد وإصلاح ما بهم.

١٣) رواه البخاري: (٦٤٧٣).

اساس {نَعْوُ: قَالَ} أصله: (قَوْل) قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ومضارعه (يَقُول) أصله: (يَقُول) بسكون القاف وضم الواو نقلت ضمة الواو إلى القاف وتركت على حالها يجعلها حرف مد ومصدره قولاً وقولةً ومقالاً يقال قال يقول قولاً وقولةً ومقالاً وأما القيل والقال فهما اسمان بمعنى الكلمات يقال كثر القيل والقال. وفي الحديث نهى عن قيل وقال، وقيل بمعنى: المفال صرح به البيضاوي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَقْوَمُ قِيلاً﴾ [المزمل: 6] أي: أشد أو أنبت مقالاً واسم الفاعل منه (قائل) أصله: (قائل) قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع ألفان ساكنتان أحدهما ألف الفاعل، والآخر الألف المقلوبة عن الواو، ولا يمكن حذف أحدهما إذ لو حذف الأول لالتبس بالماضي، ولو حذف الثاني لزم الإجحاف فحركت الألف الثانية لدفع اجتماع الساكتين فصار الألف الثانية همزة؛ لأن الألف الساكنة إذا حركت تصير همزة. فإن قيل: كيف تقول لتحركها وانفتاح ما قبلها والحال إنما قلب الواو ألفاً وهو ساكن؟ قلنا: لا اعتبار لألف الفاعل لأنها ساكنة، والحرف الساكن ليس بحاجز حصين فصار حرف العلة كأنه ولي الفتحة فقلبت ألفاً ويمكن أن يقال أنه مبني على تنزيل الألف منزلة الفتحة. واعلم أن نطق مركوب الهمزة في نحو (قائل) كما نطقها بعضهم خطأ، إذ قد حكى أن أبا علي الفارسي دخل على واحد من المشتهرين بمعرفة العلوم العربية فإذا بين يديه جزء فيه مكتوب لفظ قائل منقوفاً بنقطين من تحت فقال له أبو علي: هذا خط من؟ فقال: خطي، فالتفت إلى صاحبه كالمغضب وقال: قد أضعنا خطواتنا بزيارة مثله فقام وخرج من ساعته مع صاحبه. واسم المفعول منه (مَقُول) أصله: (مَقُول) نقلت ضمة الواو إلى القاف لاستتقال الضمة على الواو فاجتمع ساكنان هما واو المفعول وعين الفعل فوق الاختلاف بين أبي الحسن الأخفش وسيبويه،

تلخيص واعلم أن هذا القلب ليس على إطلاقه، بل بعد وجود شرائط سبعة: الأول: كون الكلمة على وزن الفعل، وبه يخرج نحو: (الحوكة) بسبب التاء، ونحو: (حيدى) بسبب ألف التانيث، فإنهما لا يوجدان في الفعل. والثاني: أن تكون حركتهما أصلية، وبه يخرج نحو: (دعوا القوم). والثالث: أن لا يكون فتحة ما قبلهما في حكم السكون، وبه يخرج نحو: (عور) و(اجتور) اللذين في حكم: اعور، وتجاوز تدبر. والرابع: أن لا يكون في معنى الكلمة اضطراب، وبه يخرج الحيوان، فإن الحركة في لفظه تدل على الحركة الاضطراب في معناه، فلو أعلل لغات هذه الدلالة، وكذا لا يعمل موتان حملاً على تقيضه. والخامس: أن لا يجتمع في الكلمة إعلان، وبه يخرج: (طوى) بالنسبة إلى الواو.

[١] يعرف من قوله وأن الآخرة لهي الحيوان أي: الحيوان الأبدية كما في دياحة الطريقة اقتباساً من القرآن.

اساس فقال سيبويه: المحذوف واو المفعول التي هي الثانية لأنها زائدة وهي أولى بالحذف من الأصل. وقال أبو الحسن: المحذوف الواو الأصلي الذي هو عين الفعل؛ لأن واو المفعول وإن كانت زائدة إلا أنها علامة والعلامة لا تحذف. وأجاب عنه سيبويه: بأننا لا نسلم أن العلامة لا تحذف مطلقاً بل إذا لم توجد علامة أخرى، وأما إذا وجدت فتحذف وإن فيه علامة أخرى وهي "الميم" فوزنه عند سيبويه (مَفْعَل) بفتح الميم وضم الفاء؛ لأن الواو التي هي عين الفعل باق عنده. وعند الأخفش: (مَفْعُول) بفتح الميم وضم الفاء وسكون الواو؛ لأن العين محذوف عنده. الأصح مذهب سيبويه؛ لأن التقاء الساكنين إنما يحصل عند الثاني فحذفه أولى؛ ولأن قلب الضمة إلى الكسرة في مثل (مكييل) و(مبييع) خلاف قياسهم ولا علة لهم. ولو قيل: العلة دفع الالتباس. فالجواب أنه لو قيل بما قال سيبويه لدفع الالتباس أيضاً. **فإن قيل:** إذا اجتمع الزائد مع الأصل المحذوف هو "الأصل" كالياء من (غاز) مع وجود التنوين. وإذا التقى الساكتان والأول حرف مد يحذف "الأول" كما في (قل) و(بع) و(خف) قلنا: كل من ذلك إنما يكون إذا كان الثاني من الساكتين حرفاً صحيحاً، وأما ههنا فليس كذلك بل هما حرفاً علة. {و} مثال الثاني نحو: {كأل} أصله: (كييل) قلبت الياء ألفاً لما مرَّ و(يكييل) أصله (يكييل) بفتح الياء وسكون الكاف وكسر الياء الثانية نقلت حركة الياء الثانية إلى ما قبلها فصار: (يكييل) و(كييلاً) في المصدر الغير الميمي و(مكييلاً) في الميمي و(مكييلاً) مثل (محبص) على رواية الأخفش. وقال بعضهم: إنه شاذ لأن المصدر الميمي من الباب الثاني يجيء بفتح العين واسم الفاعل (كائل) قد مرَّ إعلاله في (فائل) إلا أن هذا يأتي منه (مكييل) أصله: (مكييل) نقلت ضمة الياء إلى ما قبلها وحذفت واو المفعول لالتقاء الساكنين ثم كسر ما قبل الياء لثلاثاً يتقلب واواً فصار: (مكييل) على وزن (مفعَل) بفتح الميم وكسر الفاء وسكون العين هذا عند سيبويه. أما عند أبو الحسن الأخفش فأصل (مكييل): (مكييل) نقلت ضمة الياء إلى ما قبلها وحذفت الياء لالتقاء الساكنين ثم قلبت الضمة كسرة لتقلب الواو ياء لثلاثاً يلتبس بالواوي، والأول أولى على ما لا يخفى، وينو تميم يثبتون الياء في الباني دون الواو في الواوي؛ لأن الياء أخف من الواو فيقولون: (مبيوع) و(مكيول) كما تقول: (مضروب) ولا يقولون: (مقوول) و(مصوون).

للحيى والسادس: أن لا يلزم ضم حرف العلة مضارعه، وبه يخرج نحو: حي فإنه لو أُعِلَّ وقيل: (حاي)، لكان مضارعه (يحاي) ك(يخاف). والسابع: أن لا تفوت الدلالة على أصلها فلا يُعَلَّ نحو: (استحود) و(انقلود)، ليعلم أنهما واويان. وإذا لم توجد هذه الشروط لا يعمل كما في المخرجات هذا تلخيص ما في "روح الشروح".

وَإِذَا نَاقِضٌ وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ لَامِهِ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الْعِلَّةِ.

الكفري { وَإِذَا نَاقِضٌ وَهُوَ } في اللغة: شيء له نقصان، وفي اصطلاح الصرفيين: { الَّذِي يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ لَامِهِ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الْعِلَّةِ. }

تلخيصي { وَإِذَا نَاقِضٌ } ويقال له المعتل اللام، وكونه ناقصاً لتقصانه في الآخر حركة أو حرفاً، في مثل: (يعزوز)، و(لم يعز) ويقال له أيضاً: "ذو الأربعة" لكون ماضيه على أربعة أحرف في المتكلم وحده، كذا قالوا، لكن فيه وفيما سبق كلام محال إلى المطولات. { وَهُوَ } أي: الناقص. { الَّذِي يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ لَامِهِ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الْعِلَّةِ } وهي إما واو

أساس { وَإِذَا نَاقِضٌ } وهو عبارة عما كان في آخرها حرف علة، ولذا يقال له المعتل اللام أيضاً، أما تسميته بالناقص لتقصانه في الآخر وهو إما نقصان بعض الحركات كما في حالة الرفع نحو: (يعزوز) و(يرمي)، و(يخشى)، أو نقصان بعض الحروف كما في حالة الجزم نحو: (لم يعز) و(لم يرم) و(لم يخش). يقال له ذو الأربعة أيضاً لكون ماضيه على أربعة أحرف عند الإخبار عن نفسك لكن هذا مبني على جعل الضمير المرفوع المتحرك المتصل بالفعل من نفس الكلمة لشدة اتصاله به فكان يصير جزءاً من الفعل. فإن قيل: ما ذكرتم يقتضي أن يقال الصحيح أيضاً ذو الأربعة لكون ماضيه على أربعة أحرف عند الإخبار عن نفسك نحو: (ضربت). قلنا: لا يلزم من تسميتهم المعتل اللام بذوي الأربعة لكون ماضيه على أربعة أحرف في التكلم تسميتهم الفعل الصحيح بذوي الأربعة لوجود هذا الوجه فيه أيضاً على ما حقق من أنه لا يجب الاطراد في التسمية. { وَهُوَ } أي الناقص البناء { الَّذِي يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ لَامِهِ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الْعِلَّةِ } وإوا كانت

فتح الغناء { و } أن كل فعل { إِذَا نَاقِضٌ } يعني يطلق عليه ناقص عند الصرفيين { وَهُوَ } في اللغة: مقابل الزائد والتام، ويعبر عنه في التركيبي باكسك وفي الفارسي بكم وكمترو وفي الاصطلاح: هو الفعل { الَّذِي يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ لَامِهِ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الْعِلَّةِ } ويقال له معتل اللام أيضاً لوجود حرف العلة في آخره وهو على قسمين الأول ناقص وإوي

نَحْوُ: غَزَا، وَرَمَى.

الكفوي {نَحْوُ: غَزَا} من الواوي {وَرَمَى} من اليائي،

اساس {نَحْوُ: غَزَا}، إذ أصله: {غَزَو}، قلبت الواو ألفاً لما مرَّ {و} {و} ياء نحو {رَمَى} أصله: {رَمَى} قلبت الياء ألفاً وهذا القسم يجيء من الباب الأول من الباب الأول، نحو: {دَعَا يَدْعُو} دَعَاءٌ وَدَعْوَةٌ فهو داعي وهم دعاة، وذلك مدعو ادع لا تدع، يقال "فلان دعا الله له بالخير" ومنه الأدعية في الجمع، ودعا عليه بالشر، ودعا الرجل أهله، أي: صاح، ودعاه إلى المدعاة أو الدعوة وهي الدعوة المشهورة من الناس، ويجيء من الباب الثاني، نحو: {قَضَى يَقْضِي قَضَاءً} والقضاء يكون اسماً أيضاً كلفظ الحكم فإنه يكون مصدراً ويكون اسماً ويجمع على الأفضية، بمعنى: "الأحكام" فهو قاضٍ وهم قضاةٌ وذلك مقضي وهي القضية والقضايا والأمر افض، كقوله تعالى: {فَأَقْضِي مَا أَنْتَ قَاضٍ} [طه: ٧٢] والنهي لا تقض يقال: قضى عليه وقضى الصلاة والدين، وفي القرآن: {فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا} [الأحزاب: ٢٧] أي: أتم حاجته، {وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ} [الإسراء: ٢٣]، أي: أمر، {وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ} [الإسراء: ٤]، أي: أنهينا وأرسلنا، {فَقَضَاهُمْ} [سج: ١٢]، أي: قدرهم ومنه القضاء والقدر، {فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَى نَحْبَهُ} [الأحزاب: ٢٣] أي: مات، {ثُمَّ أَفْضُوا إِلَيْهِ} [يونس: ٧١]، أي: امضوا إلي، {فَوَكَّرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ} [القصص: ١٥]، أي: قتله،

شخصي {نَحْوُ: غَزَا} أصله: {غَزَو}، ففعل به ما فعل بقال {و} {و} إما ياء نحو {رَمَى} أصله: {رَمَى} بفتح الميم والياء قلبت ألفاً، وكتبت على صورة الياء كما سبق في {سَلَقَى} وهذا القسم يجيء من الباب الأول، نحو: {دَعَا - يَدْعُو دَعْوَةً - وَدَعَاءٌ}، ومن الباب الثاني ك{قَضَى - يَقْضِي - قَضَاءً}، ومن الثالث ك{سَعَى يَسْعَى سَعْيًا}، ومن الرابع ك{خَشِيَ - يَخْشَى - خَشْيَةً}، ومن الخامس ك{سَرَوَ - يَسْرُو - سَرَاوَةً} ولا يجيء من السادس.

ويُعلُّ في هذا القسم من الزوائد تسعة أبواب: {باب الأفعال} نحو: {أَعْطَى - يُعْطِي - إِعْطَاءً} بالهمزة المقلوبة من الياء، كما في {سَلَقَاءٌ} ومنه قوله تعالى: {فَإِنْ أَعْطَوْا مِنْهَا رَضُوا وَإِنْ لَمْ يُعْطَوْا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَنْحَطُونَ} [التوبة: ٥٨].

فتح العناء {نَحْوُ: غَزَا} إذ أصله: {غَزَو} قلبت الواو ألفاً لأجل ما مرَّ من السبب {و} الثاني ناقص بالي نحو {رَمَى} بالألف المقلوبة من الياء

الكفوي سبى ناقصاً لنقصان لامة وسقوطه حالة الجزم، نحو: (لم يغز) أو لنقصان الحرى للرفع نحو: (يغزو) أو لخلو آخره عن الحرف الصحيح ويقال له ذو الأربعة أيضاً لكون ماضيه على أربعة أحرف إذا أُحبرت عن نفسك قلت: غزوت ورميت ويحيى من أبواب الثلاثي إلا من السادس كما مر،

اسس ويحيى من الباب الثالث؛ نحو: (سعى يسعى منغياً). ومن الباب الرابع؛ نحو: (خشي يخشى خشيةً). ومن الباب الخامس؛ نحو: (سرو يسرو سراً) يفتح السين وتخفيف الراء بمعنى: "الجود". يقال: سرو سراً ويقال: سرو الثوب عني سرواً إذا التقيته عنك والفاعل منه سري وجمع على سراً يفتح السين وتخفيف الراء بمعنى: (الاستحياء) وجمع جمعه سرات ويقال لظاهر الشيء ووسطه سراً أيضاً ويجمع جمعه على سرات كما جاء في الحديث: "ليس للبسه سرات الطريق"^(١) أي: ظهر الطريق ووسطه، ولكنهن يمشين في الجوانب. ويقال: (جنت سراً النهار) أي: وسطه ولا يحيى من الباب السادس.

تلخيص و(باب التفعيل) نحو: (حلى يخلي تخلياً). كما في قوله تعالى: ﴿وَحَلُّوا أَسَاوِرَ مِنْ فِضَّةٍ﴾ [الإنسان: ٢١] ﴿وَيَحْلُونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ﴾ [الكهف: ٣١] وفي الحديث: "حلوا أنفسكم بالطاعة"^(٢) وأمثالها كثيرة، و(باب المفاعلة) نحو: (دازى - يذاري - مُدَارَةٌ) قيل: بالتجنيس:

قدارهم ما دمت في دارهم وأرضهم ما دمت في أرضهم

وفي الخبر: "عليكم بالمداراة" ومنه: (ناجى - يناجي) و(مازى - يمازي) و(نادى - ينادي) إلى غير ذلك و(باب الافعال): (اهتدى يهتدي - اهتداء). كما في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى﴾ [محمد: ١٧]، وفي الحديث: "أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم"^(٣) وغير ذلك. و(باب الانفعال) نحو: (انجلى - يتجلى أنجلاء) كما في قول امرئ القيس:

ألا أيها الليل الطويل ألا انجلى

فتح الداء إذ أصله: (رهي) بفتح الباء قلبت الباء ألفاً كقلب واو غزا ولكنه كتب على صورة الباء لتلا يلتبس بألف حرف "ما" و"لا"

(١) رواه الطبراني في "المعجم الأوسط" ٢٣٥/٣.

(٢) رواه المزي في "الأربعون الودعانية" (٢٦) وقال: لا يصح.

(٣) رواه ابن عبد البر في "جامع بيان العلم وفضله" (١٦٨٤).

أساس ويُعَلُّ في هذا القسم من الزوائد تسعة أبواب فقط: (باب الأفعال) نحو: (أَعْطَى - يُعْطِي - إَعْطَاءً) بالهمزة؛ لأن الواو والياء المتطرفتين تقلبان بعد ألفات المصادر همزة لكون المصدر معرباً وكون المعرب متحركاً بحركات مختلفة وحروف العلة ضعيفة ناقصة عن هذه الرتبة. ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَعْطُوا مِنْهَا رِضْوَانًا وَإِنْ لَمْ يُعْطُوا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْتَعْطُونَ﴾ [التوبة: ٥٨] وقوله تعالى: ﴿وَجِئْنَا بِبِضَاعَةِ مُرْجَاةٍ﴾ [يوسف: ٨٨] أي: قليلة. ومن (باب التفعيل) نحو: (خَلَى يَخْلِي تَخْلِيَةً). يقلب الياء الثانية ناء لكونها معربة على ما سبق مع اجتماع اليائين ولو أدغم لالتبس بمصدر (التفعل) وعليه مصدر كل ما يكون لانه حرف علة مثل التولية والتشية والتسوية وأمثالها. وفي القرآن: ﴿إِنَّ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءُ سَمِيَتْهُمُوهَا﴾ [النجم: ٢٣]، ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يُزَكِّي مَنِ يَشَاءُ﴾ [النور: ٢١]، ﴿فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [النجم: ٣٢]، ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٦]، ﴿وَوَخَّلُوا أَسَاوِرَ مِنْ فِضَّةٍ﴾ [الإنسان: ٢١]، ﴿يَخْلُقُونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ﴾ [الكهف: ٢١]، ﴿إِنَّ اللَّهَ بِأَمْرِكُمْ أَنْ تُوَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨]، ﴿وَإِذَا خُذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُضَلَّيًّا﴾ [البقرة: ١٢٥]، وفي الحديث: "خَلُّوا أَنْفُسَكُمْ بِالطَّاعَةِ"^{١١} وأمثالها كثيرة.

(وباب المفاعلة) نحو: (دَارَى - يُدَارِي - مُدَارَاةً) فهو مدار، وذاك مداري، ومن التجنيس:

فَدَارِهِمْ مَا دُمَّتْ فِي دَارِهِمْ وَأَرْضِهِمْ مَا دُمَّتْ فِي أَرْضِهِمْ

ومن هذا الباب قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةً^{١٢}﴾ [المجادلة: ١٢].

للخصي (وباب الأفعال) نحو: (إِزْعَوَى - يَزْعَوِي - إِزْعَوَاءً) وقد سبق في حقه كلام في بابه. (وباب التفعّل): (تَلَقَّى - يَتَلَقَّى - تَلَقِّيًّا) بكسر القاف (وباب التفاعل) نحو: (تَرَاوَضَى - يَتَرَاوَضَى - تَرَاوُضِيًّا) - و﴿فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ﴾ [أطه: ١١٤]. (وباب الاستفعال) نحو: (اسْتَدْعَى - يَسْتَدْعِي - اسْتِدْعَاءً)، وكقوله تعالى: ﴿وَاسْتَعْتَبُوا نِيَابَهُمْ﴾ [نوح: ٧] ﴿وَلَا يَسْتَنْتُونَ﴾ [القلم: ١٨] وغير ذلك. وقد يعل (باب الافيعال) نحو: (اعْرُزَى - يعروري - اعرياء)، وتصريف (استلقى) مثل تصريف هذه الكلمات.

[١] رواه المزني في "الأربعون الودعانية" {٢٦} وقال: لا يصح.

[٢] والمناجاة من التجري وهي التكلم خفية.

أساس وعن علي رضي الله تعالى عنه: "إن في كتاب الله لآية ما عمل بها أحدٌ غيبي كان لي دينارٌ فصرفته فكننتُ إذا ناجيته تصدقتُ بدينهم"^(١). وهو على القول بالوجوب لا يقدح في غيره ولعله لم يتفق للاغنياء مناجاة في مدة بقائها، إذ روي أنه لم يبق إلا عشراً وقيل: إلا ساعة كذا في "تفسير القاضي"، وقوله تعالى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلْعَلَاةِ﴾ [الجمعة: ٩] وقوله تعالى: ﴿يُرَاءُونَ النَّاسَ﴾ [النساء: ١٤٢] و﴿إِنَّ الَّذِينَ يُمَارُونَ﴾ [الشورى: ١٨]، و﴿إِنَّ الَّذِينَ يَتَأَدُّونَكَ﴾ [الحجرات: ٤]، و﴿تَادُوا شُرَكَائِيَ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ﴾ [الكهف: ٥٢]، ﴿فَلَا تَمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَاهِرًا﴾ [الكهف: ٦٢] وأمثالها كثيرة، ويقال: لا أبالي، وإذا قالوا: لم أبال حذفوا الألف بإسكان اللام تخفيفاً لكثرة الاستعمال كما حذفوا الباء في لا أدر.

و(باب الانفعال) نحو: (أَقْتَدَى بِقَتْدَاءٍ) فهو مقتدى، وذلك مقتدى، وفي القرآن: ﴿وَالَّذِينَ افْتَضُوا زَانِعًا مَهْدَى﴾ [محمد: ١٧]، ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ﴾ [الأحزاب: ١١]، ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَنُونَ﴾ [يونس: ٦٩]، ﴿فَاغْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اخْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤]، ﴿فَلَا تَمْتَرُنَّ بِهَا﴾ [الزخرف: ٦١]، و﴿اللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُتَعَدِّينَ﴾ [البقرة: ١٩٠] وفي الحديث: "أضحاي كالشجوم بأبيهم اقتديتم اقتديتم"^(٢) و(باب الانفعال) نحو: (أَنْجَلَى - أَنْجَلَى أَنْجَلَاءَهُ) فهو منجلي، وقول امرئ القيس:

أَلَا أَيُّهَا النَّبِيلُ الطَّوِيلُ أَلَا أَنْجَلِ

و(باب الأفعال) نحو: (أَزْعَوَى - يَزْعَوِي - إِزْعَوَاءٌ) أصله: (ارعو) ومن (رعا يروع) بمعنى: كف، فبه وجهان "الإدغام" و"القلب" واختير القلب على الإدغام لما فيه من زيادة الخفة ولم يوجد في اللغة غير هذا من ناقص هذا الباب. و(باب التفاعل) إذا كان اللام حرف علة لأجل الباء سواء كان الباء أصلياً أو منقلباً من الواو لأن الواو في ذنبك البابين يكون في آخر الاسم ويكون ما قبلها مضموماً وهو لا يوجد إلا في لفظ "هو" الذي حرفه قليل، وفي القرآن: ﴿فَلَمَّا تَبَجَّلَى رَبِّي﴾ [الأعراف: ١٤٣] ﴿وَمَنْ تَرَكَّنِي فَإِنَّمَا يَتَرَكَ لِنَفْسِهِ﴾ [فاطر: ١٨] ﴿فَتَمَتَّتُوا الْمَوْتِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الجمعة: ٦]، ويقال: "من تغدى فتمطى يتهدى" أي: من أكل طعام الغداة فتمدد يجد الهداية إلى رعاية المزاج. و"من تعشى فتمشى" أي: من أكل طعام العشاء فيمشي بالتدرج يتوسع بقدرته ويتقوى هضمه.

[١] رواه الحاكم في "المستدرک" (٣٧٩٤).

[٢] رواه ابن عبد البر في "جامع بيان العلم وفضله" (١٦٨٤).

أسس (ورباب التفاعل) نحو: (تَوَاضَى - يَتَوَاضَى - تَوَاضِيًا) ونحو قوله تعالى: ﴿فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ﴾ [طه: ١١٤]، أي: ارتفع في ذاته وصفاته عن مماثلة المخلوقين، ومنه: تعال أمرأ بمعنى: انت في قوله تعالى: ﴿تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ [آل عمران: ٦٤]، وقوله تعالى: ﴿فَتَعَالَيْنِ أُمَمًا كَثُورًا﴾ [الأحزاب: ٢٨]، ونحو قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَنَاجَيْتُمْ فَلَا تَنَاجَوْا بِالْأَلْسِنِ وَالْغُدُوَانِ وَمَغْصِيَتِ الرُّسُولِ وَتَنَاجَوْا بِالْيَمِينِ وَالثَّقُوفِ﴾ [المجادلة: ٩].

(ورباب الاستفعال) نحو: (اسْتَدْعَى - يَسْتَدْعِي - اسْتِدْعَاءٌ) وقوله تعالى: ﴿وَاسْتَعْشِرُوا ثِيَابَهُمْ﴾ [نوح: ٧]، ﴿وَلَا يَسْتَشْتُونَ﴾ [القلم: ١٨]، وغير ذلك.

(ورباب الافيعال) نحو: (اغزوزى^١ يعرورى امريراء) وتصريف "اسلنقى" مثل هذه الكلمات. وقد يسقط اللام اكتفاء بالكسرة الدالة على الياء نحو قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَشْرُ﴾ [الفجر: ٤]، ﴿يَوْمَ يَأْتُ لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِذِيهِ﴾ [هود: ١٠٥]، وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾ [القمر: ٦]، اكتفاء بالضممة الدالة على الواو، ثم إنه لا يجيء من هذا القسم مهموز اللام لما سبق من أن الهمزة لا تقع موقع حرف العلة، ويجيء منه مهموز القاء نحو: (أسى يأسى أسى) من الباب الرابع إذا حزن، ويقال: "أسيت لفلان" إذا حزنت له، وفي القرآن: ﴿فَكَتِفَ أَسَى عَلَى قَوْمٍ كَافِرِينَ﴾ [الأعراف: ٩٣] بصيغة المتكلم وحده، أي: أحزن، ومن مهموز العين نحو: (رأى يرى رأياً ورؤية) وقد يحذف الهمزة في مستقبله لكثرة استعماله، وفي (نائى ينائى) يجوز الحذف والترك أكثر وعليه قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ﴾، أي: عن القرآن والإيمان به أو الرسول، ﴿وَيُنَادُونَ عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٦].

تلخيص واعلم أنه قد تسقط الياء اكتفاء بالكسرة الدالة على الياء، كقوله: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَشْرُ﴾ [الفجر: ٤] و﴿يَوْمَ يَأْتُ لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ﴾ [هود: ١٠٥]، و﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾ [القمر: ٦] وفي (يدع) سقطت الواو اكتفاء بالضممة الدالة على الواو.

وإِذَا لَفِيْفٌ وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ حَرْفَانِ مِنْ حُرُوفِ الْعِلَّةِ وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ:

الكتوي { وَإِذَا لَفِيْفٌ } في "الصحيح": لَف الشيء بثوبه و (اللفافة) ما يُلَفُّ على الرِّجْلِ { وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ حَرْفَانِ مِنْ حُرُوفِ الْعِلَّةِ وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ:

أساس { وَإِذَا لَفِيْفٌ } سمي به لاجتماع حرفي العلة فيه إذ يقال للمجتمعين من قبائل شتى لفيفاً، أو تقول أنه "فعليل" بمعنى "مفعول" والملفوف المضموم، فكأن حرفي العلة لانضمامهما بحرف صحيح يقال لفيفاً بمعنى الملفوف ومنه اللفافة، وقيل: إنه مأخوذ من اللف بمعنى "الخلط" فسمي به لاختلاط حرفي العلة بحرف صحيح. { وَهُوَ } أي: اللفیف { الَّذِي } أي: الفعل الذي { يَكُونُ } فيه حَرْفَانِ مِنْ حُرُوفِ الْعِلَّةِ { سواء كانتا أصليتين عيناً مثل (حيي) أو أصليتين بدلاً مثل (قوي) } (وفي). اعلم أن الاحتمال العقلي في هذا الباب تسعة أقسام لأنه إما أن يكون فاؤه وعينه حرفي علة أو فاؤه ولامه أو عينه ولامه فهذه ثلاثة أقسام، وعلى كل تقدير إما أن تكونا واوین أو يائین أو أحديهما واو والأخر باء فهذه أيضاً ثلاثة فيضرب الثلاثة بصير الأقسام تسعة، وإن اعتبر تقدم الواو تارة والياء أخرى تزيد ثلاثة أخرى، لكن كون الفاء والعين حرفي علة لم توجد في الأفعال فسقط ثلاثة أنواع أو أربعة إن اعتبر التقدم والتأخر، فبقي ستة إن لم يعتبر أو ثمانية إن اعتبر، أو ثلاثة للمقرون أو أربعة وثلاثة للمفروق أو أربعة، ولم يوجد في المفروق غير ما كان فاؤه واو أو لامة ياء إلا (يدى - ييدى) فسقط اثنين أو ثلاثة على الاعتبار وعدمه فبقي أربعة ثلاثة في المقرون وواحد في المفروق وإليه أشار بهذا التفسير فقال: { وَهُوَ } أي: اللفیف باعتبار وجود حرفي العلة مقترناً أو مفترقاً مع الاحتمال الثابت { عَلَى قِسْمَيْنِ } لأن حرفي العلة فيه إما أن تجتمعا بوقوعهما في مقابلة العين واللام وإما أن يفترقا بوقوعهما في مقابلة الفاء واللام.

تلخيص { وَإِذَا لَفِيْفٌ } سمي به لأن فيه اجتماع حرفي العلة، إذ يقال للمجتمع لفيف وفيه وجه آخر { وَهُوَ } اللفیف { الَّذِي يَكُونُ فِيهِ حَرْفَانِ مِنْ حُرُوفِ الْعِلَّةِ } سواء كانتا واوین أو يائین. ثم شرع في تقسيمه فقال: { وَهُوَ } أي: اللفیف باعتبار اقترانهما وافتراقهما { عَلَى قِسْمَيْنِ } أي: على نوعين.

فتح الغناء { وَإِذَا لَفِيْفٌ وَهُوَ } في اللغة: بمعنى الملفوف المعبر عنه في التركي بـ"دورلمش" وفي الاصطلاح: هو الفعل { الَّذِي يَكُونُ فِيهِ حَرْفَانِ مِنْ حُرُوفِ الْعِلَّةِ وَهُوَ } أي: مطلق اللفیف باعتبار وجود حرفي العلة مقترناً أو مفترقاً كائناً { عَلَى قِسْمَيْنِ } النوع

الأوّل: اللَّفِيْفُ المَقْرُونُ وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ عَيْنِهِ وَلاَمِهِ حَرْفَانِ مِنْ هَذِهِ

الحروف نحو: طَوَى | وَشَوَى |

الكوفي {الأوّل: اللَّفِيْفُ المَقْرُونُ} سمي به لمقارنة أحد حرفي العلة بالآخر (وهو الذي يكون في مُقَابَلَةِ عَيْنِهِ وَلاَمِهِ حَرْفًا عِلَّةً) إما من جنسين.

اسم {الأوّل} أي: القسم الأول {اللَّفِيْفُ المَقْرُونُ} أما تسميته لفيفاً فلما مرّ، وأما تسميته مقروناً فلالتقاء الحرفين العلتين من غير فاصل بينهما ولذا قدمه بخلاف ما سيجيء بعده. {وهو} أي: اللفيف المقرون {الذي} أي: الفعل الذي {يكون في مُقَابَلَةِ عَيْنِهِ وَلاَمِهِ حَرْفَانِ مِنْ هَذِهِ الحروف} أي: من حروف العلة قد عرفت أن كون الفاء والعين حرفي علة لم توجد في الأفعال لما فيه من الابتداء بحرفين ثقيلين لا يبنى منه فعل؛ لأن الفعل أثقل من الاسم فلو بنى منه الفعل لزم تحميل الثقيل على الأثقل وإنما هو مختص بالاسم مثل "بين" في اسم مكان، و"يوم" لأزمنة مخصوصة، و"ويل" هو واد في جهنم أو كلمة عذاب، ثم القسمة العقلية في هذا القسم على ما عرفت تقتضي أن يكون أربعة لأن العين واللام إما أن يكون واوين أو يائين أو الأول واوياً والثاني ياء أو بالعكس والقسم الأخير متبف لعدم مجيئه في لغة العرب فبقي ثلاثة، ولا يكون إلا من باب (ضرب يضرب) و(علم يعلم) مثال ما كان عينه ولامه واوياً فيه نحو (قوي - يقوى - قوّة) أصله: (قوو) قلبت الواو الثانية ياء لانكسار ما قبلها مثل (رضي يرضى) وإنما لم بدغم وإن اجتمع المشلان لكون الإعلال واجباً في هذه الصورة إذ لا يجوز أن يقال "قوو" ولا "رضوو" مثلاً بل يجب أن يقال: (قوي) و(رضي) مع الإعلال بخلاف ما يجري فيه الإدغام فإنه يجوز أن يقال حسي بلا إدغام فقدم ما هو الواجب فلم يبق سبب الإدغام لانتفاء اجتماع المثليين حيثي.

تلخيص القسم {الأوّل: اللَّفِيْفُ المَقْرُونُ} سمي به بـ"المقرون" لاقتران حرفي العلة من غير فاصل بينهما ولذا قال: {وهو} أي: اللفيف المقرون الفعل {الذي يكون في مُقَابَلَةِ عَيْنِهِ وَلاَمِهِ حَرْفَانِ مِنْ هَذِهِ الحروف} أي: من حروف العلة.

فتح العاء والقسم {الأوّل} منهما {اللَّفِيْفُ المَقْرُونُ} يعنس يسمى باللَّفِيْفِ المَقْرُونِ لاجتماع حرفي العلة فيه من غير فاصل واقع بينهما {وهو} أي: ما سمي باللَّفِيْفِ المَقْرُونِ الفعل {الذي يكون في مُقَابَلَةِ عَيْنِهِ وَلاَمِهِ حَرْفَانِ مِنْ هَذِهِ الحروف} يعني حروف العلة من غير أن يفصل بينهما شيء آخر.

١١ | زيادة في بعض السخ.

الكسرى {نخو: طوى وشوى} وإما من جنس واحد نحو: (عبي) أو يكون في مقابلة فانه وعينه نحو: (بوم) و(ويل) أو في مقابلة فانه وعينه ولامه نحو: (واو) و(ياء) وتخصيص التعريف بالأول لكثرتهم وقلتهما.

أساس فإن قلت: أن أصل (قوة): (قوة) بواوين ساكن ومتحرك فأدغمت الأولى في الثانية فصار قوة فلم لم يدغم في قوي يقوى بل قلبوا الواو الثانية في قوي ياء وفي يقوى ألفاً ومقتضى الإدغام موجود مع أن الإدغام مفيد للتخفيف كما أن الإعلال مفيد له. قلنا: التخفيف الحاصل من الإعلال أريد من التخفيف الحاصل من الإدغام؛ لأن التلغظ بالحرف المقلوب أسهل من التلغظ بالمدغم والمدغم فيه وذلك مدرك بالبداهة فالمصير إلى جانب الإعلال أولى من المصير إلى جانب الإدغام (قوي) بإعلال أخف من (قو) بالإدغام. فإن قلت: إذا كان الأصل (قوي) فلم أعل اللام دون العين مع أن السبب موجود فيها أيضاً؟ قلت: لأن آخر الكلمة أولى بالتغيير والتصرف فيه؛ لأن حكم العين هذا القسم كحكم الصحيح، وحكم لامه كحكم الناقص فأعلت إعلاله فسلمت العين بذلك؛ ولأنه لو أعل العين لزم اجتماع الإعلالين أحدهما قلب الواو الأولى ألفاً أولاً ثم قلب الواو الثانية أيضاً ألفاً لعدم كون الألف المقلوبة من الواو حاجزاً حصيناً، ونقول: لو أعل العين لزم ثلاثة اعلال أحدها قلب الواو الثانية ياء أولاً، وثانيها قلب الواو الأولى ألفاً ثانياً، وثالثهما قلب الياء المقلوبة من الواو ألفاً لعدم كون الألف المقلوبة من الواو حاجزاً حصيناً فيخل بالكلمة بحذف أحدهما في صورتين.

تلخيص اعلم أن الاحتمال العقلي في هذا الباب اثنا عشر قسماً؛ لأن الواو والياء إما أن تكونا فاءً وعيناً، أو فاءً ولاماً، أو عيناً ولاماً، فهذه ثلاثة، وعلى كل تقدير من الثلاثة إما أن تكونا واوين، أو يائين، أو الأولى واو والثانية ياء، أو بالعكس، فهذه أربعة، فإذا ضربت الثلاثة في الأربعة يحصل اثنا عشر قسماً لكن كون الفاء والعين حرفي علة لم يوجد في الأفعال بل هو مختص بالاسم مثل "بين" في اسم مكان، و"يوم" لأزمة مخصوصة، و"ويل" لكلمة العذاب، فسقط أربعة وبقي ثمانية للمفروق وأربعة للمفروق، ولم يوجد في المفروق غير ما كان فازه واواً، ولامه ياءً، إلا: (يدى - يدي) فسقط منه ثلاثة أخرى وبقي أربعة؛ ثلاثة في المفروق، وواحد في المفروق، أما مثال ما كان عينه ولامه واواً نحو: (قوي - يقوى - قوة) أصله: (قوي) قلبت الواو الثانية ياءً لانكسار ما قبلها فصار "قوي" كـ"رضي" ولم يدغم مع وجود مقتضى الإدغام أيضاً؛ لأن التخفيف الحاصل بالإعلال أزيد منه بالإدغام يعرفه ذو الطبع السليم. وإنما أعل لامه دون عينه مع وجود مقتضى الإعلال فيه أيضاً؛ لأن الآخر أولى بالتغيير والتصرف فيه، ويفهم منه وجة آخر لعدم الإدغام تدبر.

فتح الغناء {نحو: طوى وشوى} معنى الأول بالتركي دوردي والثاني ات كباب اولوب يشدى.

اساس اعلم أن اجتماع الإعلالين ليس بمخَلٍّ مطلقاً وذلك لأن الإعلال إما إبدال وإما إسكان وإما حذف، والجمع بين الإسكان والإبدال جائز مثل: (يقال) لأن أصله: (يقول) نقلت فتحة الواو إلى القاف ثم أبدلت ألفاً. ونحو: (يباع) إذ أصله: (يبيع) نقلت فتحة الباء إلى الباء ثم أبدلت ألفاً.

وكذا الجمع بين الإسكان والحذف جائز مثل: (مقول) أصله (مقوول) نقلت حركة الواو إلى القاف وحذفت إحدى الواوين لاجتماع الساكنين.

وكذا الجمع بين الإبدالين جائز نحو: (يدعى^(١)) فإن الألف مبدلة من الباء وهي من الواو.

وكذا الجمع بين الإبدال والحذف جائز نحو: (ليقل) و(ليبيع) والأصل (ليقول) و(ليبيع) نقلت حركة الواو والباء إلى ما قبلهما ثم قلبتا ألفاً ثم حذفنا. وكذا الجمع بين الحذفين جائز نحو: (ق) حذف الفاء واللام، فعلم أن الجمع بين الإعلالين ليس بمخَلٍّ مطلقاً بل الجمع بقيد مخصوص غير جائز وهو الجمع بين الإبدالين أو الحذفين أو إبدال أو حذف بقيد أن يكون أحدهما في موضع والآخر في موضع آخر على سبيل التعاقب كما في (ماء) لأن أصله: (موه) قلبت الواو ألفاً ثم قلبت الهاء همزة ولهذا عدوا أن الإعلال فيه شاذ، ولهذا قلبوا الواو باء في (ديم) أصله: (دوم) ولم يعلوا في (حيوان) ثلثا يلزم توالي الإعلالين؛ لأن واوه مبدلة من الباء إذ أصله: (حيان) فلو قلبت الباء ألفاً يلزم توالي الإعلالين؛

للجيم وأما مثال ما كان عينه ولامه بائنين مثل: (حبي - يخبي - حياة) من باب (علم) ف"حبي" كـ"رضي" بلا إعلال العين؛ لأنه لو ادغم في الماضي لأدغم في المضارع، ولو ادغم فيه لزم أن يقال: "يحبي" بضم الباء وهو مرفوض عندهم، وجوز فيه الإدغام بلا إدغام المضارع، كما في قوله تعالى: ﴿وَيَخْبِي مَنْ حَيْ عَنِ بَيْتِهِ﴾ [الأنفال: ٤٢] و(حياة) بقلب الباء ألفاً وكتبت بصورة الواو على لغة من يميل الألف إلى الواو، وكذلك الصلاة والزكاة والربا كذا ذكره صاحب "الكشاف" فيه.

والحق أن أمثال ذلك تكتب في المصحف بالواو اقتداءً بالسلف، وفي غيره بالألف كـ"حياة" لأنها وإن كانت متقلبة عن الباء لكن الألف المنقلبة عنها إذا كان ما قبلها ياء تكتب بصورة الألف إلا في (يحبي) كذا ذكره العلامة التفتازاني، وكذا صرح الحقي بما قلنا بالحقيقة.

اساس

{ وَهُوَ } أي: مثال ما كان عينه واواً ولامه باء نحو: { طَوِي } { يَطْوِي } - طياً فهو طابٍ وذلك مطوي من باب (ضرب) وأصل (طوي): (طوي) قلبت الواو باء لسبقها على البناء بالسكون وأدغمت، ومثله: (غَوِي - يَغْوِي - غَيًّا) فهو غوي ومنه الغوغاء وكذا (هَوِي يَهْوِي). و(لَوِي يَلْوِي)، كما في قوله تعالى: ﴿وَالنَّجْمُ إِذَا هَوَى﴾ [النجم: ١] وقوله تعالى: ﴿فَأَجْعَلِ آيَةً مِنَ النَّاسِ يَهْوِي إِلَيْهِمْ﴾ [إبراهيم: ٣٧] من دعاء إبراهيم عليه السلام. وفي قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُمْ﴾ [آل عمران: ٧٨] أي: يميلونها عن المنزل إلى غيره من لَوِي يَلْوِي لَبَأَ كقولته تعالى: ﴿لَبِئْسَ بِالْآيَاتِهِمْ وَطَفَأْتِ فِي الَّذِينَ﴾ [النساء: ٤٦] يقال: لوى رأسه إذا مال وأعرض! لأن الآية في حق الكافرين المحرفين المعبرين كلام الله تعالى، ولقائل أن يقول: الأولى للمصنف أن يقدم (طوى) على (قوى) في التمثيل على مقتضى الترتيب الطبيعي لأن (طوى) من الباب الثاني، و(قوى) من الباب الرابع.

ويعل في هذا القسم من المزيادات عشرة أبواب: باب الأفعال، نحو: (أخِي - يُخِي - إخِياء) وفي التنزيل: ﴿وَاللَّهُ يُخِي وَيُمِيتُ﴾ [آل عمران: ١٥٦]، ﴿فَلَنُخِيتَهُ حَيَاةً طَيِّبَةً﴾ [النحل: ٩٧] ومثله: (أغوى - يَغْوِي - إغواء) و(أقوى - يَقْوِي - إقواء) وفي التنزيل: ﴿أَغْوَيْنَا أَغْوَيْنَاهُمْ كَمَا غَوَيْنَا﴾ [القصص: ٦٣]، ﴿وَمَنَّاغَا لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الواقعة: ٧٣].

تلخيص

ومن المزيادات يعل فيه عشرة أبواب: باب الأفعال، نحو: (أخِي - يُخِي - إخِياء) وفي القرآن: ﴿وَاللَّهُ يُخِي وَيُمِيتُ﴾ [آل عمران: ١٥٦] ﴿فَلَنُخِيتَهُ حَيَاةً طَيِّبَةً﴾ [النحل: ٩٧] ومثله: (أغوى - يَغْوِي - إغواء) كما قال الله تعالى: ﴿أَغْوَيْنَا أَغْوَيْنَاهُمْ كَمَا غَوَيْنَا﴾ [القصص: ٦٣] وقال أيضاً: ﴿وَمَنَّاغَا لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الواقعة: ٧٣].

وباب التضعيل، نحو: (قوى - يقوى - تقوية)، و(حياً - يحيى - تحية) كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا﴾ [النساء: ٨٦]، ومثله: (سوى - يسوي - تسوية)، كما في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا سُرِّيَتْهُ وَنَفَعْتُمْ فِيهِ﴾ [الحجر: ٢٩] وفي الحديث: "سَوُّوا صُغُوفَكُمْ".

فتح البناء

أساس وباب التفعيل، نحو: (قوي - يقوى - تقوية)، من الواوي، و(حتمي - يَحْتَمِي - تحيئة) من اليائي أصله: (تحية) نقلت حركة الباء الأولى إلى الحاء ثم أدغمت الباء في الياء قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا﴾ [النساء: ٨٦] وقوله تعالى (فحيوا) جمع مذكر أمر الحاضر من "التحية" أي: إذا قيل لكم: "السلام عليكم" فسلموا بأزيد مما قيل لكم مثل أن تقولوا: "وعليك السلام ورحمة الله" وإذا قيل: "السلام عليك ورحمة الله" فقولوا: "وعليك السلام ورحمة الله وبركاته" وإذا قيل: "السلام عليك ورحمة الله وبركاته" فقولوا مثل ذلك إذ لا زيادة في الرواية، ويجوز أن يقتصر على ما قال المسلم ذكره الطيبي.

و(سوي - يسوي - تسوية)، كما قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ﴾ [الحجر: ٢٩] وفي الحديث: "سَوُّوا صُفُوفَكُمْ" (١) و(لوي - يلوي - تلوية) كما في القرآن: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ لَوَّا لُؤُؤًا زُرُّوسَهُمْ﴾ [المنافقون: ٥] ومنه يوم التروية.

وباب المفاعلة، نحو: (داوى - يداوي - مداواة)، و(ساوى - يساوي - مساواة) وفي القرآن: ﴿حَتَّىٰ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ الضَّالِّينَ﴾ [الكهف: ٩٦] وفي الشعر:

لَعَمْرُكَ لَوْ سَاوَيْتَ قَارُونََ فِي العَنَا... وَسَاوَيْتَ نُوحًا ثُمَّ لُقْمَانَ فِي العُمُرِ
وَبَلَّتِ الَّذِي نَالَ ابْنُ دَاوُدَ نَالَه... أَلَيْسَ قَضَى الرَّبِّ المَصْبِيْرَ إِلَى القَبْرِ
وَإِنْ كُنْتُ لَا تَدْرِي مَنَى المَمُوتِ فَاعْلَمَنَّ... بِأَنَّكَ لَا تَبْقَى إِلَى آخِرِ الدَّهْرِ

تلخيص وباب المفاعلة، نحو: (داوى - يداوي - مداواة)، و(ساوى - يساوي - مساواة) وفي التنزيل: ﴿حَتَّىٰ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ الضَّالِّينَ﴾ [الكهف: ٩٦] وفي الشعر:

لَعَمْرُكَ لَوْ سَاوَيْتَ قَارُونََ فِي العَنَا... وَسَاوَيْتَ نُوحًا ثُمَّ لُقْمَانَ فِي العُمُرِ
وَبَلَّتِ الَّذِي نَالَ ابْنُ دَاوُدَ نَالَه... أَلَيْسَ قَضَى الرَّبِّ المَصْبِيْرَ إِلَى القَبْرِ
وَإِنْ كُنْتُ لَا تَدْرِي مَنَى المَمُوتِ فَاعْلَمَنَّ... بِأَنَّكَ لَا تَبْقَى إِلَى آخِرِ الدَّهْرِ

أساس وباب الافعال؛ نحو: (استوى - يشتوي - اشتواء) وفي التنزيل: ﴿لَا يَشْتَوِي أوصحاب النار وَأوصحاب الجنة﴾ [الحشر: ٢٠] ونحو: (التوى - يثنوي - الثواء). وباب الافعال؛ نحو: (احو - ويحوو - واحواو) وأصله: (احوو) فغلب الإعلال على الإدغام لغلته عليه في الخفة، فإن (احووي) أخف من (احووو) فذلك ظاهر على ما مر في (ارعووي)، و(الاحوواء) من "الحوة" وهي حمرة تضرب إلى السواد، ولذا قالوا إن حوى مؤنث أحوى بمعنى اسم الشفة. وباب الافعال؛ نحو: (احواوي - يحواوي - احوواء) على قياس ما مر. وباب التفعّل؛ نحو: (تقوى - يتقوى - تقوياً) و(تسوى - يتسوى - تسوياً). وباب التفاعل؛ نحو: (تساوى) و(تداوى) وفي الحديث: "تداووا فإن الذي أنزل الداء أنزل الدواء" (١).

وباب الاستفعال؛ نحو: (استحيي - يستحيي - استحياء) وفي التنزيل: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَشْتَخِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ [البقرة: ٢٦]. ومنهم من يقول: (استحي - يستحي - استحاء) بحذف العين وهذا القسم من مهموز الفاء فقط نحو: (أوي - ياوي - أيا) وفي القرآن: ﴿أَوْ آوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾ [هود: ٨٠] و﴿سَأْوِي إِلَى جَنبٍ يَغْصِنِي مِنَ الْمَاءِ﴾ [هود: ٤٣] و﴿أَوْوَا وَنَضْرُو﴾ [الأنفال: ٧٢] وفي الحديث: "ألا أخبركم عن النعر الثلاثة؟ أفا أحدهم فأوى إلى الله فأواه الله، وأما الآخر فاستخيا فاستخيا الله منه، وأما الآخر فأعرض فأعرض الله عنه" هذا حديث متفق عليه (٢) قيل: بينما رسول الله ﷺ في المسجد إذ دخل ثلاثة نفر فرأى أحدهم فرجة في الحلقة فجلس فيها وأما الآخر فجلس خلفهم وأما الثالث فأدبر فقال عليه السلام الحديث. كذا قاله السيوطي.

تلخيص وباب الافعال، كما في قوله تعالى: ﴿لَا يَشْتَوِي أوصحاب النار وَأوصحاب الجنة﴾ [الحشر: ٢٠]. وباب الافعال؛ كما في: (أحوو - يحوو - احووا) بالإدغام أو الإعلال. وباب الافعال؛ (احواوي - يحواوي - احوواء). وباب التفعّل؛ نحو: (تسوى - يتسوى - تسوياً). وباب التفاعل؛ كما في حديث: "تداووا فإن الذي أنزل الداء أنزل الدواء" (١). وباب الاستفعال؛ نحو: (استحيي - يستحيي - استحياء) كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَشْتَخِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ [البقرة: ٢٦].

١] رَوَاهُ الْقُضَائِمِيُّ فِي "مُسْنَدِ الشَّهَابِ" ٤١٢/١.

٢] قوله: "فأوى إلى الله أي: التجأ إليه بأن دخل مجلس رسول الله ﷺ وقوله: "فأواه" بالممد من الإيواء أي: قربه إليه وجعله مقبولاً. وقوله: "فاستخيا الله منه" أي: غفر ذنوبه. وقوله: "فأعرض الله عنه" يعني غضب عليه وأبعده من لطفه لئلا أن اعرض لا لعذر بل لعدم اعتباره بمجلس العلم الذي هو من أفضل المجالس.

٣] رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦٦)، (١٧٤)، وَمُسْلِمٌ (٢١٧٦).

٤] رَوَاهُ الْقُضَائِمِيُّ فِي "مُسْنَدِ الشَّهَابِ" ٤١٢/١.

والثاني: اللّيفُ المفروقُ وهو الذي يكونُ في مُقابلةِ فائه ولايمه حرفانِ مِنْ هذِهِ الحُرُوفِ^(١١)، نَحْوُ: وَقَى يَقِي.

العقري {والثاني: اللّيفُ المفروقُ} لافتراق أحدِ حرفي العلة عن الآخر {وهو الذي يكونُ في مُقابلةِ فائه ولايمه حرفاً على نَحْوِ: وَقَى يَقِي} ولو زدنا في التعريفين قيداً فقط يخرج عنهما مثل: (يوم) و(ويل) و(واو) و(ياء) وقدم الصحيح لصحته ثم المثل على الأجوف لتقدم الفاء على العين، ثم الأجوف على الناقص لتقدم العين على اللام، ثم الناقص على اللّيف لتقدم الواحد على الاثنين، ثم من اللّيف ما هو المفروق على المفروق؛ لأن المقارنة خير من المفارقة ولقوة معنى اللّيف المفروق بخلاف قسميه.

أساس {والثاني} أي: القسم الثاني {اللّيفُ المفروقُ} ويقال له: المعتل الفاء واللام {وهو} البناء الذي يكونُ في مُقابلةِ فائه ولايمه حرفانِ مِنْ هذِهِ الحُرُوفِ المذكورة، أما تسميته لفيماً فلما مر، وأما تسميته مفروقاً فلاجتماع حرفي العلة مع الفارق بينهما والاحتمال العقلي هنا يقتضي أن يكون أربعة أقسام، لأن الفاء واللام إما أن يكونا واوين أو يائين أو الفاء واواً واللام ياءً أو بالعكس، والأول لم يوجد في الفعل بل في الاسم مثل "واو" لاسم حرف هو، وكذا الثاني لم يوجد في الفعل غير (يدي يدي) وهو نادر والناذر كالمعدوم بل يوجد في الاسم مثل "ياء" لاسم حرف هي على ما قالوا أنها مركبة من يأت ثلاث بالاتفاق، ويجعلون لآمه همزة تخفيفاً، وكذا الواو مركبة من واوات ثلاث عند الأحمش؛ لأن الألف عنده متقلبة من الواو وقيل: من الياء والأول أقرب؛ لأن الواوي أكثر من اليائي فالحمل عليه أولى، وقلبت العين منهما ألفاً دون اللام لاستكراههم اجتماع حرفي علتين منحركين في الأول، وكذا الرابع وهو ما كان فاؤه ياءً ولايمه واواً لم يوجد فتعين الثالث وهو ما كان فاؤه واواً ولايمه ياءً.

تلخيص {أو} القسم {الثاني: اللّيفُ المفروقُ} ويقال: المعتل الفاء واللام {وهو الذي يكونُ في مُقابلةِ فائه ولايمه حرفانِ مِنْ هذِهِ الحُرُوفِ} المذكورة، وتسميته باللّيف لما مر، وبالمفروق لكون حرفي العلة مفصولين بالحرف الصحيح، وقد عرفت أنه لا يوجد في المفروق غير ما كان فاؤه واواً، ولايمه ياءً،

فتح العلاء {أو} القسم {الثاني} منهما {اللّيفُ المفروقُ} ومعنى المفروق بالتركي آيرلمش وإنما سمي بذلك لافتراق حرفي العلة فيه بوقوع فاصل بينهما {وهو} الفعل {الذي يكونُ في مُقابلةِ فائه ولايمه حرفاً على نَحْوِ: وَقَى يَقِي} وقد فصل بينهما حرف القاف كما ترى.

(١١) وفي نسخة: حرفا علة.

﴿نَحْوُ: وَقَى يَقِي﴾ وَقَايَةً وَحَكَمَ فَأَهَ اللَّيْفِ الْمَفْرُوقِ كَحَكَمَ فَأَهَ الْمِثَالِ وَلِذَا تَثَبِتَ فِي الْمَاضِي وَتَسَقَطَ فِي الْمَضَارِعِ لَوْقُوعِهَا بَيْنَ يَاءٍ وَكَسْرَةٍ وَالْأَمْرُ مِنْهُ (ق) حَرْفًا وَاحِدًا، لِأَنَّ الْفَاءَ كَانَتْ سَاطِطَةً فِي الْمَضَارِعِ فَسَقَطَتِ اللَّامُ لِلْوَقْفِ فَبَقِيَ بَعْدَ حَذْفِ حَرْفِ الْمَضَارِعَةِ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، وَيَلْزَمُهَا الْهَاءُ عِنْدَ الْوَقْفِ فَيَقَالُ (قَه) وَتَسَقَطَتِ الْهَاءُ عِنْدَ الْإِتِّصَالِ كَمَا فِي الْقُرْآنِ، ﴿وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ [البقرة: ٢٠١] ﴿وَقِهِمُ السَّيِّئَاتِ﴾ [عافر: ٩]، فَنَقُولُ: قَهَ قِيًّا فَيُؤَيِّدُ قِيًّا قِيًّا قِيًّا، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿بِأَيْهَا الَّذِينَ آمَنُوا فَمَا أَغْنَتْكُمْ﴾ [التحریم: ٦]، وَفِي الْمَجْهُولِ التَّوَقُّفُ بِإِعَادَةِ الْوَاوِ، وَمِنْهُ: (وَعَى - يَمِي - وَغِيًّا) وَ(وَهَى - يَهِي - وَهِيًّا) كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَوَعِيهَا أَذُنٌ وَّاعِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٢]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٦]، وَكَيْ يَكِي يَكِيَانُ وَيَكُونُ وَالْأَمْرُ مِنْهُ: كَهَ كَيَا كَوِي كَيَا كِينُ وَبِالتَّأَكِيدِ كَيِّنُ كَيَانُ كَيَّاهُ، فَيَلْتَمِسُ كَنَ بِجَمْعِ الْمَوْنَتِ الْغَائِثَةِ مِنْ كَانَ فَهَذِهِ الْأَمْثَلَةُ كُلُّهَا مِنْ الْبَابِ الثَّانِي، وَيَجِيءُ مِنْ بَابِ (عَلِمَ) نَحْوُ: (وَرِي يَوْرِي) وَالْأَمْرُ لِيَرَّ وَجَاءَ (وَرِي يَرِي) بِكَسْرِ الرَّاءِ فِيهِمَا وَالْأَمْرُ (رَهَ وَيَأُ رَوَاهُ) وَيَجِيءُ مِنْ بَابِ (حَسِبَ) نَحْوُ: (وَلِي يَلِي) مِنَ الْوَلَايَةِ بِمَعْنَى الصَّدَاقَةِ ضِدَّ الْعِدَاوَةِ وَمِنْهُ الْوَلِيُّ لِلْمَرْءِ الْمَشْرُوعِ الْمَتَدَرِّعِ الْقَانِتِ الْعَارِفِ بِاللَّهِ أَوْ بِمَعْنَى التَّصَرُّفِ يَقَالُ: كَلَّ مِنْ وَلِيٍّ أَمْرٌ أَحَدٌ فَهُوَ وَلِيُّهُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ [البقرة: ٢٥٧]، وَلِذَا فَسَّرَ بِمَعْنَى النَّاصِرِ وَمِنْهُ "الْوَلَاةُ" فِي جَمْعِ "وَالِي الرَّعِيَّةِ" وَمِنْهُ "وَلِيَّ الْبَيْتِ" وَغَيْرُهُ أَوْ مِنْ "الْوَلِيِّ" بِمَعْنَى الْقُرْبِ فَيَجُوزُ أَوْلِيَاءُ اللَّهِ مِنْهُ لِأَنَّهُمْ عِبَادٌ مَقْرُبُونَ بِالْإِطَاعَةِ وَفِي الْحَدِيثِ: "أَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى وَلِيًّا تَكُلُّ أَحَدَكُمْ مِثْلًا يَلِيهِ" (١) وَمِنْ قَوْلِهِمْ: "هَذَا أَوْلَى مِنْ ذَلِكَ"، بِمَعْنَى قُرْبِ إِلَى الْوَاقِعِ. وَمِنْ قَوْلِهِمْ: الْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَلِيَّ فَعَلَهُ.

ولذا قال المصنف: ﴿نَحْوُ: وَقَى يَقِي﴾ وَقَايَةً وَهِيَ بِاعْتِبَارِ لَامِهِ كَالنَّاقِصِ، فَالْأَمْرُ مِنْهُ: (ق) وَالنَّهْيُ: (لَا تَقِ) كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقِهِمُ السَّيِّئَاتِ﴾ [عافر: ٩] ﴿وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ [البقرة: ٢٠١] وَهُوَ مِنَ الْبَابِ الثَّانِي، وَيَجِيءُ مِنَ الرَّابِعِ نَحْوُ: (وَرِي - يَوْرِي) وَالْأَمْرُ: (ر) وَفِي حَالِ الْوَقْفِ (رَهَ) بِالْهَاءِ، وَمِنْ بَابِ (حَسِبَ) نَحْوُ: (وَلِي - يَلِي - وَلايَةً) وَيَعْلَلُ فِيهِ مِنَ الْمَزِيدَاتِ بَابُ الْأَفْعَالِ؛ كَمَا (أَوْلَى - يَوْلِي - إِيْلَاءٌ) وَ(أَوْحَى - يُوحِي - إِيْحَاءٌ)، وَبَابُ التَّضْعِيلِ؛ كَمَا (وَلِي - يَوْلِي - تَوْلِيَةٌ)

أساس ومن الألفاظ ما قاله بعض الفضلاء:

إن زوجي دائماً في نفس قلبي من الأئين لـ الأئين عقل أوكى السز فاطرف الحئين

(إن) أمر من أن بأن أنبأ (روحي) منادى بحرف مقدر أي: يا زوجي (هي) أمر من وفي بقي وفاة (نفس) يا نفس وهي مؤنث سماعي والروح يذكر ويؤنث ويجوز كسر السين على حذف ياء المتكلم لكن الأولى البناء على الضم لما في إضافة الروح وعدم إضافة النفس لطافة لا تخفى (قلبي) مفعول في (ل) أمر من ولي يلي بمعنى "قرب" (الأئين) مفعول لـ (عقل) يا عقل (أوكى) ماض استئناف بمعنى شد (السر) فاعله (فا) منصوب مفعول لـ "أوكى" بمعنى "الغم" (ظرف الحئين) صفة "فا" والحئين الاشتياق، ومن المزيدات: نحو: (أولى - يولي - يوليه) والله مولني النعم كلها أي: معطيها، وفي القرآن: ﴿وَأَوْصَانِي بِالضَّلَاةِ﴾ [مريم: ٣١] و﴿قُلْ أُوْحِي إِلَيَّ﴾ [الجن: ١] من الإيحاء، ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُوعُونَ﴾ [الانشقاق: ٢٣]، ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أَوْفَ بِعَهْدِكُمْ﴾ [البقرة: ٤٠]، هذه كلها من باب الأفعال. ويجيء من التفعيل: نحو (ولي - يولي - يولية)، وفي القرآن: ﴿لَوْلُوا الْأَذْيَانُ﴾ [الفتح: ٢٢]، ﴿يَوْمَ تُولُونُ مُذَبِّحِينَ﴾ [عافر: ٣٣].

ويجىء من المفاعلة: نحو: (والى - يوالى - مؤالاة) وفي القرآن: ﴿يُؤَارِي سُوْآبِكُمْ﴾ [الأعراف: ٢٦]. ويجيء من التفعّل: نحو: (تولى - يتولى - تولية) وفي القرآن: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ﴾ [الزمر: ٤٢] و﴿تَوَفَّى مُسْلِمًا﴾ [يوسف: ١٠١]. ويجىء من التفاعل: نحو: (توالى يتوالى توالياً) وفي القرآن: ﴿وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ﴾ [العصر: ٣]. وتواصوا بالصبر. ويجىء من الافعال: نحو: (اتقى يتقى إتقاء). ويجىء من الاستفعال: نحو: (استولى - يستولى - استيلاء) وفي القرآن: ﴿إِذَا ائْتَمَلُوا عَلَى النَّاسِ يَشْتَرُونَ﴾ [المطففين: ٢] وهذا القسم يجىء من مهموز العين فقط نحو: (وأى يأي وأياً).

تلخيص وباب المفاعلة: ك(والى - يوالى - مؤالاة) وقوله تعالى: ﴿يُؤَارِي سُوْآبِكُمْ﴾ [الأعراف: ٢٦]. وباب التفعّل: نحو قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ﴾ [الزمر: ٤٢] و﴿تَوَفَّى مُسْلِمًا﴾ [يوسف: ١٠١]. وباب التفاعل: نحو قوله تعالى: ﴿وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ﴾ [العصر: ٣]. وباب الافعال: ك(اتقى يتقى إتقاء). وباب الاستفعال: ك(استولى - يستولى - استيلاء).

وَإِذَا مُضَاعَفٌ وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ عَيْنُهُ وَلَائِمَةٌ مِنْ جُنُبٍ وَاحِدٍ.

الكَلْبِيُّ {وَإِذَا مُضَاعَفٌ} في "الصحيح" ذكر الخليل أن التضعيف أن يزداد على أصل الشيء فيجعل مثلين أو أكثر وكذلك الأضعاف والمضاعفة، يقال: ضعفت الشيء تضييفاً وأضعفته وضاعفته بمعنى انتهى. {وَهُوَ} في الثلاثي المجرد والمزيد فيه رباعياً أو خماسياً أو سداسياً {الَّذِي يَكُونُ عَيْنُهُ وَلَائِمَةٌ مِنْ جُنُبٍ وَاحِدٍ} مثاله من الإدغام الواجب.

الأس {وَإِذَا مُضَاعَفٌ} ^{١١} هو في اللغة اسم مفعول من ضاعف يضاعف وفي الاصطلاح له معنيان: الأول أعم وهو أن يجتمع الحرفان المتماثلان أو المتقاربان في كلمة أو كلمتين وقال الخليل: التضعيف هو أن يزداد على الشيء فيجعل اثنين أو أكثر، وكذلك الإضعاف والمضاعفة. ويقال له "الأصم" لاحتياجه إلى تكرار الحرف كما يحتاج الأصم إلى تكرار الصوت ليفهم ما يقال، أو لتحقق الشدة فيه بواسطة الإدغام فيستدعي الجهر كما أن الأصم يستدعي الجهر لحصول الوقف في أذنيه، والثاني أخص وهو ما ذكره المصنف بقوله {وَهُوَ} أي: البناء {الَّذِي يَكُونُ عَيْنُهُ وَلَائِمَةٌ مِنْ جُنُبٍ وَاحِدٍ} فاندفع الاعتراض بعدم الجامعية.

تلخيص {وَإِذَا مُضَاعَفٌ} اسم مفعول، ويقال له ذلك؛ لأن فيه ضعفاً أي: تكرار حرف واحد، ولذا يقال له الأصم لاحتياجه إلى تكرار الحرف كما أن الأصم يحتاج إلى تكرار صوت ليفهم. فندم على المهموز لزيادة قرينه منه إلى الصحيح بسبب قلة التغيير، إذ يبدال أحد حرفي التضعيف وحده في مواضع مخصوصة وهي في نحو: (تقضي البازي) بقلب الضاد ياء، وفي مثل: (مست) و(ظلت) و(أحست) بحذف السين؛ إذ أصل الأول: (تقضيض)، وأصل الثاني: (مستت)، و(ظلتت)، و(أحستت)، وقد قرئ: ﴿ظَلَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ [الواقعة: ٦٥] و﴿ظَلَّمْتُمْ﴾ أيضاً على الأصل بخلاف تليين الهمزة فإنه في مواضع كثيرة على ما سيحيى. ولذا جعلها البعض من حروف العلة كذا في بعض الشروح فافهم. {وَهُوَ} أي: المضاعف البناء {الَّذِي يَكُونُ عَيْنُهُ وَلَائِمَةٌ مِنْ جُنُبٍ وَاحِدٍ} فإن قيل: هذا التعريف غير جامع لأنه لا يدخل فيه مثل (وشوس)، وقالت طائفة: بل التعريف الجامع هو هذا وهو الذي اجتمع فيه حرفان متماثلان أو متقاربان في المخرج في كلمة أو كلمتين.

فتح العناء {وَأَوْ} إن كل فعل {وَإِذَا مُضَاعَفٌ وَهُوَ} أي: المضاعف في اللغة: الشيء الذي زيد مقدار على مقداره ويقال له بالتركي ايكي قات تيلنمش شيء، وفي الاصطلاح: هو الفعل {الَّذِي يَكُونُ عَيْنُهُ وَلَائِمَةٌ مِنْ جُنُبٍ وَاحِدٍ}.

١١) فندم على المهموز لشدة مناسته للصحيح بسبب قلة التغيير إذ فيه إبدال الياء من أحد حرفي التضعيف وهو في مواضع مخصوصة وفي المهموز تليين الهمزة وهو في مواضع كثيرة على ما فصلنا سابقاً.

نَحْوُ: مَدَّ، أَضَلَّهُ مَدَدَ حُدِفَتْ حَرَكَةُ الدَّالِ الْأُولَى ثُمَّ أُذْغِمَتْ فِي الدَّالِ الثَّانِيَةِ.

الكنوي {نَحْوُ: مَدَّ، أَضَلَّهُ مَدَدَ حُدِفَتْ حَرَكَةُ الدَّالِ الْأُولَى ثُمَّ أُذْغِمَتْ} الدال الأولى {في الدال الثانية} فصار مَدَّ وأما في الرباعي المجرد والمزيد فيه فهو ما كان فاؤه ولامه الأولى من جنس واحد، وكذا عينه ولامه الثانية نحو: {زَلَزَلَ وتَزَلَزَلَ}.

أساس وخص بالبحث مضاعف الثلاثي إذ لا بحث ولا أحكام لمضاعف الرباعي لعدم تجاوز الحرفين المتجانسين فيه، والمراد بكون عينه ولامه من جنس واحد كونهما متماثلين في الصورة لا المتجانسين إذ الحروف كلها من جنس واحد في كونها بسيطة؛ ولأن التجانس بين الحرفين قد يكون في مخرجهما، وقد يكون في صفتيهما في الإطباق والجهر والهمس والاستعلاء وغيرها. فالتجانسان أعم من المتماثلين فكل متماثلين في الصورة متجانسان وليس كل متجانسين متماثلين. ثم هو إما أصلي إن وقع التضعيف في أصوله

تلخيص قلنا: المضاعف له معنيان أعم وأخص، أما المعنى الأعم فهو ما ذكر، وأما الأخص فهو ما ذكره المصنف ومراده بيان المعنى الأخص لا الأعم فلا يرد ذلك الاعتراض. {نَحْوُ: مَدَّ، أَضَلَّهُ: مَدَدَ} بالتحريك لأنه ماض من باب {نَصَرَ} هذا مثال لما يكون التضعيف في أصوله وقد يكون في غيرها ك{اخْمَزَ} و{أَقْشَعَزَ}، فيجري فيه من الإدغام ما يجري في الأول، وأما نحو: {وَسَنَمَسَ} و{زَلَزَلَ} من مضاعف الرباعي فلا يدغم لوجود الفاصل بين المتجانسين. {حُدِفَتْ حَرَكَةُ الدَّالِ الْأُولَى} لأجل الإدغام لأن إسكان الأول شرط فيه ليتصل بالثاني ويحصل التخفيف المطلوب وكذا تحريك الثاني شرط فيه لأنه مبين للأول الساكن والساكن كالميت لا يبين نفسه فكيف يبين غيره.

صح النناء نَحْوُ: مَدَّ وَسَدَّ وَجَدَّ {أَضَلَّهُ} أي: أصل مد {مَدَدَ} بالفتحات الثلاث {حُدِفَتْ حَرَكَةُ الدَّالِ الْأُولَى ثُمَّ أُذْغِمَتْ} الدال الأولى التي حذفت حركتها {في الدال الثانية} فصار مد فقبل الإدغام أي شيء هو؟ فأجاب بقوله:

اساس {نحو: مدّ} أو غير أصلي إن وقع في غيرها كـ(احمرّ) و(اقشعرّ)، وأما مضاعف الرباعي مجرداً كان أو مزيداً فهو ما كان فاؤه ولامه الأولى من جنس واحد وكذا عينه ولامه الثانية نحو: (وموسم) و(زلزل) ويقال لهذا النوع من المضاعف المطابق لكثرة المطابقة فيه؛ لأن فاؤه موافق للامه الأولى وعينه موافق للامه الثانية ولا يتطرق الإدغام له لوجود الفاصل بين المتماثلين وهو مانع من الإدغام والتعريف الصادق على هذين النوعين^[1] هو المعنى الأعم^[2] {أضلة: مدد} بالتحريك؛ لأنه ماض من الباب الأول {أخلفت حركة الدال الأولى} ليتحقق الإدغام إذ لا بد من سكن الأول حتى يتصل بالثاني فلو لم يحدف حركة الأولى بل أقيت على حالها لحالت الحركة بينهما فلم يتصل بالثاني، ولا بد أن يكون الثاني متحركاً أيضاً لأنه ميبين للأول والحرف الساكن كالميت لا يبين نفسه فكيف بين غيره. {ثم أذغمت} أي: الدال المحذوفة الحركة يعني الدال الساكنة الأولى {في الدال الثانية} فصار الحرف المدغم والحرف المدغم فيه حرفين في اللفظ وحرفاً واحداً في الكتابة، وهذا أحد قسمي الإدغام. والقسم الآخر ما يكون المدغم والمدغم فيه حرفان في الكتابة وحرفاً واحداً في التلفظ كـ(الرحمن) و(الرحيم) و(الرزاق) وغيرها فإنهما حرفان في الكتابة أحدهما لام التعريف والثاني الواو وحرف واحد في التلفظ؛ لأن لام التعريف قلبت واو لقرب مخرجهما لكونهما من وسط المخارج فأدغمتا في التلفظ للمجنسية دون الخط لكونهما في حكم كلمتين.

تلخيص {ثم أذغمت} الدال الأولى الساكنة {في الدال الثانية} المتحركة فصار الحرفان في الحقيقة والتلفظ حرفاً واحداً في الكتابة، وقد يكونان حرفين في الكتابة أيضاً كـ(الرحمن) و(الشمس) فإن المدغم والمدغم فيه حرفان فيهما في التلفظ والكتابة معاً لأنهما متحدان في التلفظ نوعاً فإنهما واوان في الأول، وشينان في الثاني، وفي الكتابة مختلفان نوعاً؛ لأن المدغم لام والمدغم فيه واو وشين في الثاني ويقال لهذا الإدغام: الإدغام الشمسي لكون لفظ المدغم متعبداً في المدغم فيه، كما أن الكواكب تنعدم بالشمس على ما في بعض كتب الأداء فما قاله الأستاذ - رحمه الله تعالى - في هذا المقام ركيب جداً فليطالع. ثم لما كان هذا المقام مظنة سؤال ناشئ من ذكر الإدغام بأن يقال ما معنى الإدغام؟ قال:

[1] أي مضاعف الثلاثي مجرداً أو مزيداً أو مضاعف الرباعي مجرداً أو مزيداً.
[2] وهو أن يجتمع الحرفان المتماثلان أو المتقاربان في كلمة واحدة أو كلمتين.

والإدغام

الكفوي {والإدغام} أفعال من عبارات الكوفيين، والإدغام افتعال في عبارات البصريين كذا في "الدينفوز" وفي "الصحاح" أدغمت اللجاء أي: أدخلته في فيه ومنه إدغام الحروف، ويقال دغم الحرف وأدغمه انتهى. ومنه: حمار أدغم وهو الذي تسمية العجم (ديزح) وذلك إذا لم تصدق خضرته ولا زرقته فكأنهما لوانان قد امتزجا، وفي الاصطلاح:

أساس {والإدغام} استنافية معانية جواب سؤال مقدر تقديره: "ما الإدغام؟" أجاب بأن الإدغام... إلخ، وهو في اللغة الإدخال والإخفاء، يقال: (أدغمت اللجاء في القرس)، أي: أدخلته في فيه، (وأدغمت الثوب في الوعاء) أي: أحفبته فيه. ثم الإدغام بالتخفيف "أفعال" من عبارات الكوفيين، وبالتشديد "افتعال" من عبارات البصريين، وقد ظن بعضهم أن الإدغام بالتشديد افتعال غير منعبد وهو سهو مما ذكره الجوهري في "الصحاح" يقال: أدغمت الحرف وأدغمته على وزن "افتعلته" والعرض من الإدغام طلب التخفيف؛ لأن التلفظ بمثلين ثقيل لما فيه من العود إلى حرف بعد التطق به فإذا أدغم أحدهما في الآخر ارتفع اللسان عنهما دفعة واحدة ويسهل التلفظ بهما ويحصل الخفة، وشبهه الخليل بوطأ المقيد، فإن القيد يمنعه عن توسيع الخطو فيصير كأنه يعبد قدمه إلى موضعها الذي نقلها منه وذلك مما يشق على النفس، وشبهه بعضهم بوضع القدم ورفعها في موضع واحد، وبعضهم بإعادة الحديث مرتين وكل ذلك مستكره، بل إذا كرر طعام واحد تلتته النفس ملته وكرهته، فكيف ما فيه كلفة العمل إذا رجع إليه بعينه ولذلك صارت الحروف المتباعدة المخارج أحسن في التأليف مما قربت مخارجه: ألا ترى إلى ثقل قول الشاعر:

وقَبْرٍ حَرَبٍ بِمَكَانٍ قَفْرٍ وَلَيْسَ قُرْبٌ قَبْرِ حَرَبٍ قَبْرٍ

فلما نقل عليهم تكرر المثليين المتقاربين حاولوا تخفيفه بأن يدغموا أحدهما في الآخر حتى يرتفع اللسان عن مخرج هذين الحرفين دفعة واحدة ليخف على اللفظ كذا ذكره الجاربردي وفي اصطلاح الصرفيين:

للخص {والإدغام} عندهم

فتح الماء {والإدغام} في اللغة مطلق الإدخال وفي الاصطلاح هو

إِدْخَالُ أَحَدِ الْمُتَجَانِسِينَ فِي الْآخَرِ.

الكوي {إِدْخَالُ أَحَدِ الْمُتَجَانِسِينَ} والمتقاربين في المخرج ك(الجيم والشين)، وك(الناء والطاء)، أو صفة ك(الجهر والهمس) وغير ذلك. {في الآخر} لكن ذلك ادخال بعد أن يصيرا متماثلين يمكن الإدغام نحو: «أَخْرَجَ شَطَاةً» [الفتح: ٢٩]، «وَقَالَتْ طَائِفَةٌ» [آل عمران: ٧٢] للتخفيف؛

اساس {إِدْخَالُ أَحَدِ الْمُتَجَانِسِينَ} أي: متماثلين في الصورة {في الآخر} أي: في الحرف الآخر والأولى أن يقول: إدخال المتجانسين في الصورة أو المتقاربين في المخرج في الآخر مطلقاً أي: في كلمة أو كلمتين مثال المتماثلين في كلمة أو كلمتين نحو: (مدن)، وقوله: ألم أقل لك. ومثال المتقاربين في كلمة واحدة أو كلمتين نحو: (ادثر) وقوله تعالى: «أَخْرَجَ شَطَاةً» [الفتح: ٢٩]. وقوله تعالى: «وَقَالَتْ طَائِفَةٌ» [آل عمران: ٧٢]. وينبغي أن يعلم أن المراد بالتقارب أعم من أن يكون التقارب في المخرج أو في صفة يقوم مقامه كالجهر والهمس وغيرهما، ومخرج الحرف هو المحل الذي ينشأ منه، ومعرفة المخرج بأن تسكنه وتدخل عليه همزة الوصل فننظر إلى منتهى الصوت فحيث انتهى فئمة مخرجه كذا ذكره الجاربردي هذا عند المصنف،

للخص {إِدْخَالُ أَحَدِ الْمُتَجَانِسِينَ} أي: المتماثلين على مذاقه. وإدغام المتقاربين وغيره^{١١} متروك البيان هنا على ما عرفت. {في الآخر} أي: في الحرف الآخر. ويعلم منه ومما سبق أن الحرف قد يذكر وقد يؤنث على ما بين في محله، والإدغام من الأفعال، والإدغام بتشديد الدال من الافتعال لغة: الإدخال المخصوص^{١٢}، فيناسب الاصطلاح، ولا يبعد أن يقال هو عينه ولذا قال في مختار الصحاح: يقال: (أَدْعَمْتُ اللَّجَامَ فِي الْفَرَسِ)، أي: أَدْعَمْتُهُ فِي فِيهِ، وَمِنَهُ (إِدْغَامُ الْحُرُوفِ)، يُقَالُ: (أَدْعَمُ) {الْحَرْفَ} وَ {أَدْعَمُهُ}. هذا كلام المختار تدبر.

فتح الداء {إِدْخَالُ أَحَدِ الْحَرْفَيْنِ {الْمُتَجَانِسَيْنِ} بَعْدَ حَذْفِ حَرَكَتِهِ إِنْ كَانَ مُتَحَرِّكاً} {فِي} {الْحَرْفِ {الْآخَرِ} {الْمُتَحَرِّكِ} {الْمُتَأَخَّرِ} {فِي} {قَالَ} {لِلأَوَّلِ} {الْمُدْغَمِ} {وَيُقَالُ} {لِلثَّانِي} {الْمُدْغَمِ} {فِيهِ} {بِفَتْحِ} {الْعَيْنِ} {فِيهِمَا}

١١ واعلم أن الإدغام على ثلاثة أقسام: إدغام مثلين وهما المتفقان مخرجاً وصفة، وإدغام متجانسين وهما المختلفان صفة والمتفقان مخرجاً، وإدغام متقاربين وهما المتقاربان مخرجاً أو صفة، كما سبق في الشرح
١٢ وإنما قال الإدخال المخصوص لأن الإدغام في اللغة إدخال الشيء في الشيء على ما نقل المرعشي عن الجاربردي ويؤيده ما في المختار.

وهو على ثلاثة أنواع:

الغوي لأن المكرر ثقيل على اللسان لما فيه من العود إلى حرف بعد النطق به، ولا بد هنا من قبه آخر وهو من غير فصل بينهما إذ المراد بالإدغام أن يرتفع اللسان بهما ارتفاعاً واحداً، بحيث يصير الحرف الساكن كالمستهلك لا على حقيقة النداخل بل على أن يصير حرفاً مغايراً لهما بهيته، وهو الحرف المشدّد وزمانه أطول من زمان الحرف الواحد، وأقصر من زمان الحرفين، كذا في "شرح الشافية" للجاربردي في تعريف ابن الحاجب للإدغام حيث قال: الإدغام أن تأتي بحرفين ساكنين ومتحرك من مخرج واحد من غير فصل انتهى. وإذا كان بين الحرفين المتجانسين فاصلاً لا يحصل ذلك الارتفاع. قال صاحب "المفصل": الإدغام إلباث الحرف في مخرجه مقدار إلباث الحرفين، وقريب من هذا قول صاحب المغرب الإدغام هو رفعك اللسان بالحرفين دفعة واحدة، والمناسب للمعنى اللغوي من بين هذه التعريفات ما ذكره المصنف {وهو على ثلاثة أنواع:

أسس وأما عند الرمخشري: الإدغام الاصطلاحي هو إلباث الحرف في مخرجه مقدار إلباث الحرفين في مخرجهما^(١). وعند الشيخ عبد الوهاب الزنجاني: إسكان الأول وإدراجه في الثاني، واعتراض عليه بعض الشارحين بأن هذا التعريف غير شامل لنحو (مدّ) مصدرأ فإن الدال الأولى منه ساكن فلا يسكن لأن إسكان الساكن محال. وأجيب: بأنه لما ذكر أن المنحرك يجب إسكانه عند الإدغام علم أن إبقاء الساكن على حاله أولى فافهم. وقال الشيخ ابن الحاجب: الإدغام أن تأتي بحرفين ساكنين فمتحرك من مخرج واحد من غير فصل.

الخير واعلم أن الغرض من الإدغام طلب التخفيف إذ مع الإدغام يرتفع اللسان ارتفاعاً واحداً كما يظهر للراجع إلى الوجدان. ثم شرع في تقسيم ما عرفه ليكون أوقع في النفس، فقال: {وهو على ثلاثة أنواع} باعتبار الاختلاف العارض كما ستقف عليه.

فتح اللسان {وهو} أي الإدغام كائن {على ثلاثة أنواع}

(١) أي: قريباً من مقدار البائهما في مخرجهما.

أساس واعتراض عليه بأنه مشتمل للقييد الزائد؛ لأن قوله: "من غير فصل" مما لا حاجة له إذ الفاء في قوله فمتحرك يعني عنه. وأجيب بالمنع مستنداً بأن قوله: "من غير فصل" الاحتراز عن نحو: (قوول) مجهول قوول؛ لأن مدة الواو الأولى فاصل بخلاف ما إذا لم يفصل نحو: (قول) مجهول (قول) ولذلك يفرق بين (قوول) و(قول) وكيف يخرج هذا بقوله فمتحرك؛ لأن الفاء إنما تدل على التعقيب عادة فيجوز أن يكون بينهما فصلاً بنفس أو غيره وإنما يخرج بقوله من غير فصل؛ لأن المراد به أن يرتفع اللسان بهما ارتفاعاً واحدة بحيث يصير الحرفان معياراً لهما بهيئة وهو الحرف المشدد وزمانه أطول من زمان الحرف الواحد وأقصر من زمان الحرفين، ولذا يجب أن يكون الحرف الثاني مثل الأول؛ لأنه لا يمكن إخراج المتفاريق من مخرج واحد دفعة؛ لأن لكل حرف منهما مخرجاً على حدة كذا ذكره بعض المحققين. وقال صاحب "المغرب": الإدغام هو دفعك اللسان بالحرفين دفعة واحدة فقول الزمخشري قريب من هذا، وقول المصنف قريب من قول الشيخ عبد الوهاب الزنجاني إلا أن فيهما مسامحة؛ لأن المراد بإدراج الأول وإدخاله في الثاني كونه بحيث يصير الحرف الساكن كالمستهلك لا على حقيقة التداخل بل على أن يصير حرفاً معياراً لهما بهيئة وهو الحرف المشدد وزمانه أطول من زمان الحرف الواحد وأقصر من زمان الحرفين ولهذه المسامحة ضعف بعضهم وعبر بقليل لكنه يناسب معناه اللغوي؛ لأن معناه في اللغة على ما عرفت إدخال الشيء في الشيء، وأما الإلبات والرفع المذكوران فهما لا زمان له وإنما لم يذكر المصنف الإسكان له كما ذكره الزنجاني¹ لثلا يحتاج في الشمول على نحو (مد) مصدراً إلى التوجيه فتفطن.

{وهو} أي: الإدغام باعتبار الاختلاف العارض {على ثلاثة أنواع}

التنوُّع الأوَّلُ: وَاجِبٌ: وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْحَرْفَانِ الْمُتَجَانِسَانِ مُتَحَرِّكَيْنِ أَوْ يَكُونَ الْحَرْفُ
الأوَّلُ سَاكِنًا وَالْحَرْفُ الثَّانِي مُتَحَرِّكًا، نَحْوُ: مَدَّ يَمُدُّ مَدًّا.

التوضيح: {التنوُّع الأوَّلُ} وَاجِبٌ: وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْحَرْفَانِ الْمُتَجَانِسَانِ فِي كَلِمَةٍ، وَأَمَا إِذَا كُنَّا فِي
كَلِمَتَيْنِ نَحْوِ: (صَرَبَ بَكَرٌ) فَلَا {مُتَحَرِّكَيْنِ أَوْ يَكُونَ الْحَرْفُ الأوَّلُ} مِنَ الْمُتَجَانِسِينَ {سَاكِنًا}
سَكُونَهُ أَصْلِي أَوْ بَعْدَ النُّقْلِ إِلَى السَّاكِنِ الَّذِي قَبْلَهُ {وَالْحَرْفُ الثَّانِي} مِنْهُمَا {مُتَحَرِّكًا}.

أَسَانِيْدُ: {التنوُّع الأوَّلُ} مِنَ الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ إِدْغَامٍ {وَاجِبٌ} قَدَّمَهُ عَلَى الْجَائِزِ لِقُوَّةِ الْوَجُوبِ،
وَعَلَى الْمَمْتَنِعِ لَشَرْفِهِ {وَهُوَ} أَيُّ: الْإِدْغَامِ الْوَاجِبِ يَتَحَقَّقُ فِي صَوْرَتَيْنِ {أَنْ يَكُونَ الْحَرْفَانِ
الْمُتَجَانِسَانِ} أَيُّ: الْمَتَمَاثِلَانِ فِي الدَّاتِ وَالضَّفَّةِ أَوْ الْحَرْفَانِ الْمُتَقَارِبَانِ فِي الْمَخْرَجِ {مُتَحَرِّكَيْنِ}
فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ وَهِيَ الصُّورَةُ الْأُولَى، فَالْإِدْغَامُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ وَاجِبٌ إِذَا لَمْ يَوْجَدْ مَانِعٌ مِثْلُ
"الْإِلْحَاقِ" وَ"الْإِلْتِبَاسِ"، أَمَا الْإِلْحَاقُ فِي نَحْوِ: (فَرَدَدَ) فَإِنَّ الْإِدْغَامَ فِيهِ لَيْسَ بِوَاجِبٍ بَلْ لَيْسَ بِجَائِزٍ
لِتَلَا يَطْلُ الْإِلْحَاقُ، فَإِنَّهُ لَوْ أَدْغَمَ يَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهِ عَلَى وَزْنِ (جَعْفَرٌ) لِعَدَمِ مَرَاعَاتِ الْعُقَابِلَةِ بَيْنَ
الْمَلْحَقِ وَالْمَلْحُوقِ بِهِ حَرَكَةً وَسَكُونًا، وَأَمَا الْإِلْتِبَاسُ فِيهِ مِثْلُ: (ضَكَّكَ) بِفَتْحَتَيْنِ وَهُوَ عَيْبٌ فِي
رَجْلِ الْفَرَسِ فَإِنَّهُ لَوْ أَدْغَمَ لَاتَّسَبَّحَ (بِضَكٍّ) يَفْتَحُ الصَّادَ وَهُوَ كِتَابُ الْقَاضِي.

تَلْخِيصٌ: {التنوُّع الأوَّلُ} مِنْهَا إِدْغَامٌ {وَاجِبٌ} وَلِقُوَّةِ الْوَجُوبِ وَشَرْفِهِ قَدَّمَهُ عَلَى الْجَائِزِ وَالْمَمْتَنِعِ
{وَهُوَ} أَيُّ: الْإِدْغَامِ الْوَاجِبِ يَكُونُ فِي صَوْرَتَيْنِ الصُّورَةُ الْأُولَى {أَنْ يَكُونَ الْحَرْفَانِ الْمُتَجَانِسَانِ
مُتَحَرِّكَيْنِ} فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ بِفَرِيئَةِ الْمَثَالِ فَإِنَّ الْإِدْغَامَ فِي مِثْلِ: (صَرَبَ بَكَرٌ) غَيْرُ وَاجِبٍ وَإِنْ وَجَدَ
فِيهِ الْحَرْفَانِ الْمَتَمَاثِلَانِ لِكَوْنِهِمَا فِي كَلِمَتَيْنِ، وَأَمَا إِذَا كَانَتَا فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ فَيَجِبُ.

فَإِنْ قُلْتَ: لِمَ لَمْ يَدْغَمَ فَرَدَدَ، وَسَرَرٌ، وَجَدَدٌ، وَطَلَّلَ بِحَرَكَتَيْنِ بِلَا إِدْغَامٍ فِي الشَّكْلِ؟ قُلْنَا: أَمَا
عَدَمُ الْإِدْغَامِ فِي (فَرَدَدَ) فَلْتَلَا يَطْلُ الْإِلْحَاقُ، فَإِنَّ (فَرَدَدَ) بِمَعْنَى الْمَكَانِ الْغَلِيظِ مَلْحَقٌ بِجَعْفَرٍ وَلِذَا
قَالُوا: (فَرَادَدَ وَفَرِيدَدَ) كَمَا قَالُوا: (جَعَاغَرٌ وَجَعِيفَرٌ) عَلَى مَا قَالَهُ السَّيِّدُ عَبْدِ اللَّهِ فِي "شَرْحِ الشَّافِيَّةِ"،
وَأَمَا عَدَمُ الْإِدْغَامِ فِي الْبَوَاقِي فَلْتَلَا يَلْتَبَسُ (الضُّكُّكَ بِالضُّكِّ) أَيُّ: صَكَّ الْقَاضِي، وَ(السَّرَرُ بِالسَّرِ)
أَيُّ: السَّرَّةِ، وَ(الْجَدَدُ بِالْجَدِّ) أَيُّ: الْبَثْرِ فِي الطَّرِيقِ، وَ(طَلَّلَ بِالطَّلِّ) أَيُّ: الْمَطَرُ الضَّعِيفُ، وَكَذَا (قَطَطَ
شَعْرَهُ) وَ(طَبَّبَ الْبَلَدَ)، تَدْبِيرٌ.

نُجْحُ الدَّاءِ: {التنوُّع الأوَّلُ} مِنْهَا إِدْغَامٌ {وَاجِبٌ} يَعْنِي يَجِبُ فِيهِ الْإِدْغَامُ بِالْوَجُوبِ الْعَرْفِيِّ وَإِنْ لَمْ
يَجِبْ بِالْوَجُوبِ الشَّرْعِيِّ إِدْخَالَ الْأَوَّلِ فِي الثَّانِي {وَهُوَ} أَيُّ الْإِدْغَامِ الْوَاجِبِ {أَنْ يَكُونَ} أَيُّ:
يَوْجَدُ {الْحَرْفَانِ الْمُتَجَانِسَانِ مُتَحَرِّكَيْنِ}.

الكوي مثال المتجانسين المتحركين {نَحْوُ: مَدُّ} ومثال ما كان فيه الأول ساكناً والثاني متحركاً بعد نقل حركة الأول إلى ما قبله من المتجانسين في كلمة {يَفْئُدُ} ولو مثل {مَدَّ} مصدر المكان مثلاً لما كان الأول ساكناً والثاني متحركاً من غير النقل، ومثال كون الأول ساكناً والثاني متحركاً من المتجانسين في كلمتين: نحو: {ألم أقل لك} و{لم يذهب بكر بك} وأما المتقاربان سواء كانا في كلمة أو في كلمتين وسواء كانا متحركين أو الأول ساكناً والثاني متحركاً فتوعان:

أسى ومثل: {سَوَّر} بضمتين جمع سرير فإنه لو أدغم لالتبس ب{سَرَّ} بالضم وهو ما تقطعه القابلة من سرة الصبي، ومثل {جُنِد} بضم الجيم وفتح الدال جمع {جُدَّة} بالضم وهي الخطة التي في ظهر الحمار فإنه لو أدغم لالتبس ب{جُد} بالضم وهو البثر في الطريق ومثل {طَلَّل} بفتحين وهو ما بقي من آثار الديار فإنه لو أدغم لالتبس ب{طَلَّ} بفتح الطاء وتشديد اللام وهو المطر الضعيف، وأما عدم إدغام {حيي} في بعض اللغات مع أنه اجتمع فيه المثلان المتحركان لثلا تقع الضمة على الياء في مضارعه؛ لأن قياس ما يدغم في الماضي أن يدغم في المضارع فلو أدغم في المضارع لزم وقوع الضمة على الياء الضعيف وهو مرفوض وأما إدغامه في بعض لغة أخرى فبالنظر إلى أن ذلك القياس إنما يكون إذا تحقق موجب الإدغام. ولما سبق الإعلال في مضارعه لم يبق موجب الإدغام فيه فيقال في كلتا اللغتين "يحيى" بلا إدغام واستدل بعضهم على عدم إدغام حيي بأن الياء الأخيرة فيه غير لازمة لأنها تسقط تارة مثل: {حيوا} أصله: {حيوا}، وتارة أخرى تغلب الياء ألفاً مثل: {يحيى} أصله: {يحيي} بضم الياء الثانية فلما لم تكن لازمة كان وجودها كعدمها فكانه لم يجتمع المثلان فلا يصح الإدغام هذا.

تخصي وأما عدم إدغام {حيي} في بعض اللغات لثلا تقع الضمة على الياء في مضارعه كما سبق، والإدغام فيه أكثر، وقرئ: «وَيُحْيِي مَنْ حَيَّ عَنْ بَيْتِهِ» {الأنفال: ٤٢}، على ما في المختار.

والصورة الثانية من صورتَي الإدغام الواجب ما بينه المصنف بقوله: {أَوْ يَكُونُ الْحَرْفُ الْأَوَّلُ} منهما {سَاكِنًا} فكلمة "أو" لتقسيم المحدود لا لتقسيم الحد، ولا للشك، ولا للشكيك؛ لأن الكل يتألفي الغرض من التعريف كما بين في محله. {وَالْحَرْفُ الثَّانِي مُتَحَرِّكًا} في كلمة واحدة

فتح العاء {الثَوْرُ الْأَوَّلُ} منها إدغام {وَأَجِبْتُ} يعني يجب فيه الإدغام بالوجوب العرفي وإن لم يجب بالوجوب الشرعي إدخال الأول في الثاني {وَهُوَ} أي الإدغام الواجب {أَنْ يَكُونَ} أي: يوجد {الْحَرْفَانِ الْمُتَجَانِسَانِ مُتَحَرِّكَيْنِ} في كلمة واحدة

الكسوي فائدة: اعلم أن الإدغام إنما يكون في غير الإلحاق وفي غير الالباس إذ فيهما لا يجوز نحو: (قرود) و(صكك) كما بين في المغلولات

لسان {نَحْوُ: مَدُّ يَمُدُّ} مثال للصورة الأولى ماضياً ومضارعاً أصله: (مَدَد - يَمُدُّ) من مَدَّ الثوب وقد مرَّ وجه إدغامهما. {مَدًّا} مثال للصورة الثانية أصله: (مدد) بسكون الدال الأولى ويرد عليه أنه ينبغي أن يقول على وزن (فعل) بسكون العين لثلاثتهم أن أصله (مدد) بحركة الدال الأولى بمعنى الزيادة فلا يكون من الصورة الثانية بل من الصورة الأولى التي وجد فيها مانع الإدغام وهو الالباس، والضابط في هذا المقام أنه يجب في كل فعل اجتمع فيه متجانسان ولم يقع بينهما فاصل ويكون الثاني متحركاً، وأما قولهم (قطط شعره) إذا اشتد جعوده، و(حسب البلد) إذا كثرت ضباها بفك الإدغام فشاذ جيء به لبيان الأصل كذا ذكره العلامة التفتازاني.

تلخيص {مَدًّا} أصله: مَدَدًا كقتلاً إذ هو مصدر "مَدَّ" فالدال الأولى ساكنة والثانية متحركة فأدغمت فيها وفي بعض شروح هذا الكتاب أن الإدغام في هذه الصورة أي: الثانية ضروري؛ لأنه لا مجال لعدم الإدغام فيها، ولو في كلمتين انتهى. وصاحب "روح الشروح" والأستاذ - رحمه الله - اقتفيا أثره وتكلما بما لم يعينا وهذا سهو منهم؛ لأن الياء أو الواو وقعت في آخر الكلمة مع مثلها في أول كلمة أخرى مع أن الأولى ساكنة والثانية متحركة ولم يدغما كما في قوله تعالى: ﴿فِي نَوْمٍ أَكَّانَ مَقْدَارُهُ﴾ [السجدة: ٥] وفي: ﴿قَالُوا وَهَنِمٌ﴾ [الشعراء: ٩٦] فيلزم التقييد في تلك الصورة بذلك القيد أيضاً، فتدبر!^{١١}

فتح لغة {أَوْ يَكُونُ الْخَرْفُ الْأَوَّلُ} منهما {سَاكِنًا وَ} يكون {الْخَرْفُ الثَّانِي مُتَحَرِّكًا} في كلمة واحدة أيضاً {نَحْوُ: مَدًّا} وهو مصدر (مَدَّ) إذ أصله: (مددأ) بالمدالين أولهما ساكن وثانيهما متحرك منون فأجرى فيه الإدغام أيضاً على طريق الوجوب العرفي اعلم أن وجوب إجراء الإدغام ليس بمخصوص بهذه الأمثلة بل كلما تحقق فيه وجود الحرفين المتجانسين المتحركين أو أولهما سكن والثاني متحرك يجب فيه إجراء الإدغام مثل فَرَّ يَفْرُ وَعَضَّ يَعْضُ وجر يجر وغيرها.

١١ اعلم أن المثليين إذا سكن أولهما يجب الإدغام عند أهل اللغة وأهل القراءة وأهل الأداء بلا خلاف سواء كانا في كلمة نحو: ﴿يَلْبَسُكُمْ الثَّوْبُ﴾ [النساء: ٧٨] أو في كلمتين نحو: ﴿أَنْ أَضْرِبَ بِفَيْسَاكَ﴾ [الأعراف: ١٦٠]، ﴿إِذْ ذُهِبَ﴾ [الأنبياء: ٨٧]، ﴿أَوْزًا وَفَضْرًا﴾ [الأنفال: ٧٢] إلا إذا كان الأول حرف مد فإن كان المثليان في كلمتين فلا يدغمه أحد من أهل اللغة والقراءة والأداء نحو: ﴿فِي يَوْسُفَ﴾ [يوسف: ٧]، و﴿الَّذِي يُؤَسُّوهُ﴾ [يونس: ٥]، ﴿قَالُوا وَقَالُوا﴾ [يوسف: ٧١] بل بمد الأول هكذا نقله المرعشي في "الجهد" عن أبي شامة فتفطن.

١٢ فلتدبر وجهه أن البعض ذهب إلى عدم الإدغام إذا كان الأول حرف مد وإن كانا في كلمة واحدة لكنه غير مختار والوجه ما في الشرح تدبر.

نَحْوُ: لَمْ يَمْذُ بِحَرَكَاتِ الدَّالِ الثَّانِيَةِ أَضْلُهُ لَمْ يَمْذُ

الكسري نَحْوُ: لَمْ يَمْذُ بِحَرَكَاتِ الدَّالِ الثَّانِيَةِ الضمة والفتحة والكسرة {أضله} يعني لم يمد {لم يَمْذُ}.

السلي وإما إذا دخل على فعل الاثنين وفعل جماعة الذكور وفعل جماعة المخاطبة فالإدغام واجب، وإذا دخل على فعل جماعة النساء فالإدغام ممتنع. فإذا كان السكون عارضاً بالحزم أو بالرفق يكون الإدغام بتحريك الثاني بناءً على تحركه في الأصل، والأولى للمصنف أن يقيد قوله بسكون عارض بأن لم يجيء من ضمير الفاعل {نَحْوُ: لَمْ يَمْذُ} وكذا مدي بالضم أو الفتح أو الكسر أما الضم فلا يتبع حركة العين المنقولة إلى الفاء، ولهذا لم يحز الضم في غير يفعل بالضم لعدم إمكان الإتيان في الضم؛ نحو: {لم يفر} و{لم يعرض} و{فر وعرض بالفتح أو الكسر في اللام دون الضم، والفاء مكسورة في الأول لكونها من مكسور العين، ومفتوحة في الثاني لكونها من مفتوح العين، وأما الكسر في الكل أي: مضموم العين ومفتوحها ومكسورها فلأنه الأصل في تحريك الساكن؛ لأن الحزم عوض عنه في الفعل فعروض الكسر عنه عند الحاجة كذا في الإمعان، ولما شبهته بالسكون في الوجود في بعض الكلمات دون بعض، وأما الفتحة في الكل فلخفتها قال الله تعالى: ﴿لَا تُضَاوِرْهُمَا وَاللَّهُ بِوَالِدَيْهَا﴾ [البقرة: ٦٣٣]. والإدغام ليس بجائز في جمع المؤنث من الأمر الحاضر من المضاعف، لأن سكون الثاني لازم والحال أن شرط الإدغام تحرك الثاني، فإن قيل: لم يحكموا بجواز الإدغام في الأمر ولم يحكموا في ممدون ويمددون وامددون ولا تمددون ومددت ومددتا إلى مددت مددنا، بل حكموا بالامتناع في هذه الأمثلة مع أن سكون الحرف الثاني في اليائين عارض؛ لأن السكون في الأمر بسبب آخر الأمر، وفي هذه الصورة بسبب اتصال الضمير المرفوع البارز المتصل. أجيب: بأنه لا بد لجواز الإدغام من تحريك المثل الثاني ولا يمكن ذلك عند اتصال الضمير المذكور لئلا يتوالى الحركات الأربع فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف الأمر، فإن تحريك المثل الثاني لا يمتنع فيه.

تلخيص {نَحْوُ: لَمْ يَمْذُ} و{لم يعرض} و{لم يفر} و{لم يمد} وغيرها. ويقال في الأمر بغير اللام {مَمْذُ} بحركات الدال و{عَضُ} و{فَزُ} بفتح اللام وكسره فقط فيهما والأصل: {لم يمدد} و{لم يعرض} و{لم يفر} و{لم يمدد} و{امدد} و{اعرض} و{افرر}. أَضْلُهُ لَمْ يَمْذُ.

فتح الفاء {نَحْوُ: لَمْ يَمْذُ} ملابساً {بِحَرَكَاتِ الدَّالِ الثَّانِيَةِ} وهي ثلاثة الضمة والفتحة والكسرة {أضله} أي: أصل لم يمد. {لَمْ يَمْذُ} بسكون الدال الثانية بسبب الحزم الحاصل بدخول لم عليه

